

مصحح

الكتاب
رقان ورقان
في هذا المجلد سقط من ٥٣ الى ٥٢٨ ومكرر ٨ من ٤٩ الى النهاية ٥١٣

في قول المصنف في
هذا الكتاب
الحسين بن محمد

البروض النضير

شرح

هذا الكتاب
الحسين بن محمد

مجموع الفقه الكبير

تأليف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السيباني

١١٨٠ - ١٢٢١ هـ

الجزء الأول

هذا الكتاب
الحسين بن محمد
في قول المصنف في
هذا الكتاب
الحسين بن محمد
في قول المصنف في
هذا الكتاب
الحسين بن محمد

مكتبة المولى

ص ١٠ - الطائف

مكتبة المؤيد

صاحبها

محمد بن ابراهيم المؤيد الحسني

س . ت ٢٠٣

ص ب ١٠

برقيا : المؤيد

هاتف ١١٢

الطائف - المملكة العربية السعودية

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

وكل نسخة تباع وليس عليها ختم الناسر تعد مسروقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

لا حاجة إلى إعادة الحديث عن قيمة هذا الكتاب الذي نقدمه للقراء في حلته الجديدة ، ذلك أن ما تحدث به عنه لقيف من العلماء الاعلام في العالم الاسلامي يكفي لظهور بعض قيمته العالمية . ومكانته بين كتب الفقه الاسلامي والحديث النبوي ، أما قيمته الحقيقة الكاملة فلا يعرفها إلا من يطالعها بدقة وروية وامعان ، ويأبس الجهد الكبير الذي بذله المؤلف ، والمواهب العديدة التي وهبه الله تعالى إياها فساعدته على وضع هذا الكتاب العظيم الذي جمع فأوعى ، وعرض جميع مذاهب الفقه الاسلامي ومصادره فأحسن العرض ، وأجاد الشرح وأرضى ربه ودينه ، ونال إعجاب العلماء ، وشكر رواد العلم وطلابه .

وإذا كنا نكتفي بهذه الكلمة الوجيزة نقدمها الكتاب ، فاننا نرى من الواجب أن ننوه بالجهود التي بذلت في سبيل اخراج هذه الطبعة الجديدة التي امتازت عن الطبعة الأولى بالمظاهر التالية :

١ - صدرت الطبعة الأولى من «الروض النضير» عن « مطبعة السعادة » في مصر ، فطبع الجزء الأول منه في سنة ١٣٤٧ هـ والآخر في سنة ١٣٤٩ هـ ، أما في الطبعة الجديدة فصدرت الاجزاء كلها دفعة واحدة في سنة ١٣٨٨ هـ .

٢ - صدرت الطبعة الأولى في أربعة أجزاء من القطع الكبير ، منها جزءان بورق أصفر وجزءان بورق أبيض ، بينما صدرت الطبعة الجديدة في خمسة أجزاء من القطع المتوسط ، بورق أبيض صقيل .

٣ - كان عدد الصفحات في كل جزء من أجزاء الطبعة القديمة متفاوتاً جداً ، بينما عدد الصفحات في أجزاء الطبعة الجديدة كان متقارباً جداً ، مما جعل حجم الاجزاء الخمسة متشابهاً ومنسجماً .

٤ - صدرت الطبعة الاولى بحسب أساليب الطباعة القديمة ، بينما طبقت في الطبعة الجديدة أحدث الأساليب من حيث الترتيب والتبويب والعرض والتنسيق ، ثم استعمال إشارات الاملاء الحديثة ، وإصلاح ما جاء في الطبعة الاولى من أخطاء إملائية ونحوية ولغوية وغيرها .

٥ - أشرف نخبة من العلماء والاختصاصيين في فن الطباعة على هذه الطبعة ، فراجعوا الآيات القرآنية ، والاحاديث النبوية ، والروايات والنقول والآراء التي اقتبسها المؤلف وتحققوا من صحتها ، وصححوا ما طرأ عليها من أخطاء وتحريفات وردت في الطبعة الاولى .

٦ - كانت تقاريط الكتاب موزعة في الطبعة الاولى بين الجزء الرابع والجزء الخامس ، فجمعت في الطبعة الجديدة في مقدمة الكتاب لتكون بمثابة تعريف به وإعطاء القارئ صورة مصغرة عنه ، واضحة المعالم بيئة الاثر.

هذه بعض التجديدات التي أدخلت على هذه الطبعة ، نرجو أن نكون قد خدمنا بها هذا الاثر العالمي الجليل الذي نأمل أن يتلقفه القراء بالرضا والارتياح ، وأن يتمتعوا من معينه علم الامام العلم - زيد بن علي - والعترة النبوية الطاهرة ، والائمة المجتهدين من علماء الاسلام العاملين .

جعل الله عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبيه الامين وآل بيته الطاهرين ، والمحمد لله رب العالمين .

الطائف في ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ .

الناشر

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، نحمدك اللهم فقمت من أردت به من خلقك خيراً ، واصطفيت من تشاء من عبادك فمنحته الفهم في كتابك والعلم في آياتك وأعطيته علماً وفضلاً ، وأعددت له في الآخرة أجراً وذخراً ، أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، شهادة أنتفع بها يوم الدين ، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك ، بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار ، وصحبه الأخيار ، ومن تبعهم باحسان الى يوم الحشر والقرار .

أما بعد : فان للعلم ضياء يشرق على العقول الناضجة ، ويظهر في المدارك الصافية ، ويتجلى في الذين اتخذوا التقوى عدتهم والصلاح شعارهم ، والايان الصادق بالله ورسوله ركنهم الوطيد ، ولذلك تجده يتنقل من اقليم الى آخر ، ويتحول من بيئة الى ثانية ، وهو في كل ذلك موزع على حسب ماأراد الله على مقتضى عدله وحكمته في مختلف العصور والادوار .

العلم كله حسن ، ولكل مجموعة رأس ، وسيد العلوم مايتعلق بكتاب الله وسنة رسول له صلى الله عليه وآله وسلم ، فعليها تبنى السعادة الدنيوية والأخروية ، وبها يتم صلاح المجتمع الانساني ، وعليها ترتكز الاخلاق الشريفة ، حيث الترائع كلها جاءت لتعليم مكارم الأخلاق ، وتفهم الناس مايرشدهم الى الحق في دينهم ودنياهم .

نحن نقول كتاب الله وسنة رسوله ، ونفرق بينها بحسب الظاهر ، وإلا فانها شيء واحد ، غاية الأمر أن الكتاب متعبد بلفظه ، تحدى الله به البشر في إبان بلوغ اللغة العربية أوج كمالها ،

ولا يزال يتجدد لهم معجزة دائمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأما السنة فيعمل بأحكامها بقطع النظر عن إعجاز اللفظ وعدمه .

نعم شيء واحد بدليل قول الله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » ، وقول الله عز وجل : « من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفیظاً » ، وقول الله سبحانه وتعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم . قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين » وقوله عز من قائل : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فهذه الآيات تدلنا على أن السنة لا تخرج عن كتاب الله من حيث الأحكام ولزوم الاتباع ، وبهذا تتبين مزية علم السنة على سائر العلوم .

إذا عرفت منزلة علم السنة وأنه المقصد ، وما سواه وسيلة إليه ومقدمة له ، فأولى بك أن تعلم أول كتاب ألف فيه ، أي حينما كانت ألعاب بعض المؤلفين لم تحصل ، وكان العلم لا يزال أمانة لم يحصل له تطوره على حسب ما أتاه المتأخرون من أرباب المذاهب ، الذين استغلوا هذا العلم الشريف لترويض غايتهم . فأول كتاب من ذلك هو كتاب : « مجموع » فارس آل بيت النبوة ، وعلمها الشامخ ، وبطل الاسلام ، منبع العلوم والعرفان ، الامام الشهيد زيد بن علي ابن زين العابدين عليها السلام .

ذلك الكتاب الذي روي بسلسلة امتازت بالعلم والتقوى والورع والشرف على انساب العالم أجمع ، فهم خيار من خيار جاهلية واسلام .

مما لامرأ فيه أن آل بيت النبوة نشأ الدين الاسلامي في بيتهم ، وترعرع بينهم ، واستفحل بسؤفهم ، واعتمد على حجتهم ، فكانوا أعرف الناس به ، وأدراهم عنه ، فلا يشق عليهم جمع أحكامه وتدوينها خشية الضياع عندما قلبت الأمة لهم ظهر المجن ، وكانوا يصعب عليهم التمكن من حياة هادئة والدول القائمة ، يومئذ لهم بالمرصاد ، كما قاله البوصيري في حق الحسن والحسين وأبنائها مخاطباً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في همزته :

| | |
|------------------------------|--------------------------|
| من شهيدين ليس ينسيني الطف | مصائبهما ولا كربلاء |
| مارعى فيهما ذمامك مرؤ | وس وقد خان عهدك الرؤساء |
| أبدلوا الود بالحفيظة في القر | بى وأبدت ضبابها الناقساء |
| وقست منهمو قلوب على من | بكى الأرض فقدمهم والسماء |

- هذه المظالم والمذابح التي وقعت لآل بيت النبوة دعتهم الى تدوين علومهم ، فكانوا بذلك السابقين في التأليف ، كما أنهم سابقون لغيرهم في أنواع الفضائل والكمالات كافة ، ولذلك لم نمثر على كتاب في ذلك العصر كهذا « المجموع » الذي ألفه الامام رواية عن آبائهم عليهم السلام قبل أن يستشهد سنة ١٢٢ هجرية .

وبما أنه حاز فضيلة السابقية ، وما من حديث فيه إلا وهو مؤيد بكتب السنة التي جاءت بعد ذلك، ووافقه المذاهب الأربعة التي حصر أهل السنة أخيراً المذاهب فيها، فجدير بالمنصف من هؤلاء أن يدعوا هذا الكتاب « أم المذاهب » لانهم كلهم قد اغترفوا من هذا البحر الزاخر، وكان أكثرهم إتباعا له الامام أبا حنيفة والامام الشافعي .

من المعلوم أن هذا الكتاب يرويه عنه خادمه الخالص أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي القرشي الكوفي مولى بني هاشم ، وكل رجال الحديث وأهل الجرح والتعديل متفقون على أنه يرويه أبو خالد المذكور ، ولكنهم طعنوا فيه وفي عدالته . وقد دافع الشارح رحمه الله في المقدمة عن هذا الرأي بما لا يزيد عليه ، ولكني أحب أن أشركه في البحث ، عسى أن يكون لي سهم من الأجر ، وأكون قد قضيت بعضاً من واجبي في تأدية العلم ، وخرجت من هوة الكتمان وان كان ذلك لا يلائم أذواق كثيرين انطبعموا على النصب من حيث يشعرون أو لا يشعرون .

قبل كل شيء ذكر لنا الشارح أن علماء العترة الطاهرة متفقون على صحة رواية أبي خالد عن زيد كتاب « المجموع » ، وعلماء أهل السنة وافقوه في الاحاديث التي رووها في كتبهم ، وهي كل ما في « المجموع » ، فيكونون قد قالوا بما في « المجموع » من الأحكام واتفقوا على صحة ما فيه من الأحاديث . وإنما النزاع في الذي روى « المجموع » أعني أبا خالد السابق على أنتمهم في الزمن ، ولكن لأنه من موالي آل بيت النبوة تكلم بعض رجال العصر الثالث في حقه ، فريقاً منهم بفضا في آل بيت النبوة ، وفريقاً حسداً من عند أنفسهم حيث روى قبل أن يدونوا كتبهم ، وما قالوا به من الاحكام ، وما جمعه من الاحاديث .

يقولون نقلا عن الامام أحمد كما في « تهذيب التهذيب » : ان عبد الله بن جريس المتوفى سنة ١٥٠ وابن أبي عروبة سعيد بن مهران مولى العدويين المتوفى سنة ١٥٥ ، هما أول من ألف، في حين أن كتب التراجم متفقة على أنهما لم يؤلفا ، وإنما كانا يعتمدان على حفظهما ، ولذا

لم يسم أحد كتاباً لواحد منهما ، وهما معاصران لأبي خالد في الحياة ومتفقان معه في وقت الوفاة . وقد عابوا على أبي خالد بأنه كان منعزلاً عن أمثال هؤلاء ، فلم يتلق عنهم شيئاً ، فاذن لا يمكن أن يقال قد اطلع على رأيهم فضلاً عن كتبهم ، وعلى هذا فلا يخلو إما أن يكون صادقاً في روايته عن الامام زيد ، وهذا هو الحق والواقع ، وإما أن يكون كاذباً ولا يتعمق مسلم ذو إدراك أن يفترى أحد أقوالاً تنقاسمها الأمة فيأخذ كل فريق جزءاً من أحكامه ، فإن صادف الحق فقد أثبتوا له أمراً خارقاً للعادة وخارجاً عن طوق الشرح حيث أثبتوا له فضيلة يمتاز بها على عصره كله بلا نزاع ، فسموه وضاعاً وتبعوه في كل مقالته ، واستدلوا بها ، ولكن من طريق آخر . ولا أحد أجهد ممن قال : كان يشتري الصحف من الصيادلة في الزمن الذي لا تقدر أن تجد فيه كتاباً واحداً مؤلفاً ، ولذا يحصل الاختلاف في أولية ذلك حتى قال أحمد بن ابن جريج وابن أبي عروبة ما قدمناه وفندناه . وقال بعضهم : إن مالكا هو السابق ، ولكن الذي يعترف به رجال الحديث أن مالكا جمع « موطأ » بناء على إشارة المنصور حينما لاقاه في الحجاز ، وكان ذلك سنة وفاته ، فمات المنصور في الحج ودفن في المعلاة ، وذلك سنة ١٥٨ أي بعد وفاة أبي خالد بلا نزاع ، فأولية « الموطأ » سبقتها أولية أبي خالد ، فإذا كان وضاعاً كما يزعمون ، فإن الأمة قد وافقت في وضعه ، وحاشاهم من ذلك ولكن إن الله وإنه إليه راجعون .

وأني لأعجب من قولهم رواه أبو خالد وحده عن زيد ، ويرون ذلك غريباً مع أن الامام زيد كان في حال حرب ، ومعظم رجاله أو كلهم أفتتهم سيوف بني أمية حيث صادف ظهوره أيام هشام بن عبد الملك الذي يصفه المنصور بالحزم ، وأنه رجل بني أمية أي أنه أكثرهم سفكاً لدماء من لا يرضون بظلمه الفادح وحكمه الجائر ، ولا سيما الهاشميين لذلك قتلده المنصور في الطالبيين ، فكان يدفنهم أحياء في القبور حتى يموتوا ، ولهذا يرون رواية أبي خالد وحده نقصاً ، ولكنهم يرونه مدحاً للبخاري الذي نقل لنا النووي في الجزء الذي شرحه من البخاري عن الفربري ، قال : سمع كتاب « الصحيح » من البخاري تسعون ألفاً لم يبق منهم أحد غيري . اهـ . ومع أن البخاري كان غير مقصد ولا مطلوب لم يبق من هذا العدد الجسيم إلا الفربري . وزاد ابن حجر في أول « الفتح » رواية النسوي وأبي طلحة وهما غير كاملتين ولا معروفين لدى المحدثين أصلاً ، وكان ذلك لم يمنع البخاري أن يكون في الدرجة العليا بين كتب السنة ، كما أوضحناه في كتابنا « النقد الصريح لترجمة البخاري والصحيح » .

واستغربت مقاله أبو حاتم بأنه متروك الحديث لا يشتغل به ، لعله يقصد بقوله هذا ان المحدث اذا لم يدخل المساجد ويختلط في الناس لا يسمى محدثاً ، لانه غير متم الى حزب المحدثين ، فكأن الحديث خاص بحزب مخصوص أو شركة محتكرة ، كما فعلته دسائس الطامعين في بلاد المسلمين في عصرنا هذا من وضع قوانين مضحكة ، وهي أن العلم لا يكون الا بشهادة لاتزال الا بمضي سنين معدودة . فنستدل من قوله : إنهم كانوا يرون أن من لم يدخل في حزبهم لا يحق له أن يسمى محدثاً ، ولو دريت أن أبا حاتم هذا توفي بعد أبي خالد بقرن وربيع لهرأت رأي الناقل . ثم الغريب نقلهم طعن وكيع له مع أن وكيعاً توفي بعده بنحو خمسين سنة ، ولم يجتمع به الا وهو طفل إن كان ثمة اجتماع ، ثم أن الناقل لقول وكيع هو الذهبي الذي نقل الطعن في وكيع نفسه مع أنه من رجال « الصحيحين » .

من درس الجرح والتعديل يضحك كثيراً من تهجمهم على رجال أهل الفضل بالطعن ، ومن تعديلهم بعض الذين ثبتت عداوتهم لله ولرسوله . وقد أجاد الاستاذ العلامة شيخ العترة النبوية في عصرنا الحاضر السيد محمد بن عقيل حيث كشف لطالبي الحق عن أمور غامضة في كتابه « العتب الجليل على أهل الجرح والتعديل » اذ أظهر تحامل أهل الجرح والتعديل على كل من ينتمي للعترة النبوية أو يواليهم . ولذلك تجد الطاعنين على أبي خالد هم الذين ولدوا بعد وفاته بسنين كثيرة ، بل هم الذين رووا مثل أقواله ، ولكن غاب عنهم ذلك أو أنهم يتوهمون أن الناس تجهل التاريخ ، فيظنون أن كلمة جرحه فلان لا تدعو الباحث المنصف الى أن يكشف عنه ، هل هو من معاصريه أم لا ؟ ... ثم لا يأنف الناقلون للطعن في أبي خالد عندما يسندون الأقوال لمن بعده بمائة سنة أو نحو ذلك ، ولو أسندوا الأقوال لمعاصريه لكان في شهرتهم ما يستر أقوالهم ، ولكن أبي الله الا أن يحق الحق ويبطل الباطل ولو بعد مضي زمن طويل .

ومن هذا القبيل اتفاق أهل الجرح والتعديل على أن من خضع لسيف فتنة خلق القرآن يعد مجروحاً وان كان اتقى الناس ، ولكن لما مس الأمر حزبهم استثنوا من ذلك يحيى بن معين وعلي بن المديني وخمسة معهما من رؤسائهم مع اتحاد الذنب ، فكان ذلك عيباً في قوم ومدحاً في آخرين ، ولو أن أبا خالد تعلق لهم ودخل في حلقاتهم لكان لديهم من المعدلين حتى وإن نسب « المجموع » لنفسه صدقوه بلا نزاع . وما يؤسف له أن نقول بصراحة إن المحاباة بين رجال المحدثين محسوسة ، وظاهرة حيث تؤثر فيهم الحزبية .

لاشك أن أبا خالد الذي تربى في معية الامام زيد تأنف نفسه من المداهنة ، لان مولى

انقوم منهم ويسير في طريقهم ، فلا غرابة اذا انزوى عن العالم بعد ذلك ، بل الغرابة في خلاصه من ظلم بني أمية في آخر ملكهم العشر السنين الاخيرة بعد قتلهم سيده وأقاربه .

لا تظن أن أحداً من آل بيت النبوة يكره المحدثين ، وهم الناقلون لكلام جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحافظون له من الضياع والتلف ، وانما من فحص تراجم المحدثين في العصر العباسي وأمن قليلا في التاريخ يظهر له الأمر واضحاً مكشوفاً ويستبان السر ظاهراً ، وهو أن الأكثر يقصد من الاشتغال بالحديث افساده أو القضاء عليه من طريق خدمته ، كما سنبين بعض ذلك وأسبابه .

جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهدى ودين الحق ، فألم كثيراً من العرب المضربين وغيرهم ولا سيما ربيعة ، وكان الفتح سائراً لما ينطوون عايه . فقد نقل السهيلي في « الروض الانف » يوم فتح مكة ، قال : لما سمعت بنت أبي جهل « حي على الصلاة » قالت : اما الصلاة فسنؤديها ولكن - والله - ماتحب قلوبنا من قتل الأحبة . اهـ . وأول خروج على الاسلام بعد هذا كان حادثة ذي الخويصرة . فقد روى البخاري في « صحيحه » في باب علامات النبوة « عن أبي سعيد الخدري ، قال : « بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقسم قسماً ، إذ أتاه ذو الخويصرة - وهو رجل من بني تميم - فقال : يا رسول الله اعدل ، فقال : ويلك ومن يعدل اذا لم أعدل ، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل ، فقال عمر : يا رسول الله أئذن لي فيه فأضرب عنقه ، فقال : دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى نضبه وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرت والدم . آيتهم رجل أسود ، احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدر - ويخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : فاشهد أنني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه ، فأمر بذلك الرجل فالتمس ، فأتي به حتى نظرت اليه على نعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي نعتة » .

هذا الحديث يخبرنا عن الواقع والآتي ، فاما الواقع فانه قال : له أصحاب ولولا ذلك لما جراً

على هذه الحركة ، فانها لجرأة غريبة تنادي على عدم ايمان قائلها ، اذ نسب الى الرسول عدم العدالة ، واما عمر فانه غلبته الغيرة الدينية فطلب قتله غير ملتفت الى أن لهذا الشخص أعوانا كثيرين. تقدم ذو الخويصرة من بينهم فصدق عليه قول الله تعالى : « اذ انبعث أشقاها » . وأما الآتي فانه الآية التي تظهر في عضد أحدهم المقتول في وقعة النهروان كما تقدم ، وهو مفصل في التاريخ بل في « صحيح مسلم » في كتاب « الزكاة » : « وعلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هؤلاء القوم يسترون عقائدهم الزائفة ونياتهم السيئة بكثرة الصلاة والصيام وازهار العبادة » ولذلك كان الشارع يأمرنا بالسداد والاعتدال .

لقد كان ذو الخويصرة فاتح باب الخصام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق غير واضح ، ثم تكرر ذلك من غيره . فقد روى البخاري ومسلم في « صحيحهما » واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري ، قال : « بعث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن بذهبة في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها ، قال : فقسمها بين أربعة نفر بين عيينة بن حصن والاقرع بن حابس وزيد الخيل ، والرابع: إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل ، فقال رجل من أصحابه : كنا أحق بهذا ، قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فقال : ألا تأمنوني وأنا أمين في السماء يأتيني خبر السماء صباحا ومساء ، قال : فقام رجل غائر العينين ، مشرف الوجنتين ، ناشز الجبهة ، كث اللحية ، مخلوق الشعر ، مشمر الارار ، فقال : يا رسول الله اتق الله ، فقال : ويلك أو لست أحق أهل الارض أن يتقي الله ، قال : ثم ولى الرجل ، فقال خالد بن الوليد : يا رسول الله الا أضرب عنقه ، فقال : لا « الحديث .. فهذه حادثة أخرى لأن الاولى في غنائم حنين ، والثانية في الذهبية الواردة من اليمن ، ولو فرضنا أنها كانت واحدة ففيها شخصان تكلما عما في نفوسهما من النفاق ، فالاول من المسلمين المنافقين - أو صاحب علقمة - لانه المرجح ، كما بينه النووي في « شرح مسلم » . والثاني ذلك الغائر العينين ، وهذا يدل على أن الخوارج منذ يومئذ كانوا يؤلفون حزبهم ويريدون افساد المسلمين من طريق الدين نفسه ، حيث جاء في بعض روايات مسلم في « صحيحه » : « هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى » يريد غنائم حنين ، فهو يلتجئ الى الله طاعناً في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وأما بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانت الفرصة سانحة للمنافقين في اظهار عداوتهم في الدين الاسلامي ، وكذلك وجدت لها مجالا واسعا ، وتبين أنهم كانوا

بجاهرين بالدين الاسلامي إما رغبا وإما رهبا ، ولعل عيينة بن حصن الفزاري قد أفصح عن رأيه تجاه طلحة الاسدي كما نقله الطبري في « تاريخه » وهذه عبارته :

والله لأن تتبع نبياً من الخلفين - أي غطفان وأسد - أحب إلينا من أن تتبع نبياً من قريش وقد مات محمد وبقي طلحة فتابوه . ١ هـ .

وفي « تاريخ ابن الأثر » « وابن جرير » : وجاء طلحة النمري الى مسيلة الكذاب فسأله عن حاله ، فأخبره أنه يأتيه رجل في ظلمة ، فقال : أشهد إنك لكاذب وأن محمداً صادق ، ولكن كذاب ربيعة أحب إلينا من صادق مضر .

هذا يدل على أن العصبية أثارت حفيظة هذين حتى تمكنا من اعلان رأيها بصراحة ، ولما أسر عمرو بن مضر الطائي عيينة بن حصن ، وكلم خالداً فيه رجل من بني مخزوم عفا عنه وأرسله مقيداً الى المدينة ، وكان الصبيان يقولون : ارتد عدو الله ، فكان يقول لهم : متى أسلمت حتى ارتد ؟ .. يريد أنه لم يدخل الاسلام في قلبه وان تظاهر به ، ثم كانت حادثة بني حنيفة واتباعهم مسيلة الكذاب عداء بالدين الاسلامي بسبب أنه دين أكرم الله به مضر ، وكانت وقائع وادي أباطة والحديقة ، نعم الشاهد على ما نشير اليه . وقد قال شاعر اليمامة في ذلك :

| | |
|-------------------------------|----------------------------|
| أحاطت بهم آجالهم والبوائق | فله عينا من رأى مثل معشر |
| ولا مثلنا يوم احتوتنا الحدايق | فلم أرى مثل الجيش جيش محمد |
| وضاقت عليهم في أباض الأبارق | أكر وأحمي من فريقين جمعوا |

ثم الفتح الاسلامي بزمن الخليفة الثالث واتساعه ، نشط به المنافقون لنشر دعوتهم في البلدان الواسعة ، فلما تولى الخلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ونازعه معاوية بن أبي سفيان فاستفادوا من التحكيم أعلنوا انشقاقهم ، فصدق عليهم آخر الحديث المتقدم « يخرجون على حين فرقة من الناس » وهذا من معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجدوا في كلمة التحكيم فرصة لظهار عقيدتهم الفاسدة ، فقالوا : لا حكم إلا لله ، يريدون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح أن تكون أقواله ولا أفعاله حكماً أصلاً ، ضارين بعرض الحائط قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر »

فكانت مقالاتهم هذه رداً للسنة النبوية وعدم اعتبارها أصلاً حيث كانوا اتهموا الرسول في حياته ، فهم لا يصدقون أقواله ولا ما أتى به قطعاً .

كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أعرف الناس بمقصدهم السيء ، فقال لابن عباس : جادلهم بالسنة ، فلما كانوا على شدة في أمرهم وغرهم قوتهم جاهدوا بما ينطوون عليه ، فكان ذلك سبب انحلال قواهم وترك كثير من المحدثين بهم الحرب ، ثم أجمعت الأمة على محاربتهم فكانت وقعة النهروان مضعضة لهم ، وتفصيلها في كتب الصحاح والتاريخ .

ما كفاهم ذلك حتى ابتدأوا في اغتيال أمراء المسلمين وقتل الصحابة بأشنع الصور وأبجحها . وحادثة عبد الله بن الحباب قد رواها ابن أبي شيبة وغيره ، كيف قطعوا رأسه وبقروا بطن جاريته ، وكانوا مروا بساقتها ، فأخذ واحد منهم ثمرة فوضعها في فيه ، فقالوا : ثمرة معاهد فبم استحلتها ؟ .. فقال لهم عبد الله بن الحباب : أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة ، فأخذوه فذبحوه ، فبلغ عليا فارس اليهم أفيدونا بقاتل عبد الله بن حباب ، فقالوا : كلنا قتله . وتفصيل ذلك في « فتح الباري » في كتاب « استنابة المرتدين والمعاندين وقتلهم » .

هذه الحكاية تدل على أن ديانة الخوارج صورية كاذبة يمدعون بها المغفلين من المسلمين ، فهم يرمون الثمرة ويستبيحون قتل صحابي جليل ، وبيقرون بطن جاريته كي يقتلوه ويقتلوا ما في بطنها ، ولكن تلك الحروب لم تقض عليهم وطال الأمد ، لأن الدولة الاموية لا يهملها الدين وانما تهملها الطاعة والانقياد لهم ، حيث أعلن الحجاج على المنبر في الكوفة أن الخلافة أفضل من النبوة والرسالة ، كما رواه أبو داود في « سننه » . حتى اذا تأسست الدولة العباسية علموا عندئذ أن الحرب لا تجديهم نفعا ، فعدلوا عن مقاومة السنة واستعملوها لمقاصدهم ، ثم تغلبوا على الجرح والتعديل ، فكانوا الأكثر ، وعلى تحقيقاتهم تدور كثير من الأحكام ، لكنهم كانوا يميلون الى الاعتدال كي لا تطلع الأمة على عورتهم ، فكانوا يقصرون الطعن على أبناء فاطمة عليها السلام استفادة من النزاع القائم بينهم وبين أبناء عمهم العباسيين ، ولا زالوا يتطورون ويتحولون تحت اسماء مختلفة الى عصرنا هذا ، الذي أصبحت فيه السنة ملجأ لكل ضال يؤولها على حسب هواه ، أو أحق غبي لا يفهمها ، ويرحم الله العلامة حجة الاسلام السيد أبا بكر بن شهاب العلوي حيث يقول :

وتسموا أهل الحديث وهام لا يكادون يفقهون حديثا

ولهم غير ذلك أمور أخرى فصلناها في كتابنا «تقص الجوارح في المذاهب الإسلامية» لأن هذه العجالة ليست كافية لبيان ذلك، وإنا أتينا بمقدمة يعلم القاريء منها أسراراً كثيرة في الجرح والتعديل، وينكشف له سر خصامهم لأبي خالد وأمثاله، فإن الحر تكفيه الإشارة.

لا شك أن هؤلاء الجوارح الذي دخلوا في ضمن علماء الحديث والأثر مهملهم أرادوا أن يخفوا أنفسهم، فإن ذلك جلي واضح لمن تعاطى هذا العلم فضلاً عن توغل فيه، فانهم غير قادرين على إخفاء ما اتخذوه عقيدة لا تزول ولا تتغير، وعلمامة ذلك منهم كرههم لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولا بنائه من بعده، فإن الخارجي لا بد أن يكرههم ويفهم في طعنهم، ولو بطريق الافتراء على كلام الغير يتخذ مسنداً لأنهم لا يحبون بني هاشم ولا يحبون الأنصار، حيث أن الإسلام قام بسيفها وتوطدت أركانها وأثبتت دعائمها بجهادها. وقد نقلنا لك قول بنت أبي جهل: وإن صلاتها لم تمنعها من بغض من قتل الأجرة، وهذا ما أشار إليه الحديث الذي رواه الطبراني عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بغض بني هاشم والأنصار كفر وبغض العرب نفاق».

فبعد هذا يسهل علينا أن نعرف من الحديثين الخارجي من غيره، لأن المقياس الصحيح عندنا وبه يتميز لنا المحدث المسلم من الخارجي المنتمي إلى الحديث حتى وإن تأثر المحدث بغيره، فإنه يقول تبعاً لذلك الغير، ولذلك تجد الأحاديث التي تمسك بها الشيوعية يرويها شخص يكره العدنانيين، ولا يمكن أن نجد فيهم أحداً من السابقين الأولين في الإسلام.

ثم إن هذه الخطة، خطة الطعن تناولت موالى بني هاشم ومن ينتمي إليهم، فلا أسهل عليهم من أن يتهموه بالتشيع، فيكون ذلك سبب سقوطه ولا سيما في الدور العباسي الذي تسر به يومئذ الدولة وبه يحصل إليهم التقرب. فلا لوم عليهم بعد هذا إذا طعنوا في أبي خالد فإن ذلك برنامج لهم متسلسل منذ ظهر الإسلام، ولكن غاب عن ذهن هؤلاء أن أبا خالد سابق على المؤلفين أو معاصر لبعضهم كما يقولون غير مخالف لهم. وأن ما في «المجموع» من الأحكام قد قبله المحدثون والفقهاء بحيث يحسن أن نقول: كتاب «المجموع» هو القطب الذي تدور عليه رحي مذاهب أهل السنة والجماعة.

لا نزاع أن «المجموع» كنز ثمين ما برح محفوظاً. وهو مأخذ لعلماء المذهب الزيدي في الديار اليمنية، ذلك المذهب الذي أركانه علماء العترة الطاهرة، فهم السفينة التي من دخلها نجا

من أقوال أهل الأهواء ، والتمسك بأنواع الضلالة التي أصيبت فيها معظم البلدان الاسلامية ، ولعل اليمن هو القطر الوحيد الذي لم يتلوث بدسائس اعداء الدين الاسلامي وحافظ على كرامة الشريعة الاسلامية حتى عصرنا هذا .

كان دور سلطنة الاتراك العثمانية إتخاذ كل الأسباب لاقامة عرشهم ، فكانوا لا يحجمون عن تعاطي الأسباب التي تحوطهم وتكلؤهم من تفريق كلمة الأمة وإحداث نزاع مذهبي ، حتى أصاب الأمة الاسلامية من تفكك الاوصال ما أطمع أعداءهم في الاستيلاء عليها ، فتم ذلك في أكثر الاقطار .

من تلك الدعايات كلمة « زيدي » قد اختلقتها الدولة الرسولية وغيرها باليمن ، ثم أيدتها الدولة العثمانية ، فكانت توحى الى علماء السوء بضرب الوتر الحساس ضدها ، فكرهت الناس فيها ، وساعد على ذلك أن اليمن واقع في جانب من الأرض لا يمر به إلا من يريد السفر اليه خاصة ، فكان المسلمون يحجلون ما هم عليه ، ثم إن الدعاية التركية وما تبذله من النقود والأموال أوجد نزاعاً بين الشافعية وعلماء آل البيت ، وسبب حصول كوارث عديدة لليمن نفسه ، في حين أن الامام الشافعي جيء به من اليمن مقيداً أيام الرشيد الى مدينة الرقة - من أعمال متصرفية دير الزور - لأجل اتفاقه مع الذين اختلقت السياسة النزاع مع أبنائهم والكره الشديد لهم .

اتخذت الدول التي لم تقم على أساس الشرع مسألة الخلافة سبباً للنزاع حتى أن علماء الكلام أدخلوها في كتب العقائد وجعلوها مما يجب اعتقاده والعمل بما فيه ، وكان هذا وسيلة لتحريك النزاع بين أهل السنة والشيعة عند الحاجة .

لكن لو دريت أن مذهب الزيدية يقول بصحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ويطرأ عنهم رضي الله عنهم ، ولو علمت أنه لا يختلف عن مذاهب أهل السنة لعرفت أن المذهب الزيدي هو جامعة المذاهب الأربعة ، وأنها فروع له . ولكن السياسة - قاتلها الله - ما دخلت أمراً إلا وأفسدته ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

أبان لنا « المجموع » رأينا هذا ، فأنكشف الغطاء عن الدسائس التي كان أعوان الظلمة يخلقونها لتمزيق شمل المسلمين كي يفترقوا شيعاً وأحزاباً ، فنقد كل ما زعموه من النظم في المذهب الزيدي صفوة مذاهب أهل السنة والجماعة .

كفى هذا المذهب شرفاً أن يحافظ على كيانه مع بقاء الشريعة الإسلامية - صانها الله -
مقامة تحت رعاية أئمة آل البيت قروناً طويلة ، ولا يزال كذلك مستمراً الى انقضاء الدهر
- إن شاء الله تعالى - حتى وإن غمطه هذا الحق أناس بتأثير الدول الحاكمة يومئذ ، فقد وجد
من صرح بذلك ولم يخف في سبيل الحق لومة لائم ، فمن ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر المتوفى
سنة ٨٥٢ في « فتح الباري شرح البخاري » تعليقاً على الحديث الذي أورده البخاري في
« باب الأمراء من قريش في كتاب الأحكام » ورواه عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان » ، فقد قال ما نصه :
ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قريش في بعض الأقطار دون بعض ، فإن بالبلاد اليمنية
التجود منها طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تزل مملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائه الثالثة .
وأما من بالحجاز من ذرية الحسن بن علي وهم أمراء مكة وأمراء ينبع ، ومن ذرية الحسين بن علي
وهم أمراء المدينة ، فإنهم وإن كانوا من صميم قريش لكنهم تحت غيرهم من ملوك الديار المصرية ،
فبقي الأمر في قريش بقطر من الأقطار في الجملة ، وكبير أولئك أي أهل اليمن يقال له
الامام ، ولا يتولى الامامة فيهم إلا من يكون متحزباً للعدل . . . إلى أن قال . . . والذي
في صعدة وغيرها من اليمن لا شك في كونه قرشياً لأنه من ذرية الحسن بن علي . ا هـ .

وهذه شهادة من أكبر محدث في عصره ، ولو قلنا وفي العصور التي بعده لما عارضنا
منصف ، وقد اعترف بالحقيقة التي اجتهدت الدول مع مالها من الحول والسلطة أن تخفيها ،
ولكن للحق أشعة تحرق الحجب التي يظنون أنها تحول دون إشراق نوره الساطع .

نحن في بحثنا هذا نتجنب السياسة وما يتعلق بها ، ولكن هذا لا يمنعنا أن نناقش التاريخ
ونقول : إن القائمين به لم يؤدوا واجبهم نحو دولة اسلامية عاشت أكثر من ألف سنة ولا
يزال حتى الآن حقها مهضوماً وجانبها مهاناً ، بحيث لا يعرفها أحد ، فكأن المؤرخين أخذوا
عليهم العهد أن لا يدونوا كل ماله علاقة بآل بيت النبوة إلا من طريق ما يمس كرامتهم أو
يفيد الطعن بهم أو يؤدي الى انتقاصهم ، ولعل الجواب عن هذا أنه أثر ما لعبته الخوارج في
انقسامها بين المذاهب الاسلامية وتوزيعها رجالها لاداء هذه المهمة التي قاموا بها ونفذوها ،
فاستولوا على مقدرات المسلمين ، واستلموا كتب السنة حيث صار بيد كثير منهم الجرح والتعديل
أو بيد من تلمذ لهم فاثروا في عقله وطبعوه على فكرتهم وصبغوه بلون يؤثر في عقول العامة
ويعجبهم . فالتف حولهم الذين لا يعقلون وتبعهم الذين لا يفهمون من الدين إلا مجرد الانتهاء ،

وأنه مسلم أو ابن مسالمين ، فصدق على هؤلاء الأكثر قول الله تعالى : « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً » .

قد كشفنا القناع عن سر طعنهم بأبي خالد توصلا الى الطعن « بالمجموع » عداوة لآل بيت النبوة عليهم السلام ، وعن سر عدم انتشار ما فيه من مذهب الزيدية ، فاذا عرفت أن الامامة ما زالت في الديار اليمنية منذ القرن الثالث ولا زالت الى انقضاء الدهر - إن شاء الله تعالى - يتجلى لك صريحاً حديث « الصحيحين » « الايمان يمان والحكمة يمانية » ، ويتضح سر حديث مسلم في « صحيحه » : « اني لبعقر حوزي أذود الناس لأهل اليمن أضرب بعصاي حتى يرفض عنهم » . وليس ذلك بعزير على قوم شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم أرق الناس أثمة ، فانهم الذين حافظوا على الشريعة الاسلامية وما برحت أحكامها معمولاً بها محفوظة لديهم لم تتلوث بما يشين سمعتها من إحداث أمور سببها الترف والبذخ ، فدعا أولياء الأمور الى الاستفادة من علماء سوء وما أكثرهم في كل عصر، فشوهوا جمال الشريعة بأمور ما أنزل الله بها من سلطان ، فأصاب ضررها اليوم المسالمين حيث استضعف أكثرهم في مشارق الأرض ومغاربها .

ولو فحصت عن سبب ضعف الأمة الاسلامية لما وجدت له سبباً سوى النزعات المذهبية التي تنور وتخدم على حساب العزات التي يملئها الملوك لتثبيت عروشها ، حتى إن مما يندى له جبين المؤمن عرقاً أن يكون النزاع المذهبي أشد استفحالاً من النزاع الديني نفسه ، ففرق المسلمون من جراء ذلك شيعاً وأحزاباً .

أما وقد أصبح المسلمون يتحملون من أنواع البلاء والمصائب من أعدائهم نصيباً وافراً ومساهماً كثيرة بالرغم عن كثرة عددهم ، فما عليهم الا أن يلتفتوا الى النزاع القائم فيحسموا الشر ويقلعوا شجرة الفتنة من جذورها تلك الشجرة التي تصدر من دوائر الاستعلامات الاجنبية ، فتنتطق بها بعض رؤساء الدين من حيث يدرون ولا يدرون ، وإن في نشر « مجموع الامام زيد » سلاحاً قاطعاً وبرهاناً ناصعاً على أن معظم النزاع يستند على أمور خيالية وتهم وهمية افترتها الدعاية ، فوجدت أفكاراً ساذجة تلقنتها بسهولة فكان ما يشكو منه المسلمون كافة .

هذا ما « بالمجموع » من فضيلة ولكن شرحه « الروض النضير » للعلامة الألمي والشيخ

الجليل القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي الحيمي الصنعاني المتوفى سنة ١٢٢١ عن إحدى وأربعين سنة ، قد أتى فيه بالمعجب العجاب ، وأورد كل ماورد في كتب السنة موافقاً « للمجموع » فزال بذلك العماء الذي ألصقوه في « المجموع الكبير » إفكاً وزوراً .

لقد قام في شرح « المجموع » فطاحل كثيرون وعلماء أجلاء ، ولكن كان أوسع من كتب صاحب « الروض النضير » فقد شاء الله أن يكون للقرن الثالث عشر مزية لم توجد في غيره « وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » .

أتى في شرحه بما وافق « المجموع » في الأحاديث التي في كتب الأثر ، ولم يفته إيراد أقوال أئمة المسلمين والمذاهب الأربعة خاصة ، ولم يلتفت الى المناقشات اللفظية والمسائل الفرضية والاحتمالات التي لا يمكن أن تقع فخلا الكتاب من مناقشات الألفاظ ، وكان بذلك خير موسوعة فقهية يجسد المطالع فيها ما يستغني به عن عشرات المجلدات الضخمة في المذاهب المختلفة .

حقاً إنه لكذلك حيث تجلت فيه عبقرية ذلك الشيخ الذي كان رائده بيان الحقيقة ، فافاض بقله السيل ماجدت به قريحته ، وما أدركه ذهنه الصائب وحفظه الصحيح وعقله السليم ، وبعد تحري الموضوع أملى يراعه البليغ ما أعطى البحث حقه ، فاستعت تلك الأجزاء الأربعة لما أشرنا اليه ، ومن كان رائده الحق فجدير أن يأتي بما يعجز عنه غيره من حقائق ناصعة ، وتدقيقات جليلة ، وتحقيقات بدیعة ، ومن هذا القسم الشارح الحيمي رحمه الله تعالى .

قدمنا أن العلم موزع لا يختص به إقليم دون آخر ، ولا عصر عن عصر ، فلا بدع إذا أتى علامة القرن الثالث عشر بما يهر العقول ويعترف بفضله أولو النهى والادراك .

غير أن الله وحده هو المختص بالكمال المطلق ، ولذلك فقد اخترمت المنية الشارح قبل إكماله فلبى دعوة ربه رحمه الله تعالى ، ووقف يراعه على « باب متى يجب على أهل العدل قتال الفئة الباغية » .

على أن هذه المجموعة النفيسة شاء الله تعالى أن تنتشر في الزمن الذي يحتاج فيه المسلمون

الى جمع كلمتهم ، فكان نعم الوثيقة لعلماء الاسلام المصلحين الذين يغارون على الدين الاسلامي ويريدون ممسكاً يهدمون به البناءات التي شيدت لايجاد عدم الاتفاق بين المسلمين. ونعم الذخيرة التي تغني وتفتخر بها القهاطر ، فان المكتبة التي تضم هذا الكتاب يحق لها أن تباهي ماسواها، حيث اشتملت على صفوة كتب السنة ولباب الفقه في آن واحد ، لذلك قام بطبعه بعض علماء آل بيت النبوة على نفقتهم ، وأبوا أن يذكر اسمهم يتغنون بذلك من الله أجراً وفضلاً .

ليس ذلك بغريب ، وهم الذين فادت أسلافهم بأرواحهم في سبيل الدين، فليس بكثير على الأحفاد أن يجودوا بأموالهم بعد ما عرفوا بالكرم في الجاهلية والاسلام . ولكن الغريب أن تبذل في سبيل القيام بطبعه مئات الدنانير ، ويمتنع المنفق عن إذاعة اسمه فلا ييوح به لأحد، كأنه يريد أن يعلم الناس كيف يكون الاخلاص في الدين وإذابة حب النفس والظهور في بودقة المصلحة العامة ، فصدق عليه أنه أحد السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله » كما رواه البخاري في « صحيحه » ومنهم « رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

لاريب أن هذا عمل عظيم يصح أن يضرب مثلاً للأعمال البريئة من الرياء والسمعة وأغوذجا للاخلاص التام ، فيشهد الله أنني أثني على المنفق بدون أن أعرف شخصه ولا اسمه ، ولكن لأنه بعث عمله في نفسي سروراً قت ببعض واجبي إذ ييشرنا بخير عظيم نلح من ورائه مستقبلاً زاهراً ، وأن المسلمين لا زالت فيهم بقية خير حيث يميئون حب الأثرة في سبيل دينهم ، فكان ذلك تصديقاً للحديث الصحيح « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » .

فجزى الله المنفق على عمله أفضل الجزاء ، وأثابه الحسنى وزيادة ، وتقبل منه عمله هذا بالرضاء إن شاء الله تعالى .

وفي الحقيقة قد بذل في سبيل طبعه وتصحيحه مجهودات كبيرة ، غير أن الجزأين الاولين

كانا على نسخة لا تخلو من تحريف يسير ، ولكن الجزء الثالث أشرف على طبعه فضيلة الحسيب النسيب والعلامة الجليل الاستاذ السيد محمد زبارة الحسيني اليمني الصنعاني وجلب معه نسخة صحيحة ، فبذل همه في تصحيحه ، وفي انتقاء الورق الصقيل جزاه الله خير الجزاء ، حتى اذا غادر الديار المصرية قيض الله لتصحيح الباقي من تولى الاشراف عليه بصدق واخلاص . وكان طبع هذا الكتاب العظيم ذكرى لصاحب الجلالة أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى حميد الدين ملك الديار اليمنية نصره الله وأيده ، ولصاحب السمو ولي العهد سيف الاسلام حفظه الله حيث سمح بنسخته المصححة على نسخة المؤلف ، فكانت الأصل المعول عليه في الجزأين الآخرين . وتم طبعه في « مطبعة السعادة » الكائنة في باب الخلق في قاهرة مصر العزبة ، لصاحبها حضرة المحترم الفاضل الحاج محمد اسماعيل . وكان ذلك في اليوم الخامس والعشرين من شهر شعبان لسنة تسع واربعين وثلاثمائة وألف من هجرة سيد المرسلين سيدنا محمد صلى وسلم الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين .

محمد سعيد العرفي

وهذه تقاريط الطبعة الاولى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الفقهاء في دين الله الحكماء، وأشهد أن لا إله الا الله شهادة من يخشى ربه لانه من العارفين الأجلاء ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله ، إمام الهداة وصفوة الانبياء، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين كانوا في الارض كالبدور في السماء .

أما بعد : فقد اطلعت على الشرح الجليل الموسوم بـ «الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير» لحضرة صاحب الفضيلة الامام الدراكة شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي أبان به خفايا مسند مولانا الامام المجتهد الشهير سيدنا زيد ابن سيدنا علي زين العابدين رضي الله عنها وعن والدهما وجدما سيدنا الامام الاكبر مدينة العلم خليفتنا الرابع كرم الله وجهه ورضي عنه، فاذا هو شرح غزير المادة كثير الفوائد يدل دلالة واضحة على سعة اطلاع مؤلفه رحمه الله تعالى، سعة يقل من يشاركه فيها من العلماء المتأخرين ، ولا نقالي إذا قلنا أنها تذكرنا بسعة علم أئمتنا المتقدمين رضي الله تعالى عنهم ، كيف لا وأنت إذا تصفحت هذا الشرح تجد انه لا يكفي بإيراد شاهد واحد لما يشرح من أحاديث المسند وآثاره بل يزيد ثم يزيد ، كما يتبين ذلك للمطلع الكريم ، وليس مافي «المجموع» من أحكام بالأمر البعيد عن المعروف في مذاهب أئمتنا رضوان الله تعالى عليهم . ولقد قلت في تقريظي له من زمن بعيد : فوجدته مجموعاً جمع المسائل الفقهية والاحكام الشرعية ما هو مدلل عليه بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية، وهو موافق في معظم أحكامه لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وماذا عسى أن تقول في كتاب يوافق ما فيه ما بكتبنا ومذاهبنا ، ولقد زاده هذا الشرح الروض وضوحا وقربا من تلك المذاهب بيانا بعد بيان ما بالمجموع من أحكام ، فنحن لا نتردد في أن المجموع جليل ، وزاد جلالاته بشرحه هذا الروض النضير الذي أبلى صاحبه فيه البلاء الحسن وعانى ما عانى حتى جمع من الادلة ما يشهد لما في هذا المجموع ، وهي شهادة لا نستطيع ردها لانها من الأصول التي نحتزمها ونجلها ، ونقف عندما تروى من الأحاديث والآثار، ولسنا نتعرض للقال والقال جرحاً وتعديلاً في الامام الجليل راوي هذا المجموع، أصل شرحنا هذا لان ذلك نظر في حال من قال ، ونحن انما نخص نظرنا بالمقال فان الحق يعرف به الرجال ولا يعرف هو بالرجال ، فمتى كان القول صحيحاً فلا يهمنا

ما قيل في قائله تعديلاً وتجريباً ، ومجموع ما قيل في هذا المجموع لا يخرج عن موافقته لأحد مذاهب الأئمة الاربعة خصوصاً مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة وأصحابه ، وفي هذا القدر كفاية لكل من كان من أهل العظة والدراية . والله أسأل أن ينفعنا بالعلوم الموروثة عن سيد المرسلين ، وأن يجعلنا من المؤيدين لدينه ولاهله أنه سميع مجيب .

الفقير الى الله الغني عن عداه

محمد بن نعيم المطيعي الحنفي

غفر الله له ولسائر المسلمين آمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه .

أما بعد : فقد اطلعت على مواضع من هذا الكتاب المسمى « الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير » فوجدته من خير الكتب وأسمائها وأجلها وأعلاها، قد استند في كل حكم من الاحكام الى حديث من أحاديث خير الانام التي خرجها أئمة الحديث المعروفون الذين نرجع لهم عند الاستدلال وتحاكم اليهم اذا حمي وطيس النزاع ، وما عجت لشيء عجي من أولئك الجامدين الذين لا يقولون بغير المذاهب الاربعة والأئمة المحمدية أجل وأعظم من أن تكون الأئمة فيها أربعة، بل حاشا لله أن تقف علماؤنا عند حد أو أن تكون أئمة الهدى فيها محصورين في عدد ، وقد عرف ذلك أكابرهم وذوو البصر في الدين منهم ، فهذا الامام مالك بن أنس لم يرض حمل الناس على « الموطأ » - وهو هو عند مالك - ، وقال للخليفة العباسي : إن الصحابة والتابعين تفرقوا في البلدان وعند كل من العلم ما أغنى عن غيره ، أو كلاماً هذا معناه علماً منه رضي الله عنه أن في الأمة من الأئمة من لا يحصى كثرة ، وأن الفضل بيد الله يؤتیه من يشاء وأن الأمر في فروع الشريعة واسع، وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم لمن اجتهد فإخيراً أجرأ ولمن اجتهد فأصاب أجرين ، وبهذا يتحقق يسر الملة الحنيفية حتى أصبحت تسع الناس كلهم من غير ضيق ولا حرج ، ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد فليس عليه الا أن يقلد إماماً من أولئك

الأئمة حتى لا يكون صادراً عن هواه ولا خارجاً في عمله على الله ورسوله ، وإذا كان هذا حكماً عاماً في جميع علماء المسلمين وأئمتهم فما بالك بأئمة أهل البيت الذين أمرنا صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالافتداء بهم والتمسك بأذيالهم ، وهم أحد الثقلين اللذين تركها فينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقال لنا لن تضلوا ما تمسكتم بها وهما كتاب الله وعترته أهل بيته ، وقد كان أئمة الهدى من سلفنا الصالح يجب بعضهم بعضاً علماً منهم أن مسائل الاجتهاد ظنية يكني فيها الظن ، وأن الأمر فيها على الاتساع لا على التضيق متى أفرغ الوسع وأخلص النية مجوزين أن يكون الحق مع غيرهم كما يجوز أن يكون معهم فهم لا يقصدون أنفسهم ولا يعتقدون فيها العصمة فكانوا أئمة الهدى حقاً وورثة الرسل حقاً ، وقد جاء في الحديث الصحيح « أن الرسل أبناء علات أمهاتهم شتى وأبؤهم واحد » فهم اخوة متحابون يحل بعضهم بعضاً ويثنى بعضهم على بعض داعين الى الله خارجين عن أنفسهم وأهوائهم على نهج الانبياء والرسل قائلين : « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » فهذا الامام الشافعي كان يقول اذا ذكر العلماء : فمالك النجم . وكان الامام أحمد يدعو للشافعي في السجود ويقول : أنه كالشمس للناس . وكان مالك يحب الشافعي حباً جماً وقد واساه بماله مراراً كما هو معروف مع مخالفته إياه بعد ما أخذ العلم عنه ، ولما قيل لأبي يوسف إن البثر التي توضع فيها فأرة ، قال : تقلد اخواننا المجازيين وقد رأيت فيما رأيت أن الشافعي كان يتوسل بأبي حنيفة . فهذه سيرة سلفنا الصالح وما كان يفعله بعضهم مع بعض على أننا لم نر في هذا الكتاب الجليل حكماً شذ عما هو معروف في المذاهب الاربعة ، وما من حكم جاء فيه الا وقد قال به إمام من أئمة تلك المذاهب ، ودل عليه من السنة الصحيحة ؛ وكان بودي أن أطيل لولا توزع بال وكثرة اشغال ، وقد خلق الانسان ضعيفاً وما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه .

وبعد فالامام زيد من أكبر أئمة أهل البيت فضلاً ونبلاً ودينياً وعلمياً وكلهم كذلك .

رزقنا الله محبتهم وحشرنا في زمريهم ، وهدانا الى الانصاف وترك الاعتساف ، وهذا وإننا نحب اخواننا اليمينين حباً جماً لله ، وفي الله ، واليمن عندنا الآن هو خير بلاد الله ديناً ودنياً و« الايمان » كما في الحديث الشريف . أسأل الله أن يجعلنا من المتحسين في الله الذين يظلمهم الله في

ظل العرش يوم لا ظل الا ظله ، وان يصلح حال الأمة المحمدية وأن يرزقهم المحبة والوئام ،
ويقومهم شر الفرقة والانقسام بمنه وكرمه .

يوسف الدجوي
من هيئة كبار العلماء
بالازهر الشريف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من أشرقت أرض القلوب بنور آياتك اليناث ، وتمهدت بهداة خلقك سبيل الهداية
للسالكين ، أحمذك لا أني أقوم بشكر نعمك التي ليس لها نهايات ، ولكن أمتثل أمرك يا مولاي
امثال العارفين ، وأشهد مع غاية الاذعان أنك بديع الأرض والسموات ، وأنت وحدك الإله
لكل العالمين ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبدك الذي ختمت به الرسالات ، اللهم صل
وسلم وبارك عليه وعلى إخوانه المرسلين ، وارض اللهم عن أصحابهم وتابعيهم ذوي البصائر
النيرات ، وأخص من بينهم حضرات العلماء العاملين .

أما بعد : فقد نزهت فكري زمنا في أنحاء دال الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ،
فاذا هو بستان يكاد يكون معدوم النظير ، اتعش به الذهن بعد دخوله ونشط بعد فتوره ، تمسك
من دوحه بأصول ثابتة ثبات الأطواد ، وتعلق من أفنائه بفروع لاتلين لغامز ولا تضطرب
بتمشيت وقطف من أزهاره أذكي من المسك وأبهج من الورد ، واجتني منه ما يهزأ باليانع من
حلو الثمار . وأين غذاء الأشباح من غذاء الارواح . نزهة بها يستنسر بفاث العقل ويستأسد ثملبه ،
فان ماء الروض عذب وغير وهواه أبدا نسيم ، وغرسه انما كان بيد حكيم ومسبله المعدة للسير
فيها معبدة مذلة ، ومصاريح أبوابه لمن أراد دخوله مفتحة لاتنلق بحال ، ومابه من ثمار ليس
بمقطوع ولا ممنوع ، لذلك سكن اليه طائر الفؤاد وغرد على أفنائه ، وكان له في نواحيه جولات
ثم جولات تنقل فيها من فنن الى فنن وهو بعد لم ينته من هذا المطاف اللذيذ ، وأظنه لا ينتهي

والألباب لها رياض ، كما أن الابدان لها رياض والتفاوت بين رياض الأبدان مشهور معروف فكذلك التفاوت بين رياض الألباب .

والذي زاد إعجاب الحجا بهذا الروض أنه يتكلم بلا جارحة ، ويفيد بلا من تولا دلال ، نفيس الجواهر ، اذا نسب الى كلامه كان كالخرف بجانب الكواكب الدرية ، أما فوائده فالدنيا بأسرها تتضاءل وتحقر بجوار فائدة واحدة منها ، بيد أنه لا ينطق الا بميزان فلا حشو ولا لغو ولا زيغ ولا خطأ ، أما جارح القول فمعاذ الله أن تسمعه من لسانه ، وكيف يعرف هداة الخلق هذا الصنف من الكلام ، وفي قطع دابر جهادهم وبلاؤهم . إني أقول - والحق أقول - ما كنت أظن أبدا أن يكون ببلاد اليمن اليمون هذا الطراز العالي من العلماء الذي يذكرنا بكبار الأئمة من هذه الأمة . تحقيق فائق ، واعتدال في وزن الأدلة ، ولسان عفيف عن أن ينال مخالفه بكلمة لا تناسب ، وحرص شديد على أن يبرهن أنه في مذهبه ما أبعد عن المذاهب المعروفة التي أجمعت الأمة على أنها شرح دين الله الذي أزم عباده باتباعه . يرجع دليل مذهبه الى أدلتها ، ويؤول العمل به الى العمل بها . فقرب بهذا ما كانت تتوهم النفوس أنه بعيد ، وصوب ما كان يخال أنه خطأ ، وأبان بصريح العبارة أن من صحيح السنة ما كان يظن انه من صميم البدعة ، وكانت النتيجة اللازمة لكل هذا انه أصلح بين الأمة وبين فئة عظيمة منها أصبح الكل بعد هذا الصلح متوافقين متحابين ، وقد كانوا متنافرين متباغضين ونحن - معشر المسلمين - في زمن أحوج ما نكون الى الوفاق والتحاب لزأب بذلك الصدع الذي كان بيننا وطال أمده ثم طال ، وهو يبرح في جسم الامة تبريحا ، ويفتك بأعضائها الكريمة فتكا - وقاتل الله التقاطع بين الاخوة - .

ولم يكتف صاحب الروض الامام المهام « شرف الدين الحسين بن أحمد اليمني » بكل ما أبنا بل تفضل بما أظن انه لاقى في سبيله الأهوال . فأبان مذاهب المخالفين بعد بيانه لما عليه اخوانه الزيدية مع ذكر الدليل لكل ما يورد من مذهب ، وهو معنى به أصبح الكتاب روضا لاطائفة مخصوصة من الأمة بل لطوائف المسلمين عامة ، فكما يحتاجه الزيدي في مذهبه يحتاجه الحنفي ويحتاجه المالكي ويحتاجه الشافعي ويحتاجه الحنيلي ويحتاجه من يجب أن يعرف غير ذلك من المذاهب التي ليست بمشهورة ، ومن أجل هذا كان الكتاب روضا بحق لقاصده به ماتشهي نفسه من ثمرات مذاهب المسلمين .

ليس ذلك فقط كل ما عني به الروض ، بل عني كذلك عناية كاملة بتحريض المتزهين فيه على أن يتناولوا من ثماره ثم يتناولوا حتى الشبع وفوق الشبع بما أكثر فيه من إيراد الترغيب في صالحات الأعمال والترهيب من سيئاتها ، وهو معنى ينذر ثم ينذر أن تجده في كتاب من الكتب التي تصدت لبيان الفروع ، وهذا كان بين كتب الفروع كالحي بين الميتين ، فإن هذه الميزة تجعلك وهو بين يديك لأعمل النظر فيه ولا تسأم أبدا سماع حديثه ، وتشعر من نفسك تحمسا شديدا على العمل بكل ما يذكر لك من أحكام ، أما تلك الكتب التي تسرد الأحكام مجردة عن الترغيب في عملها والترهيب من تركها فانك تجد الملل يسرع اليك من النظر فيها ، وربما هجم عليك النوم فحال بينك وبينها ولا تحس من نفسك رغبة في العمل بما تحكي من الأحكام ، ولهذا السر تجد آيات الأحكام في كتاب ربنا شيئا قليلا بين آيات الترغيب والترهيب ، وكذلك الحال في أحاديث حضرة مولانا وسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولست أعد غريبا أن ينبع هذا الخير العظيم من ينابيع اليمن الميمون بعد أن نص بصريح العبارة وصحيحها سيد العالمين وصفوة المرسلين وحبيب رب الخلق أجمعين على أن « الإيمان يمان والحكمة يمانية » .

أما أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء راوي « مجموع الفقه الكبير » أصل روضنا هذا عن الإمام المجتهد الكبير سيدنا الامام زيد بن علي زين العابدين ، فتدع الكلام فيه جرحا وتعديلا لأهل هذا الشأن .

وأما العمل بما في هذا المجموع من أحكام فحسبنا في ترجيح كفة صحته أمران :

الأمر الاول: رضى أهل بيت نبينا واقتناعهم واقبالهم على العمل بتلك الأحكام جيلا بعد جيل ، وهم الأجلاء النبلاء الأشحاء بدينهم ، فبعد بل يكاد يكون من المستحيل بحسب العادة أن يجمعوا على العمل بما يرونه باطلا لا يصلح للعمل .

الامر الثاني : ما تبيناه من الروض رضى الله عن صاحبه من رجوع ما في ذلك المجموع من أحاديث وآثار لما هو معروف عندنا من الكتب الصحيحة والأصول المجمع على اعتبارها بيننا . فلنفرض فرضا واقعا ونسلم على طول الخط وتنزل الى حيث قالوا : ان نقل هذا المجموع ليس بصحيح ، وان ما به من الأحاديث موضوع ومكذوب ، فهل يمكن أن يقال ان ما في كتبنا واصولنا الصحيحة موضوع ومكذوب ؟ أظن أن ذلك لا يقوله مسلم والا كان منكرا

دين الاسلام جملة . وإذا كان لا يمكن هذا في كتبنا وقد وافق ما فيها ذلك المجموع وأصبحت كلها شاهدة لما به كما برهن على ذلك صاحب الروض ، فالنتيجة لذلك أن العمل بما في ذلك المجموع عمل بمذاهبنا وبما تضمنته كتبنا الاصولية والفروعية ، ومن في الدنيا يستطيع أن يقول ان العمل بكتبنا ليس بصحيح . إذن لا ضير أبدا في العمل بما يحوي هذا المجموع ، من علم ولا بدع أن يتمذهب بما يرويه مسلم يعمل بدين الاسلام تقربا الى رب الاسلام طمعا في دار السلام وهربا من دار الانتقام .

أما من يقول إن هذا مذهب خامس فلا يجوز العمل به ، فنعرض عنه بعد البيان الذي أسلفناه ولا نراه حقيقا بأن يرد عليه . والله أسأل أن يحسن الى كل من له يد في إظهار هذا الروض ، فإنه احسان على أبناء هذا العصر فما بعده ايما احسان ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

مصطفى أبو سيف الحامي

في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٤٩ هـ

أحد علماء الازهر وخطيب المسجد الزيني بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فقه في الدين من أراد به خيراً ، ووفقه للاخلاص في النية والاصلاح في العمل سرّاً وجهرّاً ، وسلك به طريق رضاه وسبيل من لا يعصي له أمراً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث لكافة الخلق بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإن من أنعم النظر وأجاد التأمل في سير الصحابة رضي الله عنهم لا يلقى بينهم من هو أكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من علي بن أبي طالب كرم الله وجهه منذ عهد صباه إلى أن فارق النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الحياة ، كما لا يجد بينهم من كانوا

يتطلبونه أكثر من علي كرم الله وجهه كلما حزبهم أمر ، وانمقدت مجالس فتيا للبت في نوازل تختلف فيها الآراء ، وقضايا تحوج إلى أبي حسن يأتي فيها بأحسن قضاء ، وإن كان لباقي الصحابة رضي الله عنهم فضائل جمة تتفاوت في الدرجات . وهكذا تقلب علي كرم الله وجهه في العلم طالباً ومطلوباً طول حياته من يوم فطامه ، إلى عهد حمّامه ، ولا شك أن السبطين السعدين عليها السلام كانا من أكبر الناس حظاً وأوفرهم نصيباً من تعهد مثل هذا الوالد الحمّاحم ومن تهذيبه وتعليمه وتدريبه وتقويته . فوفرة ما ورثاه منه من العلوم مما لا ريب فيه غير ناصي ، يكون عقل أقل من عقل كل صبي . أما محمد بن الحنفية فقد كان الصحابة يستفتونه اعترافاً منهم بغزارة علمه وعظم فهمه ، ولابنيه أبي هاشم عبد الله وأبي محمد الحسن أيضاً شأن في العلم كبير عند من درس أحوال رجال الفقه في الدين . وأما الامام علي زين العابدين بن الحسين وابناء الامام زيد الشهيد والامام محمد الباقر وابن الأخير الامام جعفر الصادق عليهم السلام فقد أقر لهم الأئمة المتبوعون من فقهاء الأمصار بالامامة والقُدوة في العلم والورع .

وقد فاضت من باب مدينة العلم علوم ارتوى بها هؤلاء الأئمة من أهل البيت النبوي فرووها كما رواها آخرون من أهل العلم والفضل . ومع ذلك كادت تلك العلوم الجمّة أن تضع وأوشكت تلك الروايات أن تبقى غير مفروزة الفث من السمين ، ولا بميزة المستيقن من الظنين ، بهجر المبعض القسالي ، وتصرف الحب الغالي ، وبما لقي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الظلم الشديد ، والاضطهاد المديد ، من أهل الانحراف والنصب بل من بعض بني أعمامهم أنفسهم المسابقين في ذلك لآل حرب ، حتى أصبح ما صُفي بمصفاة نقلة الأثر من تلك الروايات شيئاً لا يذكر ، في جنب زخارة علوم هذا الينبوع الفياض ، فلا يوجد في مثل «مسند بقي بن مخلد» أجمع ما ألف في الحديث في ذلك العهد - سوى خمسمائة وستة وثمانين حديثاً لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كما لا يوجد فيه غير ثلاثة عشر حديثاً للحسن السبط رضي الله عنه ، وغير ثمانية أحاديث للحسين السبط الشهيد رضي الله عنه وهكذا .

ومن الغريب أن يستجريء بعض موالي الفرس الموالي آل أمية بالأندلس بمن يذكر بالعلم والفضل . وبعض مسائره من حشوية المارقة المتأخرين في العلم والزمن على وزن علوم

هؤلاء الأئمة بتلك المقادير من الروايات المدونة في أيديهم من الكتب من غير نظر إلى الظروف المحدقة بذلك الاقلال . ولا إلى ما ترتب على استفحال أمر النواصب في عهد التدوين ذلك الاستفحال . والأغرب من هذا وذاك أن تجد تلك التقولات آذاناً مصغية ورجلاً صاغية بين من ينتمون إلى أهل بيت الرسول ويرفمون إلى مقام القدوة بينهم . وهذا يحق أن يكون مما يحار فيه ، فكر كل نبيه ، ومن الثقيل على سمع كل نبيل :

« علوي » يشنا علياً وهوى آل حرب حقداً عليه وضمناً

وكان البانيون من أهل البيت أتباع زيد الشهيد عليه السلام محتفظين بكيانهم بها طمعت الفتن لا يمسمهم سوء بعد النكبات الأولى إلا ما كان يقع حيناً بعد آخر من تعصب جاراتهم الدويلات الصغيرة أمثال بني رسول وبني طاهر ، بل كانوا مرعين مراعين يلقون النجدة من الدول الكبيرة الإسلامية ولا سيما الدولة المصرية كلما استنجدوا وتظلموا من جيرانهم أيام شوكة الاسلام قبل أن تأخذ ظلال المسلمين في التقلص من مشارق الأرض ومغاربها ، وقبل أن تبدأ مغالب الاستعمار المستديم تنشب بلاد المسلمين من أطرافها بعد اكتشاف ابن ماجد السعدي - لمصلحة البرتغاليين - الطريق البحري من رأس الرجاء في أوائل القرن العاشر ، ذلك الاكتشاف المشؤوم المهدي لسبيل الاعتداء على البلاد الإسلامية في السواحل الهندية واليمنية . وكان إمام اليمن يسارع إلى تأييد الدولة المصرية وإنجادها حيناً تقوم هي بالذود عن تلك السواحل أيام كان الدفاع عنها إلى الدولة المصرية ولا سيما في تلك الحرب الضروس المديدة بين الأسطول المصري والأسطول البرتغالي - والحرب بينها سجال - كما أن الدولة المصرية كانت من أسرع الدول إنجاداً لإمام اليمن عند تظلمه من عامر وبني طاهر في اليمن . وهما هي قد سجلت في - روح الروح فيما بعد القرن التاسع من الفتن والفتوح وغيره - نصوص المكاتبات المتبادلة في ذلك بين الامام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى ، وبين الأمير حسين الكردي القائد العام على الأساطيل الغورية المصرية في تلك الحروب المديدة . وما جرى بعد حدوث تلك الثغرة البحرية في وجه الشرق من وراء البحر المحيط مشهور معروف إلى أن بدأ دور التدهور السريع حين قصر الطريق بافتتاح البرزخ الحاجز بين الأمتين ، ووقوع ما كان يتخوف منه

الفاروق رضي الله عنه من فتح ملتقى البحرين ، إلى أن قاسى الشرق أمر المريرين ، وأصيب من التكتبات بما هو حاضر مشاهد لكل ذي عينين .

ومن سوء تصرف أولي الأمر لشؤون الأمة في القرون الأخيرة توليتهم بين حين وآخر ولاية السوء القساة البعداء عن الحكمة والسداد ، والعمل المفضوب عليهم الغلاظ الأكباد ، الولايات البعيدة الحقيقة بكل عناية ورعاية وقيام هؤلاء بدورهم بأعمال تزرع الاحن ، وتستجلب الحن ، وتعود بالولايات الجوائح للدولة والأمة ، غير مراعين في ذلك إلا ولا ذمة ، أصاب القطر اليماني ما أصاب بقية الاقطار من الفتن في مختلف الأدوار ، وكان مما يزيد في الطين بلة ما كان يكتبه أمثال القبلي والشوكاني في مؤلفاتهم بدافع العواطف من كلمات قارصة تستفز جبهة الولاية وتزيدهم قسوة إلى قسوتهم كلما نمت إليهم تلك الكلمات بطريق جاراتهم المتعصبة الساعين في تشويه سمعة اليمانيين من أهل البيت بعزو كثير من الآراء الشاذة اليهم ، فستغلها السياسة الخرقاء فتجعل العداء مذهبياً حالفاً من غير تمييز بين الزيدية واليزيدية والشفاء والاشفاء مع كون أهل البيت برآء من تلك الآراء ، فانظر كيف أدى مابدر من الشوكاني في «وبل الغمام» - وإن نقضه هو في «الفتح» و «النيل» و «السيل» - من توهين حديث غيلان وعدم تحریم ما يزيد على الأربع من النساء الى تسرع العامة في عزو هذا القول - الخارج بالمرّة عن اجماع علماء المسلمين - الى زيدية اليمن ، وكذلك عد ارسال الطلقات الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة منع أن هذا وذاك ليس مذهبهم في شيء كاللمعة ، وإن كان يوجد في القطر اليماني من شذ عن جماعة أهل العلم ، ففي بقية الاقطار يوجد من هو أشد .

فها هو نص «المجموع الفقهي» للامام زيد الشهيد في المسألة الأولى : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « لا يتزوج العبد أكثر من امرأتين ولا الحر أكثر من أربع » . وفي المسألة الثانية : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « ان رجلاً من قريش طلق امرأته مائة تطليقة ، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : بانت منه ثلاث ، وسبع وتسعون معصية في عنقه » . وفي نكاح المتعة بالسند المذكور : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح المتعة عام خيبر » فتلك المسائل كلها منطبقة لما عليه فقهاء الأمصار ولا سيما الأئمة الاربعة . ويقول الشارح في المسألة الاولى : تحریم الزيادة على الأربع هو مذهب الجماهير من السلف والخلف الا ما يروى عن الظاهرية وقوم

مجاهيل ، وقد جازف بعض المصنفين بنسبته الى القاسم بن عبد الله عليه السلام . قال الامام مجيب :
ولقد كان القاسم شديد الورع في فتاويه كثير الاحتياط في أمر الدين ، فكيف ساغ لمن له
مسكة من الدين أن ينسب مثل هذه المقالة إلى مثل القاسم كلا وحاشا فالله حسب الناقل اهـ .

ثم ذكر نص القاسم على خلاف ما يعزى اليه في المسألة ، فقال :

ومن عجائب أمر من لا تحصيل له من مخالفي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أني رأيت في تعاليقهم حكاية هذا المذهب عن بعض الشيعة ، ورأيت لبعضهم حكاية عن
الشيعة مطلقاً ، وما أعلم أحداً من أصناف الشيعة جوز ذلك حتى أن الامامية مع كثرة التخليط
في فقههم لم يذهبوا الى هذا ، فكيف استجاز من ينسب الى العلم إيراد مثل هذه الحكاية
وإلقائها الى التفقهة نعوذ بالله من الجهل وقلة الدين اهـ .

وهكذا الى شواهد كثيرة ليس هذا محل بسطها .

وهذا « المجموع الفقهي » هو تراث زيد الشهيد عليه السلام يرويه أبو خالد عنه ، وقد
تمكن أتباع زيد اليمانيون من الاحتفاظ بهذا التراث الفقهي بين تلك الفتن الطواحن بما آتاهم
الله من القصد والعدل في شؤونهم . وإن كان الطرفان في غالب الفتن لا يتخلوان من طرفي القصد
ورواه خلفاً عن سلف ، فاذا سبرنا مسائله وقارناها بمسائل المذاهب المدونة لفقهاء الأمصار
نجدها تتوافق في ثلاثة أرباعها تقريباً مع فتيا فقهاء العراق من أصحاب أبي حنيفة . والربع
الباقى يتوزع اثلاثاً بين أن يكون مما انفردوا به وبين أن يكون مما وافقهم عليه مالك أو الشافعي
رضي الله عنهم . وتكون قرة الحجة في جانب الجمهور في مسائل الانفراد كما هو الحال فيما
ينفرد به كل فقهاء الأمصار عما عليه الجمهور الا فيما دق مدركه فيكون المصيب هو الاغوص
في المعاني وإن انفرد ، وانفرادهم بمسائل في المجموع على قلتها مقرون بموافقة بعض السلف .
فتحتيم غسل الرجلين على لابس الخفين الا عند عذر باعتبار المسح منسوخاً بآية المائدة ، يروى
مثله عن بعض الصحابة والتابعين ممن لم يبلغهم أو لم يصح عندهم حديث جرير البجلي بل هو ظاهر
ما يروى عن مالك في العتبية استناداً على عمل أهل المدينة . ولفظ خير العمل في الاذان
يوازن الجهر بالسلمة ، فيجريان في مجرى واحد حيث صح فيها الموقوف دون المرفوع الصريح
في التحقيق . وقد روى محمد بن الحسن في « الموطأ » عن مالك عن نافع عن ابن عمر اللفظ
المذكور ، كما يروي مثله الليث عن نافع . وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي نحو ذلك عن

عدة من الصحابة والتابعين ولا سيما عن علي زين العابدين بن الحسين عليها السلام . فالجمهور أخذوا بالرفوع فيها ، ومن تمسك بالموقوف يعتبره في حكم المرفوع في المسألتين .

وأما قول ابن تيمية في «مناهجه» بأن اللفظ المذكور بدعة الروافض وشعارهم فمن مجازفاته ، وبأبي الله أن يكون ابن عمر وعلي بن الحسين يتدعانه أو أن يوصا برفض ، على أن الرفض كالنصب من أنفض الخلال إلى أهل بيت النبوة . وابن أبي هريرة من الشافعية يرى ترك السنة إذا أصبحت شعاراً للمبتدعة . وفرع على هذا الأصل ترك الترجيع في الأذان الجهر بالبسملة والقنوت في الفجر والتختم في اليمين وتسطيع القبور . ولكن في هذا التأصيل والتفريع كلاماً ليس هذا محلاً للافاضة فيه . ثم ذلك التوافق العظيم بين آل زيد وبين فقهاء العراق في ثلاثة أرباع المسائل ، إغناشاً من اتحاد مصدر علوم الفريقين لأن فقهاء الكوفة والعراق انما توارثوا الفقه طبقة طبقة عن علي وابن مسعود وسائر كبار فقهاء الصحابة الذين نشروا العلم بالكوفة ، ولا سيما الذين تديروها بعد انتقال علي كرم الله وجهه إليها واستمروا بها في عهد الأموية ، ثم عن فقهاء أصحابهم وأصحاب عمر وابن عباس ومعاذ الذين انتقلوا إليها واستقروا بها ابتعاداً عن معقل الأموية ، ثم عن أصحاب أصحابهم الفقهاء رضي الله عنهم الذين بهم صارت الكوفة مصدر العلم الناضج في ذلك العهد . وكانت علوم الحجاز والمدينة المنورة تتشارك فيها فقهاء الأمصار لكثرة حجهم عاماً فعاماً في تلك الاعصار .

أما ما يعزى إلى أبي الحسن أحمد بن عبد الله المجلي من الكلام في أبي خالد راوي «المجموع الفقهي» فلم أجده في سؤالات ابنه أبي مسلم صالح بن أحمد عنه ، وأما ما ينسب إلى وكيع بن الجراح فلا غرو إذا أخذ بعض الجارحين في تقويل وكيع ما لم يقله في شأن أبي خالد لأنك ترى أيضاً تقويله ما لم يقله حتى في حق شيخه الذي تخرج في الفقه به ودرج على مذهبه ، كما هو تحت اعتراف مثل الذهبي . مع أن وكيعاً من أزرق أهل طبقة أبي حنيفة والثوري ، والثاني من أكثر الناس ملازمة لنصور بن المعتز . وصلة هؤلاء جميعاً بالامام الشهيد زيد بن علي أشهر من نار على علم ، وليس لو كيع مؤلف في الجرح والتعديل مع كونه في عهد التدوين ولا تزال مؤلفاته في متناول أهل العلم ، وانما ينقل بعض كلمات عنه في الجرح في الكتب المؤلفة بعد الفتنة واستفحال أمر النواصب . وذلك مما يدعو إلى التروي في التعويل

على ما يسطر فيها من الجرح والتعديل ، والى التثبت فيما هو منقول فيها من القول والتقويل بل وكيع نفسه ما نجا من نيزم وغمزهم .

وهذا المجموع هو أم مذهب زيد الشهيد وعليه اعتماد فقهاء أهل البيت ، وقد تلقوه بالقبول على تعاقب الأجيال ، واستمر واعي روايته ودراسته طبقة بعد طبقة ، وقد عني جمع من أهل الفضل والنبيل بشرح أحكامه وتبيين فوائده وإشاراته . ومن أجل شروحه «الروض النصير» شرح المجموع الكبير» للجبجد العلامة التحرير القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي الصنعاني رحمة الله عليه ، فإنه قام بعمل عظيم وخير جسيم حيث شرح المجموع ، بشرح يميز مثله في الشهود والسموع ، فإن من طالعه مطالعة الفاحص المسترشد ، دون المتصفح التعتن يجد العلامة السياغي في هذه الحلبة منقطع القرين ، متلقيا ألقى الشرح باليمين ، رحب الصدر في سرد أقوال المخالفين ، واسع الدسيسة في المقارنة بين أدلتها ، سالكا مسلك الانصاف في المحاكمة بينها ، متجنباً سبل الاعتساف في تبين مالها وما عليها ، مستقصيا غير متواكل ، مثبتاً غير متساهل ، بما آتاه الله من غزارة في العلم ، ونزاهة في الخيم ، ودقة في الفهم جديراً بكل ثناء في وضوح البيان والتقريب الى الاذهان ، حتى أصبح شرحه جامعاً لاشتات المسائل ، ودافعا للشبه التي تورد على الدلائل بحيث لا يستغني عنه طوائف الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم ، لا يتقصه شيء غير نقص في آخره لا يتولى إكمالها ، من له في العلم مثل ماله ، فجزي الله تعالى الشارح العلامة على هذا الشرح الرائع الجهم المنافع ، ومن قام بنشره وتصحيحه من السادة العلماء ، والفظاحل النبلاء ، على هذا العمل النافع أحسن ما يجزي به المحسنين . ووقع هذا الكتاب بهذا الموقع من الاكابر والاعجاب لا يمتنعنا أن نبدي ما يخالج سرنا من بالغ التعجب مما يجري عليه أمثال محمد ابن ابراهيم الوزير صاحب العواصم مع لطف بيانه والمقبلي على لذاعة لسانه ، وذاك الأمير الصنعاني وذائك الحازمي وهذا الشوكاني كيف انحرفوا هذا الانحراف وأفتنوا هذا الافتتان بأرآء بعض الشذاذ من نواصب المغاربة ومن لف لفه من حثالة حشوية المشارقة حتى كادوا أن يشوهوا المذهب بذلك فرعا وأصلا تشويها جوهريا ، لا يفسله ماء التسامح والتناضي ولا أدري هل اذاعة مصنفات هذا الصنف من الشذاذ مما تقضي به مصلحة كيانهم أو مما يقضي

على الحرث والنسل ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تحريراً بمصر العزيزة غرة محرم الحرام مفتح عام خمسين وثلاثمائة وألف .

كتبه الفقير اليه سبحانه

محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري

عفي عنهم

★ ★ ★

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بعث على رأس كل مائة سنة من يجدد أمر دين هذه الامة الشريفة . وأتم عليها نعمه باكمال الدين ، وفضل بعض العلماء على بعض ، ورفع آل بيت النبوة منهم درجات منيفة ، ونشكرك أن شرفتها برسالة سيد السادات في الدنيا والآخرة ، ومعد الكائنات بالنعم الباطنة والظاهرة ، الوارد عنه من الوجوه المتعددة والطرق المتكاثرة ، اني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله والعترة الطاهرة ، فاعظم بها من مقارنة وأكرم بها من مزينة فاخرة . واجعل اللهم أفضل صلواتك وأشرف تحياتك عليه وعليهم متابعة متواترة .

أما بعد : فمن المعلوم أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولا لازم إلا ما ألزمته دلائل الشرع وأصوله ، وأن الله تبارك وتعالى لم ينزل في كتابه الحكيم ، ولا على لسان نبيه الكريم ، ما يوجب اتباع أحد من الأمة مبین ، أو يرشد الى انحصار الحق في مذهب معين ، بل وجه الخطاب الى الناس عامة ، حتى أمر بالسؤال الجهلة والعامية « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » ومن أجله كثر في الأمة المجتهدون ، والأئمة المجددون ، خصوصا في الصحابة والتابعين ، وأهل القرون الفاضلة والسلف الصالحين ، فلا يمكن وصف ما منحوا به في استخراج دُرر الاحكام من بحر المعارف والمواهب ، ولا عد ما خلفوه وراءهم من المسالك المتبوعة والمذاهب ، وكلها لهم هدى ونور وحق وصواب ، الا أن فيها الفاضل والمفضول من جهة موافقة السنة والكتاب ، فما وافقها منها فهو المذهب المرفوع والقول الراجح ، والمسلك المتبوع والنهج الواضح ، لا فرق في ذلك بين الشائع المشهور ، والمنذر المهجور .

ولهذا كان أشرف المذاهب وأفضلها ؛ وأوضح المسالك وأكملها مذهب العترة الطاهرة النبوية وأئمة أهل السنة والجماعة الزيدية ، لانه أشدها اتباعا للسنة والكتاب ، والزمها لمراعاة الأدلة وموافقة الصواب ، وأقواها مأخذا وأصحبها دليلا ، وأعلاها مستندا وأحسنها توجيها وتعليلًا ، كما حكم به ذوو الاجتهاد والبصيرة ، والعقول الراجحة والفكر المستنيرة ، فان شجرة هذا المذهب النفيس الجليل أصلها ثابت بالكتاب والسنة ، وفرعها في سماء البرهان والدليل ، كما يراه مجتمع الطرف في جمال أصولها القوية المنيعة ، ويتحققه مقتطف الأزهار من غصون مدوناتها الجميلة البديعة ، العزيزة الوجود بين مصنفات باقي المذاهب ، والمدمعة النظر في أهمياتها السامية المراتب ، كـ « كتاب الروض النضير شرح المجموع الفقهي الكبير » . فان من وجه النظر اليه وصرف وكرع من بحار علومه واغترف ، تحقق صدق ما قلناه وعرف ، وأقر بوزارة علوم آل البيت واعترف ، اذ يرى فيه الأحكام الصحيحة المستطابة ، والاستنباطات العجيبة المستصابة والآراء الموافقة لصريح السنة والقرآن ، والاجتهادات المطابقة لصحيح الأدلة والبرهان ، ماتقربه عيون أهل الحجة والايان . وتنقطع عند رؤيته السنة ذوي السخيمة والاضغان مع ما حواه من قواعد علوم الاصول والدراية ، وفوائد فنون المنقول والرواية ، من تحقيق مسالك العلة وتدقيقها ، وتصحيح مدارك الأدلة وتطبيقها ، وتخريج الاحاديث النبوية وتطريقها وتصفية موارد الحقائق وطريقها ، وتحرير الاسانيد والقول في رجالها ، وتبين مراتب الأخبار وأحوالها ، من صحيح وحسن ومرفوع وضعيف ومنقطع ومقطوع وموقوف ، ومتصل ومرسل ، وشاذ ومعلل ومعضل ، وإيضاح المشكل ، وشرح الغريب وسوق ألفاظ الجرح والتعديل عند ذكر البعيد والقريب ، مع تفصيل الردود والمقبول ، والتمييز بين المعروف والمجهول ، والتعقيب بطريق الانصاف والعدل في الانتقاد ، وحسن التصرف بالفكر الصائب والذهن الوقاد ، والكلام على فقه الأحاديث ومعانيها ، ومذاهب العلماء ومبانيها ، الى غير ذلك من الفوائد المطربة لأولي الالباب ، والموائد المرقصة بما عليها من العجب العجائب ، وكيف لا وده الفقه يمان والحكمة يمانية ، ومنبع المعارف والاسرار صدور العترة الطاهرة النبوية . فرضي الله عنهم أجمعين . وصلوات الله وسلامه وتحيته ورحمته وبركاته عليهم الى يوم الدين . والحمد لله رب العالمين .

كتبه الفقير الى الله تعالى خادم الحديث

أحمد محمد الصديق الحسني المغربي الغباري

نزير مصر حالا وفقه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وبعد ، فلقد كنت أتمنى أن أقف على كتاب يوقف المطالع على كنه مذهب سيد الأمة ، ومقتدي الأئمة ، سيدي زيد بن علي ابن الحسين بن علي المرتضى عليهم السلام ، فاذا كتاب « المجموع الكبير وشرحه الروض النضير » للعلامة الكبير القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين السياغي الحيمي الصنعائي حاو للأصل ، وما كتبه عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام وعلماء المذهب ، بله ما أشار الى مهام ما ذهب اليه عطاء الدين وأساطين الأمة رضي الله عنهم ، فأخذ بمجامع قلبي وقيد ناظري ما أودع فيه من علوم غزيرة يطلعك على معظم المذاهب ، ومسالك قادتها بذكر الأحكام يبراهيمها الساطعة ، وكثيراً ما يسرد أدلة مخالفه بمبارات لطيفة لا تشم فيها التنقيص والخط ، ثم يكر عليها سالكا جادة العدل بذكر ما لها وما عليها يعطي البحث حقه متضلع من الكتاب والسنة بصير بمواقع الكلام ، محيط بالأسانيد خبير بأحوال رجالها ، واكبر شاهد لفزارة علم هذا الامام العلامة ما مهده في مقدمة كتابه من تصحيح نسبة « المجموع » لسيدي الامام الاعظم زيد عليه السلام فانه ذكر أبا خالد الواسطي واستقصى ما قيل فيه من الجرح والتعديل ، فجعل يذكر أقوال الأئمة والحفاظ من فرسان هذا الشأن واحداً واحداً ، ويحجب جواباً شافياً يدل على تحجره في معرفة الأسانيد وطول باعه في جميع العلوم يدخل مأزقا يحار الخريت كيف يخرج منه ، ثم تراه خلص الى غاية ، وقد حاز قصب السبق وفاز بالسبق ، فله من عالم أوتي فهماً وعلماً خدّم الدين وأبقى آثاراً خالدة للسالكين ، أفلا يجب لمثل هذا الكتاب أن يعتنى بطبعه ونشره ، ولعله يكون مطالعاً يشرف على حقائق ناصعة تتلاشى من أنوارها ظلمات الأوهام ، جزى الله من قام بهذه الخدمة المباركة خير ما جازى محسناً على احسانه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

محمد زين العابدين

في ٩ محرم سنة ١٣٥٠

انطاكية

★ ★ ★

ترجمة المؤلف

هو القاضي العلامة الحافظ شرف الأنام الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد بن سليمان بن صالح السياغي الحيمي اليمني الصنعاني ، مولده بصنعاء سنة ١١٨٠ ثمانين ومائة وألف ، ونشأ بحجر والده أحد حكام صنعاء المشهورين وقضاها المعبرين ، فحفظ «متن الأزهار» غيباً ، وقرأ على والده جميع شرحه وما عليه من الحواشي ، ونظر في بيان ابن مظفر ، وحقق الفقه على والده ، ولازم القاضي العلامة الحسن بن اسماعيل المغربي ، وأخذ عنه «المطول» وحواشيه ، و«شرح الرضى في النحو» و«شرح مختصر المنتهى» للمضد في أصول الفقه وحاشيته و«جميع الكشف» ، و«حاشية السعد» عليه و«البدر التمام شرح بلوغ المرام» للقاضي المحقق الحسين بن محمد المغربي ، و«شرح القلائد» للنجدي و«حاشيته» . وأخذ عن العلامة القاسم ابن يحيى الخولاني الصنعاني «شرح الغاية» للمولى الحسين بن القاسم ، و«حاشية سيلان» عليها و«صحيح مسلم» وغيره . وأخذ في علم الحديث وغيره عن السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ، والسيد العلامة الحسين بن يوسف بن الحسين زيارة ، والقاضي العلامة يحيى بن صالح السحولي وغيرهم . وحقق النحو والصرف والمعاني والبيان والأصول والمنطق والحديث والتفسير والفقه وجميع ما يتعلق بهذه العلوم من الحساب ، والمساحة . واجازه المولى عبد القادر بن أحمد وغيره ، وحصل بخطه الحسن البديع عدة مجلدات من الكتب الصغار والكبار ، وألف مؤلفات حسنة منها حاشية على الروض الناضر في آداب المناظر ، للسيد العلامة الحسن بن أحمد الجلال ، ومنها شرح على لفر السيد العلامة اسحاق بن يوسف بن المتوكل المشهور الذي أوله :

هدية وافت الى صنعاء اليمن تخص أرباب العلوم والفطن

فشرحه المترجم له ، ومشاه في الروح ، ونقل كلام أئمة العقول والتصوف في ذلك ، واعتمد كلام الغزالي ، وألف شرحاً نفيساً جداً على «مجموع الامام زيد بن علي عليه السلام» خرج فيه الأحاديث وشرحها ، واستنبط الأحكام المأخوذة منها ، وذكر أقوال العلماء في مسائل الخلاف وتكلم فيما عارضها من الأحاديث بالجمع أو الترجيح ، وقد دل هذا الشرح على طول بابه في التحقيق ، ورسوم ملكته في القواعد ، وشدة اتقانه للأصول وحسن نظره

وصناعته في الاستنباط . وقال رحمه الله تعالى : لما لم أر لأصحابنا الزيدية من ناصر ولا من يقوم لهم ويثابر ، عمدت الى « مجموع الامام زيد بن علي » فوضعت له شرحاً يضاهي أجل مؤلفات الأوائل أهل المذاهب ؛ خلا أنه فاجأ المترجم له رحمه الله الحمام قبل إكمال شرح جميع المجموع ، فأكمل شرح الثلاثة الأبواب التي في آخر كتاب السير ، وشرح كتاب الفرائض الذي هو آخر كتب المجموع غير المترجم له من علماء اليمن الأعلام .

وبالجملة فإن صاحب الترجمة رحمه الله تعالى كان زينة في الزمن ، وحسنة من محاسن اليمن . علامة في المعقول والمنقول ، محققاً للفروع والاصول ، جامعاً للفنون العلمية ، والمعارف الدينية ، والآداب اللطيفة ، والشائلك الظرفية ، مع ديانة وحلم وورع وحسن خلق وسكينة ووقار ، وذكاء وألمية وإقبال على درس العلوم وتدريسها وجمع الفوائد والتحصيل والتأليف وتعليق الانظار ، وله من المسائل والانظار والفتاوى شيء كثير . وكان من أعيان صنعاء المشار اليهم بجمع الكمال والتحقيق ، وقوة الساعد في العلوم والفنن فيها والتدقيق ، وقد عرض عليه القضاء فأباه ، ولم يلتفت الى شيء مما تعلق به أقرانه من أبناء القضاة . وله شعر حسن ، ونثر مستحسن ، فمن شعره ما كتبه الى الفقيه سعيد بن علي القزرواني في سنة ١٢٠٣ ثلاث ومائتين وألف :

| | |
|-----------------------------|--------------------------------|
| له على صفحات الدهر تحقيق | سر الهوى فيك مفهومٌ ومنطوق |
| عن من له بسهام العذل تفويق | حاولت اخفاء حالي في الهوى فرقى |
| اثباته من غزير الدمع تصديق | فكلما رمت كتمانى تصوره |
| سالت لها أنهر بالدمع مسبوق | ياراعيا ثمرات الود في مهج |
| خفوقه أبداً رقص وتصفيق | لما سكنت فؤادي ظل مبتهجاً |
| فحقها بذمام العهد محقوق | فارفق بأوطانك اللائي نلت بها |
| روح بعسال قدّ منك مربوق | هَذَا محبك أضحي في هواك له |
| من قوس حاجبك المشوق مرشوق | بسهم لحظك قلبي إذ أتيج له |
| إذ نمت مكتوم سري وهو موثوق | أما النسيم فخاتني أماته |
| زهرة الحدايق نحوى منه تحديق | فشافه الروض ما أخفيته فاذا |

الله للصب حتى للصبا ولع بوشيهما كي يوافي الوصل تعويق
كيف الخلاص ونار الشوق مضرمة كذهن من فضله في الناس مدقوق
غيب السوارد مشهود المحامد محمد هود المقاصد من يفشاه مرزوق
حلو الشائل ميساك الأمائل مبه روز الفضائل قد قامت لها سوق
فأجابه الفقيه سعيد بن علي القرواني بقوله :

ياللهي هل لباب المهجر تعليق لطلق دمعاه والقلب موثوق
حيران في الحب لا يلوي على أحد لفكره في الدجى وخذ وتعنيق
ان هبت الريح أذكت منه نارجوى للعذل منه ورب العذل تحريق
وأومض البرق فاشتاقته مقلته لها على الدوّر اطباق وتطبيق
وناحت الورق في الافئدة ساجدة فعن أساة لها وجد وتشويق
قد ذاب سقماً فلولا ان رائحة من الأجنة لم يشرق به الربيق
وألسته الصبا للوجد ثوب ضئى له بأيدي اللقا والوصل تمزيق
فالدع يجري على الخدين مستبقا كأنه عقد نظم منه منسوق
فلمحابر حلي منه عاطلة من الدراري تشنيف وتصفيق
وللمدامة نزر من خلانقه فالعقر من ذاك مصبوح ومغبوق
فالسعد والفخر في التحقيق خادمه في كل فن وما قامت به سوق
فكيف من بعد ابدار وقد نشرت له من العلم والتقى صنائج
وأرضعته الملى اخلاف درتها سحاً وحظ السوى منها أفلاويق
وعمدة القوم ما أولاه من نظر لفكره من دجى الاشكال تشفيق
فليس لابن رشيق حسن فطنته وليس لابن دقيق العيد تدقيق
فكيف اني على شمس الضحى ولها على المساكن تغريب وتشريق
ماذا أقول وقولي قد غدا هدرأ كما بصوت في أسمعنا البوق
ان قلت أنوارها في الكون هازمة جيش الظلام فذا في العين تحقيق
أو قلت قد سمت الافلاك في شرف فليس ينكر هذا القول مخلوق

قس الفصاحة بل قيس الرجاحة بل كعب الساحة مفهوم ومنطوق
 جم الفضائل بل يمّ الفواضل بل عين الامائل حلو القول منطق
 بدر الدياجر نظام الجواهر حسنا ن الأ واخر ان أعيت منطوق

ومن شعر صاحب الترجمة ما كتبه الى السيد العلامة الأديب محمد بن هاشم بن يحيى الشامي
 في سنة ١٢٠٦ ست ومائتين وألف .

زعم الواشون في الحب جناحا كيف يسلو من هوى البيض الملاحا
 كيف يسلو من اذاهب الصبا سلبت منه فؤاداً مستباحا
 وأثار الورق وهناً حاله صارماً وإلى على القلب الجراحا
 أورك الورق على أفنانها وتغنت ظننه شجواً فناحا
 لست أدري هل تباريح الجوى لم تجد غيري ثمناً ومراحا
 أم كذا المشتاق في حالاته لا يرى في دهره قط ارتياحا
 لج في تبريحه لما رأى في ابتسام الثغر طلعا واقاحا
 وتجلى عن حدود غادرت جلنار الورد هزءاً ومزاحا
 اسبلوا فرعاً كليلاً فاحماً ثم قالوا بعد هذا لاصباحا
 ماست الاغصان ليناً مثلما لاقت القصبان في الروض الرياحا
 نهلوا من خمر كاسات الصبا حين لم يرتشفوا في الكأس راحا
 أيها الجيرة من ذي سلم والألى عن صبهم بانوا انتزاحا
 هل لمن أضحي قتيلاً في الهوى دية أم هدرأ يغدو مباحا
 بالثارات المحبين فقد ذهبت أرواحهم ظلماً صراحا
 يحفون اللحظ شاموها ظبي وكذا القامات هزوها رماحا
 والعيون النجل مها نظرت بعثت من نحوها الموت التاحا
 هكذا من رام آرام النقا يتحسى أكؤس الحب ذباحا
 ولم لو حسنوا مندوحة تعاني النظم بالبدر امتداحا
 سيد الأسرة في الآل ومن بدءاً أهل العصر فضلاً وصلاحا

والمترجم له ، وقد نظر في مآخذ التأخرين من المتقدمين ، فقال :

تأملت في نظم القريض وما جرى عليه الألى سنوا لنا السنن الحسنى
فلم أر الا ناقلا لفظ شاعرٍ بلا حشمة أو من يغير على المعنى

وكانت وفاة المترجم له رحمه الله بصنعاء في ليلة الجمعة تاسع جمادى الاولى سنة ١٢٢١
احدى وعشرين ومائتين وألف عن أربعين سنة من مولده رحمه الله تعالى .

حرر هذه الترجمة في سنة ١٣٤٦م وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية المفتقر الى عفو الله
وغفرانه محمد بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن أحمد بن اسماعيل بن الحسين بن أحمد زيارة
الحسني اليمني غفر الله له وللمؤمنين آمين .



البروض النضير

شرح

مجموع الفتاوى الكبير

تأليف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السيدي

١١٨٠ - ١٢٢١ هـ

[illegible]

توحيده فما أولاهم بحمده وشكره ، ونوه بذكرهم في محكم كتابه تنويهاً كبيراً بقوله : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » وقال رسوله النبي الأمين : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » إلى أدلة لا يحصى عددها ولا يستوفي أمدها ، وأفضل ما انصرفت الهمم إليه ، وحامت محلقات الدواعي عليه ، بعد فهم معاني كتابه الكريم ، التفقه في سنة نبيه عليه أفضل الصلاة وأشرف التسليم ، لأنها الأساس التي تبنى عليها قناطر الأحكام ، والقطب الذي تدور حوله رحا الفرق بين الحلال والحرام ، والفئة التي ينحاز إليها عند تشعب الأقاويل ، والعروة التي يعتصم بحبلها في مجاهل الآراء وزخارف وتمويهات الأباطيل .

وكان « المجموع الفقهي » للإمام الولي ، الشهيد في مرضاة مولاه العلي ، إمام الجهاد والاجتهاد ، والمنفرد بمتمين الرواية وعلو الاسناد ، أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي ، قدس الله أرواحهم الطاهرة ، وأعاد من بركاتهم على العباد في الدنيا والآخرة ، الذي تولى جمعه تلميذه وخريجه ، الشيخ الامام الحافظ أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي رحمه الله من أحسن الكتب المؤلفة في هذا الفن لما اشتمل عليه من جلاله ورواته ، وحراره لأقسام الفضل من جميع جهاته ، ولا غرو فهو من أول تصنيف في الآثار والسنن ، وفي العصر الذي شمله خبر « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فكان بالتأثير على غيره أولى وأقن ، كيف لا وسنده محتو على خيرة الخير ، وسادات البشر ، كما قال القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي في كتابه « الفاصل بين الراوي والواعي » في سياق فضل الحديث وشرف إسناده : وحسبك جملاً عصابة ، منهم علي بن الحسين بن علي عليهم السلام ، ومن يليه من ذريته وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبناء المهاجرين والأنصار ... الخ .

وقد اعتنى بشرحه جماعة من أهل البيت عليهم السلام ، وأشياهم رضوان الله عليهم . وأعظمها كتاب « المنهاج الجلي » للإمام المهدي لدين الله محمد بن المطهر عليها السلام ، فانه شرحه ووسع فيه النطاق ، وكاثف بالتخاريج والتفاريع والأوراق ، ولم يتعرض فيه لأقوال أحد من الأئمة ، ولا غيرهم من علماء الأمة ، إلا يسيراً في أواخره في مسائل الفرائض بل جعله مجرداً لمذهبه في الغالب ، مشتملاً من التفريع على أصوله على منتهى المطالب ، إلا أنه مزج كلام الامام بكلامه ، وجعلها مصبوبين في قالب واحد من افتتاحه إلى اختتامه ، ومن ذلك ما وقفت عليه من شرح القاضي العلامة أبي محمد أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الحق الخلفي الحيمي رحمه الله

تعالى وهو جزء بلغ فيه إلى سجد السهو، وهو شرح نفيس سلك فيه متابعة مذهب الامام عليه السلام حذو النعل بالنعل، مستظهِراً على ذلك بأدلة من العقل والنقل ، وغالب ظني أنه لم يكمل؛ ولو تم لكان شرحاً حافلاً ، وسفراً بالفوائد كافلاً .

وقد كان حي السيد العلامة المحدث الحافظ الناقد أحمد بن يوسف بن الحسين بن الحسن ابن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد ، سلام الله عليهم شرع في شرح بسيط جمع فيه بين تخريج الأحاديث وسرد متونها ، واستنباط الأحكام وتهذيب فنونها ، والتكلم على رجالها جرحاً وتعديلاً ، وتصحيحاً وتعليلاً ، وكان رحمه الله تشد إليه الرحال في معرفة الحديث وأحوال الرجال ، ولكنه لم يساعده المقدور إلا على شرح نحو الورقة من أول الكتاب ، وقدم قبل ذلك مقدمة في ترجمة أمير المؤمنين الوصي كرم الله وجهه وترجم من بعده في السند إلى أبي خالد رحمه الله ، أورد فيها غرر الفوائد ودرر القلائد ، ومما ذكره في خطبة كتابه هذا ما نصه :

أما بعد ، فإن مجموع الامام الأعظم ، البحر الزاخر الخضم ، أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي عليه السلام كتاب جليل ، وسفر نفيس ، حوى مع صغر حجمه من أحاديث الأحكام المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والموقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام وغيرها من المسائل المفيدة النافعة التي اشتمل عليها المجموع الكبير ، المعروف بالفقه زيادة على ما في « المجموع الصغير » المعروف بالحديث ما فيه بلاغ للمؤمل ، وبغية للمحصل ، فهو جدير أن يرقم بسواد العيون ، وأن يرجع إليه من أعلام العترة المتقدمون والمتأخرون ، وكيف لا يكون كذلك وهو مخرج من طريق الامام القانت الأواء ، البائع نفسه من الله ، الذي زينت بذكره المنابر والصحائف ، وأجمع على جلالته الموافق والمخالف ، عن أبيه زين العابدين علي ابن الحسين ، أفضل هاشمي في وقته على وجه الأرض ، عن أبيه عبد الله الحسين سبط رسول الله ، وأحد ريجانيته من الدنيا واحد سيدي شباب أهل الجنة وخامس أهل الكساء ، عن أبيه أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أخي رسول الله ووزيره وابن عمه ، وختنه على سيدة النساء ، وباب مدينة علمه ، عن خيرة الله من خلقه وصفوته من بريته ، ومجتهبه لرسائله ، وخاتم رسله ، صلى الله عليه وآله وسلم فيما هو مرفوع ، وعن علي عليه السلام فيما هو موقوف ، فكيف يساوي هذا الكتاب كتاب في الحديث أو يدانيه ؟ - إلى أن قال - :

خلا أن أهل الحديث عفا الله عنهم قد ألبسوا صحيحه ثوب السقيم ، واعلموه بحرح راويه أبي خالد الواسطي وفوق كل ذي علم عليم ، وإن عامة أهل البيت عليهم السلام ، وليس لنا في غيرهم مرام ، قد وثقوا أبا خالد عمرو بن خالد الواسطي راوي « المجموع » عن الامام زيد بن علي واحتجوا به ورضوه وقبلوه ، غير أن الكلام من أهل الحديث في أبي خالد رحمه الله يقدر في قلوب سامعيه زناداً ، فكلم مسيء فيه قولاً ومسيء به اعتقاداً . ولما كان هذا القول داعياً إلى العمل ، فانه قد قيل : من يسمع يتحل . وكان لا يميز بين الطيب من القول فيه وبين الخبيث ، إلا أن تخرج أحاديث هذا المجموع المبارك من كتب الحديث . انتهى المراد من كلامه رحمه الله .

وبعد أن حرر شرطاً من هذا الشرح صرف همته نحو تخريج أحاديث « المجموع الحديثي » وسماه « الفتح العلي في تخريج أحاديث مجموع زيد بن علي » ، وجاء تأليفاً مفيداً ، وعقداً في صدر الفخار فريداً ، إلا أنه ترك بياضاً في مواضع منه لعل في نفسه كتباً يريد الوقوف عليها ويلحق إلى ذلك ما وجدته فيها .

وقد كنت كتبت نسخة من « المجموع الفقهي » بقلمه وعُنيته بجمع الفوائد عليه فأشار علي بعض أعيان العصر ، وأفاضل الدهر ، بل أجلمهم علماً وعملاً ، وفضلاً ونسلاً ، بتلخيص ما عثرت عليه من الفوائد ، وحليته بته من الفرائد ، ونظمتها في سلك الشرح على ذلك الكتاب ، جامعاً بين تخريج الأحاديث وتهذيبها ، واستنباط الأحكام وتقريبها ، والاستدلال على ما في الكتاب من المسائل الفقهية ، وبيان المختار من أقوال علماء السيرة ، متوخياً للأنصاف ، غير محاب للأصحاب والأسلاف ، اتباعاً لطريقة الآل الأكرمين ، واقتداءً بهدي السادة الميامين فقبلت إشارته بعد الاستشارة ، من دون تعريض على وسوسة النفس الأمارة ، وتخيلها أن القصور وعدم التأهل لذلك من الموانع والقواطع ، ولما فيه من التعرض لأن يجري القلم بما تنبو عنه الأبصار وتوجه المسامع ، بل امتثلت قول الحق عز وجل : « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسراً » وسميته بـ

الروض النضير ، شرح مجموع الفقه الكبير

وأذكر الآن سندي في هذا الكتاب فأقول: أخبرني به شيخني السيد العلامة الكبير

والفاضل الأوحد الشهير ، حامل لواء الاسناد ، وملحق بالأحفاد ، أبو يوسف الحسين بن يوسف ^(١) بن الحسين بن أحمد زيارة الهادي ، فسح الله في مدته قراءة لبعضه وإجازة لباقيه عن والده السيد الامام الولي يوسف بن الحسين ^(٢) عن أبيه العلامة المجتهد الحسين بن أحمد ^(٣) عن السيد العلامة عامر بن عبد الله ^(٤) قال : أخبرني به صفوي السيد الحافظ ابراهيم بن أحمد بن عامر الشهيد ^(٥) قراءة عن الامام أمير المؤمنين المؤيد بالله محمد بن المنصور بالله القاسم ^(٦) ح وأخبرني به القاضي العلامة عماد الدين يحيى بن صالح السحولي الشجري ^(٧) رحمه الله قراءة لبعضه عن السيد العالم علي بن عبد الله بن أبي طالب ^(٨) ، إجازة عن القاضي أحمد بن ناصر ^(٩) بن محمد بن عبد الحق الخلافي ، عن شيخه السيد حافظ العترة يحيى بن الحسين ^(١٠) بن المؤيد بالله محمد بن القاسم ، عن شيخه علامة شيعة اليمن القاضي الحافظ أحمد بن سعد الدين ^(١١) ، عن شيخه الامام المؤيد بالله عليه السلام ح وأخبرني به شيخني الفقيه التي جمال الدين شيعي آل النبي الأكرمين علي بن أحسن جميل المعروف بالداعي ^(١٢) أبقاه الله اجازة ، قال : أخبرني به شيخني السيد الحافظ أحمد بن يوسف ^(١٣) بن الحسين بن الحسن رحمه الله ، عن السيد الحافظ صاحب « الطبقات » صارم الدين ابراهيم ^(١٤) بن القاسم بن المؤيد بالله ، عن الفقيه شرف الدين الحسن بن صالح

-
- (١) توفي بصنعاء في محرم سنة ١٢٣١ هـ عن ثمانين سنة .
 - (٢) توفي في شوال سنة ١١٧٩ هـ عن ثلاث وستين سنة وقبره بالروضة من اعمال صنعاء .
 - (٣) توفي بصنعاء في ربيع الآخر سنة ١١٤١ هـ عن اثنتين وسبعين سنة وأشهر .
 - (٤) توفي بضوران انس سنة ١١٠٠ هـ عن اثنتين وسبعين سنة .
 - (٥) توفي بشهارة في رجب سنة ١٠٥٦ هـ عن ثمان وثلاثين سنة .
 - (٦) توفي بشهارة في رجب سنة ١٠٥٤ هـ عن ثلاث وستين سنة .
 - (٧) توفي بصنعاء في رجب سنة ١٢٠٩ هـ عن خمس وسبعين سنة .
 - (٨) من علماء القرن الثاني عشر بصنعاء .
 - (٩) وفاته بمدن بالحرم سنة ١١١٦ هـ عن احدى وسبعين سنة .
 - (١٠) وفاته بشهارة في صفر سنة ١٠٩٠ هـ عن خمس واربعين سنة .
 - (١١) وفاته بشهارة في محرم سنة ١٠٧٩ هـ عن إحدى وسبعين سنة .
 - (١٢) من علماء القرن الثالث عشر باليمن .
 - (١٣) وفاته بالروضة في جادى الآخرة سنة ١١٩١ هـ وقبره بجزيرة مقبرة صنعاء عن احدى وثمانين سنة .
 - (١٤) وفاته بتعز سنة نيف واربعين ومائة والف .

المفاري (١) قال : أخبرنا القاضي أحمد بن صالح (٢) بن أبي الرجال إجازة. أخبرنا به الامام المتوكل على الله (٣) والقاضي أحمد بن سعد الدين قالا : عن الامام المؤيد بالله عن والده المنصور بالله القاسم بن محمد (٤) عن السيد أمير الدين بن عبد الله (٥) عن السيد الحافظ أحمد بن عبد الله (٦) بن الوزير ، عن الامام المتوكل على الله شرف الدين (٧) ، عن السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد (٨) بن عبد الله الوزير ، عن السيد العالم أبي العطايا عبد الله بن يحيى (٩) ، عن والده السيد يحيى بن المهدي (١٠) الزيدي نسباً ومذهباً ، عن الامام الواثق بالله (١١) المطهر بن محمد ، عن والده المهدي لدين الله محمد (١٢) بن المطهر ، عن والده المتوكل على الله (١٣) المطهر بن يحيى ، عن الفقيه العلامة محمد (١٤)

-
- (١) وفاته بشارة في رمضان سنة ١١١٥ هـ عن اربع وسبعين سنة .
 - (٢) وفاته بالروضة من اعمال صنعاء في ربيع الاول سنة ١٠٩٢ هـ عن اثنتين وستين سنة .
 - (٣) وفاته ببجل ضرران انس في جمادى الآخرة سنة ١٠٨٧ هـ عن سبع وستين سنة واشهر .
 - (٤) وفاته بشارة شهر ربيع الاول سنة ١٠٢٩ هـ عن اثنتين وستين سنة .
 - (٥) توفي في هجرة حش في جمادى الآخرة سنة ١٠٢٩ هـ .
 - (٦) توفي في ربيع الاول سنة ٩٨٥ هـ بصعده عن ثلاث وستين سنة .
 - (٧) توفي في ظفر حجة جمادى الآخرة سنة ٩٦٥ هـ عن سبع وثلاثين سنة واشهر .
 - (٨) توفي بصنعاء في جمادى الآخرة سنة ٩١٤ هـ عن تسع وسبعين سنة واشهر .
 - (٩) وفاته سنة ٨٧٣ هـ عن ثلاث وستين سنة .
 - (١٠) ومن مشايخ هذا السيد يحيى والده ، السيد المهدي بن القاسم بن المطهر الحسيني المتوفى بصنعاء سنة ٧٥٩ هـ .
 - (١١) المتوفى سنة ٨٠٢ هـ عن تسع وتسعين سنة وقبره بالعوامجة في حما جامع صنعاء .
 - (١٢) المتوفى في ذي الحجة سنة ٧٢٩ هـ عن سبعين سنة وقبره بالمسجة بصنعاء .
 - (١٣) المتوفى في رمضان سنة ٦٩٧ هـ وقيل تسع وتسعين ومائة وقبره بدروان حجة .
 - (١٤) المتوفى بصنعاء سنة ٧٣٠ هـ .

ابن أحمد بن أبي الرجال ، عن الامام الشهيد المهدي لدين الله أحمد^(١) بن الحسين ، عن الشيخ الحافظ أحمد^(٢) بن محمد بن القاسم الأكواع ، عن العلامة محمد بن أحمد^(٣) القرشي ، عن القاضي الامام شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، عن شرف الفقهاء قطب الدين أحمد بن أبي الحسن الكني ، عن العلامة شيخ الاسلام زيد بن الحسن البيهقي ، عن الحاكم أبي الفضل وهب الله ، عن والده أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله الحسكاني ، عن أبي سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري ، عن أبي الفضل محمد بن عبد الله بن محمد المطلب الشيباني ، عن أبي القاسم علي بن محمد بن النجعي ، عن سليمان بن ابراهيم المحاربي ، عن نصر بن مزاحم المنقري ، عن ابراهيم بن الزبرقان التيمي ، عن الشيخ الحافظ أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي القرشي الهاشمي بالولاء ، قال : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن جده الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما هو مرفوع ، وعن أمير المؤمنين فيما هو موقوف .

وقبل الكلام على أصل الكتاب نذكر مقدمة في رجال اسناده من عند ذكر القاضي جعفر فما فوقه الى أمير المؤمنين عليه السلام وأبين فيها تراجمهم وتعريف أحوالهم اذ فيهم من يفتقر النفي الى ايضاح حاله ومحله في العلم والعمل ، واما من بعدهم من رجال الاسناد فهم مشاهير لا يجهلون ، وقصدي بذلك تكميل الفائدة والمضي فيما سلك فيه كثير ممن يتصدى لشرح الاحاديث والا فهذا المجموع الكريم قد تلقي بين أهل البيت بالقبول بل بين الأمة كما ذكره الامام الهادي الى الحق عز الدين بن الحسن عليه السلام في رسالته التي ذكر فيها جماعة من أهل البيت عليهم السلام ولفظه بعد ذكر الامام زيد بن علي عليه السلام : وله من كتب الفقه « المجموع » وهو أول كتاب جمع في الفقه ، ورواه عنه أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي تلقته الأمة بالقبول حتى ان الامام محمد بن الطهر شرحه بجزئين سماه « المنهاج الجلي » فيه من غرائب العلم ونوادره شيء كثير . اه . باختصار .

وقال الامام أبو طالب عليه السلام في « التذكرة » : والمجموع الذي جمعه أبو خالد ورواه

(١) الشهيد في صفر سنة ٦٥٦ هـ عن أربع واربعين سنة وقبره بدينين .

(٢) المتوفى بجوش في نيف وثلاثين وستائة ٦٣٥ .

(٣) المتوفى بجوش في رمضان سنة ٦٢٣ هـ عن خمس وثمانين سنة .

عن زيد بن علي معروف مشهور .. الخ . وذكر الامام يحيى بن الحسن بن محفوظ في رسالته الشَّتَوِيَّة (١) انه لم يكن للعترة عليهم السلام فقه قبل القاسم والهادي غير مجموع فقه الامام زيد بن علي سلام الله عليها ، واما كتاب السير الذي صنفه النفس الزكية محمد بن عبد الله عليه السلام، ومنه أخذ محمد بن الحسن الشيباني كتاب السير ، كما ذكره أبو طالب في «الافادة» فهو وان كان قبل وجود القاسم والهادي لكنه لم يكن للفقه محضاً ولا مرتباً على أبوابه بل مشتملاً عليه ، وعلى غيره وسيأتي مزيد بحث في كونه متلقى بالقبول قريباً ان شاء الله تعالى . فنقول :

أما القاضي جعفر فهو شيخ المسلمين ، ومن له المنّة على اتباع أهل البيت المطهرين : شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى البهلوي الابنوي الفارسي نسبة الى الابناء وهم أولاد بقايا الفرس ، الذين خرجوا مع سيف بن ذي يزن الى اليمن ، وأميرهم وَهْرَز .

قال القاضي العلامة المؤرخ شمس الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال في تاريخه لعلماء الزيدية المسمى بـ « مطلع البدور وجمع البحور » في ترجمته : هو القاضي الحجة شيخ الاسلام ناصر الملة وارث علوم الأئمة الاطهرين شيخ الزيدية ومتكلمهم ومحدثهم وعالم الزيدية ومخترعها وإمامها انقطع الى الزيدية ورحل الى العراق وكان من اعضاء الامام أحمد بن سليمان وانصاره وطال ما ذكرها الامام المنصور بالله ، واحتج بكلامها فيقول : قال الامام والعالم ، ذكر الامام والعالم ، اتى بذلك الامام والعالم ، وقد قيل على أهل اليمن نعمتان في الاسلام والارشاد الى مذهب الأئمة عليهم السلام ، الاولى للهادي عليه السلام والثانية للقاضي جعفر . فان الهادي استنقذهم من الباطنية والجبر والتشبيه . والقاضي له العناية العظمى في ابطال مذهب التطريف ونصرة البيت النبوي الشريف ، والى ذلك أشار السيد صارم الدين في « البسامة » بقوله :

وجعفر ثم اسحاق له نصرا
في عصابة وزر ناهيك من وزر

(١) نسبة الى الشتوي وهو الشيخ العلامة عمران بن الحسن فانه رد بهذه الرسالة عليه وعلى غيره من الشيعة الذين خالفوه ، قال العلامة الرحيق في « شرح البسامة » : وفيها علم جم وأورد اكثره ، وهذه النسبة ذكر في « مطلع البدور » في ترجمة أسعد بن الحسن الشتوي ان المشهور فيها على اللسان كسر التين المعجمة وسكون المثناة الفوقية قال : ورأيت بخط عمر ان ضبطها بفتح الشين والتاء ، ولعلها أثبت . ويغلب في ظني أنها نسبة الى بني شتا بطن من حذر من قبائل همدان . والله أعلم . انتهى من خطه رحمه الله تعالى .

ارتحل الى العراق وهو أعلم من في اليمن ثم انقلب عنه وليس فيه أعلم منه ، وله مصنفات في كل فن كان عليها اعتماد الزيدية في وقته منها « النكت وشرحها » ، و « الاربعون العلوية » ، ورتب أمالي أبي طالب على هذا الترتيب المعروف وسماه « تيسير المطالب الى أمالي أبي طالب » ، وغير ذلك من المصنفات النفيسة في الاصول والفروع ولم يزل مدرساً بسناعات حتى توفي سنة ثلاث وسبعين وخمسائة وقبره بسناعات معروف مشهور . ا هـ . ما تلخصته من التاريخ وهي ترجمة بسيطة .

قلت : وكان له الورع التام في الرواية والتمكن البالغ في الفهم والدراية ووصفه بذلك غير واحد ممن ترجمه .

قال الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام : ولما وصل القاضي جعفر — من العراق بالعلوم التي لم يصل بها أحد سواه من الاصول والفروع والمقول والسموع وعلوم القرآن العظيم والاخبار الجمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن فضلاء الامة من العترة وسائر العلماء ، وكان من جملة هذه الاخبار ، أخبار في صفة الجنة والنار مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فطلب جماعة من الاخوان قراءتها عليه وروايتها فامتنع من ذلك في مجالس الاخبار فألح عليه منهم من ألح ، فذكر أنه قرأها على شيخ له بمكة — وكان شيخه هذا له يد طائلة في علم العربية — وحكى عنه أنه كان يصلح ما يجد في الاخبار من اللحن ويعتل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلحن ، فعاب ذلك عليه شيخنا القاضي وامتنع من الرواية وقال : اني لا آمن أن يكون في هذه الاخبار شيء أصلحه على خلاف ما رواه عن شيخه . ا هـ .

قال السيد الحافظ صارم الدين ابراهيم بن القاسم بن أمير المؤمنين المؤيد بالله محمد بن القاسم سلام الله عليهم في كتابه المعروف بـ « طبقات الزيدية » في ترجمة القاضي ما نصه : كان قديماً يرى رأي التطريف حتى وصل الفقيه زيد بن الحسن البيهقي في سنة خمسائة فراجعهم وقرأ عليه فرجع إلى مذهب الزيدية المخترعة ، وقرأ على الفقيه زيد وله منه اجازة عامة ، ولما أراد زيد بن الحسن الرجوع الى العراق رحل معه القاضي جعفر لتمام السماع فمات زيد بن الحسن بتهامة ، فرحل القاضي إلى العراق الى حضرة العلامة أحمد بن أبي الحسن الكني فقراً عليه كتب الأئمة ومنصوصاتهم من جملة ذلك « الزيادات » للمؤيد بالله .

قال القاضي أحمد بن أبي الحسن : سمع هذا الكتاب من أوله الى آخره القاضي الامام شمس الدين جمال الاسلام والمسلمين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى اليميني مني بقراءته قراءة من كان واقفا على معانيه دقيقة وجليله الى كتاب السير والباقي بقراءتي له وبقراءة غيرنا الا الفرائض ، فإنه ماسمع مني ، لاني أيضا ماسمعتها على شيعتي والباقي سمعته على الوجه الذي كتبت ، وأنا سمعته وقرأته على توران شاه بن خسرو شاه الجيلي ، وهو قرأه على أبي علي بن آموج ، وهو قرأه على القاضي زيد بن محمد ، والقاضي قرأه على علي بن خليل ، وهو قرأه على القاضي يوسف ، وهو على الشيخ أبي القاسم المصنف بعد أن أخذ مسائله عن المؤيد بالله قدس روحه ، وكتبه أحمد بن أبي الحسن الكني في جمادى الاولى سنة اثنتين وخمسين وخمماية .

قال صاحب « الطبقات » : ومما سمع على القاضي الكني « مجموع زيد بن علي » و « ذخيرة الايمان مسند السنان » ، و « نظام الفوائد » لقاضي القضاة ، وكتاب « الرياض » لاجموني ، و « فوائد قاضي القضاة » للكلابي ، و « أحاديث عبد الوهاب » ، وكتاب « الانوار » للمرشد بالله ، و « أماليه الخديسية » ، وخطبة الوداع و أمالي م بالله ، و أمالي السيد أبي طالب ، و « الاحاديث الزمخشيرية » ، و « الاحاديث المنتقاة » ، و « الاربعين في فضائل أمير المؤمنين » ، للصغار ، وقطعة من تفسير أبي عبيد في الغريب ، وناولته باقي الكتاب واجازه بغير ذلك ، ثم سمع على الشيخ العدل الحسن ابن علي بن ملاعب الاسدي « أمالي أحمد بن عيسى » ، و « الاربعين الفقيهية » للنرسي ، و « الاربعين » للسليقي ، وكتاب « الشهاب » للقضاة ، وكتاب « الذكر » لمحمد بن منصور ، وكتاب « المقنع » المختصر من « الجامع الكافي » والرسالة المشهورة لزيد بن علي .

وسمع « جلاء الابصار » للحاكم الحسن بن كرامة وغيرها من كتبه على السيد علي بن عيسى بن وهاس الحسني واجازه اجازة عامة من جملة ذلك « الكشف » لجار الله الزمخشري . وسمع بعض كتاب « التهذيب » للحاكم بن كرامة أيضا على أبي جعفر الديلمي عن ولد الحاكم الحسن بن الحاكم عن أبيه ، واجازه في بقية كتب الحاكم المذكور ك « السفينة » ، و « التهذيب » ، و « تنبيه الغافلين » ، ومصنفات عدة منها موضوع في الفارسية .

اسم محمد بن علي

وسمع على الامام الزاهد مسعود بن محمد بن محمود النرسي بالكوفة أحاديث في فضل اليمن ، وسمع بمكة كتاب « المواقف الحسنيين » على أبي المظفر الفلكي ، وسمع خبر عابد بني اسرائيل على أبي الفضل عبد الله بن أبي الفتح ، وله اسناد متصل بمؤلفها .

واما الآخذون عن القاضي فخلائق : منهم السيد حمزة بن سليمان والد الامام المنصور بالله عليه السلام ، والاميران الكبيران شيخا آل الرسول بدر الدين وشمسه محمد ويحيى ابنا أحمد ابن يحيى بن يحيى ، والشيخ الحسن بن أحمد الرصاص ، والشيخ محيي الدين حميد (١) بن احمد القرشي ، وسليمان بن ناصر صاحب « شمس الشريعة » ، وأحمد بن مسعود وعبد الله ومحمد ابنا حمزة بن أبي النجم ، وحظلة بن شيعان ، وأحمد بن الأكوخ المعروف بشعلة (٢) .

قلت : وغالب مصنفات أصحابنا العراقيين الواصلة الى اليمن من طريقه ولم يشاركه فيها أحد الا القليل كالشيخ عمران بن الحسن العذري في بعض منها من طريق القاضي قطب الدين يحيى بن أبي الحسن الكني عن والده فانه اجتمع به بمكة المشرفة .

وروى أيضاً كتاب « الاذان بحجى » على خير العمل « من طريق علي بن منصور (٣) بن علي بن الحسين بن زريق الوادعي الكوفي مكاتبة واجازة . وروى أيضاً مؤلفات الحاكم الجشمي من طريق عبد العزيز بن الحسن الرقي الخطيب بالكوفة اجازة ، وكالحافظ الثبّت محمد بن عبد الله الغزالي المضري في شرح التجريد ، و « الجامع الكافي » وغيرهما ، وكالسيد أحمد ابن الامير الجيلاني « شرح الابانة وزوائدها » ، وكالامام أحمد بن سليمان عليه السلام أخذ كتب العراق من طرق منها ، عن زيد بن الحسن البيهقي ، والشريف الحسن بن محمد من ولد المرتضى ، ومن طريق العباس بن علي بن محمد . قال : حدثه ^{عن} والده علي بن محمد . عن علي بن عبد الله العنسي قال : قرأت كتاب « شرح التجريد » على شيخ الشيعة حسام الشريعة زيد بن علي ابن أبي القاسم الموسمي بداره المعروفة في مدينة اللاهجان في ناحية جيلان في سنة خمسائة قال : قرأت هذا الكتاب ورويته كما قرأته على القاضي أبي يوسف القزويني ، عن المؤيد بالله المؤلف ، وانما استطردنا هذه الفائدة لعمرة وجودها فلتحفظ وأسانيد هذه موجودة في اجازات القاضي أحمد بن سعد الدين وغيرها .

(١) وله اسم آخر فهو محمد بن احمد فله اسمان على مسمى واحد . اهـ . بن خط القاضي احمد بن سعد الدين المصوري رحمه الله .

المصوري

(٢) كذا في « الطبقات » ، وينظر في قوله المعروف بشعلة فان المعروف بذلك شخصان فقط وهما : احمد بن محمد بن القاسم الاكوخ ، وشعلة بن محمد بن رباب بن ابراهيم الاكوخ ، ذكره احمد بن سعد الدين رحمه الله . اهـ . شيخنا أحمد بن محمد .

(٣) كذا في « الطبقات الكبرى » : ابن منصور ، وفي « الطبقات الصغرى » هو : علي بن أبي منصور .

وأما الكني فهو الشيخ الامام الحافظ الرحلة قطب الدين أبو العباس، ويقال أبو الحسن أحمد بن أبي الحسن بن علي بن القاضي الكني هكذا نسبة الشيخ عطية وغيره، وصححه الامام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام وذكر غيره انه أحمد بن أبي الحسن بن أحمد بن أبي الفتح بن يحيى بن علي بن عبد الوهاب الكني الأردستاني - بفتح الهمزة ومكون الراء وفتح الدال ومكون السين المهملتين - نسبة الى اردستان بلده على ثمانية عشر فرسخاً من اصفهان. قال في «الطبقات»: كان من أساطين الملة وسلاطين الأدلة وهو الغاية في حفظ المذهب لقيه بعض شيوخ اليمن بمكة وأجاز لجميع من في اليمن، شبه ما فعل ابن متهمة وغيره وكان شيخاً واماماً استاذاً هاماً. ١ هـ.

قلت: الذي وقفت عليه في مجموع الاجازات للقاضي أحمد بن سعد الدين نقلاً عن السيد صلاح بن الجلال ان الحيز لمن في اليمن من المسلمين هو ولده القاضي قطب الدين يحيى بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسن الكني وذلك لروايات منصوصات فقه أهل البيت وما خرجـه السادة أبو العباس والاخوان عليهم السلام. قال في آخرها: وحضر اجازته هذه للمسلمين عمران ابن الحسن بن ناصر بن يعقوب العذري الزيندي في الحرم الشريف في ذي الحجة سنة خمس وستائة، وكتب بذلك مرة ثانية في ست عشرة وستائة، بالاجازة فيها وفي رواية الاصول مسندة الى أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وللقاضي أبي العباس كتاب «كشف الغلطات» وقفت عليه استدرك فيه على جماعة من فقهاء م بالله يدل على فكر صائب ونظر ثاقب وأخذ على جهابذة الشيوخ، منهم علامة الدنيا ابن النعمان جار الله محمود الزمخشري روى عنه «الأحاديث الزمخشيرية»، والامام أبو الفوارس ثوران شاه بن خسرو شاه، والشيخ الامام زيد بن الحسن البيهقي أخذ عنه بالري حين قدمها شيخه حاجباً «مجموع الامام زيد بن علي» وغيره، والشيخ عبد المجيد بن عبد الحميد الاستراباذي، والامام أبو علي الحسن بن علي بن أبي طالب الفرزاذي، والشيخ أحمد بن الحسن بن علي ابن اسحاق الفرزاذي، والشيخ الرشيد بن عبد الحميد الرازي، والشيخ عبد الوهاب بن أبي العلاء بن نصرويه السمان، والشيخ الامام أحمد بن الحسين بابا الأذوني، والسيّد أبو طالب عبد العظيم بن نصر بن مهدي الحسيني، والشيخ الأديب أبو طاهر الحسن بن أبي سعيد (١)

(١) ها بياض في الاصل.

المظفر بن عبد الرحيم الحمدوني ، وأبو العليّ زيد بن منصور الراوندي ، واسماعيل بن زيد الجباني .

وأخذ عنه القاضي الامام شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، السابق ذكره لما وصل اليه الى العراق وكان سماعه عليه تلك الكتب المزبورة في اجازاته سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة ، وعمن أخذ عنه أيضاً الشريف أبو عبد الله الحسن بن عبد الله المهول .

قال في « الطبقات » : ولعل وفاته - يعني الكني - في عشر الستين وخمسمائة تقريباً .

وأما شيخه زيد بن الحسن البيهقي فهو الشيخ الامام فخر الدين أبو الحسين زيد بن الحسن ابن علي البيهقي البرّوقّي - بفتح الراء المهملة ومسكون الواو ثم قاف ثم نون - نسبة الى بروقن قرية من قرى خراسان .

قال السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد الوزير عند ذكره : هو شرف الامة حافظ الآثار ناقل علوم الأئمة الاطهار ، وهو الذي يذكر في « مجموع الامام زيد بن علي » عليه السلام ، وصل من بلده لزيارة قبر الهادي عليه السلام ، وعقد مجلساً لاملاء فضائل العترة عليهم السلام بالمشهد المقدس بصعدة ، وكان يملئ في كل خميس وجمعة مدة سنتين ونصف فما أعاد حديثاً . وهو الذي يذكر في التعاليق في صفة صلاة التيسيح ، وليس بالبيهقي الشافعي كما توهمه بعض الناس . اهـ .

وقال القاضي أحمد بن سعد الدين: هو زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله الخراساني البيهقي المتمسك بمذهب الهادي للحق عليه السلام ، وهو الذي رد على الفرقة الغوية المطرية بدعتهم ، وأبان للناس كفرهم وشركهم وإصرهم ، واجتمعوا إليه من سناع ووقش وغيرها ، وحضر كلامه ألوف من الناس ما بين علوي وحسني وسُجّحاني وشهابي وصنعاني وهمداني وبوني وحارثي وخولاني ، واتضح للحاضر بن أن الحق معه وتابوا على يديه ورجعوا ، ثم استقامت طائفة ، وطائفة أخرى ارتدوا ، وكان قبل ذلك قد رُجع على يديه القاضي عبد الله بن حمزة بن أبي النجم بصعدة ، والفقيه حسين بن حسن بن شبيب بتهامة ، ورجع من أتباع الفقيه مقدار خمسمائة وصاروا زيدية بعد أن كانوا مطرية ، وتوفي زيد بن الحسن رحمه الله بتهامة راجعاً من اليمن في موضع يقال له (١) من مخلاف الشرف آل سليمان

(١) ها هنا يياض في المسودة والمبيضة .

وكان خلاء فساد مأهولاً وقبره به مشهور مزور . اه .

وقال القاضي أحمد بن صالح في « مطلع البدور » : هو العلامة شيخ الحفاظ إمام العقول والمنقول، كثير العبادة لربه واسع المهمة تخرج عليه علماء العراق واليمن ، وهو كثير الالتباس بتاج الدين زيد بن أحمد بن الحسن البيهقي ، ولذلك تعرض للفرق بينهما المشايخ رضي الله عنهم. اهـ . وهذا الأخير ورد هجرة حوث سنة عشر وستمائة في أيام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، وأثنى عليه الامام المنصور بالله في كتابه « الشافي » ، وأخذ عنه جماعة من أصحابنا رضي الله عنهم، وقد يقال له أحمد بن أحمد بن الحسن البيهقي البروقاني فله اسمان والمسمى واحد وذكرنا ذلك حذراً من الغلط .

قال السيد أحمد بن محمد الثوري : قدم زيد بن الحسن - يعني صاحب الترجمة - من خراسان إلى اليمن سنة إحدى وأربعين وخمسمائة أظنه بجهادي الأولى منها وكان الشريف علي بن عيسى السليمانى - يعني صاحب مكة - قد قدم كتاباً إلى الامام أحمد بن سليمان يخبره بقدم الشيخ ^{صلى الله عليه وسلم} ^{بجاء} ^{بجاء} وبإثاء عليه وأن مقدمه من خراسان فوصل إلى هجيرة محنة ، ومعه كتب عربية وعلوم عجمية ، فسر به الامام وتلقاه بالبشر والاتحاف وخلي له موضعاً في منزله فأقام به مدة ، وكان شديد الورع والعبادة وحسن الطهارة ، وكان ربما يتوضأ لصلاة الظهر فيصلي به الظهر والمغرب والمغرب والعشاء ثم يصلي به آخر ليلته إلى أن يطلع الفجر فيصلي به الفجر ، وكان يؤيد الامام ويحض الناس على طاعته . ١٠ هـ .

والشريف علي بن عيسى هو الذي استدعاه من العراق لما انتشر مذهب التطريف في اليمن ونسب أهله إلى الأئمة ما هم مبرؤون عنه فاستجاب لذلك وخرج أنفة للشرع وحماية عليه وغضباً لله جل وعلا ووقى بما أخذ الله على العلماء من الميثاق ، ولقي في طريقه شدايد ونهب أكثر كنهه في الطريق بين مكة والمدينة .

وشيوخه الذين أخذ عنهم الحاكم أبو الفضل وهب الله الآتي بعده روى عنه : « مجموع الامام زيد بن علي » ، والشريف أبو الحسن علي بن محمد بن جعفر الحسني النقيب بامتراباد ، وأخذ دعاء أم داود المعروف بدعاء الاستفتاح على حيدرة بن الحسن ، وأخذ كتاب « المحيط بالامامة » على مؤلفه علي بن الحسين بن محمد بن الحسن بن نيسريجان قراءة فهم وضبط من أوله الى آخره ، وأخذ عنه القاضي أبو العباس أحمد بن أبي الحسن الكني لما قدم الري حاجاً

سنة أربعين وخمسة وهو العام الذي قدم فيه الى اليمن ، والامام التوكل على الله أحمد بن سليمان عليه السلام ، وجماعة من أعيان الزيدية المذكورون في كتب الاجازات .

قال القاضي أحمد بن سعد الدين : موضع قبره في جهة الشقيق في المرحلة الثانية من مدينة صيبا لحاج بيت الله الحرام وهو مشهور مزور يعرف بقبر البيهقي ، واسم الموضع في هذا الزمان الثراء - بناء مثلثة وراء مشددة مهملة مع مد - وقد يسمى موضع قبره القياس (١) أيضا . هـ .
قال في « الطبقات » : ولعل موته كان في احدى وخمسين وخمسة رحمة الله عليه وسلامه .

وأما شيخه الحاكم أبو الفضل ، فهو وهب الله بن الحاكم أبي القاسم عبيد الله الحسكاني - بضم المهملة الاولى ، وسكون الثانية بعدها كاف وألف ونون - ربع بنيسابور . قال في « الطبقات » : هو الحاكم ابن الحاكم أبو الفضل يروي « المجموع » عن أبيه ورواه عنه زيد بن الحسن البيهقي ، وهم بمض أصحابنا انه ولد الحاكم الحسن بن كرامة الجشمي لاتفاق الكنية . هـ . وسمي وهو وأبوه بالحاكم لبلوغها المرتبة المعروفة في مصطلح أهل الأثر من أن لأهل الحدث مراتب أولها الطالب وهو المبتديء الراغب ، ثم المحدث وهو الاستاذ الكامل ، ثم الحافظ وهو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث ، ثم الحجة وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث ، ثم الحاكم وهو الذي أحاط علمه بالجميع متناً واسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً . قاله ابن المسطري .

وأما شيخه ووالده الحاكم أبو القاسم فهو الشيخ الامام الحافظ عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الحسكاني القرشي العامري النيسابوري أبو القاسم الحنفي الحاكم ويعرف بابن الحذاء من ذرية الامير عبد الله بن عامر بن كريز الذي افتتح خراسان زمن عثمان ، صاحب كتاب « شواهد التنزيل » وهو أعظم دليل على جلالته وتمكن بسطته في الحفظ والانتقان .

قال : أخبرني بـ « مجموع الامام زيد بن علي » ، أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري بقراءتي عليه من أصله وهو يسمع . وروى دعاء الاستفتاح المعروف بدعاء أم داود عن عدة شيوخ من غير طريق ذكرها في « الطبقات » منها : عن الحاكم أبي علي الحسين بن أحمد بن أحمد النيسابوري ، ثنا الاستاذ أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن أيوب الطرماحي ، ثنا

(١) بالسین المهملة باسم الدلیل .

أبو العباس اسماعيل بن عبد الله الميكالي: أنا أبو يعلى العلوي: أنا أبو الحسين الدينوري: أنا يعقوب ابن نعيم، عن عمر بن قرقرة، ثنا جعفر بن أحمد الينبعي بالمدينة عن ابراهيم بن عبيد الله بن العلي، حدثني فاطمة بنت ابراهيم بن عبد الله القصة والدعاء بطولهما.

وروى عنه ولده الحاكم أبو الفضل وهب الله «مجموع الامام زيد بن علي»، وأخذ عنه أيضاً جماعة منهم الشيخ ظهير الدين أبو القاسم محمد بن علي بن محمد الرشكي. وذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: الحسكاني (١) القاضي المحدث الحافظ الحاكم أبو القاسم شيخ متقن ذو عناية تامة بعلم الحديث وكان معمرأً عالي الاسناد، صنف في الابواب وجمع وحدث عن جده أحمد بن محمد، وعن أبي الحسن العلوي، وعن أبي عبد الله الحاكم، وعن أبي طاهر ابن محسن، وعبد الله بن يوسف الاصفهاني، وأبي الحسن بن عبدان وابن فنجويه الدينوري (٢)، وأبي الحسن علي بن السقاء، وأبي عبد الله بن ما كويه، وتنزل الى أبي سعد الكنجرودي ونحوه، واختص بصحبة أبي بكر بن الحرث الاصبهاني النحوي وأخذ عنه، وأخذ أيضاً عن الحافظ أحمد بن علي بن فنجويه، وتفقه على القاضي أبي العلي صاعد بن محمد، وما زال يسمع ويجمع ويفيد، وقد أكثر عنه المحدث عبد الغافر بن اسماعيل الفارسي، وذكره في تاريخه، لكنني لم أجده ذكر له وفاة وقد توفي من بعد السبعين وأربع مائة ووجدت له مجلساً يدل على تشيعه، وخبرته بالحديث وهو تصحيح خبر رد الشمس لملي عليه السلام، ثم ساق الذهبي اسناد حديث رواه من طريقه وذكره في «طبقات الحنفية» فقال: الحافظ المتقن سمع وجمع وانتخب وتفقه على أبي العلي صاعد^{رحمه الله} وحدث عن جده وعنه الدارقطني.

وأما شيخه أبو سعد فهو عبد الرحمن بن الحسن بن علي أبو سعد بسكون المهملة - النيسابوري. قال في «الطبقات»: سمع «مجموع الامام زيد بن علي» على أبي الفضل محمد بن عبد الله بن

(١) ضبطه بالفلم بفتح الحاء وسكون السين، وكذا شيخنا ضبطه ايضاً بالفلم بفتح اوله وسكون ثانيه. ١٠٨. من خطه رحمه الله.

(٢) بقاء ونون وجيم هو الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله فنجويه الدينوري، روى السنن عن صاحب السنن، وابنه أبو بكر محمد روى عن أبيه، وعاش سبعين عاماً، وابنه الاخر سفيان عن أبيه، ذكره ابن حجة في «بصرة المتنبيه». ١٠٨. من خط المؤلف رحمه الله.

بجهد المطلب بالكوفة ، وثقه القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، والامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام . توفي سنة ثمان وخمسين وثلثمائة هـ طبقات تمت

وأما شيخه محمد بن عبد الله فهو أبو الفضل - وأبو الفضل - محمد بن عبد الله بن محمد بن المطلب بن عبيد الله ويقال ابن همام الشيباني الكوفي الحافظ البغدادي . قال في « الطبقات » : « سمع » مجموع الامام زيد بن علي « من علي بن محمد بن كاس النخعي قراءة عليه من كتابه سنة ثمان عشرة وثلثمائة » وسمع « صحيفة الامام زين العابدين » عن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر الحسني . وأخذ أيضاً عن البغوي ، وابن جرير الطبري ، ومحمد بن الفضل الحلقي ، وعبد الله بن سعيد الكريزي ، ومحمد بن محمد الباغندي ، وأحمد بن سعيد ، وإبراهيم بن بشر ، ومحمد بن الحسن ابن العلي ، وخلق كثير من المراقين والشاميين والمصريين وروى عنه « المجموع » عبد الرحمن ابن الحسن النيسابوري ، وروى عنه « صحيفة زين العابدين » محمد بن محمد العكبري المعدل ، ومن أخذ عنه ، فأكثر السيد الشريف أبو عبد الله محمد بن علي العلوي صاحب « الجامع الكافي » وأحمد بن علي المحتسب ، وابن السني أحمد بن محمد ، والحسن بن علي المقنعي ، وأبو يعلى الخليل بن أحمد ، والشريفان إبراهيم والحسن بن محمد العلوي الزيدي ، وعبد السلام بن حسين البزار ، وأبو طاهر محمد بن أحمد ، وكتب عنه أيضاً الدارقطني قال في « الطبقات » : « وثقه القاضي جعفر بن أحمد وروى عنه » وخرج له الامام المرشد بالله ، وأبو الفناهم النرسي ، والامام أبو طالب ، ومحمد بن سليمان الكوفي في « المناقب » توفي سنة سبع وثمانين وثلثمائة وله تسعون سنة . ١ هـ . وهو الراوي لفوائد الأئمة الاطهار وبسببه غض منه الذهبي كعادته في أمثاله فقال : كان حافظاً عارفاً بالفتن مصنفاً لكنه لحقه الادبار وذلك أن الخطيب ذكر أنه كان يضع الحديث للرافضة .

قلت : الذي اشترطه محققو الاصوليين اتحاد مذهب المعدل والمعدل والجرح والمجروح إذ الاختلاف في سبب الجرح والتعديل يقضي بعدم قبول الاطلاق فيها ، ولو كان من عارف ، فكأن من جرح عند قوم يكون تعديلاً عند آخرين ، وقد جعل في « تنقيح الانظار » قولهم : كذاب مما يلحق بالجرح المطلق ، قال : لأنه يطلق على من يخالف ما تقرر عند المخالف كبعض الشيعة ، ومن ذلك قولهم : فلان هالك ، ساقط الحديث ، متروك وقد يطلق على المبتدع الداعية وربما كان من التورع عن الكذب والمدالة والحفظ بمكان . ١ هـ .

والوضع في كلام الخطيب يرادف الكذب أو يقاربه فيجري فيه ما ذكر، وقد أشار إلى ذلك في « التنقيح » أيضاً حيث قال في سياق مراتب التجريح : فان قلت فأى هذه الالفاظ جرحه مُبَيِّنُ السبب ؟ قلت : ليس فيها صريح في ذلك ولكن أقربها الى ذلك قولهم : وضاع . فنفى الصراحة التي هي نص في المطالب ، وأثبت الظهور الذي تنطرق اليه الاحتمالات ويتوجه نحوه الاستفسار والله سبحانه أعلم . ثم لو سلم ما ذكره الخطيب وفرضت صحته فلا يتطرق القدح بذلك الى روايته للكتاب إذ هو من الكتب المشهورة المتداولة بين شيوخ العترة وشيعتهم قبل وجود الراوي وتحمله ، وقد سبق ما نقلناه عن نصوص الأئمة من أنه ملتمى بالقبول ، وأيضاً قال ابن حجر في نكتة على ابن الصلاح : ان الكتاب المشهور الفني بشرته عن اعتبار الاسناد منا الى مصنفه ، كـ « من النسائي » مثلاً : لا يحتاج في صحة نسبته الى النسائي الى اعتبار حال رجال الاسناد منا الى مصنفه ، وأيضاً فقد روي « المجموع » من طريق أخرى عن الكشي السابق ذكره عن ابن أبي الفوارس توران شاه بن خُسرُو شاه .

قال في « الطبقات » : هو شيخ الزيدية وحافظ علوم الأئمة ومرجع الاسناد بل قطبه واليه يرجع أهل المذهب . وكان إماماً عالماً ذكره الملا يوسف حاجي وأثنى عليه . وقال القاضي ابراهيم بن يحيى السحولي في « الطراز المذهب في اسناد المذهب » : قرأه على بهاء المدارس فارس علم ابن أبي الفوارس . ١٠ هـ .

وذكره في « تاريخ قزوین » في ترجمة محمد بن فضيل فقال : ثنا سليمان بن زيد بقزوین قال : قرأت على علي بن عبد الله بن بابويه ، أخبركم أبو الفوارس توران شاه بن خسرو شاه الجيلي : انا اسماعيل بن علي الفرغاني : ثنا محمد بن خردل ، ثنا أبو سعد اسماعيل بن علي السنان ، ثنا أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الاسترابادي المعروف بالادريسي ، سمعت محمد بن فضيل ^{يقول} سمعت سليمان بن يزيد المعدل ، سمعت أبا حاتم الرازي يقول : اذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش . وابن أبي الفوارس توران يرويه عن شيخه علي بن آموح ، ويقال أبو علي بن آموح - كصابون - الجيلي العلامة الميلالقي قال الكشي : أخذ منصوصات الزيدية عن القاضي زيد بن محمد السكلازي . وقال السيد أحمد بن الأمير : وسمع « الابانة في مذهب الناصر » على الاستاذ يعقوب بن أبي جعفر محمد بن يعقوب الموسمي ، وأخذ عنه جماعة منهم أبو الفوارس ، والشيخ علي بن اصفهان ، واسماعيل الميالهجي ، وأثنى عليه غير واحد ،

فقال السيد أحمد بن الأمير الجيلاني : هو الفقيه العلامة الافضل صاحب « تعليق الابانة » .
وقال في « مطلع البدور » : هو واسطة عقد الاسناد للمذهب مفخر المراقين ملحق الاصاغر
بالأكابر ، درة تقصار الاسناد العجيب ، وعمود سنده المتصل القريب ، وكان يمكنه بعدل
أهل الارض . ا هـ .

وقال الملا يوسف : كان معاصراً للسيد أبي طالب الهاروني الأخير وله حاشية على « الابانة »
وتعليق الفقه : وعلي ابن آموح يروي « المجموع » عن شيخه القاضي الأجل زيد بن محمد
ابن الحسن الكلاري - بفتح الكاف ومهمل - نسبة الى كلال من بلاد الجبل .

قال في « مطلع البدور » : هو القاضي الامام حجة المذهب ، شيخ الشيوخ ، وحيد
أهل الرسوخ ، حافظ المذهب وعالمه الذي لا يبارى ولا يمارى ولا يجارى . حقق الفوائد ،
وقيد الأوابد وصحح الأدلة والشواهد حتى استغنى بتحصيله المحصلون ، وانتفع بتفصيله
المفصلون ، وليس لشرحه بعد ذهاب الشرحين شرحي « التحرير » و « التجريد » الأخوين
نظير . أقر له المؤلف والمخالف وجميع مشايخ الزيدية يفترون من رحيقه ، ويترفون
بتحقيقه . وذكره الملا يوسف الجيلاني في جماعة م بالله . ا هـ . المراد منه .

قال في « الطبقات » : يروي « المنتخب » مع « الأحكام » ، و « أمالي أحمد بن عيسى » ،
وغير ما في هذه الكتب من الأحاديث عن الناصر وغيره ، عن الشيخ علي بن محمد الخليل ،
عن القاضي يوسف خطيب م بالله ، عن السادة أئمة الهدى أبي العباس الحسيني وأبي الحسين
أحمد بن الحسين الهاروني وأخيه الناطق يحيى بن الحسين . قال القاضي جعفر : هذا إسناد
الأئمة السادة أبي العباس والأخوين والرسي بديلمان . قال الامام القاسم بن محمد عليه السلام :
هذا الاسناد عنده ثابت غير أن فيه فائدة أخرى وهو اتصال السند بالسادة الهارونيين
جميعاً ، وإسناد « المنتخب » مع « الأحكام » . ا هـ .

والرسي المذكور بعد ذكر السادة الثلاثة هو يحيى ، ويعرف بالمهادي بالإمام المرتضى
لدين الله محمد بن يحيى ، وأخذ عنه السادة كتب المهادي عليه السلام ، وهو رواها عن عمه الناصر
أحمد بن المهادي عليهم السلام . فالمراد أن هذا إسناد السادة عن الرسي المذكور عن أحمد
ابن يحيى عن المهادي كما هو مقرر في غير هذا الموضع ، فسقط بعض الحروف فاعرف هذا
فانه عن ثبت وتحقيق . هكذا ذكره القاضي أحمد بن سعد الدين .

ومن المهم معرفته ما ذكر معناه في « الطبقات » عن القاضي أحمد بن سعد الدين أن في بعض مسندات الأئمة : أن القاضي زيداً يروي عن القاضي يوسف الخطيب وهو سهو وسقط ، فإن القاضي يروي عن الشيخ علي خليل عن القاضي يوسف وهو الثابت في كثير من الطرق . اهـ .

والقاضي زيد يروي « المجموع » عن الشيخ علي خليل ، وهو علي بن محمد بن الخليل . قال في « الطبقات » : الشيخ الخليل صاحب « المجموع » الذي يقال له « مجموع علي خليل » يروي كتب الزيدية وأئمتهم وشيعتهم بالسند المعروف عن القاضي يوسف الجلي بسنده . قال الفقيه نجم الدين يوسف بن أحمد بن عثمان في أول كتابه « الزهور » : « مجموع علي خليل » جمع فيه بين الافادة والزيادات .

وقال في « الكنز » : « المجموع » : من محاسن فقه الزيدية ، وفيه فقه حسن وتعليل صحيح ، وهو من الكتب التي قدم بها القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد وذهبت منه قطعة فصنفها القاضي جعفر وهي معروفة . اهـ .

والشيخ علي خليل يرويه عن القاضي يوسف ، وهو القاضي العلامة يوسف بن الحسن الجلي الكلاّزي خطيب م بالله .

قال في « الطبقات » : يروي سند الفقه عن م بالله أحمد بن الحسين الهاروني ، عن السيد أبي العباس الحسيني ، وله طريق أخرى عن الاستاذ أبي القاسم بن ثāl الهوسمي ، عن م بالله الهاروني ، عن السيد أبي العباس الحسيني . ويروي أيضاً عن السيد أبي طالب يحيى بن الحسين الحسيني . قال الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان : والقاضي يوسف ممن عاصر م بالله وقرأ عليه ، وكانت قراءة القاضي يوسف على أبي طالب أكثر ، وهي على الاستاذ أكثر ، ومثله ذكر الفقيه حسن النحوي وله شرح مفيد على « الزيادات » وحكى كثيراً من سيرة م بالله عليه السلام .

والقاضي يوسف يرويه عن الامام م بالله أبي الحسين أحمد بن الحسين الهاروني ، وهو الامام الكبير والعلامة الخطير المتفق على جلالته وعلو كعبه في العلم والعمل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأخباره وسيرته مدونة في مجلدات .

والامام م بالله يرويه عن شيخه أبي العباس الحسيني ، وهو أحمد بن ابراهيم بن الحسن ابن ابراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن السبط ابن أمير المؤمنين علي بن أبي

طالب قدس الله أرواحهم ، وهو خال م بالله ، وصاحب التصانيف الفائقه ، أخذ عن السيد الأجل نأثر علم الامام الهادي في الجيل والديلم وخراسان وسائر عراق المعجم يحيى بن الامام محمد المرتضى بن الامام الهادي الى الحق يحيى بن الحسين ، وعن عالم أهل البيت بالري أبي زيد عيسى بن محمد العلوي وعبد الله بن الحسن الايو آزي ، عن جعفر بن محمد بن شعبة الثيروسي أحد مشاهير أصحاب القاسم بن ابراهيم عليه السلام .

قال المنصور بالله عليه السلام في « الشافي » : هو الفقيه المناظر المحيط بألفاظ المترة أجمع غير مدافع ولا منازع كان في محل الامامة ومنزل الزعامة . ا هـ .

وأبو العباس يرويه عن عبد العزيز بن جعفر الزيدي ، وهو أبو القاسم عبد العزيز ابن اسحاق بن جعفر البغدادي البقال شيخ الزيدية ببغداد .

قال في « الطبقات » روى « مجموع الامام زيد بن علي عليه السلام الفقهي الكبير » المرتب المبوب عن علي بن محمد النخعي ، وروى عن أبي الازهر سعيد بن محمد الكاتب ، ومحمد ابن أحمد الكاتب ومحمد بن عيسى النحوي ، وخلائق ذكر منهم مؤلف « الطبقات » كثير ، وروى عنه السيد ابوالحسن الحسيني وأحمد بن محمد البغدادي ، وعلي بن العباس العلوي ، وأحمد بن علي بن محمد ، وغيرهم ، وكان سماع علي بن العباس العلوي عليه سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة .

قال في « مطلع البدور » : هو شيخ الزيدية ببغداد والعراق ، وكان عالماً محدثاً حافظاً . وقال في غيره : كان علامة كبيراً وفاضلاً شهيراً سمحاً عالماً زاهداً سعيداً ولياً لآل محمد ، رأساً في العلوم ميمناً على المظنون منها والمعلوم ، له كتاب في اسناد مذهب الزيدية وتعدادهم وذكر تلامذة زيد بن علي وأصحابه الذين أخذوا عنه العلم ، وروى عنه السيد أبو طالب فاكثر بواسطة أحمد بن محمد البغدادي والسيد أبو العباس الحسيني بواسطة وبغير واسطة ، وروى عنه صاحب « المحيط » رواية متسمة من طريق السيد أبي العباس ، ومن طريق أبي عبد الله محمد بن علي العلوي مؤلف « الجامع الكافي » ، وترجمه الذهبي وسلك فيه ما يعتاده في أمثاله فقال : كان في حدود الستين وثلاثمائة . قال ابن أبي الفوارس : له مذهب خبيث ، ولم يكن في الرواية بذلك ، سمعت منه أحاديث فيها أحاديث رديئة ، له تصانيف على رأي الزيدية ، عاش تسعين عاماً . وأورد الذهبي بأسناده من طريق عبدالعزيز حديثاً وقال : اسناده مظلم ومتن مختلف . وتمقبه في « الطبقات » وأخرج الحديث من طرق أخرى وأوضح فساد كلام الذهبي ، والقاضي

يوسف من طريق آخر عن السيد الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهروني ، وهو الامام الجلي في حَلَبَات السبق ، والحجة الباهرة على كافة الخلق ، ومصنفاته الجليلة أعظم شاهد على هذه الدعوى وأقوم دليل على تمسكه في الكمال بالسبب الأقوى ، أخباره وفضائله في بطون الدفاتر مخلدة ، وآثاره الحميدة على تعاقب العصور متجددة .

والسيد أبو طالب يروي « المجموع » عن عبد العزيز بواسطة أحمد بن محمد البغدادي أبو عبد الله وهو الأَبْنَوْسِي - بفتح الهمزة ممدودة وفتح الموحدة - كذا في « الطبقات » - وضم النون وسكون الواو وكسر المهملة - قال في « الطبقات » : روى عن شيخ الزيدية عبد العزيز ابن اسحاق وأبي الفرج الاصفهاني ، وروى عنه السيد أبو طالب . قال في « مطلع البدور » : هو الشيخ الرحلة المحدث من تلامذة شيخ الزيدية وشيخ السيدط . وذكره الذهبي فقال : أحمد ابن محمد بن علي أبو عبد الله الأَبْنَوْسِي . قال البرقاني : سمع لنفسه « جامع أبي عيسى » من غير أن يسمعه ، وسمع من دعلج وطبقته ، ومات قبل الاربعائة . ١ هـ .

قال في « الطبقات » ، يشير الى تليينه لما كان من محدثي الشيعة . ١ هـ .

قلت : واذا كان غمزه من حيث روايته واسماعه « لجامع الترمذي » من غير أن يسمعه على أحد الشيوخ - فذلك شكاة ظاهر عنك عارها - فالحق أن الكتب المتداولة المشهورة كالمهات اذا أمن الراوي الغلط والتصحيح جاز أن يحدث بها ويرويها بلا اذن من شيخ ، فما وضعها مصنفوها الا للفادة والأخذ منها ، كما حقق ذلك الامام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى في « المنهاج شرح الميعار » وبنى عليه صاحب « القواصل » وغيرهما من المحققين .

قلت : وفي نسخ « المجموع » رواية على ابن العباس ، عن عبد العزيز ولفظها حدثني علي بن العباس العلوي في داره بظاهر قصر الامارة ... الخ ولم أقف في الأسانيد على من رواه عنه ، ويقلب في ظني - والله أعلم - أن الراوي عنه السيد أبو العباس الحسيني .

قال في « الطبقات » في ترجمته : علي بن العباس العلوي يروي « المجموع الكبير الفقهي » المبوب . قال حدثني عبد العزيز ... الى أن قال : وهو الذي أشار اليه يوسف حاجي في تراجمه . فقال : علي بن العباس العلوي العباسي صاحب اجماعات أهل البيت من ولد العباس بن علي ، قال ابن عنبه : ومنهم الحسن بن علي بن محمّد بن جردقة - كذا في « عمدة ابن عنبه » ^(١) واسمه ابراهيم ابن

(١) يباخر في نسخة المصنف . وقال في هامشه يصح من الهدية أي عهدة الطالب . ١ هـ .

الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب له ولد منهم علي بن العباس بن الحسن المذكور . اهـ .

قال في « مطلع البدور » : هو علي بن العباس بن إبراهيم بن علي بن عبد الرحمن بن القاسم ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب . وغلط يوسف حاجي في تراجمه انه من ولد العباس الا أن يكون غيره وهما رجلان . قال في « الطبقات » : وهو الظاهر لأن هذا متأخر عن علي بن العباس الحسيني لان الحسيني أدرك الهادي عليه السلام وهذا بعد موته بمدة يقيناً ، وأخذ عن هذا أبو العباس الحسيني وغيره . اهـ .

قلت : لا يبعد أن كلام القاضي في « مطلع البدور » هو الصحيح ووجهه أن دعوة الهادي عليه السلام سنة ثمانين ومائتين وموته سنة ثمان وتسعين ومائتين . وأبو العباس الحسيني عاصر من العباسية الملقب بالطاهر والراضي والمستضيء والمتقي ، وكانت بيعة المتقي سنة تسع وعشرين وثلثمائة ووفاة أبي العباس سنة سبع وخمسين وثلثمائة ، فتاريخ بيعة المتقي في اثناء مدة أبي العباس التي يجوز فيها التحمل ، وغير بعيد أن يعيش علي بن العباس بعد وفاة الهادي احدى وثلثين سنة تقريباً .

وأيضاً فقد ذكر أهل التاريخ أن ابنة علي بن العباس سيّدة بنت علي كانت تحت الامام أبي عبد الله بن الداعي ، وهي أم أولاده ، وأبو عبد الله معاصر لأبي العباس لأن مولده سنة أربع وثلثمائة ووفاته سنة تسع وخمسين وثلثمائة ، وقد نقل القاضي أحمد عن حواشي « الابانة » انه سأل علي بن العباس عن الامامين الناصر والهادي فقال : كان الهادي فقيه آل محمد وكان الناصر عالم آل محمد . وروى في حواشي « الابانة » أيضاً عن صالح بن ملكان قال : رأيت شيخاً مسناً من العلوية قد أتت عليه من السنين مائة وثمانين عشرة قد صحب الناصر والهادي عليها السلام فسألته عنها ، فقال : أليمت الهادي كواد عظيم عريض الخافة مستطيل . وألقيت الناصر للحق كبجر زاخر بعيد الغور والقمر اهـ .

قال القاضي أحمد بن سعد الدين : وكان علي بن العباس - يعني الحسيني - قاضياً بطبرستان أيام الداعي الصغير الحسن بن القاسم بن الحسن بن علي بن عبد الرحمن الشجري بن القاسم ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب والد الامام المهدي لدين الله أبي عبد الله محمد بن الداعي . ولعلي بن العباس تصانيف كثيرة في الفقه وغيره منها كتاب « اختلاف فقهاء

أهل البيت « يذكر المسألة ويقول فيها : قال الحسن ، قال الحسين ، قال جعفر ، قال زيد ، قال فلان ؛ وهو كتاب كبير ، ومنها كتاب فيما يجب أن يعمل المحتسب ، وكتبه مشهورة بطبرستان . اهـ .

وعبد العزيز بن اسحاق يجتمع مع محمد بن عبد الله بن محمد بن المطلب الشيباني في رواية « المجموع » عن علي بن محمد بن كاس . رجعنا الى سلسلة الاسناد الأول ، فنقول : وأما شيخ محمد بن عبد الله الشيباني فهو أبو القاسم علي بن محمد ، ويقال بن أحمد بن الحسن بن كاس النخعي القاضي بالرملة . قال في « الطبقات » يروي بمجموعي الامام زيد بن علي « الحديثي » و « الفقهي » عن جده أبي أمه سليمان بن ابراهيم الحاربي ، وكان سماعه عليه سنة خمس وستين ومائتين ، وروى أيضاً عن أحمد بن يحيى بن زكريا . وذكر الذهبي في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أن علي بن محمد ابن كاس يروي عن ابراهيم بن عبد الله الخضاف ، عن عثمان بن أبي شيبة تفسيره للقرآن العظيم . وقال أيضاً في « التذكرة » : وفيها - يعني سنة أربع وعشرين وثلثمائة - : توفي شيخ الحنفية أبو القاسم علي بن محمد بن كاس النخعي الكوفي . اهـ .

وذكره في « طبقات الحنفية » فقال : علي بن محمد بن الحسن بن كاس الكاسي النخعي القاضي الكوفي ، روى عن محمد بن علي بن عفان ، وعنه أبو القاسم المطرزي والمستكي استاذ الصميري وله « الاركان الخمسة » توفي سنة أربع وعشرين وثلثمائة . اهـ . قال في « طبقات الزيدية » : وثقه الامام م بالله وأخرج له - هو ، وأخوه الامام أبو طالب ، والمرشد بالله ، وصاحب المحيط . . اهـ .

وأما شيخه فهو سليمان بن ابراهيم بن عبيد الحاربي جد علي بن محمد النخعي أبو أمه . قال في « الطبقات » : يروي عن نصر بن مزاحم المنقري ، سمع منه « بمجموعي الامام زيد بن علي عليه السلام » « الحديثي » و « الفقهي » وسمع عليه علي بن محمد بن كاس ، وكان سماعه عليه في سنة خمس وستين ومائتين ، وثقه م بالله والقاضي جعفر ، وأخرج له محمد بن منصور والسيدان الاخوان م بالله وأبو طالب . اهـ .

وأما شيخه فهو أبو الحسين نصر بن مزاحم - بضم الميم ثم زاي ومهملة بعد الألف ثم ميم - المنقري - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف - المطار الكوفي صاحب « أخبار صفين » ونسبته الى منقر بن عبيد بن الحرث بن عمرو بن كعب بن زيد مناة بن تميم قال في « الطبقات » :

روى «مجموعي الامام زيد بن علي الحديثي والفقي» عن ابراهيم بن الزبرقان عن أبي خالد، روى عن أبي خالد أيضاً بغير واسطة ، وروى عن قيس بن الربيع واسرائيل وأبي غالب وشريك وأبي الجارود زياد بن المنذر والحكم بن عبيد الله وأيوب بن سليمان الفزارى والحكم ابن مسكين وغيرهم، وروى أيضاً عن شعبة وعنه سليمان المحاربي روى عنه «المجموعين» ، وروى عنه أيضاً نوح بن حبيب وأبو سعيد الاشج ومحمد بن جميل وحكم بن سليمان وحكم بن راشد وولده حسين بن نصر واسحاق بن بهلول والحسن بن يحيى وغيرهم .

قال : ابن أبي الحديد : نصر من رجال الحديث ، وعده غيره من رجال الشيعة ، قالوا : غلب عليه التشيع .

وقال الامام أبو الفرج الاصبهاني في «المقاتل» : كان نصر ثبتاً في الحديث والنقل ، جمع أخبار محمد بن محمد بن زيد، وكان أحد شيعة الامام محمد بن ابراهيم أخي القاسم بن ابراهيم ، وولاه محمد بن محمد بن زيد السوق ، وأخرج له من أثمتنا الهادي الى الحق في «الاحكام» في الطلاق ومحمد بن منصور والسيدان الامامان الاخوان م بالله وط .

وذكره الذهبي في «الميزان» ونال منه كمادته، فقال : رافضي جلد تركوه . وقال العقيلي شيعي ، في حديثه اضطراب كثير . قال أبو حاتم : واهي الحديث متروك ، وقال الدارقطني ضعيف . اهـ . ونقل عن أبي خيثمة تكذيبه .

قلت : دعوى العقيلي بأن في حديثه اضطراباً يحتاج الى برهان ، فكثيراً ما يقع الغلط في الحكم على حديث باضطرابه ، والأمر بخلافه، وأما التشيع فغير قاذح بل من مكملات الايمان . وأفضل ما يتحلى به الانسان ، ما لم يكن في رتبة الفلو والسب ، ولم ينقل عنه شيء من ذلك وبعض الجرح تعديل . وأما نسبته الى الكذب فمن الجرح المطلق ، وقد مر الكلام عليه وقد أسقطوا عن درجة الاعتداد به بهذا الوصف من فضلاء الأمة جمّاً غفيراً وعدداً كثيراً ، والله المستعان . ومن نظر كلام الذهبي في «ميزانه» بعين الانصاف تبين له فيه الخسران، وقد أبدع السيد العلامة عبد الله بن علي الوزير فيما قرأته بخطه لما وقف على ترجمة نصر بن مزاحم في «الميزان» فقال وأنصف :

في كفة «الميزان» ميلٌ واضح عن مثل ما في سورة الرحمن
فاجزم بخفض النصب وأرفع رتبة للذين وأكسر شوكة «الميزان»

وأما شيخه فهو إبراهيم بن الزبرقان - بكسر المعجمة الاولى وبالراء المهملة بينهما موحدة ساكنة ثم قاف ثم ألف ثم نون - التيمي الكوفي . قال في « الطبقات » : روى عن أبي خالد الواسطي « مجموع الكبير » المرتب جميعه عن أبي خالد ، وروى عنه أبو نعيم الحافظ ، واحتج به أئمتنا ، ووثقه المؤيد بالله ، ووثقه من الحديث ابن معين . قال : نصر بن مزاحم كان من خيار المسلمين وكان خاصاً بأبي خالد الواسطي . وقال ابن أبي الحديد : هو من رجال الحديث . وقال غيره هو من رجال الشيعة المحدثين ، وعيب عليه بالتشيع وقال أبو حاتم : لا يحتج به .

قلت : وهو من الجرح المطلق ، وقد جزم المحققون بعدم قبوله . قاله في « تاريخ الاسلام » : توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وأخرج له من محدثي أئمتنا السيدان الاخوان المؤيد بالله وأبو طالب .

وأما شيخه أبو خالد فالكلام عليه يأتي في فصول ثلاثة . الفصل الأول في ترجمته وذكر ما قاله فيه أئمتنا وأشياهم وبيان وجه الاحتجاج به . الثاني ما قاله فيه أهل الجرح والتعديل من الخصوم وقدحهم فيه والذب عنه . الثالث ما ذكره بعض الاصحاب من روايته عن الامام زيد بن علي عليه السلام ما يخالف رواية الأئمة في بعض المواضع وبيان وجه ذلك .

أما الفصل الاول : فهو الشيخ الحافظ المحدث أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء الكوفي ، وكان أصله بالكوفة ثم انتقل الى واسط . قال في « الطبقات » : روى « المجموعين » عن الامام زيد بن علي ، ورواهما عنه إبراهيم بن الزبرقان ، وروى عنه أيضاً نصر بن مزاحم وحسين بن علوان^(١) الكلبي ، وهو الواسطة بينه وبين أحمد بن عيسى ، كما هو في « أمالي أحمد ابن عيسى » في مواضع متكررة ، ثم قال : وقد تقدم التنظير على من ذكر أن أبا خالد يروي عنه والصواب ما ذكرناه اللهم إلا أن يحتمل انه روى عنه وهو شيخه ، فهو محتمل . وروى عن أبي خالد « تفسير الغريب للامام زيد بن علي » عطاء بن السائب وكتاب « الحقوق » أيضاً له عليه السلام عطية بن مالك ومحمد بن بشار الرقي . ا هـ .

توفي في عشر الحسين والمائة . قال : وأخرج له أئمتنا الخمسة والهادي إلى الحق .

(١) علوان : بضم المهملة وسكون اللام من « الغني » .

قلت : وأما بيان حاله فاعلم أن الأئمة من أهل البيت سلام الله عليهم من عصر الامام زيد بن علي الى وقت متأخرهم متفقون على الاحتجاج به ، والرواية عنه والاعتراف بفضله .

منهم الامام أحمد بن عيسى بن زيد يروي عنه كثيراً من طريق حسين بن علوان ، أخرجها علامة العراق محمد بن منصور المرادي المقرئ في الكتاب المعروف بـ «الأمالى» . ومنهم الهادي للحق يحيى بن الحسين في «الأحكام» ، والناصر للحق الحسن بن علي الأطروش ، والامام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن الهاروني في «شرح التجريد» ، وصرح بتوثيقه حيث قال ما معناه : إنه لا يروي إلا عن ثقة يسمعه يحدث بالحديث ، ثم عن ثقة يسمع عن شيخه ، كذلك حتى يتصل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يحيز للرواية بالقراءة على الشيخ ، وكان ممن يتصل به سنده عمرو بن خالد الواسطي عن زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام .

وقال أيضاً في «الزيادات» : إن قيل إن الباقر وأخاه زيداً أخذوا العلم عن أبيهما فكيف وقع الخلاف بينهما . والجواب أن الرواة عن زيد بن علي هم عدول الزيدية الذين لا طعن عليهم ، والرواة عن الباقر هم الامامية ، ولم تثبت لنا عدالتهم ، وكذلك الامام الناطق بالحق أبو طالب قال في كتابه «التذكرة» : و «المجموع» الذي جمعه أبو خالد ورواه عن زيد بن علي معروف مشهور فاذا روى عنه أحد الأئمة خلاف ما روى عنه أبو خالد ، فينبغي أن يقال عن زيد ابن علي في ذلك رواية ، والمشهور ما حكاه القاسم والهادي ونحو ذلك فتكون هذه طريقة سديدة . اهـ .

وقال الامام الهادي الى الحق عز الدين بن الحسن في رسالته التي ذكر فيها أهل البيت وكتبهم : و «المجموع» متلقى بالقبول عند أهل البيت عليهم السلام وهو أول كتاب جمع في الفقه حتى أن الامام محمد بن المطهر شرحه بجزئين سماه «المنهاج الجلي» فيه من غرائب العلم ونوادره شيء كثير .

قال السيد العلامة أحمد بن يوسف الخافض في «شرح المجموع» بعد ذكر كلام الامام عز الدين : هذا مستلزم ومتضمن لتعديل أبي خالد رحمه الله ، ولا ريب أنه إذا ثبت اجماع أهل البيت عليهم السلام على عدالته لا يؤثر فيه قدح من سواهم كائناً من كان عند من يقول إن اجماعهم حجة كما هو الحق . ثم قال بعد كلام : فان قيل في قول الامام عز الدين ابن

الحسن :إن « المجموع » متلقى عند أهل البيت بالقبول ومعناه أن تكون الأئمة بين عامل بالحديث أو متأول له-فإن أراد الامام هذا المعنى المعروف عند أهل الاصول وأن جميع الآل بين عامل به أو متأول له ولا عمل إلا بصحيح ، ولا تأويل إلا لصحيح فلا يخفى تفرق أهل البيت في جميع الأقطار فكيف لنا بالعلم بذلك. وإن كان يريد بذلك أئمة الزيدية من أهل اليمن فهو لا يفيد المعنى الاصولي ، وهو تلقى كافة مجتهدي الآل له بالقبول . فالجواب ان الظاهر أن الامام أراد التلقي المعروف عند أهل الاصول ولكن لاشك انه يتمرّ معرفته بالنسبة الى الاعصار ، وأما بالنسبة الى الامام زيد بن علي وأحمد ابن عيسى وأهل ذلك العصر فلا بمد في معرفته لمن بحث لكونهم في ذلك الزمان لم يبلغوا في الكثرة بحيث لا يعرف بعض مجتهديهم ، ولا تفرقوا في الأقطار بحيث لا يعرف مكان بعض علمائهم سيما مع حرص الناس في ذلك العصر على طلب العلم ، واختصاص الشيعة بعلم أهل البيت وملازمتهم لأئمتهم ورحلتهم الى من اشتهر عنه شيء من العلم ، كما هو مبسوط في كتب السير. فلعل الامام أراد بالتلقي تلقي قدامائهم ، وعلى فرض انه لا يتم ذلك فلا شك أن جمهوراً منهم كثيراً وجمّاً غفيراً قد تلقوه بالقبول بحيث يظن من يطلع على ذلك أنه لا يخالف لهم ويبعد غاية البعد أن يتلقاه أولئك بالقبول ولا يقع لواحد منهم معرفة أن أبا خالد قد جرحه بعض علماء الجرح والتعديل وتكلم فيه سيما المتأخرين منهم ، كاللؤيد بالله وأخيه أبي طالب ، ومحمد بن علي صاحب « الجامع الكافي » وكالامام شرف الدين والامام محمد بن الماطر والامام عز الدين ، والسيد ابراهيم بن محمد الوزير الذي نقل اجماعهم ، والامام القاسم بن محمد عليهم السلام؛ فإن كتب الجرح والتعديل موجودة في خزائهم ونقلوا منها في مصنفاتهم فكيف يظن منهم أن يجزّوا بعدالة أبي خالد أو يرووا عنه ، وقد اطلعوا على القدر فيه وعلموا صدق القادح أو ظنوه . فأقل الأحوال أن يتوقفوا في شأنه ، فما ذاك منهم الا بعد البحث عما ادعاه الجارح والكشف عنه حتى يتبين لهم بطلانه . انتهى كلام الشيخ رحمه الله .

وقال السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد الوزير في كتابه « علوم الحديث » : لا يمتري أئمتنا عليهم السلام في عدالة أبي خالد وصدقه وأحاديثه في جميع كتبهم . وقد روى الهادي عليه السلام في « الاحكام » عنه بضماً وعشرين حديثاً ، وروي عنه احمد بن عيسى وغيره من أهل البيت عليهم السلام في « أماليه » التي جمعها محمد بن منصور روايات كثيرة ، الى أن قال : وهو مسلسل الاحاديث النبوية بسند السلسلة الذهبية . وقد ذكره الحاكم في « علوم الحديث » في نوع

السلسل . ١ هـ . وقال في « مطلع البدور » : هو أحد أعلام الحديث وحملته صاحب زيد بن علي عليه السلام ، وسأله عن منطوقات ومفاهيم واستأثر بكثير من الرواية لسلامته من سيوف أعداء الله . ١ هـ .

وقال السيد العلامة الهادي بن ابراهيم الوزير في كتابه « هداية الراغبين » : وصف زيد ابن علي بمجموع الفقه وهو أول من صنف من العترة النبوية وبوب في الفقه أبواباً وتكلم عليها . ١ هـ .

وقال الامام محمد بن المطهر في أول شرحه « المنهاج على المجموع » : وكان مذهبه - يعني زيد بن علي - عزيزاً قلته ضبطه في الكتاب الجامع الا ما عني بجمعه أبو خالد فانه جمع مجموعين لطيفين ، أحدهما في الاخبار ، والآخر في الفقه . ثم قال : فان قيل إن أبا خالد قد طعن في روايته . قلت وكيف السبيل الى الطعن فيه وكثير من أئمتنا عليهم السلام قد روى عنه . هذا أحمد ابن عيسى ، قد روى عنه في « أماليه » التي جمعها محمد بن منصور روايات كثيرة وغيره من أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ولولا خشية الاطالة لاثبت عدد المروي والراوي منهم عنه .

وقال ابن مرغم في شرحه على « البحر » : أبو خالد راوي مجموع زيد بن علي « أهل الحديث يضعفون روايته وأهل البيت يصححونها ، وذلك لأن أهل الحديث جرحوه بحب آل محمد » .

وقال ابن مظفر في « الترجمان » : وعرفت تكرار الرواية عن أبي خالد منه وإليه من المعبرين الكبار والأئمة الاطهار فمن رام جرحه فقد كذب وافتري وظلم واعتدى .

وقال ابن حميد في « النزهة » : أبو خالد من الشيعة الكبار والعلماء الاخيار لم يقدح فيه من قدح الامكان تشيعه . وروى عنه الأئمة الكبار في كتاب « أمالي أحمد بن عيسى » لمحمد بن منصور مع اعتبارهم العدالة المحققة فدل على توثيقه وعدالته . ١ هـ .

وقال القاسم بن عبد العزيز بن اسحاق في تعداد من روى عن زيد بن علي : وعمر بن خالد الواسطي أبو خالد حدث عنه الثقات وهو كثير الملازمة لزيد بن علي عليه السلام ، وهو الذي أخذ أكثر الزيدية عنه - مذهب زيد بن علي عليها السلام ورجحوا روايته على رواية غيره .

وقال عبد العزيز بن اسحاق : روى ابراهيم بن الزرقان قال : سألت يحيى بن مساور عن أوثق من روى عن زيد بن علي ، فقال أبو خالد الواسطي . فقلت : قد رأيت من يطعن على

أبي خالد ، فقال : لا يظعن على أبي خالد الا مناصب . وقد روى عبد العزيز في أواخر كتاب « المجموع » قبل باب فضل العلماء ، قال ابراهيم بن الزبرقان : سألت أبا خالد كيف سمعت هذا الكتاب عن زيد بن علي ، قال سمعته منه في كتاب معه قد وطأه وجمعه فما بقي من أصحاب زيد بن علي ممن سمعه معي الا قتل غيري . قال أبو خالد : صحبت زيدا بالمدينة قبل قدومه الكوفة خمس سنين أقيم عنده في كل سنة أشهراً كلما حججت ثم ما فارقت حتى قدم الكوفة وحتى قتل صلوات الله عليه ، فما أحدث عنه الحديث إلا وقد سمعته مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، وما رأيت هاشمياً مثل زيد بن علي ، فلذلك اخترت صحبتته على جميع الناس . ١ هـ .

وباسناد السيد أبي طالب الى حسين بن علوان قال : حدثني أبو خالد ، قال : لقيت بمدين محمد بن عبد الله قبل ظهوره فقلت : ياسيدي متى يكون هذا الامر ؟ فقال لي : وما يسرك منه يا أبا خالد ؟ فقلت له : ياسيدي وكيف لا أسرُّ بأمر يخزي الله به أعداءه وينصر به أوليائه . فقال : يا أبا خالد أنا خارج ، وأنا مقتول ، والله ما يسرني أن الدنيا بأسرها لي عوضاً عن جهادهم . يا أبا خالد ان أمراء المؤمنين لا يصبح حزينا ويعسي حزينا بما يعان من أعمالهم انه لمغبون مفتون قال : قلت : والله ياسيدي إن المؤمن كذلك ، ولكن كيف بنا ونحن مقهورون مستضعفون خائفون لا نستطيع لهم تغييراً ؟ فقال : يا أبا خالد إذا كنتم كذلك فلا تكونوا لهم جمعا وانفذوا من أرضهم . ١ هـ . فهذا ما أمكن العثور عليه من كلام أهل البيت وأشياعهم في أبي خالد .

ولا يخفى انه يستفاد منه حصول الظن بثقته وعدالته ، فيجب حينئذ قبول روايته لقيام الدليل القاطع على وجوب العمل بالخبر الأحادي السالم عن المطاعن . وقد ذكر المحققون من أهل الأصول : أن الجرح أو المعدل إذا أخبر بعدالة الرجل أو جرحه حصل لنا الظن بما اقتضاه خبره ، فيجب العمل بمقتضاه ، ويكون داخلاً تحت وجوب العمل بالخبر الأحادي الذي يفيد الظن لا غيره ، وهو واجب العمل به في الفرعيات دون الأصول على كلام الجمهور . فلا بد من القطع ، والاحاد لا تفيده . وطائفة من الأصوليين جزمتم بأن بعض مسائل الأصول يقبل فيها الاحاد . فان قيل هذا مسلم لو لم يسمع فيه بجرح أصلاً كيف وكتب الرجال تضمنت تجربته ونسبته الى الوضع والكذب ، مع تصريحهم بتقديم الجرح على التعديل ، ولو كثر المعدل فإن الظن المستفاد من التعديل ؟

فنعول - والله أعلم - : إن محققي الأصوليين ذكروا في تعارض الجرح والتعديل قاعدة ينبغي تمهيدها ليرتب عليها جواب السؤال وهي : أن الجرح لا يخلو إما أن يكون مطلقاً ، غير مفسر السبب ، أو مقيداً ببيان سببه . فالأول غير مقبول عند المحققين لاختلاف الناس في الأسباب التي يجرح بها . فقد يكون الشيء جرحاً عند بعض تعديلاً عند الآخر ، وهذا مع اتفاق المذهب . وأما مع الاختلاف في المقائيد والنحل فغير مقبول بالطريق الأولى . وأما الثاني فلا يخلو إما أن يعارضه تعديل جامع لشرائط المعارضة ، مثل أن يقول الجراح : أن الراوي ترك صلاة الظهر في يوم كذا في تاريخ كذا . ويقول المعدل أنه صلى تلك الصلاة في ذلك التاريخ أو أنه في ذلك الوقت نائم أو مغلوب على اختياره أو غير مكلف أو غير ذلك فهذا يرجع إلى الترجيح . وإما أن يعارضه توثيق غير جامع لشرائط بل معارضة بأمر عام ، مثل أن يقول الجراح : إن الراوي كان ممن يخل بالصلاة ويتناول المسكر . ويقول المعدل : إنه ثقة مأمون ، فلا يخلو إما أن تكون عدالة الراوي معلومة بالتواتر كالقاسم والهادي وزيد بن علي وسائر الأئمة الكبار ، أو البخاري ومسلم وغيرهما من حفاظ الحديث ، فجرحهم غير مقبول للعلم بنزاهتهم عما نسبوا إليه ، ولو كان ذلك مقبولا لوجدنا زائدة سبيلاً إلى إبطال السنن والآثار وينفتح الباب في فضلاء الصحابة وأئمة التابعين ، وإما أن تكون عدالته مظنونة غير معلومة ، فظاهر كلام الأصوليين تقديم الجرح المفسر وقوله من غير تفصيل .

قال السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير : وتعليمهم بالرجحان يقتضي بأن ذلك يختلف بحسب اختلاف القرائن والأسباب المرجحة لأحد الأمرين وهو القوي عندي ولا نظر للنظر المخالفه . فنقول : لا يخلو إما أن تكون عدالة الراوي أرجح من عدالة الجراح أو مثلها أو دونها . فإن كانت عدالة الراوي أرجح وأشهر من عدالة الجراح لم يقبل الجرح لأننا إنما نقبل الجرح من ثقة لرجحان صدقه على كذبه ، ولأجل حمليه على السلامة ، وهنا الأمر بالعكس ، وفي حمليه على السلامة إساءة الظن بمن هو خير منه وأوثق ، وكثيراً ما يقول أئمة هذا الشأن في أهل هذه الطبقة إذا سئلوا عنهم : أنا لأسأل عن فلان بل هو يسأل عني . وإما أن يكون مثله في العدالة فيجب الوقف لتعارض أمارتي صدق الجراح وكذبه ، فإن عدالة الجراح أماره صدقه ، وعدالة الجروح أماره كذبه ، وهما سواء وليس أحدهما بالمثل على السلامة أولى من الآخر ، فإن انضم إلى عدالة الجروح معدل كان وجهاً لترجيح عدالته . وإما أن كانت عدالة الراوي أضعف

من عدالة الجارح ، فالجرح مقبول الا أن تقضي القرائن والمادة والحال من العداوة ونحوها أن الجارح واهم أو كاذب ، فان القرائن قد يعمل بها حديث الثقة وان كان معيناً مبيناً ، والعلل العارضة بين الجارح والمجروح أكثر من العلل العارضة بين الراوي والحديث لما يقع بين الناس من العداوة اما لاختلاف مذهب أو غيره وهذا كله مأخوذ من نصوص أئمة الحديث وعلماء الاصول .

قال السيد محمد بن ابراهيم : ولم يقل أحد إن الجرح مقدم لمناسبة طبيعية ذاتية بين اسم الجرح الذي حروفه الجيم والراء والحاء المهملة وبين صدق من ادعاه ، بل انما قدم الجرح المبين على التعديل لرجحانه . اذ القريب في القول أن الجارح يطالع على ما يطالع عليه المعدل ، ففي قبول جرحه حمل له وللمعدل على السلامة معاً . وحينئذ يظهر أن العبرة بالرجحان الذي هو ثمة الترجيح ، كما أن تقديم الجرح في بعض الصور على التعديل لنوع من الترجيح . وهذه القاعدة من مهمات الفوائد التي يحافظ عليها فاذا تقررت فنقول : الكلام على أبي خالد ينزل على ما يمكن اعتباره في حقه من الصور المتقدمة بأن نقول : لا يخلو إما أن يكون جرحه مطلقاً غير مفسر السبب فهو غير مقبول . وأشد ما ذكروا فيه انه كذاب وضاع ، فالكذب من الجرح المطلق والوضع في مرتبته أو دونها ييسر كما يدل عليه كلام صاحب « التنقيح » في قوله : ليس فيها - يعني ألفاظ الجرح - صريح في ذلك ، ولكن أقربها قولهم وضاع وقد تقدم . ومن استقرأ صنيعهم في كتب الرجال ظهر له جليلة الحال . واما أن يكون مفسر السبب فلا يقطع بتفديعه على التعديل مطلقاً ، بل يختلف بحسب اختلاف القرائن والاسباب المرجحة لأحد الامرين على الآخر .

فنقول : قد ثبت لنا عدالة أبي خالد من طريق أهل البيت عليهم السلام وهي لا تخلو إما أن تكون أرجح من عدالة الجارح فلا يقبل معه الجرح لما سبق ذكره في القاعدة من المستند ، وإما أن تكون مثله فيجب الوقف لتعارض الامارتين ، ويرجع الى أن يقال : قد انضم الى عدالته ما يرجحها من تعديل آخر ، والمعدلون من أهل البيت وأشياعهم أكثر عدداً ممن جرحه لا سيما عند من يقول بأن رواية العدل تعديل وهو المختار بشرط أن يعلم أنه لا يروى الا عن عدل ، وقد ثبت عن قدماء أهل البيت كزيد بن علي والباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم ابن ابراهيم ومن في طبقته أنهم لا يروون ويحتجون الا بمن ثبت لديهم عدالته ، وصح عندهم ثقته وأمانته ، اذ هم أهل الورع الشحيح ، وكونه تمديلاً للمروية منه هو الذي اختاره الامام

المهدي في شرح « المعيار » والباجي وغيرهما، ومال إليه البخاري ومسلم في « صحيحهما »، وقال الماوردي : انه قول الخذاق. ذكره البرماوي ونقله عنه صاحب « الفواصل ». قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة مالك بن الخير الزيايدي قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته . يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة. وفي رواية « الصحيحين » عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روي عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح . اهـ .

واما أن تكون عدالة أبي خالد أضعف من عدالة الجارح ، فالجرح مقبول إلا أن تقتضي القرائن والعادة والحال من العداوة أن الجارح واهم أو كاذب فلا يقبل . وقد عرف من حال أبي خالد المبينة للجارحين في العقيدة بحب أهل البيت النبوي والتمسك بولائهم والانضواء إلى جانبهم ، واعتقاده الخروج على ولاية الجور ودعاة النار ، مع براءته من الرفض إذ هو الراوي عن إمامه زيد بن علي الحديث المشهور في ذم الرافضة ، وقد تبين من صنيع أهل الجرح والتعديل أنهم يعملون التشيع من أعظم القوادح وأشد الفواقر ، حتى جعلوا تفضيل علي عليه السلام على المشايخ بمجرد من الغلو المذموم ، فيجوز عليهم رميه بالوضع والكذب اما تحاملاً وتجاوزاً بغير تثبت وإنصاف ، أو غضباً رجح له غضبه بقرينة ضعيفة نسبته إلى ذلك فقال بمقتضاها . إذا عرفت ذلك فالظن المستفاد من تعديله حاصل ولم ينهض شيء مما ذكره المخالفون قادحاً فيه .

الفصل الثاني في ما قاله أهل الجرح والتعديل من القدح فيه وما وقع به التعقب والذب عنه

فنقول : ذكر أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي الحافظ في كتابه « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » فقال : عمرو بن خالد الواسطي أبو خالد القرشي مولى بني هاشم أصله كوفي ، انتقل إلى واسط ، روى عن جبه بن أبي جبه الكوفي ، وحبيب بن أبي ثابت ، وزيد بن علي وله عنه نسخة، وحسين بن علوان^(١) الكلبي ، وسعيد بن زيد بن عقبة الفزاري ، وسفيان الثوري ، وفطر بن خليفة ، والباقر محمد بن علي ، وأبي هاشم الرماني . وروى عنه

(١) حسين بن علوان من أخذ منهم لا ممن أخذ عنه ففي كلام الكتاب سهو ظاهر .

ابراهيم بن الزرقان و ابراهيم بن زياد الطائي ، و ابراهيم بن هراشة الشيباني ، و أبو الأغر الأبيض
ابن الأغر ، و اسرائيل بن يونس ، و اسماعيل بن ابان الغنوي ، و اسماعيل بن اسحاق الانصاري
و اسماعيل بن صبيح اليشكري ، و اسماعيل بن عيشاش ، و جعفر بن زياد الأحمر ، و الحجاج ابن
أرطاة ، و الحسن بن حماد البجلي ، و الحسن بن ذكوان و سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد و سعيد بن
عبد الرحمن شيخ لعثمان البرقي و سعيد بن عبد العزيز و شعيب بن أبي راشد و عباد بن كثير
البصري و عبد الرحمن بن أبي حماد و عبد الرحمن بن سليمان و علي بن القاسم الكندي و عمر
ابن عبد الرحمن أبو حفص الأبار و محمد بن سليمان بن أبي داود و محمد بن كثير بن ميمون
و مسروح بن عبد الرحمن و هرم بن سفيان و يحيى بن هاشم السمسار و يوسف بن أسباط
و يونس بن بكير و يونس بن أبي اسحاق ، و روى له ابن ماجه و الدارقطني و أخرجه ^{للسند} ^{كاتبه} ^{عنه} أحمد بن حنبل و ابن عسك

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : متروك الحديث ليس بشيء . و قال أبو بكر الأثرم عن
ابن حنبل كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب فيها . و قال
عباس الدوري عن يحيى بن معين : كذاب غير ثقة ولا مأمون . و قال هاشم بن مرثد الطبراني
عن يحيى بن معين : كذاب ليس بشيء . و قال اسحاق بن راهويه : و أبو زرعة كان يضع
الحديث . و قال أبو حاتم : متروك الحديث لا يشتغل به . و قال أبو عبيد الأجرى : سألت
أبا داود عن عمرو بن خالد الذي يروي عنه أبو حفص الأبار ، فقال : هذا كذاب . و قال في
موضع آخر : سألت أبا داود عن عمرو بن خالد ، فقال : ليس بشيء . و قال وكيع : كان
جارنا فتظهرنا منه على كذب فانتقل . قلت : أ كان واسطياً ؟ قال : نعم . و حكى عن وكيع
قال : كان في جوارنا يضع الحديث فلما فطن له تحول إلى واسط . و قال النسائي : ليس بثقة
ولا يكتب حديثه . انتهى كلامه .

و قال الذهبي في « الميزان » : عمرو بن خالد القرشي أبو خالد كوفي انتقل الى واسط ،
و نقل كلام وكيع ثم قال : قال معلى بن منصور ، عن أبي عوانة : كان عمرو بن خالد يشتري
الصحف من الصيادلة (١) و يحدث بها . و روى عباس عن يحيى قال : كذاب غير ثقة ،
حدث عنه أبو حفص الأبار وغيره يروي عن زيد بن علي عن آبائه . و روى عثمان بن سعيد

(١) يعني الوراقين .

عن يحيى ، قال: عمرو بن خالد الذي يروي عنه الأبار كذاب . وروى أحمد بن ثابت عن أحمد بن حنبل قال عمرو بن خالد الواسطي : كذاب . وقال النسائي : . روى عن حبيب ابن أبي ثابت كوفي ليس بثقة . وقال الدارقطني: كذاب . وروي إبراهيم بن هرشة أحد المتروكين عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذكرين يلعب أحدهما بصاحبه » . يونس بن بكير : نا عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « العالم في الأرض يدعو له كل شيء حتى الحوت في البحر » . عارم قال : حدثنا سعيد بن زيد عن عمرو بن خالد عن محمد بن علي ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لا تسمي أصبعك السبابة فانه اسم جاهلي ، إنما هي المسبحة والمهلهة » . وقد روى عمرو بن خالد عن حبيب ابن أبي ثابت عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « أيما مسلم انتهى شهوة فردها وآثر على نفسه غفر له » . عبد الرزاق : أنا اسرئيل ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « انكسر إحدى زندي ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني بالمسح على الجبائر » انتهى كلام الذهبي . وهذان الكتابان أعني « التهذيب » و « الميزان » مبسوطان حافلان فما عداهما من كتب الرجال لم يذكر فيها من الكلام على أبي خالد وغيره إلا بعض ما ذكرناه فاكثفينا بها .

فقول ومن الله يستمد التوفيق والهداية إلى الحق أن الحاصل من كلام هؤلاء الجارحين رمية بالوضع والكذب ، وهو قول أكثرهم ، وانه يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها . أو تخصيص الوضع بما رواه عن زيد بن علي ، أو به مع الأحاديث التي سردها الذهبي في « الميزان » أو لاحتلالات أخرى غير مفهومة من كلامهم ، كروايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام ، أو تفرده بالرواية عن زيد بن علي وغيره أو لعدم مخالطته لحفاظ عصره وانقطاعه إلى زيد بن علي وغيره من أهل البيت ، مع كونه يرى الخروج على الظلمة كما يفهم من حديثه مع محمد بن عبد الله عليه السلام فهذه سبعة أمور :

أما الاول : فقال السيد الحافظ أحمد بن يوسف في « شرحه للجموع » بعد نقله لكلام المزني والذهبي ما معناه : ان دعواهم الوضع لا يخلو اما أن يريدوا به اختلاق هذه الاحاديث من ذات نفسه ، فقد نسبوا اليه الكذب في المتن والاسناد معاً ، لانه ليس لحديث موضوع

اسناد صحيح ولا حسن ، وهذا باطل لوجود متون هذه الأحاديث التي رواها في كتب الحديث المعتمدة ، ولو كانت مختلفة لم يوجد منها حديث واحد . وإن كانوا أرادوا أنه كذب في الاسناد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي وألصق هذه المتون بعلي عليه السلام ، وهي معروفة عندهم عن غيره عليه السلام ، فهذا باطل أيضاً لوجود متون هذه الاسانيد عن علي عليه السلام من غير طريق أبي خالد . ثم قال : فإن قيل دفع الجرح عن أبي خالد مردود ، وقول أئمة الحديث فيمن وثقوه أو ضعفوه مقبول ، فهم أمناء الله من خلقه على أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

قلت : وإن كان القول ما قالت حذام ، وأئمة الحديث أئمة الاسلام ، فليس كلامهم معمولاً به في كل مقام ، فانهم غير معصومين من الخطأ ، وقد انكشف لك عن حال أبي خالد الغطاء ، وتبين أنه ثقة أمين وأنه ليس فيما رواه بظنين . وقد تعارض فيه الجرح والتعديل ولم ينهض على ما ادعوه الدليل ، بل شهدت بصدقه الكتب ونفت عنه الكذب وعدلته الأئمة من أهل البيت قاطبة ، وتبين أن الجرح له بالظنون الكاذبة ويخطيء في الظن الفتي ويصيب ، والله على كل قائل شاهد وراقب . انتهى المراد منه .

قلت : قد ذكر أهل الأثر في اصطلاحاتهم ما يتعين إرادته في المقام ، فنقول : قد سبق أن لفظ كذاب بمجرد من الجرح المطلق ، وإن مثله أو قريباً منه قولهم وضاع . قال السيد الحافظ عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير في «الروض الباسم» : ومن لطيف علم هذا الباب أن يعلم أن لفظ «كذاب» قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح على من يهيم ويخطيء في حديثه ، وإن لم يتبين أنه تعمد ذلك ، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ، ولا مثله . ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما ذكرته ، وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسر سببها ، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة ، فاحذر أن تعتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء ، فالكذب في الحقيقة اللغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً ، فيحتاج إلى التفسير إلا أن تدل على التعمد قرينة صحيحة . اهـ .

وقد أشار إلى مثل ما ذكره السيد الحافظ عز الدين أبو بكر الخطيب عند ذكر المطاردي . فقال : وأما قول الحضرمي في المطاردي أنه كان يكذب ، فهو قول مجمل يحتاج إلى كشف وبيان . فإن أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث المطاردي ، وإن أراد أنه روى

عمن لم يدركه ، فذلك أيضاً باطل ، لأن أبا كريب يشهد له أنه سمعه ~~من~~ من يونس بن بكير ، يعني كتاب « المغازي » ليونس بن بكير - وما ذكروه في مصطلح أهل الاثر أنه يشترط في قبول الجرح والتعديل من المتصدي لهما الاتفاق في المذهب لئلا يحمله التعصب على المجازفة في القول ، كما قالوا في عمرو بن عبيد انه كذاب ، وهو عابد شيوخ الاعتزال ، الذي ليس في زهده وورعه مقال ، والذي يضرب بعبادته الامثال . قال السيد محمد بن ابراهيم : وما كان عمرو ممن يطرح عليه مثل هذا وان كان يهتم في الحديث كثيراً أو قليلاً ، فقد وهم فيه أبو حنيفة وضعفه كثيرون ، وما أظن عمراً كان في مرتبة أبي حنيفة في الحفظ والاتقان . اهـ . وكما جرحوا شيخ أبي عبد الله الشافعي ابراهيم بن أبي يحيى المدني .

قال ابن حجر في « التلخيص » في حديث الماء المشمس ما لفظه : أكثر أهل الحديث على تضعيف ابن أبي يحيى ، لكن الشافعي كان يقول : انه صدوق وإنما كان مبتدعاً ، وأطلق النسائي أنه يضع الحديث . وقال ابراهيم بن سعيد : كنا نسمة ونحن نطلب الحديث خرافة . وقال العجلي : كان قدرياً معتزلاً رافضياً كل بدعة فيه ، وكان من أحفظ الناس ولكنه غير ثقة . وقال محمد بن سحون : لا أعلم بين الأمة خلافاً في بطلان الاحتجاج به . وبالجملة فإن الشافعي لم يثبت عنده الجرح فيه ، فلذلك اعتمده . اهـ . وذكره في « تهذيب الكمال » فأحسن القول فيه ، ولفظه بعد كلام طويل . وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : كان ابراهيم بن أبي يحيى قدرياً . قيل للربيع فما حمل الشافعي على أن يروي عنه ؟ قال : كان يقول : لأن يجر ابراهيم من بعد أحب اليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث . وكان الشافعي يقول : أخبرني من لا أتهم عن سهيل وغيره - يعني ابراهيم بن أبي يحيى - .

قلت : وهذا أقوى دليل على أن اطلاق النسائي عليه لفظ الوضع مما يتوجه نحوه الاستفسار والبيان إنزاهته عن تعمد الكذب ، بشهادة هؤلاء وغيرهم .

قال أبو أحمد بن عدي : سألت أحمد بن محمد بن سعيد - يعني بن عقدة - قلت له : أنعم أحداً أحسن القول في ابراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي ؟ قال : نعم ، محدثنا أحمد بن يحيى الاودي قال : سمعت حمدان الاصماني - يعني محمد بن سعيد - قلت : أتدين بحديث ابراهيم بن أبي يحيى ؟ قال : نعم . ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد : نظرت في حديث ابراهيم بن أبي يحيى كثيراً وليس بمتكر الحديث . قال ابن عدي : وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجده

منكرا ، إلا عن شيوخ يهتمون . وقد حدث عنه ابن جريج والثوري وعباد بن منصور ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم من الكبار ، وهؤلاء أقدم موتا وأكبر منه سناً - إلى أن قال : - وليس في أحاديثه حديث منكر ، وإنما يروي المنكر من قبيل الراوي أو من قبل شيخه لا من قبله ، وهو من جملة من يكتب عنه حديثه ، وقد وثقه الشافعي وابن الصباني وغيرهما . اهـ .

وقال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » وقد ذكر فيها إبراهيم بن أبي يحيى وأثنى عليه مالفظة : قلت : لم يكن ابن أبي يحيى عندي ممن يتعمد الكذب . اهـ . ولزركشي في شرحه « علوم الحديث » لابن الصلاح كلام حسن يشير إلى ما نحن بصدده ولفظه . وأئمة النقل مختلفون في الأكثر ، فبعضهم يوثق الرجل إلى الغاية ، وبعضهم يوهيه إلى الغاية .

قال الترمذي : اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال ، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم ، فذكر ^{عن} شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي وعبد الملك بن ^{البحر} سليمان وحكيم بن مجبر ، وترك الرواية عنهم . ثم حدث ^{عن} شعبة عمن هو دونهم في الحفظ والعدالة ، كجابر الجعفي وإبراهيم بن مسلم الهجري ومحمد بن عبيد الله المرزومي ، وحينئذ فلا يكون امام منهم حجة على الآخر في قبول رواية راوٍ أو رده . فهذا محمد بن إبراهيم التيمي قال فيه أحمد : يروي المنكير ، ذكر ذلك الباجي في رجال البخاري ، وكذا العقيلي ، وقال فيه ابن الحذاء : تكلم فيه أهل الحديث . ومع هذا فاتفق أئمة الاسلام كما لك والبخاري ومسلم وغيرهم على الرواية عنه ، وحديث « إنما الأعمال بالنيات » إنما مداره عليه ، وقد تلقته الأمة بالقبول لموافقة الاصول ، فلا يجعل قول أحمد وإن كان إمام هذا الشأن حجة على مالك والبخاري ومسلم وغيرهم ، كما لا يكون قول بعض الأئمة حجة على بعض في المسائل الاجتهادية ، لأن في الجرح والتعديل ضربا من الاجتهاد ، ولو ذهب العلماء إلى ترك من تكلم فيه لم يبق بأيدي أهل هذا الشأن من الحديث إلا اليسير بل لم يبق شيء .

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما وللناس قال بالظنون وقيل

انتهى كلامه .

إذا عرفت ذلك : فأبو خالد ممن تمسك بولاء أهل البيت ونشر فضائلهم ، وروى أحاديثهم وانزل عن الظالمين وبابنهم ، ولم يخالط العلماء الذين يغشون أبوابهم ، ويأزمون اعتابهم ؛ فغير

بعيد أن يضعوا لذلك من شأنه، وتحملهم حمية التعصب على المجازفة في تكذيبه ونسبته الى الوضع، فلهوى النفوس سريرة لا تعلم .

وفي « المصباح المنير شرح المجموع الكبير » للسيد العلامة يحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين القاسم بن محمد رحمه الله عند ذكر أبي خالد مالفظه : هو عمرو بن خالد مشهور ، وقد ترجم له كثير من المؤرخين ، وكان من أصحاب زيد بن علي كما ذكره في الأصل ، ولا يضره ماتكم فيه من تكلم ، مثل وكيع وغيره ، لأن منهم من قد وثقه ، وقد ذكره في الاصل ، والحديث مداره على الرجال المختلف فيهم ، يعرف ذلك من مارس الحديث ورجاله ، فلا تجد في الغالب أحداً يسلم من الكلام فيه بحق أو باطل . فقد تكلم في أبي حنيفة والشافعي وهما من أئمة الاسلام ، بل في البخاري تكلم فيه أبو زرعة ، ومسلم تكلم في البخاري أيضاً ، كما أشار اليه أول خطبته ، أعني مقدمة « كتاب مسلم » وإذا كان هؤلاء هم أئمة الحديث فما ظنك بنيرهم . ثم قال : إن قيل إن عمرو بن خالد قد قال فيه وكيع كما رواه صاحب « البدر » انه كان في جوارنا يضع الحديث ... الخ قيل له : وكيع قد رُمي بالرفض ، وقد علم أن زيد بن علي عليهما السلام وأصحابه ما كانوا كذلك ، فان الرفض لما سألت زيد بن علي أن يتبرأ من الشيخين فامتنع ، فقالوا : إذا لا نبايعك فبهم زيد : الرفض ، وقال : أنتم الرفض وأملى عليهم الحديث المشهور في ذم الرفض ، كما ذكره أهل التاريخ المؤلف والمخالف . وقد ذكر مثل هذا عنه الذهبي في ترجمة وكيع في « الميزان » وقال : كان وكيع سبباً كثير اللحن وغير ذلك . ان قيل إن وكيعاً من رجال البخاري ومسلم ، قيل لهم روي عنه في المتابعات قليلاً ، فلعل وجه تضعيف وكيع لأبي خالد الواسطي من قبيل روايته عن زيد بن علي لحديث الرفض ، فلما خالف أصل وكيع قال : انه يضع الحديث وحاشاه من ذلك . اه . وهو يشعر بأن وكيعاً منفرد باطلاق الوضع والكذب عليه دون غيره وليس الأمر كذلك ، فقد رماه غيره بذلك كما عرفته من سياق كلام المزي . فالوجه الذي دفع به جرح وكيع لأبي خالد قد لا يجري على غيره فيحتاج الى الكلام السابق .

وأما الثاني من السبعة الأمور التي جرح بها وهو : أنه كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها فنقول :

وقد أجاب السيد الحافظ أحمد بن يوسف في شرحه أن هذه النسخة المروية عن زيد ابن

علي هل كانت من تلك الصحف أو لا ؟ فهذا منه محض التحامل ، ثم قال : فإن يكن رأيها القائل بذلك وحكم عليها بالوضع ، ولم يبين هل كان ذلك في كل أو بعض أو متن أو سند ، فقد أسرع في عدم الثبوت ، وأبدع في مقالته وأغرب . وإن لم يكن رأيها وإنما أخبر عنها فإن ذلك مما يقضى منه العجب ، والذي يغلب على ظني - والله أعلم - أنها وقعت منها أحاديث إلى علماء أهل الحديث حدّث بها أبو خالد رحمه الله منفردة ، منها ما ذكره البيهقي في « السنن » والذهبي في « الميزان » والسيوطي في « الجامع الكبير » فاستغربوا ما يرويه ، ثم بلغهم أن لهم عن زيد ابن علي نسخة فحكوا على الكل بالبعث ، ورهوه رحمه الله بالوضع ، فإن هذه النسخة لم يروها عن أبي خالد إلا إبراهيم بن الزبرقان ، وكان خاصاً بأبي خالد ، كما كان أبو خالد مختصاً بصحبة زيد بن علي عليه السلام ، وكانت الرواية عن زيد بن علي مع خروجه على الظلمة في أبان قوة شوكتهم وامتداد أيديهم عزيزة جداً ، ولذلك لم يخرج له أبو عبد الله البخاري ولا مسلم بن الحجاج القشيري ، وأخرجوا لآخيه الباقر ، ولأبيه زين العابدين ، ولو خرجاً ما خرجاً لهما ، وإنما أخرج حديث زيد بن علي أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، والحاكم في « المستدرک » ، والدارقطني في « السنن » ، وأبو سعد السمان الحافظ في « أماليه » وغيرهم من أئمة الحديث .

قلت : وما يدل على بطلان ما ذكر أن الأحاديث والآثار في ذلك العصر لم تنتشر كتابتها في أيدي الناس بحيث يمكن تناولها من أيدي الصيادلة ؟ فإن المؤرخين الثقات وغيرهم من نقلة الأخبار صرحوا بأن أول من صنف وألف عبد الملك بن جريج ، وابن أبي عروبة ، ومالك بن أنس وقيل أولهم زيد بن علي عليها السلام وقيل أول من صنف وروى الربيع بن صبيح بالبصرة . وجمع بين الأقوال بأن أولية زيد بن علي بالنسبة إلى أهل البيت وأولية ما عداه فيها صح منها بالنسبة إلى العامة وزمن هؤلاء ووفياتهم بعد عصر الامام زيد بن علي .

وعمر بن خالد معاصر لهؤلاء الذين ابتدؤا بالتصنيف ، إن لم يكن أقدم عصرهم ، ووجود الصحف في أيدي الصيادلة يدل على انتشار التصنيف من أيدي الخواص إلى أيدي العوام ، ثم إلى أيدي المتأخرين عليها بالبيع ، وتكرر شرائها منهم ، كما يشعر به لفظ « كان » وهذا بعيد الوقوع في ذلك العصر . والله أعلم .

ومن الأدلة أيضاً على ضعف ما ذكره الجارحون أن جميع من روى عن أبي خالد ، وهم

الجم الغفير كما سردهم المزي لم يؤثر عن أحد منهم مقال يدل على توهين أمره وتجريحه أصلاً ،
 وهم أتم خبرة واختصاصاً به ممن بعدهم ، ومنهم من يتكلم على الرجال كما يعرف ذلك من تتبع
 كتب الجرح والتعديل .

حاشية المصنف

ثم يقال أيضاً : لا يخفى على المنصف ان مرجع الجرح والتعديل الى قول من عرف
 الشخص ، وتلمح أحواله ، اذ لا يكفي في مثل ذلك الاستناد الى الأقاويل المسموعة من
 الأفواه من دون أن يسند الحساكي روايته الى المشاهدة ، وقد جرى على التحري في ذلك
 أهل هذا العلم . فمن نظر في كتاب ابن أبي حاتم وأضرابه من المتقدمين ، وجد كل حكاية
 معزوة الى قائلها باسناد متصل ، وجاء المتأخرون بطريقة الاختصار فاخلوا . ونظرنا في جملة
 من تكلم في أبي خالد ؛ فاذا أجمع كتاب استوفى ما قيل فيه « التهذيب » و « الميزان » لكنها
 مجردان عن الامانيد ، وذكر مستند كل جرح فيما أطلقه من الجرح فاحتجنا الى النظر فيمن
 عاصر أبا خالد منهم ، فاذا هم ثلاثة : وكيع بدليل قوله كان بجوارنا بضع الحديث ، وأبو عوانة
 إذ وفاته سنة ست وسبعين ومائة ، ووفاة أبي خالد في عشر الحسين والمائة ، وثالثهم : حبيب
 ابن أبي ثابت إذ وفاته في سنة سبع عشرة ومائة ، ومن عداهم متأخر الطبقة عنهم بكثير .

وفاته
 في سنة
 ابن أبي ثابت
 وابن سنان
 وابن سنان

أما ابن حنبل فوفاته سنة احدى وأربعين ومائتين عن سبعين سنة ، وابن معين وفاته
 سنة ثلاث وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة ، وأبو زرعة الرازي وفاته سنة أربع وستين
 ومائتين ، وأما أبو داود ، والنسائي ، والدارقطني ، فهم متأخرون عمن ذكر بلا خفاء . فاما
 أن يكون هؤلاء أطلقوا الجرح على أبي خالد استناداً الى أولئك الثلاثة المعاصرين له أم الى
 غيرهم . ان كان الثاني فلا بد من بيانه ، وإلا كان مردوداً ، وما ذلك بأولى من التوقف عن
 العمل بصرائح الأحاديث التي لم يتصل سندها ، وان كان الأول ففي كل واحد منهم ما يمنع
 قبول خبره .

أما أبو عوانة فمستنده في الجرح انه كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها ، وقد
 أبطلنا هذه الدعوى بدليل عقلي كما تقدم .

وأما وكيع فذكرنا أيضاً نسبته الى الرفض وقول الذهبي انه كان سباباً... الخ . والعداوة
 بين الرافضة والزيدية ظاهرة مكشوفة فلا يقبل قول أهل الأهواء بعضهم على بعض ، ثم الصواب
 نزلنا معه وقلنا لا بد من اختيار جميع أحاديثه التي نسبته الى الوضع من أجلها ، فوجدنا لها
 اختلافين بعضهم
 على بعض

شواهد ومتابعات من طـسرق متعددة لفظية ومعنوية لا يجـبـها الا من قعد به التـقـصـير عما أدر كه أولو الهمم فكشف لنا ذلك عن بطلان دعواه .

وأما حبيب بن أبي ثابت فقد صرح بسبب الجرح ، وهو أنه كوفي وهذه اللفظة مرادفة لشيعي ، وقد جعلها كثير من أهل هذا الشأن عمدتهم في الجرح ، ولذا رتب عليها قوله : ليس بثقة. والتفتنا الى من روى عنه من تلامذته ، فإذا هم متوافرون ، وفيهم من يتكلم في هذا العلم ولم نعر على لفظة لاحدهم يجرحه بها ، وتطلبنا عذراً لمن جرحه فغاية ما يناسب طريقهم أن أبا خالد لما انقطع الى زيد بن علي حتى لم يبق له في غيره مرام ، واعتنى بتدوين علمه ، وأخرج له هذا الكتاب المبارك فيه ، استبعدوا أن يكون جميع ما رواه صحيحاً ، كما استبعدوا رواية داود بن سليمان الغازي لصحيفة أبي جعفر محمد بن علي الباقر ، عن ابنه علي ابن موسى ، لما كانت سلسلة بسند واحد ، وكذا رواية أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي سننه عن أبي الحسن بن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه عن جده . . . الخ وهذا الاستبعاد منهم غفلة عن كون أهل البيت النبوي هم أهل العلم وقراء الكتاب وخزان الوحي .

ووجدنا سادات أهل البيت النبوي ممن عاصر زيد بن علي كأبي جعفر الباقر وولده لم ينقل عنها فيه مقال ، مع تكلمهم على كثير من رجال الشيعة المبتدعين ثم من بعدهم ، كذلك لم يزالوا متوفرين على الرواية عنه مستكثرين منها جاعلين لها عمدة الابواب والتراجم . فأحمد بن عيسى شحـن كتابه « الامالي » الذي أخرجه محمد بن منصور بالرواية عنه ، وكذا أحمد بن عبد الله بن الحسن النفس الزكية في كتابه « السير » ، والقاسم بن ابراهيم في مؤلفاته ، والهادي يحيى بن الحسين في مجموعاته لا سيما « درر الاحاديث النبوية بالاسانيد الحيوية » فان غالبها من طريقه ، وليس كسائر ما يروى عن الضعفاء الذين لا يخلو عنهم كتاب اذ ذلك في نحو الشواهد والمتابعات .

وأما أبو خالد فقد جعلوا روايته العمدة التي يدور عليها رحي الاحكام ، والواسطة التي بينهم وبين الله عز وجل ، وهم أهل السفينة وطريقة النجاة ، فيبعد كل البعد ان يكون جل علمهم عمن لا تحل الرواية عنه ، وليس في هذا سد لباب الجرح اذ لكل مقام مقال بحسبه ، فهذا قد اعتنى بشأنه أئمة العترة، ووجدنا مخالفيهم قد بالغوا في النفور والتنفير عمن نسب الى

محبة أهل هذا البيت مبالغة أوجبت التوقف عن قبول كلامهم ، حتى يحصل الوقوف على خص الأمر وحقيقته ، وليس كل مجروح بهذه المثابة حتى يتعدى ما ذكر في أبي خالد إليه فينسند الباب ، اللهم الا أن يتفق ما يوجب التثبيت في أمره والتصفح للحوامل والبواعث فله حكمه ، ولذا صرح المحققون بأن هذا العلم مما يدخله الاجتهاد كيف لا ، وثم جماعة أطلقوا عليهم كلمات الجرح والحق خلاف ما قالوه ، كما عدده الامام القاسم بن محمد في رسالته وذكرنا في هذا الشرح قليلا منه والله أعلم . تمت حاشية المصنف .

وأما الثالث منها وهو : تخصيص الوضع بما رواه عن زيد بن علي في هذه النسخة ، فقد أجاب عنه شارح «المجموع» السيد الحافظ رحمه الله ، فقال : وأما من حكم عليه بأن له نسخة موضوعة فقد سبرنا تلك النسخة ، وراجعناها من السنن والسننيد فوجدناها مسندة الى علي عليه السلام من طرق آخر ، صحيحة أو حسنة ، وسنقف على ذلك ان شاء الله . وما جرح أبي خالد بالوضع بعد ذلك الا كمن جرح رجلا بأنه قتل فلانا عدوانا وظلما ، ثم يمجّد الشخص حياً . على أننا لو سلمنا على جهة التنزل صحة القدح في أبي خالد عند المحدثين لم يلزم أهل البيت عليهم السلام العمل بذلك ، كما انه لم يلزم البخاري أنه أخرج لرجال قد مسهم عن غيره الجرح ، ثم قال : قال أبو الحسين : مسلم بن الحجاج النيسابوري في مقدمة « صحيحه » ما لفظه : وعلمة المنكر في حديث المحدث اذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها فاذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة . اهـ .

وقد وافق أبو خالد الثقات الراوين عن علي عليه السلام فدل على صدقه وعدالته وضبطه لما رواه واتقانه . ثم قال : مع أن أبا خالد لم ينسبه أحد ممن تكلم فيه الى أنه مبتدع ، ولا ذكر عنه غلو في التشيع ، وإنما رموه بالوضع ، ونفى عنه أهل البيت عليهم السلام ذلك واحتجوا بما خرجه من الحديث ، ورووا عنه في القديم والحديث فجرهم له معارض بتعديل من قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله ، فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي » قالها ثلاثاً أخرجه مسلم في « صحيحه » عن زيد بن أرقم ، والنسائي ، وأحمد ، والدارمي ، في « مسنديهما » وابن خزيمة في « صحيحه »

وآخرون، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن زيد بن أرقم، وهو من الأحاديث المتواترة لكثرة طرقه. انتهى باختصار .

ثم قال أيضاً رحمه الله: ولقد ذكر الذهبي أبا خالد في كتابه المجرد في الطبقة السادسة وهي الطبقة التي ذكر فيها مالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج والجراح بن مليح أبا وكيع وثابت بن قيس ، قال فيه تابعي ، وإبراهيم بن شبيب تابعي ، غزا القسطنطينية زمن سليمان . وقد عاصر أبا خالد جماعة من أهل هذه الطبقة والطبقة الخامسة ومنهم من روى عن زيد بن علي كالإمام جعفر بن عبد الله الكندي وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي وبسام الصيرفي وخالد ابن صفوان ، وغيرهم ممن ذكرهم المزي في «تهذيب الكمال» وسند كرم في ترجمة الإمام زيد بن علي - إن شاء الله تعالى - وهم من مشاهير أهل الحديث ، وكلهم من رجال الستة ، وبعضهم روى له الستة ، وبعضهم روى عن بعضهم . وذكر منهم السيد الحجة أبو عبد الله محمد بن علي ابن الحسن بن علي ابن عبد الله العلوي في كتاب التابعين الذين رويوا عن الإمام زيد بن علي عليه السلام خلقاً كثيراً من أهل البيت وغيرهم ، كأبي حنيفة ، وأبي إسحاق السبيعي ، وسلمة بن كهيل ، ومنصور بن المعتمر ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وغيرهم ، وجميع من ذكر ومن أشير إليه ما بين راو عن الإمام زيد بن علي أو متابع له أو معاصر له ولهم الخبرة التامة بأحواله ومعرفة أصحابه ، ولم يؤثر عن أحد منهم ولا ممن بعدهم ممن أدرك أبا خالد مقال فيه أصلاً، يعرف ذلك من سبر كتب الرجال ومارسها ، وإغناء الكلام فيه من المتأخرين بالنسبة إلى عصر هؤلاء . وزيد بن علي تابعي أدرك جماعة من الصحابة كما سيأتي في ترجمته - إن شاء الله - وأبو خالد رآه وروى عنه فهو من تابعي التابعين ، وقد صرح جماعة: أن أهل ذلك القرن عدول للدليل الثابت على عدالتهم ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد في «المسند» والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود ، وذكره السيوطي في «الجامع الكبير» وذكر مثله عن أبي هريرة وعزاه إلى «صحيح مسلم» وعن النعمان بن بشير وعمران بن حصين وسعد بن تميم السكوني وأبي برزة الأسلمي وجمعة بن هبيرة. وعزاه رواية كل من هؤلاء إلى كتب متعددة من الكتب الستة وغيرها. انتهى باختصار .

وأما الرابع منها وهو لأجل وضعه للأحاديث التي ذكرها الذهبي وجعل روايتها دليلاً على تصديق قول القادحين فيه . فنقول : قال السيد الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله في شرحه : « إن أبا خالد لم ينفرد بذلك بل له في كل حديث منها متابع أو شاهد كما مستسمعه ، لا سيما ما رواه عن زيد بن علي ، فقد كان أوثق الناس فيه كما قاله يحيى بن مساور ، ولم أقف على رواية لأبي خالد رحمه الله عن غير علي عليه السلام إلا ما ذكره الذهبي في ترجمته عن ابن عمر موقوفاً : « أيما مسلم اشتبه شهوة . . . » الحديث ، وجملة ما أورده خمسة أحاديث .

أما الحديث الأول عن علي عليه السلام : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذكرين يلعب أحدهما بصاحبه » فله شاهد من حديث علي عليه السلام ذكره السيوطي في مسنده من كتاب « جمع الجوامع » من قسم الأفعال فقال : عن الحرث عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « سبعة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ويقال لهم : ادخلوا النار مع الداخلين إلا أن يتوبوا : الفاعل والمفعول به ، والناكح يده ، والناكح حليلة جاره ، والكذاب الأثر (١) ، والمسر المعتز ، والضارب والديه حتى يستفيثاه » أخرجه ابن جرير . وقال : لا يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من رواية علي ، ولا يعرف له مخرج عن علي إلا من هذا الوجه ، غير أن من معانيه معاني قد وردت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنها أخرجه البيهقي في « سننه الكبرى » ، فقال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد ابن عبدان ، قال : أنبأنا أحمد بن عبيد الصفار ، قال : حدثنا اسماعيل القاضي ، قال : حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « لعن الله من تولى غير مواليه ، ولعن الله من غير تخوم (٢) الأرض ، ولعن الله من كتمه (٣) عن السبيل ، ولعن الله من لعن والديه ، ولعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من وقع على بهيمة ، ولعن الله من عمل (٤) عمل قوم

(١) الاثر : البطر . وقيل أشد البطر وهو الكبر .

(٢) تخوم الأرض حدودها .

(٣) وقوله كتمه أعمى عن السبيل أي صرف .

(٤) في « كنز الحقائق » للنواوي في حرف اللام : لعن الله من عمل قوم لوط (ع) يشير به عمل بعمل قوم لوط (حم) يشير به لاجد بن حنبل في مسنده .

لوط ، ولعن الله من عمل عمل قوم لوط ، ولعن الله من عمل عمل قوم لوط « وذكره السيوطي ، كما أخرجه البيهقي بثلاثين المتن على من عمل عمل قوم لوط ، وقال : أخرجه أحمد في « المسند » والطبراني في « الكبير » والحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « السنن » وذكر من شواهد ما لفظه : « لعن الله سبعة من خلقه من فوق سبع سموات » وردد اللعنة على واحد منهم ثلاث مرات ولعن كل واحد منهم لعنة لعنة فقال : « ملعون ملعون ملعون من عمل عمل قوم لوط ، ملعون من جمع بين امرأة وبناتها ، ملعون من سب شيئاً من والديه ، ملعون من أتى شيئاً من البهائم ، ملعون من غير شيئاً من حدود الأرض ، ملعون من ذبح لغير الله ، ملعون من تولى غير ماله » . وقال : أخرجه الخرائطي في مساويء الأخلاق والحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « شعب الايمان » عن أبي هريرة . اهـ .

وهذه الاحاديث متضمنة للعنة للفاعل عمل قوم لوط ، وقد ذكر المفعول به في المروي عن علي عليه السلام ، وهما في الاثم شريكان .

قلت : قوله **وَلَعَنَ** : « من عمل عمل قوم لوط » لا يخص الفاعل بل يصدق على المفعول لمشاركته في العمل ، وأنه قد عمل عمل قوم لوط بالنسبة الى المفعول بهم كما لا يخفى .

وأما الحديث (١) الثاني : « العالم في الارض يدعوه كل شي حتى الحوت في البحر » فقال الشارح رحمه الله : ان له شاهداً من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً » سلك الله به طريقاً من طرق الجنة ، وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم ، رضاه

(١) الذي في « سنن ابن ماجه » لفظه : حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، ثنا عبد الله بن داود ، عن عاصم بن رجاء بن حياء ، عن داود بن جميل ، عن كثير بن قيس ، قال : كنت جالساً عند أبي الدرداء في مسجد دمشق فأتاه رجل ، فقال : يا أبا الدرداء أتيتك من المدينة - مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم - لحديث بلغني أنك تحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : فاجاء بك تجارة ، قال : لا قال : ولا جاء بك غيره ، قال : لا قال : فأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة » ، وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم ، وان طالب العلم ليستغفر له من في السماء والارض حتى الحيتان في الماء ، وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، ان العلماء ورثة الانبياء . ان الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً انما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر » اهـ . وبعبارة في ثواب معلم الناس الخير ، عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله عليه وآله وسلم يقول : « إنه يستغفر للمعلم من في السموات ومن في الارض حتى الحيتان في البحر » اهـ .

بما يصنع ، وإن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء ، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر - ليلة البدر - على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الانبياء ، لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر ، ذكره السيوطي وقال : أخرجه أحمد في « المسند » وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي في « شعب الايمان » عن أبي الدرداء مرفوعاً . اهـ .

قلت : وفي معناه ما أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح . عن أبي امامة الباهلي رضي الله عنه ، قال : ذكر لرسول الله ﷺ رجلان أحدهما عابد والآخر عالم ، فقال : « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم - ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها يصلون على معلم الناس الخير » ورواه البزار مختصراً من حديث عائشة بلفظ : « معلم الناس الخير يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر » (١) .

وفي معنى حديث أبي الدرداء أيضاً ما أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي ، ولفظه : « من غداً يريد العلم يتعلمه فتح الله له باباً إلى الجنة ، وفرشت له الملائكة أكنافها ، وصلت عليه ملائكة السماء وحيتان البحر ، وللعالم من الفضل على العابد كفضل القمر ليلة البدر على أصغر كوكب في السماء » الحديث . وزاد في آخره : « وموت عالم مصيبة لا تحير ، وثلمة لا تسد ، وهو نجم طمس ، وموت قبيلة أيسر من موت عالم » . وأخرج الديلمي والحافظ عبد الغني ، عن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً « العلماء ورثة الانبياء يحبهم أهل السماء ، وتستغفر لهم الحيتان في البحر إذا ماتوا إلى يوم القيامة » ، وللدارمي في « مسنده » عن مكحول رفعه : « إن الله وملائكته وأهل سمواته وأرضه والنون في البحر يصلون على معلمي الناس الخير » .

وأما الحديث الثالث : وهو ما أسنده الذهبي ، عن أبي خالد من طريق محمد بن علي الباقر عن أبيه عن علي عليه السلام : « لا تسم اصبعك السبابة » : الحديث فيض له الشارح وله شواهد معنوية من أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يعجبه الاسم الحسن والفأل الحسن ،

(١) وأخرجه في « شعب الايمان » والطبراني في « الكبير » ذكره في « الجامع الكبير » .

ويكره الاسم القبيح وما يجري مجراه « وقد غير أسماء كثيرة عن وضعها الأصلي فيما أخرجه أبو داود في « سننه » وغيره من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « ما اسمك ، قال حَزَن ، قال : أنت سهل قال لا . السهل يوطأ ويمتن . قال سعيد فظننت أنه سيصيبنا بعده حزونة » وفي رواية البخاري : « فما زالت الحزونة فينا بعد » قال أبو داود: وغير النبي ﷺ اسم العاص وعزير وعثة^(١) وشيطان والحكم وغراب وحباب وشهاب ، فسماه هشاماً وسمى حرباً سلهماً ، وسمى المضطجع المنبث ، وأرض تسمى عَفيرة^(٢) سماء خضرة بمعجمة ، وشعب الضلالة سماء شعب الهدى ، وبنو الزُّنْية سماء بني الرَّشْدة ، وسمى بني مغوية بني رَشْدَة . قال أبو داود : وتركت أسانيدهما للاختصار . فنبه صلى الله عليه وآله وسلم عن تسمية الاصبع بالسبابة وتحويلها الى المسبحة والمهالة ، هو الجاري على هديه الشريف من التغير بالأسماء الحسنة ، وترك ما فيه بشاعة اذ في تسميتها بالسبابة من القبح وترك الأدب ما لا يخفى. وقد ورد في ذم السب وفاعله أحاديث عديدة ، وما ورد من تسميتها بالسبابة في متون الاحاديث انما وقع في حكاية الرواة كقولهم أشار بالسبابة. وأما وروده في اللفظ النبوي فلم أعثر عليه في حديث أصلاً ، واذا لم يتابع أبو خالد على لفظ ما رواه في ذلك مع استقامة معناه وعدم شدوذه ونكارتة فناية ما فيه أنه من قسم الغريب ، وهو مقبول معمول به . قال ابن حجر: وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم ، وفي « مسند البزار » و « المعجم الاوسط » للطبراني أمثلة لهذا الباب كثيرة . اهـ .

وأما الحديث الرابع الذي أسنده الذهبي عن أبي خالد ، من رواية ابن عمر ، وهو « ايما مسلم اشتبه شهوة فردها وآثر على نفسه غفر له » فقال الشارح: ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » ولفظه : « ايما امريء اشتبه شهوة فرد شهوته وآثر على نفسه غفر الله له » أخرجه الدارقطني في الافراد وأبو الشيخ في الثواب عن ابن عمر .

وأما الحديث الخامس في المسح على الجبائر ، فنقل الشارح رحمه الله عن السيوطي في

(١) عثة بهجمة ومثناة فوقية وفتحات . اهـ . من خط المصنف رحمه الله ، وفي « المغني » بفتوحة وسكون تاء وقيل بفتحها . اهـ .

(٢) عفرة بفتح المهملة وكسر الفاء : الارض التي لا تنبت ذكره الخطابي .

مسند علي عليه السلام مالفظة : عن علي قال : « انكسرت احدي زندي ، فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن امسح على الجبائر » (١) أخرجه عبد الرزاق وابن ماجه والدارقطني وابن السني وأبو نعيم معاً في الطب واسناده حسن. اهـ. وقال في موضع آخر من المسند عن علي قال : « أصابني جرح في يدي فعصبت على الجبائر ، فاتيت النبي ﷺ ، فقلت امسح عليهما أو انز عها ؟ قال : ﷺ ، بل امسح عليها » أخرجه ابن السني. اهـ. قال الشارح: وهذا الحديث من غير طريق أبي خالد ، بدليل تحسينه إياه ، ولو كان من طريقه لم يطلق عليه ذلك ، كما ذكره في الحديث المسلسل بعدهن (٢) في يدي في الصلاة على النبي ﷺ وسيأتي آخر الكتاب - ان شاء الله - فانه ضعف اسناده ، ونقل كلام المحدثين في تضعيف أبي خالد ونسبته إلى الكذب ، مع أنه ورد مروياً من غير طريقه مسلسلاً ، وسيأتي ذكره - إن شاء الله تعالى - في موضعه .

قَالَ : وقد أخرج حديث المسح على الجبائر الحضرمي في رواية الخميس ، عن «الرياض النضرة» عنه ، قال: عن علي ، قال: كسرت يده يوم أحد ، فسقط اللواء من يده ، فقال : رسول الله ﷺ : « دعوه في يده ، فانه صاحب لوائي في الدنيا والآخرة » وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والبيهقي ، وبين في بعض الروايات انه يوم قتل عمرو بن عبد ود ، وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه من الحديث - ان شاء الله تعالى - .

فهذه الخمسة الأحاديث التي ذكرها في « الميزان » قد وُجد لها شواهد لفظاً ، أو معنى ، فما وجه تخصيص اللوم بأبي خالد في روايتها ، وقد جعلوا من جملة ما قدحوا عليه ما رواه عن علي عليه السلام : أنه صلى بالناس ، وهو جنب ، فأعاد وامرهم فأعادوا . وما رواه من الحديث المسلسل بعدهن في يدي في الصلاة على النبي ﷺ ولكل منها شاهد ، أو متابع ، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه من الكتاب - ان شاء الله تعالى - .

(١) لفظ الحديث عند ابن ماجه : حدثنا محمد بن ابان البلخي ، ثنا عبد الرزاق ، انبأنا اسرائيل عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال : « انكسرت احدي زندي ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن امسح على الجبائر » . قال أبو الحسن بن مسلمة انبأ الديري عن عبد الرزاق نحوه . اهـ .

(٢) نسخة: يمدهن .

وأما الخامس من السبعة الأمور وهو : أن سبب جرحه روايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام ، فقال المنصور بالله القاسم بن محمد في ترجمته لأبي خالد مافظه : وما تقوموا عليه روايته لفضائل أهل بيت النبي ﷺ التي تخالف مذهبهم ، وهذه عادتهم أنهم يقدحون بمجرد المخالفة للمذهب ولو كان حقاً ، ويُعدّون من روى لهم أصول مذهبهم ، ولو كان فاسقاً ، فعدّوا أو يساً القرني . وهو سيد التابعين من الضعفاء وقال البخاري : في اسناده نظر . وعدّوا مروان بن الحكم ونظر آءه . اهـ .

قلت : وأحاديث الفضائل التي ستأتي آخر الكتاب من طريقه - ان شاء الله - قد ثبتت لها شواهد تدل على أنه لم ينفرد باخراجها .

وأما السادس منها وهو : تفرده بالرواية عن الامام عليه السلام ، فقال الشارح رحمه الله : قد بين عذره في ذلك فانه قال : قتل أصحابي الذين سمعوا معي من زيد بن علي عليه السلام يوم قتل . وما بقي منهم غيري ، مع أن دعواهم لانفراده غير مسلمة ، فان « مجموع زيد ابن علي » قد سمعه منه ولده الامام الشهيد يحيى بن زيد عليها السلام ، وقد كان بعض العترة لا يقبل رواية غيرهم ، ولو كان من الشيعة ، فليل له انك تقبل رواية أبي خالد وليس منهم فقال : لم أقبل روايته « للمجموع » عن زيد بن علي الا بعد أن رواه يحيى بن زيد عليها السلام ، وقد قال : صحبت زيدا قبل قدومه الكوفة خمس سنين الى آخر ما رواه عنه ابراهيم بن الزبرقان في أثناء الكتاب قبل باب فضل العلماء .

قال الشارح : وتجده يروي أحاديث تخالف مذهب جمهور أهل البيت ولو كان كذابا لم يرو ذلك ، كحديث وضع الاكف على الاكف تحت السرة ، وعلى تسليم الانفراد ، فقد ذكر الامام أبو عبد الله الحاكم : أن الحديث لا يعمل بالانفراد عن الشيوخ على المختار ، وإن كان الاعلال بذلك مذهب بعض المحدثين ، ثم قال الشارح : وهذا المنذر من أبي خالد في تفرده بروايته هذه النسخة واضح كوضوح الشمس لاشتهار واقعة زيد بن علي عليها السلام وقتل جماعة من أصحابه معه ، والأمر في ذلك أوضح من أن يستدل عليه .

وليس يصح في الأذهان شيء اذا احتاج النهار إلى دليل

بل هو أظهر من قول الفربري رحمه الله : سمع الصحيح سبعون ألفاً ولم يبق أحد يرويه غيري ، فهل الموت حتف أنفه مع تباعد الآجال عادةً من الله تعالى طولا وقصراً ، وتنائي البلدان

أسرع الى ازهاق أنفـس الجمع الكثير في الوقت الطويل من جماعة يسيرة بالنسبة الى ذلك الجمع في معركة الحرب الزبون في وقعة واحدة ، بل القتل أخلق بالاسراع الى ازهاقها وأجدر . فغذره مع ذلك واضح مع وجود أحاديثه في السنن والمسانيد من غير طريقه . فقول قدماء أهل الحديث الذين تكلموا فيه مع جلالة قدرهم وسعة حفظهم ، وتجاهلهم بحجـة الأحاديث التي رواها أبو خالد من غير طريقه ، تعصب شديد واتباع المتأخرين منهم وموافقهم لهم على جرحه من غير نظر فيما رواه جمود وتقليد . ١ هـ .

وقال الامام القاسم بن محمد عليها السلام : التفرد بالرواية ليس بقادح وعليه أهل السنن والصحاح ، هذا البخاري أخذ عن تفرد بالرواية في « صحيحه » ولم يرو عنهم سوى واحد ، كمر داس الأسلمي تفرد عنه قيس بن أبي حازم وزيد بن علاقة ، وحزن المخزومي تفرد عنه ابنه أبو سعيد المسيب بن حزن ، وزاهر بن الأسود تفرد عنه ابنه مجزأة ، وعبد الله بن هشام بن زهرة القرشي تفرد عنه حفيده زهرة بن معبد^(١) ، وعمرو بن تغلب تفرد عنه الزهري ، وأبو سعيد بن المولى تفرد عنه حفص بن عاصم ، وسويد بن النعمان الانصاري تفرد بالحديث عنه بشير بن يسار ، وخولة بنت ثامر تفرد عنها النعمان بن أبي عياش ، وكذلك غيره من أئمة الحديث . ١ هـ .

وأما السابع وهو آخرها وهو : عدم مخالطته لحفاظ عصره وانقطاعه الى إمامه زيد بن علي وغيره من أهل البيت ، وكونه يرى الخروج على الظلمة . فنقول : أما دعوى عدم مخالطته لحفاظ عصره فيدفعها ما ذكره المزي في « تهذيب الكمال » وغيره أنه أخذ عن زيد بن علي وأخيه محمد بن علي وسفيان الثوري وفطر بن خليفة وغيرهم ، وروى عنه من ذكرهم وما ذاك إلا أنه بلغ من تعلّم العلم وتعليمه القدر الذي تدعو اليه الحاجة ، وانقطاعه من بعد إلى زيد بن علي من موجبات العمل بعلمه ، ومن الامتثال لما ورد في اتباع أهل البيت والتمسك بهم واعانتهم ومناصرتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مع ظهور البدع وتغيير الأحكام وتبديل قواعد الاسلام في أيام هشام بن عبد الملك كما يعرف ذلك من إلهامه بعلم التاريخ .

(١) معبد أوله مي وآخره دال سا كنة .

وقد حث العلماء على العزلة والانكماش لفساد الزمان بعد تحصيل المهم من الاحكام الشرعية ، وصنفوا في الأمر بالعزلة (٢) التصانيف المفيدة « كالاغتصام بالعزلة » لأبي سليمان الخطابي. وللسيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله في ذلك رسالة مفيدة ، وجسرى على ذلك كثير من السلف ممن عاصر أبا خالد أو قاربه . فروي عن طاووس أنه جلس في بيته فقيل له في ذلك ، فقال: فساد الزمان وحيف الأئمة . وروي عن محمد بن سيرين أنه قال : العزلة عبادة . وعن هشام بن عروة قال لما بنى عروة قصره بالمعيق لزمه ، فقيل له : مالك لزم هذا القصر وترك مسجداً رسول الله ﷺ ؟ فقال: رأيت مساجدكم لاهية ، وأسواقكم لاغية ، والفاحشة في فجاجكم عالية ، وكان فيما هنالك عما أنتم فيه عافية . وأورد السيد محمد في كتابه خمسين حديثاً في الحث على العزلة بشروطها .

وأما أيام الخروج وجهاد الظالمين فالمعذر واضح في حق أبي خالد . وأما اعتقاده لجواز الخروج على الظلمة فالذي يعدّه قادحاً بناء على أصل فاسد ، وهو وجوب طاعة المتغلب الجائر عملاً بظواهر الاحاديث التي يؤخذ منها ذلك كحديث مسلم : « فان لله خليفة في الارض فاسمع وأطع وان ضرب ظهرك وأخذ مالك » ، وكحديث البخاري : « وإنا الامام حُجَّةٌ يتقى بها ويقاتل من ورائه ، فان عدل كان له بذلك أجر وإن جار كان عليه بذلك وزر » . وهذا ان صح محمول على جور الباطن أو اجتهاده فيما فعل بحسب وسعه من التحري للأصلح ، وغير ذلك من وجوه التأويلات التي ذكرها شراح الحديث وغيرهم من الزيدية ، وانما حملهم على التأويل قيام الدلالة على بطلان ولاية الفاسق المتغلب كقوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين » فان المراد بالعهد الامامة كما يقتضيه سياق الآية ، وقيل : المراد به الامر ، أي : لا ينال أمري الظالمين حتى يكونوا بسببه قدوة للدين . قال جار الله العلامة في تفسير هذه الآية : أي من كان ظالماً في ذريتك لا يناله استخلاف في وعهدي اليه بالامامة ، وانما ينال من كان عادلاً بريئاً من الظلم . وقالوا في هذا دليل على أن الفاسق لا يصلح للامامة وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا تجب طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة . وكان أبو حنيفة يفتي سراً بوجوب نصرة زيد بن علي رضوان الله عليه وحمل المال اليه والخروج معه على النص

(٢) في « القاموس » : العزلة بالضم : الاعتزال .

المنقلب المتسمى بالامام والخليفة كاللوانقي (١) وأشباهه . اهـ .

وأجمعت الصحابة على طلب الأفضل في الامامة . وجزم كثير من فضلاء الامة كالامام المؤيد بالله : أن حرب البغاة أفضل من حرب الكفار ، ومما تمسكوا به لذلك أن البغي في دار الاسلام كالعصية في المسجد ، وهي أعظم خطراً من العصية في خارجه ، فلذا أفتى كثير من العلماء أنه يجري على ولاية الجور المستحلين للدماء والأموال بغير حقها حكم المحارب بأن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف الى غير ذلك من الأحكام . وأمير المؤمنين علي عليه السلام هو القدوة في قتال القاسطين أهل البغي ، وتبعه أولاده قرناً بعد قرن ، فلو كان قتال أهل القبلة محظوراً علي اطلاقه لكان أول من تنطرق اليه الملامة أمير المؤمنين وولده الحسين ومن مشى على طريقتها من أئمة أهل البيت النبوي ، ولا يقول بذلك الا مخذول مصادم لما دل عليه المعقول والمنقول . والله أعلم .

الفصل الثالث

فيما ذكره بعض الاصحاب من مخالفته الأئمة في بعض الروايات لما يرويه أبو خالد عن الامام زيد بن علي وبيان وجه العذر في ذلك

ولنبداً بذكر ما صرح به أهل الأثر في هذا وأمثاله فنقول: قال في «نخبة الفكر»: الخبر الاحادي يشترط في قبوله أن يكون بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته، ثم قال: ويتفاوت الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف. يعني أن له مراتب مختلفة بعضها فوق بعض، فتختلف في القوة والضعف بحسب اختلافها، فما كان رواته في الدرجة العليا كان أصح مما دونها ، فيقدم في القبول على ما بعده لأرجحيته وان كان ما بعده صحيحاً في نفس الأمر لوجوب العمل بما هو الأقوى ، اذ العمل بالمرجوح مع وجود الراجح ليس من دأب العقلاء ولوقوع ذلك من الصحابة ومن بعدهم من العلماء، ومن ذلك تقديم ما في «الصحيحين» على غيرها وكتقديم ما قيل فيه لأنه أصح الأسانيد على غيره ، وقد أخرجوا من أحاديث «الصحيحين» ما انتقده عليها الحفاظ كالدارقطني لعله فيه فقدموا عليه غيره ، وهذا باب واسع تدور عليه رحي الاجتهاد والترجيح ، ولا يُعمد قاصداً في الراوي للحديث المرجوح. إذا عرفت ذلك ، فأبو خالد رحمه الله قد روى بعض الأحاديث من طريق الامام زيد

(١) صوابه ابراهيم بن عبد الله لأن زمن زيد بن علي متقدم على اللوانقي .

ابن علي عليها السلام وخالفه في العمل بمقتضاها جماعة من أهل البيت . فان كان الراوي لما خالفه أرجح عدالة وأتم ضبطاً وتحرياً ، كالقاسم والهادي والناصر مع خلو روايتهم عن العلة والشذوذ فاللازم تقديمها على روايته لكمال شروط الترجيح ، ولا يمسد قادحا في عدالته كما لا يكون قادحا فيمن سلك سبيله من رواة الأثر . قال السيد صارم الدين ابراهيم بن الوزير : ولو علم الأئمة فيه جرحاً لم يأخذوا بحديثه ، بل قد يقدمون على روايته في بعض المواضع رواية غيره لمعارضتها ، أو يتوقفون فيها لمرجح يقتضي ذلك .

وقال الشارح السيد الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله : قال الهادي عليه السلام في غير حديث من أحاديث « المجموع » : هذا لا يصح عندنا . وقد احتج بعدة أحاديث من أحاديث « المجموع » . ولا يانم من رد الهادي عليه السلام بعض أحاديث « المجموع » ضعف ما رواه أبو خالد عن الامام زيد بن علي عمن آبائه عليهم السلام ، فان الهادي لم يرد ما رده من أحاديث « المجموع » لكون أبي خالد ضعيفاً عنده غير مقبول ، والا لم يحتج بشيء من أحاديثه بل لثبوت معارض لما رواه هو أرجح عند الهادي وأقوى كما هو شأن المجتهد . ا هـ .

والاحاديث التي خولف في العمل بمقتضاها منها حديث بيع أمهات الأولاد . قال في « جامع آل محمد » قال : محمد - يعني بن منصور - سألت أحمد بن عيسى عن بيع أمهات الأولاد ، فكرهه ، وقال : اني لاستوحش من ذلك ، وقال : كيف لنا أن نعلم أن علياً كان يرى ذلك ؟ قال محمد : فذكرت قوله للقاسم بن ابراهيم فذكر نحوه من قوله ، وقال : صدق ، كيف لنا أن نعلم أن علياً كان يفعله . وقال في كتاب القضاء : سمعت القاسم بن ابراهيم يذكر عن عمر أدركه من أهله أنهم كانوا لا يشتون عن علي عليه السلام بيع أمهات الأولاد . ا هـ . واللهادي عليه السلام نحوه هذا القول أورده في « الأحكام » ، وغاية ما احتجوا به عدم ثبوت الرواية عن أمير المؤمنين بجواز بيعهن ولم ينقلوا عنه خلافه ، حتى يكون معارضاً لرواية أبي خالد ، ولذا ترى أن الامام المهدي في « البحر » تبعاً للامام يحيى احتج في ثبوت الدليل على التحريم الى ايراد حديث مارية أعتقها ولدها ، وحديث ابن عمر : « أن عمر بن الخطاب قال : أيما وليدة ولدت من سيدها فانه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها وهو يستمتع منها فاذا مات فهي حرة » (١) . ا هـ .

(١) أخرجه في « الموطأ » .

وعدم ثبوت الرواية لا يدل على العدم مطلقا ، فقد ثبتت الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام بجواز البيع من غير طريق أبي خالد أشار إليها السيوطي في « الجامع الكبير » وبسطها البيهقي في « سننه » بإسناد وطرق مختلفة ، وفي تفصيلها طول يخرج بنا عن المقصود ، وسيأتي في موضعه من الكتاب - ان شاء الله تعالى -

ومنها روايته في خمس وعشرين من الابل خمس شياء ، وهذه الرواية لم ينفرد بها أبو خالد بل رواها محمد بن منصور في « الأمالي » عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام . قال محمد بن منصور : والمأخوذ به خلاف ذلك وهو أن في الخمس والعشرين بنت مخاض ، ورواها في « الجامع الكافي » عن الشعبي عن عاصم عن علي ، ورواها سفيان الثوري عنه وضعفها لثبوت خلافها عن النبي ﷺ ، وعن علي عليه السلام قولاً وفعلًا ، وكذا رواها الدارقطني وضعفها . وفي النيروسي عن القاسم والمرشد عن الناصر أنها عملا بهذه الرواية وقالوا : في خمس وعشرين خمس شياء . وقد تأولها الأصحاب أنها مشتركة بين شريكين لاحدهما عشر وللآخر خمس عشرة .

ومنها ما ذكره المؤيد بالله في « شرح التجريد » في رواية أبي خالد عن علي عليه السلام : « لا تقبل شهادة الولد لوالده الا الحسنين » ان صح هذا عن علي عليه السلام « لم أجوز شهادة الولد لوالده » وليس فيه ما يقتضي تضعيف أبي خالد فان تردده في عدم صحة الرواية التي ذكرها عن علي عليه السلام ليس لكون راويها أبا خالد ، كيف وقد اعتمد روايته في « شرح التجريد » وجعلها احدى الطرق الاربع المعتمدة التي تدور عليها روى أحاديث شرحه ، فقال : أخبرنا أبو العباس أحمد بن ابراهيم الحسني ، قال حدثنا أبو زيد عيسى بن محمد العلوي ، قال حدثني محمد بن منصور ، قال حدثنا أحمد بن عيسى ، عن الحسين بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام جميع هذه الاخبار . اهـ .

قال الشارح الحافظ (١) على أن له شاهداً عن أمير المؤمنين عليه السلام ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » ولفظه عن الشعبي ، قال : ضاع درع لملي يوم الجمل فأصابها رجل فباعها فمرفت عند رجل من اليهود فخاصمه الى شريح فشهد لملي الحسن ابنه ومولاه . فقال

(١) أحمد بن يوسف كما هو في بعض النسخ .

شريح لعلي زندي شاهداً مكان الحسن ، فقال أترد شهادة الحسن ؟.. فقال : لا ولكنني حفظت منك « لاتجوز شهادة الولد لوالده » أخرجه ابن عساكر . اهـ . فقد توبع في رواية ذلك عن علي عليه السلام ولم يتفرد به . وقوله في روايته « إلا الحسنين » من باب زيادة الثقة ، وهي مقبولة . قال الشارح رحمه الله : بل ذكر السيوطي من طريقين ما هو أقرب من هذا لفظاً ومعنى « أن علياً عليه السلام خاصم يهودياً الى شريح في درع ، فقال له شريح : ماتشاء يا أمير المؤمنين ، فقال درعي سقطت عن جمل لي أورك فالتقطها هذا اليهودي ، فقال شريح : ما تقول يا يهودي ، فقال: درعي وفي يدي ، فقال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك ولكن لا بد من شاهدين ، فدعا قنبراً مولاه والحسن بن علي فشهدا أنها لدرعه ، فقال شريح أما شهادة مولاك فقد أجزناها وأما شهادة ابنك الحسن لك فلا نحيزها ، فقال علي أما سمعت قول عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، قال: اللهم نعم ، قال أفلا تحيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ، ثم قال لليهودي: خذ الدرع فقال لليهودي : أمير المؤمنين جاء معي الى قاضي المسلمين قضى على علي ورضي ، صدقت والله يا أمير المؤمنين انها لدرعك سقطت عن جمل لك التقتها أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، فوهبها له علي عليه السلام وأجازه بسبعمائة ولم يزل معه حتى قتل بصفين « أخرجه الحاكم في « الكنى » وأبو نعيم في « الحلية » وابن الجوزي في « البواهيات » وذكر هذه عن ابراهيم التيمي وذكره من طريق ميسرة عن شريح وذكر نحواً مما في الطريق الاولى وفيها قال شريح : شهادة الابن لاتجوز للأب ، فقال عليه السلام: رجل من أهل الجنة لاتجوز شهادته؟.. سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، وذكر اسلام اليهودي وإنه قتل مع أمير المؤمنين بالنهروان . وقال أخرجه أبو نعيم في « الحلية » .

وأما شيخه فهو : الامام الشهيد والوالي السعيد عقيد الفرقة الناجية الزيدية ورباني الأمة المرحومة المحمدية، وارث علوم آبائه الاكرمين وفاتح باب الجهاد لتشييد معالم الدين: ومبلغ حجة الله الى الناس أجمعين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، المدني مولده ، على ما رواه الامام المرشد بالله في « أماليه » بإسناده الى الحسين بن زيد بن علي في سنة خمس وسبعين واستشهاد سنة اثنتين وعشرين ومائة ، والكلام في ترجمته يأتي في أربعة فصول: الاول في صفته وحليته وسمته وما حكاه أهل العلم من أوصافه الحميدة وما رووه من الاحاديث

الواردة فيه عن جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وما أثر فيه عن آبائه عليهم السلام .
 الثاني في ذكر من روى عنهم ومن أخذ عنه من أهل بيته الشريف وشيوخ المحدثين .
 الثالث في صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره . الرابع في الكرامات التي
 ظهرت بعد موته عليه السلام .

الفصل الاول: قال الشيخ أبو محمد يحيى بن يوسف بن محمد الحجوري الشافعي في
 ترجمته : صفته عليه السلام - كان أبيض اللون ، أعين ، مقرون الحاجبين ، تام الخلق ، طويل
 القامة ، كث اللحية ، عريض الصدر ، أقوى الأنف ، أسود الرأس ، واللحية ، إلا أنه خالطه
 الشيب في عارضيه . وذكر مثل هذه الاوصاف أبو العباس الحسيني رحمه الله في « المصاييح » .
 وقال في « مشكاة الانوار » للفقيه الامام الزاهد بدر الدين محمد بن الحسن الزبيرى الديلمي
 المؤيدي في وصفه ، وقد ذكر له ترجمة في أوراق كثيرة ما لفظه : اعلم أن الامام السابق الى
 طاعة الله ، المجاهد في سبيل الله ، الداعي الى الله ، الناصح في الله ، الفاضل التقى ، البر النقي ،
 الطاهر الزكي ، الهادي المهدي ، اللبث الكمي ، والبطل الحمي ، زيد بن علي ، عليه سلام
 ربه العلي ، كان مثل جده عليه السلام في شجاعته ، وسخاوته وفصاحته ، وبلاغته ، وعلمه ،
 وحلمه ، وكان أفضل أهل زمانه في الخصال ، وأجمعهم لشرائط الكمال وما أشبه حاله
 بقوله من قال :

فما إن براه الله إلا لأربع يقرر له القاضي بهن مع الداني
 امام لاخيار وقلب لجحفل وفارس ميدان وصدر لا يوان

الى أن قال : ونحن نعلم أن من بني أمية من خطب له في ثمانين الف منبر ، فاذا مات مات
 ذكره معه . وكان من بني العباس من كانت دولته خمسين سنة ، وملك أقطار الارض ، من
 شرق وغرب ، فما كان ذكرهم الامدة حياتهم .

وقال الشيخ العالم أحمد بن علي بن عبد القادر المقرزي الشافعي في كتابه « المواعظ
 والاعتبار بذكر الخطط والآثار » في ترجمة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب :
 كنيته أبو الحسين ، الامام الذي تنسب اليه الزيدية ، أحد طوائف الشيعة . سكن المدينة على
 ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام ، وروى عن أبيه علي بن الحسين
 زين العابدين - الى أن قال - : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال رأى جماعة من الصحابة ،

وقيل لـجعفر بن محمد الصادق عن الرافضة أنهم يراون من عمك زيد ، فقال بزيء الله ممن بريء من عمي ، كان والله أقرأنا لكتاب الله ، وأفقهنا في دين الله ، وأوصلنا للرحم ، والله ما ترك فينا لدنيا ولا لآخرة مثله .

وقال أبو اسحاق السبيعي: رأيت زيد بن علي فلم أر في أهله مثله، ولا أعلم منه ولا أفضل، وكان أفصحهم لساناً وأكثرهم زهداً وبياناً .

وقال الشعبي: ما ولدت النساء أفضل من زيد بن علي ولا أفقه ولا أشجع ولا أزهد .
وقال أبو حنيفة: شاهدت زيد بن علي كما شاهدت أهله ، فما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أعلم ولا أسرع جواباً ولا أئين قولاً ، لقد كان منقطع القرين .

وقال الأعمش: ما كان في أهل زيد بن علي مثل زيد بن علي ولا رأيت فيهم أفضل منه، ولا أفصح ولا أعلم ولا أشجع ، ولو وفي له من بايعه لأقامهم على المنهج الواضح .
وسئل جعفر بن محمد عن خروجه ، فقال : خرج على ما خرج عليه آباؤه ، وكان يقال لزيد حليف القرآن ، وقال : خلوت بالقرآن ثلاث عشرة سنة أقرأه وأتدبره فما وجدت في طلب الرزق رخصة ، وما وجدت ابتغوا من فضل الله الا العبادة والفقه .

قلت : أنا : وقد أورد هذه الرواية الامام المهدي محمد بن المطهر في « المنهاج » والامام المرشد بالله في « الأمالي » باسناده ولا ينافي ما رواه الامام زيد بن علي عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين علي عليهم السلام : « طلب الحلال فريضة ... الخ » لأن طلب الحلال من أعمال البر وأنواع العبادة ، كما ورد في الحديث أيضاً « وانفاقك إياه على نفسك وأقاربك صدقة » والمذموم طلب الرزق للتكثير من الدنيا والرغوب في زهرتها والاشتغال بفضولها ، والله أعلم .

قال المقرئ : وقال : عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب : لقد أصيب عندكم رجل ما كان في زمانكم مثله ، ولا أراه يكون بعده مثله زيد بن علي ، لقد رأيته وهو غلام حدث وانه ليسمع الشيء من ذكر الله فيغشى عليه ، حتى يقول القائل ما هو بمائد إلى الدنيا وكان نقش خاتم زيد: اصبر تؤجر اُصْدَقُ نَجْج . وقرأ مرة قوله تعالى : « وإن تولوا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ » فقال : ان هذا لوعيد وتهديد من الله تبارك وتعالى ثم قال: اللهم لا تجعلنا ممن تولى فاستبدلت به بدلاً . وكان اذا كلفه انسان وخاف أن يهجم على أمر

يخاف منه مأثماً قال له : يا عبد الله ، أمسك أمسك ، كف كف ، اليك اليك ، عليك بالنظر لنفسك ، ثم يكف عنه ولا يكلمه . اهـ . المراد وهي ترجمة طويلة .

وقال عبد العزيز بن اسحاق الزيدي المعروف بابن البقال في « فصوله » ما لفظه : حدثني أبو الوليد منصور بن نصر المكتب ، قال : حدثنا أبو الحسين زيد بن علي ، قال حدثنا أحمد بن محمد ابن الحسين بن زيد بن علي عليهم السلام ، قال : ثنا أهلي أن زيداً عليه السلام ما توسد القرآن منذ احتلم حتى قتل . وأما الصيام فكان يصوم يوماً ويفطر يوماً . اهـ .

قلت : لعله أراد بقوله : ما توسد القرآن ، الكناية عن قيام الليل ، واستكمال قراءة القرآن في صلاة التهجد ، وبدل على ذلك ما رواه الامام المهدي في « منهاجه » عن أبي معمر قال : قلت : لمحمد بن خالد : كيف زيد في قلوب أهل العراق ، قال : لا أحدثك عن أهل العراق ولكن أحدثك عن البائكي ، قال صحبت زيد بن علي عليها السلام فكان يصلي بالليل كله .

وقال الامام الحاكم أبو سعد المحسن بن كرامة البيهقي الجشمي في كتابه « جلاء الابصار » في المجلس السابع عشر من املائه على الولاية يوم الجمعة الرابع عشر من المحرم سنة تسع وسبعين وأربعمائة ما لفظه : وإذ قد بينا المذاهب المحدثه والبدع المولدة بقي ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وعلماء أهل البيت ، وهو القول بتوحيد الله ، ونفي التشبيه ، والقول بمعدله ، وبرأته من كل سوء ، والقول بعصمة أنبيائه ، وصدق ما جاؤوا به على ما نطق به الكتاب ، ومشايخ العدل أخذوها من علماء أهل البيت . أخذها واصل بن عطاء عن محمد بن الحنفية وابنه أبي هاشم وكان مع ذلك من أصحاب النفس الزكية ، وكان عمرو بن عبيد تأهب للخروج الى زيد بن علي عليه السلام فورد الخبر بقتله . وكان مطر الوراق وبشير الرحال من أصحاب ابراهيم بن عبد الله ، وكان حَكَمَ المعتزلي من أصحاب عيسى بن زيد ، والروايات بذلك من علماء أهل البيت عليه السلام ظاهرة ، وكتب القاسم ويحيى والناصر والمهدي - يعني أبا عبد الله الداعي - وأحمد بن عيسى وغيرهم من أئمتهم عليهم السلام مشحونة بذكر العدل والتوحيد .

وروي أن أبا الخطاب وجماعة دخلوا على زيد بن علي عليها السلام فسألوه عن مذهبه ، فقال : إني أبريء الى الله من المشبهة الذين شبهوا الله بخلقه ، ومن الحجرة الذين حملوا ذنوبهم

على الله ، ومن المرجئة الذين طمّعوا الفساق في عفو الله ، ومن المارقة الذين كفروا أمير المؤمنين ، ومن الرافضة الذين كفروا أبا بكر وعمر . وهذا عين مذهب أهل العدل ، وكان إمام هذه الطائفة بعد أمير المؤمنين والحسن والحسين ومحمد (١) بن علي وعلي بن الحسين ، زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام ورحمة الله وبركاته وجميع أولاد أمير المؤمنين ، إلا أن زيداً تقدمهم بالفضل والعلم والجهاد في سبيل الله . وروي أنه لما ولد سنة خمس وسبعين بُشِّر به علي بن الحسين فأخذ المصحف وفتح ونظر فيه فخرج أول سطر : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم » فأطبقه وفتح الثانية فخرج : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم » فأطبقه ثم فتح فخرج : « وفضل الله المجاهدين » فأطبقه ، وقال عزَّيت عن هذا المولود وأنه لمن الشهداء .

وعن خالد بن صفوان: انتهت الفصاحة والخطابة والزهادة والعبادة من بني هاشم الى زيد ابن علي ، رأيته عند هشام بن عبد الملك يخاطبه وقد تضابق به مجلسه . اه . وروى الديلمي عن خالد بن صفوان ، قال : أتينا زيد بن علي وهو يومئذ بالرصافة - رصافة هشام بن عبد الملك - فدخلنا عليه في نفر من أهل الشام ، المتقدمين في البلاغة والبصر والعلم بالحجج ، وكلنا زيد بن علي في الجماعة ، وقلنا إن الله تعالى مع الجماعة ، وإن أهل الجماعة حجة الله على خلقه ، وإن أهل القلة هم أهل البدعة والضلالة . قال : فحمد الله زيد بن علي ، وأثنى عليه ، وصلى على محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تكلم بكلام ماسمعت قرشياً ولا عربياً أبلغ في موعظة ، ولا أظهر حجة ، ولا أفصح لهجة منه ، ثم أخرج إلينا كتاباً قاله في الجماعة والقلة . ذكر من كتاب الله ، فلم يذكر كثيراً إلا ذمه ، ولم يذكر قليلاً إلا مدحه ، والقليل في الطاعة هم أهل الجماعة ، والكثير في المعصية هم أهل البدعة . قال خالد بن صفوان : فيئس الشامي فلا أحلا ولا أمر ، وسكت الشاميون فما يحبون بقليل ولا كثير كما قاموا من عنده فخرجوا وقالوا لصاحبهم : فعل الله بك وفعل غررتنا ، وزعمت أنك لا تدع له حجة إلا كسرتها فخرست فلم تنطق ، قال : ويلكم كيف أكلم رجلاً إنما حاجني بكتاب الله أفأستطيع أن أرد كلام الله . وكان خالد بن صفوان يقول بعد ذلك : ما رأييت في الدنيا رجلاً قرشياً ولا عربياً يزيد في العقل والحجج والخير على زيد بن علي . اه .

(١) يعني : ابن الحنفية . من خطه رحمه الله .

وذكر الديلمي في «مشكاة الأنوار» والامام المهدي في «المنهاج» عن عبد الله بن محمد بن علي ابن الحنفية قال: لقد علم زيد القرآن من حيث لم يعلمه أبو جعفر ، قلت : وكيف ذاك ، قال: لأن زيدا علم القرآن وأوتي فهمه ، وأبو جعفر أخذ من أفواه الرجال . اهـ . قال الديلمي : وقد قيل لأبي جعفر باقر علم الانبياء والعالم ورأس الشيعة في زمانه وعنه : والله لقد علمت أهل بيتي فما علمت أفضل من زيد بن علي ، ولقد استوسقت له الفضائل ، واجتمع له الخير ، وكمل فيه الحق فما يساميه أحد إلا والحق ينكسه ويزهقه . وعن سعيد بن خثيم ، قال : كان زيد بن علي اذا كلمه الرجل أو ناظره ، لم يعجله حتى يأتي الى آخره ، ثم يرجع عليه ، فيجيبه عن كلمة كلمة حتى يستوفي الحجة .

وقال نشوان الحميري في شرح «رسالة الحور العين» : وروى السيد الامام أبو طالب يحيى ابن الحسين الهاروني في كتاب «الدعامة» أن جميع فرق الأمة اجتمعت على إمامة زيد بن علي الا هذه الفرقة - يعني الرافضة - ، قال : فلما شهر فضله وتقدمه وبراعته وعرف كماله الذي تقدم به أهل عصره اجتمع طوائف الناس على اختلاف آرائهم على مبايعته ، فلم يكن الزيدي أحصر عليها من المعتزلي ، ولا المعتزلي أسرع اليها من المرجعي ، ولا المرجعي من الخارجي ، فكانت بيعته عليه السلام مشتملة على فرق الامة مع اختلافهم . ولم يشذ عن بيعته الا هذه الفرقة القليلة التوفيق - أخزاهم الله تعالى - قال : ومن الواضح الذي لا اشكال فيه أن زيد ابن علي عليه السلام يذكر مع المتكلمين ان ذكروا ، ويذكر مع الزهاد ، ويذكر مع الشجعان ، وأهل المعرفة بالضبط والسياسة ، فكان أفضل العترة لانه كان مشاركا لجماعتهم في جميع خصال الفضل ، ومتميزا عنهم بوحوه لم يشاركوه فيها ، فمنها اختصاصه بعلم الكلام ، الذي هو أجل العلوم ، وطريق النجاة ، والعلم الذي لا يتفجع بسائر العلوم الامعة ، والتقدم فيه والاشتهار عند الخاص والعام . هذا أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ يصفه في صنعة الكلام وبفتخر به ويشهد له بنهاية التقدم ، وجعفر بن حرب في كتاب «الديانة» وكثير من معتزلة بغداد كمحمد بن عبد الله الاسكافي وغيره ينتسبون اليه في كتبهم ، ويقولون نحن الزيدية ، وحسبك في هذا الباب انتساب المعتزلة اليه ، مع انها تنظر الى سائر الناس بالعين التي تنظر بها ملائكة السماء الى أهل الارض مثلا . فلولا ظهور علمه وبراعته وتقدمه على كل أحد في فضيلته لما انقادت اليه المعتزلة . واذا أردت تحقيق ما قلناه فسم بعض تلامذتهم أو متوسطيهم أن ينسب الى غيره من أهل البيت ممن لا تحصيل له في رتبة زيد بن علي لتسمع منه العجائب .

ومن الوجوه التي اختص بها تميزه عن جماعتهم بفضل الفصاحة والبيان ، ومنها اختصاصه بعلم القرآن ووجوه القراءات ، وله قراءة مفردة مروية عنه . ومنها تقدمه بالشجاعة والرغبة في الجهاد . فقد روي عنه عليه السلام انه لما خفت الرايات على رأسه ، قال : الحمد لله الذي أكمل لي ديني بعد أن كنت أستحيي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرد عليه ، ولم آمر في أمته بمعروف ، ولم أنه عن منكر . ومما يدل على صحة ما رواه السيد أبو طالب من اجماع فرق الامة عليه ، وما كان من فضله قول شاعر الخوارج يرثي زيدا عليه السلام ويقرع الزيدية .

يا باحسين والأمور الى مدى أولاد درزة (١) أسلموك وطاروا
يا باحسين لو شجرة عصابة علقتك كان لوردهم اصدار
وقال أيضاً :

أولاد درزة أسلموك مُنسلاً يوم الخميس بغير ورد الصادر
تركوا ابن فاطمة الكرام جدوده مكان مُسَخِنَةٍ لعين الناظر
وفي فضل زيد ماروي محمد بن سالم قال : قال لي جعفر بن محمد : يا محمد ، هل شهدت عمي زيدا ، قلت : نعم ، قال : فهل رأيت فينا مثله ، قلت : لا ، قال : ولا أظنك والله ترى فينا مثله الى أن تقوم الساعة . كان والله سيدنا ما ترك فينا لدين ولا لدنيا مثله . وروي عن محمد بن علي ، وأشار الى زيد : هذا سيد بني هاشم ، اذا دعاكم فاجيبوه ، واذا استنصركم فانصروه ، ثم ساق نشوان بن سعيد بقية أخباره عليه السلام .

قلت : وما ذكره من أن له قراءة مفردة هو كما قال . وقد روى صاحب «الكشاف» كثيرا منها ، وجمعها الشيخ إمام النجاة أبو حيان في كتاب سماه : « النير الجلي في قراءة زيد ابن علي » . وعن أبي خالد الواسطي وأبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر انه قال لهما : يا أبا خالد وأنت يا أبا حمزة ان أبي دعا زيدا فاستقرأه القرآن ، فقرأ عليه ، فسأله عن المعضلات ، فاجاب ثم دعا له وقبل بين عينيه ، ثم قال أبو جعفر : يا أبا حمزة إن زيدا أعطي من العلم علينا بسطة اه . وأبو حمزة الثمالي - بضم الثاء المثلثة وميم مخففة - منسوب الى ثمالة بن أسلم : قال في

(١) يعني الخياطين .

«التقريب»: كوفي ضعيف رافضي من الخامسة، مات في خلافة أبي جعفر، خرج له الترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه. ١٥٠ هـ. والصواب خلاف ما قاله فقد أخرج له الحاكم أبو عبد الله في «مستدركه» وصحح حديثه، قال: لم ينقم عليه إلا الغلو في مذهبه. ١٥٠ هـ. والغلو عندهم هو: تفضيل أمير المؤمنين على من عداه من الصحابة، وهو الحق الذي دل عليه العقل والنقل.

وقال أبو الفرج الاصبهاني في «مقاتل الطالبيين» عند ذكره عليه السلام: حدثنا أحمد ابن سعيد، قال: قال حدثنا يحيى بن الحسن العلوي، قال: حدثنا هارون بن موسى القروي، قال: سمعت محمد بن أيوب الرافعي يقول: كانت المرجئة وأهل النسك لا يعدلون بزید أحدًا. وقال: حدثني علي بن العباس المقانعي ومحمد بن حسين الخثعمي، قال: أنا اسماعيل بن اسحاق، قال: ثنا الحسن بن الحسين، قال المقانعي عن عبد الله بن حرب، وقال الاشعري عن عبد الله بن جرير، قال: رأيت جعفر بن محمد يمسك لزید بن علي بالركاب وبسوي ثيابه على السرج. وأخرج بإسناده إلى سعيد بن خثيم، قال: كان بين زيد بن علي وعبد الله بن الحسن مناظرة في صدقات علي عليه السلام، فكأنما يتحاجان إلى قاض من القضاة فإذا قاما من عنده، أسرع عبد الله إلى دابة زيد فامسك له بالركاب.

وذكر أبو الفرج رحمه الله في كتاب: «المقاتل» أيضًا عند ذكر إبراهيم بن عبد الله بن الحسين عليهم السلام بعد أن عدّ من جملة من خرج معه الحسين بن زيد بن علي ما لفظه: وكان الحسين هذا يلعب ذا الدمعة لكثرة بكائه عليه السلام. ثم قال: حدثني علي بن العباس المقانعي، حدثنا اسماعيل بن اسحاق الراشدي، حدثنا أبو غسان مالك بن اسماعيل النهدي، عن الحسين بن زيد، قال: مررت على عبد الله بن الحسن وهو يصلي، فإشار إلي فجلست، فلما صلى، قال: يا ابن أخي إن الله قد وضعك في موضع لم يضع فيه أحدًا إلا من هو مثلك، فانك قد أصبحت في حداثة سنك وشبابك يتدبرك الخير والشر كلاهما يسرعان إليك، فإن تسعد حتى نرى فيك ما يشيد شرفك، فتلك السعادة التامة. والله لقد توالى لك آباء ما رأيت فينا ولا في غيرنا مثلهم، إن أدناهم للذي لم يكن فينا مثله. أبوك زيد لا والله ما كان فينا مثله، ثم كلما رفعت أبًا فهو أفضل. ثم ساق أبو الفرج رواية أخرى مثل الأولى، وكفى به

شاهداً لزيد بن علي من عبد الله بن الحسن المسمى بالكامل لعلهم وكرمه وما جمع من خصال الشرف والفضل .

ومن ها هنا تعرف أن اسناد الامام زيد بن علي اصح الاسانيد ، كما سيأتي التنبيه عليه . وقال في « مشكاة الانوار » للديلمي رحمه الله وروى عن بعضهم ، قال أبو جعفر وأشار الى زيد بن علي ، وهو مقبل : هذا سيد أهل بيته والمطالب بأثارهم لقد أنجيت أم ولدك يا زيد . وعن جابر الجعفي قال : سمعت أبا جعفر وقد نظر الى أخيه زيد بن علي فتلا هذه الآية : « فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا » الآية وقال هذا والله من أهل ذلك . وعنه أيضاً قال : سألت محمد بن علي عن أخيه زيد ، فقال : سألتني عن رجل مليء إيماناً وعلماً من أطراف شعره الى قدمه ، وهو سيد أهل بيته . وعن عباد بن صهيب عن جعفر بن محمد قال : دخل زيد بن علي على أبي جعفر فلم يره إلا تلا هذه الآية « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله » الآية ، قال : أنت والله يا زيد من أهلها ولك والله شرفها . اهـ .

وقال الحاكم بن كرامة في « جلاء الأبصار » : وعن محمد بن زيد قال : بعث أبو حنيفة رحمه الله الى زيد بن علي عليهما السلام بمال ، وقال : استعن به على ما أنت فيه . وعن فضيل ابن الزبير قال : كنت رسول زيد بن علي الى أبي حنيفة ، فسألني من يأتيه من الفقهاء ، فقلت : سلمة بن كهيل ويزيد بن أبي زياد وهرون بن سعد وأبو هاشم الرماني وحجاج بن دينار وغيرهم كثير . وعن شعبة قال : سمعت الأعمش يقول : والله لولا ضلالة بني لخرجت معه ، والله ليخذه الله والله ليس له منته كما فعلوا بجده وعمه . وعن عتبة بن اسحاق السلمي قال : كان منصور ابن المعتز يدور على الناس يأخذ البيعة لزيد بن علي . وعن ليث قال : جاءنا منصور يدعونا الى الخروج مع زيد بن علي . وعن حماد بن زيد وذكر سفيان الثوري فقال : كان ذاك زيدا . وعن أبي معاوية وذكر عنه سفيان فقال : نحن أعرف بهذا منك ، كان سفيان من هذه الشيعة وكان منصور يأخذ البيعة لزيد بن علي . وذكر السيد أبو طالب بإسناده عن أبي عوانة قال : كان سفيان زيدياً ، وكان اذا ذكر زيد بن علي يقول : بذل مهجته لربه ، وقام بالحق لخالفه ، ولحق بالشهداء المرزوقين من ابائهم . وقال أبو عوانة كان زيد بن علي يرى الحياة غراماً ، وكان ضجراً بالحياة . وعن الواقدي قال : كان سفيان زيدياً . وعن النضر بن حميد الكندي

قال : شهدت سعد بن ابراهيم بالمدينة حين نعي اليه زيد بن علي عليه السلام ، فبكى واشتد حزنه واشتد جزعه وتخلّف في منزله يعزى بعد سبعة أيام ، فسمعتة يقول : ما خلف مثله . وعن الصادق - يعني جعفر بن محمد - رحمه الله : عمي زيد خرج على ما خرج عليه آبائه ، ووددت اني استطعت أن أصنع كما صنع عمي ، فاكون مثل عمي ، من قتل مع زيد كمن قتل مع الحسين بن علي عليه السلام . ١٠٥ هـ .

وروى صاحب كتاب « المحيط » بأسناده الى أبي القاسم عبد العزيز بن اسحاق بن جعفر المعروف بابن البقال الزيدي ، قال حدثنا أحمد بن حمدان بن الحسن ، حدثنا محمد بن الازهر ، حدثنا يحيى بن المساور الهمداني ، قال : قال لي الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب الشهيد صاحب « فتح » عليه السلام : يا أبا زكريا كل مجاهد منا في سبيل الله الى يوم القيامة ، ففي ميزان صاحبكم زيد بن علي ، فتح - والله - زيد ابن علي باب الجنة وقال ادخلوها بسلام آمنين .

وروى صاحب « المحيط » أيضاً بأسناده الى عمرو (١) بن عبد الغفار الفقيمي ، قال سمعت الحسين بن علي المقتول بفخ يقول : من قام فينا أهل البيت داعياً الى الله عز وجل وإلى كتابه وإلى جهاد أئمة الجور فهو من حسنات زيد بن علي ، فتح - والله - لنا زيد بن علي باب الجنة ، وقال ادخلوها بسلام آمنين . وروى بأسناده أيضاً الى جعفر بن محمد الصادق ، قال : سمعت عمي زيد بن علي - وكان بالقرآن عالماً - قال : قال الله تعالى : « وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون » قال : نحن العقب وفيها الكلمة ، ولو ضلت الأمة بأسرها لم يوجد الحق الا معنا وفيها . ١٠٥ هـ . وأشار الحسين بن علي الفخري عليه السلام بقوله : فتح - والله - لنا زيد بن علي باب الجنة ... الخ ... الى ما أصيب به أهل البيت بعد مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، وعدم قدرتهم على القيام والدعاء الى الله تعالى ، واضطهاد شيعتهم واستضعافهم مع شدة شكيمه بني أمية وقوة سلطانهم ، حتى نعش الله الدين بقيام الامام زيد بن علي وتوالى بعده قيام الأئمة من أولاد البطنين ، فكان قيامه فتحاً لباب الجهاد وارغاماً لارباب الظلم والعتاد . فيكون قول الفخري عليه السلام فهو من حسنات زيد بن علي ، من باب « من سنّ سنة حسنة

(١) وفي رواية عمر بضم العين المهمله .

كان له ثوابها وثواب من عمل بها الى يوم القيامة » الحديث أو معناه ، وقد ورد في الجهاد من الكتاب والسنة مالا يحفى أمره .

قال العلامة الديلمي في « مشكاة الأنوار » عند الكلام على جهاد الامام زيد بن علي وبيان فضل الجهاد ما لفظه : روى صاحب كتاب « التقيّة والتقى » بإسناده الى خالد بن صفوان ، قال : سمعت زيد بن علي يقول : أيها الناس عليكم بالجهاد فإنه قوام الدين ، وعمود الاسلام ، ومنار الايمان ، واعلموا انه ما ترك قوم الجهاد قط إلا حقروا وذلوا ، إلى آخر ما ذكر ، ثم قرأ « الفاتحة » إلى قوله : « الصراط المستقيم » قال : والصراط المستقيم : هو دين الله وسنانه وقوامه الجهاد ، ثم ذكر ما نزل من القرآن في فضل الجهاد وأهله من أول القرآن إلى آخره . قال الديلمي : إذا ثبت هذا ، فاعلم انه ما من سورة من أول القرآن إلى آخره إلا وفيها فضل المجاهد على القاعد ، إما مظهراً أو مضمراً . فمن « الفاتحة » ما تقدم ، ومن سورة البقرة قوله : « والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس » قال زيد بن علي : حين البأس حين يسمع وقع السيوف في جهاد العدو ، وقوله تعالى : « ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله » الآية وغيرها ، ومن آل عمران قوله تعالى : « ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيبشروهم بعداب أليم » الآية قال زيد بن علي عليه السلام : أي بالعدل . وقوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » قال زيد بن علي : فهذا موضع الترغيب ومن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس من خير الأمة ، ثم ساق رحمه الله الآيات وأردفها بالأحاديث إلى أن قال : عنه صلى الله عليه وآله وسلم « أقرب الناس موقفاً مني يوم القيامة بعد حمزة وجعفر وعلي من خرج بسيفه على إمام جائر وقاتل فقتل » وهذا الحديث يدل على أن بعد حمزة وجعفر وعلي والحسين بن علي زيد بن علي أقرب الناس إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو المقصود . وأنشد عبد الله بن المبارك في « طرسوس » هذه الأبيات حال جهاده وأنفذها إلى الفضيل بن عياض وهو في « مكة » .

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| يا عابد الحرمين لو أبصرتنا | لعلمت أنك في العبادة تلعب |
| من كان يخضب خده بدموعه | فنجورنا بدمائنا تتخضب |
| أو كان يتعب خيله في باطل | فخيولنا يوم الصبيحة تتعب |

ريح العبير لكم ونحن عيرنا ريح السنايك والغبار الا طيب
ولقد أتانا عن مقال نبينا قول صحيح صادق لا يكذب
لا تستوي وغبار خيل الله في أنف امريء ودخان نار تلهب
هذا كتاب الله ينطق بيننا ليس الشهيد ميت لا يكذب

قال الراوي : فلما بلغته أي : فضيلاً ، قرأ وبكى كثيراً. انتهى المراد من « المشكاة ». وروى هذه الأبيات أبو الفنائم النرسي الحافظ في « الأربعين » التي جمعها فقال : الحديث الثاني عشر في الجهاد ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الشيباني لفظاً ، قال : أملى علينا أبو محمد عبد الله بن سعيد بن يحيى القاضي بنصيين حفظاً ، قال : أملاه عليّ بن محمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي سكينته البهراني من كتابه بحلب سنة ست وثلاثين ومائتين ، قال : أملى عليّ عبد الله بن المبارك هذه الأبيات بطرسوس وودعته بالخروج للحج ، فأنفذهامعني إلى الفضيل بن عياض ، وذلك في سنة سبع وسبعين ومائة ، وذكر الأبيات إلا أنه قال : رجع السنايك ، وذكر بعدم حديث أبي هريرة بأسناده اليه وهو : « أن رجلاً قال : يا نبي الله علمني عملاً أنال به ثواب الله ، فقال له النبي ﷺ : هل تستطيع أن تصلي فلا تقتر ، وتصوم فلا تفطر ، فقال : يا نبي الله أنا أضف من أن أستطيع ذلك ، فقال : والذي نفسي بيده لو طوّقت ذلك ما بلغت فضل المجاهدين في سبيل الله ، أما علمت أن فرس المجاهد ليستن في طول له فيكتب الله له بذلك حسنة » . ا هـ .

ومما رواه الديلمي للإمام زيد بن علي أنه لما جرى بينه وبين هشام كلام خرج عليه السلام وهو يقول :

حكم الكتاب وطاعة الرحمن فرضاً جهاد الجائر الخوان
كيف النجاة لأمة قد بدلت ما جاء في الفرقان والقرآن
فالمسرعون إلى فرائض ربهم برئوا من الآثام والمدوان
والكافرون بحكمه وبفرضه كالساجدين لصورة الأوثان

وأما الأحاديث والبشائر الواردة فيه عن جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فهي كثيرة قد وشحت بها الدفاتر ، ونقلها عن الأول الآخر ، وسارت مسير الشمس في كل بلدة ، وهبت هبوب الريح في البر والبحر . فمنها ما ذكره الحافظ السيوطي في « الجامع الكبير »

قلت : قد تقدم في ترجمة نصر من الكلام ما يدل على ثقته وجلالته وبرائه مما غمز به فليراجع .

قلت : وكما ورد عن حذيفة بن اليمان ^(١) من الملاحم ^(٢) والحوادث المستقبلية التي تلقاها عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ورواها أهل الصحاح وغيرهم .

(١) اسم البان : حبيل بالتصغير والبان لقبه، وكنية حذيفة ابو عبد الله العيسى بفتح العين وسكون الياء .

- ۱۰۸ -

من ذريتي القائم بالحق (١) من ولدي المصلوب بكناسة كوفان (٢) امام المجاهدين وقائد الفر المحجلين يأتي يوم القيامة وأصحابه تتلقاهم الملائكة المقربون ينادونهم ادخلوا الجنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون .

ومنها ما رواه الديلمي في « المشكاة » والحاكم في « جلاء الابصار » والامام المهدي في « المنهاج الجلي » من طريق أبي جعفر الباقر ، قال : قال رسول الله ﷺ للحسين بن علي عليها السلام : يا حسين يخرج من صلبك رجل يتخطى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غراً محجلين يدخلون الجنة بغير حساب .

ومنها ما رواه الامام المهدي في « المنهاج » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « يقتل رجل من أهل بيتي فيصلب لا ترى الجنة عين رأت عورته » . وروى الديلمي أيضاً والمهدي في « المنهاج » وصاحب « هداية الراغبين » (٣) والحاكم في « جلاء الأبصار » عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يقتل رجل من ولدي يقال له زيد بموضع يعرف بالكناسة يدعو الى الحق يتبعه عليه كل مؤمن » .

وأما الآثار الواردة فيه عن جده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام ، فمنها : ما رواه الامام المهدي في « منهاجه » والديلمي في « المشكاة » وغيرها من طريق حبة العُرني ، قال : « كُتِبَ مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنا والأصبغ بن نباتة في الكناسة في موضع الجزارين والمسجد والحناطين وهو يومئذ صحراء (٤) - يريد المسجد الأعظم - فما زال يلتفت الى ذلك الموضع ويبكي، بكاءً شديداً ، ويقول : بأبي بأبي ، فقال الأصبغ : لقد بكيت والتفت حتى بكت قلوبنا وأعيننا والتفت فلم أرَ أحداً ، فقال : حدثني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل أنه : « يولد لي مولود ما

(١) في بعضها والقائم بالمعطف .

(٢) الكناسة بالضم : كناية او موضع بالكوفة . اهـ . قاموس .

(٣) هداية الراغبين للسيد الهادي بن ابراهيم الوزير .

(٤) حبة بفتح أوله وباء موحدة ثقيلة بن جوين بضم الجيم مصفراً والعُرني بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون ثم ياء وكان غالباً في التشيع من الثانية وأخطأ من زعم أن له حبة مائت سنة مت وقيل تسع وسبعين .

ولد أبواه بعد ، يلقي الله عز وجل غضبان لله تعالى وراضياً عنه على الحق حقاً حقاً ، على دين جبريل وميكائيل ومحمد عليهم السلام ، وإنه يمثل به في هذا الموضع مُثلةً ما مُثل بأحد قبله ولا يمثل بأحد بعده ، صلوات الله عليه وعلى روحه وعلى الأرواح التي تتوفى معه ، والدعاء الذي في آخر الحديث يحتمل أن يكون مرفوعاً وأن يكون المتكلم به أمير المؤمنين الراوي . والله أعلم .

ومنها ما رواه الامام المهدي في « منهاجه » عن محمد بن الحنفية رضي الله عنه ، أنه مرَّ بأزائه زيد بن الحسن فرفع النظر اليه وصوّبه ثم قال : ليقتلن من ولد الحسين رجل يقال له زيد ، وليصلبن بالعراق . من نظر الى عورته فلم ينصره اكبه الله عز وجل على وجهه في النار .

وروى الديلمي في « المشكاة » قال بالاسناد الموثوق به : أن علياً عليه السلام خطب بالكوفة وذكر أشياء ، حتى قال : يملك هشام تسع عشرة سنة ، وتواريه أرض رصافة رُصفت عليه بالنار . مالي ولهشام . جبار عنيد قاتل ولدي الطيب الطيب لا تأخذه رحمة ، فيصلب ولدي « بكناسة الكوفة » . زيد في الدرجات الكبرى من الدرجات العلى ... الى آخر كلامه .

ورواه أيضاً أبو العباس الحسيني في « المصابيح » . أخبرنا علي بن الحسين بن سليمان البجلي ، قال : ثنا أبو الحسن أحمد بن صالح الضميري ، قال : ثنا أحمد بن زنبور المكي ، قال : ثنا سفيان بن عينية ، قال : ثنا جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جده علي بن الحسين ، عن الحسين ابن علي أن أمير المؤمنين خطب على منبر الكوفة وذكر بقية الحديث . ورواه أيضاً المنصور بالله في كتابه « الشافي » وفيه آثار آخر عن أمير المؤمنين تركنا نقلها اختصاراً .

وأما الآثار الواردة فيه عن جده الحسين بن علي عليها السلام ، فمنها ما أخرجه أبو طالب في « الامالي » باسناده الى أبي حفص المكي ، قال : لما رحل الحسين بن علي عليها السلام من المدينة الى الكوفة ، سرت معه ففرزنا ماء من مياه بني سليم ، فأمر غلامه فاشترى شاة فذبحها ، فجاء صاحبها فلما رأى هيئة الحسين وأصحابه رفع صوته ، فقال : أعوذ بالله وبك يا ابن رسول الله . هذا اشترى شاتي وذبحها ولم يدفع اليّ الثمن ، فغضب الحسين غضباً شديداً ودعا غلامه فسأله عن ذلك ، فقال : قد والله يا ابن رسول الله أعطيتهم ثمنها وهذه البينة ، فسألهم الحسين فشهدوا أنه قد أعطاه ثمنها ، وقالت البينة أو بعضهم : يا ابن رسول الله رأى هيئتك فصاح اليك لتعوضه ، فأمر له الحسين بمعروف ، فقال علي بن الحسين : ما اسمك

يا أعرابي ، فقال زيد ، فقال: ما بالمدينة أ كذب من رجل اسمه زيد وكان بالمدينة رجل يسمى زيدا يبيع الخمر - بضمين وخاء المعجمة - قال : فضحك الحسين عليه السلام حتى بدت نواجذه ؛ ثم قال : مهلاً يا بني لا تعيره باسمه ، فان أبي عليه السلام حدثني أنه سيكون منا رجل اسمه زيد ، يخرج فيقتل فلا يبقى في السماء ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا تلقى روحه ، يرفعه أهل كل سماء الى سماء . فقد بلغت . (١) يبعث هو وأصحابه يتخللون رقاب الناس يقال هؤلاء خلف الخلف ودعاة الحق . اه .

وأما الآثار الواردة من أبيه زين العابدين وأخيه محمد الباقر وابن أخيه جعفر بن محمد وابن عمه عبد الله بن الحسن ؛ فقد تقدم في اثناء الترجمة ذكر ما ورد عن كل منهم . وروى أيضاً الامام أبو العباس الحلي في « المصاييح » عن شيخه الحافظ إمام أهل الجرح والتعديل عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي بإسناده عن خالد بن بكير (٢) بن اسماعيل مولى آل الزبير ، قال : ذهبت مع عمي محمد بن اسماعيل الى « الكناسة » فرأيت زيد بن علي مصلوباً عرياناً ، فقال لي عمي : اشهد يا بني اني كنت عند علي بن الحسين ، وزيد يومئذ صغير يلعب مع الصبيان فكبا لوجهه فدَمِي ، فقام اليه أبوه علي بن الحسين فرعاً يمسح الدم عن وجهه ، فقال : أعيذك بالله أن تكون المصلوب بأرض العراق ، انا كنا نتحدث أن رجلاً منا يقال له زيد يصلب في أرض العراق في سوق من أسواقها ، من نظر إلى عورته متعمداً أصلى الله وجهه النار . اه .

الفصل الثاني في ذكر من روى عنه والآخذين منه وما يتصل بذلك .

قال الشيخ العالم الزاهد القاسم بن عبد العزيز بن اسحاق بن جعفر البغدادي رحمه الله تعالى : كان زيد بن علي شامة أهل زمانه ، وجوهرة أقرانه ، وامام أهل بيت النبوة في وقته ، عليهم السلام يعرف في وقته بحليف القرآن ، له في الزهد والكرم ومحاسن الأخلاق

(١) يعني روحه اخبار عن المستقبل بالماضي كقوله تعالى : « وسيق الذين اتقوا » . من هامش « الامالي » .

(٢) هكذا صحح عند القراءة على سيدنا العلامة الصفي احمد بن محمد السباعي رحمه الله وعند القراءة على الامام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين حفظه الله . اتفقت النسخ على ما في الاصل بكبير بن اسماعيل . وعبرة الكتاب بقية السارح انتهى من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله .

ما ليس لغيره من أهل زمانه ، فتح الله عليه بالعلم بعد أن أخذ منه عن جماعة من فضلاء الأمة ، كآبيه الامام زين العابدين علي بن الحسين عليها السلام ، وجابر بن عبد الله الانصاري الصحابي ، ومحمد بن اسامة بن زيد ، وغيرهم من أبناء الصحابة ، وفتح عليه باعظم مما أخذ من الثقات حتى قال أخوه الباقر عليه السلام : والله لقد أوتي أخي زيد علما لدنيا فأسأله فانه يعلم ما لا نعلم .

وتلامذة زيد بن علي عليه السلام أولاده السادة الأبرار :

عيسى بن زيد ، ومحمد بن زيد ، وحسين بن زيد ، ويحيى بن زيد . فعيسى بن زيد الأوحـد أخذ عنه سفيان الثوري ، وكان زاهداً أهل زمانه ، وهو جد العراقيين . ومحمد بن زيد جد الذين ببلاد العجم . وحسين بن زيد جد المشهورين من ذرية زيد بن علي . ويحيى بن زيد هو القائم بالامامة بعده . وأصحاب زيد الذين أخذوا عنه العلم جماعة كثيرة فالشهور منهم :

منصور بن المعتمر (١) أحد دعائه ، وكان فقيها ورعا محدثا .

قلت : وقد احتج به البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ورووا عنه . ١ هـ . وهارون (٢) بن سعد المجلي كذلك .

قلت : وهو من شيوخ مسلم ، ومعاوية بن اسحاق بن زيد بن حارثة (٣) كذلك . ونصر بن خزيمة ، ومعمر بن خثيم الهلالي كذلك ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صاحب رسالته التي كان يدعو اليها ، وقيس بن الربيع ، وكان فاضلا ورعا ، والفقيه النعمان

(١) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي ، أبو عتاب ، بثنائة ثقيلة ثم موحدة ، الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلّس ، من طبقة الاعمش ، مات سنة ١٣٢ هـ . ن « تقريب التهذيب »

(٢) هارون بن سعد المجلي ، أو الجعفي الكوفي الاعور ، صدوق رمي بالرفض ، ويقال : رجح عنه من السابعة . ١ هـ . « تقريب »

(٣) الانصاري استشهد مع الامام عليه السلام وصلب معه . وليس بزید بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ، فاعرف ذلك موقفا ان شاء الله تعالى . ١ هـ . من خط القاضي العلامة أحمد بن ناصر ، ومحمد بن عبد الحق الخلفي .

ابن ثابت المعروف بأبي حنيفة ، وله فضائل حجة ، وسلمة بن كهيل^(١) كذلك ، وأبو حنيفة^(٢) الاجلس بن عبد الله الكندي ، وأبو الجارود^(٣) زياد بن عبد الله الخارفي^(٤) العابد ، وسليمان بن مهران الأعشى^(٥) ، وهو رأس المحدثين وأهل الفقه وكان له اختيارات كثيرة ، وسفيان بن السمط كذلك ، وهو الذي روى عن جعفر الصادق أن زياداً لم يخرج للجهاد هشام بن عبد الملك حتى رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ، يقول له : يا زيد جاهد هشاماً ولو بنفسك ، وزيد بن الاعمش كان فاضلاً ناسكاً .

قلت : وقد روى له الترمذي ، واسحاق بن راهويه وابن المديني ، ونصر الوشاء . قال القاسم بن عبد العزيز : وهو الذي روى مناظرة زيد بن علي عليها السلام للزناديق عند هشام بن عبد الملك ، والسيدان عبيد الله وعبد الله ابنا محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، وكانا آية زمانها ، ومعمّر وسعيد ابنا خثيم وكانا ممن شهد مقتل زيد بن علي عليه السلام ، وجاهداه معه وكانا محدثين فاضلين ، وأبو الزناد الموج بن علي كذلك ، وعلي ابن صالح ، والحسن بن صالح وكلاهما مشهوران من كبار العلماء ، ولهما اختيارات خاصة ، والحسن بن صالح وهو المعروف بابن حي الذي انتسبت اليه الصالحية من الزيدية ، ومحمد بن الفرات الجرمي وكان محدثاً فاضلاً ، والقاسم بن أرقم كذلك ، والهيثم الطهوي الذي حدث عنه كبار أهل الكوفة ، وعبد الله بن الزبير عم أبي أحمد الزيري ، والفضيل بن الزبير الريشان عم أبي أحمد الزيري ، صاحب دعوة زيد بن علي إلى العلماء ، وعيسى بن أبي فروة وكان ناسكاً فاضلاً وعمر بن خالد وهو أبو خالد الواسطي حدث عنه الثقات ، وهو كثير الملازمة لزيد بن علي عليها السلام ، وهو الذي أخذ أكثر الزيدية عنه مذهب زيد بن علي عليه

(١) الحضرمي أبو يحيى الكوفي ، ثقة من الرابعة . ١٠١ هـ . « تقریب »

(٢) في « تقریب » أجلس بن عبد الله بن حنيفة بالمهمل والجيم مصغراً ، يكنى أبا حنيفة الكندي ، يقال اسمه يحيى ، صدوق ، شيعي من السابعة مات سنة ١٤٥ هـ .

(٣) أبو الجارود زياد بن النضر الخارفي العابد هكذا صحح في نسخة سيدي يحيى بن الحسين . ١٠١ هـ .

(٤) نسخة : الخاروني .

(٥) في « تقریب » الاعمش ثقة حافظ عارف بالقرآن ورع لكنه يدلّس مات سنة ١٢٧ هـ أو ثمان وكان مولده أول سنة ٦١ هـ .

السلام ، ورجحوا روايته على غيره ، ومحمد بن سالم وله فضائل جمّة ، وسورة بن كليب وكان ثقة زيد في أكثر أموره ، ومطهر الثمار وكان فاضلاً ورعاً ، وسالم السلولي كذلك وهو الذي خرج زيد بن علي من داره يوم قتل عليه السلام ، والقاسم بن كثير الفاضل العابد ، والوليد ابن بعلى كذلك ، وكان حسن الصوت بالقراءة حتى أنه كان يشرح لقرائه قلوب العصاة ، وكانت تعجب زيداً قراءته ، وحسان بن فايد البجلي وكان فاضلاً شجاعاً في الجهاد ، ومحمد بن الحجاج البجلي كذلك ، وعمره بن محمّد النخعي ، ومحرز بن جبلة الاشجعي ، وعمر بن يحيى ابنا الزبرقان المالكيان من خيار الكوفيين ، وخليفة بن حسان الخثعمي وله اختيارات ، وخباب الساهي ، وحزمة بن منصور ، وسالم بن أبي حمزة الثمالي وثابت بن أبي صفية ، والاشعث بن أبي صفية ، والاشعث عم سعيد بن خثيم ، وخباب بن زيد بن معتب وكان فاضلاً وشهد مع زيد مقتله ، وعبد السلام بن ميمون البجلي وشهد معه أيضاً ، وسلمة بن ثابت الليثي ، وأبو سعيد اسماعيل الفزاري الطحان وكان فاضلاً ، وصالح بن ذبيان المكنى بابي ثملة الابار ، ورجاء بن هند البارق ، وأبو الصبار العبدي ، ومحمد بن عبد الله الرصافي وكان فاضلاً نبيلاً ، والازهر بن الوازع المرادي كذلك ، وعامر بن الربيع العذري وكان أيضاً بطلاً شجاعاً ، وعصير بن سلمة بن ثابت الليثي ، ونعيم بن مهدي حدان ، وأبو دهمم الوالي من خيار الكوفة ، وعبيد بن جعد البارق ، وزيد بن درهم وكان فاضلاً وحازماً كذلك ، وسالم بن السري الجعفي ، ومساور بن حديد العامري ، والصلت بن الحرث بن اياس الجعفي ، وابراهيم بن نعيم العبدي ، وعبد الله بن سليمان الحضرمي ، وشاكر بن عبد الله ، وعثمان بن عائشة ، والشهاب بن عبد الله البارق ، وعبد الله بن عثمان الفهدي ، وقاسم بن عبد الرحمن الصهباني ، وعيسى بن عنبس بن عبد السلام بن ميمون ، وعبد العزيز بن أبي عثمان البارق ، ونوح ، ومنصور ، وحزمة بنو أبي حمزة الثمالي ، وأبو عبيدة عباد الأحول الهمداني ، وعمر بن صالح الاشجعي ، وعبد الله بن عثمان الاشجعي .

فهؤلاء المشهورون من تلامذة زيد بن علي واتباعه عليه السلام ، وكلهم فضلاء أهل نسك وعبادة ، ولكنهم بعد قتله وظهور بني مروان عليهم خملوا (١) في الارض ، ومنهم من قتل مع زيد ، ولم يشتهر منهم بعد زيد في الاخذ منه الا أقلهم ، كمنصور بن المعتز ، وأبي

(١) خمل من باب قد فو خامل اي صاقت . ١٠ هـ . « مصباح »

الجارود وهو الذي تنسب اليه الجارودية من الزيدية ، وهارون بن سعد العجلي ، والحسن ابن صالح ، وأخيه علي بن صالح ، وهاشم بن البريد (١) ، وعبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وزيد اليامي ، وسلمة بن كهيل ، وعمر بن خالد الواسطي ، واسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وأبي الزناد ^{بني} المروج بن علي ، وسليمان الاعمش ، والاحول الكندي ، ومعمّر ، وسعيد ^{بني} ابنه ، وخثيم الهلاليان ، وشعبة بن الحجاج ، وقيس بن الربيع ، وسفيان بن أبي السمط ، ومحمد بن الفرات الجرمي ، وفضيل بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير ، وسالم بن أبي حفصة ، وعبد الله بن عتبة .

ومن السادة أولاده المقدم ذكرهم والسيد الامام عبد الله بن الحسن بن الحسن وكان ممن يفضلّه ويعتقد امامته . ومن قوله رضي الله عنه : العلم بيننا وبين الناس علي بن أبي طالب ، والعلامة بيننا وبين الشيعة زيد بن علي عليه السلام فمن تبعه فهو شيعي ومن لم يتبعه فليس شيعي . وهو أخذ العلم عن أبيه وعن جماعة من أبناء الصحابة ، ثم أولاده الأئمة الأعلام النفس الزكية محمد بن عبد الله ، والنفس الرضية ابراهيم بن عبد الله ، والسيد ادريس بن عبد الله ، والامام يحيى بن عبدالله ، والسيد موسى بن عبد الله ، كلهم أخذوا العلم عن أبيهم ، وعن بعض أصحاب زيد ، وعن أبناء الصحابة ، والامام الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والسيد أخوه الحسن بن علي ، والامام القاسم بن ابراهيم ابن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والسيد أخوه الامام محمد ابن ابراهيم ، والسيد احمد بن عيسى بن زيد ، والسيد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي ، والسيد القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ومحمد بن محمد بن زيد ، ويحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد .

فمن هؤلاء من روى عنه محمد بن المنصور الرازي جامع علوم آل محمد الرسول . وأعظم من روى عنه ، منهم القاسم بن ابراهيم ، وأحمد بن عيسى بن زيد ، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، فهؤلاء الذين صار الكوفيون على مذهبهم حتى انتشر اليهم مذهب الهادي والمؤيد بالله في آخر الزمان بعد خمسمائة وشيء ، والهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن

(١) صوابه محمد بن عبد الرحمن .

ابراهيم أخذ العلم عن جده القاسم^(١) بن ابراهيم ، ثم اختار اختيارات كثيرة فصارت زيدية الحجاز واليمن على مذهبه ومذهب جده القاسم ثم أخذ ولده^(٢) المرتضى محمد بن يحيى العلم ودخل بلاد المعجم وجيلان وديلماني ، وأخذ عنه السيد أبو العباس أحمد بن ابراهيم الهاروني^(٣) ، والفقيه الفاضل علي بن بلال صاحب « الوافي » .

ثم اشتهر مذهب الهادي ، والقاسم ، ببلاد المعجم ثم أخذ الامام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون ، وأخوه السيد أبو طالب ، عن السيد أبي العباس ، وصاحب « الوافي » مذهب الهادي والقاسم ، وما روياه عن آل الرسول ثم اختار المؤيد بالله اختيارات تخالفها ، فمال كثير من الزيدية اليها في بلاد المعجم والكوفة والحجاز واليمن ، وكان الامام الناصر لدين الله الحسن بن علي الاطروش صاحب الجليل والديلم قد أخذ العلوم عن محمد بن منصور عن آل الرسول ، ثم اختار اختيارات كثيرة فصار أهل الجليل لا يرون خلاف ما اختاره رأيا ، ومذهبه عند أصحابه مشهور لا يختلف فيه اثنان وسنده ظاهر ، وكذلك مذهب القاسم والهادي والمؤيد بالله عند أتباعهم أشهر من الشمس في اليوم الضاحي ، سواء أسند أم لم يسند ، وأولاد جعفر الصادق وأولاد أولاده كانوا على رأي زيد بن علي عليه السلام .

ومنهم من خرج على الظلمة للجهاد كمحمد بن جعفر الصادق ، وعبد الله بن جعفر ، وكزيد بن موسى بن جعفر ، وغيرهم من الأئمة السادة ، وكان أكثر الفقهاء في الصدر الذي فيه زيد بن علي عليه السلام على رأيه ثم بعده كذلك . فأبو حنيفة من رجاله وأتباعه في كل كتاب من كتب أهل المقالات ، وكذا أصحابه أبو يوسف ومحمد ، والشافعي تلميذ لمحمد بن الحسن الشيباني ، وكان داعيا ليحيى بن عبد الله بن الحسن الامام في زمن هارون الرشيد ، وشرس عليه بنو العباس لأجل ذلك ، وكذا كانت قراءته^(٤) في غير الفقه على رجلين من

(١) أراد بواسطة ابيه الحسين وعميه محمد والحسن .

(٢) الداخل بلاد المعجم يحيى بن محمد بن يحيى الهادي فاعرف ذلك موافقا ، وقد نبه عليه الشارح آخر هذا البحث .

(٣) ليس بهاروني وإنما قارب اسماءه في القل عنده .

(٤) يعني قراءة الشافعي . ١ هـ .

اتباع زيد بن علي ، وهما رجلاً أهل الحق ، أحدهما يحيى بن خالد الزنجي^(١) ، والآخر إبراهيم بن أبي يحيى المدني . وكذا مالك الفقيه كان يفتي من سأله بالقيام مع محمد بن عبد الله النفس الزكية على المنصور أبي الدوانيق . وشيخه جعفر الصادق في الحديث ، فلا مذهب أقدم من مذهب زيد بن علي عليها السلام ولا أفضل ، وكيف لا يكون كذلك وهو يرويه عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ليس بينه وبينه إلا رجلاً . اهـ . ما ذكره العلامة القاسم ابن عبد العزيز رحمه الله وقدمته على غيره اذ هو أخص ممن عداه بمعرفة أخبار الامام زيد بن علي وأصحابه وأهل مذهبه ، الا قوله : ان المرتضى محمد بن يحيى دخل جيلان وديلمان ، فهو سهو أو سقط شيء من الكلام على نقل كلامه ، بل الذي دخل جيلان وديلمان هو ولد المرتضى ، وهو يحيى ويلقب بالمهادي وعنه أخذ أبو العباس والاخوان عليها السلام علي المهادي ، وهو يرويه عن عمه أحمد بن يحيى عن أبيه المهادي الى الحق فاعرف ذلك .

وقال صاحب « الطبقات » رحمه الله : ومن روى عنه عمرو بن خالد ، وهو راوي « المجموعين الفقهي والحديثي » ، وعطاء بن السائب « تفسير القرآن » ، وقطاعة في التفسير رواها عنه عبيد الله بن العلى ، و « الرسالة في اثبات الوصية » رواها عنه خالد بن محمد ، وروى عنه خالد بن صفوان كتاب « مدح القلة وذم الكثرة » . اهـ .

وقد جمع الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي الحسيني - الذي أثنى عليه الذهبي في « النبلاء » وغيره - أسماء التابعين الذين رووا عن الامام زيد بن علي ، وذكر حديث كل راو فناء كتاباً مفيداً . قال فيه : وكان زيد بن علي تابعياً ، سمع أبا الطفيل عامر بن وائلة . ثم روى أبو عبد الله الحسيني باسناده المتصل الى الامام زيد بن علي يقول : « سمعت أبا الطفيل الليثي رضي الله عنه يحدث أبي علي بن الحسين أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلام شاب ، قال : وسمعت يحدث عن علي رضي الله عنه ، أنه يقول : « شر حجة حجتها الأولون والآخرون ينتهب فيها أحلاس الناس » . وروى أبو عبد الله أيضاً باسناد متصل الى أمير المؤمنين عليه السلام نحو ذلك ، وزاد « الا أن الفرج عند اعتناقها » وأورده « وعند عراقيها صادرة » .

وروى أبو عبد الله أيضاً باسناده الى عمار بن الحرث الشاكري ، انه سمع زيد بن علي

(١) اسمه مسلم بن خالد . والزنجي بفتح الزاي لقب به لسواده وقد يسمى بالنقيض لبياضه . اهـ .

يقول : « كان أبي يحج بنا ونحن غلمان ، فرأيت أبا الطفيل الكداني يأتيه ويتحدث عنده شيخٌ مُمٌ عليه مقطعات له ، فسمعتُه يقول : والله لو لم أجد بمكة إلا العصا ما فارقتها ، فإن هذا الامر منها بدأ وإن الفرج منها يبدو » . وروى أيضاً بإسناده إلى زيد بن علي ، قال : وكان أبو الطفيل يزور أبي علي بن الحسين ويتحدث عنده ، فسمعتُه يقول سألتني معاوية ، فقال : كيف حبك علياً ، فقلت : ^{لما} لم ^{يؤس} موسى لموسى ، قال : فما أبقي لك الدهر من ثكلك ؟ قلت : ما أبقي للشيخ الرقوب والمعجوز القلاة (١) .

وذكر من جملة من روى عن زيد بن علي من التابعين جماعة من أهل البيت ، منهم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وأخوه الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والحسن بن زيد بن علي بن أبي طالب ، والحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وأخوه الآخر عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وأخوه الباقر محمد بن علي . وقال روى عن أخيه زيد بن علي ، وروى عنه أخوه زيد ، وعبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، هؤلاء من أهل البيت عليهم السلام ممن روى عن زيد بن علي . وذكر جماعة من غيرهم ، وذكر أيضاً فيمن روى عنه أبا حنيفة النعمان بن ثابت الفقيه الكوفي ، وأخرج بإسناده إلى أبي حنيفة قال : سمعت زيد بن علي يحدث عن أبيه عن جده أن علي بن أبي طالب « كان يرى أن يغتسل من غسل ميتاً » وهو من أحاديث « المجموع » ، وأورده السيوطي في مسند علي من « جامع الكبير » بلفظ : « الطهارات . ست : من الحنابة ومن الحمام ومن غسل الميت ومن الحجامة والغسل للجمعة والغسل للعيدين » .

وقال شارح « المجموع » السيد الحافظ أحمد بن يوسف : وقد انكر بعض العلماء لقاء أبي حنيفة لزيد بن علي ، زاعماً أن أبا حنيفة لم يدخل الكوفة وقد كان أبو حنيفة كوفياً وبها نشأ ويقال له فقيه العراق ، وما منع أن يتفقا جبهة إلا سلطان بني أمية يومئذ وقد اتفقا على خفية . اهـ .

(١) القلاة هي التي لا يعيش لها ولد . اهـ .

قُلْتُ : ووجدت في تعاليق « المجموع » عن السيد الحافظ يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله محمد بن القاسم رحمه الله أن أبا حنيفة من تلامذة زيد بن علي ، وأن مدة قراءته عليه سنتان . اهـ . وما نقل عن القاسم بن عبد العزيز والشريف أبي عبد الله الحسيني دليل على صحة ذلك . والله أعلم .

وأما علماء المحدثين ممن تكلم على الرجال جرحاً وتعديلاً فمجمعون على جلالته وإمامته ومعتبرون بثقته وأمانته . ولنورد كلام الحافظ المزي في « تهذيب الكمال » ولفظه : زيد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو الحسين المدني ، أخو محمد بن علي وعبد الله ابن علي وعمر بن علي وعلي بن علي والحسين بن علي ، أمه أم ولد . روى عن أبان بن عثمان بن عفان وعبيد الله بن أبي رافع وعروة بن الزبير وأبيه علي بن الحسين زين العابدين وأخيه أبي جعفر محمد بن علي الباقر . وروى عنه الأجلح بن عبد الله الكندي وآدم بن عبد الله الخثعمي وإسحاق بن سالم وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي وبسام الصيرفي وأبو حمزة ثابت بن أبي صفية الثمالي وابن أخيه جعفر بن محمد بن علي الصادق وأنه حسين بن زيد بن علي وخاله بن صفوان وأبو سلمة راشد بن سعد الصانع الكوفي وزبيد اليامي وزكريا بن أبي زائدة وزيد بن علاقة وأبو الجارود هزياد بن المنذر الهمداني وسعيد بن خثيم الهلالي وسعيد ابن منصور المشرقي الكوفي وسليمان الأعمش وشعبة بن الحجاج وعبد الله بن عمرو بن معاوية وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الرحمن بن الحرث بن عياش بن أبي ربيعة الخزومي وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبيد الله بن محمد بن عمر بن علي ابن أبي طالب وعبيد بن إصطفي وأبو هريرة عريف بن درهم وعمر بن موسى وأبو خالد عمرو ابن خالد الواسطي وابنه عيسى بن زيد وفضيل بن مرزوق وكثير الثؤا وكيسان أبو عمرة القصار الكوفي ومحمد بن سالم ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري والمطلب بن زياد وأبو الزناد مورج^(١) بن علي الكوفي وهارون بن سعد العجلي وهاشم بن البريد ، ذكره ابن جرير في الثقات ، وقال : رأى جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) والصحيح موج بن علي بفتح اوله وسكون وحيه .

وقال عباد بن يعقوب الرواجني (١) عن عمرو بن أبي القاسم قال : دخلت على جعفر بن محمد - وعنده ناس من الرافضة - فقلت : إن هؤلاء يبرأون من عمك زيد ، فقال يبرأون من عمي زيد ؟ فقلت نعم . قال : برىء الله ممن برىء من عمي زيد ، كان والله أقرأنا لكتاب الله وأفقهنا في دين الله وأوصلنا للرحم ، والله ما ترك فينا لدنيا ولا لآخرة مثله . وقال السدي عن زيد بن عني : الرافضة حرّبي وحرّب أبي في الدنيا والآخرة . مرقّت الرافضة علينا كما مرقّت الخوارج على علي عليه السلام . وقال أحمد بن داود الحداني : سمعت عيسى بن يونس ومثّل عن الرافضة والزيدية ، فقال : أما الرافضة فأول ما ترفضت جاؤوا إلى زيد بن علي حين خرج ، فقالوا : تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك ، فقال : بل أتولاهما وأبرأ ممن تبرأ منهما . قالوا : إذن نرفضك فسميت الرافضة . قال : وأما الزيدية فقالوا نتولاهما ونبرأ ممن تبرأ منها فخرجوا مع زيد بن علي فسميت الزيدية .

وقال خليفة بن خياط : حدثني أبو اليقظان عن جويرية بن أسماء أو غيره أن زيد بن علي قدم على يوسف بن عمر الحيرة فاجازه وأحسن إليه ، ثم شخص إلى المدينة فاتاه ناس من أهل الكوفة ، فقالوا له : ارجع فليس يوسف بشيء ونحن نأخذ لك الكوفة ، فرجع وبايعه ناس كثير فاقْتَلُوا وقتل زيد فيها - يعني سنة اثنتين وعشرين ومائة - . وقال محمد بن سعد : قتل يوم الاثنين لليلتين خلتا من صفر سنة عشرين ومائة ، ويقال سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وقال غيره : وصلب فلم يزل مصلوباً إلى سنة ست وعشرين فانزل بعد أربع سنين وأحرق . وقال أبو بكر بن أبي خشيمة عن مصعب بن عبد الله الزبيري : قتل زيد بن علي بالكوفة قتله يوسف بن عمر في زمن هشام بن عبد الملك ، وقتل يوم الاثنين لثلاث ليال خلت من صفر سنة عشرين ومائة ، وهو يوم قتل ابن اثنتين وأربعين سنة . وقال أبو بكر بن عبد الله العتكي عن جرير بن حازم : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كأنه متساند إلى خشبة زيد بن علي - وهو مصلوب - وهو يقول : هكذا تفعلون بولدي .

روى له الترمذي وأبو داود والنسائي في مسند علي وابن ماجه . انتهى كلام الزبي .
وذكره الذهبي في « النبلاء » بنحو ما ذكره المسري وزاد ما لفظه : وكان ذا علم وجلالة

(١) الرواجني في « الجامع الكافي » براه مشددة مفتوحة فواو مخففة وجيم مكسورة ونون مكسورة خفيفة فياء . ٥١ .

وصلاح . قال : وعن معاذ بن أسد قال : أظهر ابن خالد القسري على زيد بن علي وجماعة انهم أجمعوا على خلع هشام بن عبد الملك ، فقال هشام لزيد بن علي : بلغني عنك كذا ، قال : ليس بصحيح ، قال : قد صح عندي . قال : احلف لك ، قال : لا أصدقك ، قال : ان الله لن يرفع من قدر من حلف له بالله ، فلم يصدق . قال : اخرج عني ، قال : اذن لا تراني الا حيث تكره . ثم قال : قلت : خرج منازل وقتل شهيداً وليته لم يخرج .

وكان يحيى ولده لما قتل بخراسان ، فقال يحيى :

لكل قتيل معشر يطلبونه وليس لزيد بالعراقي طالب

قلت : قام يحيى « بخراسان » وكاد أن يملك . قال ابن سعد : قتله مسلم بن أحور ، وأمه هي : ريطة بنت عبد الله بن محمد بن الحنفية .

وقال الهيثم : لم يعقب يحيى ، وكان أحمد بن سيار عامل « خراسان » قد بعث مسلماً الى يحيى فظفر به فقتله بعد حروب شديدة وزحوف ، ثم أصاب يحيى بن زيد سهم في صدغه فقتله ، فاحتزوا رأسه وبعثوا به الى هشام بن عبد الملك الى الشام وصلبت جثته « بمجوزجان » ثم أُرْزِلَها أبو مسلم الخراساني وواراه ، وكتب باقامة النباحة عليه ببلغ أسبوعاً وبعرو وما ولد إذ ذاك بخراسان ولد من العرب والأعيان الاسمي « يحيى » ودعا أبو مسلم بديوان بني أمية فجعل يتصفح قتلة يحيى ومن سار في ذلك البعث لقتاله فمن كان حياً قتله . وقال الليث بن سعد : قتل يحيى سنة خمس وعشرين ومائة رحمه الله تعالى انتهى كلام الذهبي . وقال أيضاً في « تاريخ الاسلام » في ترجمة الامام زيد بن علي : وكان من أعظم العلماء وأكبر الصلحاء خرج على هشام فامتنع ، فكان سبياً لرفع درجته في الآخرة . وفي أخرى : كانت له مناقب عديدة وتصانيف مفيدة ، وقد قام بالخلافة فقتله جند هشام . ا هـ .

واعلم انه بعد معرفة ما اتفق عليه أهل الجرح والتعديل وغيرهم من أئمة أهل البيت وأشياعهم على الاذعان والاعتراف بجلالة الامام زيد بن علي وفضله ومرتبته في العلم والعمل وتفرده بجلال المحامد التي لم تجتمع في غيره من أهل عصره لامانع من الحكم بكون اسناده أصح الاسانيد . فقد ذكر الزين العراقي في ألفيته عند شرح قوله :

وجزم ابن حنبل بالزهري عن سالم أي عن أبيه البر
وقيل زين العابدين عن أبيه عن جده وابن شهاب عنه به

مالظه : أي : وقيل : أصح الأسانيد ما رواه ابن شهاب المذكور عن زين العابدين -

وهو علي بن الحسين - عن أبيه الحسين عن جده علي بن أبي طالب ، وهو قول عبد الرزاق .
وروي أيضا عن أبي بكر بن أبي شيبة ، فقوله : وابن شهاب عنه به ، أي عن زين العابدين
بالحديث ، وابن مرفوع على الابتداء ، والواو للحال ، أي : في حال كون ابن شهاب راوياً
للحديث عنه . انتهى كلامه .

في السند في الحديث واختلف أئمة الحديث في تعيين أصح الأسانيد على أقوال كثيرة ، ورجح كل منهم سنداً
أدى اجتهاده الى مزيته على ما عده . قال الحافظ ابن حجر في « النكت على ابن الصلاح »
« والفية العراقي » : وسبب الاختلاف في ذلك انما هو من جهة أن كل من رجح اسناداً كانت
أوصاف رجال ذلك الاسناد عنده أقوى من غيره بحسب إطلاعه ، فاختلفت أقوالهم لاختلاف
اجتهادهم . اهـ .

وقد ذكر الحاكم أبو عبد الله في « علوم الحديث » ما يكون كالجمع بين متفرق الاقوال
فقال : أصح أسانيد أهل البيت : جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن
علي رضي الله عنهم إذا كان الراوي عن جعفر ثقة . وأصح أسانيد الصديق : اسماعيل بن
أبي خالد عن ابن أبي حازم عن أبي بكر . وأصح أسانيد الفاروق : الزهري عن سالم عن أبيه
عن جده . وأصح أسانيد عائشة : الزهري عن عروة عنها . وأصح أسانيد أنس بن مالك :
مالك عن الزهري عنه . وأصح أسانيد اليانين : معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة .
وأصح أسانيد المكين : سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه . وأثبت
أسانيد المصريين : الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر .
وأثبت أسانيد الشاميين : الاوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة رضي الله عنهم . وأثبت
أسانيد الخراسانيين : الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه . اهـ .

وإذا ثبت أن من أصح الأسانيد الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي ، وان
أصح أسانيد أهل البيت جعفر الصادق عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر
ثقة فاسناد زيد بن علي من أصح أسانيد أمير المؤمنين عليه السلام للتفاوت الشديد بينه وبين
الزهري ، فإن الزهري على جلالته وحفظه وسعة اطلاعه قد تكلم فيه ونسب الى التدايس .

قال الذهبي في « الميزان » : كان الزهري يُدلس في النادر وقال صلاح الدين العلائي وأحمد بن زين الدين العراقي في كتابيهما في التدليس : انه مشهور بالتدليس . ونقل ابن العراقي أن الطبري ذكر في كتاب « تهذيب الآثار » عن قوم : أن الزهري من المدلسين . وقسم ابن حجر في « نكته على ابن الصلاح ، المدلسين الى ثلاثة أقسام ، وقال : الثالث من أكثرهم التدليس وعرفوا به ، وعد منهم محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، ومما غمزوه به مخالطته للظلمة .

قال الذهبي بعد أن أثنى عليه ، وقال : ان ترجمته تحمل أربعين ورقة انه قال : نشأت وأنا غلام فاتصلت بعبد الملك بن مروان ، ثم توفي عبد الملك فلزمت ولده الوليد ، ثم سليمان ، ثم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، ثم يزيد فاستقضياني على قضائه ، ثم لزمت هشام بن عبد الملك فصيرني هشام مع أولاده أعلمهم وقضى عني سبعة آلاف دينار . كانت علي . وحكوا عنه انه كان يتزيا بزي جندهم ، وقال فيه بعضهم : كان الزهري جندياً جليلاً . وحكى الذهبي أيضاً في ترجمة خارجة بن مصعب قال : قدمت على الزهري وهو صاحب شرطة بني أمية فأريته يركب وفي يده حربة وبين يديه الناس بأيديهم الحراب ، فقلت : قبّح الله ذا من عالم فلم أسمع منه . ١ هـ .

وقد ذبّ عن الزهري وتكلم على ما قيل فيه السيد الحافظ عز الدين محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله في « العواصم » بنحو كراس . وعلى تسليم ما ذكره : لا يستوي من اتفق على توثيقه وتعظيمه ومن اختلف فيه كما لا يخفى على المنصف . فان قلت : مع الحكم بكون اسناد الامام أصح الأسانيد أو من أصحابها يلزم تقديم رواية « المجموع » على غيرها عند التعارض لقيام المرجح ، وقد يُقدّم كثير من أئمة أهل البيت في بعض المواضع ما يستدل به من الأخبار على رواية « المجموع » وهو ينافي الأصحية المدعاة في « المجموع » .

قلت : قد ذكر ابن الصلاح في « علوم الحديث » بأنه يرى الأمساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق . ^ط

فليس ^ط قال ابن حجر في « نكته » : أما الاسناد فهو كما قال ، فقد صرح جماعة من الأئمة بأن اسناد كذا أصح الأسانيد ، وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من الأئمة انه قال حديث كذا أصح الاحاديث على الإطلاق ، لأنه لا يلزم من كون الاسناد أصح من غيره . أن يكون المتن

الروى به أصح من المتن الروى بالاسناد المرجوح لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الاول أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني دون الاول ، ولأجل هذا ما خاض الأئمة الا في الحكم على الاسناد خاصة وليس الخوض فيه بممتنع ، لأن الرواة قد ضُبطوا وعرفت أحوالهم وتفاوت مراتبهم فأمكن الاطلاع على الترجيح بينهم . اهـ . ومنه يعرف جواب السؤال . فان قلت : إذا تقرر أن اسناد الامام من أصح الأسانيد ، يبقى النظر في الطريق الموصل إليه وغالبها عن أبي خالد وفيه ما قد عرفته .

قلت : عند سلوك طريقة الانصاف ومعرفة ما تقدم من الكلام عليه تظهر جليلة الحال في أمره ولا حاجة إلى تكرير ما سبق .

الفصل الثالث في صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره

ذكر الشيخ أحمد بن علي المقرئ الشافعي في كتابه « الخطط والآثار » صفة خروج الامام عليه السلام ، وحكى اختلافاً في الروايات ، وكذا أبو الفرج الاصبهاني في « مقاتل الطالبين » ، والسيد أبو العباس الحسيني في « المصاييح » وغيرهم . فالذي ذكره أبو العباس رحمه الله ما لفظه : قال : أخبرنا عبد الله بن محمد التيمي باسناده عن الحارث بن عمرو النخعي ، قال : كان من أمر زيد بن علي عليه السلام أن خالد بن عبد الله القسري كان ادعى عليه مالا ، وعلى داود بن علي بن عبد الله بن عباس ، وعلى سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وذلك حين عزل هشاماً خالداً عن العراق وولى يوسف بن عمر بن أبي عقيل الثقفي ، وأمره باستخراج الاموال منه وأن يبسط عليه العذاب . فكتب يوسف بن عمر في ذلك الى هشام ابن عبد الملك - وزيد يومئذ بالرصافة - فدعاه هشام فذكر له ذلك وأمره أن يأتي يوسف فقال له زيد : ما كان يوسف صانعاً بي فأصنعه فأبى هشام ، وكتب ليوسف : إن أقام خالد بن عبد الله على زيد يدبته فخذ به وإلا فاستحلف زيداً ما استودعه شيئاً ثم خل سبيله . فقدم زيد على يوسف فأبرق له وأرعد . فقال : دعني من ارعادك وابعادك فلست من الذين في يدك تعذبهم أجمع بيني وبين خصمي واحملي على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لا مستنك وسنة هشام . فاستجيب يوسف وتصاغرته اليه نفسه وعلم أن زيدا لا يحتمل الضيم . فدعا خالداً فجمع بينهما ، فبرأه خالد فخلى سبيل زيد وقال لخالد : يا ابن اليهودية أفعلى أمير المؤمنين كنت تقتل .

وأخبرنا علي بن الحسين بن الحارث الهمداني باسناده عن أبي معمر سعيد بن خثيم ، قال :

حدثني زيد بن علي عليه السلام قال : لما لم يكن ليوسف علينا حجة أراد أن يشخص بي الى الحجاز ، وكان هشام كتب الى يوسف بذلك ، وقال : اني آتخوفه . وكنت أحب المقام بالكوفة للقاء الاخوان وكثرة شيعتنا فيها ، وكان يوسف يبعث الي يستحثني على الخروج فأنعمل وأقول : اني وجع ، فيمكث ثم يسأل عني فيقال : انه مقيم بالكوفة . فلما رأيت رجدة في شخصي تهيأت وأتيت القادسية ، فلما بلغه خروجي وجه معي رسولا حتى بلغ العذيب فلحقت الشيعة بي ، وقالوا : اين تخرج ومعك مائة ألف سيف من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام وخراسان والجبال (١) وليس قبلنا من أهل الشام الا عدة يسيرة ، فأبيت عليهم . فقالوا : ننشدك الله الا رجعت ولم تمض ، فأبيت وقلت : لست آمن غدركم كفعلكم بجدي الحسين وغدركم بعمي الحسن واختياركم عليه معاوية ، فقالوا : لن نفعل ... أنفشنا دون نفسك فلم يزلوا بي حتى انعمت لهم . قال العجمي : حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي : أن زيدا صلوات الله عليه قال لعلمانه : اعزلوا متاعي من متاع ابن عمي ، فقلت : ولم ذاك أصلحك الله ؟ قال : أجاهد بني أمية والله لو اعلم انه 'تَوَجَّجُ' لي نارٌ بالخطب الجزل فأقذف فيها وأن الله أصلح لهذه الأمة أمرها لفعلت . فقلت له : الله الله في قوم خذلوا جدك وأهل بيتك فانشأ يقول :

فان اقتل فلست بسذي خلود وان أبقَ أشتفيت من العبيد
اه .

وروى الامام المهدي في « المنهاج » والامام أبو طالب في « الامالي » من طريق كليب الحارثي : ان زيد بن علي دخل على هشام بن عبد الملك ، وقد جمع له هشام الشاميين ثم قال له زيد : انه ليس أحد من عباد الله فوق أن يوصى بتقوى الله وليس أحد من عباد الله دون أن يوصي بتقوى الله وأنا أوصيك بتقوى الله . فقال له هشام : أنت زيد المؤمل للخلافة الراجي لها وما أنت والخلافة وأنت ابن أمة ؟ فقال له زيد عليه السلام : إني لا أعلم أحدا أعظم منزلة عند الله من الأنبياء صلوات الله عليهم ، وقد بعث الله نبيا هو ابن أمة فلو كان ذلك تقصيرا عن ختم النبية لم يبعث وهو اسماعيل بن ابراهيم ، والنبوة أعظم منزلة عند الله من الخلافة ، فكانت أم اسماعيل مع أم اسحاق كأمي مع أمك ، ثم لم يمنع ذلك أن جعله الله أبا العرب وأبا

(١) الجبال عراق العجم .

خير النبيين محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وما تقصيرك برجل جده رسول الله وأبوه علي بن أبي طالب ؟... فوثب هشام من مجلسه وتفرق الشاميون ، ودعا قهرمانه (١) فقال : لا يبتن هذا في عسكري . فخرج أبو الحسين زيد بن علي وهو يقول : لم يكره قوم حر السيوف الا ذلوا . ورواه أيضاً أبو العباس في « المصاييح » والامام أبو طالب في « الامالي » وزادا في حديثها : أن هشاماً قال لأهل بيته بعد ما خرج زيد بن علي من عنده : ألسن ترعمون أن أهل هذا البيت قد بادوا ، لا لعمري ، ما انقرض قوم هذا خلفهم . وقد أخذ معنى قوله : « لم يكره قوم حر السيوف الا ذلوا » ولده الامام يحيى بن زيد عليها السلام فقال .

يا ابن زيد أليس قد قال زيد . من أحب الحياة عاش ذليلاً
كن كزيد فأنت مهجة زيد واتخذ في الجنان ظلاً ظليلاً

وروى السيد أبو طالب في « الامالي » باسناده الى سعيد بن خثيم عن أخيه معمر ، قال : قال زيد بن علي عليها السلام : كنت أماري هشام بن عبد الملك وأكابه في الكلام ، فدخلت عليه يوماً فذكر بني أمية ، فقال : هم أشد قريش أركاناً وأشد قريش سلطاناً وأكبر قريش أعواناً . كانوا رؤوس قريش في جاهليتها وملوكها في اسلامها . فقلت : على من تفتخر ؟ على هاشم أول من أطعم الطعام وضرب الهام وخضعت له قريش بارغام ، أم على عبد المطلب سيد مضر جميعاً وان قلت معد كلهم صدقت : إذا ركب مشوا وإذا اتعل احتفوا وإذا تكلم سكتوا ، وكان يطعم الوحش في رؤوس الجبال والطير والسباع والانس في السهل . حافر زمزم وساقى الحجيج وريسم العمرتين ، أم على بنيه أشراف الرجال ، أم على سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، حمله الله على البراق وجعل الجنة يمينه والنار بشماله فمن تبعه دخل الجنة ومن تأخر عنه دخل النار ، أم على أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب أخي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمه والمفرج عنه الكرب وأول من قال : لا إله الا الله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . لم يبارزه فارس قط الا قتله وقال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقله في أحد من أصحابه ولا لأحد من أهل بيته؟.. قال : فاحمر وجهه وبهت .

(١) القهرمان : الخازن والوكيل .

وروى الامام المهدي في « منهاج » والسيد أبو طالب في « أماليه » باسناده إلى جابر الجعفي انه قال لزيد بن علي حين أزمع على الخروج بكلام ذكره له محمد الباقر من صفة خروج الامام زيد بن علي وانه مقتول ، فقال الامام زيد عليه السلام : أأسكن وقد خولف كتاب الله تعالى وتحوكم الى الجبت والطاغوت ؟ وذلك اني شهدت هشاماً ورجل عنده يسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت للساب له : ويلك يا كافر أما اني لو تمكنت منك لاخطفت روحك وعجلتك الى النار . فقال هشام : مه عن جليسننا يزيد . فوالله لو لم يكن الا انا ويحيى ابني لخرجت عليه وجاهدته حتى أقتل . وروى هذه القصة الامام أبو العباس الحسيني في « المصاييح » وفيه : أن الرجل الساب كان يهودياً - وزاد في روايته - : فخرج عليه السلام وهو يقول : « من استشعر البقاء استدثر الذل الى الفناء » ، فذلك الذي هاجه الى الخروج على هشام . اه .

بإسناده

وروى الامام المهدي في « المنهاج » وصاحب « المحيط » في كتابه والامام المرشد بالله في « أماليه » عن محمد بن فرات ، قال : وقف زيد عليه السلام على باب الجسر وجاءني أهل الشام ، فقال لأصحابه : انصروني على أهل الشام فوالله لا ينصرني رجل عليهم إلا أخذت بيده حتى أدخله الجنة ، ثم قال : والله لو عملته عملاً هو أرضى الله من قتال أهل الشام لأفعلته . وقد كنت نهيتكم أن لا تتبعوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح أو تفتحوا باباً مغلقاً ، وإني سمعتهم يسبون علي بن أبي طالب فاقتلوه من كل وجه . قال الامام المهدي عليه السلام : كأنه أجرام مجرى البغاة كما فعل أمير المؤمنين عليه السلام بأهد الجمل والنهر حتى سمع ما به يتضح المسلم من الكافر ، فان سب أمير المؤمنين برهان واضح في كفر سابه بأدلة يضيق عنها هذا المجموع . اه .

وروى الامام المهدي في « المنهاج » أن الرايات حين خفقت فوق رأسه عليه السلام قال : الحمد لله الذي أكمل لي ديني ، والله إني كنت أستحي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرد الحوض غداً ولم آمر في أمته بمعروف ولم أنه عن منكر . وروى الامام المهدي أيضاً والسيد أبو العباس الحسيني وأبو طالب في « الأمالي » بالاسناد إلى سهل بن سليمان الرازي عن أبيه ، قال : شهدت زيد بن علي عليها السلام يوم خرج لمحاربة القوم بالكوفة فلم أر يوماً قط كان أبهى ولا رجلاً أكثر قراء ولا فقهاء ولا أوفر سلاحاً من أصحاب زيد بن علي

عليه السلام . فخرج على بغلة شهباء (١) وعليه عمامة سوداء وبين يدي قريوس سرجه مصحف ، فقال : يا أيها الناس أعيونني على أنباط الشام، فوالله لا يعينني عليهم منكم أحد إلا رجوت أن يأتيني يوم القيامة آمناً حتى يجوز على الصراط ويدخل الجنة ، والله ما وقفت هذا الموقف حتى علمت التأويل والتنزيل والحكم والتشابه والحلال والحرام بين الدفين .

وروى الامام المهدي في « المنهاج » وأبو العباس في « المصاييح » عن أبي الجارود عن الامام زيد بن علي أنه قال : سلوني قبل أن تفقدوني ، سلوني فانكم لن تسألوا مثلي ، والله لا تسألوني عن آية من كتاب الله إلا أنبأتكم بها ، ولا تسألوني عن حرف من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنبأتكم به ، ولكنكم زدتم ونقصتم وقدّمتم وأخرتم فاشتبهت عليكم الأخبار .

وروى الامام المهدي في « المنهاج » والامام أبو طالب في « الأمالي » والسيد أبو العباس في « المصاييح » عن سعيد بن خثيم ، قال : إن زيدا عليه السلام كتب كتابه، فلما خففت رايته رفع يديه إلى السماء فقال : الحمد لله الذي أكمل لي ديني ، والله ما يسرني أني لقيت محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ولم آمر في أمته بالمعروف ولم أنهمهم عن المنكر ، والله ما أبالي إذا أقمت كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أجبت لي نار ثم قذفت فيها ثم صرت بعد ذلك إلى رحمة الله تعالى . والله لا ينصرني أحد إلا كان في الرفيق الأعلى مع محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين . ويحكم أما ترون هذا القرآن بين أظهركم جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم ونحن بنوه ؟ يا معاشر الفقهاء يا أهل الحجا أنا حجة الله عليكم ، هذه يدي مع أيديكم على أن نقيم حدود الله ونعمل بكتاب الله ونقسم فيكم بينكم بالسوية ، فسلوني عن معالم دينكم فإن لم أنبئكم عما سألتهم فولوا من شئتم ممن علمتم أنه أعلم مني . والله لقد علمت علم أبي علي بن الحسين وعلم جدي الحسين وعلم علي بن أبي طالب وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيبة علمه ، وإنني لأعلم أهل بيتي ، والله ما كذبت كذبة منذ عرفت يميني من شمالي ، ولا انتهكت محرماً لله عز وجل منذ عرفت أن الله يؤاخذني . هائم (١) فسلوني .

(١) الشب : محرقة يباض يعلوه سواد .

(١) يعني هلوا .

وروى في « هداية الراغبين » بإسناده إلى أبي الجارود أن زبداً عليه السلام خطب أصحابه حين ظهر فمأ قاله : أنا اليوم أتكم وتسمعون ولا تنصرون ، وغداً بين أظهركم هامة فتندمون ولكن الله ينصرنني اذا ردني إليه وصو الحاكم بيننا وبين قومنا بالحق .

وفي هذه الروايات دليل واضح على ظنه بما سيصير إليه من الشهادة العظمى لا سيما بإخبار أخيه الباقر محمد بن علي عليه السلام بما فهمه من علم الجفر ولم يصدده ذلك عن المضي فيما أوجبه الله عليه من إعلاء كلمة الدين ورفع منار اليقين ، ولقد صدق الله ظنه وأنجح مقصده وأحمد مسراه وأفلح مغزاه بما ترتب على خروجه وبذلك لمهجته من إعلاء كلمة الله وفتح باب الجهاد الباقي وجوبه إلى يوم التناد ، فكان بدعوته إلى الله وإلى جهاد أعدائه تهديد قواعد الدين وتآلف هذه العصابة المبارك فيها واهتدأ بهم بهدي الصالح واستباقهم إلى ذلك المتجر الرابع ، ولم يزل منهم إمام بعد إمام في منابذة الظالمين وإخافة القاسطين يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر ويقومون شرائع الدين واحكامه على مر الدهور وتعاقب العصور كله ببركة هذا الامام السعيد وسعيه الصالح الحميد .

فعن ذلك قيام الامام الهادي إلى الحق وإبادته للقرامطة ومن دعا بعده من الأئمة في قطر اليمن إلى يومك هذا . وكذا الامام الناصر للحق الحسن بن علي في الجيل والديلم واسلام الجماهير من المشركين وما عقبه من قيام الأئمة هنالك وما نشروا من العلوم الدينية وما استقام عليه فريقهم من العصابة المرضية . كما شهد به من أنصف من علماء الأمة كالدامغاني وغيره . ومن هنا يظهر أن ما ذكره الذهبي في ترجمة الامام عليه السلام بقوله : خرج على هشام فليته لم يخرج ، غباوة عن مدارك الحق وبناء على أصل منهار وهو تحريم الخروج على الظالم المتغلب ، وفساد هذا المذهب أوضح من أن يقام عليه للدليل ، وهو مبسوط في موضعه . وذكرنا في ترجمة أبي خالد طرफاً من ذلك ، وما ذلك الا كقول من أطلق التخطيطة للحسين بن علي عليها السلام في الخروج على يزيد ، ولم يزل اعتقاد ذلك سهلاً عند بعض من انتحل العلم ، حتى قال قائل منهم : أنه قتل بسيف جده فانا لله وانا إليه راجعون .

قال السيد أبو العباس الحسيني : ورجع إلى الكوفة وأقبلت الشيعة تختلف إليه يبائعونه حتى أحصى في ديوانه خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة سوى غيرهم . قال أبو معمر : فبايعه ثمانون ألفاً ، قال : وكان دعائه عليه السلام ؛ نصر بن معاوية بن شداد العبسي ، ومعمر

ابن خثيم العامري ، وفضيل بن الزبير الاسدي ، ومعاوية بن اسحاق بن زيد بن حارثة الانصاري ، وكان معمّر بن خثيم وفضيل بن الزبير يدخلان الناس عليه وعليهم برافع لا يعرفون موضع زيد فيأتيان بهم من مكان لا يبصرون شيئاً حتى يدخلوا عليه فيبايعونه ، **صنفه بيعة** فأقام بالكوفة ثلاثة عشر شهراً إلا أنه كان بالبصرة نحو شهر ، قال : وكانت بيعته التي يبايع الناس عليها أنه يبدأ فيقول : إنا ندعوكم أيها الناس الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم **الامام الأعظم عليه السلام** والى جهاد الظالمين والدفع عن المستضعفين * وقسم الفتيء بين أهله ورد المظالم ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا الحرب ، أتباعونا على هذا ؟.. فاذا قالوا نعم ، وضع يد الرجل على يده فيقول : عليك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله لتفنين بييعتي ولتقاتلن معي عدونا ولتنصحن لنا في السر والعلانية ، فاذا قال : نعم . . مسح يده على يده ، ثم قال : اللهم اشهد . قال : فلبث بضعة عشر شهراً يدعو ويبايع حتى دخل عليه قوم ، فقالوا : **إلى الامام** تدعوننا ، قال الى كتاب الله وإحياء السنن وإطفاء البدع فان اجتمعونا سعدتم وان أبيتتم فما أنا عليكم بوكيل ، قالوا : لا يسعنا ذلك وخرجوا يقولون سبق الامام .

قال أبو العباس : واخبرنا أبو الطيب أحمد بن فيروز الكوفي بإسناده عن يحيى بن الحسين ابن القاسم بن ابراهيم ، قال : حدثني أبي عن أبيه ، قال : لما ظهر زيد بن علي ودعا الناس الى نصرته الحق ، فاجابته الشيعة وكثير من غيرها وقعد عنه قوم ، وقالوا له : لست أنت الامام ، قال : فمن هو ؟ قالوا : ابن أخيك جعفر ، قال لهم : ان قال جعفر إنه الامام فقد صدق ، فاكتبوا اليه واسألوه ، قالوا : الطريق مقطوع ولا نجد رسولا إلا بأربعين ديناراً ، قال : هذه أربعون ديناراً فاكتبوا وارسلوا اليه . فلما كان من الغد أتوه فقالوا : إنه يداريك ، قال : وبلغكم إمام يداري من غير يأس أو يكتم حقاً أو يخشى في الله أحمداً ، فاخترأوا مني أن تقاتلوا معي وتبايعوني على ما يبيع عليه علي والحسن والحسين عليهم السلام ، أو تعينوني بسلاحكم وتكفوا عني أنسنتكم ، قالوا : لا نفعل ، قال : الله أكبر أتم والله الروافض التي ذكر جدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « سيكون من بعدي قوم يرفضون الجهاد مع الأخيار من أهل بيتي ويقولون ليس عليهم أمر بمعروف ولا نهي عن منكر يقلدون دينهم ويتبعون أهواءهم » . اهـ .

قلت : وقد روي غير ذلك في سبب تسميتهم بالرافضة وهو ما سبق في « تهذيب الكمال » للزبي ، وذكره نشوان في « شرح رسالة الحور العين » بأبسط منه ولفظه : وسميت الرافضة من الشيعة رافضة لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام وتركهم الخروج معه حين سألوهم البراءة من أبي بكر وعمر فلم يجيبهم الى ذلك .

وروي عوانة بن الحكم قال : فلما استتب الأمر لزيد بن علي جمع أصحابه فخطبهم وأمرهم بسيرة علي بن أبي طالب في الحرب ، فقالوا : قد سمعنا مقاتلتك لكن فما تقول في أبي بكر وعمر ؟ فقال : وما عسيت أن أقول فيها صحبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأحسن الصفة وهاجرا معه وجاهدا في الله حق جهاده ، وما سمعت أحداً من أهل بيتي تبرأ منها ولا يقول فيها الا خيراً . قالوا : ولم تطلب بدم أهل بيتك ورد مظالمهم اذن ؟ .. أو ليس قد وثبا على سلطانكم فترعاه من أيديكم وحملا الناس على أكتافكم الى يومكم هذا ، يقتلونكم ؟ قال لهم : انما وليا علينا وعلى الناس فلم يألوا العمل بكتاب الله وسنة رسوله . قالوا : فلم يظلمك بنو أمية اذن إن كان أبو بكر وعمر لم يظلماك فلم تدعونا الى قتال بني أمية وهم ليسوا لكم بظالمين ، لأن هؤلاء انما تبعوا في ذلك سنة أبي بكر وعمر . فقال لهم زيد : إن أبا بكر وعمر ليسا كهؤلاء ، هؤلاء ظالمون لكم ولأنفسهم ولأهل بيت نبيكم ، وانما أدعوكم الى كتاب الله ليعمل به وإلى السنة أن يعمل بها ، وإلى البدع أن تطفأ وإلى الظلمة من بني أمية أن تخلع وتنفي ، فإن أجبتم سعدتم وإن أبيتم خسرتم ولست عليكم بوكيل . فقالوا له : إن برئت منها وإلا رفضناك . قال زيد : الله أكبر ، ، حدثني أبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمي : « انه سيكون قومٌ يدعون جبناً لهم نبرٌ يعرفون به فاذا لقيتموهم فاقتلوه فانهم مشركون » اذهبوا فأتتم الرافضة ففارقوا زيداً عليه السلام يومئذ فساهم الرافضة ، فجرى عليهم الاسم . ١ هـ .

وقال المقرئ في « الخطط » بعد أن حكى ما رواه نشوان : وكانت طائفة قد أتت جعفر بن محمد الصادق قبل قيام زيد وأخبروه ببيعته ، فقال : بايعوه فهو والله أفضلنا وسيدنا ، فمادوا وكنتموا ذلك . قال أيضاً : وكان زيد قد واعد أصحابه أول ليلة من صفر فبلغ ذلك يوسف بن عمر فبعث الى الحكم بن الصلت عامله على الكوفة فأمره أن يجمع الناس بالمسجد الأعظم يحضرهم فيه ، فجمعهم وطلبوا زيداً فخرج ليلاً من دار معاوية بن اسحاق بن زيد

ابن حارثة الانصاري وكان بها ، ورفعوا التيران ونادوا يا منصور حتى طلع الفجر، فلما أصبحوا نادى أصحاب زيد بشعارهم وثاروا فأغلق الحُكم دروب السوق وأبواب المسجد على الناس ، وبعث الى يوسف بن عمرو وهو بالحيرة فأخبروه الخبر ، فأرسل خمسين فارساً لتعرف الخبر فساروا حتى عرفوا الخبر وعادوا اليه ، فسار من الحيرة بأشـراف الناس وبعث ألفين من الفرسان وثلثمائة رجل معهم الشباب ، وأصبح زيد وكان جميع من وافته تلك الليلة مائتي رجل وثمانية عشر رجلاً ، فقال: سبحان الله أين الناس؟ قليل: انهم بالمسجد الأعظم محصورون. فقال : والله ما هذا بعذر لمن بايعنا. وأقبل فلقبه على جبانة الصائدين خمسمائة من أهل الشام فحمل عليهم فيمن معه فهزموهم وانتهى إلى دار أنس بن عمرو الأزدي وكان فيمن بايعه - وهو في الدار - ، فنودي فلم يجب فناده زيد فلم يخرج اليه ، فقال زيد : ما أخلفكم قد فعلتموها الله حسبكم . ثم سار إلى الكناسة فحمل على من بها من أهل الشام فهزمهم ، ثم سار ويوسف بن عمر ينظر اليه وهو في مائتي رجل ولو قصده زيد لقتله ، والريان يتبع آثار زيد بالكوفة في أهل الشام ، فأخذ زيد في المسير حتى دخل الكوفة فسار بعض أصحابه إلى الجبانة وواقعوا أهل الشام فأسر أهل الشام منهم رجلاً ومضوا به الى يوسف بن عمر فقتله . فلما رأى خذلان الناس إياه قال : قد فعلوها حسينية ، وسار وهو يهزم من لقيه حتى انتهى إلى باب المسجد فجعل أصحابه يدخلون راياتهم من فوق الأبواب ويقولون : يا أهل المسجد اخرجوا من الذل إلى العز ، اخرجوا إلى الدين والدنيا فانكم لستم في دين ولا دنيا . وزيد يقول : والله ما خرجت ولا قتت مقامي هذا حتى قرأت القرآن وأتقنت الفرائض وأحكمت السنن والآداب وعرفت التأويل . . . بل كما عرفت التنزيل وفهمت النسخ والمنسوخ والحكم والمثابة والخاص والعام وما تحتاج اليه الأمة في دينها مما لا بد لها منه ولا غنى لها عنه ، واني على بينة من ربي . فرماهم أهل المسجد بالحجارة من فوق المسجد فانصرف زيد فيمن معه وأتاه ناس من أهل الكوفة ، فنزل دار الرزق فأتاه الريان فقاتله ، وخرج أهل الشام مساء يوم الاربعاء أسوأ شيء ظناً . فلما كان الغد أرسل يوسف بن عمر عدة عليهم العباس بن سعد المزني فلقبهم زيد فاقتلوا قتلاً شديداً ، فانهزم أصحاب العباس وقتل منهم نحو من سبعين ، فلما كان العشي عَبتْ يوسف بن عمر الجيوش وسرحهم فالتقاهم زيد بمن معه وحمل عليهم حتى هزمهم وهو يتبعهم ، فبعث يوسف طائفة من الناشبة فرموا أصحاب زيد وهو يقاتل حتى دخل الليل ، فرُمي بسهم في جبهته اليسرى ثبت في دماغه ، ورجع أصحابه ولا يظن

أهل الشام انهم رجعوا الا للمساء والليل، فأزّلوا زيدا في دار وأتوه بطبيب ففزع السهم فضج زيد، ومات رحمة الله عليه ليلتين خلّتا من صفر سنة اثنتين وعشرين ومائة وعمره اثنتان (١) وأربعون سنة.

وقال المنصور بالله عبد الله بن حمزة في « الشافي »: وكان ديوانه قد انطوى على خمسة عشر عهرا ألف مقاتل خارجا عن باب مع من جميع أهل الأمصار وسائر البلدان، ثم قال: ولما خرج عليه السلام خرج معه القراء والفقهاء وأهل البصائر قدر خمسة آلاف رجل في زي لم ير الناس مثله وتحلف باقي الناس عنه، فقال: إن الناس بمقالوا احتبسوا في المسجد فقال: لا يسمعون عند الله خذلانهم، فسار حتى وصل إليهم وأمرهم بالخروج فلم يفعلوا. فقال نصر بن خزيمة: يا أهل الكوفة أخرجوا من الدل إلى العز إلى خير الدنيا والآخرة. وأدخلوا عليهم الرايات من طاقات المسجد فلم ينجح ذلك فيهم شيئا. وأقبلت جنود الشام من تلقاء الحيرة، فحمل عليهم عليه السلام كأنه الليث المغضب فقتل منهم أكثر من ألفي قتيل بين الحيرة والكوفة وأقام بين الحيرة والكوفة، ودخلت جيوش الشام الكوفة ففرق أصحابه فرقتين، فرقة بازاء أهل الكوفة وفرقة بازاء أهل الحيرة، ولم يزل أهل الكوفة يخرج الواحد منهم إلى أخيه والمرأة إلى زوجها والبنت إلى أبيها والصديق إلى صديقه فيسكن عليه حتى يرد فأمسى عليه السلام وقد رقى عسكره وخذله كثير ممن كان معه، وأهل الشام في اثني عشر ألفا وحاربهم عليه السلام يوم الأربعاء ويوم الخميس وحمل عليهم عشية الخميس، فقتل من فرسانهم زيادة على مائتي فارس وأصيب عليه السلام آخر يوم الجمعة بنشابة في جبينه، فحمل إلى دور أرحب وشاكر وجيء بطبيب نزع النصل، بعد أن عهد إلى ولده يحيى بجهاد الظالمين، ثم مات من ساعته ودفن في مجرى ماء وأجري عليه المساء، فأبصرهم غلام مندي فلما ظهر قتله وصاح صائح يوسف بن عمر يطلبه دل عليه، فصلبوه في الكعاسة وحرّقوه بعد ذلك، وخبطوه بالشماريخ والعناكيل حتى صار رمادا وسفوه في البر والبحر وذروه في الرياح، فحرق الله هشاماً في الدنيا وله في الآخرة عذاب النار.

وروى السيد أبو طالب في « أماليه » بإسناده إلى ابن شهاب الزهري قال: دخلت على

(١) بل مبع وأربعون سنة كما يدل عليه تاريخ المولد والوفاة. ١٠٥. سيدي محمد بن يحيى الكسبي

هشام بعد قتل زيد بن علي عليه السلام ، فقال هشام : ما أراني الا أوبقت نفسي . فقال الزهري : وكيف ذاك ، قال : أناني آت فقال : انه ما أصاب أحد من دماء آل محمد شيئاً الا أوبق نفسه من رحمة الله تعالى . قال : فخرجت وأنا أقول لقد أوبقت نفسك من قبل ذلك وانت الآن أوبق وأوبق . اهـ . كلام الشافي .

وقال المقرئ بعد أن ذكر صفة دفنه واخراجه وصابه وانه لم تر عورته ستره من الله عليه وانزله بعد سنين واحرقه مالفظة : وقال عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي سمعت أبي يقول : اللهم إن هشاماً رضي بصلب زيد فاسلبه ملكه ، وان يوسف بن عمر أحرق زيداً اللهم فسلط عليه من لا يرحمه ، اللهم أحرق هشاماً في حياته ان شئت والا فاحرقه بعد موته . قال : فرأيت والله هشاماً محرقاً لما أخذ بنو العباس دمشق ، ورأيت يوسف بن عمر مقطماً على كل باب من أبواب دمشق منه عضو ، فقلت : يا أبتاه وافقت دعوتك ليلة القدر ؟ فقال : يا بني لا ، بل صمت ثلاثة أيام من شهر رح و ثلاثة أيام من شهر شعبان وشهر رمضان وكنت أصوم الاربعاء والخميس والجمعة ثم ادعو الله عليها من صلاة العصر يوم الجمعة حتى أصلي المغرب . وبعد قتل زيد انتقض ملك بني أمية وتلاشى إلى ان أزالهم الله بني العباس .

قال: ولما قتل الامام سودت الشيعة أي لبست السواد، وكان أول من سود على زيد شيخ بني هاشم في وقته الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب بن هاشم ، ورثاه بقصيدة طويلة ، وشعره حجة احتج به سيبويه ، توفي سنة تسع وعشرين ومائة. ثم قال : عند ذكر المشاهد في مصر - : قال القاضي : مسجد محرس الخصي بني علي بن زيد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين انقذه هشام بن عبد الملك الى مصر ، ونصب على منبر الجامع فسرقة أهل مصر ودفنوه في هذا الموضع . ثم قال المقرئ : وهذا المشهد باق بين كيان مدينة مصر يتبرك الناس بزيارته ويقصدونه لا سيما يوم عاشوراء ، والعامّة تسميه زين العابدين وهو وهم ، ولما زين العابدين أبوه ، وليس قبره بمصر بل قبره بالقيع .

وذكر ابن عبد الظاهر أن الفضل بن أمير الجيوش لما بلغه حكاية رأس زيد بن علي أمر بكشف المسجد وكان وسط الاكوام ولم يبق من معالمة الا محراب فوجد هذا العضو الشريف .

قال محمد بن منجب بن الصيرفي : حدثني الشريف فخر الدين أبو الفتوح ناصر الزيدي

خطيب مصر - وكان من جملة من حضر الكشف - قال : لما خرج هذا العضو الشريف رأيته وهو هامة وافرة وفي الجهة أثر في سعة الدرهم فضمخ وعطر وحمل الى داره حتى عمر هذا المشهد ، وكان وجدانه في يوم الأحد تاسع وعشرين من ربيع الأول سنة خمس وعشرين وخمسةائة ، وكان الوصول به في يوم أحد ووجدانه في يوم أحد انتهى كلامه .

الفصل الرابع : في الكرامات التي ظهرت بعد مقتله عليه السلام :

فمنها ما تقدم ذكره عن « تهذيب السكك » للزبي ورواه الامام أبو طالب في « الامالي » والديلمي في « المشكاة » والحاكم في « جلاء الأبصار » بإسناده الى جرير بن حازم عن أبيه . قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنام وهو مسند ظهره الى جدع زيد بن علي وهو مصلوب ويقول : « أهكذا تفعلون بولدي ، أهذا جزائي منكم » . وقال الديلمي في « مشكاة الانوار » : روينا بالإسناد الموثوق به أنهم لما عذبوه مجرداً من ثيابه كانت العنكبوت بالليل تنسج على عورته ، فكانوا لعنهم الله يهتكون نسجها بالرماح فاذا أصبح كان كذلك .

ومنها ما روي انه لما صلب عريانا عليه السلام ، مرت به امرأة مؤمنة وطرحت خمارها فالتأت على عورته وهم ينظرون فصعدوا فحلوه فاستترحت سترته حتى غطت عورته .

ومنها ما روي عن جمهور قال : رأيت رجلين مقبلين من بني ضبة كل واحد منهما يده في يد صاحبه حتى اذا جاء الى خشبة زيد بن علي عليه السلام ضرب أحدهما بيده على الخشبة وهو يقول : « إنا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » الآية . فذهب لينحى يده فانتثرت بالأكلة ووقع على شقه فمات الى النار .

ومنها ما روي أن طائر بن أبيضين جاء فسقط أحدهما على قصر ، والاخر على قصر آخر ، فقال : أحدهما للآخر تنمي زيداً أو أنعماء بل قاتل زيد لانجاءه ، فاجابه الآخر : يا ويحج باع آخرته بدنياء . ومنها ما روينا عن سعيد بن خنيم قال : حدثني شبيب بن غرقدة ، قال : قدمنا حجاً من مكة فدخلنا الكناسة ليلاً فلما كنا بالقرب من خشبة زيد بن علي أضاء الليل ، فلم نزل نسير قريباً من الخشبة فنفتحت رائحة المسك فقلت لصاحبي : هكذا توجد رائحة المصلين ، فهتف بي ها تف يقول : هكذا توجد رائحة أولاد النبيين الذين يقضون بالحق وبه يعدلون .

ومنها ما روينا عن الربيع بن حبيب ، قال : لما أصيب زيد بن علي خرجنا الى المدينة أنا وأبي وجيء برأس زيد بن علي ، فجعلت قريش يصعدون النبر ويشتمون ويلعنون زيدا

عليه السلام ، فجاء شيخ فقال : أما من تبرأ منه وشتمه فإنه يطلب دنيا واني لست أطلب دنيا ، ثم أقبل في شتمه والبراءة منه . قال : فبينما نحن كذلك اذ قال : ما هذه الظلمة التي قد غشيتنا ؟ قال : فما أخرج من المسجد الا أعمى يقاد .

ومنها ما روياه عن عيسى بن سواده ، قال : كنت بالمدينة عند القبر عند رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد جيء برأس زيد بن علي عليه السلام في رهط فنصب في مؤخر المسجد على الرمح ، ونودي أهل المدينة برئت الذمة من رجل لم يحضر ، فحشر الناس الغرباء وغيرهم فمكثنا سبعة أيام يخرج الوالي محمد بن هشام الخزومي ، فيقوم الخطباء الذين جاؤوا بالرؤوس فيخطبون ويلعنون علياً والحسين وزيدا وأشياهم ، فقام رجل من قريش وهو محمد بن صفوان فتكلم في خطبته ثم أخذ يلعن علياً وأهل بيته والحسين بن علي وزيد بن علي جميعاً عليهم السلام ومن كان يحبهم ، فبينما هو كذلك إذ وضع يده على رأسه ووقع على الأرض فرماه الله بصداع لا يتالك منه حتى ذهب بصره في تلك الساعة ، وكان رجل مستند فضرب يده اليه فقال : ما رأيت ؟ قال : انشق القبر فخرج منه رجل عليه ثياب بيض فاستقبل المنبر ، فقال : كذبت لعنك الله .

ومنها النور الذي يرى موضع تدرجته في البئر وبسمونه بئر زيد بن علي عليه السلام ، ويرون فيه شبه الهلال ، وقد رأيناه وراه الصديق والعدو بلا منازع ولا مكابر ولله در القائل :

بنفسي شهيداً أخفت العين شخصه وما فضله عمن على الأرض خافيا
فشلت يمين الحادثات لقد رمت فاصمت شهابا عالي القدر ساميا
انتهى كلام الديلمي رحمه الله .

قلت : ومن كراماته ظهور مذهبه في أقطار البلاد الاسلامية على تعاقب العصور .

قال الدامغاني في رسالته المشهورة التي تكلم فيها على طوائف المسلمين وأهل التحل بعد أن ذكر الزيدية ما لفظه : ولم تزل الامامة في أهل بيته قرناً بعد قرن معروفين عند جميع الطوائف باسمه وبلدانهم الذين يظهرون فيها وتكون لهم الشوكة على أهلها ، بالعجم جيلان وديلمان وبعض جرجان وأصبهان والري ، وبالعراق الا على الكوفة والانبار ، وبالحجاز

مكة وجميع بلدان الحجاز الا المدينة ، فان الشوكة فيها لاثني عشرية وهم في نجد اليمن
 ظاهرون على مدنه صنعاء وصعدة وذمار ونحوها ، ولهم في سهولها بلدان كمدينة حلى وما
 بينهما وبين اليمن من بلد الخلاف ، ومنهم في الغرب جماعة كثيرة في جبال يقال لها : جبال
 أوراس ، ومنهم اخلاط في أمصار السنية يتسترون بمذهب الحنفية لان أبا حنيفة كان من
 رجال زيد بن علي ومن أتباعه ، وهم من اتقياء الشيعة لولا ما نُقم عليهم . ١ هـ .

قلت : والذي ذكره من المطاعن فيهم ان الشفاعة ليست لعصاة هذه الأمة ، وان
 الانسان لا يدخل الجنة الا بعمله ، وانهم يعتقدون كفر بعض من خالفهم في العقيدة ،
 ويشترطون في الخليفة شروطا لم يرد الشرع بها ، ويجوزون خليفتين في زمان واحد اذا تباعد
 قطرهما ، ولا يعتقدون في الصالحين والوسواس في الطهارة ، ويخالفون زيدا في أكثر الفروع .
 قال العلامة البكري بعد أن حكى معنى ما ذكره الدامغاني : وهذه التي عدّها مثالب هي
 في التحقيق مناقب .

ومن كراماته ما قرأته بخط القاضي العلامة أبي محمد أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الحق
 الخلافي ، قال : رأيت بخط شيخني عماد الدين - يعني به يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله -
 قال : نقلت من خط والذي أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد ما لفظه : يقول العبد
 الفقير الى الله المنصور بالله أمير المؤمنين القاسم بن محمد - لطف الله به آمين - أخبرني شيخنا
 الفقيه العلامة نور الدين المهدي بن أحمد الرجمي يوم الاثنين لاحدى عشرة ليلة بقيت من شهر
 جمادى الآخرة سنة تسع وألف بعد أن أخبرني قبل هذا التاريخ مرارا ، أن رجلا يسمى
 صلاح بن أبي الخير من جازة جبل تيس من جازة بني موسى بالقرب من الربض أدركه في
 زمانه ، وكان زيدي المذهب ثم انتقل الى مذهب الشافعية ، وأفرط في سب زيد بن علي حتى
 نسبته الى غير أبيه ، فابتلاه الله تعالى بألم في رأسه لا يستطيع معه الاضطجاع والرقاد وكان اذا
 أراد النوم جعل جبلا في عنقه وكان يصرخ من ذلك الألم مقدار سنتين ، ثم مات الى غير
 رحمة الله وهذا من بركات زيد بن علي . ١ هـ .

ومن كراماته أيضاً ما قرأته بخط القاضي المذكور رحمه الله قال : نقلت عن خط القاضي
 أحمد بن صالح بن أبي الرجال ، قال : نقله عن خط العلامة الحسن بن علي قال : قرأت نقله عن
 خط قديم ونصه : روى الشيخ العلامة عبد الله بن صالح بن بدر الشرفي ، عن السيد الفضل

ابن يحيى الحسيني أنه قال : كنت أنا ورجل من أصحابنا في تفر العدينة فدخلت أنا وهو بعض مدارسهم وحضر بعض الصلوات ، فقال صاحبي في أذانه : « حي على خير العمل » فسمعه بعضهم ، فقال لشيخ تلك المدرسة : ما هذا المذهب الذي يذكر فيه « حي على خير العمل » ؟ فقال له الشيخ : هذا المذهب مذهب الزيدية ، فقال : وإلى من ينسبون ؟ فقال الشيخ المقرئ : إلى رجل يقال له زيد بن علي ولعنه المقرئ وأنا أسمع أنا وصاحبي ، فهمنا بقتله وخرجنا من المسجد على أن تقتله ، فلما بلغنا المنزل الذي نحن فيه أدركتنا ندامة على ترك قتله فامسينا نعمل كل حيلة ثم عزمنا على أن نقتله الصبح وإن قتلنا له غضباً لله ولا بن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فلما طلع الفجر غدونا إليه وإذا قد رمي به إلى مكان عال مذوحاً والأبواب من المسجد مغلقة موثقة فطلب لينال فلم يمكن الصعود إليه إلا بالسلام ، وبلغ ذلك السلطان المجاهد فوقع عنده غابة الوقوع ونظروا موضع الذبح منه أسود لم تنزل منه قطرة كأنه حسم بنار ، وهذا قليل من فضائله عليه وعلى آله الصلوات والسلام . ١٥ .

فهذا اغوذج (١) يسير من مناقبه الشريفة وكراماته الجليلة ، وهي أكثر من أن تحصى ، وقد وشحت بها الاسفار ، وشف بها أسماع البادين والحضار :

وسار بها من لا يسير مشمراً
وغشى بها من لا يغنى مفرداً
رحمة الله عليه وسلامه

وأما شيخه ووالده السيد الكبير والامام العبادة المتأله الشهير زين العابدين وجمال المتقين أبو الحسين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف . قال الذهبي في «النبلاء» ما لفظه : هو الأتم زين العابدين الهاشمي العلوي المدني ، يكنى أبا الحسين ، ويقال : أبو الحسن ، ويقال : أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله ، وأمّه ام ولد اسمها : سلافه بنت ملك الفرس يزّجَرْد وقيل : غزّالة ، وولد سنة ثمان وثلاثين .

قلت : وقال السيد الامام أبو طالب في «الافادة» : مولده لستين بقينا من خلافة عثمان . قال صاحب «الطبقات» : فعلى هذا سنة ثلاث وثلاثين في زمن جده علي بن أبي طالب . وقال يعقوب بن سفيان : سنة ثلاث وثلاثين وهو الأصح . ١٥ .

(١) اغوذج أصل معناه صورة تتخذ على صورة الشيء ليعرف منه حاله وليس بلحن خلافاً لصاحب «القاموس» فإنه قال : ان اغوذج لحن والصواب اغوذج بدون ألف كما افاده الشهاب في «شفاء الليل» ١٥١ هـ . مجاعي .

قال في « النبلاء » : وحدث عن أبيه الحسين الشهيد ، وكان معه يوم كائنة كربلاء وله ثلاث وعشرون سنة وكان يومئذ موعكا فلم يقاتل ولا تعرضوا له بل أحضروه مع آلِه إلى دمشق فأكرمه يزيد وردّه إلى المدينة . وحدث أيضاً عن جده مرسلًا ، وعن صفية أم المؤمنين وذلك في « الصحيحين » وعن أبي هريرة وعائشة وروايته عنه في « مسلم » ، وعن أبي رافع وعمه الحسن وعبد الله بن العباس وأم سلمة والمسور بن مخرمة وزينب بنت أبي سلمة وطائفة ، وعن مروان بن الحكم وعبد الله بن أبي رافع وسعيد بن المسيب وسعيد بن مرجانة وذكوان مولى عائشة وعمرو بن عثمان بن عفان وليس بالمكثر (١) من الرواية .

حدث عنه أولاده أبو جعفر محمد بن علي وزيد المقتول وعمر وعبد الله ، والزهرى وعمرو بن دينار والحكم بن عتيبة وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعلي بن زيد ابن جعدان ومسلم البطين وحبيب بن أبي ثابت وعاصم بن عبد الله وعاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان والقعقاع بن حكيم وأبو الاسود (٢) ويعرف بـ « عروة وهشام بن عروة وأبو الزبير المكي وأبو حازم الأعرج وعبد الله بن مسلم بن هرمز ومحمد بن الفرات التيمي والمنهال بن عمرو وخلق سواهم .

وقد حدث عنه أبو سلمة وطاووس وهما من طبقته . قال ابن سعيد : هو علي الأصغر ، فأما أخوه علي الأكبر فقتل مع أبيه بكربلاء ، وكان علي بن الحسين ثقة مأمونا كثير الحديث رفيعا ورعا . روى ابن عينية عن الزهرى قال : ما رأيت قرشيا أفضل من علي بن الحسين ، وقيل إن عمر بن سعد بن أبي وقاص قال يوم كربلاء : لا تعرضوا لهذا المريض - يعني عليا - .

ابن وهب عن مالك قال : كان عبيد الله بن عبد الله من العلماء وكان إذا دخل في صلاته فقمع إليه إنسان لم يقبل عليه حتى يفرغ من صلاته ، وإن علي بن الحسين كان من أهل

(١) قوله وليس بالمكثر ... إلخ ، في بغداد من روى عنه عليه السلام من أعلام المحدثين المكثرين من الحديث ، وفي قول محمد بن سعد فيه : كان علي بن الحسين يعد مأمونا كثير الحديث . ما ينبغي بتعقب الذهبي في قوله ليس بالمكثر من الرواية ١ هـ من هامش ترجمة الامام .
(٢) أبو الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يعرف بـ « عروة ١ هـ . من خط شيخنا الشارح عفاه الله تعالى .

الفضل وكان يأتيه فيجلس اليه فيطول عبيد الله في صلاته ولا يلتفت اليه ، فقيل له علي وهو من هومنه ، فقال : لا بد لمن طلب هذا الامر أن يعنى به . وقال : قال نافع بن جبير لعلي بن الحسين : إنك تجالس أقواماً دوننا ، قال : آتي من انتفع بمجالسته في ديني ، قال : وكان نافع يجد في نفسه وكان علي بن الحسين رجلاً له فضل في الدين .

ابن سعد عن علي بن محمد عن علي بن مجاهد عن هشام بن عروة ، قال : كان علي بن الحسين يخرج على راحلته الى مكة ويرجع لا يفزعها ، وكان يجالس زيد بن أسلم مولى عمر فقيل له : تدع قريباً وتجالس عبد بني عدي ، فقال : إنما يجلس الرجل حيث ينتفع . وعن عبد الرحمن بن أurdك أخي علي بن الحسين لأمه ، قال : كان علي بن الحسين يدخل المسجد فيشق الناس حتى يجلس في حلقة زيد بن أسلم ، فقال له نافع بن جبير : غفر الله لك أنت سيد الناس تأتي تنخطي حتى تجلس الى هذا العبد ، فقال علي بن الحسين : العلم يتغنى ويؤتى ويطلب من حيث كان .

الاعمش عن مسعود بن مالك ، قال لي علي بن الحسين : أتستطيع أن تجمع بيني وبين سعيد بن جبير فقلت : ما حاجتك إليه ، قال : أشياء أريد أن أسأله عنها ؛ إن الناس يأتوننا بما ليس عندنا . وروى سعيد عن الزهري ، قال : كان علي بن الحسين أفضل أهل بيته . معمر عن الزهري : لم أدرك من أهل البيت أفضل من علي بن الحسين . وروى عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه قال : ما رأيت فيهم مثل علي بن الحسين .

ابن وهب عن مالك : لم يكن في أهل البيت مثل علي بن الحسين وهو ابن أمة . حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد سمعت علي بن الحسين - وكان أفضل هاشمي - يقول : يا أيها الناس أحبونا حب الاسلام فما برح بنا جبكم حتى صار علينا عاراً . أبو معاوية عن يحيى بن سعيد عن علي بن الحسين رضي الله عنه : يا أهل العراق أحبونا حب الاسلام ولا تجبونا حب الاصنام فما زال بنا جبكم حتى صار علينا شيناً .

قال الاصمعي : ولم يكن له عقب - يعني الحسين عليه السلام - الا من ابنه علي ولم يكن لعلي بن الحسين ولد الا من أم عبد الله بنت الحسن وهي ابنة عمه ، فقال له مروان : أرى نسل أهلك قد انقطع فلو اتخذت السرايري لعل الله يرزقك منهم ، قال : ما عندي ما اشتري به ، قال :

أنا أقرضك فاقرضه مائة ألف فاتخذ السراري وولده جماعة من الولد، ثم أوصى مروان أن لا يؤخذ منه ذلك المال . اسناده منقطع، ومروان ما احتُضِرَ فإن امرأته غمته تحت وسادة هي وجواربها . قال أبو بكر بن البرقي : نسل الحسين كله من قبل ابنه علي الأصغر ، وكان أفضل أهل زمانه . ويقال : إن قريشاً رغبت في أمهات الأولاد بعد الزهد فيهن حين نشأ علي بن الحسين والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله . قال العجلي : علي بن الحسين مدني تابعي ثقة . وقال أبو داود : لم يسمع علي بن الحسين من عائشة . وسمعت أحمد بن صالح يقول : سنه وسن الزهري واحدة .

قلت : وهم ابن صالح بل علي أسن من الزهري بكثير .

وروي عن أبي بكر ^{ابن أبي} شيبه قال : أصح الأسانيد كلها الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنه .

عبد الله بن عمر العمري عن الزهري قال : حدثت علي بن الحسين بحديث فلما فرغت قال : أحسنت هكذا حدثناه ، قال : ما أراني حدثتك بحديث إلا أنت أعلم به مني ، قال : لا تقل ذاك فليس ما لم يعرف من العلم إنما العلم ماعرف وتواطأت عليه الألسن . وقيل إن رجلاً قال لابن المسيب : ما رأيت أروع من فلان قال : هل رأيت علي بن الحسين قال : لا ، قال : ما رأيت أروع منه . وقال جویریة بن أسماء : ما أكل علي بن الحسين بقرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهمًا قط . محمد بن أبي معشر السندي عن أبي نوح الانصاري قال : وقع حريق في بيت فيه علي بن الحسين - وهو ساجد - فجعلوا يقولون : يا ابن رسول الله النار ، فما رفع رأسه حتى طفئت ، فقيل له في ذلك فقال : الهنتي عنها النار الأخرى .

ابن سعد عن علي بن محمد عن عبد الله بن أبي سليمان قال : كان علي بن الحسين إذا مشى لا تجاوز يده فخذه ولا يحظر بها وإذا قام إلى الصلاة أخذته رعدة ، فقيل له في ذلك فقال : أتدرون بين يدي من أقوم ومن أناجي . وعنه أنه كان إذا توضأ أصفر . إبراهيم بن محمد الشافعي عن سفيان : حج علي بن الحسين فلما أحرم أصفر لونه وانتفض ولم يستطع أن يلي فقيل له : ألا تلي ؟ فقال : أخشى أن أقول لبيك فيقول لي : لا لبيك . فلما لبى غشي عليه وسقط من راحلته ، فلم يزل بعض ذلك به حتى قضى حجه . اسنادها مرسل .

وروى مصعب بن عبد الله عن مالك : أحرم علي بن الحسين فلما أراد أن يلي قالها فاغمي

عليه وسقط من ناقته فهُشِمَ. ولقد بلغني أنه كان يصلي في كل يوم ليلة ألف ركعة إلى أن مات ، وكان يسمى زين العابدين لعبادته .

وروى عن جابر الجعفي . عن أبي جعفر: كان أبي يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة فلما احتضر بكى، فقلت : يا أبا ما يسكيك ، قال : يا بُنيَّ انه إذا كان يوم القيامة لم يبق ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا كان لله فيه المشيئة ان شاء عذبه وان شاء غفر له ، اسنادها تالف . وعن طاووس سمعت علي بن الحسين - وهو ساجد في الحجر - يقول : عُبيدُكَ بفنائك ، مسكينك بفنائك ، سائلك بفنائك ، فقيرك بفنائك ، قال : فوالله ما دعوت بها في كرب الا كشف عني . حجاج بن أرطاة عن أبي جعفر أن أباه قاسم الله ماله مرتين ، وقال : ان الله يحب المذنب التواب . ابن عينة عن أبي حمزة الثمالي أن علي بن الحسين كان يحمل الخبز بالليل على ظهره يتبع به المساكين في الظلمة ، ويقول : إن الصدقة في سواد الليل تطفيء غضب الرب . يونس بن بكير عن ابن اسحاق كان ناس من أهل المدينة يعيشون ما يدرون من أين كانت معاشهم ، فلما مات علي بن الحسين فقدوا ذلك الذي كانوا يؤتون به بالليل .

جرير بن عبد الحميد عن عمرو بن ثابت : لما مات علي بن الحسين وجدوا بظهره أثرا مما كان ينقل الخبز بالليل الى منازل الأرامل .

وقال شعبة بن نعمة : لما مات علي بن الحسين وجدوه يعول مائة أهل بيت .

قلت : لهذا كان يُبخل فانه كان ينفق سرّاً ويظن أهله أنه كان يجمع الدراهم .

وقال بعضهم : ما فقدنا صدقة السر حتى توفي علي بن الحسين . وروى واقد بن محمد العمري عن سعيد بن مرجانة : انه لما حدث علي بن الحسين بحديث أبي هريرة : « من أعتق نسمة مؤمنة أعتق الله كل عضو منه بعضو منه من النار حتى فرجه بفرجه » فاعتق علي غلاماً له أعطاه فيه عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم . وروى حاتم بن أبي صغيرة عن عمرو بن دينار قال : دخل علي بن الحسين على محمد بن أسامة بن زيد في مرضه فجعل يبكي محمد ، فقال له : ما شأنك ، فقال له عليّ دين فقال : كم هو ؟ .. قال : بضعة عشر ألف دينار ، قال : فهيّ عليّ . علي بن موسى حدثنا أبي عن أبيه عن جده قال علي بن الحسين : إني لاستحيي من الله أن أرى الأخ من اخواني فأسأل الله له الجنة وأبخل عليه بالدنيا فاذا كان عند الموت قيل لي لو كانت الجنة بيدك كنت بها أبخل وأبخل .

قال أبو حاتم المديني : ما رأيت هاشمياً أفقه من علي بن الحسين، سمعته وقد سئل كيف

كانت منزلة أبي بكر وعمر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشار بيده إلى القبر ، فقال :
بئزلتها منه الساعة ، رواها ابن أبي حاتم عن أبيه .

يحيى بن كثير عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : جاء رجل إلى أبي ، فقال : أخبرني عن
أبي بكر ، فقال : عن الصديق تسأل ؟ قال : وتسميه الصديق ؟ قال : ثكلتك أمك قد سماه
صديقاً من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرون والأنصار ، فمن لم يسمه
صديقاً فلا صدق الله قوله ، اذهب فأحب أبا بكر وعمر وتولها فما كان من أمر في عنقي .
وعنه أنه أتاه قوم فأتوا عليه ، فقال : حسبنا أن نكون من صالحى قومنا . الزبير في «النسب» :
حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن قدامة الجمحي عن أبيه عن جده عن محمد بن علي عن أبيه ،
قال : قدم قوم من العراق فجلسوا إلي فذكروا أبا بكر وعمر فسبوا ثم ابتروا عثمان
إبراكاً فشتمهم .

أخبرنا اسحاق بن طارق ، ثنا يوسف بن خليل أنا أحمد بن محمد أنا أبو علي الحداد ثنا
أبو نعيم نا أحمد بن جعفر حدثنا عبد الله بن أحمد حدثني ، أبو معمر حدثنا جرير عن فضيل
ابن غزوان ، قال : قال علي بن الحسين : من ضحك ضحكة مج مجّة من علم . وبه قال
أبو نعيم : حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا أحمد بن علي بن الجارود نا أبو سعيد
الكندي نا حفص بن غياث عن حجاج عن أبي جعفر عن علي بن الحسين قال : إن الجسد
إذا لم يمرض أضر ولا خير في جسد أضر . وعن علي بن الحسين قال : فقد الأجرة غربة ،
وكان يقول : اللهم إني أعوذ بك أن تحسن في لوايح العيون علانيتي ، وتقبح في خفيات
القلوب سريري ، اللهم كما أسأت وأحسنّت إلي فاذا عدت فأعد علي .

قال زيد بن أسلم كان من دعاء علي بن الحسين : اللهم لا تكلفني إلى نفسي فأعجز عنها ولا
تكلفني إلى المخلوقين فيضيعوني . أبو عبيدة عن أبي اسحاق الشيباني عن القاسم بن عوف قال :
قال علي بن الحسين : جاءني رجل فقال : جئتُك في حاجة وما جئتُ حاجاً ولا معتمراً
قلت : وما هي ؟ قال : جئتُك لأسألك متى يبعث علي ، قلت : يبعث والله يوم القيامة ، ثم تهمة
نفسه . أحمد بن عبد الأعلى الشيباني حدثني أبو يعقوب المدني قال : كان بين حسن بن حسن
وبين ابن عمه علي بن الحسين شيء فما ترك حسن شيئاً إلا قاله وعلي ساكت ، فذهب حسن

فلما كان في الليل أتاه علي فخرج ، فقال علي : يا ابن عم إن كنت صادقاً فغفر الله لي ، وإن كنت كاذباً فغفر الله لك ، السلام عليك ، فالتزمه حسن فبكى حتى رثى له .

وأرخ الذهبي وفاته عليه السلام سنة أربع وتسعين وقال : هو الصحيح ، بعد أن حكى اختلافاً فيه ، قال أبو جعفر الباقر : عاش ثمانين وخمسين سنة ، وقال أيضاً في آخر ترجمته عليه السلام : وقيل علي بن الحسين كان إذا سار في المدينة على بغلته لم يقل لأحد الطريق ويقول هو مشترك ليس لي أن أنحي عنه أحداً . وكان له جلالة عجيبة وحق له والله ذلك - فلقد كان أهلاً للامامة العظمى لشرفه وسؤدده وعلمه وتألهه وكمال عقله ، . ١ هـ (١) .

وبسط المزي في « تهذيب الكمال » ترجمته بنحو ما ذكره في « النبلاء » وفيه بعد أن حكى قصة الذين قدموا المدينة من العراقي فسبوا أبا بكر وعمر وابتكروا عثمان ، فقلت لهم : أنتم من المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ينتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون . قالوا : لسنا منهم ، قلت : فأنتم من الذين قال الله عز وجل فيهم : « والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » قالوا : لسنا منهم ، قلت لهم : أما أنتم فقد تبرأتم من الفريقين أن تكونوا منهم ، وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله عز وجل فيهم : « والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » قوموا عني لا قرب الله داركم فانكم متسترون بالاسلام ولستم من أهله .

وقال المزي أيضاً : قال محمد بن سعيد عن مالك بن اسماعيل حدثنا سهل بن شعيب النهدي وكان نازلاً فيهم يؤمهم - عن أبيه عن المنهال بن عمرو قال : دخلت على علي بن الحسين ، فقلت : كيف أصبحت أصلحك الله ؟ فقال : ما كنت أرى شيخاً من أهل مصر مثلك لا يدري كيف أصبحنا ، فأما إذا لم تدره أو تعلم فأنا أخبرك : أصبحنا في قومنا بمنزلة بني اسرائيل في آل فرعون إذ كانوا يذبجون أبناءهم ويستحيون نساءهم ، وأصبح شيخنا وميدنا يتقرب إلى عدونا بشتمه أو سبه على المنابر ، وأصبحت قريش تعد أن لها الفضل على العرب لأن محمداً سب منها لا تعد لها فضلاً إلا به ، وأصبحت العرب مقرة بذلك ، وأصبحت العرب تعد أن لها

وكانه الامام
الموقد بالاس
البعيد بالله
اجبراني
عليه السلام
عن المنهال
سب
متصل

(١) الى هنا انتهى كلام الذهبي في « النبلاء » .

الفضل على العجم لأن محمداً منها لا تعد لها فضلاً إلا به ، وأصبحت العجم مقرة لهم بذلك فلأن كانت العرب صدقت أن لها الفضل على العجم وصدقت قريش أن لها الفضل على العرب لأن محمداً منها ، إن لنا أهل البيت الفضل على قريش لأن محمداً منا فأصبحوا يأخذون بحقنا ولا يأخذون لنا حقاً ، فمكذا أصبحنا إذا لم تعلم كيف أصبحنا . قال : فظننت أنه أراد أن يسمع من في البيت . اهـ .

وقد روى ذلك الامام أبو طالب في « الأمالي » بسنده إلى الحارث بن الجارود التميمي قال : دخلت المدينة فإذا أنا بعلي بن الحسين في جماعة أهل بيته وهم جلوس في حلقة فأنبتهم فقلت : السلام عليكم أهل بيت الرحمة ومعدن الرسالة ومختلف الملائكة كيف أصبحتم رحمكم الله - فرفع رأسه وذكر بقية القصة .

قال المزي : قال أبو حمزة محمد بن يعقوب بن مسوّر عن جعفر بن محمد قال : سئل علي ابن الحسين عن كثرة بكائه ، فقال : لا تلموني فإن يعقوب فقد سبطاً من ولده فبكى حتى ابيضت عيناه من الحزن ولم يعلم أنه مات ، ونظرت الى أربعة عشر رجلاً من أهل بيتي ذبحوا في غداة واحدة أفترّون أن حزنهم يذهب من قلبي أبداً . وقد أخرجه الامام أبو طالب في « أماليه » بأسناده الى أبي جعفر ^{عليه السلام} ، ورواه أيضاً الكنجي الشافعي في « كفاية الطالب » في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأسناده .

وقال المزي أيضاً : قال أبو بكر بن أبي الدنيا : عن عبد الله بن حنيفة قال : سمعت موسى بن طريف قال : استطال رجل على علي بن الحسين فتغافل عنه فقال الرجل : إياك أعني فقال له : وعنك أغضي . وقال سفيان بن عيينة كان علي بن الحسين يقول : ما يسرني بشيبي من الذل حمر النعم . وقال علي بن الحسين أيضاً : لا يقول رجل في رجل من الخير ما لا يعلم إلا أوشك أن يقول من الشر ما لم يعلم ، ولا اصطحب اثنان على غير طاعة الله إلا أوشك أن يتفرقا على غير طاعة الله . وقال أيضاً : قيل لعلي بن الحسين : من أعظم الناس خطراً ، قال : من لم يرض الدنيا لنفسه خطراً . وقال الحسين بن زيد عن عمر بن علي بن الحسين : أن علي ابن الحسين كان يلبس كساء خبزاً بخمسين ديناراً يلبسه في الشتاء فإذا جاء الصيف تصدق به أو باعه وتصدق بثمنه ، وكان يلبس مادون ذلك من الثياب ويقرأ « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده » . وقال محمد بن أسعد عن علي بن محمد عن عثمان بن زَوْج ^{بن عثمان} عن علي بن الحسين

أمه مزلاه وأعتق جارية له وتزوجها ، فكتب اليه عبد الملك بن مروان يُعيّره بذلك فكتب اليه علي : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » قد أعتق رسول الله ﷺ صفية بنت حبي وتزوجها ، وأعتق زيد بن حارثة وزوجه ابنة عمته زينب بنت جحش .

وقال علي بن الحسين عن عمر بن علي يقول : لم أر للعبد مثل التقدم في الدعاء ، فانه ليس كلما نزلت به بلية يستجاب له عندها . وكان علي بن الحسين إذا خاف شيئاً اجتهد في الدعاء . اه . وقال الشريف النسابة أحمد بن علي بن عتبة في « عمدة الطالب » : وكان علي بن الحسين يوم الطف مريضاً ، ومن ثم لم يقاتل حتى زعم بعضهم أنه كان صغيراً وهو لا يصح . قال الزبير بن بكار : كان عمره يوم الطف ثلاثاً وعشرين سنة . وقال الواقدي : ولد علي بن الحسين سنة ثلاث وثلاثين فيكون عمره يوم الطف ثمانياً وعشرين سنة ، وتوفي سنة خمس وتسعين سنة ، وفصائله أكثر من أن تحصى أو يحيط بها الوصف .

قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : أما علي بن الحسين فلم أر الخارج في أمره الا كالشيعي ، ولم أر الشيعي الا كالمعتزلي ، ، ولم أر المعتزلي الا كالتناووسي ، ولم أر العامي الا كالخاصي ، ولم أجد أحداً يتأري في فضله أو يشك في تقدمه والعقب منه في ستة رجال : محمد الباقر ، وعبد الله الباقر ، وزيد الشهيد ، وعمر الأشرف ، والحسين الأصغر وعلي بن علي . اه .

وذكر المزي في « تهذيب الكمال » والذهبي في « النبلاء » والحافظ السخاوي وأبو عبد الله الكنجي في « كفاية الطالب » باسانيدهم الى عبيد الله بن محمد بن عائشة ، قال : أنا أبي وغيره قالوا : حج هشام بن عبد الملك في زمن عبد الملك فطاف بالبيت فجد أن يصل الى الحجر الاسود ليستلمه فلم يقدر عليه ، فنصب له منبر وجلس عليه ينظر الى الناس ، ومعه أهل الشام ، إذ أقبل زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم من أحسن الناس وجها وأطيبهم أرجاً فطاف بالبيت ، فلما بلغ الى الحجر تنحى الناس حتى يستلمه ، فقال رجل من أهل الشام : من هذا الذي قد هابه الناس هذه الهيبة ؟ فقال هشام : لا أعرفه - مخافة أن يرغب فيه أهل الشام . وكان الفرزدق حاضراً فقال الفرزدق : لكي أعرفه . قال الشامي : من هو يا أبا فراس ؟ . قال :

هذ الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

الى آخر القصيدة وهي سبعة وعشرون بيتاً ، قال : فغضب مشام وأمر بجس الفرزدق بعسفان بين مكة والمدينة ، وبلغ ذلك زين العابدين فبعث اليه باثني عشر ألف درهم ، وقال: اعذر يا أبا فراس فلو كان عندنا أكثر من هذا لوصلناك به. فردّه الفرزدق ، وقال : يا ابن رسول الله ما قلت الذي قلت الا غضبا لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وما كنت لأرزا عليك شيئاً . فقال : شكرا لله ، لك ذلك غير أنا أهل بيت اذا أنفدنا أمراً لم نعد فيه ، فقبلها وجعل يهجو هشاماً وهو في الحبس فكان مما هجاء به قوله :

أحبسني بين المدينة والسيّ اليها قلوب الناس يهوي منيها
يقلب رأساً لم يكن رأس سيد وعيناه حواء باد عيوبها

قال أبو عبد الله الكنجي الشافعي في « الكفاية »: وسمعت الحافظ فقيه الحرم محمد بن أحمد بن علي القسطلاني يقول: سمعت شيخ الحرمين أبا عبد الله القرطبي يقول: لو لم يكن لأبي فراس عمل الا هذا لدخل الجنة لانها كلمة حق عند سلطان جائر . وذكر السخاوي في كتابه « استجلاء الغرف » وهو في مسند أحمد عن رزين بن عبيد قال: كنت عند ابن عباس فأتى علي بن الحسين عليها السلام فقال ابن عباس: مرحبا بالحبيب ابن الحبيب . اهـ .

وأما والده فهو السيد الامام ، والبطل الضرغام ، والشهيد في إحياء شرائع الاحكام ، والمفروض حبه على كافة الأنام ، ريمانة الرسول ، نجل الوصي والبتول ، أبو عبد الله الحسين ابن علي بن أبي طالب سيد شباب أهل الجنة والامام قام أو قعد .

قال المزي في « تهذيب الكمال » : هو سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وريحانته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة .

روى عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبيه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وخاله هند بن أبي هالة وأمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وروى عنه بشر بن غالب الاسدي وثوير بن أبي فاختة وأخوه الحسن بن علي وابنه زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ومعبد بن خالد الكوفي وسنان بن أبي سنان الديلمي وطلحة بن عبد الله العقيلي وعامر الشعبي وعبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان وعبد الله بن حنين وعكرمة مولى ابن عباس وابنه علي بن الحسين زين العابدين والعزيز بن حرث وكرز

التميمي وابن ابنه (١) أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين البقر وهام بن غالب الفرزدق الشاعر
ويوسف بن ميمون الصبَّاح وابنتاه مسكينة بنت الحسين وفاطمة بنت الحسين .

قال الزبيدي عن عدي بن عبد الرحمن الطائي عن داود بن أبي هند عن سمك بن
حرب عن أم الفضل بنت الحرث : رأيت فيما يرى النائم أن عضواً من أعضاء النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في بيتي ، قال : - وفي رواية في حجر ^{صغير}ي فقصصتها على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ، فقال : خيراً رأيت ولد فاطمة غلاماً فترضعنه بلبن ثَمَمَ ، فولدت فاطمة غلاماً فسماه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسيناً ودفعه الى أم الفضل فكانت ترضعه بلبن ثَمَمَ .

قلت : وقد أخرجه الحاكم في « مستدركه » في باب مناقب الحسين بن علي عليه
السلام وقال . على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وفيه : « أنها دخلت على رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله إني رأيت حُلماً منكراً الليلة قال : وما هو؟.. قالت : إنه
شديد ، قال : وما هو؟.. قالت : رأيت قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجر ^{صغير}ي ، ثم ساق
الحديث وقال في آخره : « ثم حانت مني التفاتة فإذا عينا رسول الله تهريقان الدموع فقلت :
يا نبي الله بأبي أنت وأمي مالك . قال : أتاني جبريل عليه السلام فأخبرني أن أمي تقتل ابني هذا ،
فقلت : هذا ؟ قال : نعم ، وأتاني بتربة من تربته حمراء . اهـ .

قال المزي ، وقال خليفة بن خيثاب : وفي سنة أربع ولد الحسين بن علي بن أبي طالب .
وقال الزبير بن بكار : ولد لخمس خلون من شعبان سنة أربع . وقال حفص بن غياث عن
جعفر بن محمد عن أبيه مثل ذلك . وقال محمد بن أسعد : علقت فاطمة عليها السلام بالحسين
خمس خلون من ذي القعدة سنة ثلاث من الهجرة فكان بين ذلك وبين ولادة الحسن خمسون
ليلة ، وولد الحسين في ليال خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة على صاحبها أفضل الصلوات
والسلام . وقال زهير بن ^{الملاح} عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة : ولدت فاطمة حسيناً
بعد حسن بسنة وعشرة أشهر فولدت لست سنين ونصف وخمسة أشهر من التاريخ .

وقال عبيد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب انه سمى ابنه
الأكبر حمزه وسمى حسيناً بعده جعفر . قال : فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال :

(١) ذكره الترمذي في الثمالي .

« أمرت أن أغير إسم إبني هذين فقلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فسماهما حسناً وحسيناً . وعن هانيء بن هانيء عن علي عليه السلام قال : « لما ولد الحسن جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أروني أبني ، ما سميتموه ؟ قلت : حرباً . قال : بل هو حسن . فلما ولد الحسين جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أروني أبني ما سميتموه ؟ قلت : حرباً . قال : بل هو محسن ، ثم قال : اني قد سميتهم باسم ولد هارون شير وشبر ومشبر » . ثم ساق المزي اسناده إلى هانيء بن هانيء ، واخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

وأخرج المزي في « تهذيب الكمال » في ترجمة الحسن عليه السلام ، قال : كان الحسن أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجهه إلى سُرَّتِهِ وكن . الحسين أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسفل من ذلك . اهـ . وأخرج الطبراني في « الكبير » عن أبي موسى مرفوعاً : « أنا وعلي وفاطمة والحسن والحسين يوم القيامة في قبسة تحت العرش » أورده السيوطي في مسند علي ولم يذكر فيه شيئاً . وأخرج الحاكم في « المستدرک » وعبد الله ابن أحمد بن حنبل كلاهما في المناقب والترمذي أيضاً عن علي عليه السلام . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد حسن وحسين وقال : من أحبني وأحب هذين وأبأهما وأمهما كانت معي في درجتي يوم القيامة » .

وأخرج الحاكم من حديث سلمان وقال على شرط الشيخين قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحسن والحسين ابناي من أحبها أحبني ومن أحبني أحبه الله ومن أحبه الله أدخله الجنة . ومن أبغضها أبغضني ومن أبغضني أبغضه الله ومن أبغضه الله أدخله النار » وأورده الذهبي من طريق زرعن (١) .

قال : وروى مثله أبو الجحاف وسالم بن أبي حفصة وغيرهما عن أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة ، وفي الباب عن أسامة بن زيد وسلمان الفارسي وابن عباس وزيد بن أرقم . وأخرج الحاكم عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « الحسن والحسين

سيد شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة» ثم قال : هذا الحديث قد صح من أوجه كثيرة وأنا أنعجب أنها لم يخرجاه ، وقد أورده الذهبي في « النبلاء » وقال : صححه الترمذي . وقال أيضاً : وروى عن شريح عن علي . وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وعمرو بن مسعود ومالك بن الحارث وأبي سعيد وحذيفة وأنس وجابر من وجوه يقوي بعضها بعضاً . اهـ . وأخرجه الحاكم من طريق زر عن عبد الله مرفوعاً بزيادة « وأبوها خير منها » وقال : هذا حديث صحيح بهذه الزيادة ، وأورد له شاهداً من طريق نافع عن ابن عمر .

وقال الذهبي أيضاً : وكيع حدثنا ربيع بن سعد عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر أنه قال - وقد دخل حسين المسجد - : « من أحب أن ينظر الى سيد شباب أهل الجنة فليتنظر الى هذا سمعته من رسول الله ﷺ » تابعه عبد الله بن غير عن ربيع الجعفي أخرجه أحمد في « مسنده » .

قال الذهبي في « النبلاء » : محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن ابن أبي نعيم ، قال : كنت عند ابن عمر فسأله رجل عن دم البعوض ، فقال : ممن أنت؟ فقال : من أهل العراق ، قال : انظر الى هذا يسألني عن دم البعوض ، وقد قتلنا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « هما ريحائتي من الدنيا » رواه جرير بن حازم .

مهدي بن ميمون عنه عن أبي أيوب الانصاري قال : « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحسن والحسين يلعبان على صدره ، فقلت : يا رسول الله أتجبهان؟.. فقال : كيف لا أحبهما وهما ريحائتي من الدنيا » . موسى بن اسماعيل « شعبي » واه . رواه عن الاعمش عن أبي هريرة قال : « كان الحسن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يحبه حباً شديداً ، فقال : اذهب الى أمك ، فقلت : وأذهب معه ، فقال : لا ، فجاءت برقة فمشى في ضوئها حتى بلغ الى أمه » .

قل الشارح الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله : لعل الذهبي لم يطلع على الحديث إلا من طريق موسى بن اسماعيل أو أراد نقصه وهو كامل من طريق كامل بن العلي أبي العلاء . قال أبو عبد الله الحاكم : حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصهباني ، قال حدثنا أحمد بن مهران ، قال : حدثنا عبيد الله بن موسى ، قال : أنا كامل بن العلي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء وكان يصلي فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره ، فإذا رفع رأسه أخذهما ووضعهما وضعا رفيقا ، فإذا عاد عاداً ، فلما صلى

جعل واحداً ها هنا واحداً ها هنا ، فجثته فقلت : يا رسول الله أنا أذهب بها إلى أمها ، قال : لا ، فبرقت برقة فقال : الحقاً بأبكما فما زالا يتشيان في ضوئها حتى دخلا . هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . اهـ . وأخرجه المزي في ترجمته باسناده من طريق كامل أبي العلاء ، وأخرجه المؤيد بالله الهاروني عليه السلام في « أماليه » .

قال المزي : وقال عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن سعيد بن أبي راشد ، عن يعلى بن مرة « أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى طعام دُعوا إليه فاستقبل (١) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمام القوم وحسين مع غلمان يلعب ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذه فطفق الصبي يفر ها هنا مرة وها هنا مرة ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضاحكه حتى أخذه فوضع إحدى يديه تحت قفاه والأخرى تحت ذقنه فوضع فاه على فيه فقبله ، وقال : حسين مني وأنا من حسين ، أحب الله من أحب حسيناً ، حسين سبط من الأسباط » . اهـ . وقد أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وهو في « مسند أحمد » كما أخرجه الحاكم سنداً ومتمناً .

قال الذهبي : وقال شهر عن أم سلمة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلد علياً وفاطمة وابنيها بكساء ، فقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . فقلت : يا رسول الله أنا منهم ؟ قال : انك على خير » اسناده جيد ، وروي من وجوه عن شهر وفي بعضها يقول : « دخلت عليهم أعزبها عن الحسين » . وروي نحوه عن الأعمش عن جعفر بن عبد الرحمن عن حكيم بن سعد عن أم سلمة . وروى شداد أبو عمار عن واثلة بن الأسقع قصة الكساء .

عبد العزيز الدراوردي عن علي بن أبي علي النهدي عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : قعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موضع الجنائز فطام الحسن والحسين فاعتركا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إيهما حسن . فقال علي : يا رسول الله أعلی حسين توأليه ؟ قال : هذا جبريل يقول : إيهما حسين » وروى عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

وفي مراسيل يزيد بن أبي زياد « أن النبي ﷺ سمع حسيناً يبكي فقال لأمه : ألم تعلمي

(١) هكذا مذكور بالاصلين .

أَنَّ بَكَاءَ يُؤْذِنِي». حماد بن زيد حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري عن عبيد بن حنين عن الحسين قال: «صعدت المنبر الى عمر، فقلت: انزل عن منبر أبي واذهب الى منبر أبيك، فقال: إن أبي لم يكن له منبر وأقمعني معه. فلما نزل، قال: أي بُنيٍّ من علمك هذا؟ قال: ما علمني أحد، قال: أي بني وهل أنبت في رؤوسنا الشعر إلا الله ثم أتم!: ووضع يده على رأسي، وقال: أي بني لو جعلت تأتينا وتغشانا» اسناده صحيح. ١٥٠ هـ. وذكره المزي زيادة وهي: «قال: يا بني لو جعلت تغشانا، قال: فأنته يوما وهو خال بمعاوية وابن عمر بالباب، فرجع ورجعت، فلقيني بعد فقال: لم أرك؟ فقلت: اني جئت وأنت خال بمعاوية وابن عمر بالباب، فرجع ورجعت معه، قال: فقال: أنت الأحق بالاذن من ابن عمر وإنما أنبت في رؤوسنا ما ترى الله ثم أتم» ثم ساق اسناده، ثم قال: قال الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب جعل عطاء الحسن والحسين مثل عطاء أبيهما. ١٥١ هـ. وروى مثله الذهبي، وقال: جعل للحسين بن علي مثل عطاء علي عليهم السلام خمسة آلاف. ١٥٢ هـ.

وقال المزي: قال محمد بن عبيد الطنافسي: حدثنا شرحبيل بن مدرك الجعفي عن عبد الله بن نجح عن أبيه: «دانه سافر مع علي كرم الله وجهه - وكان صاحب مطهرته - فلما جاوزوا نيسوى - وهو منطلق الى صفين - نادى علي: صبراً أبا عبد الله صبراً أبا عبد الله بشط الفرات، قلت: ومن ذا أبو عبد الله؟ قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيناه تفيضان، قلت: يابني الله أغضبك أحدنا ما شأن عينيك تفيضان؟.. قال: بل قام من عندي جبريل قبل، فحدثني أن الحسين يقتل بشط الفرات، وقال: هل لك أن اشمك من تربته، فقبض قبضة من تراب فأعطانيها فلم أملك عيني أن فاضت» ثم ساق اسناده الى محمد ابن عبيد. ١٥٣ هـ.

وأخرجه أبو القاسم البغوي قال: حدثنا أبو محمد شيخان بن أبي شبة، قال: حدثنا عمارة بن زاذان البصري، قال: حدثنا ثابت عن أنس قال: «استأذن ملك القطر ربه أن يزور النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأذن له، وكان في يوم أم سلمة، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا أم سلمة احفظي علينا الباب لا يدخل علينا أحد، قال: فبينما هي على الباب اذ جاء الحسين بن علي فطفر، فاقتحم فدخل فوثب على رسول الله ﷺ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلثمه ويقبله، فقال الملك: أتجبه؟ قال: نعم، قال: ان

أمتك مقتله وإن شئت أريتك المكان الذي يقتل فيه ، فأراه إياه ، فجاء بسهلة - أو تراب أحمر - فأخذته أم سلمة فجعلته في ثوبها . قال ثابت : كنا نقول إنها كربلاء . وقد أورد الذهبي حديث ثنجي عن علي عليهم السلام وعزاه الى « مسند أحمد » ثم قال : وله شويهد عن أبي زائد ، عن جابر ، عن الشعبي : أن علياً قال : - وهو بشرط الفرات - صبراً أبا عبدالله ، وذكر حديث أنس الى قوله : قال : ثابت كنا نقول إنها كربلاء . قال المزي أيضاً : وقال عباد بن زياد الأسدي ، حدثنا عمرو بن ثابت ، عن الأعمش ، عن أبي وائل - شقيق بن سلمة - عن أم سلمة قالت : « كان الحسن والحسين يلعبان في بيتي ، فنزل جبريل عليه السلام ، فقال : يا محمد إن أمتك تقتل هذا من بعدك ، وأوماً بيده الى الحسين ، فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضمه الى صدره ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وضعت عندك هذه التربة فشمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا أم سلمة اذا تحولت هذه التربة دماً فاعلمي ان ابني قد قتل ، فجعلتها أم سلمة في قارورة ثم جعلت تنظر اليها كل يوم ، وتقول إن يوماً تحولين فيه دماً ليوم عظيم » وساق اسناده الى عباد .

قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله : وعباد روى له النسائي في مسند مالك ، وذكره المزي فقال : مثل أبو داود عنه فقال : صدوق أراه كان يتهم بالقدر ، ولم يذكره الذهبي في « الميزان » ولو كان غير ثقة لما تركه . وقد روى له مسلم ورماه بالجهالة لأنه لم يرو عنه سوى الزهري وعمرو بن ثابت . ذكره المزي والذهبي وذكرنا مقالات أهل الحديث في تضعيفه ، ومدارها على الغلو في التشيع . وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين ، قال : عمرو بن ثابت لا يكذب في حديثه . قال أبو داود : وهو المشوم (١) ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة - يعني انها مستقيمة ، ذكر ذلك في « الميزان » . والحديث وإن تفرد فيه بزيادة تحويله دماً ، فقد ثبت من حديث ثابت عن أنس ، وإن كان في عمارة بن زاذان راويه بعض اللين ، فقد وثقه أبو زرعة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، حكى توثيق يحيى وأحمد له الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين في كتاب « الثقات » . انتهى ملخصاً .

(١) لفظ « الميزان » : وهو المسؤول في محل قوله هنا وهو المشوم .

وقال المزي : وقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي ، عن أبي بكر بن عياش ، عن موسى ابن عقبة ، عن داود قال : قالت أم سلمة : « دخل الحسين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ففرع ، فقالت أم سلمة : مالك يا رسول الله ، قال : ان جبريل أخبرني أن ابني هذا يقتل ، وانه اشتد غضب الله على من يقتله » . وفي الباب عن عائشة ، وزينب بنت جحش ، وأم الفضل بنت الحارث ، وأبي امامة الباهلي ، وأنس بن الحارث .

وقد أخرج أبو القاسم البغوي حديث أنس بن الحارث وقال : لا يعلم له غيره ، ولفظه : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن ابني هذا - يعني الحسين - يُقتل بأرض يقال لها كربلاء ، فمن شهد ذلك منكم فلينصره » قال : فخرج أنس بن الحارث الى كربلاء فقتل مع الحسين رحمة الله عليهما .

وأورد الذهبي حديث أبي امامة ولفظه : علي بن الحسين بن واقد : نا أبي ، قال : حدثنا أبي غالب عن أبي امامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنسائه : « لا تبكين » هذا - يعني حسينا - وكان يوم أم سلمة ، فنزل جبريل ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعي أحداً يدخل علينا ، فجاء حسين فبكي فخلته يدخل ، فدخل حتى جلس في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال جبريل عليه السلام : إن أمتك حوالى الصبر في مقتله ، قال : يقتلونه وهم مؤمنون ، قال : نعم ، وأراه تربته « . اسناده حسن ، وأبو امامة هذا إمامنا في الحديث وهو صدق بن عجلان ، قاله الذهبي والبغوي وهو غير أبي امامة البلوي .

وأما حديث عائشة فقد أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في فضائل الحسين ، قال : حدثني أبي ، قال : أنا وكيع ، أنا عبد الله بن سعيد ، عن أبيه ، عن عائشة - أو أم سلمة - قال : وكيع شك هو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال لا أحداها : « لقد دخل البيت ملك لم يدخل علي قبلاً ، فقال لي : ان ابنك هذا - حسينا - مقتول ، فإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل فيها ، قال : فاخرج إلي تربة حمراء » . اهـ .

قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف : الذي يظهر أن هذا حديث أم سلمة ، وانما حصل الشك من وكيع فيه . اهـ . وأما حديث أم الفضل - زوج العباس - فقد تقدم ذكره أول الترجمة ، وفي مجموع الاحاديث اختلاف . ففي بعضها أن المخبر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملك القطر ، وفي بعضها ملك على الاطلاق ، وفي بعضها جبريل ، وأقرب ما يجمع بينها

بأنها واقعتان ويكون الملك المطلق أحدهما ، وكل روى بحسب ماسم ، والله عز وجل أعلم .
وقال المزي : وقال عبد الجبار بن العباس ، عن عمار الدُّهْنِي ، قال : مر علي على كعب ، فقال :
يقتل من ولد هذا رجل في عصابة لا يحفُّ عرق خيولهم حتى يردوا على محمد صلى الله عليه
وآله وسلم ، فر حسن فقالوا : هذا يا أبا اسحاق قال : لا ، فر حسين ، فقالوا : هذا ،
قال : نعم .

وأخرج المزي بإسناده عن بعض أصحاب علي عليه السلام ، قال : خرجنا مع علي في
بعض غزواته ، فسار حتى أتينا إلى أرض كربلاء ، فنزل إلى شجرة يصلي إليها ، فآخذ تربة
من الأرض فشمها ، ثم قال : واهماً لك تربة ليقتلن بك قوم يدخلون الجنة بغير حساب ،
فقفلنا من غزائنا وقفل علي عليه السلام ، ونسيت الحديث ، قال : فكنت في الجيش الذين
ساروا إلى الحسين ، فلما انتهيت إليه نظرت إلى الشجرة فتذكرت الحديث ، فتقدمت على فرس
لي فقلت : أبشرك يا ابن بنت رسول الله ، وحدثته الحديث قال : معنا أو علينا ، قال : لا معك
ولا عليك تركت عيلاً ، قال : والذي نفس حسين بيده لا يشهد قتلاً اليوم أحد إلا دخل جهنم ،
قال : فانطلقت هارباً موكلاً في الأرض حتى خفي علي مقتله . اهـ .

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسنده في رجال الصحيح من حديث ابن عباس ،
قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرى النائم بنصف النهار قائلاً (١) أشعث أغبر
بيده قارورة ، فقلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ما هذا ؟ .. قال : دم الحسين وأصحابه لم
أزل انقطه منذ اليوم » ، فوجدوه قتل في ذلك اليوم . وهذا الحديث من طريق والده أحمد
ابن حنبل ، وقد رواه أيضاً من طريق إبراهيم بن عبد الله البصري بمعناه . قال الذهبي : أبو
خالد الأحمر حدثنا رزين ، حدثني سلمى ، قالت : « دخلت على أم سلمة وهي تبكي فقلت :
ما يبكيك ؟ قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رأسه ولحيته التراب فقلت :
مالك يا رسول الله ؟ قال : شهدت قتل الحسين آنفاً » . رزين هـ — وابن حبيب وثقه ابن
معين . اهـ .

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده عن عمار ، قال : سمعت أم سلمة تقول : سمعت

(١) قائلاً : أي نائماً وقت القيلولة .

الجن تبكي على الحسين رضي الله عنه ، قال : وقالت أم سلمة : سمعت الجن تنوح على الحسين عليه السلام . وقد ذكره الذهبي في « النبلاء » بمعناه عن أم سلمة ، وقال أيضاً عبيد بن جباد : قال : ناعطاء بن مسلم عن أبي جناب الكلبي ، قال : أتيت كربلاء فقلت لرجل من أشرف العرب : بلغني أنكم تسمعون نوح الجن ، فقال : ما تلقى حرّاً أو عبداً إلا أخبرك بأنه سمع ذلك ، قلت : فما سمعت أنت ، قال : سمعتهم يقولون :

مسح الرسول جبينه فله بريق^(١) في الحدود
أبواه من عليا قریش وجده خير الحدود

١ هـ . وفي « صحيح مسلم » في تفسير قوله تعالى : « فما بكت عليهم السماء والأرض » عن السدي ، قال : لما قتل الحسين بن علي بكت السماء ، وبكأها حرمتها . وقال الثعلبي في تفسير الآية : إن المؤمن اذا مات بكت عليه السماء والأرض أربعين صباحاً . قال : وقال عطاء في هذه الآية : بكأؤها حرمة أطرافها . وقال الثعلبي أيضاً : أخبرنا أبو بكر الجوزقي ، حدثنا أبو العباس الدعولي ، أنا أبو بكر بن أبي خيثمة ، قال : نا خالد بن خدّاش ، نا حماد بن زيد عن هشام ، عن محمد بن سيرين ، قال : أخبرونا أن الحجرة التي مع الشفق لم تكن حتى قتل الحسين . وبه قال عن ابن أبي خيثمة : أنا أبو سلمة ، نا حماد بن سلمة ، نا سليم القاضي ، قال : مُطِرنا دماً أيام قتل الحسين عليه السلام . ١ هـ .

وذكر السيوطي في « الدر المنثور » في تفسير الآية عن ابن أبي حاتم ، عن عبيد المكتب عن إبراهيم ، قال إبراهيم : قال ما بكت السماء منذ كانت الدنيا الا على اثنين . قيل لعبيد : أليس السماء والأرض تبكيان على المؤمن ؟ قال : ذلك مقامه وحيث يصعد عمله ، قال : وتدرى ما بكاء السماء ؟ قال : لا ، قال : تحمر وتصير وردة كالدهان ، ان يحيى بن زكريا لما قتل احمرت السماء وقطرت دماً ، وان حسين بن علي يوم قتل احمرت السماء .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن^(٢) عن زيد بن زياد ، قال : لما قتل الحسين احمر آفاق السماء أربعة أشهر . ١ هـ . وقال الذهبي في « النبلاء » : عثمان بن أبي شيبة ، قال : نا أبي ، عن جدي ،

(١) وبعض النسخ : حريق ، وكلاهما مستقيم .

(٢) يزيد بن أبي زياد كذا ظنه المصنف .

عن عيسى بن الحرث الكندي ، قال : لما قتل الحسين مكثنا أياماً سبعة اذا صلينا العصر فنظرنا الى الشمس على طرف الحيطان كأنها الملاحف المصفرة ، ونظرنا الى الكواكب يضرب بعضها بعضاً . المدائني عن علي بن مدرك ، عن جده الاسود بن قيس ، قال : احمرت آفاق السماء بعد قتل الحسين ستة أشهر ترى كالدّم . هشام بن حسان عن محمد قال : تعلم هذه الحجرة في الافق مم هي ؟ من يوم قتل الحسين ! الفسوي قال : نا مسلم بن ابراهيم ، حدثنا أم سوق العبدية ، حدثتني نضرة الازدية ، قالت : لما ان قتل الحسين مطرت السماء فاصبحت وكل شيء لنا ملائحاً . جعفر بن سليمان الضبعي ، قال حدثتني خالتي : قالت : لما قتل الحسين مطرنا مطراً كالدم . ا هـ . وقال أبو القاسم البغوي : حدثنا قطن^(١) بن نسير أبو عباد الغُبَري ، انا جعفر بن سليمان الضبعي ، حدثتني خالتي أم سالم ، قالت : لما قتل الحسين مطرنا مطراً كالدم على البيوت والجدر ، قالت : وبلغني انه كان بخراسان والشام والكوفة . ا هـ .

وقال الذهبي : يحيى بن معين ، نا جرير ، عن يزيد بن أبي زياد ، قال : قتل الحسين ولي أربع عشرة سنة ، وصار الورس الذي كان في عسكرهم رماداً واحمرت آفاق السماء ، ونحروا ناقة في عسكرهم ، فكانوا يرون في لحمها النيران . ابن عيينة ، قال : حدثتني جدتي ، قالت : لقد رأيت الورس عاد رماداً ، ولقد رأيت اللحم فيه النار يوم قتل الحسين . حماد بن زيد قال : حدثني جميل بن مرة ، قال : أصابوا إبلاً في عسكر الحسين يوم قتل ، فطبخوا منها فصارت كاللحم . ا هـ .

وأخرج الترمذي عن عمارة بن عمير وصححه ، قال : لما جيء برأس عبيد الله بن زياد وأصحابه نُصِّدَتْ في المسجد في الرحبة ، فاتتهب اليهم وهم يقولون : قد جاءت قد جاءت ، فاذا حية قد جاءت تتخلل الرؤوس حتى دخلت في منخر عبيد الله بن زياد لعنه الله ، فمكثت هنيئة ، ثم خرجت فذهبت حتى تفتيت ، ثم قالوا : قد جاءت ، قد جاءت ، ففعلت ذلك مرة أو مرتين أو ثلاثاً . ا هـ . وعزاه أبو الحسين بن البطريق في « العمدة » الى « سنن أبي داود » أيضاً وقال ما معناه : أن الحية لم تزل تفعل ذلك حتى رفع - يعني الرأس - ولم يذكر خروجها منه بعد - أبعد الله عبيد الله بن زياد عن رحمته -

(١) قطن بن نسير ، ومهمله مصغراً أبو عباد البصري ، والغُبَري بضم المعجمة وفتح الموحدة . الخليفة ، صدوق قد يخطئ . من العاشرة . ا هـ . « مصباح »

قال الذهبي في « النبلاء » ، قال عطاء بن مسلم الجدّي : قال السدي : أتيت كربلاء تاجراً ، فعمل لنا شيخ من طيء طعاماً ، فتمشينا عنده ، فذكرنا قتل الحسين فقلت : ماشارك أحد في قتله الا مات ميتة السوء فقال : ما اكذبكم انا بمن شرك في ذلك ، فلم يبرح حتى دنا من السراج وهو يتقد بنفط ، فذهب يخرج القتيلة باصبعه ، فأخذت النار فيها ، فذهب يطفئها بريقه فعلقت النار في لحيته ، ففدا فألقى نفسه في الماء فرأته كأنه حممة .

قال الشارح الحافظ : هو السدي الكبير اسماعيل بن عبد الرحمن ، الذي أخرج له مسلم والأربعة لا السدي الصغير محمد بن مروان فليعلم ذلك . ١ هـ .

قال الذهبي : ابن عيينة حدثني جدتي أم أبي ، قالت : أدركت رجلين ممن شهد قتل الحسين أما احدهما فطال ذكره حتى كان يلفه ، وأما الآخر فكان يستقبل الراوية فيشرها كلها . حماد بن زيد عن معمر قال : أول ما عرف الزهري انه تكلم في مجلس الوليد ، فقال الوليد : أبكم يعلم ما فعلت أحجار بيت المقدس يوم قتل الحسين ؟ فقال الزهري : بلغني انه لم يقبل حجر الا وجد تحته دم عيط (١) . ١ هـ .

وفيه ان الكلام في مجلس الوليد ، والذي أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : على شرط البخاري بإسناده الى ابن شهاب ، قال : قدمت دمشق وأنا أريد الغزو ، فأتيت عبد الملك لأسلم عليه ، فوجدته في قبة على فرش بقرب القائم وتحته سباطان فسلمت عليه ثم جلست ، ثم قال لي : يا ابن شهاب تعلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل ابن أبي طالب ؟ فقلت : نعم . فقال : هلم ، فقممت من وراء الناس حتى أتيت القبة فحول الي وجهه فأحنى علي ، فقال : ما كان ، فقلت : لم يرفع حجر من بيت المقدس الا وجد تحته دم ، فقال : لم يبق أحد يعلم هذا غيري وغيرك لا يسمعن منك أحد ، فما حدثت به حتى توفي .

قال الذهبي الحاكم في « الكنى » : أخبرنا أبو بكر بن أبي داود ، قال : انا أحمد بن محمد بن عمر الحنفي ، قال : حدثنا عمر بن يونس ، حدثنا سليمان بن أبي سليمان الزهري ، نا يحيى بن كثير ، حدثنا عبد الرحمن بن عمرو ، حدثنا شداد بن عبد الله ، سمعت وائلة بن الأسقع ،

(١) بالعين المهملة : هو الطري الخالص لا خلط فيه . ١ هـ . « المصباح »

وقد جيء برأس الحسين عليه السلام فلعننه رجل من أهل الشام، فغضب وأثله ، وقأم ، وقال : والله لا أزال أحب علياً وولديه بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزل أم سلمة وألقى على فاطمة وابنيها وزوجها كساء خبيراً ثم قال : « انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا » .

قرة بن خالد، سمعت أبا رجاء العطاردي ، قال : كان لنا جار من بني المهجيم قدم الكوفة ، فقال : ما ترون هذا الفاسق ابن الفاسق قتله الله - يعني الحسين رضي الله عنه - فرماه الله بكوكبين من السماء فطمس بصره . ١٠ هـ .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب فضائل أمير المؤمنين علي عليه السلام ، حدثني أبي ، قال : أخبرنا قرة ، قال : سمعت أبا رجاء يقول : لا تسبوا علياً ولا أهل هذا البيت ، ان جاراً لنا من بني المهجيم قدم من الكوفة فقال : ألم تروا الى هذا الفاسق ابن الفاسق أن الله قتله - يعني الحسين - قال : فرماه الله بكوكبين في عينيه وطمس الله بصره . ١٠ هـ . وأخرجه بهذا اللفظ الكنجي في كتاب المناقب ، ورجاله ثقات أثبت .

وقال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » من ترجمة سعيد بن جبير ما لفظه : من الغيلانيات ، حدثنا محمد بن شداد ، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت ، عن أبيه ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : أوحى الله الى محمد صلى الله عليه وآله وسلم « إني قتلت يحيى بن زكريا سبعين ألفاً واني قاتل بابتك سبعين ألفاً غريب » وعبد الله خرج له . ١٠ هـ .

قلت : الغرابة بمجرد لا تقدر في قبول رواية الخبر ولذا عدها ابن حجر في « النخبة وشرحها » وغيره من علماء الحديث من أقسام المقبول . والله أعلم .

وأخرج الحاكم في « المستدرک » في تفسير قوله تعالى في آل عمران « ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس » بإسناده عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « بعث عيسى بن مريم يحيى بن زكريا في اثني عشر رجلاً من الحواريين يعلمون الناس ، فكان ينهأهم عن نكاح ابنة الأخ ، وكان ملك له ابنة أخ تعجبه فأرادها وكان يقضي لها في كل يوم حاجة ، فقالت لها أمها : اذا سألك عن حاجتك فقولي : حاجتي أن تقتل يحيى بن زكريا ، فقال لها الملك : ما حاجتك ، فقالت : حاجتي أن تقتل يحيى بن زكريا ، فقال لها :

سلي غير هذا ، فقالت : لا أسألك غير هذا ، فلما أتى أمر به فذبح في طشت ، فندرت قطرة من دمه فلم تزل تغلي حتى بعث الله بختنصر ، فدخلت عليه عجوز فألقى في نفسه أن لا يزال القتل حتى يسكن هذا الدم ، فقتل في يوم واحد من ضرب واحد في سن واحدة سبعين ألفاً » هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ثم قال : وله شاهد غريب الإسناد والمتن ، حدثناه محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عمرو البزار - ينفد - ، قال : حدثنا أبو يعلى محمد بن راشد المسمعي ، قال : حدثنا أبو نعيم ، فذكره - إلا أنه قال - : « واني قاتل بابين ابتكت سبعين ألفاً وسبعين ألفاً » وقال الحاكم : قد كنت أحسب دهرأ أن المسمعي تفرد بهذا الحديث ، عن أبي نعيم حتى حدثنا حميد بن الربيع ، قال : حدثنا أبو نعيم فذكره ، انتهى كلام الحاكم . وأخرجه أيضاً في موضع آخر من باب فضائل الحسين بن علي عليه السلام من ست طرق الى أبي نعيم ، فيها المحتج بهم ، ومن دونهم ، فانتفت عنه الغرابة . ومن أبي نعيم فمن فوقه ممن تقدم ذكرهم اسناده غريب ولكنه رجال الصحيح .

وقال الذهبي في « النبلاء » في ترجمة الحسن بن علي عليها السلام بقية عن بحير^(١) عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « حسن مني والحسين من علي » رواه ثلاثة عنه واسناده قوي . اهـ . وقال في ترجمة الحسين عليه السلام أبو عوانة عن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي أدريس عن المسيب بن نجيبة ، سمع علياً يقول : الا أحدثكم غني وعن أهل بيتي أما عبد الله بن جعفر فصاحب لهو وأما الحسن فصاحب جفنة من قتيان قريش لو التقت حلقتا البطان لم يغن في الحرب عنكم شيئاً ، وأما أنا وحسين فنحن منكم ، وأنتم منا ، اسناده قوي . اهـ .

قال الشارح الحافظ رحمه الله : يريد عليه السلام أنه قوي في دين الله كأييه لا يغضي على ظلم ظالم ولا يخاف في الله لومة لائم . وكان الحسن عليه السلام صبوراً وقوراً ، وكان الحسين ليئلاً هصوراً . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « إن ابني هذا سيد وبصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » ، فكان من أمر الصلح ما شهرته تغني عن ذكره هنا . وكان الحسين عليه السلام رأيه غير ذلك ولم يسعه الا التسليم . ولما مات معاوية لم يستحل الحسين

(١) بحير بكسر المجهلة ابن سعيد السحولي أبو خالد الحمصي وثقه النسائي مات سنة ١٦٠هـ . « خلاصة »

عليه السلام ترك القيام والدعاء الى الله ، فاختار الله له الآخرة على الأولى ، والله نعم المولى ،
وباء عدوه لعنه الله بالخزي والاثم وكان بها أحق وأولى . وكان الحسنان عليها السلام كل في
فعله مصيب وكل لله ولرسوله حبيب .

وقد أخرج أحمد في « مسنده » عن أبي هريرة والترمذي في « جامعه » عن زيد بن أرقم
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « نظر الى علي وابنيه وفاطمة ، فقال : أنا حرب لمن حاربكم
سلم لمن سالمكم » . اهـ . وقال المزي : وقال سليمان بن أبي شيخ ، عن خالد
ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، عن أبيه : كان الحسن يقول للحسين : أي أخ والله
لوددت أن لي بعض شدة قلبك ، ويقول الحسين : وأنا والله وددت أن لي بعض ما بسط الله
لك من لسانك .

وقال علي بن محمد المدائني : عن جويرية بن أسماء ، عن مسافع بن شيبة ، قال : حج
معاوية فلما كان عند الردم ، أخذ الحسين بخطامه فأناخ به ثم سارته طويلاً ثم انصرف ،
وزجر معاوية راحلته فسار فقال عمرو بن عثمان : ينبئ بك حسين وتكف عنه وهو ابن أبي
طالب؟! فقال معاوية : دعني من علي فوالله ما فارقتني حتى خفت أن يقتلني ، ولو قتلتني ما افلحتكم ،
وإن لكم من بني هاشم ليوماً ، وذكر حديث المسيب عن علي المقدم بلفظ : قال علي : ألا
أحدثكم عن خاصة نفسي ، وعن أهل بيتي ، قلنا : بلى ، قال : أما حسن فصاحب جفنة
وخوانق من فتیان قريش ، ولو قد التقت حلق البطان لم يغن عنكم في الحرب حباله عصفور ،
وأما عبد الله بن جعفر فصاحب لهو وباطل ولا يغرنكم ابنا عباس ، وأما أنا وحسين فأنا منكم
وأنتم منا . وذكره الحافظ السيوطي في « الجامع الكبير » بمعناه وقال : أخرجه السيراقي
في الالقاء .

وذكر السيوطي في مسند فاطمة الزهراء عليها السلام من « جامعه الكبير » ما لفظه :
وعن زينب بنت أبي رافع ، عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنها أتت أباهما
بالحسن والحسين في شكواه التي مات فيها ، فقالت : تورثها يا رسول الله شيئاً ؟ فقال : أما الحسن
فله هيتي وسؤدي ، وأما الحسين فله جراتي وجودي » أخرجه ابن منسدة والطبراني في
« الكبير » وأبو نعيم وابن عساكر ، وسنده لين . اهـ .

قلت : لأن روايته من طريق إبراهيم بن علي الرافي عن أبيه كما بينه السيوطي

في مسند زينب بنت جحش ، وقد ذكره الذهبي في « الميزان » فقال : إبراهيم بن علي الرافعي ، عن عمه أيوب بن الحسن ، قال البخاري : فيـه نظر ، وقال الدار قطني : ضعيف ، وروى عثمان الدارمي عن ابن معين : لا بأس به ، ولا يعمه بأس . ١ هـ .

وقال الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي في كتاب « استجلاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف » - وهو كتاب تعقب فيه بعض أحاديث كتاب « ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى » - لحب الدين الطبري ما لفظه - : وعن فاطمة بنت الحسين ، عن جدتها فاطمة الكبرى رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل بني آدم ينتمون إلى عصبة إلا بني فاطمة فأنا وليهم وعصبتهم » أخرجه الطبراني في « الكبير » من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن شيبه بن نعمة ، عن فاطمة بنت الحسين بهذا ، وكذا أخرجه أبو يعلى . ومن طريق الديلمي في « مسنده » عن عثمان بن أبي شيبة بلفظ : « لكل بني آدم عصبة ينتمون إليه إلا ولدي فاطمة فأنا وليها وعصبتها » ولم ينفرد به ابن أبي شيبة بل رواه الخطيب في « تاريخه » من طريق محمد بن أحمد بن يزيد بن أبي العوام قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا جرير بلفظ : « كل بني آدم ينتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة فاني أنا أبوم وعصبتهم » ومن طريق حسين الأشقر عن جرير بنحوه . شيبه ضعيف ، ورواية فاطمة عن جدتها مرسلة .

وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله جعل ذرية كل نبي في صلبه ، وإن الله تعالى جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب » أخرجه الطبراني في ترجمة الحسن من « الكبير » أيضاً من طريق يحيى بن العلي الرازي ، عن جعفر ابن محمد ، عن أبيه ، عن جابر - وبعضها يقوي بعضاً - وقول ابن الجوزي وقد أورده في « العلل المتناهية » : أنه لا يصح ليس بجيد ، وفيه دليل على اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بانتساب أولاد ابنته إليه ، ولهذا قال في « الروضة » تبعاً لأصلها في الخصائص : وأولاد بناته ينسبون إليه صلى الله عليه وآله وسلم وأولاد بنات غيره لا ينسبون إلى جدهم في الكفاءة وغيرها . زاد في « الروضة » - كذا قال صاحب « التلخيص » - .

قلت : وفي « تلخيص الحافظ ابن حجر » عند قول الرافعي في سياق تعداد الخصائص الشريفة وأن أولاد بناته ينسبون إليه في حديث أبي بكره سمعت رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم يقول « ان إبني هذا سيد - يعني الحسن بن علي عليه السلام - » أخرجه البخاري .

وفي « معرفة الصحابة » لأبي نعيم في ترجمة عمر من طريق شبيب بن غرقدة عن المستظل ابن حصين عن عمر في أثناء حديث : « وكل ولد آدم فان عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة فاني أنا أبوم وعصبتهم » . وحديث : « كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سببي ونسبي » رواه البزار والحاكم والطبراني من حديث عمر . وقال الدارقطني في « العلل » : رواه ابن اسحاق عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده عليهم السلام ، عن عمر ؛ وخالفه الثوري وابن عينية وغيرهما ، عن جعفر ، لم يذكروا عن جده ، وهو منقطع . ا هـ . ورواه الطبراني من حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر سمعت عمر . ورواه ابن السكن في « صحاحه » من طريق حسن بن حسن بن علي ، عن أبيه عليهم السلام ، عن عمر في قصة خطبة أم كلثوم بنت علي ورواه البيهقي أيضاً . ورواه أبو نعيم في « الخلية » من حديث يونس بن أبي يعقوب ، عن أبيه عن ابن عمر عن عمر . ورواه أحمد والحاكم من حديث المسور بن خزيمة يرفعه : « إن الاسباب تنقطع يوم القيامة غير نسبي وسببي وصهري » ، ورواه الطبراني في « الكبير » من حديث ابن عباس ، ورواه في « الاوسط » من طريق ابراهيم بن يزيد الخوزي : عن محمد بن عباد ، عن جعفر : سمعت عبد الله بن الزبير يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل نسب وصهر منقطع يوم القيامة الا نسبي وصهري » . وابراهيم ضعيف . ورواه عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » من حديث ابن عمر . ا هـ .

والحديث من رواية أهل البيت وشيعتهم بلفظ : « كل بني انتي ينتمون الى أبيهم ، الا الحسن والحسين ، فانا أبوهما وعصبتها وأعقل عنها » وحديث البخاري الذي أورده ابن حجر ، وهو « أن » ابني هذا سيد » وكذا ما في الاحاديث السابقة من التصريح بلفظ : « ابني » كقوله في حديث جبريل : « وأخبرني أن أمتي تقتل ابني هذا » ونظائره أقوى دليل على ثبوت النبوة لهما والأبوة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهما ، ومن ذلك ما أخرجه النسائي الحافظ الكبير في كتاب « خصائص أمير المؤمنين » ولفظه : ذكر ما خص به علي بن أبي طالب أن الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

أخبرني أحمد بن بكر الحراني : نا محمد بن سلمة ، عن ابن اسحاق ، عن يزيد بن عبد الله

ابن قسَيْط ، عن محمد بن أسامة بن زيد ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أما أنت يا علي فختي وأبو ولدي وأنت مني وأنا منك » . أخبرني القاسم بن زكريا بن دينار ، نا خالد بن مخلد ، نا موسى - وهو ابن يعقوب الرّبيعي - عن عبد الله بن أبي بكر بن يزيد ابن المهاجر ، أخبرني مسلم بن أبي سهيل النبّال ، أخبرني أسامة بن زيد ، قال : « طرقت (١) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة لبعض الحاجة ، فخرج وهو مشتمل على شيء لا أدري ماهو ، فلما فرغت من حاجتي قلت : ما هذا الذي أنت مشتمل عليه ، فكشف فاذا الحسن والحسين على وركيه ، فقال : هذا ابناي وابنا ابنتي ، اللهم إنك تعلم أنني أحبها فاحبها ، اللهم انك تعلم أنني أحبها فاحبها » . اهـ .

وهل يكون اطلاق الابن على ولد البنت في حقه صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة أو مجازا ؟ قال بعض المحققين من العلماء : ظاهر كلام أئمتنا انه حقيقة وأنّ حكمه في ذلك يخالف حكم غيره ، وصرح به أبو القاسم البستي ، والفقيه حميد والقاضي عبد الله الدواري وغيرهما من علماء الشيعة ، ولا ينافيه ماورد أنّ « الولد لمن ولد على الفراش » لان هذه خصوصية وتكرمة ثابتة بوحى خاص فيكون حينئذ حقيقة شرعية ، ويدل على كونها حقيقة قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وأنا عصبتها » فلولا انه أب شرعاً لم يكن عصبه ولا لها ، بذلك على سائر الناس مزية وكذا لاتنافيه أبوة علي عليه السلام لها وكون النبي ﷺ جدّاً لها فلكل مقام اعتبار يناسبه . وقد كانا عليها السلام في زمانه يدعوانه يا أبة ، ويقول الحسن لعلي عليه السلام : يا أبا الحسين ، والحسين يقول له : يا أبا الحسن ، ولم يدعواه يا أبة حتى توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، هكذا نقل عن يوثق به .

قال الامام أبو زكريا النووي في كتابه « تهذيب الاسماء والمغات » عند ترجمة فاطمة الزهراء رحمة الله عليها : وذكر أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كنهاها أم أيها ، وقال فيه ماينوه بمقامها غاية التنويه فانها كلمة تقولها العرب عند كرامة الولد . تقول له : يا أبة ، ياقرة عين أبيه ، وهذا دال على شفقة محضة وتكريم من حيث أنّ الأم أكرم الأجباء على الانسان .

وقد حكي العلماء خلافاً أيها أكرم الأم أو الأب ؟ فذكر المحققون ومنهم عياض ، وغيره

(١) هو الاتيان بالليل .

أن الأم أكرم وأوجب حقاً ولا مريم ما جمع الله الأبوين تحت قوله تعالى « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ »، ثم عاد إلى الأم مفصلاً مبيناً لمقامها بقوله تعالى : « حملته أمه كرهاً » إلى آخر الآية. وفي الحديث لمن قال: « من أبر يا رسول الله؟ » قال صلى الله عليه وآله وسلم: « أمك » فلما كررها ثلاثاً وهو يحجب عليه بذلك ، قال في الرابعة: « برُّ أباك » إلى غير ذلك. فإن المقامان؟! إنَّ بينهما لبونا بعيداً فحيث نزلها أكرم الخلائق من نفسه الكريمة منزلة أكرم الخلق عليه ، فبغ بغ ثم بغ وبغ . وقد قل بعض الطلبة : في هذه اللفظة لطيفة حسنة وهي أن أولاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فاطمة باتفاق ، ويشهد له حديث « كل بني أئمة ... الخ ... » وإذا كانت فاطمة بمنزلة الأم كان المختار صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الولد، فيكون عقبها كإلوان كانت أمماً له صلوات الله عليه وأعقب منه ، فن أولاده حينئذ أولادها لا محالة ، وهذه دقيقة جلية يحظى بها الثقات ، ويقبله من لم يرفع النصب أنوار قلبه والله أعلم .

ولقد أحسن البستي الزيدي من علماء الزيدية في جواب مسألة وأظنه في « مراتب البستي » - فافتح لها أذن قلبك - قال ما معناه: إن قلت قد جمع الله تعالى لعلي الكرم بمشاركته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ظهر وبطن حتى افترقا في عبد الله وأبي طالب هلاكاً لكل الله الفضيلة بجمعها من ظهر عبد الله وبطن آمنة ليكون أشرف وأتم لما يريد الله من جعلها كعيسى وهارون؟.. ثم أجاب: بأن الأمر كذلك لكن الحكيم سبحانه لما قضى بأن عقب المختار من ظهر علي وبطن فاطمة فرقها من عبد الله وأبي طالب ليم الترويح - والله در هذا العالم - ولقد عجب أستاذي وشيخي حين أملى لي المسألة فعظم السؤال عندي . اهـ .

وأما عدول يحيى بن يعمر في جوابه على الحجاج في كونها من ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى دخولها تحت عموم الآية في قوله تعالى : « ومن ذريته داود وسليمان ... » إلى قوله ... وزكريا ويحيى وعيسى « فللأقناع وقطع الحجة بما لا يقدر على دفعه ولا فتراح الحجاج عليه جواباً من القرآن الكريم لأن أحاديث فضائل أهل البيت في ذلك العصر لا يلتفت إليها ولا يطاق على التظاهر بروايتها وإن وقع في بعض الأحوال فعلى سبيل الدور . وقد ذكر ابن أبي الحديد في « شرح النهج » من هذا القبيل بحثاً نفيساً ، وفيه أن معاوية في آخر مـدته كتب نسخة : من اتهمتموه بمؤالاة هؤلاء القوم فنكسوا به واهدموا داره . فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالمرات ولا سيما بالكوفة حتى أن الرجل من شيعة علي ليأتيه من يثق به

فيدخل بيته فيلقي اليه سره فيخاف من خادمه ومملوكه ولا يحذثه حتى يأخذ عليه الايمان
المغلظة ليكتمن عليه . ثم قال : حتى إن انسانا وقف للحجاج ، ويقال انه جسد الأصمعي
عبد الملك بن قريش ، فصاح به : أيها الأمير إن أهلي عقوني فسموني علياً ، واني فقير بائس ،
واني الى صلة الأمير محتاج ، فتضاحك له الحجاج ، وقال : للطف ما توسلت به قد وليناك
موضع كذا . ا ه .

وقصة يحيى بن يعمر أخرجها الحاكم في « المستدرک » بإسناده إلى شريك عن عبد الملك
ابن عمير ، قال : دخل يحيى بن يعمر على الحجاج ، ثم روى القصة بإسناد آخر الى عاصم بن
بهذهلة قال : اجتمعوا عند الحجاج فذكر الحسين بن علي ، فقال الحجاج : لم يكن من ذرية
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وعنده يحيى بن يعمر فقال : كذبت أيها الأمير ، فقال :
لتأتيني على ما قلت بينة ومصدق من كتاب الله أولاً قتلتك ، قال : « ومن ذريته داود وسليمان
وأيوب ويوسف وموسى وهارون ... إلى قوله عز وجل ... وزكريا ويحيى وعيسى » فأخبر
عز وجل أن عيسى من ذرية آدم بأمه ، والحسين بن علي من ذرية محمد صلى الله عليه وآله وسلم
بأمه ، قال : صدقت ، فما حملك على تكذبي في مجلسي ، قال : ما أخذ الله على الأنبياء
« التَّبَيُّنُ » للناس ولا تكتُمونه » وقال الله عز وجل : « فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به
ثمنا قليلا » قال : فنفاه إلى خراسان . ا ه .

قال الذهبي في « النبلاء » في ترجمته : وكان الحجاج قد نفاه ، فأقبل عليه الأمير قتيبة بن
مسلم فولاه قضاء خراسان . ا ه .



ذكر أمير المؤمنين وسيد الوصيين ومعجزة رسول رب العالمين جم الفضائل والمناقب
وأفضل طاعن بسيفه وضارب ، ومن هو في المشاهد النبوية ليلث الله الغالب ، الامام أبي الحسين
علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :

القرني الهاشمي المكي ثم المدني الكوفي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لأبويه وأقرب العشيرة نسبا اليه .

أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم أول هاشمية ولدت هاشميا ، أسلمت وهاجرت إلى المدينة ،
ومات بها وصلى عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتولى دفنها وأشعرها قميصه واضطجع

في قبرها ، وقال : « ألبستها قميصي لتلبس من ثياب الجنة ، واضطجعت في قبرها لأخفف عنها ضغطة القبر.إنها كانت من أحسن خلق الله صنيعا إليَّ بعد أبي طالب رضي الله عنها .

قال الامام أبو العباس الحسني في « المصاييح » : أخبرنا محمد بن جعفر القرواني بإسناده الى الامام زيد بن علي عليه السلام ، قال : قلنا له صف لنا أمير المؤمنين عليه السلام ، فقال عليه السلام : سمعت أبي عليه السلام يقول : كان أمير المؤمنين رجلا دحداح البطن ، أعرج العينين ، كأن وجهه الحُسانَ القمر ليلة البدر ، ضخم البطن ، عظيم المُسرُبة ، شثن الكفين ، ضخم الكسور ، كأن عنقه أبريق فضة ، أصلع ليس على رأسه شعر إلا خفاف من خلفه الخلف منكبسه ، ثم مشاشتان مرتفعتا العظام كمشاشتي السبع ، إذا مشى تكفأ ومار حسده ، له سنام كسنام الثور ، لا يستبين عضده من ذراعه قد ادمج ادماجا لم يغمز ذراع رجل قط إلا أمسك بنفسه ، لونه الى السمرة ، أذلف الأنف ، إذا مشى في الحرب هرول في مشيته ، مؤيد بالز صلوات الله عليه وسلامه . ١ هـ

قوله دحداح البطن قال في « القاموس » : دَحْدَحَ وَدَحْدَحَ بطنه عظم واسترسل كانداح ، والحسان صفة للوجه ، والقمر خبر كأنَّ - وهو بالضم - الجمال يقال : حسنٌ ككسرُم ونصر فهو حاسن وحسين كأمر وغراب ورُمان كذافي « القاموس » . والخفاف : الخفيف ، والمشاش : رؤوس العظام ، والكسور : جمع كسر - بكسر الكاف - : عظم الساعد مما يلي النصف منه الى المرفق . وقد روى كثير من المؤرخين حليته وصفته عما يقرب مما ذكر ويتفاوت بزيادة ونقص .

قال العامري في « الرياض المستطابة » : أسلم رضي الله عنه وهو ابن ثمان سنين ، أو عشر أو أربع عشرة أو خمس عشرة أو ست عشرة ، قال بعضهم : والصواب الاضراب عن توقيت اسلامه لأنه لم يكن مشركا فيستأنف الاسلام ، ثم قال : وهو أول من أسلم من الصبيان ، ويقال : هو أول من أسلم مطلقا . ١ هـ .

قلت : الذي يعتقدُه أهل البيت وغيرهم من علماء الأمة أنه أول الناس إسلاما على الاطلاق بعد خديجة رضي الله عنها ، وانه وقع في حال صغره قبل بلوغه سن التكليف الشرعي ، وتطابقت الأخبار انه بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياه إلى الاسلام وحثه عليه وحينئذ فتكون من خصائصه الشريفة صحة اسلامه ذلك الوقت . وفي شعره عليه السلام :

سبقتمكم الى الاسلام طرأ صغيراً ما بلغت أوان تحلي
أخرجه مع ما قبله المؤيد بالله في « الأمالي » وغيره .

ومن الأدلة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام: « ألا ترضين أني زوجتك
أقدمهم اسلاماً وأعلمهم علماً » . وفي « جامع الترمذي » عن أنس بن مالك أنه قال : « بعث
رسول الله صلى الله عليه وآله وسام يوم الاثنين ، وصلى علي يوم الثلاثاء » . قال الفقيه حميد:
ولانه عليه السلام كان مع بني المطلب يوم دعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الاسلام ،
فبادر في التصديق لأنه صلى الله عليه وآله وسلم مدحه بذلك في آثار مشهورة منها قوله
لفاطمة : « ألا ترضين ... » الحديث ولو كان اسلامه لا يعتد به لمكان الصبا لما حسن تعظيمه به ،
ولانه عليه السلام احتج به على الصحابة في حديث المناشدة يوم الشورى ولم يرد عليه أحد
منهم بأنه وقع في حال الصغر بل سلموه معتقدين صحته . اهـ .

ودكر الامام عز الدين بن الحسن في « شرح المنهاج » مناظرة المأمون لعلماء عصره بكلمها
وفيها : قال المأمون : يا اسحاق أي الأعمال كانت أفضل يوم بعث الله رسوله ؟ قال : قلت :
الاخلاص بالشهادة . قال : أليس سبق الى الاسلام ، قلت : نعم ، قال : فهل علمت أن أحدا
سبق عليا إلى الاسلام ؟ قلت : إن عليا اسلم وهو حديث السن ولا يجوز عليه الحكم ، وأسلم
أبو بكر وهو مستكمل يجوز عليه الحكم ، قال : أخبرني أيهما أسلم قبل ، ثم أناظرك عليه من
بعد في الحدائنة والسن ؟ قلت : علي أسلم قبل أبي بكر على هذه الشريطة ، قال : فأخبرني
عن إسلام علي هل بدعاه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الهام من الله ؟ .. قال :
فأطرقت ، قال : يا اسحاق لا تقل إلهام فتقدمه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن
رسول الله ﷺ لم يعرف الاسلام حتى أتاه جبريل عن الله ، قلت : أجل بل دعاه رسول الله
ﷺ الى الاسلام ، قال : يا اسحاق فهل دعاه بأمر من الله أو تكلف ذلك من نفسه ؟ قال :
فأطرقت ، قال : لا تنسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى التكلف ، فان الله تعالى
يقول : « وما انا من المتكلفين » قلت : أجل بل دعاه بأمر من الله عز وجل ، قال : فهل من
صفة الله أن يكلف رسوله دعاء من لا يجوز عليه الحكم ؟ ! قلت : أعوذ بالله ، قال : أفتراه
من قياس قولك إن عليا أسلم صبياً لا يجوز عليه الحكم فقد كلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم من دعا من الصبيان مالا يطيقون ، فهذا يدعومهم الساعة ويرتدون بعد ساعة

فلا يجب عليهم في ارتدادهم شيء ولا يجوز عليهم حكم الرسول ، ترى هذا جائزاً عندك ينسب الى الله عز وجل؟ قلت: أعوذ بالله ، قال : يا اسحاق فأراك قصدت الى فضيلة فضّل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً بها على الخلق ليعرف مكانه وفضله ولو كان الله أمر بدعاء الصبيان لدعاهم كما دعا علياً عليه السلام ، قلت : بلى ، قال : فهل بلغك أن الرسول ﷺ دعا أحداً من صبيان أهله وقرابته لثلا يقول كان علي ابن عمه ، قلت: لا أعلم ولا أدري فعل أو لم يفعل ، قال : فإذا لم تدر فدع ما قد وضعه الله عنك وعنا انتهى بتلخيص يسير ، فتبين بما ذكر صحة اسلامه صغيراً وأن له حكم اسلام من بلغ من التكليف في حق من عداه كرامة له عليه السلام وفضيلة لا يشاركه فيها غيره .

وأما ما ذكره في تعليق الشرح أنه تقرر اسلامه دون الادراك وهو وإن لم يستحق به ثواباً فهو وصف كمال وفضيلة وبه يقع المدح سيما اذا استمر كذلك الى وقت الادراك وذلك معلوم ، فإن من نشأ مطهراً عن الرذائل في صغره حتى أدرك يمدح ويكون له علو درجة في الفضل . اهـ . فبني على عدم الخصوصية الثابتة بالدليل المتقدم على أن استحقاق الثواب على الاعمال في حق من لم يبلغ الادراك عموماً قد قال به المحقق القبلي واتصر له في كتبه الأصولية بما فيه مقنع .

قال في « الرياض » : وكان من لطف الله تعالى به وارادته الخير له أن قریشاً أصابتهم أزمة شديدة وكان أبو طالب كثير العيال فاراد أهله أن يخففوا عنه فكلّموه في ذلك ، فقال : اذا تركتم لي عقيلاً وطالبا فاصنعوا ماشئتم . فاخذ رسول الله ﷺ علياً وضمه اليه فلم يزل في حجره حتى بعثه الله نبياً فآمن به وصدقه وهاجر رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أيام ، وكان النبي ﷺ خلفه ليؤدي عنه الودائع والامانات التي كانت عنده ثم يلحق به فلحقه بقاء، ونزل معه على كلثوم بن الهدم ولم يبق بقاء الا ليلة أو ليلتين ، ثم قال: وهو أول من هاجر بعهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر ، وأول من صلى من المسلمين ، وأول من يجثو للخصوصة بين يدي الله تعالى ، وأول هاشمي ولدته هاشمية ، وأول خليفة من بني هاشم ، وأجمعوا أنه شهد المشاهد كلها الا تبوك كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله فيها على المدينة ، فلما خرج النبي ﷺ وسار قليلا تبعه وقال: أتخلفني في النساء والصبيان ؟ فقال : « أما ترضى أن يكون لك من الأجر والغنم مثل مالي » وقال : « أما ترضى

أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». وكان لواء النبي صلى الله عليه وآله وسلم معه في أكثر حروبه ، وإذا لم يغز نفسه أعطاه سلاحه ، وكان له الأثر العظيم في كل مشهد حتى لا يعلم لأحد من الصحابة في الشجاعة ومنازلة الحروب ماله ، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم في غزوة خيبر : « لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله يفتح الله عليه أو على يديه » فكان هو المعطى ، وفتحت على يديه وتقل على عينيه يومئذ لرمذٍ شديد كان به فلم يرمد بعدها ، وخوف به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفد ثقيف وقال : « لَتَنْتَهِنَّ أو لأبعثن عليكم رجلاً مني - أو قال مثل نفسي - فليضربن أعناقكم وليسين ذراريكم وليأخذن أموالكم ». قال عمر فيها أو في أحدهما : ما تمنيت الامارة الا يومئذ فجعلت أنصب صدري رجاء أن يقول هو هذا .

وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن من أذاه فقد أذاه ومن أبغضه فقد أبغضه ومن أحبه فقد أحبه ومن تولاه فقد تولاه ومن عاداه فقد عاداه ومن أطاعه فقد أطاعه ومن عصاه فقد عصاه . وأخى بين أصحابه اثنين اثنين وتركه لنفسه وقال له : « أنت أخي في الدنيا والآخرة » ، واختصه بتزويج البتول سيدة العالمين ، وأخبر أن ذلك بوحي من الله تعالى وأن الله جعل ذرية نبيه في صلبه ، وأخبر أنه ولي كل مؤمن بعده ، وبعثه بالبراءة من المشركين من عقودهم وعهودهم وذلك على ما تضمنته « سورة براءة » وذلك عام حج أبو بكر بالناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، واشركه في هديه في حجة الوداع ، واستتابه في تفرقة لحومها وجلودها وجلالها ، ودعا له حين بعثه الى اليمن بهداية قلبه وثبات لسانه ، وشهد له بالجنة والشهادة. ولما نزل قوله تعالى : « انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً » دعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزوجته وابنيه وجللهم بكساء ، وقال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ». ولما نزلت آية المباهلة دعاهم أيضاً ، ونزل في الثناء عليهم آيات من كتاب الله وكل آي ورد في الثناء على الصحابة أو على نفر منهم فهو داخل فيه . قال ابن عباس : ليست آية من كتاب الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا وعلي أولها وأميرها وشریفها ، وأثنى عليه جمع من الصحابة منهم : أبو بكر وعمر ، واعترفوا له بالسبق والتقدم في العلم والفهم ورجعوا الى قوله في الفتاوى الحادثة . اهـ .

وقال المزي في « تهذيب الكمال » في ترجمته عليه السلام : قال غير واحد من العلماء :

كان علي رضي الله عنه أصغر ولد أبي طالب ، كان أصغر من جعفر بعشر سنين ، وكان جعفر أصغر من عقيل بعشر سنين ، وكان عقيل أصغر من طالب بعشر سنين ، قال أبو عمر بن عبد البر : «سئل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين عن صفة علي رحمه الله ، فقال : كان آدم شديد الأدمة ، ثقيل العينين عظيمهما ، ذا بطن ، أجلع ، ربة إلى القصر ، لا يخضب . وقد روى أنه ربما خضب وصفر لحيته . وقال أيضاً : روي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم رضي الله عنهم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أول من أسلم وفضله هؤلاء على غيره .

وقال ابن اسحاق : أول من آمن بالله محمد رسول الله ومن الرجال علي بن أبي طالب ، وهو قول ابن شهاب إلا أنه قال : ومن الرجال بعد خديجة ، وهو قول الجميع في خديجة رضي الله عنها . وروى بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعلي أربع خصال ليست لغيره هو أول عربي وعجمي صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف ، وهو الذي صبر حين فرَّ عنه الناس ، وهو الذي غسله وأدخله قبره . قال : وروى عن سلمان الفارسي أنه قال : أول هذه الأمة وروداً على نبيها أولها اسلاماً علي بن أبي طالب . قال : وقد روي هذا الحديث مرفوعاً عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وروى بإسناده عن أبي عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس رضي الله عنه «وكان علي أول من آمن من الناس بعد خديجة» وهذا اسناد لا مطعن فيه لاحد لصحته وثقة نقلته وهو يعارض ما ذكرنا عن ابن عباس في باب أبي بكر . والصحيح في أبي بكر أنه أول من أظهر إسلامه ، كذلك قال مجاهد وغيره قالوا ومنعه قومه .

قال ابن شهاب وعبد الله بن محمد بن عقيل وقتادة وابن اسحاق : أول من أسلم من الرجال علي ، واتفقوا على أن خديجة أول من آمن بالله ورسوله وصدقه فيما جاء به ثم علي بعدها . وروي في ذلك عن أبي رافع مثل ذلك . وروى بإسناده عن عبد السلام بن صالح عن الدراوردي عن عمر مولى عفرة قال : «سئل محمد القرظي عن أول من أسلم أعلي أم أبو بكر؟» فقال : سبحان الله أولها اسلاماً علي وانما شبه على الناس أن علياً أخفى اسلامه من أبي طالب ، وأسلم أبو بكر وأظهر اسلامه ولا شك عندنا أن علياً أولها إسلاماً .

وقال الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل : أسلم علي والزبير

وهما ابنا ثمان سنين ، وقال اسحاق : أول ذكر آمن بالله ورسوله علي بن أبي طالب وهو ابن عشر سنين . وقال معمر عن قتادة ، عن الحسن : أسلم علي وهو ابن خمس عشرة سنة . قاله الحسن بن علي الحلواني عن عبد الرزاق عن معمر . وقال غيره عن عبد الرزاق عن معمر وعن قتادة عن الحسن وغيره : أول من أسلم بعد خديجة علي بن أبي طالب وهو ابن خمس عشرة أو ست عشرة سنة . وذكر معمر بن شبة عن المدائني عن ابن جهمدبة عن نافع عن ابن عمر قال : أسلم علي وهو ابن ثلاث عشرة سنة . وعن شريح بن النعمان عن فرات ابن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مثله وزاد وتوفي وهو ابن ثلاث وستين . قال أبو عمر : هذا أصح ما قيل في ذلك .

وفد روي عن ابن عمر من وجهين جيدين ، وروي ابن فضيل عن الاجلح عن سلمة ابن كهيل عن حبة بن جوين ، قال : سمعت علياً يقول : لقد عبدت الله قبل أن يعبدني أحد من هذه الامة خمس سنين . وروي شعبة عن سلمة بن كهيل عن حبة العرفي قال : سمعت علي يقول : أنا أول من صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وروي مسلم الملائي عن أنس بن مالك قال : استنني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وصلى علي يوم الثلاثاء . وقال زيد بن أرقم : أول من آمن بالله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب من وجوه ذكرها النسائي وأسد بن موسى وغيرهما ، وقد مضى ذكر عفيف الكندي في ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخديجة وعلي عند الكعبة في ترجمته .

قلت : وهو ان عفيفاً الكندي ابن عم الاشعث بن قيس وأخاه لأمه .

قال : جئت في الجاهلية الى مكة ، وأنا أريد أن أتباع لاهلي ثياباً من ثيابها وعطرها ، فأتيت العباس وكان رجلاً تاجراً فاني عنده جالس إذ أقبل شاب فنظر الى السماء ثم قام مستقبل الكعبة ، فأم البث الا يسيراً حتى جاء غلام فقام عن يمينه ، ثم ألم البث الا يسيراً حتى جاءت امرأة فقامت خلفها فركم الشاب فركم الغلام والمرأة ، فرفع الشاب فرفع الغلام والمرأة . فسجد الشاب فسجد الغلام والمرأة ، فقلت : يا عباس أمر عظيم ، فقال : أتدري من هذا الشاب هذا محمد بن عبد الله ابن أخي . أتدري من هذا الغلام هذا علي بن أبي طالب ابن أخي . أتدري من هذه المرأة ... هذه خديجة بنت خويلد زوجته . إن ابن أخي حدثني أن ربه رب السموات والأرض أمره بهذا الدين ، ولا والله ما على الأرض على هذا الدين غير هؤلاء . وعزاه المزني الى النسائي في خصائص علي عليه السلام . اهـ .

قال المزي : قال أبو عمر ~~وقد~~ أجمعوا انه صلى الى القبلتين وهاجر وشهد بدرأ والحديبية وسائر المشاهد ، وأنه أبلى بدر وأحد والخندق وخيبر ^{جمل} البلاء العظيم ، وأنه أغنى في تلك المشاهد وقام فيها المقام الكريم ، وكان لواء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده في مواطن كثيرة ، وكان يوم بدر بيده على اختلاف في ذلك ، ولما قتل مصعب بن عمير يوم أحد وكان اللواء بيده دفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى علي ، وقال ابن اسحاق : شهد علي ابن أبي طالب بدرأ وهو ابن خمس وعشرين سنة . وروى حجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، قال : دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراية يوم بدر الى علي وهو ابن عشرين سنة ، ذكره السراج في « تاريخه » ولم يتخلف عن مشهده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ قدم المدينة الا تبوك فإنه خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المدينة وعلى عياله في غزوة تبوك ، وقال له : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى ألا أنه لانبي بعدي » .

وروى قوله : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » جماعة من الصحابة وهو ممن أثبت الآثار وأصحها رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن أبي وقاص وابن عباس وأبو سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأم سلمة وأسماء بنت عميس وجماعة يطول ذكرهم . قال : وروينا من وجوه عن علي أنه كان يقول : أنا عبد الله وأخو رسول الله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها أحد غيري إلا كذاب .

قال أبو عمر : أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين المهاجرين بمكة ، ثم أخى بين المهاجرين والانصار بالمدينة ، وقال في كل واحدة منها لعلني : « أنت أخي في الدنيا والآخرة » وأخى بينه وبين نفسه ، فلذلك كان هذا القول وما أشبهه من علي ، وكان معه على حراء (١) حين تحرك فقال : « أثبت فما عليك الا نبي » - أو صديق أو شهيد - .

ومن « كتاب ابن خزيمة » : زوجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنة ثنتين من الهجرة ابنته فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ما خلا مريم بنت عمران ، وقال لها : « زوجتك سيداً في الدنيا والآخرة وإنه لأوّل أصحابي اسلاماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حملاً » ، قالت أسماء بنت عميس :

(١) جبل بمكة .

فرمقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اجتماعا، جعل يدعو لها لا يشركها في دعائه
أحد ودعا له كما دعا لها . قال : وروى بريدة وأبو هريرة وجابر والبراء بن عازب وزيد بن أرقم
كل منهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يوم غد يرخم : « من كنت مولاه فعلي »
مولاه » زاد بعضهم « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » .

وروى سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وسهل بن سعد وبريدة الأسلمي وأبو سعيد الخدري
وعبد الله بن عمر وعمران بن الحصين ومسلمة بن الأكوع كلهم بمعنى واحد عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أنه قال يوم خيبر : لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله
ورسوله ، ليس بفرار ، يفتح الله على يديه ثم دعا بعلي - وهو أرم - فتفـل في عينيه
وأعطاه الراية ففتح الله عليه . وهي كلها آثار ثابتة . وبهذه رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إلى اليمن وهو شاب ليقضي بينهم ، فقال : يا رسول الله إني لا أدري ما القضاء، فضرب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدره بيده وقال : « اللهم اهد قلبه وثبت لسانه » قال
علي : فوالله ما شككت بعدها في قضاء بين اثنين . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « يهلك
فيك رجلان: محب مفرط وكذاب مفتر » وقال له : « تفرق فيك أمتي كما افرقت بنو إسرائيل
في عيسى عليه السلام » . وروي أنه قال : « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العالم فليأت
من بابي » انتهى كلامه رحمه الله . قال ابن حجر الهيتمي عند قول البوصيري رحمه الله :

وعلي صنو النبي ومن دىـ ن فؤادي وداده والولاء

وما بعده من الآيات في وصفه عليه السلام ما لفظه : تنبيه مما يدل على أن الله سبحانه
اختص علياً من العلوم بما تقتصر عنه العبارات قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أقضاكم
علي » وهو حديث صحيح لا نزاع فيه . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة
- وفي رواية أنا مدينة العلم - وعلي بابها - » ، وقد كثر اختلاف الحفاظ وتناقضهم فيه مما
يطول بسطه ، وملخصه أن لهم فيه أربعة آراء :

صحيح : وهو ما ذهب إليه الحاكم ويوافقه قول الحفاظ المستقلاني ، وقد ذكر له طرقاً
وعين عدالة رجالها ، ولم يأت أحد ممن تكلم في هذا الحديث بجواب عن هذه الروايات
الصحيحة عن يحيى بن معين . وبين رد ما طعن به في بعض رواياته كشريك القاضي بأن مسلماً
احتج به وكفاه بذلك فخرأله واعتماداً عليه . وقد قال النووي في حديث رواه في البسمة :

يكفي أن نحتج بما احتج به مسلم ، ولقد قال بعض معاصريه: ما رأيت أحداً قط أورع منه في علمه .

حسن : وهو التحقيق وبوافقه قول شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر : رجاله رجال الصحيح إلا عبد السلام بن صالح الهروي فإنه ضعيف عندهم . اهـ .

وسبقه إلى آخر كلامه الحافظ العلائي فقال عن الهروي : هذا تكلموا فيه كثيراً . اهـ .

ويعارض ذلك تصويب أبي زرعة حديثه، ونقل الحاكم عن يحيى بن معين أنه وثقه فثبت أنه حسن مقارب للصحيح بماءمت من قول ابن حجر أن رواته كلهم رواة الصحيح إلا الهروي ، وأن الهروي وثقه جماعة وضعفه آخرون .

ضعيف : أي بناء على رأي من ضعف الهروي .

موضوع : وعليه كثيرون من أئمة الحفاظ كالقزويني وابن الجوزي ، وجزم بطلان جميع طرقه الذهبي في « ميزانه » وغيره ، وهؤلاء وإن كانوا أئمة أجلاء لكنهم تساهلوا تساهلاً كبيراً كما علم مما قررته ، وكيف ساغ الحكم بالوضع مع ما تقرر أن رجاله كلهم رجال الصحيح إلا واحداً فختلف فيه ، ويجب تأويل كلام القائلين بالوضع بأن ذلك لبعض طرق لا كلها، وما أحسن قول بعض الحفاظ في أبي معاوية أحد رواته المتكلم فيهم بما لا يسمع هو : ثقة مأمون من كبار المشايخ وحفاظهم ، وقد تفرد به عن الأعمش فكان شاذاً ، وأي استحالة في أنه صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل هذا في حق علي عليه السلام . اهـ . ما ذكره .

وقال الشارح الحافظ بعد أن حكى هذا الكلام في عبارة ابن حجر : تسامح عند ذكر أبي الصلت من تصويب أبي زرعة حديثه ، فإن أبا زرعة أمر أن يضرب على حديث أبي الصلت ، وقال : لا أحدث عنه ولا أرضاه « وقوله فيه : وثقه جماعة وضعفه آخرون ، فيه تسامح لم يوثقه من أهل الحديث سوى أبي زكريا يحيى بن معين ، وقوله في شريك بن عبد الله النخعي : إن مسلماً احتج به لم يحتج به . مسلم رحمه الله وإنما استشهد به ، ثم نقل ترجمته من « الميزان » وفيها وقد أخرج مسلم لشريك متابعة بعد أن حكى توثيقه عن جماعة من الحفاظ .

قلت : قوله لم يوثقه من أهل الحديث سوى يحيى بن معين فيه نظر ، فإن عدم الوجدان لا يدل على فقدان ، وقد نقل الشارح نفسه عن أحمد بن سيار ما يؤيد كلام يحيى ،

وكذا تصحيح الحاكم للحديث وتصريحه بتوثيقه أيضاً ، فليس أبو زكريا وحيداً في توثيقه .
والله أعلم .

وأبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي لعل ذنبه هو التشيع والا فهو يحل من الجلالة كما ذكره المزي في « التهذيب » : انه سكن نيسابور ورحل في الحديث الى الكوفة والبصرة والحجاز واليمن ، وهو خادم علي بن موسى الرضا . أديب فقيه عالم . ثم ذكر من روى هو عنهم والآخذين عنه ، ثم قال : قال احمد بن سيار المروزي : أبو الصلت الهروي ذكر لنا أنه من موالي عبد الرحمن بن سمرة ، وقد لقي وجالس الناس ورحل في الحديث ، وكان صاحب قشافة وهو من الممدودين في الزهد . قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو ، فلم يزل مكرماً إلى أن أراد إظهار كلام جهنم والقول بأن القرآن مخلوق ، وجمع بينه وبين بشر المريسي ، وسأله أن يكلمه ، وكان عبد السلام يرد على أهل الأهواء من المرجئة والجهمية والزنادقة والقدرية وكلم بشرأ المريسي غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام كل ذلك كان الظفر له ، وكان يعرف بالتشيع وناظرته في ذلك لاستخرج ما عنده فلم أره يفرط ، ورأيتُه يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على علي وعثمان ، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجليل ، وسمعتُه يقول : هذا مذهبي الذي أدين الله به ، إلا أن ثمة أحاديث يرويها في الثالب . وسألت اسحاق بن ابراهيم عن تلك الأحاديث - وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسى ، وما روي في معاوية - فقال : هذه أحاديث قد رويت ، قلت : أفنكره كتابتها وروايتها أو الرواية عن يرويها ؟.. فقال : أما من يرويها على طريق المعرفة فلا أكره ذلك ، وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم فلا أرى الرواية عنه . ثم ساق المزي اسناده إلى أحمد بن سيار فيما نقله عنه .

قلت : وهذا الكلام من اسحاق بن ابراهيم مبني على ما أصلوه من ثبوت عدالة الصحابة على الاطلاق . وان من حام حولها برواية ما تدل على توهين أحد منهم كان أمراً شنيعاً ، وبين هذا وبين الانصاف مفاوز وللکلام عليه موضع آخر .

قال المزي : وبلاسناد إلى أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت - يعني الخطيب - قال : أنا محمد ابن أحمد بن رزق ، أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن مكرم القاضي ، قال : حدثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري ، أنا أبو الصلت الهروي ، نا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن

مجاهد عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت بابها » قال القاسم : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال : هو صحيح . قال أبو بكر بن ثابت : أراد به صحيح من حديث أبي معاوية وليس يباطل إذ قد رواه غير واحد عنه . ١٥٠ هـ .

قلت : أراد أبو بكر بن ثابت أن يحيى لم يرد بالصحة المصطاحة عند أهل الأثر بل بثبوته عن أبي معاوية وهو خلاف الظاهر من كلامه . وقد حمله السيوطي فيما منقلبه عنه على الصحة الاصطلاحية ، وفي كلام يحيى بن معين ما يدل على هذا المراد تصريحاً وتلويحاً ، فقد نقل المزي أيضاً عن عباس بن محمد الدوري ، قال : سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح ، فقلت : - أو قيل له - أنه حدث عن أبي معاوية عن الاعمش : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » قال : ما تريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي ، عن أبي معاوية وقال : أحمد بن محمد بن القاسم بن مَحْرُزْ سألت : يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : ليس ممن يكذب ، فقيل له في حديث أبي معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » قال : حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه ، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه بها . وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي : سألت أبا علي صالح بن محمد عن أبي الصلت الهروي ، فقال : رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ، ورأيت يحيى بن معين عنده وسئل عن الحديث الذي رواه عن أبي معاوية : « أنا مدينة العلم . . . » فقال رواه أيضاً الفيدي ، فقلت : ما اسمه ؟ فقال : محمد بن جعفر . ١٥٠ هـ .

وفي هامش تحرير « المقاصد الحسنة » عن الحافظ العلاءي أنه قد ثبت رواية الحديث عن أبي معاوية من غير طريق أبي الصلت ، فزال المخذور ممن هو دونه ، ثم قال : وأبو معاوية ثقة حافظ محتج بإفراده كابن عيينة وغيره ، فمن حكم على الحديث مع ذلك بالكذب فقد أخطأ . ١٥٠ هـ . ثم نقل المزي أقوال من ضعفه من الحديثين وأشدهم قولاً فيه يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني ، فقال : كان أبو الصلت الهروي زائناً عن الحق مائلاً عن القصد سمعت من حديثي عن بعض الأئمة أنه قال فيه : هو أكذب من روث حمار الدجال . وقد كان قديماً متلوثاً في

في الاقدار . قلت: الجوزجاني ممن اشتهر بالنصب وكلام أهل الجرح والتعديل مصرح بذلك ، فقال ابن عدي : كان مائلا الى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه .

وقال ابن حجر في « مقدمة فتح الباري » في ترجمة اسماعيل بن أبان الوراق أحد شيوخ البخاري ما لفظه : **كلمة** وقال الجوزجاني : كان مائلا عن الحق ولم يكذب في الحديث ، قال ابن عدي : يعني ما عليه الكوفيون من التشيع . ثم قال ابن حجر : الجوزجاني كان ناصباً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ، والصواب موالاتها جميعاً ، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع . اهـ .

وأما ما نقله المزني عن ابراهيم بن عبد الله الجنييد ، قال : سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : قد سمع وما أعرفه بالكذب . قلت : فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : ما سمعت به قط وما بلغني إلا عنه . وقال عبد الخالق بن منصور سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت ، فقال : ما أعرفه ، فقلت : انه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » فقال : ما هذا الحديث بشيء ، فقد أحاب أبو بكر ابن ثابت عن ذلك بقوله : أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قدسياً - ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه ثم عرفه بعد - فأجاب ابراهيم بن الجنييد عن حاله ، وأما حديث الأعمش فان أبا الصلت كان يرويه فانكره أحمد ويحيى بن معين من حديث أبي معاوية ثم بحث يحيى عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية . ومما قدحوا به على أبي الصلت روايته عن علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه ، عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب ، قال : « سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الايمان ما هو؟ .. قال : بمعرفة بالقلب ، وأقرار باللسان وعمل بالأركان » قال المزني : وقد تابعه الحسن بن علي التميمي الطبرستاني عن محمد بن صدقة العنبري عن موسى بن جعفر وتابعه أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن عباد بن صهيب عن جعفر بن محمد . اهـ . قال الشارح الحافظ: وقد أورده النسائي في « المحتجب » من هذه الطرق وهو موضوع لصحيح ما تضمنته « السنن الكبرى » . اهـ .

ثم وهذه المتابعة يخرج أبو الصلت عن وصيته برواية هذا الحديث وقد ذكره علي القاري

في كتاب « الأسرار المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » وقال : حكم عليه ابن الجوزي بالوضع لكن قال السيوطي أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ولم يصب . اهـ .

قال الشارح الحافظ بعد أن حكى ما قيل فيه : إذا تدبرت الكلام في أبي الصلت وجدت الانصاف فيه عند يحيى بن معين ، ووجدت ما نقله المزني عن أحمد بن سيار من حاله هو الحق وما سواها من الأقوال فيه ناشئة عن تهمة وظنة لاسيما وقد توبع على ما رواه ، وقد كنت أظن أن حديث « أنا مدينة العلم . . . » صحيحاً بل أقطع بصحته لما ذكره الحاكم من طريقه ، ولم أكن إذ ذاك قد وقفت على « جمع الجوامع » للسيوطي فإذا هو قد جزم بصحته بعد أن كان مدة يعلن بتحسينه ، وهما أنا ذا أسوق ما في كتابها مستوفى ليتضح الأمر الواقف بصحة هذا الحديث .

قلت : وفيما نقلته عنه بعض اختصار وتصرف فليعلم ذلك .

قال رحمه الله : قال أبو عبد الله الحاكم حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب .

قلت : هو الأصم ثقة . قال السبيعي في « طبقاته » : ما أخرجني الحاكم من طريقه فهو

أصح أسانيد . اهـ .

نقلنا عن أبي الصلت محمد بن عبد الرحيم الهروي ، قال : أنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي ، قال : أنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس : « أنا مدينة العلم لعلي » هذا الحديث صحيح الاستناد ولم يخرجاه ، وأبو الصلت ثقة مأمون ، فاني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التلخيص يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : ثقة . قلت : أليس قد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش قال : أنا مدينة العلم لعلي ؟ قال : قد حدث به محمد بن جعفر الفديدي وهو ثقة مأمون . سمعت أبا بكر أحمد بن محمد بن مهران الفقيه القناني إمام عصره بخاري يقول : سمعت صالح بن حبيب بن محمد الخليلي يقول : سئل عن أبي الصلت قال : دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فتم عليه ففأخرج تبعته فقلت له : ما تقول لحكمك الله في أبي الصلت ، فقال : هو فاضل ما قلت أنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها » فقال : قد روي هذا أبو ذكوان الفديدي

عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت ، حدثني بصحة ما ذكره الامام أبو زكريا يحيى بن معين .

أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري ، قال : أنا الحسين بن فهم قال : أنا محمد ابن يحيى بن الضريس^(١) أنا محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب » . قال الحسين بن فهم : وحدثنا أبو الصلت المروزي عن أبي معاوية قال الحاكم ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ ، ولهذا الاسناد شاهد من حديث سفيان الثوري باسناد صحيح . حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الامام الشافعي القفال بيخاري ، وأنا سألته قال : حدثني النعمان بن هارون البلدي ببكدة من أصل كتابه ، قال : أنا احمد بن عبد الله بن يزيد الحراني ، قال : أنا عبد الرزاق قال : أنا سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب » .

قال الشارح الحافظ: رجال الاسنادين ثقات وغالبهم رجال الصحيح ، والقنطري - بفتح القاف واسكان النون - قاله السمعاني وقال : هو من أهل بغداد كان فيه لين . هكذا قال أحمد بن أبي الفوارس الحافظ حدث عن عبيد الرسي وأبي قلابة الرقائني ومحمد بن سعيد العوفي وأبي اسماعيل الترمذي ومحمد بن يونس الكديمي روى عنه أبو الحسن محمد بن رزق وأبو الحسن علي بن احمد بن عمر المقرئ وأبو الحسن علي بن الحسين بن دوما البغالي والحاكم أبو عبد الله الحافظ توفي سنة ثمان وأربعين وثلثمائة . ا هـ . وقوله : كان فيه لين معارض بتصحيح الحاكم له في « مستدركه » غير ما حديث مع أنه تضعيف خفيف فـكم من ثقة من رجال الصحيحين فيه لين على أن ذلك غير مسلم اذ لم يذكره الذهبي في « ميزان الاعتدال » مع خبرته برجال الحاكم فقد لخص « المستدرك » وتعقبه في أحاديث ولم يرو عنه في القنطري هذا مقال . وأما الحسين ابن فهم فقال في « التذكرة » : هو الحافظ الكبير أبو علي الحسين بن محمد بن عبد الرحمن

(١) الضريس بالمهمله مصفر .

ابن فهم بن محرز البغدادي . قال ابن كامل : كان حسن المجلس متفتناً في العلوم كثير الحفظ للحديث مسنده ومطوره ولأصناف الأخبار والنسب والشعر والمعرفة بالرجال . قال : أخذت عن ابن معين معرفة الرجال . وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وذكره في « الميزان » ونقل أيضاً عن الحاكم أنه ليس بالقوي . قال الشارح الحافظ : هذا رجل ثقة حافظ عارف بالحديث والرجال ، وقول الدارقطني والحاكم ليس بالقوي لا يضره مع قول الحاكم أنه ثقة مأمون وتصحيحه لحديثه ، وفي « الميزان » من أقرانه جماعة كالبرار والطبراني ولم يضرهم كونهم في « الميزان » ولا خف لهم به رجحان .

قلت : وفيه نظر فقد تعارض قول الحاكم فيه فلا يكون ما ذكره في « المستدرک » حجة في توثيقه بل يعدل الى أمر خارجي من أنه من الجرح المبهم ولا بد من تفسير سببه كما تكرر إيراد ذلك في مواضع ، وهو مبني على أن الحاكم المنقول عنه الجرح هو أبو عبد الله . والله أعلم .

ومحمد بن يحيى الضريس قال فيه ابن أبي حاتم : هو الكوفي الفيدي كان يسكن فيد ، روى عن محمد بن فضيل والوليد بن بكير ومحمد بن الطفيل وعمر بن هاشم الجني وعيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، سمع منه أبي وروى عنه . سمعت أبي يقول ذلك وسئل أبي عنه فقال : صدوق . اهـ .

وذكره عبد الغني بن سعيد في « المختلف والمؤتلف » في ذكر العبدى - بالعين المهملة والباء الموحدة بنقطة من أسفل والذال المهملة - والميذي - بالعين المهملة والياء المعجمة باثنتين تحتها والذال معجمة - والفيدى - بالفاء المعجمة والياء المعجمة باثنتين تحتها والذال المهملة - فذكر في الأول جماعة وفي الثاني اثنين وهما محمد بن سليمان العيذي وبكار بن الأسود العيذي وفي الثالث اثنين محمد بن يحيى بن الضريس المذكور ، وقال فيه قاضي الري في أهل فيد وشيخه محمد بن جعفر الفيدي : الثقة المأمون الذي أخرج له البخاري في « صحيحه » ولم يذكر لها ثالثاً . فهذا إمامان اتفقا على تفخيم شأنه ، فأبو حاتم وصفه بالصدق وروى عنه - وناهيك به لشدة تحريه - وعبد الغني قال فيه قاضي الري : ولا يكون قاضياً إلا من جمع بين الرواية والدراسة حتى يتأهل لذلك وباقي رجال السند رجال الصحيح . وأما حديث جابر الذي أورده الحاكم شاهداً .

فقال الشارح رحمه الله : أما القفال فقال السبكي في « طبقاته » : هو محمد بن علي بن

اسماعيل القفال الكبير الشاشي الامام الجليل أحد أئمة الدهر ذو الباع الواسع في العلوم واليد الباسطة والجلالة التامة والعظمة الوافرة. قال فيه الحاكم : الفقيه الأديب امام عصره للشافعيين وأعلمهم وأكثرهم رحلة في طلب الحديث. سمع بخراسان ابن خزيمة وأقرانه وبالعراق ابن جرير وأبا بكر الباغندي وغيرهما ، وذكره في « النبلاء » فأطنب في وصفه ونشر محاسنه الى الغاية ، وشيخه النعمان بن هارون البلدي سبيله سبيل مشايخ القفال المذكورين . وقد قال صاحب « مجمع الزوائد » في الجزء الأول من كتابه : وما كان من مشايخ الطبراني في « الميزان » نبت على ضعفه ومن لم يكن في « الميزان » الحقته بالثقات الذين بعده . ١ هـ .

قال الشارح وقد بحث في « الميزان » في حرف النون فلم أجد للنعمان بن هارون البلدي فيه ذكراً ولو كان فيه مقال لذكره فهو ملحق بالثقات ، وفي قول القفال حديثي من أصل كتابه دليل على عظم شأنه وباقي رجاله ثقات ، وبعضهم ممن أخرج له غير أصحاب الستة كأحمد ابن عبد الله الحراني أخرج له الحاكم هذا الحديث وصححه وضعفه به ابن عدي ، وبعضهم ممن أخرج له مسلم وغيره من أصحاب السنن دون البخاري كعبد الله بن عثمان بن خثيم وعبد الرحمن التيمي ، وبعضهم ممن أخرج له الجماعة كعبد الرزاق وسفيان. انتهى ما يتعلق بما ذكره الحاكم رحمه الله في « مستدركه » .

وأما ما ذكره السيوطي رحمه الله في مسند علي عليه السلام من « جامعه الكبير » فلفظه : قال الترمذي وابن جرير معاً : حدثنا اسماعيل بن موسى السدي ، قال : انا محمد بن عمر الرومي ، عن شريك عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي عن علي : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » قال أبو نعيم في « الحلية » قال الترمذي : هذا حديث غريب ، وفي رواية منكر . وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكر فيه الصنابحي ولم يعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك ، وفي الباب عن ابن عباس. انتهى كلام أبي نعيم .

وقال ابن جرير : هذا خبر عندنا صحيح ويجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين احدهما انه خبر لا يعرف أنه مخرج عن علي عليه السلام الا من هذا الوجه ، والأخرى أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة ، وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره . حدثني محمد بن اسماعيل الضراري قال : انا

عبد السلام بن صالح الهروي : نا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « انا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأتهن » . حدثني ابراهيم بن موسى الرازي - وليس بالفرءاء - قال : حدثنا أبو معاوية بإسناده مثله : هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث انتهى كلام ابن جرير .

وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وأخرج الحاكم حديث ابن عباس وقال : صحيح الإسناد . وروى الخطيب في « تاريخه » عن يحيى بن معين انه سئل عن حديث ابن عباس فقال : هو صحيح . وقال ابن عدي في حديث ابن عباس : انه موضوع قال صلاح الدين العلائي : وقد قل بطلانه الذهبي وغيره ولم يأتوا في ذلك بعله قاذحة سوى دعوى الوضع دفعا بالظن .

قال ابن حجر : هذا الحديث أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : انه صحيح ، وخالفه ابن الجوزي فذكره في الموضوعات ، وقال : انه كذب ، والصواب خلافها معاً وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي الى الصحة ولا ينحط الى الكذب وبيان ذلك يستدعي طولا ولكن هذا هو المعتد به في ذلك . اهـ . وقد كنت أجبت بهذا الجواب دهرأ الى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في « تهذيب الآثار » مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث عن مرتبة الحسن الى مرتبة الصحة . انتهى كلام السيوطي .

قال الشارح رحمه الله : ومحمد بن عمر انرومي المذكور في حديث الترمذي السابق قال فيه الذهبي في « الكاشف » : ضعفه أبو داود وقواه غيره واقتصر في « الميزان » على تضعيفه ، وقد أخرج له البخاري في غير « صحيحه » ولم ينفرد بروايته للحديث عن شريك ، فقد أخرج عبد الله بن احمد بن حنبل في كتاب المناقب له ما لفظه : حدثنا ابراهيم بن عبد الله - وهو أبو مسلم الكشي أحد الحفاظ مؤلف كتاب « السنن » وثقه الدارقطني وغيره وتركه في « الميزان » لجلالته - قال عن محمد بن عبد الله الرقاشي ، قال : حدثنا شريك فذكره بإسناده ومثله ، ومحمد بن عبد الله الرقاشي ثقة ثبت روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ، وقد رواه سويد بن سعيد وهو من رجال مسلم عن شريك ، كما رواه أيضاً ، وأخرجه السيد الشريف أبو عبد الله محمد بن علي الحسيني في كتاب من روى عن الامام زيد بن علي من التابعين وذلك من طريق الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن زيد بن علي عن أبيه عن

عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبيه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » . وهذا الحسن بن زيد الراوي عن أبيه عن زيد بن علي - هو والد الشريفة نفيسة المصرية التي يتبرك بقبرها أهل مصر - وقد روى له النسائي وروى عنه مالك وزيد بن الحباب ، ذكره الذهبي في ترجمته .

قلت : ذكر أهل الأثر ومنهم السيد محمد بن إبراهيم الوزير في « تنقيح الأنظار » : أن تصحيح الحديث على ضريين :

أحدهما : أن ينص على صحة الحديث أحد الحفاظ المرضيين فيجب قبول ذلك لقيام الإجماع على وجوب قبول الخبر الأحادي فيما يتعلق بالأحكام الشرعية إلا أن تظهر علة قاذحة من فسق الراوي أو تفصيل أو غير ذلك مما خفي على من صحح الحديث ، وهذا قد نص على تصحيحه في الجلة أربعة أئمة حفاظ وهم : ابن معين في حديث ابن عباس ، والحاكم أبو عبد الله فيه أيضاً ، والامام محمد بن جرير في حديث علي عليه السلام ، وأبو الفضل جلال الدين السيوطي في أصل الحديث وتصحيحه صادر عن اجتهاد وبحت فلا يقال انه تابع لمن تقدمه تقليداً كما لا يعزب عن المنصف ، وكذلك الشارح رحمه الله فإنه كان من حفاظ الآثار وله الخبرة التامة في معرفة الرجال وقد جزم بصحته اجتهاداً ولم تظهر في الحديث علة قاذحة خفيت على المتقدمين ، ولذا قال العلائي فيما نقلناه عنه لم يأتوا في ذلك بعلة قاذحة .

ثانيها : أن لا ينص على صحة الحديث أحد من المتقدمين ولكن صح مع البحث والتفتيش لكتب الرجال عدالة رواته وثقتهم ولم يظهر شيء مما يوجب عدم الاعتبار بهم ، فهذا محل خلاف بين علماء الأثر والذي عليه المحققون منهم زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر والنووي صحة اطلاق لفظ الصحة عليه وجوازه ، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث جمه خارجة عنه « الصحيحين » واضرابها من الكتب المعتمدة لتصحيح منهم أبو الحسن بن القطان والمنذري والضياء المقدسي وابن كثير . قال ابن حجر في « نكته » : « إن أهل الكتب المشهورة » كسنن النسائي « وغيره اذا روى أحدهم حديثاً ولم يعلله وجمع اسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل مروياته رواة الصحيح هذا لا ينافي فيه من له ذوق في هذا الفن . اهـ .

فيقال على تقدير أن أحداً لم ينص على تصحيح هذا الحديث اذا نظرنا في حديث ابن عباس وجدنا اسناده الى أبي معاوية قد صح من غير أبي الصلت ، وأبو معاوية كما قال الملائي : ثقة حافظ محتج بأفراذه كسفيان بن عيينة ، ومن في طبقته ومنه الى ابن عباس أئمة حفاظمتفق عليهم ، ولم يتبين مايقدر على ذلك فكان من الصحيح لذاته ويزيده قوة ما وجد بالاسانيد القوية من متابعاته كما سبق ايرادها . وهذا الحديث فيه من النكت البيانية التشبيه البليغ وترشيح التشبيه والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية .

أما التشبيه ففي وصفه صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه بانه مدينة العلم وأن أخاه بابها محذف أداة التشبيه التي هي الكاف ، والوجه الجامع هو كونه صلى الله عليه وآله وسلم حاوياً لقوام الأديان كما أن المدينة تحتوي على قوام الأبدان ، وكذا تشبيه علي عليه السلام بابها من حيث أن الباب هو الموصل القريب الى تناول ما في المدينة من الأمور النافعة ، وأمير المؤمنين الموصل بروايته وفتاويه لمن أراد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصناف العلوم الجامعة ، وذكر الباب هو الترشيح اذ هو من لازم المدينة المسورة .

وأما الاستعارة بالكناية ففي مدينة العلم لأنه لما كان العلم شاملاً لفنون كثيرة وأحكام متعددة شبهه بالأمور النافعة المفيدة التي لا تجتمع الا في المدينة والجامع عموم النفع ، وهذا التشبيه مضمرة في النفس دليلاً عليه بما هو من خواص تلك الأمور المشبهة بها وهو المدينة ، وهذه المدينة المضافة الى العلم صورة وهمية كيد الشمال وأظفار النية وهي الاستعارة التخيلية على مذهب الجمهور ، وهذا آخر ما أردنا تحصيله على الحديث المذكور .

قال السيوطي في مسند علي عليه السلام ما لفظه : عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب انه قيل لعلي : مالك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ؟ فقال إني كنت اذا سأله أنبأني ، واذا سكت ابتدأني ، أخرجه ابن سعد . اهـ .

وروى النسائي في الخصائص من حديث ابن جريح عن أبي حرب بن أبي الاسود الدؤلي عن أبيه وعن رجل عن زاذان ، قال : قال علي : دكنت - والله - اذا سأله أعطيت ، واذا سكت ابتدئت ، وأورده المزي في « التهذيب » وهو شاهد لما أخرجه ابن سعد قال السيوطي : وعنه - يعني عن أمير المؤمنين علي عليه السلام - والله ما نزلت آية الا وقد علمت فيما نزلت وأن نزلت وفيمن نزلت ، ان ربي قد وهب لي قلباً عقولاً ولساناً فاطقاً مسؤولاً . أخرجه

ابن سعد وأبو نعيم في « الحلية » . وعنه قال : « سلوني عن كتاب الله انه ليس من آية الا وقد عرفت بلبيل زلت أم بنهار أم سهل أم جبل » أخرجه ابن سعد . اهـ .

وعن سعيد بن المسيب قال : لم يكن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سلوني الا علي بن أبي طالب ، وقد رجع عمر - مع تقدمه في العلم وطول مدته ووفور جلّة الصحابة في أيامه - الى قول علي عليه السلام في كثير من المسائل معترفاً بالفضل في العلم ، وكان يأتيه عمر الى منزله فيسأله عن الشيء قد أشكل عليه فيجيب عليه فيدعوه ويبحث اليه في بعض الاحيان فيأتيه علي ، وكان يتعوذ عمر من معضلة ليس لها أبو الحسن ، كما أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب المناقب بسنده الى سعيد بن المسيب ، قال : كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن . اهـ . وسعيد بن المسيب ممن أدرك عمر وعلياً وغيرها من الصحابة .

وقد ذكر في « سنن البيهقي الكبرى » قصة من تزوجت في عدتها ثم عاد زوجها الاول وفتوى أمير المؤمنين فيها ورجوع عمر الى قوله بعد ان أفتى بخلافه ، وقصة المرأة التي وضعت لسته أشهر وهنَّ عمر برحها ورجوعه الى قول أمير المؤمنين ، وغير ذلك مما يزيد الناظر بصيرة على أنه أعلم الصحابة قاطبة وتصديق قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا مدينة العلم وعلي بابها » .

وهذا القدر اليسير من ترجمته يدل على الكثير ، فمناقبه أكثر من أن تحصى وأجل من أن يحيط بها الاستقصاء ، وقد اعترف بذلك المؤلف ، والمخالف فقال احمد بن حنبل والقاضي اسماعيل بن اسحاق : لم يرو في أحد من الصحابة بالاسانيد الحسان ما روي في علي ، وأورد منها أهل التصانيف المفردة لذلك شطراً نافعاً كالامام أحمد بن حنبل وولده عبد الله في « المسند » « وزوائده » والنسائي في الخصائص والحاكم أبو عبد الله في « مستدركه » وابن البطريق في « العمدة » والكنجي في « كفاية الطالب » ومحمد بن سليمان الكوفي الزيدي في كتاب « المناقب » وابن المغازلي في « مصنفه » والزرندي في « مصنفه » والذهبي في كتابه الذي سماه « فتح المطالب » والفقير حميد الشهيد في « محاسن الازهار » ، ومن أحسنها وأقربها عصرأ « تفريج الكرب » للسيد العلامة اسحاق بن يوسف بن المتوكل على الله اسماعيل ابن القاسم سلام الله عليهم ، واستيعاب مناقبه وفضائله وكريم أخباره تستغرق مجلدات ويحتاج

الى فراغ في الاوقات ، فكرم الله وجهه وحشرنا في زمرة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزمرته ، وجعلنا ممن قال فيه نبيه الكريم : « يحشر المرء مع من أحب » بكرمه وجوده ، والحمد لله رب العالمين .

فصل في ذكر ما وقع في « المجموع » من المهمات

وقد ذكر ذلك صاحب « الطبقات » :

فمن ذلك بالاسناد الى علي عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أصابني جنابة .

وبه أن أخي - أو ابن أخي - به جذري وقد أصابته جنابة .

وبه أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فرغت منها تستفرغ الدم .

وبه لما كان في ولاية عمر قدم عليه نفر من أهل الكوفة .

وبه قال : أتاه رجل فقال : اني أحبك في الله ، قال : ولكني أبغضك في الله .

وبه أنه سأله رجل ما فراط الصلاة .

وبه قال : كانوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وبه قال : أمئنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجل من الانصار .

وبه قال : صلى رجل خلف الصفوف .

وبه قال : ابصر رجلاً يعيث بليحيته .

وبه أتاه رجل فسلم عليه وهو في الصلاة فلم يرد عليه هو الحكم بن حزن .

وبه صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسا ، فقام ذو الشمالين - هو عمير بن عدي بن أنضلة الخزازي استشهد في بدر ، وقيل الخرباق بن سارية .

وبه قال : دخلت على أم سلمة فاذا نسوة جانب البيت يصلين .

وبه لما صلى عمر بالناس وهو جنب فاخذ قوم بقول : علي ، وأخذ قوم بقول : عمر .

وبه أتاه رجلان فسلما عليه .

وبه لما كان في ولاية عمر سئل عن تهجد الرجل في بيته .
وبه أنه أتاه رجل فقال (١) إن أبا موسى الأشعري .
وبه أن راعياً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلي في أعطان الابل ؟
وبه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ف قيل : إن عبد الله بن رواحة ثقیل .
وبه قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار هو عمران ابن حصين .
وبه قال : دخل على مريض يعود .
وبه أن أناساً من أهل الكوفة شكوا الضعف .
وبه قال : دخل رجل المسجد وقد أكل ثوماً .
وبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض أزواجه هي أم سلمة .
وبه أنه أمر للذي يصلي بالناس صلاة الصيام .
وبه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفر ، فقالوا : إن امرأة توفيت .
وبه قال : لما كان يوم أحد أصيبوا فذهبت رؤوس عامتهم ، قال ابن اسحاق : فجميع من استشهد من المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار خمسة وستون رجلاً منهم حمزة بن عبد المطلب قتله وحشي غلام جبير بن مطعم .
وبه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو شاب - فأسلم وهو أغلف .
وبه قال : لآخر جنازة صلى الله عليه وآله وسلم جنازة رجل من ولد عبد المطلب ، قيل هو عثمان بن مظعون ، وكذلك دخل عليه وهو يجود بنفسه .
وبه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلف أصحابه أين يدفن ، وكذا في « السيرة » أن المسلمين اختلفوا في دفنه ، فقال قائل : في مسجده وقال قائل منهم : مع أصحابه ، فقال أبو بكر وعلي عليه السلام في رواية زيد بن علي . . . الخ .

(١) ان أبا موسى.. الخ كذا في النسختين فليحرر .

وبه لما أخذنا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت منادياً ينادي من جانب البيت ونحوه في السيرة .

وبه أنه دخل على رجل من الانصار مريض يعوده .

وبه لما أنزل الله فريضة شهر رمضان أنه امرأة حبلى وامرأة مرضع وأناه صاحب العطش وأناه شيخ كبير يتوكأ بين رجلين .

وبه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان .

وبه أن قوماً جاؤوه فشهدوا انهم صاموا الرؤية الهلال .

وبه لما كان يوم النفر أصيب رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وبه لما نزلت : « ولله على الناس حج البيت » قام رجل هو الاقرع بن حابس .

وبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم النساء والصبيان وضعفة أهله في السحر .

وروى السيد المؤيد بالله عن ابن عباس أنه بعثه في الثقل (١) وبإسناده الى أسماء بنت أبي بكر انها ارتحلت حين غاب القمر فمضت حتى رمت جمرة العقبة ، ثم رجعت وصلت الصبح ، وقالت : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظمن في ذلك .

وبه قال : أقبل قوم من أهل الشام محرمين فاصابوا بيض نعام .

وبه في امرأة نذرت أن تحج ماشية .

وبه قال : رأى رسول الله ﷺ رجلاً فأمرهم أن يركبوا هديه .

وبه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راع بأرنب .

وبه أن رجلاً من طيء سألوا عن صيد الكلاب .

وبه أن رجلاً أتاه ، فقال : اني أريد التجارة .

وبه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أي الكسب أفضل .

وبه قال : أتى رجل النبي ﷺ فقال : لست أتوجه في شيء الا حورفت فيه .

(١) بفتح المثناة والقاف : متاع المسافر .

وبه أنه جاء رجل فقال : اني أخدع في البيع والشراء هو حَبَّان بن منقذ .
وبه أن رجلين اختصما اليه .

وبه مر رسول الله ﷺ على رجل يبيع طعاماً
وبه أن رجلاً أتاه فقال : إن لي أمة قد ولدت مني أفأهبها لأخي ، قال : نعم ؟ ثم وهبها لآخر .
وبه أن رجلاً أتاه فقال : اني جعلت عبدي حراً .

وبه أن رجلاً أتاه وقد اشترى من عبد رجل قد ولاه ضيعته .
وبه في رجلين شريكين .

وبه أن امرأة أتت علياً ورجلاً قد تزوجها .

وبه أن رجلاً أتاه فقال : إن عبدي تزوج بغير اذني .

وبه أن رجلاً أتاه فقال : إن لي زوجة طالت ضجبتها .

وبه أن رجلاً من قريش طلق امرأته مائة تطليقة .
وبه أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه بالزنا
وهو ما عزم .

وبه أن امرأة أتته فاعترفت بالزنا - هي شراحة الممدانية - .
وبه لما كان في ولاية عمر أتى بامرأة حامل .

وبه أن رجلاً زنا بجارية من الخمس .
وبه أنه امرأة فقالت : إن زوجي وقع على ولدي .

وبه أن رجلين شهدا على رجل .
وبه أنه أجوف زنادقة من البهلاء .

وبه أنه رجلان شهدا على رجل .
وبه أنه رجلان شهدا على رجل .

وبه أن معاوية أتى بولود له فرج كفرج الرجل وفرج المرأة فبعث قوما فسللوا
عنه علياً .

وبه خرجت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منزل رجل مُعَدِّناهُ فإذا رجل يضرب غلاما له .

وبه قال له رجل : ما ترى في سؤر الابل ؟..

وبه انه أتاه رجل فقال : أكفر أهل الجمل وأهل صفين والنهروان .

وبه كانت جارية خلاسية تُلَقِّط الأذى .

وبه أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفر فسأل أكبرهم ما اسمك؟..

وبه انه أتاه رجل فقال: من أحق الناس مني بالصحة .

وبه أنه قال له رجل : صف لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأننا نراه .

انتهى المراد .

وهذا وأن الشروع في الشرح بمون الله تعالى ومدده وتوفيقه .



كتاب الطهارة

باب ذكر الوضوء

الكتاب: اما أن يكون مصدر كتب مثل كتابة وكتبه وهو الذي ذكره في « المصباح » وبمض شرح الحديث . وأعرض عليه بأن الفقهاء صرحوا بأن كتاباً مشتق من الكتب والمصدر لا يشتق من المصدر ، وقد يجاب بأن الاشتقاق ليس بمعناه الاصطلاحي بل المراد أنها من مادة واحدة ، واما أن يكون اسم مصدر فيصح اشتقاقه بمعنى أخذه من الكتب وليس لها أصلان حتى يمتنع اشتقاق أحدهما من الآخر ، ويؤيده أنه يجمع على كتب وذلك من خواص الأسماء ، ومادة كتب بملاحظة ترتيبها تدل على الجمع والضم ومنه كتيبة الجيش ، واستعمل ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول لحصول معنى الضم ، والجمع فيه وهو حقيقة في جمع الحروف وضمها لكونها محسوسة مجاز بالنظر الى مدلولها من المعاني .

والطهارة لغة: النظافة (١) والزاهة عن الأفذار والانجاس الحسية ، وهي حقيقة فيها ومجاز في التنزه عن العيوب والذنوب . قال الشاعر : « ثياب بني عوف طهاري نقية » . وقد تكون حقيقة للقدر المشترك الا أن الأولى المصير الى الحقيقة والمجاز لكون المعنى الثاني مفتقراً الى القرينة الصارفة عن الحقيقة لعدم تبادل المعنيين الى الفهم على طريقة واحدة . وهي في عرف الفقهاء اما أن تكون مصدر اللازم فتكون وصفا قائماً بالفعل وهي الذات المتجردة عن الحدث والنجس أو أحدهما .

وحقيقتها: صفة حكيمية تثبت لموصوفها جواز الصلاة به أو فيه أو له أي لأجله . فالأولان الطهارة

(١) النظافة بالطاء المشالة .

من النجس والثالث الطهارة من الحدث . والضمير في به أو فيه أوله راجع الى موصوفها باعتبار كونه بدنأ أو ثوبأ أو مكانأ أو غير ذلك . وأما ان تكون مصدر المفعول وهو الأثر الحاصل عن الفاعل مع قيامه بالمفعول .

وحقيقتها على هذا استعمال المطهرين أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة الحدث والنجس وعليها جميعاً عدم حدث أو نجس ترفعه بالاصالة أو ما في حكمه ، فيشمل الأول : ما رُفِعَ منه الحدث بعد كونه كالوضوء من الحدث والغسل من الجنابة ، وما كان طاهراً من الحدث بالاصالة كمن بلغ طاهراً من الجنابة . ويشمل الثاني : ما رُفِعَ منه النجاسة بعد كونها ، وما كان طاهراً قبل طروء النجاسة . وقوله: أو ما في حكمه: أي حكم الحدث يدخل فيه تجديد الوضوء والغسل المسنون والمندوب. ذكر معنى ذلك في « شرح بلوغ المرام » الا أنه غير شامل لانواع المطهرات على الاختلاف في قدرها بين أن تكون أربعة عشر أو أكثر .

والذي حد به الامام المهدي في « البحر » عبارة عن غسل ومسح أو أحدهما أو ما في حكمهما بصفة مشروعة. فيشمل قوله أو ما في حكمهما سائر أنواع الطهارة كالطهارة بالاسلام والاستيلاء والاستحالة والنضوب والنزع والمكاثرة والجمع والتفريق والريق والجفاف والذكاة والدباغ والحواد والحت عند أبي حنيفة. وأما تجديد الوضوء ونحوه فهو داخل تحت قوله: بصفة مشروعة . وقال الامام عز الدين في « شرح البحر » : قيل : وهو أصح الحدود الشرعية ولا يضر خروج الطهارة الأصلية المعتبر دخولها في الحد الأول كمن بلغ طاهراً من الجنابة لأن الكلام في حد الطهارة التي هي مصدر من اللازم أو المتعدي ، ومعنى الفعل معتبر فيها حقيقة كاستعمال الماء والتراب أو حكماً كما في غيرها من تلك الأمور. وما كان طاهراً قبل طروء النجاسة فإن كان بتطهير فهو داخل في الحد والا فلا يضر خروجه كما سبق .

والباب لغة : ما يدخل منه الى غيره واستعماله هنا في عنوان الجملة من المسائل المتناسبة المعاني مجاز .

والوضوء : مشتق من الوضأة وهي الحسن . يقال فلان وضئ الوجه أي حسنه ، وهو - بفتح الواو - اسم للماء الذي يتوضأ به ، وبضمها اسم للمصدر وقيل بالعكس ، وقد ذكره سيدييه ، فقال في باب ما جاء من المصادر على فعول :- بفتح أوله - وذلك قولك: توضأت وضوءاً حسناً وتطهرت طهوراً حسناً . قال بعض المتكلمين عليه: انه شذ في هذا الباب خمسة مصادر

على هيئة الاسم وقياسها بالضم وعد منها الوضوء - بالفتح - ، قال : وإذا أردت الاسم قلت :
الوضوء بضم الواو ، وكذا الطهور والطهور . وقال في « شرح الالمام » : لا ينبغي أن يكون
الوضوء - بالفتح - مختصاً بالمصدر فقد اشتهر على الألسنة إطلاقه على الماء مفتوحاً ، ويخرج على
ذلك فائدة يأتي التنبيه عليها في الكلام على طهارة الماء المستعمل - إن شاء الله تعالى -
وبالاسناد المتقدم الى أمير المؤمنين علي عليه السلام قال :

[حدثني عبد العزيز بن اسحاق بن جعفر بن الهيثم القاسبي
البغدادي ، قال : حدثنا أبو القسم علي بن محمد النخعي الكوفي ،
قال : حدثنا سليمان بن ابراهيم بن عبيد المحاري ، قال حدثني نصر
ابن مزاحم المنقري العطار ، قال : حدثني ابراهيم بن الزبرقان
السيمي ، قال حدثني أبو خالد الواسطي رحمه الله تعالى ، قال حدثني
زيد بن علي عن أبيه علي بن الحسين ، عن جده الحسين بن علي ، عن
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام قال ^(١) : « رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فغسل وجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ،
وتمضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه مرة واحدة وغسل
قدميه ثلاثاً » .

وقبل الكلام على مفردات ألفاظ الحديث نشرع في ذكر مخرجه من دواوين
السنة الشريفة .

ومعنى التخريج : إيراد الحديث من طريق أو طرق آخر تشهد ، بصحته ولا بد من
موافقتها له لفظاً أو معنى . وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في « شرح الالمام » في

(١) إن الموضوع بين هذين الهالين [] هو زيادة من اصل السند ، وقد تقدم ذكر هؤلاء
الرجال وبيان حالهم في المقدمة .

ذلك فائدة حسنة ، وهي : انه اذا قال المحدثون في حديث : أخرجه فلان وفلان وفلان مثلاً أو روه من غير جهة الكتب المشهورة ، وقالوا : أخرجه فلان ، فانما يعنون بذلك تخريج أصل الحديث دون أحاد الألفاظ والحروف ، وينبغي للفقيه المستدل بلفظة من الحديث وينسب الحديث الى كتاب - أن تكون اللفظة التي تدل على ذلك الحكم الذي اختاره موجودة في ذلك الكتاب بعينها ، ولا يعذر في هذا كما يهمل المحدث لان صناعته مفتقرة الى النظر في مدلول الالفاظ، وأكثر نظر المحدث فيما يتعلق بالاسانيد وتخارج الحديث لا في كل لفظة على انفرادها. فينبغي للفقيه أن يتفقد التراجم التي يذكرونها في المصنفات ، فاذا دلت الترجمة على الحكم الذي يريد اثباته باللفظة المعينة ، ثم قال أخرجه فلان - كان مصيباً، وان لم تكن تلك اللفظة التي هي عمدة دليله موجودة في تلك الكتب كان خطأ . اهـ .

والحديث أخرجه النسائي في « المجتبى » قال : أخبرني ابراهيم بن الحسن المسمي قال : أنا حجاج بن عبد الله بن جريح : حدثني شعبة أن محمد بن علي أخبره قال : أخبرني أبي علي أن الحسين بن علي قال : « دعاني أبي علي بوضوء فقربته له ، فبدأ فغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يدخلها في وضوئه ، ثم تمضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليمنى الى المرفق ثلاثاً ، ثم اليسرى كذلك ، ثم مسح برأسه مسحاً واحدة ، ثم غسل رجله اليمنى الى الكعبين ثلاثاً ، ثم اليسرى كذلك ، ثم قام قائماً ثم قال : ناولني فناولته الاناء الذي فيه فضل وضوئه ، فشرب من فضل وضوئه قائماً ، فمجبّت . فلما رأى عجيبي ، قال : لا تعجب فاني رأيت أباك النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع مثل ما صنعت ، يقول في وضوئه هذا وشرب فضل وضوئه قائماً » . اهـ . قال في « التخريج » : رجال اسناده رجال الصحيح الا ابراهيم بن الحسن المسمي وشعبة وهو ابن نصاح - بكسر النون - وذكره الحافظ المزي في « الاطراف » في مسند أمير المؤمنين علي فيما روى عنه من طريق الحسين عليه السلام وهما - إي ابراهيم وشعبة - ثقتان روى لهما النسائي ووثقهما . وذكره السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الحسين أيضاً ، كما رواه النسائي وقال : أخرجه الطبراني في « الكبير » والنسائي والطحاوي وابن جرير وسعيد بن منصور

قلت : وفي حديث « المجموع » : تقديم غسل الوجه والذراعين على المضمضة والاستنشاق ، وغالب الروايات من طريق علي عليه السلام وغيره بخلافه ، ولا خرج في ذلك . قالوا : ولا تقتضي الترتيب ولعل التقديم والتأخير من تصرف أحد الرواة . وقد

روى نحوه ابن حجر في « التلخيص » فقال في — ياف الروايات الدالة على افراد المضمضة والاستنشاق مالفظة: وقد روي عن علي بن أبي طالب أيضا الجمع. ففي « مسند احمد » عن علي انه دعا بماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثا وتمضمض وأدخل بعض اصابعه في فيه واستنشق ثلاثا. اه. ثم أورد فيه حديث علي عليه السلام من طرق متعددة فقال : وأما حديث علي في صفة الوضوء فله عنه طرق أحدها عن أبي حية — بالحاء المهملة والياء المثناة من تحت — قال : « رأيت علياً توضأ فغسل كفيه حتى أنقاها ثم تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه مرة ثم غسل قدميه إلى الكعبين » . الحديث رواه الترمذي وذا لفظه ، وأبو داود مختصراً ، والبزار ولفظه « ثم أدخل يده في الاناء فلأفمه فمضمض ، ثم استنشق ونثر بيده اليسرى ثلاث مرات » .

قلت : زاد السيوطي في « الجامع الكبير » على ذلك فقال : أخرجه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأحمد في « المسند » وأبو يعلى ، والطحاوي ، والبرزقي في « مسند علي » والضياء في « المختارة » وروى ابن ماجه بعضه . اه .

ثانيهما : عن زر بن حبيش عنه رواه أبو داود من حديث المنهال بن عمرو عنه ، وأعله أبو زرعة بانه إنما يروي المنهال عن أبي حية عن علي .

ثالثها : عن عبد خير عن علي « أني باناء فيه ماء وطشت^(١) فافرغ من الاناء على يمينه فغسل يديه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق ونثر من الكف الذي يأخذه فيه ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده الشمال ثلاثاً ، ثم مسح رأسه مرة ثم غسل رجليه : رجله اليمنى ثلاثاً ، ورجله الشمال ثلاثاً » رواه أبو داود والنسائي وفي رواية لابن ماجه : « تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من كف واحد » ورواه ابن جبان إلا أنه لم يقل من كف واحد ، وللبزار في آخره « فغسل قدميه بيده اليسرى » .

قلت : وزاد السيوطي في « جامع » فقال : أخرجه أبو داود الطيالسي في « مسنده » وأحمد في مسنده وابن منيع والدارمي وابن خزيمة وأبو يعلى الموصلي وابن الجارود والدارقطني في « سننه » والضياء في « المختارة » وذكره مرة أخرى عن عبد خير ، فقال : « توضأ علي فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً

(١) هو التخريج لابن حجر بالشين ، وفي « السنن لابي داود » النسائي بالسين المهملة .

من كف واحد. وذكر نحوه من حديث النسائي والترمذي وأبي داود وفيه : « وغسل رجله
وقال: هذا وضوء نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم ». وقال : أخرجه عبد الرزاق وأبو بكر بن
أبي شبة .

رابعها : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « رأيت علياً توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل
ذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه واحدة » ورفع أبو داود بسند صحيح .

قلت : وأخرجه الضياء في « المختارة » ، كذا ذكره السيوطي .

خامسها : عن ابن عباس عنه رواه أبو داود مطولاً ، والبخاري وقال : لا نعلم أحداً
روى هذا هكذا إلا من حديث عبيد الله الخولاني ولا نعلم أحداً رواه عنه إلا محمد بن طلحة
ابن يزيد بن ركانة. وقد صرح ابن اسحاق بالسماع فيه ، وأخرجه ابن حبان من طريقه مختصراً
وضعه البخاري فيما حكاه الترمذي .

قلت : زاد السيوطي فقال : أخرجه أحمد في « المسند » ، وأبو يعلى وابن خزيمة
والطحاوي وابن حبان في « صحيحه » والضياء في « المختارة » . اهـ .

وفي هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود بطوله فقال : « يا ابن عباس ألا أريك كيف
كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. قلت : بلى ، قال : فاصفي الاناء على يديه
فغسلها ثم أدخل يده اليمنى فأفرغ بها على الأخرى ، ثم غسل كفيه ، ثم تمضمض واستنثر ،
ثم أدخل يديه في الاناء جميعاً فأخذ بها حفنة من ماء فضرب بها على وجهه ، ثم ألقم إبهاميه ما
أقبل من أذنيه ، ثم الثانية ، ثم الثالثة مثل ذلك ، ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فصبها
على ناصيته فتركها تسيل على وجهه ، ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح رأسه
وظهور أذنيه ، ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء فضرب بها على رجله اليمنى وفيها
النعل ففعلها » .

سادسها : عن الزهري بن سبرة عن علي رواه ابن حبان وفيه : « فأخذ كفاً فتمضمض
واستنشق » وفي آخره : « ثم قام وشرب فضله وهو قائم » وأصله في البخاري مختصراً . اهـ .

قلت : زاد السيوطي فقال : أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في « المسند »
وأبو داود والترمذي في « الشاغل » والنسائي وأبو يعلى وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي
وابن حبان والبيهقي . اهـ .

ورواية النسائي السابقة عن الحسين بن علي ^{عن أبيه} طريقة سابعة . وذكره السيوطي في قسم الأفعال في مسند أمير المؤمنين عليه السلام عن أبي الغرغف - بفتح المعجمة وآخره فاء - قال في « التقريب » : اسمه عبد الله بن خليفة الهمداني المرادي الكوفي صدوق رمي بالتشيع ، من الثالثة . قال : « أني علي بالوضوء فمضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه وغسل رجله ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس بحنب ، وأما الحنب « فلا ولا آية » أخرجه أحمد في « المسند » وأبو يعلى . اهـ .

وهذه طريقة ثامنة . وتعدد الطرق المذكورة مع ما ذكره في « التلخيص » أنه أخرجه أبو داود بسند صحيح - يبلغ الحديث مرتبة الصحة ، وليس في الروايات ما يدل على مسح الاذنين عن علي عليه السلام كما في حديث « المجموع » الا من حديث ابن عباس المتقدم . وقد ثبت أيضاً من غير طريق أمير المؤمنين عليه السلام . ففي « جمع الزوائد » للشيخ الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي المصري في باب الوضوء ما لفظه : وعن أبي رافع ، قل : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه ثلاثاً ومسح رأسه وأذنيه ، وغسل رجله ثلاثاً ، ورأيت مرة توضأ مرة » رواه البزار والطبراني في « الاوسط » . وله في « الكبير » « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ومرتين ومرتين » ورجلها رجال الصحيح ، وأورد بعده حديث وائل بن حجر في صفة وضوء النبي ﷺ وفيه : « ثم مسح رأسه ثلاثاً ومسح ظهر أذنيه ، ومسح رقبته وباطن لحيته بفضل ماء الرأس » وقال : رواه الطبراني في « الكبير » والبزار ، وفيه سعيد بن عبد الجبار . قال النسائي : ليس بالقوي وذكره ابن حبان في الثقات ، ثم قال : وعن عبد الرحمن بن عباد بن يحيى بن خلاد الزهرقي ، قال : دخلنا على عبد الله بن أنيس ، فقال : « ألا أريك كيف توضأ رسول الله ﷺ وكيف صلى ؟ .. فقلنا : بلى ، فغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه مقبلاً ومدبراً ، ومسح أذنيه ، وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ، ثم أخذ ثوباً فاشتمل به فصلى ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ويصلي » . وفيه عبد الرحمن بن عباد بن يحيى الزهرقي ولم أجد من ترجمه . اهـ .

وأخرج أبو داود في « سننه » من حديث أنس بن مالك عن العاص بن العاص في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه : « ثم مسح برأسه وأدخل أصبعيه السباحتين في أذنيه ، ومسح بهما يده على ظهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه » وأورده كاله ابن بهران في « المعتمد » .

قوله « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ففعل وجهه » : الفاء تقتضي عطف تفصيل على مجمل مثل : « نادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي » . والوضوء تقدم الكلام عليه . والوجه مشتق من المواجهة ، والفقهاء اعتبروا هذا الاشتقاق وبنوا عليه أحكاماً . فالذي ذكره في « البحر » أنه من مبتدأ سطح الجبهة الى منتهى ما يقبل من الذقن طولاً ، ومن الاذن الى الاذن عرضاً ، فدخلت الجبهة والعداران والمارضان والذقن والعنفة والقسمات (١) وقال في « المنهاج » : هو ما واجه المقابل له وهو ما دارت عليه الوسطى والابهام . ونسبه الى إجماع أهل البيت عليهم السلام ، وغسله واجب لقوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » الآية ولكونه معلوماً من ضرورة الدين .

وفي تحليل اللحية خلاف ، فذهبت العترة والظاهرية والحسن بن صالح والمزني وأبو ثور الى وجوبه وهو ظاهر كلام الامام عليه السلام فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز ولفظه : « سألت زيد بن علي : هل على الرجل أن يخلل لحيته في الوضوء للصلاة ؟ .. فقال : لا ينبغي له أن يقصر في ذلك » اه . وان كان يحتمل الاستحباب لأن لفظ : لا ينبغي ، يأتي للوجوب وغيره وخالفهم الحنفية والشافعية .

واحتج الأولون بهذا الحديث لدلالته على كونها من الوجه ولا عبرة بما طرأ عليها من نبات الشعر ، وكذا بظاهر الآية ، وبحديث عثمان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخلل لحيته » أخرجه الحاكم والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد ومالك عن عائشة ، والترمذي والحاكم عن عمار بن ياسر رضي الله عنه ، والحاكم عن بلال المؤذن ، وابن ماجه والحاكم عن أنس ، والطبراني عن أبي أمامة وعن أبي الدرداء وعن أم سلمة ، وأخرجه في « الاوسط » عن ابن عمرو . وقال في « مجمع الزوائد » : بعض هذه الطرق رجاله موثوقون وفي البعض مقال ، ولفظ « كان » في مثل هذا المقام يفيد استمرار الفعل وملازمته ، وبه يعلم أن ما نقل عن بعض أئمة الحديث أنه لم يثبت في تحليل اللحية حديث صحيح غير مسلم . فعن أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فيدخله تحت حنكه ويخلل به لحيته ويقول : بهذا أمرني ربي » أخرجه أبو داود

(١) واحداً قسمة وهي : ما بين الانف والوجة . قال الحريث المازني : كأن دنائراً على قسماتهن .

والحاكم ومثله في « مجمع الزوائد » من حديث أنس وقال: رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله وثقوا وفي الباب أحاديث آخر .

وقال ابن الهمام : طرق هذا الحديث مستكثرة - من أكثر من عشرة من الصحابة لو كان كل منها ضعيفاً لكان حجية المجموع كافية فكيف وبعضها لا ينزل عن الحسن فوجب اعتبارها .
حكاه عنه المناوي . وروي المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أتاني جبريل عليه السلام فقال : اذا توضأت فخلل لحيتك » . وروى نحوه النسائي والامر يقتضي الوجوب ويؤيده ما تقدم من قوله : « بهذا أمرني ربي » وقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام الى وجه البقاء على الأصل فيما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » « أن علياً عليه السلام مرّ برجل يتوضأ فوقف عليه حتى نظر اليه ، فلم يخلل لحيته ، فقال : مabal أقوام يغسلون وجوههم قبل أن تنبت لحاهم ، فاذا نبت ضيعوا الوضوء » .

وإيصال الماء الى العين واجب أيضاً عند المؤيد بالله . ونسبه الامام يحيى الى العترة مستدلين بتناول اسم الوجه لها ولفعل ابن عمر . وذكر في « البحر » عن أكثر العترة والفقهاء القول بعدم ادخال الماء اليها . قال في « المنهاج » : والوجه فيه انه لم يُرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله ولا عمل جبريل عليه السلام ولا علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم السائل ولأنه يورث الطمس ، وفيه حرج ومشقة . اهـ .

قلت : مدار الاستدلال في وجوب غسلها على كونها من الوجه أم لا ؟ .. والذي ذكره بعض المحققين (١) لا يشملها اسم الوجه لفظةً ولا عرفاً ، وأما كونه يورث الطمس فقد اعترض بأن العين أصل مزاجها الحرارة والماء يناسبها عند أهل الطب وليس بضار لها ، ولذا قالوا : ان النوص في الماء الصافي وفتح العين في داخله مما يجلو العين ويحد البصر اللهم الا أن يصحبه الدلك على رأي من يشترطه في الوضوء والغسل فقد يضرها للطفافة جوهرها .

قوله : « وذراعيه » الذراع اليد من كل حيوان وهي من الانسان من المرافق الى أطراف

(١) هو السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي . في « نجوم الانظار » .

الأصابع ، وهي مؤنثة وقد تذكر ، ووجوب غسلها معلوم ضرورة ، ويستحب تحريك الخاتم في أصبعه لثلاثين مرة الماء ما تحت الحلقة (١) ، وقد صرح بذلك الامام عليه السلام فيما سيأتي في المسائل التي في آخر كتاب الجنائز ولفظه: سألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ وعليه الخاتم فقال يحرك الخاتم في يده . ا هـ .

واختلف في دخول المرفقين في وجوب الغسل فعند أكثر الأمة وجوبها ، وخالف فيه زفر وبعض الظاهرية ومنشأ الاختلاف ظاهر قوله تعالى : « وأيديكم إلى المرافق » فذهب الجمهور إلى أن الآية دالة على ادخال المرفقين ، واختلفوا في وجه ذلك . فبعضهم جعل إلى بمعنى مع فأدخل مابعدا في الوجوب ، وبعضهم فرق بين أن تكون الغاية من جنس ما قبلها فتدخل كما في هذه الآية ، وإن تكون من غير الجنس فلا تدخل كقوله تعالى « ثم أمّوا الصيام إلى الليل » وقال آخرون: إن الغاية قد تكون للإخراج وللادخال . فعلى الأول يدخل مابعدا فيما قبلها لأن اسم اليد يطلق على العضو إلى المنكب فجاءت الآية لإخراج ما زاد على المرفقين فلما انتهى الإخراج إليها دخلا في الغسل ، وعلى الثاني يخرج مابعدا عما قبلها فإن اليوم لغروب شمسها فانهى إدخال جميع أجزائه إلى الليل . وذهب زفر ومن تبعه إلى حمل الآية الكريمة على جعل إلى غاية لغسل الأيدي . ومقتضى اللغة علم لزوم دخول الغاية فيما جعلت غاية له .

وقال بعض شراح الحديث : إن في الآية إجمالا لتردد اللفظ بين أن تكون للغاية أو بمعنى مع ، وقد وقع البيان بالسنة فيما أخرجه الدارقطني بسند ضعيف من حديث جابر « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه » . وأخرج بسند حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء : « فغسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف المصّدين » وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » .

(١) قد روي تحريك الخاتم مرفوعاً عن أبي رافع عند ابن ماجه « كان إذا توضأ حرك خاتمه » . وفي « الجامع الصغير » « كان إذا توضأ حول خاتمه » عزاه إلى ابن ماجه وهي نسخة محررة بخط القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الانسي رحمه الله ، وهو علامة هذا الفن وعليها أيضا خط والده العلامة عبد الملك ابن حسين وراجعت أصولها في نسخ ابن ماجه و « الجامع الصغير » و « كنوز الحقائق » للنسائي « والتلخيص » لابن حجر وكلها بلفظ : حرك وربما كان لفظ جول غلط الكاتب ، فينظر ان شاء الله تعالى . ا هـ . من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله .

وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرققيه » فهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً وفيها بيان للاجمال .

واعترضه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بأن الى حقيقة في انتهاء الغاية مجازاً بمعنى مع ولا اجمال في اللفظ بعد تبين حقيقته ، ويدل على أنها حقيقة في انتهاء الغاية كثرة نصوص أهل العربية على ذلك، ومن قال انها بمعنى مع فلم ينص على أنها حقيقة في ذلك فيجوز أن يريد المجاز . اهـ ، ومثله للموزعي في شرح الآيات . والمفهوم من كلام صاحب « الكشف » رحمه الله أنها للحقيقة المشتركة بين غاية الادخال والاخراج ولفظة : « الى » تفيد معنى الغاية مطلقاً فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل . فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى « فنظرة الى ميسرة » لأن الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظرأ في كلتا الحالتين، وكذلك « ثم أتموا الصيام الى الليل » لو دخل الليل لوجب الوصال . ومما فيه دليل على الدخول « حفظت القرآن من اوله الى آخره » لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله، ومنه قوله تعالى « من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى » لوقوع العلم بأنه لايسرى به الى بيت المقدس من غير أن يدخله .

وقوله : « الى المرافق والى الكعبين » لادليل فيه على أحد الأمرين فأخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل . وأخذ زفر وداود بالمتيقن فلم يدخلوها . وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه « كان يدير الماء على مرققيه » . اهـ .

اذا عرفت ذلك فلا يخلو لفظ « الى » اما أن تكون مشتركة بين الغائتين كما هو الظاهر من كلام صاحب « الكشف » فالأحاديث الواردة في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم قرينة معينة للمراد من الآية .

وقد أوضح السعد في « حاشيته على الكشف » مراد المصنف فقال : قوله : مطلقاً أي من غير دلالة على الدخول والخروج ، وذلك لأن المشهور من كلام أئمة اللغة أنها لا تنهاى الغاية فجاز أن تقع على أول الحد، وأن تنوغل في المكان لكن تتمتع بالمجاورة والا لما كان غاية . فمن هنا ورد استعمالها في المعنيين ، فمال بعضهم الى الاشتراك اللفظي . اهـ . واما ان تكون حقيقة في الاخراج مجازاً في الادخال كما أشار اليه ابن دقيق العيد . فالأحاديث تصلح أيضاً ان تكون قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي . ويستفاد من كلا الأمرين الوجوب ، أما

الأول فلكونه بياناً للمجمل والفعل المبين للمجمل المأمور به داخل تحت الأمر ، وأما الثاني فلأن القرينة دلت على الحكم الواجب المراد من الآية .

قوله : « ثلاثا ثلاثا » انصب فيها على الحال الذي يأتي للتفصيل بعد الاجمال كما في قولهم «بَوَّبَتْهُ بابا بابا » وهو يدل على مشروعية التثليث واستجابته ، وليس بواجب لثبوت ماورد في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة واثنين اثنتين وفعله ذلك بيان للجواز وهدية الشريف المواظبة على التثليث في الأعضاء التي ورد فيها ذلك لم يفارقه الا في النادر للمقتضى المذكور .

قوله : « وتمضمض واستنشق ثلاثا ثلاثا » : الواو هنا للجمع المطلق وليست للترتيب ، والمراد أنه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غسل الوجه والذراعين والمضمضة والاستنشاق وان تقدمت المضمضة في الواقع على غسل الوجه وما بعده ويسمى مثل هذا عند بعض العلماء بالجمع في الخبر، وفرق بينه وبين الخبر عن الجمع ولتحقيقه موضع آخر (١) . وقد سبق في تخريج الحديث رواية نحو ذلك عن أمير المؤمنين ذكرها في « التلخيص » . والمضمضة تحريك الماء في الفم والادارة فيه ، ومضمضٌ يدل بهيئته على التحريك ، ومنه مضمض النعاس في عينيه ، وقال بعض الفقهاء : هي أن يجعل الماء في فيه ثم يمجه فأدخل المج في حقيقتها ، ويلزم منه إذا ابتلع الماء بعد التحريك لم يكن مؤدياً للسنة ، والظاهر ان ذلك تفسير لها بالعرف الشرعي والمج معتبر فيه .

والاستنشاق جعل الماء في الأنف وجذبه بالنفَس ليُنْزِل ما في الأنف، من استنشقت الريح: شممتها. فكأن الماء مجعول للاشتمام مجازاً . قال في « المصباح » : والفقهاء يقولون استنشقت بالماء وهو بمعنى الاستنشاق ، ومنهم من يفرق فيجعل الاستنشاق إيصال الماء. والاستنشاق اخراج ما في الأنف من مخاط وغيره ، ويدل عليه حديث « كان صلى الله عليه وآله وسلم يستنشق ثلاثا في كل مرة يستنثر » وحديث « اذا استنشقت فانثر » بهزة وصل وبكسر الثاء وقد تضم .

والحديث يدل على مشروعية المضمضة والاستنشاق .

(١) سيأتي الكلام على بيان هذه القاعدة في شرح حديث المصراة من كتاب البيوع - ان شاء تعالى - .

واختلف في وجوبها ، فعند زيد بن علي وأخيه الباقر وأحمد بن عيسى والناصر لدين الله الاطروش عليهم السلام وأبي حنيفة والشافعي ومالك ومحمد بن منصور أنها سنة في الوضوء . قال النووي : وذهب اليه من السلف الحسن البصري والزهري وقنادة وربيعة ويحيى بن سعيد الانصاري والاوزاعي والليث بن سعد وهو رواية عن عطاء واحمد ، وعند الهادي والقاسم والمؤيد بالله عليهم السلام انها واجبان في الوضوء والغسل لا يصحان الا بها ، وهو مذهب ابن أبي ليلى وحماد واسحاق بن راهويه وهو المشهور عن أحمد ورواية عن عطاء . وحجتهم انها من الوجه ولورود الامر بها باسناد صحيح من حديث لُقَيْط بن صَبْرَة وفيه « وبالْع في الاستنشاق الا أن تكون صائماً » .

قال في « التلخيص » : الشافعي واحمد وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأصحاب السنن الأربعة من طريق اسماعيل بن كثير المكي عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه به مطولاً ومختصراً ثم قال : وصححه الترمذي والبغوي وابن القطان ، وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيم عن الثوري عن اسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه ، وروى الدولابي في حديث الثوري من « جَمْعِهِ من طريق ابن مهدي عن الثوري ولفظه » : « وبالغ في المضمضة والاستنشاق الا أن تكون صائماً » وفي رواية لابي داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسماعيل بن كثير بلفظ : « اذا توضأت فمضمض » . وقال الماوردي : لا استحباب في المضمضة لانه لم يرد فيها الخبر ، ورواية الدولابي ترد عليه وكذا رواية أبي داود وفي الباب حديث ابن عباس « استنثروا مرتين^(١) أو ثلاثاً » صححه ابن القطان ورواه أبو داود وابن ماجه والحاكم . ا هـ .

قال في « شرح منظومة الهدى » : وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا تتم الصلاة الا به والأذنان من الرأس » أخرجه البيهقي والديلمي . وعن أبي هريرة : « من توضأ فليستنثر » أخرجه البخاري ومسلم و«الموطأ» وأبو داود والنسائي ، وفي رواية : « اذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره الماء ، ثم ليستنثر » . وعن سامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اذا توضأت فاستنثر » أخرجه الترمذي

(١) بالفتن كذا في « التلخيص » و « سنن أبي داود » و « ابن ماجه » .

والنسائي ونحوه عند ابن أبي شيبة من حديث عاصم ، وحديث ابن عباس يرفعه « تغمضوا واستنشقوا والأذنان من الرأس » أخرجه أبو نعيم في « الحلية » وغير ذلك من الأحاديث المتعاضدة المنتهضة باجماعها للدلالة على الوجوب المؤيدة ببلازمته صلى الله عليه وآله وسلم ومواظبته على ذلك حتى انه لم يؤثر عنه تركها مرة واحدة البتة .

وقد قال بعض المحققين : إن الفعل الذي شأنه مثل هذا الاستمرار والمداومة منه صلى الله عليه وآله وسلم على فعله منتهض على الاستدلال به على الوجوب إذ المداومة والاستمرار أقوى قرينة على كونه واجبا . إذ المراد بالدليل ما يحصل به الظن وهو يحصل بما ذكر . فلو دعت رجلا يعدل عما واطب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمره منذ شرعت الصلاة الى أن فارق الدنيا ما منع ذلك إلا الألة وتسويغ الذم خاصة الوجوب . ١٥ .

واحتج الاولون بأمر منها : عدم ذكرها في الآية الكريمة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « عشر من سنن المرسلين » وعد منها المضمضة والاستنشاق قال في « التلخيص » . مسلم من حديث عائشة وأبو داود من حديث عمار بلفظ : « عشر من الفطرة » وصححه ابن السكّن وهو معلول ، ورواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفاً في تفسير قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات » قال : خمس في الرأس وخمس في الجسد فذكرها . ١٥ . وبقوله : « المضمضة والاستنشاق سنة » رواه الدارقطني بسند ضعيف ، وبحديث أبي داود « الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ويكبر الله » الحديث وقد أخرجه الترمذي وحسنه وصححه الحاكم ، فحاله على الآية وليس فيها ذكر المضمضة والاستنشاق ومجرد فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب .

قالوا : وما تمسكوا به من دخولها في مسمى الوجه يلزم منه وجوب غسل العينين والا كان تحكما ، إذ لا يمكن القول بان باطن الفم والآنف من جملة الوجه لا باطن العين ، وما ورد من الأمر بها فمحمول على التدب بقرينة عدم ذكرها في الآية وتعلقها بباطن البدن . وأما كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤثر عنه الإخلال بالمضمضة والاستنشاق فمدفوع بمجيء روايات صحيحة في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ذكرها ، منها ما في « التلخيص » عن أنس قال : « دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فغسل وجهه ويديه مرة ورجليه مرة ، وقال : هذا وضوء لا يقبل الله غيره » أخرجه أبو علي بن السكّن في « صحيحه »

وللدارقطني نحوه ، وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « رأيت علياً توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل ذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه واحدة » . الحديث .

وفي الباب أحاديث أخر لم يذكر فيها المضمضة والاستنشاق ويؤيد ذلك انه يلزم من القول بوجوبها كما ذهب اليه البعض نسخ الآية على قول من يجعل الزيادة للنسخ مطلقاً ولا قائل به سواء قلنا ان الظني لا ينسخ القطعي أم لا ، وقد يجاب عن ذلك :

أما حديث « عشر من سنن المرسلين » فقد قال ابن حجر في : « التلخيص » استدلل به الرافعي على أنها سنة ، ولا دلالة في ذلك لان لفظه من الفطرة بل ولو ورد من السنة لم ينتهض دليلاً على عدم الوجوب لان المراد بالسنة الطريقة لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي . اهـ .

وقد تطلق السنة أيضاً على الواجب وهذا مما شدد التكير فيه بعض المتأخرين بأن فيه تفسير لفظ الشارع بالاصطلاح الحادث .

وأما الحديث الذي رواه الدارقطني فضعف اسنايده مسقط للاحتجاج به ، على أن لفظ السنة يأتي فيه ما ذكر آنفاً . وأما حديث أبي داود « الوضوء كما أمره الله » فيحمل على أن المراد به أعم مما في الآية ، فان أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب العمل به كأمر الله سبحانه . فالعنى كما أمرك بالنص ^{استدعى} القرآن أو اللفظ النبوي ، وأما عدم ذكرها في بعض الاحاديث فاللازم في مثل ذلك جمع طرق الاحاديث على اختلافها . فقد يأتي بعض الرواة بالحديث مختصراً وبعضهم مطولاً وإذا اتفقت الخارج في بعضها على عدم ذكرها فأقل أحواله أنه كالأية ويصار الى الدليل الخارج الوارد بالأمر بها .

وأما الالتزام بوجوب غسل العين على القول بدخول باطن الأنف والفم في مسمى الوجه لعدم الفرق فقد تقدم عن بعضهم أن الأظهر عدم شمول اسم الوجه للعينين لا لغة ولا عرفاً ، وعلى تسليم عدم الفرق فليس كونها من الوجه عمدة الاستدلال لثبوته من غير ذلك كما عرفته ، وأما الاعتراض بلزوم النسخ فقد أجيب عنه بأنه اذا لم يكن بيانا لدخولها في الوجه فليس مثله بنسخ ، كما لو زيد ركعة خامسة في الظهر فلا يعد نسخاً لأن اثبات الأربع لا يمانع إيجاب الخامسة ، فالمرتفع بإيجابها هو عدم وجوبها وهو حكم عقلي فلم يرفع إيجابها حكماً شرعياً بل رفع البراءة الأصلية ، والخبر الاحادي مقبول في رفعها .

فائدة : ليس في الحديث كيفية المضمضة والاستنشاق بالنسبة الى الفصل والجمع وعدد الغرفات ، وقد روي من طريق أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة وضوئه عليه السلام « أنه تمضمض واستنشق ثلاثاً من كف واحدة » أخرجه أحمد والبخاري وابن ماجه وغيرهم ، إلا أن التصريح بكون الثلاث من كف واحدة إنما هو عند ابن ماجه . قال ابن حجر في « التلخيص » وللاحكام: توضع مرة مرة وجمع بين المضمضة والاستنشاق وأقرب منه الى الصراحة - يعني بكونها من كف واحدة - رواية أبي داود عن علي « ثم تمضمض واستنشق بمضمض ويستنشق من الكف الذي أخذ فيه » . ولأبي داود الطيالسي : « ثم تمضمض ثلاثاً مع الاستنشاق بماء واحد » . وقد روى الفصل أيضاً من حديث عثمان وغيره . قال ابن القيم في « الهدى » : كان - يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يتمضمض ويستنشق تارة بغرفة وتارة بغرفتين وتارة بثلاث ، وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق فيأخذ نصف الغرفة لفمه ونصفها لأنفه ولا يمكن في الغرفة الواحدة الا هذا ، وأما الغرفتان والثلاث فيمكن فيها الفصل والوصل الا أن هديه عليه السلام كان الوصل . ا هـ .

قوله : « ومسح برأسه وأذنيه » المسح كالمسح : امرار اليد على الشيء . قاله في « القاموس » . والحديث يدل على مشروعية مطلق المسح وهو واجب اجماعاً ، واختلفوا في قدر المسح فأكثر العترة ومالك والزهري ومحمد والجبائي أنه يجب استيعاب مسح ما يسمى رأساً . قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : وهو عبارة عن منابت الشعور المعتادة كالهامة والمقدم والقذال : والنزعتان منه لأنها في سمت الناصية والصدغان منه لأنها في منابت شعره . وعند زيد بن علي والباقر والصادق يكفي مقدم الرأس ، وعند أبي حنيفة الربع منه ، وعند الشافعي ما يقع عليه الاسم ولو شمرة واحدة ، وحجة الأولين فعله صلى الله عليه وآله وسلم المستمر كما رواه في « شرح التجريد » في صفة وضوئه عليه السلام من طريق أمير المؤمنين ورواه عبد الله بن زيد في حديثه المتفق عليه والربيع بنت معوذ عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والمقدم بن معدي كرب عند أبي داود (١) وطلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عند الترمذي . قال ابن القيم : لم يصح في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة ولكن اذا مسح بعض رأسه كمل على الهامة . ا هـ .

(١) وهو عند ابن ماجه أيضاً

وانتكمال على العمامة قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم، أخرجه مسلم في «صحيحه» عن المغيرة بن شعبة وغيره ولكنه واقعة فعل لا عموم لها فلا تعارض الأدلة الصحيحة الدالة على استمراره ومواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على التعميم ولا يرد على ذلك أن الفعل لا يدل على الوجوب كما تقرر في الأصول وإنما غاية ما يؤخذ منه الندية، لأنه يقال قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم «أنه توضع مرة مرة» وروي أنه قال بعد ذلك: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» ولا يحمل مسحه لرأسه في هذه المرة إلا على ما جرت به عادته وهو التعميم واختاره المحقق القبلي في «المنار» وقال بعد أن حكى الاختلاف في مدلول الباء في قوله تعالى: «وامسحوا برؤوسكم»: هل هي للتبويض أو الالتصاق أو لتضمين معنى بآخر كما في «الكشاف» ولفظه: وأقول أي مانع من أن يكون مسح يتعدى بنفسه تارة وبالباء أخرى كما في الآية وقوله «ومسح^(١) بالاركان من هو مسح» وغيرها من سائر الاستعمالات وهو أكثر من قولك: أمرتك الخير وبالخير، وقد جاء في هذا الباب ما لا يحصى منه غير متقارب الاستعمال بل فيه غالب ومغلوب، ومنه متقارب مثل علمته وعلمت به وما رأيتهم يحتاجون إلى تضمين في ذلك ولا غيره نعم قد جوز النخشي في إبحاث من هذا القبيل أن يكون من باب التضمين وأن يكون على أصله، وإذا كان كما ذكرنا قلنا: باب التضمين، وإن كثرت في الكلام فليس باصل والحمل على الأصل هو الظاهر لا سيما في هذا الموضع الذي يعضده معنى الفعل الذي ليس فيه حرف الباء ويعضده الفعل النبوي الذي يستمر دليلاً بمجرد كإدخاله في ترتيب الوضوء، فنقول هنا: دخول الباء كعدمه فيصير بمنزلة امسحوا رؤوسكم والحقيقة الجميع، وقد أطال ابن جني في تعداد أمثلة المجاز محتجاً على كثرتهم فجعل مثل: ضربت زيداً ورأيت زيداً ونحوها من المجاز لعدم عموم الضرب والرؤية، وأيضاً إذا قلت مسحت رأسي كله ومسحت رأسي بعضه كان الأول تأكيداً والثاني بدلاً، والتأكيد تكرير المعنى والبدل ليس كذلك فعمل أن الحقيقة الكل انتهى المراد.

وحجة الامام زيد بن علي ومن معه حديث الباب فإنه أدخل الباء في الممسوح وهي

(١) صدره: ولما قضينا من متى كل حاجة

ومسح... الخ وبعده

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا وسات بأعناق المطي الاباطح

تقتضي التبعيض لغة تقول : كتبت بالقلم ونجرت بالقدم ، وقوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » ووجه الدلالة فيها أن الباء دخلت على معمول الفعل وهو متعد بنفسه فلا بد له من معنى جديد اذ التأسيس مقدم على التأكيد ولو سلم كونها للتأكيد فينافيه أن المسح الشرعي لا يتناول جميع أجزاء الشعر ولو استقصى به جميع الرأس ولأن دخولها على الاعضاء المغسولة أولى منها على المسح ، واعترض بأن كونها للتبعيض غير مسلم ولذا لم يذكرها سيبويه ، قال ابن جني : تفرد بكونها للتبعيض الفقهاء وأجابوا عنهم بأنها لغة صحيحة يدل عليها قول أبي ذؤيب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لمن نثجج

أي من ماء البحر وقال آخر :

فأخذت فاهها آخذاً بقرونها شرب الزيف يبرد ماء الحشرج (١)

أي من برد ، وقول ابن جني معارض بقول مثله كالاصمعي والفارسي في « التذكرة » والقتبي وهو قول الكوفيين قاطبة ، وقال به من التأخرين ابن مالك حكاة الأسنوي في « شرح منهاج البضاوي » .

قال الشيخ أبو جعفر الهوسمي في « شرح الابانة » : صح عن أهل اللغة ما تدخل الباء فيه للتبعيض قال في « شرح البحر » : وجعلوا من هذا قوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » ثم اذا اعتبر بقاؤها على الأصل وهو الالتصاق فهو لا يدل أيضاً على الاستيعاب لأن الباء إما أن تكون داخلة على الآلة أو على المحل فان دخلت على الآلة كما تقول : مسحت المنديل بيدي فاليد آلة للمسح ، والمعتبر فيها قدر ما يحصل به المقصود ، ولا يشترط الاستيعاب وان دخلت على المحل كما تقول : مسحت يدي بالمنديل - وكما في الآية - صار المحل الذي هو المنديل بشيهاً بالآلة والمقصود فيه حينئذ التصاق الفعل واثبات صفة الالتصاق بمدخول الباء ، والمحل وسيلة الى تحقيقه فيكون فيه قدر ما يحصل به المقصود أيضاً ، ولهذا قال الزمخشري : ان المعنى المسحوا بالرأس وهو يشمل الاستيعاب ودونه . وقال في « شرح الابانة » على انا نقول إن الباء في قوله سبحانه « برؤوسكم » وضع للتبعيض والالتصاق داخل فيه لأن من مسح بعض الرأس فقد صلى المسح به . ا هـ .

شبيهاً

(١) الحنرج : بقرة في الجبل يصفو فيها الماء .

وما يقال من أن مثال المندبل إنما فهم منه التبعض بمعونة القرينة وهي العادة وليس بوضع
لنفوي يجاب عنه بأن المتبادر الى الفهم هو الموضوع له الكلام والاصل الحقيقة ويجب أن
يحمل الخطاب الشرعي عليها وما ذكرتم خال عن البرهان بل هو استدلال بمحل النزاع اذ
نفى ان ذلك لقرينة العادة فحيث لا تخرج عن الأصل الا لدليل .

وأجابوا عما احتج به الأولون بأن استمرار فعل الاستيعاب ليس فيه زيادة على أنه
الأولى والمستحب والأفضل وليس بواجب للقرينة الصارفة عنه وهو حديث المغيرة عند
مسلم المشار اليه آنفاً ، ولذا قال النووي في « شرح مسلم » في حديث المغيرة الذي فيه :
« مسح بناصيته وعلى العمامة » أنه حجة لمن قال : « مسح بعض الرأس يكفي » لأنه لو وجب
الجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي فإن الجمع في عضو واحد بين الأصل والبديل لا يجوز كما
لو مسح على خفر رجل وغسل الأخرى .

وكذا حديث أنس عند أبي داود وفيه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة »
فظاهره الاختصار على مسح مقدم الرأس وعدم التكميل أصلاً لا على بقية الرأس ولا على العمامة ،
وهذا الحديث يصلح شاهداً لما قبله عند مسلم وإن كان فيه أبو معقل وهو مجهول . وقال
القطان : هو حديث لا يصح .

وأما الإشارة بقوله : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ^{في}فما تجيب عنه بوجهين :

الأول : أن الظاهر عود الإشارة الى مجموع الأفعال لا الى أفرادها اذ لا يسمى كل فرد ^{من} فرد
وضوءاً ، ودليل المجموع من حيث هو مجموع لا يدل على وجوب كل فرد ^{من} فرد

الثاني : أن نفي القبول متردد بين نفي الصحة والثواب معاً وبين انتفاء الثواب مع صحة ^{الظاهر} الفعل كما في حديث : « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة وفي جسده منها شيء » وإن كان منه
هاهنا المعنى الأول ، وسيأتي في باب الوضوء في شرح حديث « لا يقبل الله صلاة الا بركاة... الخ »
تحقيق الكلام على معنى القبول - ان شاء الله تعالى .

وأما ما ذكره في « المنار » من أن الحمل على الأصل هو الظاهر فقد عرفت أنه على تسليمه
لا يصلح دليلاً على الاستيعاب . وقوله : ان المعنى متحد مع زيادة الباء وعدمها وأن الرأس

حقيقة في الجميع فيه ان المتبادر الى الفهم صحة أن يقال لمن مسح بعض رأسه انه مسح رأسه، والتبادر علامة الحقيقة ألا ترى الى قولك ضربت زيداً بيدي ووطئت الأرض برجلي وقطعت اللص بسيفي ، فهذه وأمثالها مما لا يحصى كثرة حقائق عند أهل اللغة وليس الواقع عليه الفعل الا البعض وما ذكره ابن جني تدقيق لم يساعده عليه غيره .

فان قيل قوله تعالى في آية التيمم : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » يقتضي الاكتفاء بمسح البعض من الوجه واليدين سواء أكانت الباء للتبويض أم للالصاق على مقتضى التقرير السابق . فالجواب من وجهين :

الأول : أن التيمم بدل عن الوضوء والاستيعاب واجب فيه . الثاني أن الآية مترددة بين صحة مسح البعض أو الكل فكانت من هذه الحثيثة مجملة فبينت السنة وجوب الاستيعاب ومن ذلك حديث : « يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين »

وبقي الكلام في الاكتفاء بمقدم الرأس ، فمن ذهب الى القول به وهو الامام زيد بن علي ومن معه قالوا : إن الآية دلت على فعل ما يسمى مسحاً وهو محتمل للكل وللبعض ووردت السنة بمسح مقدم الرأس فكان بياناً لذلك الاجمال منها حديث أنس السابق الذي فيه « فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقص العمامة »

ومنها حديث عثمان في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فمسح مقدم رأسه » أخرجه سعيد بن منصور وفيه خالد بن زيد بن أبي مالك الجهني مختلف فيه .

ومنها ما صح عن ابن عمر أنه كان يمسح بعض رأسه ، وبما رواه الشافعي عن عطاء مرسلاً « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضع فحسر العمامة عن رأسه فمسح مقدم رأسه أو قال ناصيته » أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى »

وحجة أبي حنيفة في تقديره بالربع ما حققه سعد الدين فقال : وعن بعضهم أن الباء تفيد التبويض سواء أدخلت في الآلة مثل مسحت يدي بالنديل أم في الحل مثل مسحت برأس اليتيم ، ونقل ذلك عن أبي علي وبه أخذ أبو حنيفة لكن ذهب الى أن الأقل ليس بمراد لحصوله في ضمن غسل الوجه مع عدم تأدي الفرض به بالاتفاق بل المراد بعض مقدر فصار مجملاً بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمقدار الناصية وهو الربع .

وحجة الشافعي أن قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » محتمل لجميع الرأس ولبعضه ودلت السنة أن بعضه يحزى فاكفني بالبعض ، واختلف أصحابه في قدره فقيل : شعرة ، وقيل : ثلاث شعرات وقيل : غير ذلك.

واعلم أنه ورد في بعض نسخ « المجموع » « ومسح برأسه مرة » وبعضه ما سبق في تخريج الحديث من رواية النسائي من طريق الحسين بن علي عن أبيه عليها السلام وما ذكره في « التلخيص » من رواية عبد خير وعبد الرحمن بن أبي ليلى كلاهما عن علي في سنة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذا في حديث أبي حية عنه أيضاً والاعتصار على المرة هو المناسب للتخفيف المستفاد من المسح ، وما ورد من التثليث في حديث عثمان وغيره محمول على امرار اليد ثلاثاً بماء واحد وليس ذلك بتثليث ، ولذا قال مالك : لا أعرف التكرار . وإليه ذهب المؤيد بالله والمنصور بالله وأبو حنيفة ، قال أبو داود : وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة فأنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وقالوا فيها « ومسح رأسه » ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره .

وقال البيهقي : روي من أوجه غريبة عن عثمان وفيها « مسح الرأس ثلاثاً » إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة وإن كان بعض أصحابنا يحتج بها .

وقال في « المهدي النبوي » : وكان مسح رأسه كله وتارة يقبل بيديه ويدبر . وعليه يحمل حديث من قال : مسح رأسه مرتين ، والصحيح أنه لم يكن يكرر مسح رأسه بل كان إذا كرر غسل الاعضاء وأفرد مسح الرأس هكذا جاء عنه صريحاً ولم يصح عنه خلافه البتة بل ما عداه إما صحيح غير صريح كقول الصحابي توضاً ثلاثاً ثلاثاً ، وكقوله مسح برأسه مرتين ، وأما صريح غير صحيح كحديث ابن أبي ليلى عن أبيه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من توضأ فغسل كفيه ثلاثاً ثم قال ومسح برأسه ثلاثاً » وهذا لا يحتج به ، وابن أبي ليلى وأبوه ضعيفان وإن كان الأب أحسن حالا وكحديث عثمان الذي رواه أبو داود السابق « أنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه ثلاثاً » ثم نقل معنى كلام أبي داود السابق اهـ.

قوله « وأذنيه » يدل على مشروعية مسح الاذنين ، واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الأكثر الى وجوبه عملاً بظاهر الحديث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الاذنان من الرأس »

وقد روي من طرق كثيرة . قال الامام عز الدين في معناه : اما أن يريد اتصالها خلقة وصورة فهذا أمر ظاهر لا يحتاج الى بيان وانما يراد من صاحب الشريعة بيان الاحكام الشرعية فلم يبق الا أن مراده انها منه في وجوب مسحها ، وذهب الناصر والحنفية والشافعية الى انها (١) سنة وحجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « توشأ كما امرك الله » الخبر ولم يذكرهما ، وفعل أمير المؤمنين عليه السلام في تعليمه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكرهما أيضاً ، وكذا في حديث عثمان وغيره قالوا : وحديث « الاذان من الرأس » طرقها معلولة كما أوضحه في « التلخيص » ولفظه :

حديث أبي أمامة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقد بينت انه مدرج في (٢) كتابي في ذلك يعني في معرفة المدرج .

حديث عبد الله بن زيد قواه المنذري وابن دقيق العيد وقد بينت أيضاً انه مدرج .

حديث ابن عباس رواه البزار وأعله الدارقطني بالاضطراب وقال : انه وهم والصواب رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسل .

حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك .

حديث أبي موسى أخرجه الدارقطني واختلف في وقفه ورفعته وصوب الوقف وهو منقطع أيضاً .

حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وأعله أيضاً .

حديث عائشة أخرجه الدارقطني وفيه محمد بن الأزهر وقد كذبه أحمد .

حديث أنس أخرجه الدارقطني من طريق عبد الحكيم عن أنس وهو ضعيف . اهـ .

وقال أبو الحسن بن القطان في كتاب « الوهم والايهام » دفعاً لما ذكره صاحب الأحكام من تضعيف الحديث ما لفظه : ليس عندي بضعيف بل اما صحيح واما حسن ، ويبان ذلك أن الحديث هو ما ذكره الدارقطني ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر

(١) يعني مسحها .

(٢) اسم الكتاب « تقريب المنهج بترتيب المدرج » .

حدثنا أحمد (١) بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، حدثنا أبو كامل الجحدري ، نا ^{عند} ~~عند~~ محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ^{ابن} عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الأذنان من الرأس » حدثني به أبي حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ، ثنا أبو كامل الجحدري (٢) بهذا ، ومثل هذا الاسناد صحيح ثقة رواه واتصاه . ا ه .

ثم ذكر اعلال الدارقطني بأنه روي تارة مسنداً وتارة مرسلًا ، وأجاب أبو الحسن بقوله : وما أدري ما المانع الذي يمنع ان يكون عنده في ذلك حديثان مسند (٣) ومرسل . ا ه . وهو مجرد احتمال وتجويز لثبوت المسند وهو لا يكفي في الجزم بتصحيحه أو تحسينه .

وقد ذكر علماء الأثر في تعارض الوصل والارسال أن الرواة إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والاتقان فلا يخلو ، إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا ، فإن استوى عددهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقرينة من القرائن ، فحتى اعتضدت أحدهما الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها . وإن كان أحد المتماثلين أكثر عددًا فالحكم لهم على قول الأكثر وهو الصحيح . وأما غير المتماثلين فاما أن يتساووا في الثقة أو لا ، فإن تساوا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له ، وإن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف . وإن لم يتساووا في الثقة فالحكم للثقة وإذا كان رجال أحد الأسنادين أحفظ ورجال الآخر أكثر ، فمنهم من يرى أن قول الأحفظ أولى لاتقانه وضبطه ، ومنهم من يرى أن قول الأكثر أولى لبعدهم عن الوهم ذكر معنى ذلك الحافظ الملائي في مقدمة « لأحكام » . ونقله عنه ابن حجر في « النكت » وهي فائدة جلية يعرف بها أن القطع بتصحيح أو تحسين بمجرد الاحتمال في مواضع الاختلاف لا يصح . وبه تظهر قوة ما ذكره ابن الصلاح في « علوم الحديث » ان الحديث الضعيف في جميع طرقه لا ينبغي ، وجعل من ذلك حديث : « الأذنان من الرأس » وعلى تقدير ثبوته فغاية ما يفيد هو وجميع الأحاديث الواردة في مسح الأذنين المشروعية التي هي أعم من الوجوب لأنها استدلال بالفعل الذي لا يفيد فيه فيما عدا حديث : « الأذنان من الرأس » ،

(١) اسمه فضيل بن حسين . « خلاصة » . ا ه .

(٢) الجحدري : هو الحافظ أبو بكر صاحب المسند الكبير . ا ه . من « الميزان » .

(٣) العبارة بلفظها الى قوله مسند ومرسل في الابحاث المسددة المقبلي .

وأما هو فالاحتجاج به يتفرع على مذهب القائل بوجوب تعميم الرأس بالمسح ، وأما من اكتفى بمسح البعض فما أجزأ عن مسح الرأس أجزأ عن مسحها ، والله أعلم .

وأما كيفية مسحها فقال في « المنهاج » : يمسح ظاهرها وباطنها لأن الخبر لم يفصل والظاهر والباطن بسميان اذنا . اهـ . وقد ورد كذلك عند أبي داود من حديث القدام بن معدي كرب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصبعيه في صماخي أذنيه » وقد تقدم نحوه عن أبي داود من حديث عمرو بن العاص .

وفي « التلخيص » من حديث ابن عباس وفيه : « ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلها بالسبابتين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما » صححه ابن خزيمة وابن منده ، ورواه أيضاً النسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي . وهل يمسح الرأس والأذنين بفضل ما في يديه؟ قال المؤيد بالله في « شرح التجريد » : لا يبعد أن يجزي المسح بفضل ما في اليدين لأنه لم يذكر في الآية وفي السنة إلا المسح وقد حصل ، ولما روي^{عن} ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « مسح رأسه بفضل وضوئه » وكذا عن الرثيع بنت معوذ ، قال : وذكر الهادي في « الأحكام » أنه يمسح الرأس والأذنين بماء جديد . وصرح القاسم في كتاب « الطهارة » بوجوب ذلك . اهـ .

ويدل عليه حديث ابن عباس السابق وفيه : « ثم غرف غرفة فمسح برأسه .. الخ » ولفظ البيهقي : « ثم أخذ شيئاً من ماء فمسح به رأسه » وقال : بالوسطين من أصابعه في باطن أذنيه والابهامين من وراء أذنيه هكذا في « تلخيص ابن حجر » . وقد ورد في الأذنين أيضاً أنه يؤخذ لهما ماء جديد غير فضل ماء الرأس ، وذلك في حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس . قال في « التلخيص » أخرجه الحاكم بإسناد ظاهرة الصحة من طريق حرملة بن وهب عن عمرو بن الحارث عن جبان بن واسع عن أبيه عنه^(١) . وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن ابن وهب بلفظ : « فأخذ لأذنيه ماء خلاف الذي أخذه لرأسه » ، وقال : هذا إسناد صحيح . اهـ .

لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « الامام » أنه رأى في رواية ابن المقبري

(١) أي : عبد الله بن زيد .

عن ابن قتيبة عن حرمة بهذا الاسناد ولفظه : « ومسح رأسه بماء غير فضل يديه » ولم يذكر الأذنين قال ابن حجر : وكذا هو في « صحيح ابن حبان » عن ابن سيكلم عن حرمة ، وكذا رواه الترمذي عن علي بن خشرم عن ابن وهب .

وقال عبد الحق : ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث غران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتعقبه ابن القطان بأن الذي في رواية جارية : « خذ للرأس ماء جديداً » رواه البزار والطبراني . وفي « الموطأ » عن نافع عن ابن عمر « انه كان إذا توضأ يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه » . ١ هـ .

قال ابن القيم : لم يثبت أن رسول الله ﷺ أخذ لها ماء جديداً وإنما ثبت ذلك عن ابن عمر .

قلت : بعد ثبوت ضعف الرواية في افراد الاذنين بماء جديد ، فاختلاف الرواية في مسحه صلى الله عليه وآله وسلم للرأس بفضل ماء اليدين كما في حديث ابن عباس والريبع ، وفي أخذه له ماء جديداً كما في سائر الروايات يكون دليلاً على التخيير اذ لا تعارض بين أقواله ﷺ وهو الصارف للأمر في قوله خذ للرأس ماءً جديداً الى الذنب وفعل الأفضل أو يحمل على حاله نضوب اليد عن البلل .

قوله « وغسل قدميه ثلاثاً » : القدم واحدة الأقدام قال في « القاموس » : وقول الجوهري واحد الأقدام سهو والصواب واحدة الاقدام، وهي : الرجل أو من أصل الفخذ الى القدم ، ولا خلاف في كونها من أعضاء الوضوء وإنما الخلاف هل فرضها الغسل أم يكفيها المسح ؟..

قال النووي في « شرح مسلم » : فذهب جميع الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والامصار الى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا يجزيء مسحها ولا يجب المسح مع الغسل ولم يثبت هنا خلاف عن أحد يعتد بخلافه في الاجماع . وقالت الشيعة - يعني الامامية - : الواجب مسحها . وقال محمد بن جرير والجبائي - رأس المعتزلة - : يخير بين المسح والغسل ، وقال بعض أهل الظاهر : يجب الجمع بين المسح والغسل . ١ هـ .

وحجة القائلين بوجوب الغسل أن جميع من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين ولم يؤثر عنه انه مسحها

الا أن يكونا في الخفين . قال ابن خزيمة: لو كان الماسح مؤدياً للفرض لما توقعد بالنار وأشار الى ما في كتب الحديث عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة الخفض . قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع آل رسول الله ﷺ على غسل القدمين . رواه سعيد بن منصور ، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للآية على القول بأن فيها اجمالاً ، ومن استدل بظاهرها فله في تقرير الاحتجاج بها ثلاث طرق :

الاولى أن قوله تعالى : « وأرجلكم » ثبت فيها عند السبعة (١) النصب والجر فعلى قراءة النصب تكون صريحة في المراد إذ مقتضاء المطف على الوجه فيكون حكم الأرجل كحكمها ، واعترض بأنه يحتمل المطف بالنصب على المحل (٢) كقولك: مررت بزيد وعمراً وقول الشاعر .
فلسنا بالجبال ولا الحديد (٣)

وبكون عطفاً على الممسوح جمعاً بين القراءتين مع ما فيه من اعتبار المطف على الأقرب وعدم وقوع الفصل بالاجني . وأجيب بأنه يصح على تسليم ما قررتم أن يحتمل المسح في الرجلين على الفسل ، إما لكونه لغة على سبيل الحقيقة كما ذكره في « المصباح » ولفظه : قال أبو زيد : المسح في كلام العرب يكون مسحاً وهو اصابة الماء ويكون غسلاً ، يقال : مسحت يدي بالماء اذا غسلتها ومسحت بالماء اذا اغتسلت . وقال ابن قتيبة أيضاً : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بماء وكان يمسح بالماء يديه ورجليه وهو لها غاسل » قال : ومنه قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » المراد بمسح الأرجل غسلها . ويستدل بمسحه صلى الله عليه وآله وسلم برأسه وغسله رجليه بأن فعله مبين بأن المسح يستعمل في المعنيين المذكورين اذ لو لم نقل بذلك لزم القول بأن فعله عليه السلام بطريق الاحاد نامخ للكتاب وهو ممنوع ، وعلى هذا فاما أن تقدر العامل مستأنفاً فراراً من إطلاق المشترك على معنييه أي : وامسحوا أرجلكم وهو شائع في كلامهم كقوله : « علفتها تبناً وماءً بارداً » . أي وسقيتها ، وقوله : متقلداً سيفاً ورحماً أي ومعقلاً ورحماً ، وإما أن يعطف على محل الباء لأن التقدير وامسحوا بعض رؤوسكم فعطف على المقدر على توهم وجوده . والمطف على المعنى ويسمى عطفاً على التوهم

(١) يعني : القراء .

(٢) أي : محل قوله تعالى : « برؤوسكم » .

(٣) صدره . معاوي اننا بشر فاسجح . فلنا . . . الخ .

كثير في كلام العرب ، ويحتاج في هذا الوجه الى اعتبار عموم المجاز وهو ممكن فلا يلزم الجمع بين المتنافيين (١) . وأما لكونه مجازاً من باب المشاكلة كما في قوله :

قلت اطحخوا لي جبة وقيصاً (٢)

وفائدته التحذير عن الاسراف المنهي عنه اذ الأرجل مظنة الاسراف في صب الماء عليها فمطفت على المسوح لا تُمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد كأنه قيل واغسلوا أرجلكم غسلاً خفيفاً شبيهاً بالمسح ، فالسح المعبر به عن الغسل هو المقدر الذي تدل عليه الواو فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ، وهذه النكتة أشار اليها صاحب « الكشف » رحمه الله . وأما (٣) على قراءة الجر فيصح الاحتجاج بها على الغسل من وجهين الاول أن يكون الجر على المجاورة وهي موجودة في لغة العرب نظماً ونثراً كقولهم : « جُحِرَ ضُبْ خَرِب » بجر خرب المجاورة وكان حقه الرفع صفة للجحر وقول امرئ القيس :

كَأَن تَبِيرَ أَفِي عِرَانَيْنِ وَبَلَّه كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بَحَادٍ مُزْمَلٍ

فجر مزمل على المجاورة وكان حقه الرفع صفة لكبير وقوله :

وَأُنْكَ قَسَمْتَ الْفَوَادَ فَنَصَفُهُ قَيْلٌ وَنَصَفٌ فِي حَدِيدٍ مُكْبَلٍ

فجر مكبل لمجاورة حديد وكان حقه الرفع صفة لنصف ونحو قولهم : ماء شَنٍّ باردٍ بجر باردٍ وهو صفة الماء المرفوع وكقول الفرزدق :

هَلْ أَنتَ إِنْ مَاتَ أَتَانُكَ رَاكِبٌ **ال** آَلِ بَسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ مُحْطَابٍ

بجر محطاب لمجاورة قيس وهو مرفوع صفة لراكب . واعترض بأمرين :

ينادى على اند
مخاطب

احدهما أن الشرط في الجر بالجوار عدم الالتباس كقولهم : جحر ضب خرب لظهور أن

الصفة للجحر لا للضب ، وفي مزمل يفهم كونه صفة لكبير لا لبحاد بخلاف الآية فإن المسح عضل على ذلك بناء على أن
بأنفاً عن كاتبه المحرم

ملتبس بالغسل .

(١) عطف على قوله اما لكونه لغة .

(٢) صدره . قالوا افرح شيئاً نجد لك طبعه . قلت الخ .

(٣) معطوف على قوله فعلى قراءة النصب .

ثانيتها اشتراط أن لا يكون معه حرف عطف وفي الآية حرف العطف موجود. وأجيب عن الأول بأنه لا لبس في الآية لقريئة التحديد الدالة على ارادة الغسل لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع وبالبيان النبوي من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الدال على أن المراد الغسل، وعن الثاني بأنه قد جاء الجر على المجاورة مع العطف كما في بيت زهير :

لعب الرياح بهما وَغَيَّرَهَا بعدي سواي: المزن والقطر

بجر القطر لمجاورة المزن وهو مرفوع بالعطف على سواي .

الوجه الثاني انه ثبت في اللغة أن المسح بمعنى الغسل كما سبقت الاشارة اليه وعلى هذا فلفظه : «امسحوا برؤوسكم وأرجلكم» مستعملة في كلا المعنيين فان جاز إطلاق اللفظة الواحدة وارادة كلا معنيها ان كانت مشتركة أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر كما هو قول الشافعي فلا كلام، وان قيل بال منع فالعامل محذوف والتقدير : وامسحوا بأرجلكم مع ارادة الغسل وسوغ حذفه تقديم لفظه وارادة التخفيف . ونقل في « مصباح اللغة » عن الأزهري أنه يدل على كون المسح على هذه القراءة غسلاً ان المسح على الرجل لو كان مسحاً كمسح الرأس لما حُدِّد الى الكعبين كما جاء التحديد في اليمين الى المرافق ثم قال : وامسحوا برؤوسكم بغير تحديد .

الطريقة الثانية في تقرير الاحتجاج بالآية ما ذكره ابن حجر في « فتح الباري » ان قراءة الجر محمولة على أنها جاءت للتنبيه على مشروعية المسح على الخفين وقراءة النصب لبيان وجوب غسل الرجلين اذا كانتا في غير خفين ، قال: وقد قرر ذلك ابن العربي تقريراً حسناً بما ملخصه بين القراءتين تعارض ظاهر والحكم فيما ظاهره التعارض انه ان أمكن العمل بهما وجب والا فبالقدر الممكن، ولا يتأتى الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد لأنه يؤدي الى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار فبقي أن يعمل بهما في حالين توفيقاً بين القراءتين . اهـ .

الطريقة الثالثة ما ذهب اليه الحق المقبلي في « المنار » وغيره من كتبه ، فقال : اعلم أن مَسَحَ لا يستلزم غير ماسح وممسوح وكونه باستصحاب طيب أو ماء انما يكون بقريئة والقريئة هنا كون الكلام في التطهير فيستلزم مطلق الماء لا كثيره ولا قليله معيناً لكنه ان كان

الماء قليلاً لم يستحق ذلك غير اسم المسح ولذا اقتصر عليه في الرأس ، وإن كان الماء كثيراً سمي ذلك الفعل مع اسم المسح غسلاً ، فلذا جاءت قراءة النصب والجرح هذه بأحد الاسمين وهذه بالآخر وهما متصادقان على معنى واحد ، ثم قال : جاءت السنة مبينة لهذا المعنى ومطابقة له أشد المطابقة فمسح صلى الله عليه وآله وسلم رأسه مرة واحدة فقط تارة ببقية ماء اليدين حيث بقي في اليدين منه ، وتارة بماء جديد حيث انتفى البلل من اليد فيتوهم الرائي انه تكرر وليس كذلك كما مر . وأما الرجل فبالغ صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها منها بالدلك وتحليل الأصابع ، ومنها بالوعيد على عدم الاستقصاء في المراقب وبطون الأرجل . وفي بعض الروايات « ففسل رجله حتى اتقاها » ولا يقال هذا في امساس الماء العضو وأجرائه عليه فتطابق الكتاب والسنة ثم تطابق ذلك العقل بتخفيف طهارة الرأس الى الغاية وتوسط الوجه واليدين والمبالغة في الأرجل لاحتياجها الى الانقاء لكثرة ملابسها ما ينافي التطهير . وقدفات هذا المعنى صاحب « الكشف » فجاء بمناسبة بقوة ساعده وهو توقي الاسراف لانها مظنة لما ذكر من المناسبة .

والجواب أن المناسبة ينظر فيها الى حال ايراد اللفظ وكان الخطاب لأعراب يقول أحدهم قائماً وفي المسجد بل جاء حديث : « ويل للأعقاب ... الخ » في سادة الصحابة حين رأى أعقابهم تلوح حين أرفقهم وقت الصلاة انتهى المراد . وهو أبسط من هذا فليراجع ، واستدل بعضهم^(١) بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند البخاري قال : تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة غزاها فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فننادى بأعلى صوته : ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً » وقال : إنه نص في محل النزاع وفيه نظر لأنه فسر في الرواية الأخرى أن الأعقاب كانت تلوح لم يمسه الماء فالوعيد واقع على عدم استكمال العضو وليس على مسمى المسح الا ان يجمع مخارج الحديث ، ويتبين انها رواية مستقلة في واقعة أخرى غير ما وقع فيه ترك الأعقاب عند الوضوء فما ذكره المستدل صحيح والله أعلم .

فائدة : الكعبان المذكوران في آية الوضوء المراد بهما العظمان الناشئان في أسفل الساق . قال في « المصباح » : الكعب من الانسان اختلف فيه أئمة اللغة ، فقال أبو عمرو بن

(١) شارح منظومة الهدى . ١٠ هـ . منه .

ومن لا يعقل الحوامل كالحیوانات البهيمية فانها تقصد ولا يقال لقصدها نية لأنها لا تميز مواقع الحوامل على الحقيقة بخلاف العاقل المميز . وعلى الجملة فما أخرجته اللغة أو اصطلاح أي مصطلح من فقيه أو متكلم كان غايته أن تكون النية أخص من القصد والارادة ، وهذا لا ينافي تصورك لحقيقتها فيما مثلنا في الحج والصلاة والهجرة فتبين من هذا أن كل فعل العاقل المميز لفعله لا يتفك عن نية انتهى المراد .

ومثله ذكر ابن القيم في « اغاثة اللهفان » في الكلام على أهل الوسواس في النية فقال : كل عازم على فعل فهو ناوٍ له لا يتصور انفكاكه عن النية ، فمن قصد للتوضوء فقد نوى ، ومن قام ليصلي فقد نوى ، فالنية أمر لازم للأفعال المقصودة بل لو أراد أن يخلي فعله عن النية لعجز . اهـ . وقوله : كل عازم على فعل أي قاصد له بدليل ما بعده وهو معنى ما ذكره في « البيسان الشافي » عن الشافعية وعن أبي العباس والمرضى والمنصور بالله أن العلم بالفعل نية وأن من فعل شيئاً عالماً به مختاراً فقد نواه ، وبه يظهر أن ما ذكره في « المصباح » بقوله : ثم خصت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب أمر زائد على المعنى اللغوي اذ العزم كما ذكره في مادة عزم عقد الضمير على الفعل ، قال : وعزم عزيمة وعزمة اجتهد وجد في أمره ، وهو أخص من المعنى الاول أعني مجرد القصد .

وتعقب هذا البحث في « نجوم الانظار » بما محصله : انه لا منافاة بين ما ذكره المحقق القبلي ومن واقفه وبين من اشترط مع ذلك الاستحضار ولم يكتف بمجرد القصد الى الفعل وذلك انه لاشك في عروض النسيان والذهول للفاعل في اثناء الفعل ، ولذا قالوا لا يضر عزوب النية أيضاً في أوائل الافعال اذا كانت مما يتكرر كالوضوء والصلاة فقد ينساق اليها الفاعل على العادة التألوفة ذاهلاً عن الحامل عليها ، وكل متيقظ يجد من نفسه ذلك فينبغي استحضار النية، فاذا أراد من يقول باشتراط زيادة على القدر اللازم لفعل كل عاقل ذلك الاستحضار لئلا يقدم على الفعل ذاهلاً فلا كلام في صحة ذلك ، وعدم منافاته لما ذكره المحقق كما قد يتوهمه الناظرون في كلامه من غير أهلية النظر . اهـ .

وأقول: لاشك أن الاستحضار مرتبة جليلة ومزية لا تخفى ، ولذا حض الشارع صلوات الله عليه عليها في مواضع لا تحصى كثرة ورتب عليها الثواب العظيم كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا عمل لمن لانية له » أخرجه البيهقي في « سننه » من حديث أنس . وفي « مسند الشهاب »

من حديثه « نية المؤمن خير من عمله » (١) وهو بهذا اللفظ في « معجم الطبراني الكبير » من حديث مهمل بن سعد والنواس بن سميان، وفي « مسند الفردوس » للدليمي من حديث أبي موسى، وفي « الصحيح » من حديث سعد بن أبي وقاص : « انك لا تنفق نفقةً تبغى بها وجه الله الا أجرت فيها حتى ما تجعل في في إمراتك » وفي حديث ابن عباس : « ولكن جهاد ونية » . وفي « مسند احمد » من حديث ابن مسعود : « رب قتيل بين الصفيين والله أعلم بنيته » وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله : « يبعث الناس على نياتهم » وفي « السنن الاربعة » من حديث عقبة بن عامر « ان الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة » وفيه « وصانعه يحتسب في صنعته الاجر » . وعند النسائي من حديث أبي ذر : « من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم يصلي من الليل فغلبته عينه حتى يصبح كتب له ما نوى » وفي « معجم الطبراني » من حديث صهيب : « ايما رجل تزوج امرأة فنوى أن لا يعطيها من صداقتها شيئاً مات يوم يموت وهو زان ، وايما رجل اشترى من رجل يبعاً فنوى أن لا يعطيه من ثمنه شيئاً مات يوم يموت وهو خائن » وفيه أيضاً من حديث أبي أمامة « من ادان ديناً وهو ينوي أن يؤديه ، أداه الله عنه يوم القيامة ، ومن ادان ديناً وهو ينوي أن لا يؤديه » الحديث .

ولكن هل الاستحضار أمر معتبر في النية بحيث لا تصح الا به أو مجرد وقوع الفعل على وجه الاختيار والقصد اليه يكفي المكلف في كونه ناوياً فيشمل ما فعله المكلف على مقتضى العادة من دون استحضار ، ولكنه لو سُئل عن توجهه لقال نحو الوضوء أو الصلاة أو الحج وأن الباعث ليس الا ذلك ، فعلى الأول يكون التفاوت بين الكلامين ظاهراً ، وعلى الثاني يتم ما ذكره في « النجوم » .

وقد نقل الزركشي في « قواعد » عن الغزالي كلاماً نفيساً في المقام فلنورده ولفظه : قال الغزالي في « فتاويه » : أمر النية سهل في العبادات وإنما يتعسر بسبب الجهل بحقيقة النية أو الوسوسة ، فحقيقة النية القصد الى الفعل وذلك ما يصبر به الفعل اختيارياً كالهوي الى السجود فانه تارة يكون بقصده ، وتارة يكون بسقوط الانسان على وجهه بصدمة فهذا القصد يضاده

(١) اختلف شراح الحديث في تفسير هذا الحديث ، واحسن ما قيل فيه ان المؤمن ينوي كثيراً من عمل الخير فيقصر به عمله ، وان الكافر ينوي كثيراً من اعمال الشر فيقصر به عمله .

الاضطرار ، والقصد الثاني : كالعلة لهذا القصد وهو الانبعاث لاجابة الداعي كالقيام عند رؤية انسان ، فان قصدت احترامه فقد نويت تعظيمه وان قصدت الخروج الى الطريق فقد نويت الخروج ، فالقصد الى القيام لا ينبعث من النفس الا اذا كان في القيام غرض وذلك الغرض هو المنوي ، والنية اذا أطلقت في الغالب أريد بها انبعاث القصد توجهها الى ذلك الغرض والغرض علة ، وقصد الفعل لا ينفك عن الخطر إذ اللسان لا يجري عليه كلام منظوم اضطرارا ، والفكر قد ينفك عن النية فهذا يفيدك أن النية عبارة عن اجابة الباعث المحرك فهذا تحقيق نوعي القصد ، فالقصد الاول يستدعي علماً ، فان من لا يعلم القيام ولا التكبير لا يقصده ، والقصد الثاني يستدعي العلم بالغرض . اهـ . فتصريحه بأن الفكر قد ينفك عن النية يلاقي عدم اشتراط الاستحضار ، ويصدق كون الفعل مع ذلك صادراً عن الباعث المحرك الذي هو عبارة عن النية والله أعلم .

ولقائل أن يقول من تتبع ألفاظ الشارع الحكيم في موارد النية وجد إعمال الفكر واستحضار القلب مأخوذاً في مفهومها مثل : « رب قتل بين الصفيين والله أعلم بنيته » من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم ... الخ » « انك لا تنفق نفقة تبغي بها وجه الله ... الخ » الى غير ذلك ، وكذا ما يستدلون به عليها من قوله تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » ولا يبعد على هذا أن تكون حقيقة عرفية للشارع ، وما ورد منها مطلقاً فمكتور محمول على الكثير الغالب ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية . ولعل قول « المصباح » : « ثم خصت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الامور » يشير به الى الاستعمال الشرعي ، وفيه مناسبة لترتب الثواب على ذلك واستحقاق المدح والثناء على الفاعل اذ لا يثاب ويمدح بما فعله على مطرد العادة ومقتضى الطبيعة ، ولذا قيل : الناس عباد العادات . وهذا أصل كلّي لا يعدل عنه الى شيء من الجزئيات المدعى فيها عدم اشتراط النية الا بمخصص .

تنبيه : والنية في أول الفعل المشتمل على أجزاء متعددة كالوضوء والصلاة تكفي عما بعده من الاجزاء ، وقد دل الشرع على الاكتفاء بأصل النية وعمومها في باب الجهاد حيث قال في فرس المجاهد : « انه لو مرّ بنهر وهو لا يريد أن يسقى منه كان له أجر » فيمكن أن يُعدّ في

هذا الى سائر الاشياء ، فيكتفى بنية مجملة أو عامة ولا يحتاج في الجزئيات الى ذلك (١) وكما

(١) وقد اوفى المصنف رحمه الله البحث حقه من التحقيق ، واقول سبب الاختلاف في كون النية هي القصد او اخص منه هو غموض المسألة ، بل ذلك سبب اختلاف الافهام في عبارة المقبلي وابن القيم هل قولها موافق لمن قال النية غير القصد او مخالف بل ذلك سبب فهم المصنف من كلام الزركشي انه يقول: ان النية هي القصد هذا كله لغموض المسألة ، وذلك لان النية امر نفسي إضافي تعتبره النفس بينها وبين المتعلق به الذي هو المتنوي ، فن قال انه القصد فعلوم انه لا يقول انه هو من حيث هو بل قد طرأ فيه تعلق خاص بالمتنوي ولكنه بذلك التعلق لا يخرج الى الخصوص اذ لم يحدث لذلك التعلق صورة مغايرة لنفس القصد بل توجهات النفس وتعلقاتها لمحاها قوة ادراكية لمقلب كادراك القوة الباصرة للبصريات المختلفة والسامعة للمسموعات المختلفة والذاتة للذوات المختلفة ، واختلاف المدركات لم يوجب تمايز الادراكات بل تضابق المدرك بادراكه كتضابق الكلبي العقلي للنوعي العقلي بمعنى صدقة عليه ، فن هذه كان نظر صاحب « النجوم » الى ان قول الشيخين الموافقة لمن قال بالخصوصية اي من حيث هذا التعلق الخاص ، وكان نظر المصنف الى ان قولها مخالف لمن ذكر اي من حيث ان ذلك التعلق الخاص لم يخرج القصد الى حين الخصوصية ، وان طابق الخاص والحق ما ذكره المصنف واخذه من كلام صاحب « المصباح » وان للنية خصوصاً غير ما ذكر من التعلق ، وتحقيقه ان التوجه الخاص والعزم عند الفعل قد صارت له ماهية ذاتية وخصوصية نوعية وصورة قائمة بذاتها في النفس ونسبته الى القصد العام نسبة ما صدق الخاص الى ماهية العام وهو التباين خلا انها من الموجودات في النفس لافي الخارج ، فلذا التبتت بالقصد العام وتوهم انها عنه اذ لو كانت من الاعيان الخارجية كالانسان الشخصي بالنسبة الى الحيوان العقلي لما كان لعافل أن يتمحل الاتحاد ، والدليل على ان النية بعد التعلق الخاص استقلت ماهيتها وغايرت القصد الاعم ان الشارع لحظ اليها قصداً ، وعرف من موارد الحث عليها في العبادات المتكاثرة ان له فيها حكماً يخالف قصد الفعل الذي هو شأن كل عاقل؛ وانه من دون تحصيل ما اعتبره الشارع لا يصير شرعياً مرتباً عليه ابلغ الثواب والعقاب بل يكون فضلاً من افعال العقلاء الصادر لا عن سهو ، وحينئذ فالنية عبادة معالوبة لذاتها واجبة بالاستقلال ، وهي ايضا عمل من الأعمال المرتب عليها الجزاء لكنه عمل خفي قلبي ، ولها استقلال في حد ذاتها عند التعلق والاتساب الى المتنوي ، فهو استقلال في ذاته لغيره لا لذاته ، ولو لم يكن هذا هو المراد بالنية في موارد الشرع كان عنايته بها فيه من الفهاة مالا مزيد عليه لانه طلب لتحصيل حاصل اذ لا يخلو كل عاقل عن قصد كل ما فعله ، ويلزم ان يكون الحث عليها في قوة النهي عن ان يفعل فعل المجانين ، واوثر عن الذهول في المقامات التي قل فيها الذهول فاذا - عرفت هذا - تبين مغايرة ابن القيم والمقبلي للوجه المختار وان قولها غير سديد وتلفيق صاحب « النجوم » غير مفيد . نعم ما فهمه المصنف من كلام الفزالي الذي نقله الزركشي انه مخالف لهذا المختار رد عليه بما يلزم ان يرد الى قول الشيخين غير مسلم بل الظاهر انه يصير الى ما ذكرنا انه المختار ولكنه فرق بين العام والخاص بالمتعلق . فتعلق القصد العام الفعل من حيث انه معلوم للقاصد ومتعلق القصد الخاص - اعني النية الشرعية - الغرض الباعث على الفعل من حيث انه الباعث على الفعل لا من حيث انه معلوم . ولا ختلاف الحثيتين في التمايز الكامل وقيد الحثية =

جاء في فضائل الزراعة من أنه يكتب لصاحبها الاجر ما أكلته العوافي ، وقد أشار الى معنى هذا ابن دقيق العيد في باب الوصايا من « شرح العمدة » .

هذا وقد اختلف العلماء فيما يتعلق به نية الوضوء ، فقيل : بالصلاة كما أشارت إليه الآية في قوله تعالى: « اذا قمتم الى الصلاة » واليه ذهب المرتضى وأبو العباس وأبو طالب ، وقيل: تتعلق برفع الحدث وهو مذهب المؤيد بالله والمنصور بالله والامام مجيبى والفريقين. وقال به من المتقدمين الامام زيد بن علي فيما أخرجه صاحب « المنهاج » على مذهبه ، والخلاف ينبني على معرفة ماهية الوضوء هل هو أمر وجودي والحدث عدمه كما هو المذهب الاول ، فيكون الوضوء على هذا مقصوداً في نفسه لصحة الصلاة فتجب النية في الوضوء لأجلها وحينئذ فيقتصر المتوضي من الصلاة على مانواه . أو الوضوء عدم الحدث، والحدث أمر وجودي مانع من الصلاة والمقصود رفعه فتجب نية الوضوء لأجله، وحينئذ فيصلي به ماشاء من الصلاة ولو قصد صلاة معينة وهو المذهب الثاني .

وقد قسم المحقق ابن دقيق العيد الحدث الى ثلاثة أقسام :

أحدها : الخارج المخصوص الذي يذكر في نواقض الوضوء .

الثاني : نفس الخروج وهو المعنى المصدري .

الثالث : المنع المرتب على ذلك الخروج وهو المراد هنا .

وبهذا المعنى يصح قولنا: رفعت الحدث، ونويت رفع الحدث ، فان كل واحد من الخارج والخروج قد وقع وما وقع يستحيل رفعه .

وأما المنع المرتب على الخروج فان الشارع حكم به ومد غايته الى استعمال المكلف الطهور فباستعماله يرتفع المنع ، ويصح قولنا رفعت الحدث أي : المنع الذي كان ممتداً الى استعمال المطهر، وبهذا التحقيق يقوى قول من يرى أن التيمم يرفع الحدث لأننا لمّا بينا أن المرتفع هو المنع من

= هو المفيد في الاعتباريات . ولك ان تقول الحثية على قول الغزالي انها في النية توجه النفس قصداً، واولا وبالذات الى الغرض وحصول العلم بالفعل تبعاً، وثانياً وبالعرض والحثية في القصد العام ليست الا العلم بالفعل فقط هذا ما ظهر. والله اعلم .

تمت افادة شيخنا وبركتنا القاضي العلامة صفى الدين احمد بن عبد الرحمن المجاهد رحمه الله تعالى .

وقد اختلف العلماء فيها فذهبت المعترة وأهل الظاهر وإسحاق بن راهويه ومحمد بن الحسن الشيباني الى وجوبها فرضاً ، الا أن الظاهرية قالوا : تجب على العاقد والناسي كسائر أعضاء الوضوء ، والمعترة أوجبوها على الذاكِر فقط . وذهبت الحنفية والشافعية ومالك - وهو أحد قولي المهادي عليه السلام - إلى أنها سنة فقط وحجة المذهب الأول حديث : « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجرية » عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه مرفوعاً ، وصححه الحاكم من حديث أبي هريرة ، وحكى في « التلخيص » تضعيفه عن جماعة من الأئمة ، ونسب الحاكم في تصحيحه إلى الوهم وبين وجهه بما حاصله : أن في مسنده يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ولا يعرف يعقوب سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة ، وقد روي من طريق أخرى عند البيهقي والدارقطني وهي ضعيفة أيضاً .

ومن حججهم ما أخرجه الطبراني في « الاوسط » من طريق علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا توضأت فقل : بسم الله والحمد لله ، فإن حفظتَكَ لا تزال تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء » قال في « التلخيص » : قال الطبراني : تفرد به عمرو بن أبي سلمة عن إبراهيم بن محمد عنه وسنده واه ، وفيه أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة رفعه « اذا استيقظ أحدكم من نومته فلا يدخل يده في الإثاء حتى يغسلها ويسمي قبل أن يدخلها » تفرد بهذه الزيادة عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك عن هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه .

قال ابن حجر : وفي الباب عن أبي سعيد وسعيد بن زيد وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلي وأنس ، ثم ذكر حديث كل واحد منهم وهو حديث « لا صلاة لمن لا وضوء له » الى آخره وفي كل منها مقال ، وقال بعد ذلك : والظاهر أن مجموع الاحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً . قال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله . وقال البزار : لكنه مولد ، ومعناه أن لا فضل لوضوء من لم يذكر اسم الله لا على أنه لا يجوز وضوء من لم يسم . واحتج البيهقي على عدم وجوب التسمية بحديث رفاع بن رافع « لا تم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ... الخ » .

مؤيد
لطن

واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي في استحباب التسمية بحديث معمر بن ثابت وقتادة

عن أنس قال : « طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءاً فلم يجد فقال رسول الله ﷺ هل مع أحدكم ماء؟.. فوضع يده في الإناء ، فقال : توضأوا بسم الله » وأصله في « الصحيحين » بدون هذه اللفظة ولا دلالة فيها صريحة لمقصودهم ثم قال واحتج الرافعي على نفي وجوب التسمية بحديث أنه ﷺ قال : « من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه » ومثقه أبو عميدة في كتاب الطهور رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر وفيه أبو بكر الداهري متروك ، ورواه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ « لم يطهر إلا موضع الوضوء منه » وفيه مرداس بن محمد ومحمد بن إبان ضعيفان . اهـ .

قال ابن كثير في « الارشاد » : وقد روي - يعني حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » - من طرق أخر بقوي بعضها بعضاً فهو حديث حسن أو صحيح . وقال البخاري : هو أحسن شيء في الباب . وقال المنذري : لا شك أن الأحاديث الواردة في التسمية وإن كان لا يخلو شيء منها عن مقال فهي متعاضدة بكثرة طرقها . قال في « المنار » التسمية أدلتها وإن كان فيها باعتبار اصطلاح المحدثين ضعف في الأسانيد فمجموعها يفيد قوة مع شواهد المعنوية مثل حديث : « كل أمر ذي بال . . . الخ » والحث عليها في مواطن الذكر ، والطاعات يفيد مجموع ذلك قوة قوية تمنع الجريء (١) أن يترك التسمية هنا عملاً ، وأما إذا أفنى بعظم شأنها وما ورد فيها فلا يتمين عليه تعيين الحكم وكما لها من نظائر . اهـ . ونقله عنه صاحب « النجوم » وقال بعده : كلام المحشي هنا حاصله التوقف مع ميل ما إلى القول بالوجوب ، ولك أن تقول الظاهر عدم الوجوب لعدم صحة ما يتوقف عليه القول بالوجوب من الأحاديث المستدل بها عليه مع احتمال لا وضوء فيها لنفي الكمال كما قيل في نظائرها والأصل عدم الوجوب ، وغاية ما ذكره من الشواهد الدلالة على شرعيتها وكونها سنة ، وأما الاحتياط عملاً فليس الكلام فيه . اهـ .

قلت : أحسن ما يتمسك به من أحاديث التسمية في الوجوب حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » لما ذكره الحفاظ من تحسينه أو تصحيحه إلا أنه يتوقف الاستدلال به على أمرين :

(١) الجريء ، كذا في « المنار » .

الاول : صحة الاحتجاج بالحديث الحسن سواء كان لذاته أو لغيره قال بعض مصنفى الشافعية^(١) : اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحسن وعليه جمهور المحدثين والاصوليين بل قال البنوي : أكثر الاحكام انما تثبت بالحسن . وقال النووي : - إمام زمنه في هذه الصناعة في بعض أحاديث ذكرها - : وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوي بعضها بعضا ويصير الحديث حسنا ويحتاج به وسبقه بذلك البيهقي وغيره . ا هـ .

وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في شرح خطبة كتاب « الامام » : إن لكل من أئمة الحديث والفقهاء طريقاً غير طريق الآخر فالذي تقتضيه قواعد الأصول والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية ، ونظرهم يميل الى اعتبار التجوز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه ، فتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطاً وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خلفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه . وأما أهل الحديث فشرطهم أرفع من هذا وبين رحمهم الله وجهه ، وقد عدّه علماء الأثر من قسم المقبول الذي يجب العمل به عند الجمهور صرح به في « النخبة » وشرحها وغيره وهو داخل تحت أدلة وجوب قبول الخبر الأحادي المثمر افادة الظن بصدقه . والله أعلم .

الثاني: أنه إذا دار لفظ الشارع بين حمله على الحقيقة الشرعية أو اللغوية حمل على الحقيقة الشرعية لأنها مقصود البعثة، وصرف الكلام الى ذلك أولى من صرفه الى تعريف وضع اللغة ، فقلوله : « لا صلاة لمن لا ضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » الأولى حملة على نفي الفعل الشرعي لا الوجودي ، والمراد لا صلاة شرعية ولا وضوء شرعي ، لأن الظاهر أن الشارع صلوات الله عليه يطلق ألفاظه على عرفه ، ولأنه لو حمل على نفي الفعل الحسي الوجودي مع عدم انتفائه لاحتاج الكلام الى اضرار ما يقع به تصحيح اللفظ وهو المسمى بدلالة الاقتضاء ، ويختلف النظر فيما يقدر هل الكمال أو الصحة وبفتقر مدعي اضرار أحدهما الى قرائن وأدلة ترشد إليه ويقابله الخصم بمثل ذلك ، فما نقله في : « التلخيص » عن البزار من أنه مؤل بأنه لا فضل للوضوء من لم يذكر اسم الله ، يقال عليه إن التأويل صرف اللفظ عن الظاهر لدليل يوجبها والا كان تركا للظاهر من غير معارض ، ولم يظهر دليل خارجي يوجب

() هو ابن حجر الهيتمي في مسانيد . ا هـ . منه

التأويل فيجب البقاء على الأصل ويؤيده دلالة الاقتران في قوله : « لا صلاة لمن لا وضوء له » للاتفاق على أن المراد نفي الفعل الشرعي أو الصحة على كلام من ينجح إلى التقدير . وأما سائر الأحاديث المحتج بها على عدم الوجوب التي ذكرها في « التلخيص » فقد كفى تضعيفها مؤنة الكلام عليها .

الفائدة الثالثة : يؤخذ من صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم شرعية الترتيب بين أعضاء الوضوء ، واختلف في الوجوب وعدمه ، فذهبت المعتز والشافعي وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوبه ، وعند ابن مسعود وأبي حنيفة وأصحابه ومالك والحسن بن صالح وداود والزنبي والثوري والاوزاعي والحسن البصري وابن المسيب وعطاء والزهري والنخعي لا يجب الترتيب .

احتج الأولون بأن جميع روايات أحاديث الوضوء مطبقة على ترتيبه صلى الله عليه وآله وسلم وهو المناسب لترتيب ذكر الأعضاء في الآية الكريمة ، والواو وإن كانت لا تفيد الترتيب على الصحيح إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد لاحظ هذا المعنى وهو تقديم ما قدم الله تعالى ذكره ، فقال في حجة الوداع حين أراد السعي بين الصفا والمروة « نبدأ بما بدأ الله به » وفي رواية « ابدؤا » بلفظ الأمر وذلك في قوله تعالى : « ان الصفا والمروة من شعائر الله » وكذا هنا فإنه لم يرو في حديث صحيح أنه أدخل بذلك مدة حياته . وهذا وإن كان مرجعه إلى الاستدلال بالفعل وهو لا يدل على الوجوب فقد يتأيد بما ذكره صاحب « المنار » رحمه الله ان مخالفة الاستمرار الكلي لا يجتريء عليه الاجريء كيف وهي صور ملتزمة من عدة أمور سمي « المجموع » باسم وأخذ حكمه من الشرع وغمضت علينا حكمته المقصودة على التحقيق ولها نظائر ، وهذا شيء ينقدح في نفس الناظر وإن لم يف بالتعبير عما في نفسه ولا يضره الانقطاع مع الجادل الألد « وكان الانسان أكثر شيء جدلا » . اهـ . واستدلوا أيضاً بحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة مرة على الولا ثم قال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » ولكن قال البيهقي: هذا الحديث يروى من أوجه كلها ضعيفة على أن الإشارة فيه إلى نفس الفعل لا إلى هيئاته وكيفياته والالزم القول بوجوبها كلها .

قوله : وفيه نظر لأن الظاهر من جميع الافعال والهيئات الواردة فيه هو الوجوب ولا يخرج عنها شيء الا بدليل ، كما حقق العلامة ابن دقيق العيد نظير ذلك في شرح حديث

المسيء صلاته بما محصله : إن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتعريف ^{في} ~~مصلحتهم وجوب~~ مسلم ^{في} ~~يتكره~~ ^{في} ~~لواحيات~~ وهو يقتضي انحصارها فيما ذكر ، فيستدل الحديث على وجوب ما ذكر فيه . وهاهنا قد قام الفعل مقام الذكر في حديث المسيء صلاته ، وهذا كله على تقدير حسن الحديث أو صحته ، وقد تقدم كلام من ذهب الى تضعيفه من جميع طرقه .

وأما تقديم اليد اليمنى على اليسرى فقد حكى في «المنهاج» اجماع أهل البيت على وجوبه وفي «الجامع الكافي» قال محمد : ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه : « كان يبدأ بيمينه في تلبسه وتعلله » وفي «التلخيص» حديث « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن في كل شيء حتى في وضوئه واتعاله » متفق عليه وصححه ابن حبان وابن منده ، وحديث أبي هريرة : « اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم » احمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير عن الاعمش عن أبي صالح عنه زاد ابن حبان والبيهقي والطبراني « اذا لبستم » (١) . قال ابن دقيق العيد هو حقيق بأن يصحح . اهـ . وصححه غيره من الحفاظ وهو دليل من ذهب الى وجوب الترتيب بينها .

وذهب الشافعي الى أن الترتيب بينها سنة ، وادعى النووي الاجماع على ذلك ، واحتجوا بأنه ما تم استدلال من ذهب الى وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء الا بمعاضدة الآية الكريمة لما ورد من صفة الوضوء ، وليس فيها دلالة على تقديم اليد اليمنى على اليسرى ، ولما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : « ما أبالي بدأت بيميني أو بشمالي اذا أكلت الوضوء » رواه الدارقطني والبيهقي من رواية زياد مولى بني مخزوم قال ابن معين فيه : لا شيء ، وهو مقل لم يرو له أحد من الستة . وروى أبو عبيدة في الطهورة أن أبا هريرة كان يبدأ بيمينه فبلغ ذلك عليا فبدأ بيماسره . ورواه أحمد بن حنبل عن الانصاري عن عوف عن عبد الله بن عمر . وابن هند عن علي وفيه انقطاع هكذا في «التلخيص» .

وأجابوا عن الحديث : « فابدأوا ... الخ » بأن دلالة الاقتران في قوله « اذا لبستم » تصرفه

(١) في اوله ولفظه في «الجامع الكبير» : « اذا لبستم واذا توضأتم فابدأوا بأيامنكم » وفي لفظ بيمينكم ، وعزاه الى ابي داود وابن حبان وابن السني . تمت من خط صفي الاسلام احمد بن محمد السياغي .

عن كونه للوجوب والالزم في اللبس ، وما عداه من الأحاديث ظاهر في الاستحباب ، وفعل أمير المؤمنين حين بلغه عن أبي هريرة انه كان يبدأ بميامنه دليل على أنه فعله لما فهم من الراوي له اعتقاد الوجوب ، وهذا على تقدير صحته والا فقد قال الامام يحيى : إعلم أن كثيراً من نظائر الفقهاء نقلوا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه بأن الترتيب في أعضاء الوضوء غير واجب ، ولم أعر على هذه الحكاية في شيء من كتب أصحابنا بل المنقول خلافها وهو وجوب الترتيب ، وأولاد الرجل أعرف بمذهب أبيهم . ١ هـ .

قلت : غاية ما يتمسك به للوجوب في تقديم اليمنى إما الاجماع من أهل البيت وفيه نظر لصعوبة تصحيحه أو لفظ الأمر في « فابدأوا » . وقد عرفت ما فيه وليس في الآية تعرض لذلك فلم يبق الا الاحتجاج بمداومة فعله صلى الله عليه وآله وسلم على الترتيب في جميع الاعضاء كما تقدم بيانه والله أعلم .

قال أبو خالد رحمه الله : وسألت زيد بن علي عليها السلام عن الرجل ينسى مسح رأسه حتى يجف وضوءه ، قال : يعيد مسح رأسه ويجزئه ولا يعيد وضوءه .

في الجند من حاشيا
نظر إلى التصريح
بأنه غسل رجله
فلم يغسلها حيث قال : ولا يعيد وضوءه ، وقد تقدم انه مذهب كثير من العلماء ، ويؤيده ما رواه في
زاراد انه لا يصح
الوضوء من ابتداءه
كما هو ظاهر وجهه ويديه ثم مسح رجله ثم مسح رأسه « وما رواه أحمد وأبو داود عن المقدم بن معدي
قوله : وضوءه ذكر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : توشأ فغسل وجهه ثم ذراعيه ثم تمضمض
في ثياب خضراء واستنشق » ونحوه عن الربيع بنت معوذ عند الدارقطني ، ووجه الاستدلال أن ثم تفيد الترتيب
المتوالية في الفعل المروي ، وقد خالف ترتيب الآية في الذكر والمروي في صفة وضوء رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فاخذ منه عدم الوجوب وهو وارد على من يحكي إطباق الروايات في
للتأني في صفة الوضوء على الترتيب ، وليس في حديث الباب إشارة الى عدم الترتيب بتقديم غسل الوجه
إلى غسل الرأس

على المضمضة لما ذكرنا من أن الواو فيها لا تقتضي الترتيب وإن عدم الترتيب من جهة الراوي في حكايته بدليل الروايات الاخر .

وقال القاضي أحمد بن ناصر في «شرح» : إن فيه إشارة الى أنه عليه السلام يرى ان النسيان يسقط به وجوب الترتيب ، وفيه نظر لانه على تسليم الوجوب لا يكون النسيان عذراً في سقوطه لما تقرر في قواعد الاحكام أن النسيان والجهل عذر في المنهيات دون المأمورات وانفرق بينهما أن الأمر يقتضي ايجاد الفعل فما لم يفعل لم يخرج عن العهدة والنهي يقتضي الكف ، فالمفعول من غير قصد المنهي غير معتبر ولأن تارك المأمور يمكنه تلافيه بايجاد الفعل فلزمه ولم يعذر فيه بخلاف النهي إذا ارتكبه فانه لا يمكنه تلافيه إذ ليس في قدرته نفي فعل قد برز الى الوجود فصار معذوراً فيه . ومثال الجهل ما ورد في حديث معاوية بن الحكم حين تكلم في الصلاة . ووجه الفرق فيه ان المقصود من المأمورات اقامة مصالحها وذلك لا يحصل الا بفعلها ، والمنهيات مزجور عنها لاجل مفسادها امتحاناً للمكلف بالانكفاف عنها فيتوقف على التعمد لارتكابها ومع النسيان والجهل لم يقصد المكلف بفعله ارتكاب المنهي فكان معذوراً اذا عرفت ذلك فما وجب فعله في الوضوء بواسطة الامر به أو بالقرائن التي تدل على الوجوب لا يكون النسيان عذراً في تركه . وهذه قاعدة مهمة وأصل يرجع اليه .

الثانية: عدم وجوب الولاء بين الاعضاء من حيث تراخي وقت اعادة مسح الرأس عن الفراغ من وضوئه وهو مذهب الاكثر ، ولا خلاف في كونه مسنوناً لاستمرار فعله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، ومن ذهب الى وجوبه فأقوى ما يستدل به الفعل لعدم نهوض ما تمسك به من الأحاديث على المراد ، والفعل بمجرد لا يكون حجة لا سيما وهو هنا في مقام يستدعي الموالاة لذاته وهو قاذح في الاستدلال به على تسليم حجته ، ولهذا يحتاج ما كان حكمه الموالاة في الافعال الى دليل مستقل كالتابع في الصوم عن كفارة اليمين والقتل ونحو ذلك .

وقال زيد بن علي عليه السلام : الاستنجاء سنة مؤكدة ولا يجوز

تركها الا أن لا يجرد الماء .

قال في « المصباح » : استنجيت غسلت موضع النجوة أو مسحته بمجر أو مدر ، والاول مأخوذ من استنجيت الشجر اذا قطعت من أصله لان الغسل يزيل الاثر ، والثاني من استنجيت النخلة اذا التقط رطبها لان المسح لا يقطع النجاسة بل يقي أثرها . اهـ . وهو شامل لصحة اطلاقه على استعمال الاحجار لثة ، وقد ورد كذلك في الحديث مثل : « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار » أخرجه بطوله الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو داود والنسائي وأبو عوانة في « صحيحه » .

وهو في كلام الامام يراد به ما كان بالماء بدليل ما بعده ، وبدل كلام « المصباح » أيضاً على تخصيصه بالخارج من الدبر إذ هو موضع النجوة ، وقد فسر بالخارج من الدبر ، وفسر في « الصحاح » بالخارج من البطن فيدل على شموله للبول والريح أيضاً . وفي « القاموس » : والنجوة ما يخرج من البطن من ريح أو غائط . قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : واستعمال أهل الفقه يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين الفرجين ، وهو يطابق ما ذكره الجوهري وقد قال في « الانتصار » : الاستنجاء إزالة أثر الغائط والبول بالماء فلا شك في أن هذا هو الغالب عليه بالاصطلاح فلا يقتصر على الدبر .

وكلامه عليه السلام يدل على وجوب الاستنجاء بتأويل السنة بالطريقة على مقتضى وضعها اللغوي لما تقرر أن استعمالها في مقابلة الواجب وضع اصطلاحى للفقهاء والذي اوجب التأويل قوله : « ولا يجوز تركها .. الخ » وقد ذكر في « المنهاج » تحصيل مذهب الامام في ذلك فقال : اما أن يكون عليه نجاسة أولا ، فان كان عليه نجاسة فالواجب غسله ، وقد ذكر عليه السلام أن أباه علي بن الحسين عليهما السلام كان يقول : « اذا ظهر البول على الحشفة فاغسله » والوجه في ذلك انه نجس والنجس واجب ازالته قال الله تعالى « والرجز فاعجر » وقد تقدم دليل الاستنجاء يعنى به ماروي عن علي عليه السلام يرفعه الى النبي ﷺ أنه قال : « لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء الا أن لا تجد الماء »^(١) ثم قال بعده : والرجل كالمرأة في ذلك لأن النبي ﷺ قال : « النساء شقائق الرجال وحكي على الواحد حكى على الجماعة » وأما اذا لم تكن عليه نجاسة فالسنون الاستنجاء ، والوجه مارويناه عن جبريل عليه السلام وقد

(١) وسأيت الكلام على تخريجه قريباً إن شاء الله تعالى . . . الخ في باب مقدار ما يتزأ به .

تقدم في شرح «المنهاج» ، ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله كما يفعل ما هو سنة من صلاة أو غيرها ، وما روينا عن أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الامام أنه قال : «عشر من السنة وذكر منها الاستنجاء» وان اقتصر على المسح بالاحجار أجزاء ذلك ، فقد روينا عنه من طريق الامام أحمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد قال : كانوا اذا أراقوا الماء أجزأهم التمسح بالحائط ، والوجه فيه خبر ابن مسعود . اهـ .

ولفظ الخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «التمس من عبد الله بن مسعود أحجاراً فأتاه بمججرين وروثة فاخذ المججرين والقي الروثة وقال : إنها رجس» فلو كان لايجز به الا الثلاثة الاحجار لكان يلتبس من عبد الله مكان الروثة حجراً ، والحديث في البخاري والترمذي والنسائي ويفهم منه القول بوجوب الاستنجاء بالماء وان وجدت الاحجار عند تعدي النجاسة .

وقال القاضي أحمد بن ناصر في شرحه إنه يحمل على أن المراد وجوب الاستنجاء اذا أراد الصلاة لقيام الاجتماع على جواز الاقتصار على الاستجمار بالاحجار مع وجود الماء عند عدم ارادة الصلاة وعدم خشية الترتب لما أخرجه أبو داود والنسائي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزيه » ^{عنه} وبديل على ذلك أيضاً حديث عمر حين تبع النبي ﷺ بكوز فيه ماء . فلما فرغ من قضاء حاجته . قال : ما هذا يا عمر ؟ قال : ماء نتوضأ به . فقال : ما أمرت كلها بلت أن أتوضأ .

قلت : وأما اذا أراد الصلاة ففيه خلاف ، فعند العترة وغيرهم أنه واجب ، وذهب الشافعي الى عدم الوجوب محتجاً بأن قال لم تزل في زمن النبي ﷺ رقة البطون ، وكان أكثر أقواتهم التمر وهو مما يرقى البطون .

قال في «التلخيص» : ولا يرد على هذا ما في الصحيح عن سعد ، قال : لقد كنا نفرزو مع رسول الله ﷺ ومالنا طعام الا ورق الحُبلة حتى أن أحدنا ليضع كما تضع الشاة فان ذلك كان في ابتداء الأمر . فقد صح عن عائشة ، قالت : «شبعنا بعد فتح خيبر من التمر» . وعنها قالت «كان طعامنا الأسودين التمر والماء» . اهـ . ومما يصلح دليلاً له أيضاً حديث «ثلاثة أحجار يتقين المؤمن» فظاهره يقتضي عدم الاحتياج الى الماء بعد ثلاثة أحجار لوقوع الطهارة بكلا معنيها . أما لغةً وهي : النظافة فمن حيث أن النقاوة بمعناها كما قاله الجوهري ، وأما كونها حقيقة شرعية بالمعنى المصطلح عليه في عرف الفقهاء فمن حيث تخصيص المؤمن بالذكر وذكر العدد

المقدر يفيد أن المراد بالانقاء الطهارة الشرعية ، وعلى كلا التقديرين يكون معنى ينقن المؤمن يطهرنه ويغنيه عن الماء ، وأما الحديث السابق مرفوعاً « لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء إلا أن لا تجرد الماء » فقد نقل عن المؤيد بالله أنه حجة في وجوب الاستنجاء بلا فرق بين الرجال والنساء وهو محمول على ما فيه تعدي الرطوبة عن المحل لقيام الاجتماع على جواز الاكتفاء بالاحجار كما تقدم ، ولذا ذكر في « أمالي أحمد بن عيسى » بعد أن حكى هذا الخبر عن أبي الجارود قال سألت أبا جعفر عن الاستنجاء ، فقال : ليس هو من الواجب في الطهور ولكنه من السنة .

وقد أورد في « البحر » أدلة القائلين بوجوب إزالة النجاسة بالماء عند إرادة الصلاة وليست بناهضة على الوجوب كما حقق ذلك في « المنار » و« نجوم الأنظار » وسيأتي في أثناء البحث التنبيه على شيء من ذلك . وحكى في « الجامع الكافي » عن سعد **أبي** سمعت محمد بن منصور ، يقول : لو أن رجلاً بر كما كانوا يعرفون واستجمر بثلاثة أحجار ولم يستنج بماء ثم توضأ وصلى كانت صلاته جائزة وإن صلى بقوم كانت صلاتهم جائزة . اهـ .

تنبيه أخذ بعضهم من قول الامام هذا أن مذهبه وجوب غسل الفرجين وأنها من أعضاء الوضوء وهو وهم ، وقد بالغ القاضي أحمد بن ناصر في ردّه ، وصرح صاحب « المنهاج » بتحريمها على مذهبه عليه السلام أن أول أعضاء الوضوء الوجه بناءً على أن المضمضة والاستنشاق سنة في الوضوء عنده كما سيأتي ، قال : والوجه في ذلك قول الله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم » فوجب الابتداء بغسل الوجه إذا الفاء تقتضي الترتيب والتعقيب فعقب تعالى إرادة القيام للصلاة بغسل الوجه من غير امهال . وروينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للذي سأله عن كيفية الوضوء : « توضأ كما علمك الله اغسل وجهك وذراعيك » الخبر فأمره بغسل الوجه وأنه الذي أوجب الله عليه .

ان قيل : إن جبريل عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء فأولاً بكفه الى نضح فرجه ، قلت : فيه وجهان أحدهما حكاية فعل ولعله محمول على ما إذا كان ثمة نجاسة فانه يبدأ بازالتها ليقع الوضوء على طاهر البدن ، ثانيها أنه لو كان من أعضاء الوضوء عند تعليم جبريل عليه السلام لكانت الاخبار الواردة في صفة تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه وليس فيها ذلك نامخة .

وقال السيد أحمد الشرفي في «ضياء ذوي الابصار»: وكلام الهادي عليه السلام في «الأحكام» في وجوب غسلها يريد إن كان فيها نجاسة والله أعلم . قال في «المنتخب» : ثم يحسب يده اليسرى الى فرجه الأسفل ويأخذ بيده اليمنى فيصب على يده وهو ينقي فرجه الأسفل ان كان خرج من الغائط فينبغي له ان يتفحج قليلاً ويرفع رجله اليسرى على صدرها ثم ينقي باصبعه اليسرى ما يمكنه من داخل فرجه من الأقدار ، وهو كلما فعل ذلك صب على يده اليسرى الماء ثم دلكها ونظفها . اه .

قال القاضي : فهذا كلام «المنتخب» وهو الذي أشار اليه الإمام عز الدين بقوله : وهو الذي أشار اليه في «المنتخب» وهو صريح في غسل النجاسة كما ترى ، وأما كلام «الأحكام» الذي أشار اليه السيد أحمد فلفظه : أول ما يجب على المتوضيء أن يغسل كفيه فينقيهما ثم يغسل فرجه الأعلى فينقيه فإذا أنقاه وأنقى ما حوله وما عليه من قدر أو درن غسل بعد ذلك وانحدر الى فرجه الأسفل فألقاه ثم غسل يديه فألقاهما من أثر ما أطمط من الأذى عن فرجه بها . اه . وهو صريح في انه أراد ازالة النجاسة .

وقد سئل الامام المؤيد بالله محمد بن القاسم عليها السلام عن ذلك فأجاب أن المختار لمذهب الهادي عليه السلام بل لا مذهب له سواء ان الفرجين ليسا من أعضاء الوضوء وهذا رأي الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم والناصر وأبي عبد الله الداعي والأخوين والمنصور بالله وهو رأي علماء الأمة . اه . ومثله عن والده الامام المنصور بالله القاسم بن محمد فيما يرويه عن الهادي وكذا الفقيه يوسف في «الثمرات» ويحيى حميد في «فتح الغفار» . وانما طال البحث في ذلك لاشتهار الرواية عن الهادي عليه السلام بالقول بأنها من أعضاء الوضوء ولم يكن في التحقيق والواقع كذلك . والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليها السلام : والمضمضة والاستنشاق سنة وليس مثل الاستنجاء .

السنة هاهنا يراد بها ما يقابل الواجب ، قيل : وذلك وضع اصطلاحي للفقهاء ، ويدل على

تفسيرها بذلك قوله « وليس مثل الاستنجاء » يعني أنه يجوز تركها مع وجود الماء بخلاف الاستنجاء ، وقد تقدم أن الإمام يذهب الى سنيتهما ، وقال به كثير من العلماء واختاره في « نجوم الانظار » وذكر في « أمالي الإمام أحمد بن عيسى » . حدثنا محمد - يعني ابن منصور - حدثني أحمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود ، قال : ليس هو من الواجب في **مسألة** الطهور ولكنه من السنة في الطهور ، ونقل (١) مثله عن سفيان الثوري والحسن بن صالح ، **المضمض والاستنشق** ثم قال : حدثنا محمد ، أخبرني جعفر - يعني الزبروسي - ، عن قاسم - يعني ابن ابراهيم - عليها السلام فيمن قال صح نسي المضمضة والاستنشاق قال : لا يجزبه الا ان يتمضمض ويستنشق لأن الفم والمنخرين من الوجه وقد أمر الله عز وجل بغسله فقال : « فاغسلوا وجوهكم » فيها من الوجه .

قلت : وهو مذهب الأئمة من أولاده وغيرهم وتقدمت الإشارة الى ترجيحه .

وقال زيد بن علي عليها السلام : لا يجوز ترك المضمضة والاستنشاق

في غسل الجنابة .

لأن الواجب تعميم البدن بالماء بدليل قوله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » فان ظاهرها يدل على وجوب التطهير لكل عضو يدخله التطهير والحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر واتقوا البشر » أخرجه أبو داود والترمذي ، وفي الفم والأنف بشر يمكن غسله ، ويؤيد ذلك ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « المضمضة والاستنشاق للحنب ثلاثا فريضة » قال ابن بهران : وان كان قد ضعف اسناده فهو يحتمل الصحة . قال بعض المحققين : وإذا كان طلب النظافة **جديدا** حليا وأحقية الفم والأنف بذلك لأنها مع شرفها معروضان للمستقذر معلوما ، ثم جاءنا وجوب غسل البدن مع البالغة والاستيعاب كالتعرض لنقض الشعر وبه والوصول الى أصوله مع تعظيم الشريعة شأن الجنابة حتى عد الغسل منها وذكر مع أركان الإسلام كما في بعض روايات حديث - سؤال

(١) يعني : في الأمالي .

جبريل عليه السلام : ما الإسلام وما الإيمان ، فإذا كان الامر كذلك كان قوله تعالى : «وان كنتم جنبا فاطهروا» شاملا لما يطهر عادة . فدخل المضمضة والاستنشاق أحق من دخول غيرها ، ثم انه صلى الله عليه وآله وسلم واطب عليهما في كل غسل لم يرو الراوون تركهما بل ولا أهملوهما في ذكر غسله صلى الله عليه وآله وسلم بل ذكرهما كل راو . اهـ .

ومن الأدلة على ذلك ما أخرجه أبو داود من طريق أمير المؤمنين عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار » قال علي عليه السلام : « فمن ثم عادت رأسي ، فمن ثم عادت رأسي ، فمن ثم عادت رأسي » ثلاثا . وكان صلوات الله عليه يحجز شعره .

وذكر الريمي في « المعاني البديعة في اختلاف أهل الشريعة » اختلاف العلماء في ذلك ، فقال : عند الشافعي ومالك والزهري والحسن البصري والحكم وقتادة وربيعة الانصاري والاوزاعي والليث وعطاء في أحد قولي . وأكثر العلماء : الاستنشاق والمضمضة في الوضوء والغسل سنة لا يجبان . وبه قال من الزيدية الناصرة . وعند ابن أبي ليلى وعطاء وحماد وابن جريج واسحاق وعبد الله بن المبارك ، وكذا أحمد في الرواية الصحيحة وسائر الزيدية يجبان في ذلك . وعند أبي ثور وأبي عبيد وداود يجب الاستنشاق في ذلك دون المضمضة واختاره ابن المنذر ، وعند الثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف وزيد بن علي يجبان في الغسل دون الوضوء . اهـ .

قلت : وقد تقدم الكلام على وجوبها في الوضوء .

قال : ولا بأس أن يتوضأ بسؤر الحائض والجنب ، ليس

الحيض والجنابة في اليد إنما هي حيث جعلها الله عز وجل .

قال في « أمالي احمد بن عيسى » : حدثنا محمد - يعني ابن منصور - نا جعفر - يعني النيروسي - عن قاسم بن ابراهيم في الوضوء بسؤر الجنب والحائض واليهودي والنصراني - وفي رواية : والجوسي ، ولا بأس بسؤر الحائض والجنب ، واكره سؤر اليهودي والنصراني والجوسي . قال محمد : يكره سؤر وضوء المشرك ولا بأس بسؤر شربه إلا ان تراه قد شرب خمرأ

احمد بن ناصر المخلد في تحت

أو أكل لحم خنزير . اه . قال القاضي في شرحه : المراد بالسور هنا ما بقي في الإناء الذي اغتسل منه الجنب والحائض بعد ادخال أيديها فيه - يعني ان ادخال أيديها فيه للأخذ منه لا ينجسه للعلة التي أشار إليها عليه السلام - وبدل عليه ما أخرجه البغوي في « مصابيح » عن ميمونة قالت : « أجتنب انا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتسلت من حفنة وفضلت فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليغتسل منها، فقلت: يا رسول الله اني قد اغتسلت منها، فاعتسل صلى الله عليه وآله وسلم وقال: ان الماء ليس عليه جنابة » . وفي رواية « ان الماء لا يجنب » . اه . وأورده بمعناه في « بلوغ المرام » وقال : صححه الترمذي وابن خزيمة . ويؤخذ من كلام الامام عليه السلام القول بجواز التوضوء بفضل وضوء المرأة .

وقد أخرج مسلم في « الصحيح » من حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة ». وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد » وأخرج البيهقي في « سننه الكبرى » حديث عائشة فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في آخرين قالوا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ، وأنا أبو عبد الله الحافظ قال : أنا عبد الله بن محمد الكعبي قال : ثنا اسماعيل بن قتيبة قال : أنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : نا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يغتسل من القدح وهو الفَرَق ، وكنت اغتسل أنا وهو من إناء واحد » لفظ حديث الشافعي رواه مسلم في « الصحيح » عن أبي بكر بن أبي شيبة وأخرجه البخاري من وجه آخر عن الزهري وزاد البيهقي في الرواية الأخرى بإسناده « من الجلبة » وقال : رواه البخاري في « الصحيح » .

وأخرج الطحاوي في « شرح معاني الآثار » حديث عائشة وحديث أم سلمة أيضاً بمعناه ، وكذلك عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل هــو والمرأة من نسائه من الاناء الواحد » وقال بعد ذلك : فلم يكن عندنا في هذا حجة على ما يقول أهل المقالة الأولى - يعني من ذهب الى العمل بالنهي عن التوضوء - بفضل وضوء المرأة لانهم قد جوزوا أن يكونا يغتسلان جميعاً ، وانما التنازع بين الناس اذا ابتدأ أحدهما قبل الآخر فنظرنا

في ذلك، فإذا علي بن معبد قال: حدثنا عبد الوهاب عن أسامة بن زيد عن سالم عن أم صبيّة اسمها حولة بنت الجهنية، قال: وزعم أنها قد أدركت وبايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين ذكره في قيس ^{ذكره في} قالت: اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الوضوء، ^{جميع الأصول}

الضبع . قاله الازهري ، وقال في « القاموس » : السبع - بضم الباء وفتحها وسكونها - المفترس من الحيوان والجمع أسبع وسباع .

وقوله : « ولا سبع » يحتمل أن يكون معطوفاً على الكلب عطف مفرد على مفرد وكلمة لا تأكيد للنفي ، ويحتمل أن يكون معطوفاً على ما قبله من عطف الجملة على الجملة والتقدير : ولا يجوز أن يتوضأ بآء قد ولغ فيه سبع ، والضمير المجرور لا بد من تقديره ليساوي المعطوف عليه .

وقد اختلف العلماء في نجاسة الكلب وسؤره وسؤر ما عداه من سائر السباع ، فقال في « الديباج » : الأسار كلها طاهرة عندنا الا سؤر الكلب والخنزير وعند زبيد بن علي والناصر وأبي حنيفة الأسار أربعة : طاهر - وهو سؤر الأدمي والمأكول لحمه ، ونجس - وهو سؤر السباع والكلب والخنزير ، ومكروه - وهو سؤر الهر ، ومشكوك فيه - وهو سؤر البغال والحمير لا يتوضأ بذلك مع وجود غيره فإن عدم غيره توقيفي به . وذكر في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور : لا خير في سؤر الكلب والأسد والذئب والخنزير والسباع لأنه نجس ، وكذلك سؤر القرد وكل ذي ناب من السبع مكروه منهي عنه ، الا ان كان الماء كثيراً مثل الغدران التي بطريق مكة وغيرها وكذلك سؤر ابن عرس مكروه وانما رخص في سؤر السنور وحدها . اهـ . وهو موافق لما قاله الامام عليه السلام ، ويستدل به بما أخرجه الشافعي وأحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه واللفظ لأبي داود : « مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » ، ولفظ الحاكم فقال : « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء » وفي رواية لأبي داود وابن ماجه : « فإنه لا ينجس » . قل الحاكم : صحيح على شرطها وقد احتجنا بجميع رواته ، وقال ابن منده : اسناده على شرط مسلم ، وقد أعله بعضهم بالاضطراب في السند ، وبعضهم بالكلام على بعض رواته ، وتكلم في تصحيحه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « شرح الامام » فقال : هو صحيح على طريقة الفقهاء لأنه وإن كان مضطرب الاسناد مختلفاً في بعض ألفاظه فإنه يجاب عنها بجواب صحيح لا مكان الجمع بين الروايات ، ويجاب عن بعضها

بطريق أصولي وينسب الى التصحيح ولكني تركته - يعني في كتابه - لانه لم يثبت عندنا بطريق استقلالي يجب الرجوع اليه شرعا تعيين مقدار القلتين . ١ هـ .

قال في « المنهاج » بعد إيراد هذا الدليل : ووجه الاستدلال بالخبر أنه أقرهم على ما اعتقدوا من أن السباع والكلاب كلها نجسات ، اذ لو كانت السباع يجوز التوضوء بما أفضلت لكان صلى الله عليه وآله وسلم يفصل فيقول : أما السباع فطاهرة وأما الكلاب فلها ما أخذت في بطونها، لان تلك الحالة حالة استفهام منهم واستعلام . ١ هـ . وهذا مني على مسألة أصولية وهي أن : من صور التقرير المحدود من أقسام السنة أن يُسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قول أو فعل يلزم من سكوته عليه السلام عن بيان ما يتعلق بهما من الاحكام ظن الفاعل أو القائل عدم الحكم في ذلك فيترتب على ذلك مفسدة على تقدير ظن العدم، فيكون البيان برفعها واجباً ، فاذا اعتقدوا أو ظنوا نجاستها وكان في الواقع عدمه لزم من سكوت الشارع صلى الله عليه وآله وسلم تقريرهم على خطأ، وهو لا يجوز عليه ذلك بل الواجب بيان الحكم على وفق الصواب .

وقد يعترض الاستدلال بذلك على نجاسة مؤر السباع بأن السائل سأل عن الماء الذي تنوبه السباع، والظاهر من حال الماء الذي هذه سبيله أنها تبول فيه وتروث وذلك ينجس الماء . وأيضاً فليس فيه ذكر مؤر ولا قصر السؤال عليه وهو محل النزاع ، وأيضاً فلفظ الدواب شامل للمأكول وغيره وفيها ما هو طاهر قطما لا يحتاج معه إلى السؤال عن مؤره ، ويؤيد هذا الظاهر ما أخرجه البيهقي في « السنن » من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « سئل أنتوضأ بما أفضلت من الحجر ؟ قال : وبما أفضلت السباع » وذكره في « التلخيص » فقال : الشافعي وعبد الرزاق عن ابراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر قال : « قيل : يا رسول الله... فذكره وزاد في آخره « كلها » ورواه الشافعي أيضاً من حديث ابن أبي ذئب عن داود بن الحصين عن جابر من غير ذكر أبيه ، ورواه أيضاً عن سعيد بن سالم عن ابراهيم بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر أخرجه البيهقي في المعرفة من طريقه ، قال البيهقي : وفي معناه حديث أبي قتادة وإسناده صحيح والاعتماد عليه . ١ هـ . وسيأتي حديث أبي قتادة في الكلام على مؤر الهرة - ان شاء الله تعالى - .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ سئل عن الحياض تكون بين مكة والمدينة تردها السباع

والدواب فقال : « لها ما أخذت وما بقي لنا شراب وطهور » أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج بإسناداً ، وأخرج في « الموطأ » نحوه عن يحيى بن عبد الرحمن ، قال : خرج عمرو بن العاص في ركب حتى وردوا حوضاً فقال عمرو : يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمرو : يا صاحب الحوض لا تجربنا فانا نرد على السباع وترد علينا . وزاد رزين في قول عمرو . إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لها ما أخذت في بطونها وما بقي فهو لنا طهور وشراب » إلا أنه يخص من هذا العموم مؤثر الكلاب لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بغسل الاناء من ولوغه في حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ثم يغسله سبع مرات » . فالأمر بالغسل ظاهر في تنجيس الاناء لأجل ما باشره من الماء المتنجس بالولوغ ، اذ لو لم يكن الماء نجساً لم يجب تطهير الاناء منه ، ويؤيده الرواية الصحيحة « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعاً » والطهور يستعمل لأجل الحدث أو الخبث ولا سبيل إلى الأول فيتعين الثاني ، ولا يقال المراد بالطهارة اللغوية لأن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية ، ويؤخذ منه نجاسة فم الكلب وسائر ما تحله الحياة منه لأن فيه أشرف أجزائه أو لأن لعبه عرق فمه ، والعرق جزء متحلب من البدن ، فعرقه نجس فبدنه نجس .

وقد اعترض من وجوه :

الاول : أن الحديث انما دل على نجاسة الاناء بسبب الولوغ فيه ، وذلك قدر مشترك بين أن يكون لأجل نجاسة عين اللعاب أو عين الفم أو لأجل ما يطرأ عليه من النجاسة بأكل الميتة والحيف وغير ذلك من المستفردات ، والدال على المشترك لا يدل على أحد أفراده بعينه إلا بقرينة ، وحمد المشترك على جميع أفراده على مذهب من يجيزه لا يفيد في المقام إذ بعض أفراده - وهو كون النجاسة لأجل ما يتناوله - لا يفيد المطلوب من نجاسة ذاته لا مكان تطهير فمه بماء كثير فيزول موجب التنجيس .

الثاني : أن ظاهر قوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » يدل على طهارة لعبه حيث أطلق عن الأمر بغسل ما أصابه ريقه .

الثالث : ما ثبت من حديث ابن عمر عند أبي داود : كانت الكلاب تمول في المسجد وتقبل

وتدبر زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ، فظاهره يدل على التسامح في أمرها .

الرابع : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع كما ثبت ذلك عند مسلم وغيره من حديث عبد الله بن المغفل ، وهذا الترخيص محمول على أنه يصير ذلك لميسر الحاجة إليه من متاع البيت ومن جملة الطوافين . وقد علل الشارع طهارة فم المرأة بذلك والمساواة بينها وبقية حينئذ فشاركها الكلب في العلة .

الخامس : أن القائلين بوجوب غسل الاناء من ولوغه لا يوجبون التسبيح فلزمهم هجر ظاهره مع التحكم في العمل بالبعض دون البعض وللاتفاق على أن التسبيح أمر تعبدي فلا يتعدى مورد النص إلى غيره ، ولذا كانت العذرة أغلظ وأشد خبثاً منه ولا يجري فيها ذلك الحكم .

والجواب : عن الأول - أن المتعين في المقام هو الأمران الأولان من أفراد المشترك لما تقدم ، ويصح أن يعتبر كل منهما مستقلاً أو جزءاً لثانيه ، وأما الثالث فلا يصح اعتباره لوجوده منها : أنه لو ثبت اعتباره في الكلب لثبت في غيره من سائر الحيوان الذي يأكل الحيف والسباع والطيور مع الموافقة في طهارتها ، ولثبت أيضاً في الهر فكثيراً ما يأكل النجاسات كالقارعة والحشرات ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الهر : « إنها ليست بنجس » وتوضاً بسورها ، فدل على أن نجاسة الكلب أصلية لا عارضة باحتمال نجاسة أخرى .

ومنها أن التسبيح الوارد فيه لم يرد في شيء من النجاسات التي يباشرها بفمه ، فدل على أن التغليظ والتشديد في أمره لأمر يرجع إلى ذاته .

ومنها : أن الأمر الوارد بغسل الاناء من ولوغه عام في الأحوال ، فلو قيل بذلك وفرض غسل فمه فاما أن يحكم حينئذ بطهارته وعدم التسبيح منه لزم تخصيص هذه الصورة بغير دليل ، واما أن يحكم بنجاسته لزم اثبات الحكم بدون علته وهو لا يصح .

وعن الثاني - أن عدم الأمر في الآية بغسل ما أصابه ريقه لا يدل على المراد من طهارته لا مكان أن ترك التنصيص عليه اكتفاء بما في أدلة وجوب تطهير النجس العامة لجميع أفراد

ما يجب تطهيره وكم من حكم ينص عليه الشارع ويحيل سائر ما يتبعه من الاحكام على ماورد في محله .

وعن الثالث - أن الحديث محمول على أنها تبول خارج المسجد في مواطنها وتقبل وتدبر في المسجد عابرة إذ لا يجوز أن تترك الكلاب تختلف اليه حتى تمتنه بالبول ، وإنما كان اقبالها وادبارها في أوقات نادرة ولم يكن حينئذ على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه ، أشار الى هذا التأويل الخطابي في « المعالم » ويؤيده أن الاعرابي لما بال في المسجد أسرع الناس اليه بالانكار والزجر حتى قال لهم النبي ﷺ : « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين صبا عليه مسجلاً^(١) من ماء - أو قال ذنوباً من ماء - » فالمبادرة إلى الانكار دليل على أن تنزيه المسجد عن الأبوال وغيرها من النجاسات أمر متقرر في النفوس مرتسم في الأذهان ، وإذا كان الانكار لأجل بول آدمي فبالأولى بول الكلب ، وهذا وجه يتعين معه التأويل المذكور . وأيضاً فهو محتمل لعدم تعين مواضع النجاسة أو لأن الأرض تطهر بالجفاف كما ذهب اليه أبو قلابه . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : الشمس تزيل النجاسة عن الأرض اذا ذهب الأثر .

وعن الرابع - أن ترخيصه صلى الله عليه وآله وسلم لكلب الصيد ونحوه ليس فيه دلالة على المراد ، وذلك أن الألف واللام في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا ولغ الكلب... الخ » يفيد العموم وليس ثمة قرينة على معهود تصرف الموم عن ظاهره وقياسته على المهر بجامع الطواف يرجع الى تخصيص العموم بالقياس ، وفيه خلاف بين الأصوليين وأجود ما قيل فيه : إن الاعتبار في العمل به ترجيح أحد الظنين على الآخر ، وهما دلالة العام على أفراده وما يفيد القياس . فان ثبتت العلة بمسلك شبهي فالظن الحاصل بالقياس لا يقاوم الظن المستفاد من العموم ، وان كانت العلة منصوصة ولا مانع من اعتبارها في الفرع ، فالعبر موازنة الظنين في نظر المجتهد ويجب عليه العمل بالأقوى والا فالوقف . وفيما نحن فيه قد نص الشارع على العلة في طهارة المهر لكن شمولها لكلب الصيد ونحوه ربما ينازع فيه بأن ثمة فرقاً بين المهر والكلب في علة الترخيص التي هي الطواف ، فان للمهر من الخصوصية في ذلك ما ليس للكلب لما لها من شدة الاتصال ، وتعذر صون الآنية عنها بخلافه ، وقد صرح الشارع بالفرق بينها تصريحاً في حديث

(١) السجل مثل فلس: الدلو العظيمة وبعضهم زات اذا كانت مملوءة ١٠ هـ . «صباح»

« انه صلى الله عليه وآله وسلم دعي الى دار فأجاب ودعي الى دار فلم يجب فقيل له في ذلك فقال : ان في دار فلان كلباً ، فقيل له : وفي دار فلان هرة ، فقال الهرة ليست بنجاسة » فيؤخذ منه إلغاء تلك العلة في الفرع . وبالجملة فغاية ما يدل عليه القياس بعد تصحيحه طهارة ماركس فيه الشارع والعفو عنه ، وفي ذلك خروج عن محل النزاع .

وعن الخامس - أن الحديث يقتضي بظاهره الدلالة على أمرين : الأول - أصل التطهير والثاني - كونه بصفة التسييع وعدم القول بأخذ مقتضيه لمعارض يصرف الحكم الى التنبه لا يمنع بقاء التمسك به في مقتضاه الآخر غاية لزوم القول بوجوب التسييع إن ضعف المعارض ولا مانع من أن يكون الحكم معقول المعنى في أصله وهو ازالة النجاسة كتعبداً في صفته وهو التسييع .

قال الشيخ تقي الدين : واذا وقع في التفاصيل ما لا يعقل اتبعناه في التفصيل ولم ينقض لأجله التأصيل وله نظائر في الشريعة ، فلو لم تظهر زيادة التغليظ في النجاسة لكنا تقتصر على التبعيد (١) في العدد ونحشي في أصل المعنى على معقولة المعنى لأنه متى دار الحكم على كونه تبعداً أو معقول المعنى كان حمله على كونه معقول المعنى أولى لندرة التبعيد بالنسبة الى الاحكام . وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة فمنع عند القائل بنجاسته . نعم ليس بأقذر من العذرة ولكن لا يتوقف التغليظ على زيادة الاستقذار ، وأما مقدار الماء المحكوم عليه بالتنجيس لأجل الولوج فظاهر الحديث العموم في قليله وكثيره الا انه مخصوص بالماء القليل . أما بحديث القلتين عند من يحتج به ويتعين لديه مقدارها فيكون تأثير النجاسة فيما دونها . وأما بأدلة من ذهب الى أن حد الكثير ما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله وهم الهادوية فما دونه يكون متأثراً بالولوج ، وإما بدليل الاجماع وهو أن الماء المستبخر لا يضره شيء فيحمل الحديث على مادونه .

هذا ، وأما التخزين فهل يكون له حكم الكلب في نجاسة ذاته وسوره ؟ اختلف العلماء في ذلك . فمند جمهور العترة وغيرهم من الفقهاء انه نجس جميعه ، وفي إحدى الروايتين عن مالك انه طاهر ، وعند الباقر والصادق والناصر أن شعره طاهر كشعر الميتة . احتج الأولون

(١) في بعض النسخ: تقتصر في التبعيد على العدد. فتراجع اصوله ان شاء الله تعالى .

برجوع الضمير اليه في قوله تعالى : « أو لحم خنزير فانه رجس » لأنه الأقرب ولا مانع منه بخلاف نحو « غلام زيد ضربته » فانه لا يصح عود الضمير الى زيد لبقاء المبتدأ بلا عائد ، وقد عورض بأن المحدث عنه انما هو اللحم وذكر الخنزير على سبيل الاضافة اليه لأنه المقصود بالتحديث عنه .

وأجيب عنه : أن اللحم إنما ذكر للتنبيه على أنه أعظم ما ينتفع به من الخنزير وإن كان سائر أجزائه مشاركاً له في التحريم للتنصيص على العلة التي هي الرجس أو اطلاقاً الأكثر على الكل ، فيكون الضمير حينئذ عائداً الى المضاف اليه اذ هو المراد بالتحديث عنه . وقد ترجم البيهقي في « سننه الكبرى » فقال : باب الدليل على أن الخنزير أسوأ حالا من الكلب ، قال الشافعي رحمه الله : لأن الله تعالى نصه فسماه نجساً ، وأورد فيه حديث أبي هريرة وفيه : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل ابن مريم حكماً مقسطاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد » ثم قال رواه البخاري ومسلم . وتعبه الحافظ ابن حجر في « التلخيص » فقال : دلالة على ما ذكره غير ظاهرة لانه لا يلزم من الأمر بقتله أن يكون نجساً . فان قيل : اطلاق الأمر بقتله دال على أنه أسوأ حالاً من الكلب لأن الكلب لا يقتل الا في بعض الأحوال .

قلنا : هذا خلاف نص الشافعي . فانه نص في « سير الواقدي » على قتلها مطلقاً وكذا قال في باب الخلاف في ثمن الكلب : اقلها حيث وجدت . وليس في تخصيصه بالذكر أيضاً حجة على المدعى لأن فائدته الرد على النصارى الذين يأكلونه ، ولهذا يكسر الصليب الذي يتعبدون به لأجله . واختار النووي في « شرح المذهب » أن حكم الخنزير حكم غيره من الحيوانات ، ويدل لذلك حديث أبي ثعلبة عند الحاكم وأبي داود : « انا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير » الحديث فأمر بفصلها ، ولم يقيد بعدد . واختار النووي : أنه يفصل من ولو غـه مرة . اهـ .

ومن اختار انه كسائر الحيوانات له أن يقول : الآية الكريمة دلت على تحريم لحمه والتعليل بكونه رجساً تابع لذلك ، والأصل أن يرجع الضمير إلى المضاف ورجوعه الى المضاف اليه قليل نادر . ثم لو سلم عوده إلى الخنزير فهو مخصوص بما خصص به شعر الميتة عند من قال بطهارته ، والفرق بأن النجاسة في الخنزير أصلية وفي الميتة طارئة من وراء الجمع

والنجاسة في الميتة وإن دارت في الظاهر على نفس الموت ، فالمدار في الحقيقة هو ما يلزمه من الخبث والنتن والقذارة، والشعر بمنزل عن ذلك لعدم مخالطة الرطوبة لأجزائه ، وكذلك شعر الخنزير لا تتعلق به النجاسة المتعلقة بما يقبل الخبث من أجزائه ورطوباته . وقد أشار الى هذا الامام عز الدين معتزلاً على قول صاحب « البحر » قلنا : إنما نجست بالموت - يعني الميتة - فلا ينجس منها إلا ما ذهبت حياته بقوله وفيه نظر ، فإنه إذا لم يلزم مشاركة الشعر في النجاسة الطارئة لم يلزم مشاركته في النجاسة الأصلية . ١ هـ .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس بسؤر السنور والشاة
والبعير والفرس ، وأما البغل والحمار فإن كان لهما لعاب لم يتوضأ
بسؤرهما ، وإن كان ليس لهما لعاب أجزأ أن يتوضأ به ، وإن كنت
لا تدري له لعاب أو لا ، فتركه أصح ، إلا أن لا تجد غيره .

السنور: الهر، والانثى سنورة . قال ابن الأنباري : وهما قليل في كلام العرب والاكثر أن يقال: هر وضيون والجمع سنانير . والشاة من الغنم تقع على الذكر والانثى فيقال : هذا شاة للذكر وهذه شاة للانثى وتصغيرها شوية والجمع شاء وشياه بالهاء رجوعاً إلى الأصل كما قيل شفة وشفاه ، والبعير مثل الانسان يقع على الذكر والانثى يقال حابت بعيري ، والجمل بمنزلة الرجل يختص بالذكر ، والناقة بمنزلة المرأة تختص بالانثى والبكر والبكرة مثل الفتى والفتاة والقولص كالجارية . هكذا حكاه جماعة منهم ابن السكيت والازهري وابن جني ثم قال الازهري : هذا كلام العرب ولكن لا يعرفه الا خواص أهل العلم باللغة ، وحكى في « كفاية المتحفظ » معنى ما تقدم ثم قال : وإنما يقال حمل وناقة إذا أربعا ، وأما قبل ذلك فيقال : يعود وبكر وبكرة وقولص . والفرس تقع على الذكر والانثى أيضاً فيقال : هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكر فريس والانثى فريسة على القياس وجمعت الفرس على غير لفظها ف قيل خيل وعلى

أبي وأبا زُرعة عنها فقال هي : حميدة تكنى أم يحيى . وصححه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني ، وساق له في الافراد طريقاً غير طريق اسحاق ، فروى من طريق الدراوردي عن أسيد بن أبي أسيد عن أبيه عن أبي قتادة . ا هـ .

قال ابن دقيق العيد في « شرح الامام » بعد أن حكى تصحيحه عن بعض الأئمة ما لفظه : وأما ابن منده فخالف في التصحيح ، فانه لما أخرج الحديث قال : وأم يحيى اسم حميدة وخالها كبشة ، ولا نعرف لها رواية إلا في هذا الحديث ، ومحله محل الجهالة فجري ابن منده على مصطلح أهل الحديث أن من لا يروي عنه إلا واحد فهو مجهول ، ولعل من صححه اعتمد على كون مالك رواه وأخرجه مع ما علم من تحريه في الرجال . قرأت بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر روايته في سؤالات أبي زرعة ، قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : مالك إذا روى عن رجل لم يعرف فهو حجة . وروي عن سفيان بن عيينة انه ذكر مالك بن أنس ، فقال : كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ولا يحدث إلا عن ثقات الناس ، وما أرى المدينة إلا مستحرب بعد موت مالك بن أنس . فان سلك هذه الطريق في التصحيح من الاعتماد على تخرج مالك له وإلا فالقول ما قال ابن منده . ا هـ . وقد ذكر معناه في « التلخيص » . وقال متعباً لقول ابن منده : إن حميدة حديثاً آخر في تسميت العاطس رواه أبو داود ، ولها حديث ثالث رواه أبو نعيم في « المعرفة » ثم ذكر انه روى عنها مع اسحاق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين . وأما كبشة فقيل : انها (١) صحابية فان ثبت فلا يضر الجهل بحالها . ا هـ .

قلت : والذي يظهر أن الحديث في مرتبة الصحة لتصحيح البخاري ومن سبق ذكره من الأئمة له . وقد ذكر أهل علم الآثار من طرق التصحيح أن ينص عليه أحد الحفاظ المرضيين وانه يجب قبوله لقيام الاجماع على وجوب قبول الخبر الأحادي فيما يتعلق بالاحكام الشرعية إلا أن تظهر علة قاذحة ، ولم يقدح فيه ابن منده إلا بالجهالة .

وقد ارتفعت بما ذكره الحافظ ابن حجر وأورده من الطرق الاخر في اسناده . وقد نقل الذهبي وغيره عن الجمهور ان من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح ، قال : فان في رواية « الصحيحين » عدداً كثيراً ما علمنا أن أحداً نص على

(١) قاله ابن حبان . ا هـ . « خلاصة » .

توثيقهم . وقرر صاحب « الفواصل » تبعاً للحافظ محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله أن حصول الظن بالعدالة الظاهرة يكفي في وجوب قبول الخبر ، وذكر ما محصله : أن المعتبر فيها صحة الاسلام وعدم علمنا بما يوجب قدحاً معتداً به في سقوطها . والله أعلم . وفي « أمالي الامام أحمد ابن عيسى » عليه السلام بسنده الى أبي الجارود ، قال : سمعت أبا جعفر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما الهر من أهل البيت » . وقال أبو جعفر توضاً : من سورها واشرب . اهـ . ومثل ما روي أبو جعفر عليه السلام ما رواه ابن خزيمة في « صحيحه » والحاكم من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهرة : « انها ليست بنجس هي كبعض أهل البيت » هكذا في « التلخيص » ورواه البيهقي في « مسنده » بهذا اللفظ ، وحديث أبي قتادة وما في معناه دليل على طهارة سورها وان باشرت نجسا ولا يعتبر البقاء ليلة أو يوماً على الخلاف في ذلك وهو أحد قولي الشافعي . —

ومذهب المهدي عليه السلام وأبي حنيفة لا بد من جري الريق في فمها فتطهر بذلك لحديثه وتعذر غيره اذ هو الممكن في حقها . قال المؤيد بالله عليه السلام : ويعلم جريه بمضي ليلة لاستدعاء السكون جري الريق ، وهو صريح قول الامام المهدي في « الازهار » والأقواء بالريق ليلة ، وفي المسألة أقوال آخر تؤخذ من مظانها . وذهب أبو حنيفة الى نجاسة الهر كالسبع لكن خفف فيه فكره سوره ، وبذل على مذهبه ثلاث حجج :

الاولى: ما رواه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عيسى بن المسيب عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ : « كان يأتي دار قوم من الانصار ودونهم دار لا يأتيها فشق ذلك عليهم ، فقالوا : يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن في داركم كلباً ، قالوا : فان في دارهم سنورا؟.. فقال النبي ﷺ : السنور سبع ، فاطلق عليها اسم السبع . وقد ذهب أبو حنيفة إلى أن السباع كلها نجسة وقد اعترض بامرئ :

الاول : أن في الحديث مقالا يوجب عدم الاعتماد عليه . ذكره في « التلخيص » ، ونصه : قال ابن أبي حاتم في « العلل » : سألت أبا زرعة عنه ، فقال : لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بالقوي . قال العقيلي : لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه . وقال ابن حبان : خرج عن حد الاحتجاج به . وقال ابن عدي : هذا لا يرويه غير عيسى وهو غير صالح فيما

يرويه ، ولما ذكره الحاكم قال : هذا الحديث صحيح تفرد به عيسى عن أبي زرعة وهو صدوق لم يجرح قط كذا قال . وقد ضعفه أبو حاتم الرازي وأبو داود وغيرهما ، وقال ابن الجوزي : لا يصح . وقال ابن العربي : ليس معناه أن الكلب نجس بل معناه أن الهر سبع فينتفع به بخلاف الكلب فلا منفعة فيه ، كذا قال : وفيه نظر لا يخفى ^{على} عن المتأمل . ١ هـ .

الثاني : أنه معارض بحديث أبي قتادة لما يقتضيه من اخراجها عن عموم نجاسة السبع على القول بذلك ، وإلا فالحق أنه لا يلزم من ثبوت السبعية لها نجاستها لقيام الدليل على طهارة السباع ما عدا الكلب كما تقدم ذكره من حديث جابر ، قال : « قيل : يا رسول الله : أتوضأ بماء أفضلت الهر ؟ قال نعم وبماء أفضلت السباع » وقد تقدم أيضاً أن حديث القلتين يحتمل أن تنجس السباع لما دونها ليس لأجل سوءها وانما هو لكونه مظنة أن يلقي فيها من الازبال والابوال .

الحجة الثانية : ما أخرجه البيهقي في « سننه » ولفظه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه ، أنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ ، أنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد الفقيه ، نا بكار بن قتيبة وحماد بن الحسن بن عنبسة قالوا : نا أبو عاصم ناقة بن خالد ، نا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « طهور الاناء إذا ولغ الكلب فيه أن يغسل سبع مرات الأولى بالتراب ، والهرة مرة أو مرتين » قرة يشك وبمعناه رواه علي بن مسلم عن أبي عاصم ، ورواه محمد بن اسحاق بن خزيمة عن بكار بن قتيبة عن أبي عاصم والهرة مثل ذلك ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة إلا أنه أخطأ في ادراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب . ١ هـ .

وأخرجه الترمذي من حديث المعتمر بن سليمان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً وفي آخره : « وإذا ولغ فيه الهرة غسل مرة » وقال حديث صحيح ، وقرر البيهقي وقفه على أبي هريرة فقال : وقد رواه علي بن نصر الجهضمي عن قرة فبينه بيانا شافيا وساق اسناد الحديث إلى أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أولهن بالتراب » ثم ذكر أبو هريرة الهر لا أدري قاله مرة أو مرتين . قال نصر بن علي وجدته في كتاب أبي في موضع آخر عن قرة عن ابن سيرين عن أبي هريرة في الكلب مستداً .

وفي الهر موقوفا . قال الشيخ - وهو البيهقي - : ورواه مسلم بن ابراهيم عن قره موقوفا في الهره ، وساق اسناده الى مسلم بن ابراهيم ، وقال : نا قره ، نا محمد بن سيرين عن أبي هريرة في الهر يبلغ في الاناء ، قال : « بفسل مرة أو مرتين » . ورواه أيوب السخيتاني عن محمد كذلك موقوفاً وساق اسناده الى أبي هريرة ، قال : « اذا ولغ الهر غسل مرة » وكذلك رواه معمر عن أيوب وغلط فيه محمد بن عمر القصبي فرواه عن عبد الوارث عن أيوب مدرجاً في الحديث المرفوع وساق اسناده الى أبي هريرة ، وقال آخر الحديث : « والسنور مرة » ورواه أيضاً حفص بن واقد عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً مدرجاً في الحديث ، ورواية الجماعة أولى . ورواه هشام بن حسان عن محمد عن أبي هريرة في « سور السنور يهراق ويغسل الاناء مرة أو مرتين » وساق اسناده . وروى ليث بن أبي سليم ، عن عطاء عن أبي هريرة « اذا ولغ السنور في الاناء غسل سبع مرات » ، وانما رواه ابن جريج وغيره عن عطاء من قوله ، وروى من وجه آخر عن أبي هريرة وساق اسناده الى أبي صالح عن أبي هريرة انه قال : « بفسل الاناء من الهر كما بفسل من الكلب » هكذا رواه ابن عفير موقوفاً . وروى عن روح بن الفرج عن ابن عفير مرفوعاً وليس بشيء ، وقد يروي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هو حجة عليه في فتياه في الهره إن صح ذلك والأفوه محجوج بما تقدم من حديث أبي قتادة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وساق اسناد حديث أبي هريرة وفيه : « أن السنور سبع (١) » ، واخرج بعده حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الهر من متاع البيت » هذا محصل ما ذكره البيهقي بحذف الاسانيد واختصار سير من كلامه وفيه ما ترى من تصحيح وقفه على أبي هريرة .

وأما الطحاوي فصحح حديث قره المرفوع ودفع رواية الوقف بانه ليس فيها ما يوجب فساد حديث قره لان محمد بن سيرين قد كان يفعل هذا في أحاديث أبي هريرة الموقوفة عليه ، فاذا سئل عنها : هل هي عن النبي ﷺ رفعها قال : والدليل على ذلك ما حدثنا ابراهيم بن أبي داود ، ثنا ابراهيم بن عبد الله المروزي ، نا اسماعيل بن ابراهيم عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين انه كان اذا حدث عن أبي هريرة ف قيل له : عن النبي ﷺ ؟.. فقال : كل حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وانما كان يفعل ذلك لأن أبا هريرة لم يكن يحدثهم الا عن النبي ﷺ فاغناه ما اعلمهم به من ذلك

(١) يريد مع ثبوت الدليل على طهارة السباع .

حديث أبي داود أنه كان يرفع كل حديث يرويه لهم محمد عنه ، قال : فثبت بذلك اتصال حديث أبي هريرة هذا مع ثبت قرّة وضبطه واتقانه . وقد أورد المؤيد بالله في « شرح التجريد » معنى ما ذكره الطحاوي ودفعه بأن محمد بن سيرين لا مستند له في رفع ما سمعه موقوفاً عن أبي هريرة إلا محض الرأي المجرد وذلك الرأي بعيد لا يمتنع أن يرى أبو هريرة رأياً فيفتي به ويحدث به عن نفسه ، فإذا كان ابن سيرين يظن أن جميع ذلك يجب أن يكون مرفوعاً وجب ضعف ما يرويه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبمثله لا يعترض على الاخبار الصحيحة المرفوعة الدالة على الطهارة. هذا معنى كلامه بأكثر الفاظه ، وفيما ذكره البيهقي من الروايات عن أبي هريرة يدل على اضطراب شديد فيما نسب اليه وهو موجب لا طراح العمل بمقتضاها فيما عدا ما ثبت وقفه والله أعلم .

الحجة الثالثة : لأبي حنيفة على نجاسة الهر وغيره من السباع أن تعليل النبي ﷺ لطهارتها بالطواف لتعليل بالمانع لأن المشقة اللاحقة بسبب الطواف ملازمة من الحكم بالنجاسة ، والتعليل بالمانع يستدعي قيام المقتضى فيكون للتنجيس موجوداً في السباع لأنه لو لم يكن المقتضى موجوداً فيها لكان التعليل بالأصل وهو الطهارة أولى من قيام المانع ، الا ترى أنه لا يحسن أن تعلل طهارة سؤر الآدمي وما يؤكل لحمه ولا يستعمل النجاسة بعلّة الطواف لما أن المقتضى للنجاسة ليس موجوداً فيه فلا يحسن تعليله بالمانع. هكذا قرره ابن دقيق العيد في « شرح الامام » ساكناً عليه . والجواب أن الحكم بطهارتها قد ورد منصوفاً عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « انها ليست بنجس » وتعليله بالطواف انما هو بيان الحكمة النص ، ولذا يعم الحكم ما لا يقدر على الطواف وما كان متوحشاً من نوعه ، وتعليل الحكم الشرعي بوجه الحكمة كثير في الاحكام الشرعية ولكن لتعذر الاحاطة بوجوه الحكمة يفتقر في ذلك الى ورود الدليل ، فليس التعليل بالطواف هاهنا تعليلاً بالمانع والله سبحانه أعلم .

قوله : « والشاة والبعير والفرس » يعني لا بأس بسؤرها. وحكي في « الجامع الكافي » عن القاسم عليه السلام : لا بأس بسؤر الحمار والبغل والفرس ما لم يتغير للماء طعم أو يتبين فيه نتن أو قذر . وسيأتي للامام : أن الفرس يحل أكله في موضعه - ان شاء الله تعالى - فيعمه دليل الطهارة لسؤر ما يؤكل .

وأخرج المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » بسنده الى حسين بن علوان عن

عبد الله بن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل شيء يجتر فلحمه حلال ولعابه حلال وبوله حلال » والحديث مرسل لأن عبد الله عليه السلام من التابعين وهو حجة عند من يرى قبول المرسل . ويجتر - يحيم وتاء مثناة فوقية فراء مهملة - وهو من الجرة - بالكسر - ما يفيض به البعير ويأكله مرة ثانية يتعلل به الى وقت علفه ، ذكر معناه في « القاموس » . وأخرج البيهقي في « سننه » والمؤيد بالله في « شرح التجرید » من حديث البراء ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أكل لحمه فلا بأس بسؤره » وفيه سوار بن مصعب وهو ضعيف ومع ضعفه فقد اختلف عليه في متنه كما بينه البيهقي ، وفيما تقدم من حديث جابر بن عبد الله قيل يارسول الله : « أتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ .. » قال : نعم وبما أفضلت السباع كلها » دليل على طهارة سؤر ما يؤكل لحمه بالأولى ^{فمنه} هنالك تحريجه .

وقد عقد البيهقي في « سننه » باب طهارة عرق الدواب ولعابها ، وأورد فيه حديث جابر بن سمرة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة أبي الدحداح فلما رجع أتني بفرس معروراً فركبه ومشينا معه » . وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر في قصة ذكرها في الحج قال : « واني كنت تحت ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسي لعابها اسمعه يلبي بالحج » . وأخرج من حديث عمرو بن خارجة : « كنت آخذ ^{ناباً} بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي تقصعُ بجرتها ولعابها يسيل بين كتفي » وذكر الحديث . ١ هـ .

قال الامام المهدي في « المنهاج » : والدليل على طهارة سؤر البغل والحمار أن المسلمين لم يتجنبوا ذلك في وقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل : « أتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ .. » قال : نعم » ان قيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار يقال له يغفور - وكان ابن عباس معه - فأصاب ثوبه من عرقه فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يغسله ، وهذا يدل على تنجيسه .

قلت : حكاية فعل : فلعله صلى الله عليه وآله وسلم عرف أن ذلك الحمار متنجس ، أو أراد أن لا يبقى أثره . ويؤكد ما روينا أن أمير المؤمنين عليه السلام توضأ من سؤر بغله . وروينا عن الامام زيد بن علي عليها السلام انه كان يشرب من سؤر بغله . ١ هـ .

قوله : « وأما البغل والحمار فان كان لهما لعاب ... الخ » قال الامام المهدي في « المنهاج » : يريد عليه السلام أن اللعاب قد غلب على الماء حتى زال اسمه عنه ، وأما القليل فانه لا يمنع لأن

الدواب الغالب عليهن أن يكن ذوات لعاب ، يوضحه ما قاله عليه السلام في بول مايؤكل لحمه اذا وقع في الماء ولم يزل عنه اسم الماء فاشتراط بقاء اسم الماء . وقوله : « وان كان لا يدري » يريد عليه السلام انه لا يدري أغلب على الماء اللعاب أم لم يقلب ، فان ترك ما هذا حاله أصلح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « دع ما يُرِيْبُكَ الى ما لا يُرِيْبُكَ » وهذا منه على وجه التفرز والا فليس بنجس عنده اذ لو كان نجساً لما أباح أن يتوضأ به عند عدم الماء ، والتفرز هو تجنب ما لا يجب تجنبه . اهـ . واستشكل القاضي أحمد في « شرحه » حمل اللعاب على ما كان غالباً على الماء بأن غيره من الفرس والشاة والبعر كذلك فلا وجه لتخصيص البغل والحمار : وأجاب : بأن وجه تخصيصها كثرة لعابها أو أنه سئل عنها بخصوصها فأجاب بها مع قطع النظر عن سؤر السنور وما ذكر معه وان كان حكم الجميع واحداً . وكلام الهالكى في « الاحكام » مثل ما ذكره الامام هنا فانه قال : وأما البغل والفرس والحمار وغير ذلك من البهائم فما تبين في فضله تغير من ريح أولون أو طعم فلا يتوضأ به ، وما لم يتبين في فضله شيء من ذلك فلا بأس بالتطهر به . اهـ . وميأتي استيفاء الكلام على أحكام الماء المتوضأ به قريباً - ان شاء الله تعالى

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا يجوز الوضوء باللبن ولا بالنيذ
 - كان حلواً أو شديداً - ولا يجوز الوضوء بالابالماء كما قال تعالى : « ماء طهوراً »

الابن : معروف . والنيذ كما في « القاموس » : ما بُذ من عصير ونحوه . وفي « الضياء » : هو من بذ الشيء اذا ألقاه لأنه يلقى في الاناء ثم يصب عليه الماء . وفي « النهاية » : هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك ، يقال : نبذت التمر والعنب اذا تركت عليه الماء ليصير نبذاً وسواء كان مسكراً أو غير مسكر . ويقال للخمر المعتصر نبذ كما يقال للنبذ خمر . وفي « الصحاح » : والسَّكرُ نبذ التمر ، ومعنى اشتداده صيرورة أعلاه أسفله وان يصير له قوام . قال القاضي في « شرحه » : المراد بقوله لا يجوز : لا يجزي ، والا فان استعماله جائز اذ ليس بنجس ، وكذلك النيذ الحلو ، وأما ما اشتد منه فقد صار مسكراً ، والمسكر حكمه حكم الخمر تحريماً ونجاسة . وكثيراً ما يرد لفظ لا يجوز في عبارات المتقدمين والمراد به عدم الاجزاء . اهـ .

والوجه في عدم جواز الوضوء بالابن الاجماع على ذلك ولخروجه عن اسم الماء المطلق .
وأما النبيذ ففيه خلاف ذكره الترمذي في « سننه » ، فقال : رأى بعض أهل العلم الوضوء
بالنبيذ منهم سفيان الثوري وغيره . وقال بعض أهل العلم : لا يتوضأ به ، وهو قول الشافعي
وأحمد وإسحاق . وقال إسحاق : ان ابتلى رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم أحبُّ الي . قال
الترمذي : وقول من يقول لا يتوضأ بالنبيذ أقرب الى الكتاب ، وأشبه لأن الله تعالى قال :
« فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » . ومذهب زيد بن علي وجميع الأئمة من أهل البيت انه
لا يجوز التطهر به مطلقا ، أما الحلو فلخروجه عن اسم الماء المعلق به وصف الطهورية ، بل
يقال له نبيذ . وكذلك الطعم عند من جملة مزيلات الماء عن الطهورية أيضا ، وأما الشدید فلما
ذكر : بزيادة كونه مسكراً وقد أمر الله عز وجل باجتنابه بقوله : « رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه » وقد عرفت آنفاً انه يطلق عليه اسم الخمر .

فان قيل : انه ورد في حديث ابن مسعود عند البيهقي وأبي داود والترمذي وابن ماجه عن
أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود قال : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ليلة الجن : ما في إداوتك ؟ .. قلت : نبيذ تمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تمره
طيبة وماء طهور » وفي رواية الترمذي : « فتوضأ منه » ورواه ابن أبي شيبة بلفظ : « هل معك
من وضوء ؟ .. قلت : لا ، قال : فما في إداوتك ؟ قلت : نبيذ تمر ، قال : تمره حلوة وماء طيب ،
ثم توضأ وأقام الصلاة » .

قلت : قد أجيب عنه بوجه .

الاول : أن الحديث على تقدير صحته يكون منسوخاً بتحريم كل مسكر ، ولقوله تعالى
« فلم تجدوا ماء فتيمموا » لأن ليلة الجن كانت بعد انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
الطائف يلتبس الهجرة ، وسورة المائدة مدنية ، ذكره المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام .
واعترض : بأن دعوى النسخ لا وجه لها على القول ببناء العام على الخاص مطلقا ، وأما على
قاعدة جعل العام المتأخر ناسخا فيصح الحكم بالنسخ مع ثبوت التأخر . لكن : ذكر صاحب
« أحكام المرجان في أحكام الجنان » ان الأحاديث الواردة في وفادة الجن تدل على أنها كانت مت
مرات ، منها مرة خارج المدينة ، فمع ذلك لا قطع بالتأخر الذي يترتب عليه صحة النسخ .

الثاني : أن في سنده أبا فزارة وأبا زيد وهما مجهولان ، وبذلك جزم البيهقي في « سننه » .

وأجيب : بأن أبا زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان الكوفي وأبو روق فلا جبهة فيه . ذكره ابن العربي في « شرح الترمذي » . وأما أبو فزارة فقال الشيخ تقي الدين في « شرح الامام » : في تجهيله نظر . كيف وقد روى عنه هذا الحديث جماعة من أهل العلم كسفيان وشريك واسرائيل وقيس بن الربيع وغيرهم . وقال ابن عدي : وأبو فزارة راوي الحديث مشهور واسمه راشد بن كيسان ، وكذا قال الدارقطني .

الثالث : انه معارض بما رواه ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : « لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وودت أني كنت معه » أخرجه البيهقي وقال : رواه مسلم بن الحجاج في « الصحيح » عن يحيى بن يحيى .

وأخرج البيهقي أيضاً من حديث عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عن داود ، عن عامر : قال : سألت علقمة : هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن ؟ .. قال : فقال علقمة : أنا سألت ابن مسعود ، فقلت : هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن ؟ .. قال : لا ، ولكننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة ففقدناه فالتمسناه في الاودية والشعاب ، فقلنا : استطير أو اغتيل فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا اذا هو جاء من قبل حراء ، فقلنا : يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك ، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم !! فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن ، قال : فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم ، وسألوه الزاد : فقال : كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً وكل بكرة علف لدوابكم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فلا تستنجوا بها فانها طعام اخوانكم » رواه مسلم في « الصحيح » .

وأخرج البيهقي أيضاً حديث عمرو بن مرة ، قال : « سألت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود أكان عبد الله مع النبي ليلة الجن ؟ قال : لا . وسألت ابراهيم ، قال : ليت صاحبنا كان ذاك » . فدلّت الأحاديث على عدم حضوره ليلة الجن إذ هي مقدمة على ما قابلها لصحتها .

واعترض : بأنه يمكن الجمع إما بأن المراد ما كان معه أحد غيري وهو ضعيف ، فإن رواية لم أكن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن تدفعه ، وإما بما ذكره أبو محمد البطليوسي في « التنبيه » قال : أي لم يكن معه أحد حين خاطب الجن لانه استوقف ابن مسعود وخط له خطأ لا يخرج عنه كما جاء في حديث آخر ، وهو كالتأويل الأول . ويجاب عنه بما ذكر وبما

ذكره العامري في «المهجة» أنها وردت أحاديث آخر تدل على تكرار اجتماعهم به صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان ابن مسعود معه في إحدى المرات ، وهذا أنسب الأقوال إلا أنه محتاج الى صحة النقل . وقد نظره ابن حجر الهيثمي في شرح الحمزية المسمى «بافضل القرى» بان اجتماعهم كان في ابتداء الوحي كما يدل عليه حديث ابن عباس عند أحمد .

الرابع : وهو الصحيح ان شاء الله تعالى ما ذكره البيهقي في «سننه» أن صفة أنبذتهم هي ما يطيب به الماء وتزول به الملوحة الغالبة على الامواء هنالك ، وأورد حديث عائشة قالت: «كنا ننبذ^(١) لرسول الله ﷺ في سقاء نوكي أعلاه له ثلاثة عزالي يعلق به ننبذه غدوة فيشربه عشاء وننبذه عشاء فيشربه غدوة» رواه مسلم بن الحجاج في «الصحيح»، وأورد أيضاً من حديث أبي العالية ، قال : ترى نبيذكم هذا الخبيث انما كان ماء تلقى فيه تمرات فيصير حلوا . وقد أشار الى هذا في «المنهاج» ونص عليه القاسم بن ابراهيم فيما رواه عنه في «الامالي» فقال : ان كان تغيره بنبيذ يغلب عليه حتى يذهب عنه اسم الماء فايس لاحد أن يتطهر به لزوال اسم الماء عنه ، وقد قال تعالى: «فلم تجدوا ماء فتيمموا» فاذا وجد نبيذاً فلم يجد ماء ، قال محمد ابن منصور : أما قول القاسم في النبيذ فانه عندنا إن كان مثل النبيذ الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «تمر طيبة وماء طهور» فان ذلك لا بأس بالوضوء به ، انما كان تمر قذف في ماء . وان كان من هذا النبيذ المسكر الذي أحدث الناس فلا خير في الوضوء به وتيمم اذا لم تجد الماء . اهـ . (٢)

وفي «سنن البيهقي» : «باب منع التطهير عما عدا الماء من المائعات» وأورد فيه حديث أبي ذر ، قال النبي ﷺ : «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين ، فاذا وجدت الماء فأمسكه^(٣) جلدك فان ذلك خير» وأخرجه أبو داود عن مسدد . اهـ .

واعلم أن الله عز وجل كما أمتن على عباده بإيجاد الماء لالشرب تفضل عليهم بأن جعله طهوراً للابدان والاماكن والثياب فقال : «وأنزلنا من السماء ماء طهوراً» بصيغة المبالغة لكونه طاهراً في نفسه مطهراً لغيره . وقال تعالى : «وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به» والأصل

(١) ننبذ : وهو بلفظ ننبذ في «سنن ابن ماجه» .

(٢) من هنا الى قوله واعلم : موحود في مسودة المؤلف رحمه الله وحذفه في المبيضة وهو الانسب . اهـ .

على

أن يطلق الماء الخالص عن المغيرات التي تخرجه عن وصفه وهو السابق الى الاذهان والتقرر في عرف أهل الشرع .

قال الخطابي في شرح حديث « هو الطهور مأؤه » مالفظة : فيه أن المعقول عن مخاطبين من الطهور والغسل المضمين في قوله عز وجل: « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » الآية انما كان عند السامعين له والمخاطبين به الماء المفطور على خلقته ، السليم في نفسه ، الخلي عن الاعراض المؤثرة فيه . ألا تراه كيف ارتابوا بقاء البحر لما رأوا تغيره في اللون وملوحة الطعم حتى سألوا رسول الله ﷺ فاستفتوه عن جواز التطهر به . ا هـ .

فاذا تغير بشيء من الطاهرات فالمعتبر بقاء الاسم عليه فمهما لم ينتقل عنه فهو طاهر مطهر ولو تغير بما لا يخرج عن اسم الماء ، وقد دل على ذلك فعل الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وقوله . ففي « سنن البيهقي » « باب التطهر بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه » وأورد حديث أم عطية الانصارية انها قالت : « توفيت إحدى بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأثاء فقال: اغسلنها بماء وسدر واغسلنها وترّاً ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور » وقال : مخرج في « الصحيحين » فيؤخذ منه أن التغير بالسدر تجوز منه الطهارة .

واعترض : بانه متوقف على أن يكون اللفظ ظاهرّاً في أن السدر مزوج بالماء ، ولا مانع من حمله على أن يكون الغسل بالماء من غير مزج له بالسدر بل يكون الماء والسدر مجموعين في الغسلة الواحدة من غير أن يمزجا . وأورد أيضاً حديث أم هانئ قالت : « اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وميمونة من إناء واحد قصعة فيها أثر العجين » . وفيها أيضاً عن أم هانئ قالت : « نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح بأعلى مكة فأثيته فبجاء أبو ذر بجفنة فيها ماء ، قالت : إني لأرى فيها أثر العجين ، قالت : فستره أبو ذر ، فاغتسل ، ثم ستر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا ذر فاغتسل » ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمان ركعات ، وذلك في الضحى . ا هـ .

وحاصل ما ذكره أهل المذهب: أن الماء المشوب إما أن يكون شائبه عيناً أو حكماً ، وتلك العين إما نجس أو طاهر وهو المراد هنا ، والذي شابه حكمه هو المستعمل وسيأتي ، والذي شابه طاهر ان لم يغير شيئاً من أوصافه الثلاثة أو غيرها ، وكان مما يتطهر به كالتراب الذي

يصح التيمم به ، وماء البحر والثلج والبرد والملح البحري ، أو كان مقر الماء أو عمره أو منبعه ، أو كان تغيره بميتة سمك أو متولد فيه لادم له أو باصول شجر فيه أو بورقه فانه يكون في جميع هذه الأحوال طاهراً مطهراً عند أهل المذهب ، ولو فحش تغيره بذلك لأن ذلك لا يسلبه اطلاق اسم الماء عليه عند أهل اللغة . وإن كان الذي يشابه طاهراً غير ما ذكر فإن لم يغير أحد أوصافه فكذلك ، وإن غير أوصافه أو بعضها تغيراً فاحشاً بحيث صار لا يطلق عليه اسم الماء المقيداً بالإضافة إلى ما غير كماء قرظ ونحوه ، فهذا لا يجزي التطهر به اتفاقاً لعدم تناول الأدلة له ، وإن غير بعض أوصافه ولم يسلبه اطلاق اسم الماء فهذا النوع مختلف في صحة التطهر به ، فالذي حصله الأخوان والقاضي زيد للهادي : انه لا يصح التطهر به . حكى ذلك في « الغيث » عن التقرير قال : وفي « الاحكام » ما يدل على الجواز - يعني الصحة - قال : ورواه في « العلوم » عن القاسم عليه السلام وهو قول المنصور بالله وأبي حنيفة وأصحابه . وروي أيضاً عن الامام يحيى بن حمزة واختاره الامام شرف الدين ، والوجه في انه لا يضر تغير الماء بالاشياء المذكورة ونحوها ، ولو فحش : أن أهل اللسان والعرف لا يمتنعون من اطلاق اسم الماء على المتغير بها لا يمكن صون الماء عنه وإن فحش تغيره ، ولما تقدم من الحجة على ذلك والله اعلم .

ويتعلق بما ذكره في الاصل فائدتان :

الاولى : في حكم الماء المستعمل : وحقيقته ما غسل به لقربة أو طهر به المحل ، وقد اختلف فيه على أربعة مذاهب :

الأول : أنه طاهر مطهر ، وهو مذهب الامام زيد بن علي حكاه عنه في « المنهاج » و « البحر » وغيرهما ، وبه قال المؤيد بالله أخيراً . قال أبو مضر : وهو الصحيح من مذهبه والناصر والداعي وأبو طالب وهو أحد قولي المنصور بالله . قال ابن أبي الفوارس : وهو القياس من قول القاسم ، وقال به أيضاً الامام يحيى والمنصور بالله القاسم بن محمد ، ومن الفقهاء الحسن والنخعي وداود وأبو ثور ، وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، وينسب للشافعي قديماً والزهرري . وذكر في حواشي « الهداية » انه قال به مائتا عالم منهم أربعة عشر من العترة عليهم السلام .

الثاني : انه طاهر غير مطهر ، وهذا تحصيل أبي طالب للمذهب ، وقول المؤيد بالله قديماً ،

وإحدى الروایتین عن أبي حنيفة ، وهو قول محمد ، ورواية لمالك وأحد قولي أبي العباس ، وأخير قولي الشافعي ، وينسب الى الليث والاوزاعي .

الثالث : أنه نجس ، وهو قول لأبي العباس في الفسلة الاولى مما هو مستعمل في الواجب خرجه من قول المهادي عليه السلام : لا بأس بذيحة الجنب والحائض لأن نجاستها لا تمنع من ذلك . وهو قول أبي يوسف ورواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة .

الرابع : أنه كالمنسوب يزيل النجس ولا يرفع حكم الحدث ، وهو قول المنصور بالله في « المذهب » وينسب الى بعض أصحاب الشافعي .

ونقل ابن دقيق العيد في « شرح الالم » مذهباً خامساً انه يتوضأ به ويتم اذا لم يجد سواها كالماء المشكوك فيه ويصلي صلاة واحدة . قال : ذكره ابن القصار عن الاهري وكلاهما من المالكية . -

احتج الأولون بوجوه :

أحدها : أنه ^{ظاهر} ما ظهر لم يلاق نجاسة فبقي على أصله من التطهير استدلالاً بموم الآيات الواردة بذلك كقوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهورا » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « هو الطهور ماؤه » ولفظ فعول يفيد المبالغة بالتكرار ومعناه مطهر مرة بعد أخرى .

ثانيها : ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل ورأى لمعة من منكبه لم يصبها الماء ، فقال بشعره يعصره ثم مسح به تلك اللعة » ومأخذ الحجة أنه قد صار ما في شعره مستعملاً فاجتزأ به .

ثالثها : ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : « اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جفنة ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليتوضأ منها أو يغتسل ، فقالت له : يا رسول الله اني كنت جنباً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان الماء لا يجنب » ومأخذ الحجة ما دل عليه الجواب من رد توهم المرأة فساد الماء بالاستعمال لاسيما مع الوضوء منه على ما ورد في بعض الروايات .

وحجة القول الثاني : ما أخرجه مسلم في « صحيحه » من حديث أبي هريرة مرفوعاً

« لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقالوا : يا أبا هريرة كيف نفعل ؟ قال : يتناوله تناولاً » ولأحمد وأبي داود : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، ولا يغتسل فيه من جنابة » . قال ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » : دل على أن الاغتسال في الماء يفسده لأن النهي هنا ورد على مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد ، وهي خروجه عن كونه أهلاً للتطهير ، إما لتجاسسته أو لعدم طهوريته ، ومع هذا فلا بد فيه من التخصيص : فإن الماء الكثير أما القلتان فما زاد على مذهب الشافعي ، أو المستجير على مذهب أبي حنيفة لا يؤثر فيه الاستعمال . اهـ .

ويشهد لذلك ما رواه القاضي زيد في « شرحه » والأمير الحسين في « الشفاء » من حديث ابن عباس مرفوعاً « إنما يفسد الحوض أن تقع فيه وأنت جنب ، فاما إذا أغترفت يديك فلا بأس » قال الضمدي : لم تقف عليه في كتب الحديث . قال القاضي زيد : ولأن من معه ماء لا يكفي لوضوئه ، قال بعضهم : يغسل به الوجه واليدين ولا يتيمم ، وبعضهم يجمع بينهما ، ومنهم من قال : يتيمم ولا يتوضأ ، ولم يقل أحد أنه يغسل بعض أعضائه ثم يجمع ذلك الماء ويغسل باقي الأعضاء ، ولأن الأمة أجمعت على أن الرجلين إذا كان معها ماء يكفي لطهارة أحدهما دون صاحبه فإنه يتوضأ به أحدهما ويتيمم الآخر ، ولم يقل أحد أنه يستعمله أحدهما ثم يجمع فيستعمله الآخر ثانياً .

وأجاب أهل هذا القول عن حجج الأولين أما الوجه الأول : وهو أن لفظ فعول يفيد التكرار وهو وجه المبالغة فيه غير مسلم لم لا يجوز أن يكون لقوة طهوريته ، وهو الذي لحظ إليه صاحب « الكشف » في تفسير قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » نقلاً عن ثعلب أن معنى المبالغة فيه كونه طاهراً في نفسه مطهراً لغيره . وقد صنف الزجاج كتاباً سماه : « الفروق » قال فيه : إن بعض أهل العربية فرق بين صيغ المبالغة فجعل فعولاً كصبور لما فيه معنى القوة ، وفعالاً لما يتكرر كعلامة ونسابة ، ومفعالاً لما كان عادة كمحوان . سلمنا أن وجه المبالغة فيه هو التكرار . فمعنى آخر وهو أن الماء يتردد على العضو فبملاقاته لأول جزء منه يطهره ، ثم ينتقل إلى الجزء الثاني من البدن فيطهره فيحصل تكرار التطهير بالجزء المعين من الماء . أشار إلى هذا الوجه في « شرح الامام » سلمنا أن فيه معنى التكرار ، وإن الماء باق على أصل الخلقة ، فقد نقل عن هذا ناقل شرعي أوجب العدول إليه ، وهو الحديث الصحيح السالم عن المطاعن والمعارض ، وهو مخصص لمعومات أدلة التطهير بالماء .

وأما الوجه الثاني : وهو الاحتجاج بحديث ابن عباس ، فقال ابن حجر في « مختصر اتحاف السادة المهرة » : مدار اسناده على أبي علي الرحي - واسمه حسين بن قيس - وهو ضعيف . اه . ورواه البيهقي من طريق أخرى أصح منها وفيها انقطاع ، وعلى تقدير ثبوته فقد أوجب : أن البدن في الغسل كالعضو الواحد ومهما كان الماء باقياً عليه لا يصير مستعملاً ذكره في « البحر » وغيره . واعترضه الامام عز الدين في « شرحه » وتبعه صاحب « المنار » بأن فيه دوراً لانهم استدلوا على أن البدن كالعضو الواحد يدل كنهه صلى الله عليه وآله وسلم للعبة بقيت في بدنه بما بقي في شعره . قالوا : فلو أن البدن كالعضو الواحد لم يجوز لأنه مستعمل فكيف يستدل بالاجتزاء بذلك على صحة التطهر بالمستعمل . ودفعه في « النجوم » فقال : لا يخفى عدم ورود ذلك على من يعتبر في المستعمل الانفصال عن العضو ، ويحتج على عدم إجزائه بتكميل السلف الطهارة بالتيمم لا بما تساقط من الماء . قال : والحاصل - انه ان كان المراد من الاعتراض الزامهم القول بأن ما لم ينفصل عن العضو غير مطهر كالنفصل أيضاً ، فلا يلزم ذلك من يعتبر الانفصال ويستدل بما يقتضي ذلك ، وان كان المراد تسميتهم غير المنفصل أيضاً مستعملاً مع كونه قد رفع حكماً في الجملة فهو اصطلاح لا مشاحة فيه ، وكذا ما تمسكوا به أيضاً مما هو في معناه وهو ما رواه أحمد وأبو داود مختصراً من حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء ، وفيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان في يده » فيه عبدالله بن محمد بن عقيل وهو مختلف فيه^(١) . قال في « المنتقى » : وعلى تقدير أن يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بما بقي من بلل يده فليس يدل على طهورية الماء المستعمل لأن الماء كلما تنقل في محل التطهير من غير مفارقة الى غيرها ، فعمله وتطهيره باق ، ولهذا لا يقطع عمله في هذه الحال تغيره بالنجاسات والطهارات . اه . وهو مأخوذ من الصفة المشروعة في وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة لكل عضو غرفة واحدة اذ لا بد من تفريق الماء وتعميمه لجميع العضو ، وهو الفارق بين كونه باقياً على العضو فيجزئ التطهر به ، ولو رفع حكم المسوس منه وبين كونه منفصلاً عنه فلا يجزي الدليل القائم عليه ، وبه يتدفع ما ذكره صاحب « المنار » بقوله : ويقال للجميع يلزمكم أن لا تحصل

(١) قال البيهقي : هكذا رواه جماعة عن عبد الله بن داود وغيره عن الثوري ، وقال بعضهم : ببلل يديه وكأنه اراد اخذ ماء جديداً فصب بعضه ومسح رأسه ببلل يديه . اه .

الطهارة لأن الماء أول ما عيس العضو يرفع حكم المسوس فيصير مستعملاً فلا يمكن التطهر الا ان ينغمس في ماء مستبحر ، وأجابوا أن ذلك مستثنى ما دام في العضو وهو احتراز بمجرد المذهب . اهـ .

وأما الوجه الثالث : وهو الاستدلال بحديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس فان « في » في قوله « في جفنة » بمعنى من وهو استعمال مشهور في لسان أهل الشرع ، كما في حديث عبد الله بن عمر عند البخاري « أن الرجال والنساء في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يتوضؤون جميعاً في الاناء الواحد » . وقد ورد حديث سماك مبنياً في رواية أخرى عند البيهقي ، فقال : أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ وأحمد بن الحسن القاضي قالنا : نا أبو عباس محمد بن يعقوب ، حدثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة ، نا عبيد الله - هو ابن موسى - عن سفيان ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « انتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بعض أزواجه وقد فضل من غسلها فضل فأراد أن يتوضأ به ، فقالت : يا رسول الله إني اغتسلت منه من جنابة ، فقال : ان الماء لا ينجس » . فدل ذلك على أن الذي توهمت فساده هو فضلة الماء الباقية بعد اغتسالها ، ولا شك في جواز التطهر به ، وقد أورد المؤيد بالله في « شرح التجريد » حديث سماك شاهداً على ما ذكره فقال : « ويبين أن الفاضل في الاناء يجوز استعماله ما أخبرنا به أبو بكر المقرئ قال : نا الطحاوي ، قال : نا أبو بكرة قال : نا أبو أحمد قال : نا سفيان ، عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس : « أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلت من جنابة في إناء فأبقت في الاناء منه شيئاً فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ به ، فقالت له : يا رسول الله انه بقايا ماء اغتسلت به ، فقال : ان الماء لا ينجسه شيء » . وأما ما ذكره ابن دقيق العيد في شرح حديث أبي هريرة ، ان مالكا لما رأى أن الماء المستعمل طهور غير انه مكروه يحمل هذا النهي على الكراهة فيه نظر ، لأن ذلك عدول الى التأويل وخروج عن مقتضى الظاهر بلا ملجئ ، لأن أدلة التطهير بالماء عمومات ودلائلها على الأفراد ظنية ، ولذا جزم المحققون انه لا يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وحديث أبي هريرة مخصص لما دل عليه عمومها . وقد جاء في بعض رواياته بلفظ « نهى » أيضاً

عند البيهقي وغيره ، وقد بالغ في « النار » في تضعيف ما ذكره في « البحر » من أدلة القائلين : بأنه غير مطهر ، ولا شك في أن بعضها لا يفيد المطلوب ، ولذا وقع العدول هاهنا في تقرير دليلهم الى غيرها كما عرفته .

وأما المذهب الثالث : وهو ما ذكره أبو العباس من كونه نجساً تخريجاً على مذهب الهادي عليه السلام فقد دفعه القاضي زيد وغيره بأن الهادي إنما أراد بنجاسة الخائض والجنب نجاسة الخارج منها بدليل الاجماع على طهارة بدنهما ، أو أن المراد بنجاستهما عدم طهارتهما حكماً لأجل الخارج . وما روي عن أبي يوسف وأبي حنيفة فهو مردود بما في « الصحيحين » من حديث أبي جحيفة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة فصلى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين ركعتين ، ونصب بين يديه عنزة وتوضأ فجعل الناس يتمسحون بوضوئه » . وفي « الصحيحين » أيضاً من حديث جابر بن عبد الله ، قال : جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمدني وأنا مريض لا أعقل فتوضأ وصبّ وضوءه عليّ » . وفي « سنن البيهقي » بإسناده الى الشافعي : فإن قال قائل : فمن أين لم يكن نجساً ؟ قيل : من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ولا نشك أن من الوضوء ما يصيب ثيابه ولم نعلمه غسل ثيابه منه ولا أبدلها ولا علمته فعل ذلك أحد من المسلمين ، وكان معقولا إذا لم تمس الماء بنجاسة أنه لا ينجس . اهـ . يعني إذا لم تمس نجاسة فالعقل يقضي بعدم نجاسته .

وأما المذهب الرابع : في أنه كالمغصوب يزيل النجس ولا يرفع حكم الحدث . فدليله أن الماء قوتين : قوة رفع الحدث وقوة ازالة النجس زالت احدهما باستعماله وبقيت الاخرى . وجوابه : أن تسليمكم لعدم رفعه للحدث يلزمكم انه لا يقوى على رفع النجس لضعفه . قال الامام عز الدين : والفرق تحكم محض لا دليل عليه ويقضي بأنه طاهر غير مطهر .

الفائدة الثانية : ذكرها القاضي في « شرحه » ومحصلها : أن الماء الذي ظهرت له رائحة مستخبة ولم تكن نائرة عن نجس انه يجوز التطهر به لدخوله في الماء المطلق ، فإن ظهر أن تغير ريحه من قدر نجس لم يجز ذلك كما قاله الامام القاسم بن ابراهيم فيما رواه عنه محمد بن منصور في « الأمالي » ولفظه : وأما الماء المروّح فما استقدر منه وتبين في ريحه القدر لم تُحب أن يتوضأ ولا يتطهر به ولا إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه . اهـ .

حدثني أبو خالد قال : سألت زيد بن علي عليهما السلام عما
ينقض الوضوء ، فقال : الغائط ، والبول ، والريح ، والرعاف ،
والقيء ، والمدة ، والصدید ، والنوم مضطجعا ^١

الغائط : في أصل الوضع المكان المطمئن أي المنخفض من الأرض ، ثم تقل عن
حقيقته إلى الخارج من الدبر لما كان تقضى فيه الحاجة من مجاز المجاورة ، وغلب عليه حتى
صار لا يتبادر منه إلى الفهم في العرف العام إلا ذلك فيكون حقيقة عرفية فيه .

والرعاف : إما أن يراد به المصدر وهو خروج الدم من الأنف ، وإما أن يراد به الدم
نفسه . وأصله السبق والتقدم فإن الرعاف سبق علم^(١) الراعف وتقدمه ، ومنه فرس راعف :
أي سابق .

والقيء : مصدر قاء انرجل ما أكله من باب باع ثم اطلق على الطعام المقذوف .

والمدة - بالكسر - : القيح وهي الغثيثة الغليظة ، وأما الرقيقة فهي الصدید. والصدید الدم
المختلط بالقيح . وقال أبو زيد : هو القيح الذي كأنه الماء في رفته والدم في شكله ، وزاد
بعضهم فقال : فاذا خثر فهو مدة .

وهذه ثمانية من نواقض الوضوء بعضها معلوم من الدين ضرورة كالبول والغائط والريح
فلا يحتاج إلى إقامة الدليل عليه . والمتبرع بإيراده يحتاج بحديث أبي هريرة في « الصحيحين » قال
ﷺ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ،
فقال رجل - من أهل حضرموت - : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فسأء أو ضراط »
وبحديث صفوان بن عسأل عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه ، قال : « كان رسول الله

(١) المراد هنا بالعلم شق الشفة العليا إن كان يريد به الرعاف الذي هو الدم، وهذا الذي هنا أي في
الشرح هو لفظ « المصباح » فتأمل . اهـ .

وفي « أساس البلاغة » ان الرعاف سبق أربعة الراعف .

صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم . « ومحدث عباد بن تميم عن عمه قال : « شكى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يجد الشيء في الصلاة حتى يخيّل إليه حتى يفتل ، قال : لا يفتل حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » أخرجه البخاري والبيهقي .

وأما الخارج من السبيلين من غير ما ذكر كالمني والودي ودم الاستحاضة والحصة والدودة والريح من القبل ففي كل منها خلاف ، فجمهور الشافعية ذهبوا إلى أن المني غير ناقض سواء خرج لشهوة أو لا وإن أوجب الغسل مع الشهوة ، وصوروا ذلك فيمن نظر للشهوة فامنى واستدلوا بأنه لما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه وهو الغسل فلا يوجب أدناها بعمومه ، ولعله مبني على القول بأن الطهارة الصغرى غير داخلة تحت الكبرى ، ولكنه يشكل على هذه القاعدة الخارج لغير شهوة لعدم وجوب الغسل فيه . وذهب أكثر الإمامية إلى أن المني والودي لا ينقضان إذ ليسا من فضلة الطعام . وذهب القاسم عليه السلام إلى أن الخارج النادر كالحصة والدودة والريح من القبل غير ناقض ، ويروى مثله عن ربيعة لأن الندرة كالعدم ، وكذا عن مالك وجعل من النادر دم الاستحاضة .

ويجاء عن ذلك بأمور :

أحدها : أن المني خارج من مخرج البول ولا بد أن تصحبه أجزاء يسيرة من البول فكان له حكمه . أشار إلى ذلك المؤيد بالله في « شرح التجريد » .

ثانيها : أنه ورد النص على النقض بالمني والودي ودم الاستحاضة فيقاس عليها ما عداها بجامع الخروج من أحد السبيلين . أما النص على نقض المني والودي فلما سيأتي في حديث « المجموع » بقوله : في كل منها « فذلك منه الطهور ولا غسل منه » ، ولما أخرجه الستة واللفظ لأبي داود من حديث علي عليه السلام قال : « كنت رجلاً مذاء إلى قوله : فإذا رأيت المني فاغسل ذكرك ، وتوضاً وضوءك للصلاة » . وفي روايات أخر نحوه وليس فيها ذكر الودي ، وسيأتي ذكر الحديث على أنه لا يستقيم القول بأنه غير ناقض لأنه انما يخرج عقيب البول كما صرح به حديث المجموع الآتي ، ونقل أهل اللغة كما سننبه عليه - إن شاء الله تعالى - .

وأما دم الاستحاضة ففيه حديث عائشة عند الشيخين وأصحاب السنن « أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن هذه ليست بالحیضة ولكن هذا عرق ، فاغتسلي وصلي » وهو في رواية أبي داود في قصة فاطمة بنت أبي حبيش بلفظ : « وتوضأي لكل صلاة » .

ثالثها : إن جميع ما خرج من السبيلين يشمله عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الوضوء مما يخرج » وهو عند الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس : « الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل » . وفي إسناده ضعف ذكره في « التلخيص » وقال البيهقي : لا يثبت يعني أن الأصح وقفه على ابن عباس . وقال البيهقي في « سننه » أيضاً : وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الذي يتوضأ فيخرج الدود من دبره ، قال : « عليه الوضوء » وكذا قال الحسن وجماسته . اهـ .

رابعها : ما ذكره في « جمع الزوائد » عن سلمان قال : « سأل من أنفي دم ، فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أحدث لما حدث وضوءاً » رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » وفيه عمرو بن خالد القرشي الواسطي وهو كذاب . اهـ . ومبنى الاحتجاج به على أمرين : أحدهما : تصحيح رواية عمرو بن خالد كما تقدم الكلام عليه من عدالته وثقته .

ثانيها : أن جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقتضي العموم ، والقاعدة الأصولية أن الجواب إذا كان مستقلاً عن السؤال عاماً في لفظه لا يتقيد بسببه لعدم ما يناقض عموميه من قرينة السياق ونحوها ، وحينئذ فيعم الجواب كل حدث خارج من السبيلين وغيره ، وسواء كان غالباً أو نادراً إلا ما خصه دليل . وأما التخصيص بالنادر بناء على أن لفظ الخارج في حديث ابن عباس والحديث في حديث سلمان ينصرف إلى ما يعتاد فهو راجع إلى التخصيص بالعادة ، وفيها خلاف بين أهل الأصول ، والأصح أنه لا يخص بها إذ الحجة في لفظه صلى الله عليه وآله وسلم وألفاظه غير مبنية على عادة الناس في معاملاتهم وأحوالهم . والله أعلم . وأما الحصة ، فقال الامام يحيى : وقع في خروج الحصة تردد بين الهادي والقاسم . وظاهر كلام الهادي أنه ناقض للطهارة على جهة العموم لأن الغالب مصاحبة الحصة بالبلية ، وظاهر كلام القاسم أنه غير ناقض إلا إذا كان فيه بلة . قال الامام يحيى : والحق أن الحصة غير ناقضة إلا مع حصول البلة لا بمجرداها .

قوله : « والرافع والقيء » والخلاف في كل منها . أما الرافع وكل دم سال من الجسد الى ما يمكن تطهيره فذهب أحمد بن عيسى والناصر والصادق وهو قول الشافعي وربيعة وابن المسيب وينسب الى ابن عباس وابن عمر وعائشة وجابر بن زيد وغيرهم وهو رواية عن زيد بن علي - الى انه ليس بناقض لما روى أنس بن مالك : « انه صلى الله عليه وآله وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه » أخرجه البيهقي وغيره ، ولحديث جابر الذي علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود وغيرهما من طريق عقيل بن جابر عن أبيه : « أن رجلين من الصحابة حرسا في ليلة غزوة ذات الرقاع ، فقام أحدهما يصلي ، فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه ، فزعه ، ثم رماه بآخر فزعه ثم رماه بثالث فركع وسجد ، ثم أنبه صاحبه ، فلما رأى ما به من الدماء قال : الا أنهيتي ، قال : كنت في سورة فاحببت أن لا أقطعها » ومذهب القاسمية وأبي حنيفة وصاحبيه وأحمد وإسحاق الى انه ناقض ، وهو ظاهر مذهب الامام زيد بن علي بدليل ما ذكره هنا ، وما نقل عنه انه سئل عن الرافع الذي لا يرقأ قال : يتوضأ لكل صلاة . وما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » ولفظه : أخبرنا أبو العباس الحسيني أخبرنا عبد الله بن محمد السعدي ، قال : نا عبد الله بن محمد بن خالد القاضي ، قال : نا سليمان ابن المهدي ، قال : نا كادح بن جعفر ، قال : نا أبو حنيفة عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال : « قلت : يا رسول الله الوضوء كتبه الله علينا من الحدث فقط ؟ .. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا بل من سبع : من حدث وبول ودم مسائل وقيء ذارع ودسعة تملأ الفم ونوم مضطجع وقهقهة في الصلاة » . وقد دل على مثل ما ذكره في الأصل ما عدا المدة والصديد وزيادة القهقهة .

قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف : انه لم يعرف من رجاله إلا كادح بن جعفر وما فوقه ، وفيه مقال ، ولعل حديثه حسن . فقد ذكر الذهبي في « الميزان » عن أبي حاتم انه صدوق ، وقال أحمد بن حنبل : رجل صالح خير فاضل ، وضعفه الأزدي .

وأجيب عن تضعيفه : بأنه غير معتمد في التضعيف والتوثيق . قال الذهبي : له كتاب في الرجال عليه فيه مؤاخذات ، وقد ضعف هو في نفسه وضعف كتابه لما أطلق فيه لسانه في جماعة هم أرفع منه قدراً وأعظم خطراً ، ولم يقبل قوله فيهم عند أهل الحديث من المتأخرين .

وقد أخرج الحديث السيوطي في « جامع الكبير » في حـرف الياء المعجمة باثنتين من

تحت بلفظ : « يعاد الوضوء من سبع : إقطار البول والدم السائل واقفيء ومن دسمة يملأ بها الفم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة ومن خروج الدم » أخرجه البيهقي عن أبي هريرة (١) وضعفه . ا هـ . وهو في « أمالي أحمد بن عيسى » في باب فضل الأذان ولفظه : حدثنا محمد بن الغزال الهمداني - وفي رواية محمد بن العلاء - قال : نا اسماعيل بن يزيد الرازي عن زكريا بن سلام عن عبيد بن حسان وحمزة بن سنان يرفعان الحديث الى رسول الله ﷺ قالوا : قال رسول الله ﷺ : « يعاد الوضوء من سبع : من دم سائل ، أو من قيء ذارع ، أو دسمة تملأ الفم ، أو نوم مضطجع ، أو قهقهة في الصلاة ، أو تقطار بول ، أو من حدث » قال الشارح : لم أعرف من رجاله الا أبا كريب محمد بن العلاء شيخ محمد بن منصور في كثير من الحديث ، وشيخ الجماعة وهو مع سلامة رجاله ، إن عرفوا مع حديث أبي هريرة المذكور في « جامع السيوطي » وإن كان ضعيفاً الى حديث التجريد مع ما ينضم الى ذلك من أحاديث وردت في افراد من هذه السبع تفيد قوة . والله أعلم . —

ومن الافراد ما رواه اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس (٢) أو مذي فليصرف ، فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم » أخرجه ابن ماجه والدارقطني قال : والحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل . وكذا البيهقي أثبت إرساله ، ونقل عن أحمد أنه قال : اسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح . ودفعه صاحب « النار » بأن اسماعيل بن عياش ثقة . وقولهم يضعف في الحجازيين اعتبارات المحدثين سهلة يحتاج اليها مع الترجيح ، وشواهد هذا كثيرة وليس له معارض يقرب منه ، فحديث أنس : « إحتجم رسول الله ﷺ وصلى ولم يزد على غسل محاجه » قال ابن حجر : ضعيف ، وذكره النووي في فصل الضعيف . وقال الدارقطني عقيه في « السنن » : صالح بن مقاتل ضعيف ، ووهم

(١) وكذا عزاه اليه في « الجامع الكبير » بطريق الرمز . وقد بحثت عنه في نسخة صحيحة من « سنن البيهقي الكبرى » فلم أجده فنصرت فيه إن شاء الله تعالى ولعله أخرجه في غيرها والله أعلم . ا هـ . من خط شيخنا العلامة أحمد بن محمد السياغي رحمه الله .

(٢) القلنس بفتح الحاء اسم للقلوس « المصباح » .

ابن العربي أن الدار قطني صححه مع أنها قضية فعل محتملة وما أبعد ذلك مع مجيء الأمر بالغسل بعد الحجابة كما يأتي ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم أحق بكل فضيلة ، وأما فعل الصحابة فليس بحجة ، ومنه الذي كان يحرس فرمي وكثر خروج الدم منه وهو في صلاته فانه لا دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرره فيكون العمل على أن الدم ناقض أقرب للتقوى . اهـ .

قال في « المنهاج » : ولا ينقضه اذا كان غير سائل لظاهر الخبر - يعني الذي رواه المؤيد بالله في « شرح التجريد » - قال : ولما روينا عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : « خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تطهر فامسأ إبهامه أنفه فاذا دم فاعادها مرة أخرى ، فلم ير شيئاً ، فاهوى الى الارض فمسحه ولم يحدث وضوءاً ومضى الى الصلاة » وسيأتي الحديث في « المجموع » بهذا اللفظ وذكر من أخرجه - إن شاء الله تعالى - .

وأما القمي : فذهب أكثر العترة وأبو حنيفة وأصحابه الى انه ينقض الوضوء للحديث السابق المروي من طريق اسماعيل بن عياش ، وللحديث السابق الذي رواه المؤيد بالله ، ولا فرق بين قليله وكثيره عند الامام عليه السلام كما سيأتي عنه التصريح بذلك ، ودليله القياس على نجاسة الغائط قليله وكثيره بجامع كون كل منها طعاماً يتغير في المعدة . وعموم ما روى عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام : « القلس يفسد الوضوء » وسيأتي ، وهو جنس يشمل القليل والكثير ، وعند غيره من علماء العترة أنه يشترط أن يكون من المعدة وأن يكون ملء الفم دفعة ، أما كونه من المعدة ، فلأن القيء لغة يطلق على ما خرج منها ، وأما اشتراط أن يكون ملء الفم فلو فلو التقييد بذلك في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أو دسعة تملأ الفم » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وقيء ذارع » . وذهب الناصر والباقر والصادق والشافعي ومالك ويروى عن أحمد بن عيسى والحسن ابن يحيى وبه قالت الامامية . وحكاها في « الشامل » عن ابن عباس وابن عمر وابن أبي أوفى وأبي هريرة وعائشة وجابر بن عبد الله وابن المسيب والقاسم بن محمد وعطاء وطاووس وسالم ابن عبد الله وربيعة وداود وأبي ثور أن ذلك غير ناقض مطلقاً . واحتجوا بحديث ثوبان قال : « قلت : يا رسول الله هل يجب الوضوء من القيء ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم : لو كان واجباً لوجدته في كتاب الله » وأجيب : بان دلالة على عدم النقض بمفهومه ودلالة أحاديث النقض بمنطوقها فكانت أولى بالعمل بها ، وأيضاً فصحته مشكوكة لعدم الوقوف على مسنده فلا يعارض المظنون صحته من أحاديث النقض . وقال في « شرح منظومة الهدى » نقلاً عن بعض حواشي نسخ « البحر » عن علي بن الامام شرف الدين رحمه الله انه أخرجه الدار قطني الا أن النكارة

على هذا الحديث ظاهرة هما كل ناقض للوضوء في كتاب الله عز وجل ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « أني أوتيت الكتاب ومثله معه » الحديث . اهـ .

قوله : « والمدة والصديده والوجه فيها أن حكمها حكم الدم في النقض والتنجيس لاستحالتها عنه الى تنن وفساد وليست كالأستحالة التي يظهر بها النجس اذ لا يكون كذلك الا اذا استحالت الى غير ما يستحب ، وقد قيل : ان نجاسة القيح يجمع عليها . وذكر في « الجامع الكافي » خلاف أحمد بن عيسى والحسن بن يحيى في انه ليس بناقض وان النقض مقصور على ما خرج من الطرفين . وعلل في « المنهاج » ما في الأصل بان القيح والصديد نجاستان خارجتان بأنفسهما الى موضع تلحقه الطهارة فاشبهه المستحاضة أو البول . وقال المؤيد بالله في « شرح التجريد » : اذا ثبت انتقاض الوضوء بالدم ثبت انتقاضه بالقيح ، ولان أحدا لم يفصل بينها في ايجاب نقض الطهارة فاذا ثبت ذلك ثبت في القيح .

قوله : « والنوم مضطجعا » : تقييده عليه السلام بالاضطجاع ذهب الى مثله أبو حنيفة وداود ، وهو قول غريب للشافعي ، قالوا : إذا نام على هيئة من هيئات المصلين كالراكم والساجد والقائم والقاعد لا ينتقض وضوؤه سواء كان في الصلاة أو لم يكن ، ويدل له ما في « مجمع الزوائد » ولفظه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليس على من نام ساجدا وضوء حتى يضطجع فانه اذا اضطجع استترخت مفاصله » رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله موثقون . وعن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام وهو جالس فلا وضوء عليه فاذا وضع جنبه فعليه الوضوء » رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه الحسن ابن أبي جعفر الجفري (١) ضعفه البخاري وغيره ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة ولا يعتمد الكذب . اهـ .

وقد أخرج البيهقي مثله عن ابن عباس موقوفاً ، فقال : أخبرنا أبو حازم الحافظ ، أنا أبو أحمد الحافظ ، أنا أبو القاسم البغوي ، نا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا وكيع عن مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس لم يرفعه قال : « من نام وهو جالس فلا وضوء عليه فان اضطجع فعليه الوضوء » وروينا في ذلك عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي أمامة وفي « التلخيص » .

(١) يضم الجيم وسكون الفاء . اهـ . « تقريب » .

وروى البيهقي من طريق يزيد بن قيس أنه سمع أبا هريرة يقول : « ليس على المحتبي النائم ولا على القائم النائم ولا على الساجد النائم وضوء حتى يضطجع ، فإذا اضطجع توضأ » إسناده جيد وهو موقوف . وأخرج في « الأمالي » عن زيد بن علي في الرجل ينام في صلاة أو غيرها عليه وضوء ؟ قال : لا ، إلا أن يجد رائحة منتنة أو يسمع صوتاً أو ينام حتى تذهب به الأحلام ، أو يدعى فلا يجيب فعليه الوضوء . وحدثنا محمد ، نا علي بن أحمد بن عيسى عن أبيه ، قال : سألت عن النوم جالساً أو راكعاً أو نام قلبه ؟ قال : لا أرى عليه شيئاً وهو الذي عليه الاجماع ، وقليل النوم وكثيره في تلك الحال سواء . اهـ .

ويؤخذ من مذهب الامام أن النوم ليس ناقضاً بنفسه بل لكونه مظنة لما يخرج معه ويقترن به من أنواع الحدث ، فإذا كان على حالة التحفظ من كونه في الصلاة التي يقع فيها الاحتراز واليقظ أو كان على هيئة المصلي فالأصل عدم الانتقاض ، فلا ينتقل عنه الا بناقل من علم أو ظن ، ويدل له أيضاً ما أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي عليه السلام : « العنان وكاء السه فمن نام فليتوضأ » حسنه النووي وابن الصلاح وصححه السيوطي وهو في « شرح التجريد » بزيادة : « فإذا نامت العين استطلق الوكاء » قال الشافعي : معناه أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور به .

والسَّه - بالسین المهملة والهاء - هي الدبر ، والوكاء - بالكسر والمد - ما تربط به الخريطة ونحوها . وسيأتي في آخر كتاب الجنائز تصريحه عليه السلام بعدم النقض اذا كان في الصلاة أيضاً ، ولفظه : سألت زيد بن علي عن النوم في الصلاة ، فقال : لا ينقض الوضوء .

ويقرب مما ذهب اليه الامام ما نقل عن الشافعي في المشهور عنه أنه إذا كان مفصياً بمقعده الى الأرض لا ينقض وضوؤه لكونه متحفظاً عن المظنة . ولما رواه البيهقي في « سننه » من حديث أنس قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تحفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون » قال أبو داود : زاد فيه شعبة عن قتادة قال : « على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وأخرجه مسلم في « الصحيح » بدون الزيادة . وأخرج أيضاً من حديث أنس قال : « أقيمت صلاة العشاء ، فقام رجل فقال : يا رسول الله إني لي حاجة ، فقام يُناجيه حتى نعى القوم - أو بعض القوم - ثم صلى بهم ولم يذكر وضوءاً » أخرجه مسلم في « الصحيح » من حديث حماد بن سلمة دون قوله : « ولم

يذكر وضوءاً » وأخرج بإسناده الى عبد الله بن عمر « انه كان ينام وهو جالس ثم يصلي ولا يتوضأ » .

قال في « المنار » : الأحاديث واضحة في أن النوم مظنة النقص ومتعرضة أيضاً لبيان اختلاف المظنة قرأاً وبعداً . فالقرينة حالة المضطجع فتعتبر بنفسها ، ولذا جاء الحصر عليها في بعض الروايات « انما الوضوء على من نام مضطجعا » .

الثانية : غير المصلي اذا لم يمكن مقعده من الأرض مع تفاوت أحواله وهي كالتالي قبلها .

الثالثة : القاعد الممكن مقعده من الأرض فينقض نومه ما لم يظن عدم المئنة .

الرابعة : المصلي الممكن مقعده من الأرض فانه أبعد عن المئنة اذ القبيل على الصلاة مقبل على حفظها عن العوارض ، فهو أشد تيقظاً من الخارج عنها ، وليس حال القائم بدونها فيأمرى ثم الراكع ثم الساجد فلا ينقض نومه الا مع ظن المئنة ، وهذا التفصيل تنزل عليه الأحاديث مع المناسبة العقلية .

والحاصل أنه لا بد في المصلي من ظن المئنة ، وفي الممكن مقعده غير مصل عدم ظنها وان تفاوتت أحوالها كما ذكرنا ، وانما ذكرنا التفاوت لأن الظن بحسب الواقع يترتب عليه فليتأمل . اهـ .

وحاصله : أن غير المصلي اما أن يكون مضطجعا فينقض نومه بالتردد ، أو غير مضطجع فينقض في جميع حالاته لكونه غير محل للحفاظ ولا يمتد فيها وقوعه ، ولو ظن عدم النقص الا في حالة القاعد الممكن مقعده من الارض فينقض ما لم يظن عدم النقص . وأن المصلي في جميع حالاته لا ينقض نومه إذ الأصل في الصلاة هو الحفاظ عما ينافيها ما لم يظن حصول ناقض ، وهو مبني على وجوب العمل بالظن في العبادات ، ولا يشترط حصول اليقين في الانتقال لضعف دليل الاستصحاب عنده كما قرره في كتابه وهو قوي ويفارق مذهب الامام عليه السلام في أن ما عدا المضطجع غير المصلي في حالاته يكون نومه ناقضاً مطلقاً الا في الممكن مقعده فينقض ما لم يظن عدم النقص .

والامام لم يفرق فيما عدا المضطجع وان لم يمكن مقعده ، ولا فرق بين أن يكون في صلاة أو غيرها في كونه غير ناقض لكون المضطجع مختصاً بعله لا يشاركه فيها ما عداها كما

ورد منبهاً عليه فيما رواه أبو داود والترمذي والدارقطني : « من نام مضطجعاً استرخت مفاصله » ذكره في « التلخيص » ومثله ما سبق عن « مجمع الزوائد » من حديث ابن عباس .

ويؤيد ما ذهب اليه من عدم الفرق بين المصلي وغيره الأثر الموقوف على أبي هريرة وفيه : « ليس على المحتبي النائم ... الخ » اذ الاحتباء لا يكون في الصلاة ، ولا بد من تقييد كلام الامام بما رواه عنه صاحب « الأمالي » من الأربع الصور . وهي : أن يجرد راحته منتنة ، أو يسمع صوتاً ؛ أو ينام حتى تذهب به الاحلام ؛ أو يدعى فلا يجيب ؛ أما الاوليان فوجود ما يتيقن معه النقض وأما الاخيريان فلمشاركة المضطجع في حالته اذ لا يتصف بهما الا المتوغل في النوم فهو من القياس بعدم الفارق . ولا يقال انه يؤخذ من كلامه أن المعتبر عنده في النقض زوال العقل ، كما ذهب اليه غيره من علماء العترة وغيرهم لأننا نقول ذهب الاحلام بالنائم أو كونه يدعى فلا يجيب أمران زائدان على زوال العقل فان زواله يكون بمجرد الخفقة والخفتين .

قلت : فليس زوال العقل بمجرد ناقضاً عنده ، وهو الذي دلت عليه الأحاديث السابقة كقوله : « حتى اني لأسمع لأحدم غطيطة » .

وأما ما قيل : ان الاحتجاج بعمل الصحابة ان سلم أنهم ناموا نوماً مزيلاً للعقل فليس بحجة ، لانه لم يبلغ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا قرّره عليه ، فقد أجاب عنه الامام عز الدين في « شرح البحر » : بأنّه من البعيد ان لا يطالع صلى الله عليه وآله وسلم عليه . وذهبت المهادوية الى أن النوم ناقض بنفسه ، وحده زوال العقل ويعفى منه الخفتان وان تواتا ، أو خفقتا بين كل منهما انتباه كامل . والخفقة ميلان الرأس من النعاس . وحدها أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستقيظ . اما كونه ناقضاً بنفسه فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام فليتوضأ » فظاهره أن النوم سبب للوضوء وموجب له . وقد يقال هو طرف من حديث علي عليه السلام : « العينان وكاء السه فمّن نام فليتوضأ » وقد تقدم ماقاله الشافعي في معنى الحديث : أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور به ، فهو حجة لمذهب زيد بن علي ومن معه ، وأيضاً فالاحاديث السابقة ظاهرة في انه مظنة للنقض وحملها على النعاس الذي لا يزول معه العقل خلاف الظاهر . وأما كونه يعفى عن الخفتين فلعدم زوال العقل بهما . ولذا قال في « الزهور » : انه لا يستثنى في الحقيقة من النوم المزيل للعقل شيء . ذكره في « الفيت » . وعلى هذا فلو زال بهما

نقض . قال في « الغيث » : والصحيح انه يزول لأن ميلان الرأس لا يصدر مع كمال العقل وقد ميل به على وجه يستبشع وانما عني عن الخفقتين لما روى ابن عباس : « وجب الوضوء على كل ناظم الا من خفق خفقة أو خفقتين » . اهـ . وقد يقال : هو موقوف على ابن عباس ، قال البيهقي : وروي ذلك مرفوعا ولا يثبت رفعه ، ومثل ذلك لا يكون حجة فقد يكون اجتهداً منه إذ المسألة من مسارح الاجتهاد .

وذهب جماعة الى أن النوم ينقض بكل حال منهم : الحسن البصري وأبو عبيد القاسم بن سلام واسحاق بن راهويه ، وهو قول غريب للشافعي . قال ابن المنذر : وبه أقول . وروي معناه عن ابن عباس وأنس وأبي هريرة لعموم حديث صفوان بن عسسال الذي صححه ابن خزيمة وغيره وفيه : « الا من غائط أو بول أو نوم » فسوى بينها في الحكم ، وقد يقال : مطلق مقيّد بنوم المضطجع وما في حكمه المدلول عليها بما تقدم . وذهب مالك والزهري وربيعة والاوزاعي وأحمد في احدي الروايتين عنه أن كثير النوم ينقض بكل حال ، وقليله لا ينقض بحال لانه ليس ناقضا بنفسه وانما هو مظنة الحدث . وحجتهم ما تقدم من حديث أنس فانه يحمول على القليل .

قال الامام عز الدين : مذهب مالك كذهب الشافعي لا يفتقران الا في ذكره للسير وقصده به لا يعرف لانه يقال هل تريد بالسير ما يبقى معه العقل فهو موضع اتفاق أو مع زوال العقل فقد قرّرنا كونه ناقضا . وذهب بعضهم الى انه ناقض الا نوم الراكع والساجد لحديث : « اذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة يقول : عبدي روحه عندي وجسده ساجد بين يدي » رواه البيهقي . والركوع مقيس على السجود ، وهو ضعيف من جميع طرقه ، وللشافعي قول ضعيف انه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ، ولعل وجه الحديث : وقيس باقي أفعال الصلاة على السجود .

فحصل من مجموع ما ذكر سبعة مذاهب ، وأما ما رواه في « جمع الزوائد » ولفظه عن أنس : « ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يضعون جنوبهم فمنهم من يتوضأ ومنهم من لا يتوضأ » رواه البزار ورجال رجال الصحيح . ورواه أبو يعلى عن أنس وعن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يضعون جنوبهم فمنهم من يتوضأ ، ومنهم من لا يتوضأ ورجال رجال الصحيح ، فقد نقل ابن حجر في « التلخيص » عن ابن دقيق العيد انه يحمل

هذا على النوم الخفيف لكن يعارضه رواية الترمذي التي فيها ذكر الغطيط . قال بعض شراح أحاديث « بلوغ المرام » : الحمل على النوم الخفيف جيد ويؤيده ما في « التلخيص » من انكار أحمد رواية « مضطجعون » ، وإن هشاماً رواها بلفظ : « كانوا ينعسون » وأما المعارضة بذكر الغطيط فهي معارضة غير صحيحة لأن قوله : « حتى اني أسمع لاحدهم غطيطا » ظاهر في نسبة الغطيط الى أحدهم ، ولا حجة في ذلك على انه يحمل أن ذلك الاحد توضاً وأن قوله : « ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون » المراد به غير ذلك الأحد . ولو فرض وجود التصريح بان ذلك الذي وقع منه الغطيط صلى فيهم فلا يكون حجة حتى يقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولم ينقل ذلك إلينا . على أني تتبعت كتاب الطهارة في نسخة صحيحة من « جامع الترمذي » فلم أجد فيه لفظ الغطيط عن أنس ، وإنما الذي رأيته فيه عن أنس قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يقومون ولا يتوضؤون » قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . اهـ .

قلت : ذكر الغطيط ثابت فيما أخرجه البيهقي عن أنس ولفظه : أخبرنا أبو حازم الحافظ ، أنا أبو أحمد الحافظ (أنا أبو أحمد الحافظ) أنا أبو القاسم البغوي ، حدثنا بن حميد - يعني محمد - نا ابن المبارك ، نا معمر عن قتادة عن أنس قال : « لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون للصلاة حتى أني لأسمع لاحدهم غطيطا ، ثم يقومون فيصلون ، ولا يتوضؤون » .

قال ابن المبارك : هذا عندنا وهم جلوس ، وعلى هذا حملة عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وحديثهما في ذلك مخرجان في الخلافات . اهـ . وهو يحمل حسن إذ لم يذكر فيه وضع الجنب ، ويحمل ما ذكر في حديث « يضعون جنوبهم » على النوم الخفيف بلا معارض والله أعلم .

فان قيل : قد روى البيهقي وغيره من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام حتى سمع له غطيط ، فقام فصلى ، ولم يتوضأ » وروي أيضا من حديث ابن عباس في مبيته عند خالته ميمونة وفيه « ثم اضطجع فنام حتى نفخ ، ثم جاءه المنادي فأذنه بالصلاة » وقال سفيان مرة أخرى : « ثم قام الى الصلاة فصلى بنا ولم يتوضأ » .

فالجواب ان ذلك من خصائصه الشريفة بدليل ما أخرجه البيهقي عن عائشة في حديث ذكره في صلاة الليل ، قالت « فقلت : يا رسول الله أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : يا عائشة إن

عيني ينمان ، ولا ينام قلبي » رواه البخاري في « الصحيح » عن القعني ، ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك . قال البيهقي : وروينا عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة وأنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « كانت تنام عيناه ولا ينام قلبه » . قال أنس بن مالك : وكذلك الانبياء صلوات الله عليهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم . وحكى البيهقي أيضا عن عمرو^(١) سمعت عبيد بن عمير يقول : رؤيا الأنبياء وحي . وقرأ : « اني أرى في المنام اني أذبحك » رواه البخاري في « الصحيح » عن علي بن المديني . ورواه مسلم عن محمد بن حاتم وابن أبي عمر عن سفیان بن عينية الا انها قالا : قال سفیان : وهذا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لانه بلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه . ا هـ .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس بالوضوء من ماء الحمام

قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك انه ماء طاهر لم يشبه نجس فينجسه ، ولا طاهر فيغيره ، فجاز الوضوء به كماء البرك . ا هـ . وقال القاضي في « شرحه » وانما قال عليه السلام : ولا بأس بالوضوء من ماء الحمام ، لان بعضهم قد قال : إذا أوقد الحمام بالمذرة ونحوها كره الوضوء بمائه . وكذا قال محمد بن منصور فيما رواه عنه في « الجامع الكافي » : اذا كان الحمام لا يوقد بمذرة ويدخل بما زر فلا بأس بدخوله مستور العورة ، وان كان يوقد بمذرة ويدخل بلا مآزر فاني أتوقاه ولا أدخله بلا تحريم من أجل إيقاده بالمذرة والدخول بلا مآزر ، واذا أوقد تحت الماء بمينة أو عظم أو عذرة أو نحو ذلك لم ينجسه شيء من ذلك ، وغيره أفضل إن أمكن وان توضأ به واغتسل فقد رخص له في ذلك . ا هـ .

وروى محمد بن منصور في « الامالي » : حدثني أحمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود ، قال : قلت لأبي جعفر : أني آتي الحمام ويدخله من تعلم ، قال : اغتسل فان الماء لا يفسده شيء .

(١) هو : ابن دينار المكي المشهور .

وقال الغزالي في أسرار الطهارة من كتابه « الاحياء » : إن الحمامات لم تنزل في الاعصار الخالية يتوضأ فيها المتقشفون ويغمسون الايدي والأواني في تلك الحياض مع قلة الماء ، ومع العلم بأن الأيدي النجسة والطاهرة كانت تتوارد عليها ، فهذه الأمور مع الحاجة الشديدة تقوي في النفس انهم كانوا ينظرون الى عدم التغير معولين على قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه » وهذا فيه تحقيق أن طبع كل مائع أن يقلب الى صفة نفسه كل ما يقع فيه وكان مغلوباً من جهته ، فكما ترى الكلب يقع في المملحة فيستحيل ملحاً ويحكم بطهارته لصيرورته ملحاً وزوال صفة الكلبة عنه ، فكذلك الخل يقع في الماء وكذلك اللبن يقع فيه وهو قليل فتبطل صفته ويتصور بصفة الماء وينطبع بطبعه الا اذا كثرت وغلبت وتعرف غلبته بغلبة طعمه أو لونه أو ريحه فهذا المعيار ، وقد أشار الشرع اليه في الماء القوي على إزالة النجاسة ، وهو جدير بأن يعول عليه فيندفع به الحرج ، ويظهر معنى كونه طهوراً أن يغلب (١) غيره فيطهره ، الى أن قال : وعلى الجملة فيبلي في أمور النجاسات الى المساهلة فهماً من سيرة الأولين وحسباً لمادة الوسواس ، ولذلك افيت بالطهارة فمياً وقع الخلاف فيه من هذه المسائل ، والمزبل للوسواس أن يعلم أن الاشياء خلقت طاهرة بيقين فما لانشاهد النجاسة عليه ولا نعلمها يقيناً نصلي معه ولا ينبني أن نتوصل بالاستنباطات الى تقدير النجاسات . ا هـ .

والتطهر بالماء المسخن لأبأس به لوروده في آثار صحيحة عن الصحابة منها ما في « مجمع الزوائد » ولفظه : عن سلمة بن الأكوع : « انه كان يسخن له الماء فيتوضأ به » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات الا أني لم أعرف محمد بن يونس شيخ الطبراني . وعن حميد بن هلال قال : « كان أبو رفاعة يسخن الماء لأصحابه ثم يقول : أحسنوا الوضوء من هذا » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . ا هـ .

وفي البيهقي بإسناده الى زيد بن أسلم عن أسلم مولى عمر بن الخطاب : « أن عمر بن الخطاب كان يسخن له ماء في قمعة ويغتسل به » قال أبو الحسن - يعني الدارقطني - : هذا اسناد صحيح . وقد روى البيهقي فيه حديثاً مرفوعاً عن الاسلم بن شريك قال : « كنت أرحل ناقة رسول الله

(١) قوله : أن يغلب ، فاعل لقوله يظهر .

صلى الله عليه وسلم فاصابني جنابة في ليلة باردة فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرحلة فكرهت أن أرحل ناقتي وأنا جنب وخشيت أن أغتسل بالماء البارد فأموت ، فذكر الحديث قال : « ثم وضعت أحجاراً فاسخن بها ماء فاغتسلت ، ثم لحقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أسلم مالي أرى راحلتك تضطرب؟ قلت : يا رسول الله لم أرحلها - فذكر الحديث إلى أن قال - : قلت : فاسخن ماء فاغتسلت » وذكره في « التلخيص » وقال : في إسناده الهيثم بن زريق الراوي له عن أبيه عن الأسلم - وهو وأبوه مجهولان - والعلاء بن الفضل المنقري وأبو الهيثم فيه ضعف ، وقد قيل إنه تفرد به ، ثم أورد بعد ذلك آثاراً صحيحة عن الصحابة في فعله . قال في « الامالي » : قال أبو جعفر محمد بن منصور : كان أحمد بن عيسى يتوضأ للصلاة بالماء المسخن . وحدثنا محمد قال : أخبرني جعفر بن (١) محمد قال : سألت قاسم بن إبراهيم عن الوضوء بالماء المسخن قال : لا بأس به . ا . هـ .

وقد ورد الاذن بدخول الحمام الرجال بالازر فيما رواه أبو داود وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مستفتح لكم أرض المعجم ومستجدون فيها يوتأ يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالازر وامنعوها النساء الا مريضة أو نفساء » وما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الحمام كما في حديث ثوبان وسيأتي ففي مسنده مقال عند المحدثين ، وقالوا : لم يصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل حمام الجحفة ولا غيره ، ولكن دخله ابن عباس وجماعة كثيرة من الصحابة في الشام . وقال أبو الدرداء وأبو أيوب : نعم البيت الحمام يذهب بالدرن ويذكر بالنار . ويجمع بينه وبين ما روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه فيما رواه عنه مسنداً صاحب « مطالع البدور في منازل السرور » (٢) : « بئس البيت الحمام تكشف فيه عورات وترفع فيه أصوات ، ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله بان من دخله لاذهب الدرن وتنظيف البدن مستعملاً للأدب من خفض الصوت واطلاق اللسان بالذكر والتفكير في النار وأهوالها ، وأت هذه النعمة الدنيوية نموذج من النار الاخرية فهو نعم البيت ، ومن دخله بعكس ما ذكر

(١) النيروسي صاحب القاسم بن ابراهيم رحمه الله . ا . هـ .

(٢) للشيخ الاديب علاء الدين علي بن عبد الله النبهاني الغزي الدمشقي . ا . هـ . من « كشف الظنون » قال : وهي مجموعة لفريق من أهل الادب مرتبة على خمسين باباً كلها متعلق بتحسين المجالس والمنازل وآلاتها واسبابها وما قيل فيها من المعنى البليغ . ا . هـ . منه

فهو بئس البيت . وهذا الأثر المروي عن أمير المؤمنين قد روي مرفوعاً من حديث ابن عباس ذكره في « مجمع الزوائد » ولفظه : عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « شر البيوت الحمام ترفع فيه الاصوات وتكشف فيه العورات ، فقال رجل : يا رسول الله يداوى فيه المريض ويذهب الومض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فمن دخله فلا يدخله الا مستتراً » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه يحيى بن عثمان التيمي ضعفه البخاري والنسائي ووثقه أبو حاتم وابن حبان ، وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إحدروا بيتاً يقال له الحمام ، قالوا : يا رسول الله ينفي الومض ، قال : فاستتروا » رواه البزار والطبراني في « الكبير » إلا أنه قال : « قالوا : يا رسول الله » أنه كان يذهب بالدرن وينفع المريض » ورجاله عند البزار رجال الصحيح ، إلا أن البزار قال : رواه الناس عن طاووس مرسلاً . وعن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر » وهو طرف من حديث رواه الطبراني في « الاوسط » ، والبزار باختصار ، وفيه علي بن يزيد الاكفاني (١) ضعفه أبو حاتم وابن عدي ، ووثقه أحمد وابن حبان ، وفي معناه ما رواه عن أبي أيوب الانصاري عند الطبراني في « الكبير والاضمط » وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ضعفه أحمد وغيره ، وقال عبد الملك بن شعيب : كاتب الليث ثقة مأمون .

وقد ورد في منع النساء من دخول الحمام أحاديث صحيحة منها ما في « مجمع الزوائد » عن أم الدرداء تقول : « خرجت من الحمام فلقيني النبي ﷺ فقال : من أين يا أم الدرداء ؟ فقلت : من الحمام ، فقال : والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أمهاتها إلا وهي هاتكة كل ستر بينها وبين الرحمن عز وجل » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح . وروى الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم « ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله عز وجل » وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخلن حليلته الحمام » وهو طرف من حديث قال في آخره : رواه الطبراني في « الكبير » وفيه يحيى

(١) هو الصدائي صاحب الاكفان .

ابن أبي سليمان المدني ضعفه البخاري وأبو حاتم ، وثقه ابن حبان ، وهو منجبر بشواهده والاحتجاج بمجموعها على المنع ظاهر ولا يعارضها حديث « ستفتح لكم أرض المعجم وستجدون فيها بيوتا » الحديث لأن ذلك أخبار بكثرة وجودها . وقد كان حمام الجحفة موجوداً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصح أنه دخله . وأما أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فدخلوه وبين لهم صلى الله عليه وآله وسلم مفاسده وأخبرهم بما يكثر وجوده منه في بلاد المعجم إلا أنه يستثنى من ذلك ما ورد التخصيص به فيما سبق ذكره من حديث أبي داود وغيره في قوله : « وامنعوه النساء إلا مريضة أو نفساء » . وفي رواية لأبي داود (١) « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام إلا من عذر » وأخرجه الترمذي عن جابر وهو صريح كلام أبي العباس الحسني حيث قال : وتمنع النساء من الحمامات إلا مريضة أو نفساء ، فإنه يجوز لهما الدخول للعذر والله أعلم .

فائدة : هل يجوز التنور بدل الخلق ؟

قال ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » عند الكلام على حديث « الفطرة خمس » وعدّ منها الاستحداد ما لفظه : هو إزالة شعر العانة بالحديد ، وأما إزالته بغير ذلك من التنف والنورة فهو محصّل للمقصود لكن السنة هو الأول الدال عليه لفظ الحديث . ١ هـ . وأخرج البيهقي بسنده إلى أبي داود الطيالسي قال : حدثنا كامل أبو العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور ويبي عاتته بيده » أسنده كامل أبو العلاء وأرسله من هو أوثق منه ، وساق طرق إرساله إلى سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تنور ولي عاتته بيده » وروى بعده بإسناده إلى سفيان ابن عبد الملك ، قال : قال عبد الله - يعني ابن المبارك - : ما أدري من أخبرني عن قتادة وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتنور . قال عبد الله : وهو أشبه الأمرين أن لا يكون ، وذكر الحديث الآخر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولي عاتته » فقال : هذا ضعيف . قال البيهقي : الحديث فيه ما قدمته - يعني الإرسال - وقد روي بإسناد آخر ليس بالمعروف بعض

(١) ينظر في هذه النسبة فلعلها عن وهم ، فحديث جابر في النبي عن دخول الحمام إنما أخرجه الترمذي والنسائي ، وليست هذه الرواية في « سنن أبي داود » في النسخ الموجودة لدينا فيما قد علت ، ولعلها مروية عنه في غير السنن . والله أعلم . ١ هـ . شيخنا العلامة أحمد بن محمد السباغي رحمه الله .

رجالہ ، وذكر طريقه الى محمد بن زياد الالهاني قال : كان ثوبان جاراً لنا وكان يدخل الحمام فقلت له : فقال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الحمام ويتنور » .

قلت : ذكر في «مجمع الزوائد» ما لفظه: وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن أول من صنعت له النورة ودخل الحمامات سليمان بن داود فلما دخله وجد حره وغمه ، فقال : أوتى من عذاب الله أوه أوه قبل أن لا تنفع أوه أوه أوه » رواه الطبراني في «الكبير والأوسط» وفيه اسماعيل بن عبد الرحمن الأودي وهو ضعيف ، وقد ينجر ضعفه بالحديث المرسل ، وهو حجة مع الجزم من الراوي بارساله كما هو مذهب كثير من العلماء .

ووجه الاستدلال به أنه ورد في معرض الاخبار عن سليمان عليه السلام بفعله ولو كان غير جائز في حق نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وأمته لبيته عليه السلام إذ هو في مقام الحاجة اليه لما تقرر بالدليل أن شرائع من قبلنا معمول بها ما لم تنسخ . وأما الصحابة فقد صح انه فعله جماعة منهم ابن عمر في الحمام وغيره . ففي «مجمع الزوائد» عن ابن عمر « انه كان يدخل الحمام فينوره صاحب الحمام ، فاذا بلغ حقوه ، قال لصاحب الحمام أخرج » رواه الطبراني ورجالہ رجال الصحيح . وفي «سنن البيهقي» بإسناده الى نافع « أن عبد الله بن عمر كان يطلي فيأمرني أن أطليه حتى اذا بلغ سفلته ولها هو (١) » .

السلام

قال زيد بن علي عليهما : اذا وطئت شيئاً من رجيع الدواب وهو رطب فاغسله ، وإن كان يابساً فلا بأس به ، قال : والخيل والبغال والحمير في ذلك سواء .

رجيعاً

الرجيع : الروث والمذرة ، وانما سمي رجيعاً لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان

(١) يعني بالنورة لانه في سياق باب التنور .

طعاماً وعلفاً ذكره في « جامع الأصول » والدواب أراد بها مالا يؤكل لحمه لنجاسة رجليه وألحق به الخيل للتنزه عن رجليه ، وإن كانت مأكولة عنده عليه السلام . وحكى مثل ما في الأصل بكلمة محمد بن منصور في « الأمالي » عن الامام عليه السلام . وفي معناه ما أخرجه (١) عن ابن عباس رضي الله عنها : « إذا مر ثوبك أو وطئت قدراً رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فلا عليك » . قال القاضي : والوجه في وجوب غسل الرجل من وطء رطب رجليه ظاهر ، وهو انه نجس رطب تلطخت به الرجل فوجب إزالة عين النجاسة ، والدليل على نجاسته حديث ابن مسعود الذي فيه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد عليه الروثة حين أعطاه أن يستجمر بها وقال : انها رجس » والرجس : النجس . واما اذا كانت يابسة فلائها لا تعلق بالبدن وإذا علقت زالت باليسير بغير وضوء . والله أعلم .

قال في « الجامع الكافي » : وقد روي عن علي عليه السلام انه قال : « اذا جفت الأرض فقد طهرت » . وروى محمد باسناد عن صفوان بن سليم قال : « سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن العذرة اليابسة يطأها الانسان ، فقال : التراب يطهر كل ذلك » وفي « مصابيح البغوي » من الحسان ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا وطئ أحدكم الأذى فإن التراب له طهور » وقالت امرأة لأُم سلمة رضي الله عنها « إني أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر ، فقالت أم سلمة رضي الله عنها : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يطهره ما بعده » . اهـ . وأخرجه أبو داود وغيره .

قال الخطابي : قوله « يطهره ما بعده » كان الشافعي يقول : انما هو فيما جرت على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء . فأما اذا جرت على رطب فلا يطهر الا بالغسل . وقال أحمد بن حنبل : ليس مضاه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لا على أنه يصيبه منه شيء . وقال مالك في معنى الحديث : انما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فإن بعضها

(١) بياض ، وكذا بيض لمن أخرجه في « جامع الأصول » وقد بحث عنه في الامهات فلم أجده . وفي « تيسير الوصول » للديبع ملاحظة : أخرجه رزين . اهـ . شيخنا صفي الاسلام أحمد بن محمد السباغي رحمه الله . اهـ .

يطهر بعضاً . وأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد فان ذلك لا يطهره
الا الغسل قال : وهذا اجماع الأمة .

وكان زيد بن علي يرخص في لحم الخيل ويكره رجليها وأبوالها .

الخيل : جماعة الأفراس سميت بذلك لأنها تختال في مشيتها ، وقد مدحها الله تعالى في
كتابه وأقسم بها، ووصى بها نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « الخيل معقود بنواصيها الخير
الى يوم القيامة » الى غير ذلك ذكره في « المستطرف » . وقد أشار الامام عليه السلام
الى حكيم :

الاول : الرخصة في أكل لحوم الخيل وهو مذهب زيد بن علي عليه السلام والامام
المهدي محمد بن المطهر وقرره في « المنهاج » ، وقال به أيضاً محمد بن منصور المرادي مع زيادة أكل
البراذين . وذهب اليه أيضاً الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وابن المبارك
وأبو ثور، ومن السلف القاضي شريح والحسن وابن الزبير وعطاء وسعيد بن جبير وحماد بن
زيد والليث بن سعد وابن سيرين والأسود بن يزيد وسفيان الثوري وغيرهم . واحتجوا بما
اتفق عليه الشيخان من حديث جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
لحوم الحمر الأهلية ورخص في لحوم الخيل » وفي لفظ : « أطعنا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحمر الأهلية » رواه الترمذي وصححه . وفي لفظ
« سافرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكنا نأكل لحم الخيل ونشرب ألبانها » . وفي
« الصحيحين » عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأكلناه » وفي رواية « ونحن بالمدينة » وهو في « مسند الامام أحمد » بلفظ : « نحرنا فرساً على
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلناه نحن وأهل بيته » وأخرج ابن أبي شيبة بسند
على شرط الشيخين عن عطاء ، قال لابن جريج : لم يزل سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج :
قلت له : أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال نعم .

وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكلها . قال في « الجامع الصغير » (١) : أكره لحم الخيل ، فيحمل أبو بكر الرازي الكراهة على التنزيه لعدم إطلاق أبي حنيفة عليه التحريم ، وليس هو عنده كالخمار الاهلي . وصحح أصحاب « المحيط » « والهداية » « والذخيرة » التحريم وهو قول أكثر الحنفية . وعند المالكية والحكم بن عتيبة الكراهة . قال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، وعند المحققين منهم التحريم . ويروى عن ابن عباس .

وذهب الأكثر من العترة الى تحريم الخيل لقوله تعالى : « لتركبوها زينة » فجعل المنية في خلقها هو الركوب والزينة ، فلو كانت للأكل لما اقتصر على بعض النعم تاركاً لأعظمها فائدة وهو الأكل ، ولذا صرح بذكره فيما قبلها من الانعام ، ولكون لام التعليل تقتضي قصر فائدة خلقها على ما ذكر ولا قترانها على ما عطف عليها من البغال والحير ، ولأنه لو أبيح أكلها لفات الانتفاع بها فيما ذكر من الركوب والزينة . ولما أخرجه أبو داود والبيهقي عن صالح بن يحيى بن المقدام عن أبيه ، عن جده ، عن خالد بن الوليد قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحير وكل ذي ناب من السباع » وزاد في رواية « يوم خير » . ومن القياس أنها تشبه في الخلقة البغال والحير في الهيئة وزهومة اللحم والغلظ وصفة الروث وانها لا تجتر .

واجاب الاولون فقالوا : اما الامتنان بالركوب والزينة فانما خصا بالذكر لانها غالب وجوه الانتفاع بها عند العرب فخطبوا بما هو أهم في نظرهم وأسرع تبادراً الى أفهامهم . وما ذكره من كون الأكل أعظمها فائدة ممنوع لظهور الفرق بينها وبين الانعام المعدة لذلك كما في حديث البقرة عند الشيخين حين خاطبت راعيها ، فقالت : « انا لم نخلق لهذا انما خلقنا للحرث » فذكرت أعظم منافعها مع وجود غيره . وأما كون اللام للتعليل فليس فيها ما يقتضي الحصر ولكن لما كان الركوب هو الغالب كما تقدم خص بالذكر تنزيلاً للفرد الكامل منها منزلة الجميع ، ودلالة الاقتران لاتعويل عليها في مقام الاحتجاج . وأما فوات الانتفاع بها فيما ذكر لو أبيحت فغير مسلم اذ ليس في تسويغ أكلها ما يؤدي الى فناء النوع والا لزم مثله في الانعام كالبقرة والغنم والابل ، والوجدان شاهد بخلافه .

(١) من كتب الحنفية والفاصل أبو حنيفة . شيخنا .

وأما حديث خالد فلهم عنه جوابان :

أحدهما : ضعف مخرجه . ففي « التلخيص » : انه لا يصح ، فقد قال أحمد انه حديث منكرو ، وقال أبو داود انه منسوخ . وفي « سنن البيهقي » أن اسناده مضطرب مخالف لحديث الثقات . وقال البخاري : يروي عن صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم وفيه نظر . وقال موسى بن هارون : لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه الا بجده وهو ضعيف . وقد ضعف الحديث أيضا الدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق . قال الحافظ ابن حجر : شهود خالد لخير خطأ فانه لم يسلم الا بعدها على الصحيح ، والذي جزم به الاكثرون أن إسلامه كان سنة الفتح .

وثانيهما : انه على تسليم صحته منسوخ بأحاديث الجواز ، وهو الذي ذكره الحازمي في الناسخ والمنسوخ ، وذلك أن أحاديث الجواز فيها ما يدل على سابقة المنع من ذكر الاذن والرخصة المستدعين لذلك قالوا : ولو لم يرد لفظ الرخصة والاذن لكان يمكن أن يقال القطع بنسخ أحد الحكمين متعذر لاستبهام التاريخ ، وإذا ورد لفظ الاذن تبين أن الخطر متقدم والرخصة متأخرة فتعين المصير اليها ، وأما الاستظهار بالقياس فلا تمويل عليه عند قيام الأدلة على خلافه .

الحكم الثاني قوله : « ويكره رجيما وأبوالها » : اما رجيما فالوجه فيه ما روي من رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الروثة وقال : « انها رجس » ولم يفصل بين روث وروث . ودل أيضا على كراهة رجيما وبولها ما رواه في « الامالي » عن الامام أحمد بن عيسى عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد عن علي بن أبي طالب عليهم السلام في الا بل والبقر والغنم وكل شيء يحل أكله فلا بأس بشرب ألبانها وأبوالها وبصيص ثوبك الا الخيل والغراب فانه يحل أكل لحومها ويكره رجيما ورجيع الحجر وأبوالها . ودلالة الاقتران برجييع الحجر وأبوالها يفيد أن الكراهة للتحريم وعلى تقدير صحة ما قيل : إن ما رواه أمير المؤمنين عليه السلام له حكم المرفوع يصير مخصصا لمعوم ما أكل لحمه فلا بأس ببوله ونحوه مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

قال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس بأبوال الغنم والابل
والبقرة ، وما يؤكل لحمه يصيب الثوب .

هو يؤخذ من الحديث المتقدم عن « الامالي » ، وكذا ما رواه محمد بن منصور فيها أيضا
قال : حدثني جعفر عن قاسم في بول البهائم يصيب الثوب ما أكل لحمه ليس بنجس بوله .
وقال المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » : والذي يدل على ذلك - يعني طهارة بول
ما يؤكل لحمه - ما أخبرنا به أبو العباس الحسيني قال : أخبرنا علي بن الحسن البجلي ، قال :
أنا أبو يحيى محمد بن يحيى التستري ، قال : أنا أبي ، قال : حدثنا ابراهيم بن نافع ، عن عمر
ابن موسى بن وجيه الوجيهي ، عن زيد بن علي عن آبائه ، عن علي عليهما السلام عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا بأس بأبوال الابل والبقرة والغنم وكل شيء يؤكل لحمه
إذا أصاب ثوبك » قال الشارح الحافظ : عمر بن موسى بن وجيه ضعيف عند أهل الحديث
وروايته عن زيد بن علي معروفة ، وهو من جملة الرواة عنه عليه السلام ، كما ذكره المزي
في « تهذيبه » ولكنه يقوى برواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي - يعني ما سبق في حديث
« الامالي » - وهو موقوف على أمير المؤمنين عليه السلام . ثم قال في « شرح التجريد » :
أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عثمان النقاش ، قال : حدثنا الناصر للحق الحسن بن علي عن محمد
ابن منصور ، قال : ثنا أحمد بن عيسى عن الحسين بن علوان ، عن أبي خالد الواسطي عن
زيد بن علي « في الابل والبقرة والغنم وكل شيء يحل أكله فلا بأس بشرب ألبانها ، وأبوالها
وتصيب ثوبك » وأخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : حدثنا أبو جعفر الطحاوي ،
قال : حدثنا حسين بن نصر ، قال : حدثنا الفريابي ، قال : نا إسرائيل ،
قال : نا جابر عن محمد بن علي عليهما السلام قال : « لا بأس بأبوال الابل والبقرة والغنم » وأخبرنا
أبو بكر المقرئ ، قال : نا أبو جعفر الطحاوي ، قال : نا حسين بن نصر ، قال : نا الفريابي ،
قال : حدثنا سفيان عن عبد الكريم عن عطاء قال : « كل ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » .

قال المؤيد بالله فقد رويانا ما رفع الينا من أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصروفة
بطهارة بول ما يؤكل لحمه ، ورويناه عن علي عليه السلام ، ومن مذهبنا أن علياً عليه السلام

إذا قال قولا وجب اتباعه على أنه لم يُروَ عن أحد من الصحابة خلافة . اهـ . ما أريد أخذه من كلامه . ومثل ما رواه المؤيد بالله عن عطاء موقوفاً ذكره في « التلخيص » من حديث جابر عند الدارقطني ، ومن حديث البراء بن عازب كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى . وقد استدل البخاري في « صحيحه » للطهارة بحديث المرينين وفيه : « فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلقاح وإن يشربوا من أبوالها وألبانها » وأورد بعده حديث أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل أن يبنى المسجد في مريض الغنم » . اهـ .

وطهارة بول ما يؤكل لحمه مذهب العترة ومالك ومحمد وزفر ، وقال به : الزهري والنخعي وعطاء بن أبي رباح ويحيى الانصاري والثوري وأحمد بن حنبل ، وبه قال الاصطخري من الشافعية وابن خزيمة ، واختاره منهم الروياني وصاحب « البحر » . قال في « المنتقى » : ومن حججهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « صلوا في مريض الغنم » فاطلق الأذن في ذلك ولم يشترط حائلا بقي من البول ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . والحديث متفق على صحته . وذهب الشافعي وابن عمر والحسن وحماد وأبو ثور ، ونسبه صاحب « المعاني البديعة » إلى الأوزاعي أن أبوال البهائم وأرواثها نجسة سواء في ذلك ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل . واحتجوا بقوله تعالى : « من بين فرث ودم » ممتدحا باخلاص طاهر وهو اللبن من بين نجسين أحدهما الفرث . وبما اتفق عليه من حديث تمذيب من لا يستنزه من البول . وبما روي من حديث عمار بن ياسر وفيه ذكر البول . وحديث « تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » ومن النظر أن الرب كانت تستخبث الأبول كلها فهي حرام .

ودفعوا حجة المذهب الأول بأن حديث جابر عند الدارقطني بلفظ : « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » وحديث البراء بن عازب : « لا بأس ببول ما أكل لحمه » اسناد كل منها ضعيف جدا لا تقوم به الحجة . وحديث المرينين محمول على التداعي أو منسوخ بالنهي عن المثلة .

وأجاب الأولون : بأن الآية الكريمة وردت في مقام الامتنان والتنويه بعظيم القدرة باخراج نوع اللبن خالصاً عما خالطه ، وهو الذي لمح إليه جار الله بقوله : إن الله خلق اللبن وسيطاً بين الفرث والدم يكتنفانه وبينه وبينه برزخ من قدرة الله لا ينبغي أحدهما على الآخر بلون ولا طعم ولا رائحة بل هو خالص من ذلك كله . اهـ . فليس في ذلك تعرض لنجاسة ما جاوره بتصريح ولا إشارة ، وقد قام الدليل على طهارة الفرث بما أخرجه الحاكم في « المستدرک » بإسناده إلى

عبد الله بن عباس أنه قيل لعمر بن الخطاب : حدثنا عن شأن العسرة فقال عمر : « خرجنا الى تبوك في قيظ شديد فتنزلنا منزلاً أصابنا فيه عطش حتى ظننا أن رقابنا مستنقطة ، حتى أن الرجل لينحدر بعيره فيعتمر فرثه فيشربه ويجعل ما بقي على كبده » الحديث . وقال في آخره : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وقد ضمنه سنة غريبة وهو أن الماء إذا خالطه فرث ما يؤكل لحمه لم ينجسه ، وانه لو كان ينجس الماء لما أجاز الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لمسلم أن يجعله على كبده حتى ينجس بدنه . ١ هـ .

وأما الحديث الوارد في تعذيب من لا يستنزه من البول فقريئة السياق تدل على أن المراد به بول الإنسان ، وعلى تسليم عمومته مع ظاهر العموم في حديث عمار وحديث : « تنزهوا من البول » فهو مبني على الخاص الوارد بطهارة بول ما يؤكل لحمه جمعاً بين الأدلة وصيانة لها عن إطراح أحدها مع إمكان العمل بجميعها .

وأما كون العرب تستنجت الأبول فلا اعتبار به في القول بالنجاسة فقد استطابت الدم مع نجاسته وبعض المستقذرات طاهر كالحائط والبراق بالتعويل على الدليل . وما دفعوا به من أن حديث العرينين محمول على التداوي ضعيف لأن الحرم لا يجوز التداوي به بدليل ما أخرجه الطحاوي وغيره من حديث طارق بن سويد الحضرمي ، قال : « قلت : يا رسول الله إن بأرضنا أعناباً نعتصرها أفنشرب منها ؟ » قال : لا ، فراجعته ، قال : لا ، قلت : يا رسول الله أنا نستشفى بها من المرض ، قال : ذاك داء وليس بشفاء » وكما قال عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة : « ما كان الله ليجعل في رجس أو فيما حرم عليكم شفاء » وفي رواية عنه من طريق أبي وائل ، قال : اشتكى رجل منا ، فنعت إليه السككر فأتينا عبد الله فسألناه ، فقال : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ذكره الطحاوي بإسناده . قال الحقوقي : « وصرفهم ذلك الى الخمر تحكماً واستنادهم الى جوابه صلى الله عليه وآله وسلم لمن سألته عن الخمر » انما هي داء وليست بدواء » لا يلزم منه تخصيص العام اذا الخمر فرد من أفراد الحرم والنص على بعض أفراد العام ليس بتخصيص ثم التأويل لا يجوز الا للمجيء وعذاب من لا يستبرئ من البول أو يستنزه المراد بول الآدمي . وأغرب من تأويلهم دعواهم النسخ بالتعسف ففي كلام الشافعية أن الناسخ هو نسخ المثلة فكأنه تعدى النسخ الى البول بالعدوى لتعلقها بالعرينين . ١ هـ . المراد .

قال زيد بن علي عليه السلام : ولا يجوز للمرأة أن تمسح على
الخمار ، وان مسحت مقدم رأسها أجزأها .

المراد بالخمار هنا : ما تغطي به المرأة رأسها ، ومثل ما في الاصل ذكره في « الامالي »
فقال : حدثنا أحمد بن عيسى عن حسين ، عن أبي خالد ، عن أبي جعفر ، قال : سأله رجل
فقال : « المرأة توضع للصلاة هل يجزئها أن تمسح على خمارها ؟ .. قال : لا ، ولو أن يمس الماء
مقدم رأسها » وحدثنا أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد ، عن آبائه ، عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم « مثله » . وحدثنا محمد ، حدثنا جعفر - وهو النيروسي - عن
قاسم بن ابراهيم في المرأة تمسح على خمارها ، قال : أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يرون ذلك . ا هـ . وسيأتي في « المجموع » عن الحسين بن علي عليها السلام انه قال : « إنا
ولد فاطمة لا نمسح على الخفين ولا عمامة ولا كفه (١) ولا خمار ولا جهاز » قال القاضي هذا
- يعني كلام الأصل - جواب عن سؤال كأن السائل ظن أن في ازالة الخمار الذي تغطي به
المرأة رأسها عند الوضوء حرجاً ومشقة يبيحان لها المسح عليه ، فاجابه الامام : بانه لا يجزئها
المسح عليه كالرجل لا يجزئه المسح على القلنسوة . ا هـ .

وقد تقدم الاحتجاج على انه لا يجب استيعاب الرأس بالمسح ، وان مذهب الامام صحة
الاكتفاء بمسح مقدم الرأس وهو حكم عام للرجال والنساء . قال السيد صارم الدين رحمه الله
في « حاشيته على المجموع الحديثي » : ذكر الأمير الحسين بن محمد في « التقرير » عن زيد بن علي
عليها السلام أن المتوضأ اذا مسح مقدم رأسه أجزأه . واليه ذهب الباقر والصادق عليها السلام
ا هـ . والله أعلم .

(١) الكلمة بالضم كما سيأتي . ا هـ .

وقال: حدثني أبو خالد، قال : حدثني زيد بن علي عليهما السلام
في الدم يصيب الثوب إن كان دون الدرهم فلا بأس به ، وإن تغسله
أحسن وإن كان أكثر من قدر الدرهم فاغسله .

قد تقدم أن الدم السائل من النواقض ، والنقض فرع التنجيس . قال القاضي عبد الله
الدواري في « الدياج » : ولا خلاف بينهم في السافح أنه نجس لكن اختلفوا في قدره ،
فمئد الهادي وأبي العباس وأبي طالب والمنصور بالله أن السافح ما يقطر ويسيل أو يمكن فيه
ذلك ، وعند المؤيد بالله وأحد قولي الشافعي : أن السافح ما زاد على رؤوس الأبر وحسب
الخردل ، ورأس الأبرة هو المنغرز في الثوب منها ، وقيل عجزها ، وهو الأصح لأنه نظير
حب الخردل . وذكر الشافعي في قول : أن السافح ملء الكف . وذكر زيد بن علي
وأبو حنيفة وأصحابه أن السافح ما زاد على قدر الدرهم البغلي . وعند القاسم أن السافح ما كانت
مساحته قدر نصف الإبهام . اهـ .

قال في « المصباح » : والدرهم نصف دينار وخمس دينار ، وكانت الدراهم في الجاهلية
مختلفة فكان بعضها خفافاً وهي الطبرية كل درهم منها أربعة دنانير ، وهي طبرية الشام ، وبعضها
ثقلاً كل درهم ثمانية دنانير ، وكانت تسمى المبدية ، وقيل : البغلية نسبة إلى ملك يقال له
رأس البغل ، فجمع الخفيف والثقيل وجعلوا درهمين متساويين ، فجاء كل درهم ستة دنانير ،
ويقال : إن عمر رضي الله عنه^(١) هو الذي فعل ذلك ، وقيل فيه غير ذلك ، ثم قال : والدرهم
الاسلامي ست عشرة حبة خرنوب ، فيكون الدانق حتي خرنوب وثلاثي حبة خرنوب . اهـ .

وتقدير السافح في الآية الكريمة بالقطرة قريب من تقديره بما زاد على الدرهم لما تقدم في
الحديث المروي من حديث زيد بن علي مرفوعاً وفيه : « أو دم سائل » فيفهم منه أن ما دونه
معفو عنه وهو قدر الدرهم ، المراد هنا ، وهو أيضاً دون القطرة ، ولذا دفع الامام المهدي في

(١) هو ابن عبد العزيز .

« البحر » من فسر السافح بدون القطرة بقولاه : قلنا : لا يعقل السفح بدون القطرة . وذكر القاضي في « شرحه » ان لفظ أكثر في كلام الامام مقحمة كما اقحم « فوق » في قوله تعالى : « فاضربوا فوق الاعناق » ، وأن المراد أن قدر الدرهم من الدم نجس واحتج بما رواه ابن مرغم شارح « البحر » من طريق أبي هريرة : « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم » وفي رواية الديلمي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا كان الدم قدر الدرهم غسل من الثوب أو عند الصلاة » وهذا الذي تأوله خلاف الظاهر ولا ملجئ إليه لعدم الوثوق بصحة ما روي من الحديثين . ومثل ما في « المجموع » مصرح به في « الأمالي » و « الجامع الكافي » وجميع كتب المذهب نقلا عن الامام عليه السلام ، وهو قرينة دالة على أن المراد به ظاهر كلامه فليتأمل .

قال في « المنهاج » : أما الوجه في نجاسة ما كان فوق الدرهم فقول الله تعالى : « أو دما مسفوحا » .

إن قيل : فدون الدرهم لم يقتص عليه السلام بغسله وهو كثير .

قلت : ليس مسفوحاً ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من صلى وفي ثوبه من الدم أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة » .

إن قيل : فلم قال عليه السلام : فالأحسن غسله ؟

قلت : لما كان فيه شبهة السفح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » فاستحسن عليه السلام غسله لذلك .

وذكر الشيخ أبو جعفر رحمه الله عنه عليه السلام أن الدم نجس إلا أن قدر الدرهم معفو عنه . هـ .

والاستدلال بالآية مبني على أن صفة السفح قيد للدم لا كاشف ، وهو الظاهر إذ التأسيس خير من التأكيد ، ويعضده ظاهر ما ورد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أو دم سائل » وقال الهيثمي في « شرح الارشاد » : التعبير في الآية بالسفوح المراد به ما من شأنه ولم يجعل قيداً مخرجاً لشيء من الدم ، وهو الذي يدل عليه كلام صاحب « الكشف » حيث قال : أي مصبوحاً سائلاً كالدّم في العروق لا كالكد والطحال . والله أعلم .

حدثني أبو خالد، قال : حدثني زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطىء بعر بعير رطب فمسحه بالأرض ، وصلى ولم يحدث وضوءاً ولم يغسل قدماً »

السماع في رطب بالجر لمجاورته المضاف اليه وهو بعير، وأصله أن يكون بالنصب صفة للمضاف ، وكذا ذكره في « المنهاج » . قال : وهو كفولهم : « جحر ضب خرب » « وواعدناكم جانب الطور الأيمن » فجر الأيمن بالمجاورة للطور ، والا فهو صفة للجانب وهو منصوب .
والحديث يدل على طهارة رجميع ما يؤكل لحمه .

قال الشارح الحافظ : هذا الحديث مما تفرد بلفظه أبو خالد رحمه الله وله شواهد ، وإن كان في بعض أسانيدنا مقال ، وفي بعض انقطاع وارسال .

قلت : وقد سبق ذكر بعضها قريباً وتقرير الدليل على طهارة ما خرج من سبيلي ما يؤكل لحمه ، والتفرد غير قادح مع سلامة السند عن العلة والشذوذ .

وقال ابن حجر في « شرح النخبة » : وقد يستمر التفرد في جميع رواة السند أو أكثرهم . وفي « مسند البزار » و « المعجم الأوسط » للطبراني أمثلة كثيرة لذلك ، وهو داخل في قسم المقبول الذي يجب العمل به كما حقق في موضعه . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي عليه السلام ، قال : كان أبي علي بن الحسين يقول : إذا ظهر البول على الحشفة فاغسله

قال في « شمس العلوم » : الحشفة - ما فوق الختان . وفي الحديث عن علي عليه السلام « في الحشفة الدبة » والحشفة : واحد الحشف من التمر . وفي « المصباح » : والحشفة رأس

الذكر ، وفي نسخه . وقيل : رأس الكمرة وهو أنسب بمراد كلام الأصل ، وقد تقدم في شرح قواه : « الاستنجاء سنة مؤكدة . . . الخ » بسط الكلام على معنى ما ذكره هنا .

وحاصل ما يريد عليه السلام أن أباه كان لا يرى أن الاستنجار بالاحجار كاف إذا تعدى البول ثقب الذكر بل لا بد من غسله ، والدليل على أنه مراده صدر كلامه الذي أخرجه في « الأمالي » عن محمد بن منصور ، عن أحمد بن عيسى ، عن حسين بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي قال : كانوا إذا أراقوا الماء أجزأهم التمسح بالحائط ، وكان أبي علي ابن الحسين يقول : إذا ظهر البول على الحشفة فاغسله ، وهو محمول على جهة المبالغة في التطهر لا الوجوب لقيام الإجماع على أن الاستنجار بالاحجار كاف وللأدلة التي تقدم إيرادها والله أعلم .

قال : وسألت زيد بن علي عن القلس ، فقال : الوضوء في قليله وكثيره . حدثني زيد بن علي عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « القلس يفسد الوضوء » .

الحديث رواه الدارقطني في « سننه » بمعناه في باب الأحداث التي تنقض الوضوء ، فقال : حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد (١) ، قال : أنا أحمد بن محمد بن سراج والحسن بن علي بن بزيع ، قالوا : أنا حفص القرظي ، قال : أنا سوار بن مصعب ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « القلس حدث » سوار متروك ولم يروه عن زيد بن علي غيره . ١٥ .

قال في « التخريج » : وهذه المتابعة لأبي خالد رحمه الله عن زيد بن علي لا يمتثل بها لضعف سوار بن مصعب فإنه ضعيف جداً ، ومما يصلح أن يكون شاهداً لهذا الحديث ما أخرجه الترمذي من طريق معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) هو ابن عقدة . ١٥ .

وسلم فاء فتوضاً (١) . قال معدان فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له قال : صدق وأنا (٢) صيبت له وضوءه . قال الترمذي : وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين الوضوء من القِيء والرعاف وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك واحمد واسحاق . وقال بعض أهل العلم : ليس في القِيء والرعاف وضوء ، وهو قول مالك والشافعي . وقد جود حسين العلم هذا الحديث عن يحيى ابن أبي كثير ، وحديث حسين أصح شيء في الباب . قال في « التلخيص » : أخرجه أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي وابن منده والطبراني والحاكم . قال ابن منده : اسناده صحيح متصل ، وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده . وساق ابن حجر حكاية الاختلاف فيه . وقال البيهقي في « سننه » : اسناد هذا الحديث مضطرب . واختلفوا فيه اختلافاً شديداً وهو مذكور مع سائر ما روى في هذا الباب في الخلافات . ١ هـ .

قال في « التخريج » : الترمذي لم يحسب به ، وقد قال : رأي جماعة من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ... الخ ولعل الاضطراب الذي في هذا الحديث لا يكون علة قاذحة في حسنه ، وحديث الثقلتين وغيره من الأحاديث التي في أسانيدهم اضطراب وقد صححت وحسنت مع الاضطراب ورُدَّ الخطأ فيها الى الصواب ، وهذا الحديث من هذا القبيل . وقد روي عن علي عليه السلام ما يشعر بأنه كان يرى الوضوء من القِيء والرعاف ذكره الحافظ السيوطي في مسند علي عليه السلام من كتابه « جمع الجوامع » وذكره في « التلخيص » عن عائشة مرفوعاً وضعفه ، وعن علي موقوفاً وعزاه الى « مصنف عبد الرزاق » ، وقال : اسناده حسن . ولفظ المسند : عن علي قال : « اذا وجد (٣) أحدكم في بطنه رُئاً أو قيئاً أو رعافاً

(١) وفي نسخة فافطر . والنسخة الصحيحة فاء فتوضاً .. الخ وفي الترمذي : فاء فتوضاً . وفي سنن أبي داود : فاء فافطر ، والواو في قوله وأنا صيبت ثابت .

(٢) هذه الراو صححت من النسخة المصححة ولم تكن ثابتة في بعض نسخ « التلخيص » والله أعلم . وسقط من شيخنا صفى الاسلام العلامة أحمد بن محمد السباغي انها ثابتة في نسخ « سنن أبي داود » . من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله . ١ هـ .

(٣) في حديث علي « من وجد في بطنه رنا فلينصرف وليتوضأ » . الرن في الاصل الصوت الخفي ويريد به الفرقة ، وقبل هو حركة الحدث للخروج وأمره بالخروج لتلا يدافع احد الاخبثين . وهذا الحديث هكذا مروى في كتب القريب عن علي نفسه ، وأخرجه الطبراني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فليصرف ، وليتوضأ ، ثم لين على صلاته ما لم يتكلم » أخرجه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو عبيد في « الغريب » والدارقطني والبيهقي ولم يذكر ضعفاً في سنده . وقد تقدم في حديث السبع النواقض شيء مما ورد في نقض القمي للطهارة ، وسيأتي هذا الحديث عند ذكره في « المجموع » في كتاب الصلاة في باب الاحداث الواقعة في الصلاة ، وذكر طرقه من كتب المحدثين - ان شاء الله تعالى - .

والقلس - بفتح القاف وسكون اللام وقيل بفتحها - وهو سماع الامام محمد بن المطهر ذكره في كتابه « المنهاج » قال في « المصباح » : قلس قلساً من باب ضرب : خرج من بطنه طعام أو شراب الى الفم ، وسواء ألقاه أو أعاده الى بطنه اذا كان ملء الفم أو دونه فاذا غلب فهو قيء . ونقل في « المنهاج » عن الخليل بن أحمد انه : ماخرج من الحلق ملء الفم أو دونه فليس بقيء فان عاد فهو القيء ومثله في « القاموس » و « النهاية » .

ويؤخذ من مجموع ما ذكره امران :

الاول : أن بين القلس والقيء تبايناً من حيث تخصيص القلس بملء الفم فما دونه ، والقيء بما فوق ذلك ، وما نقل عن الخليل صريح في ذلك .

الثاني : أن جماعة منهم الامام عز الدين في « شرح البحر » حملوا قول أهل اللغة ماخرج من الحلق على ما لم يخرج من المعدة وخصوه باسم القلس ، والظاهر أن مراد من قال هو الخارج من الحلق موافق للقائل بأنه الخارج من الجوف ، ولكنه اقتصر على ذكر طريق خروجه ، ويدل عليه آخر الكلام في قوله : « فان عاد فهو القيء » فانه تفصيل للخارج .

وظاهر مذهب الامام أن القلس ناقض مطلقاً ، أما الكثير فواضح ، وأما القليل فقال في « المنهاج » : قياساً على كثيره والأولى دخوله تحت عموم حديث : « القلس يفسد الوضوء » فهو جنس يشمل جميع أنواعه قلة وكثرة وما في معناه من حديث عمار ، وقياساً على سائر الفضلات الخارجة من الفرجين اذ الكل من المعدة وانما افترقا بالخروج ، وقد أورد عليه أن حديث السبع النواقض السابق ذكره متضمن لتقييد القمي بالذراع والدسة بملء الفم ، فيشعر أن أقل ما يتقضى ما كان ملء الفم .

وأجيب : بأن التقييد في الطرفين لنوعي القمي لبيان القمي ناقض لقليله وكثيره من حيث

أن الذارع هو الغالب كما ذكره في « القاموس » و « الصحاح » بقوله : ذرع القميء فلانا غلبه وسبقه ، فالمراد بقوله « وقيء ذارع » ماسبق وغلب قل أو أكثر اذ لو كان المراد به ماملاً الفم وزاد عليه دون ما كان دون ملء الفم لما كان لقوله « ودسعه تملأ الفم » فائدة .

والحاصل أن قوله : « ودسعه تملأ الفم » لا يصلح قيماً للقلس للتغاير بينه وبين القميء بتصريح أئمة اللغة . هذا معنى ما ذكره القاضي في « شرحه » وفيه نظر لأنه اذا كان المراد بالذارع ماسبق وغلب قل أو أكثر فملأ الفم أحد أفراد ما صدق عليه وحينئذ فلا يظهر لقوله : « ودسعه تملأ الفم » فائدة . وأحسن ما قيل في معناه وتوضيح وجه العطف ما ذكره صاحب « نجوم الانظار » : أن القميء الذارع اما أن يراد به الكثير المتصل الزائد على ملء الفم ، من ذرعه القميء أي : سبقه وغلبه فحينئذ لا يشمل القليل المقدر بالدسعة ، فتعطف الدسعة عليه لافادة أن النقص لا يختص بالكثير المتصل بل يشمل الدفعة الواحدة ، أو يراد بالذارع ماهو أجمل من الدسعة فهي أخص منه فتعطف عليه للتنصيص على أن هذا القدر يكفي .

وأقول : الذي يظهر لي في بيان وجه العطف أن المراد بالدسعة معنى القلص وتقييدها بملء الفم بيان لقدرة نصاب النقص ، وهو القليل الذي أراده عليه السلام بقوله في قليله وكثيره . والمراد بالقميء الذارع ما زاد على ذلك القدر ، وهو الذي يوافق ما ذكره أهل اللغة من التغاير ، ولا يحتاج في الحديث الى تطلب وجه الفرق بين المطوف والمطوف عليه ، ولا نص للإمام يخالف هذا على انه عليه السلام هو راوي الحديث المذكور ، ونصاب القلة والكثرة فيما عدا الخارج من السبيلين معتبر ، كما اعتبر عليه السلام نصاب نجاسة الدم بقدر الدرهم ، ويكون هذا الحديث مخصصاً لما ورد من العمومات في لفظ القميء والقلص ، وقياس القميء على الخارج من السبيلين ضعيف للتفاوت الشديد بين الفائط والقميء في الاستقذار .

ومما يؤيد^(١) ما ذكرنا من مراد الامام انه حكى في « البحر » خلاف زيد بن علي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ان مادون ملء الفم نجس لموم الدليل . وتعقبه في « نجوم الانظار » بأن الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه مخالفة لما في كتبهم لاعتبارهم ملء الفم في النقص والتنجيس

(١) ينظر في هذا التأييد فليس نيا تعقبه في « نجوم الانظار » تعرض لمذهب الامام زيد بن علي ، وانما فيه التعرض لكلام ابي حنيفة واصحابه الا ان يكون بالمجازة . تمت .

وأن مالا يكون حدثاً لا يكون نجساً. فان قيل : انه يلزم مما ذكر أن يكون وصف الدسمة بملء الفم التقييد الدال على خروج مادونه . ووصف القيء بالذارع للتوضيح والكشف لعدم الحاجة الى التقييد به مع نقض مادونه وهو ملء الفم ، واختلاف الوصفين في سياق واحد غير جار على السنة الفصحاء .

قلت : قد فهمت من تصريح أهل اللغة أنها متباينان ، فيحتاج كل منهما الى بيان قدر الناقض منه بوصف مستقل ، ولا يغني وصف أحدهما عن الآخر ، وان وقع من حيث المعنى انه اذا نقض الأقل لزم نقض ما فوقه بالاولى فهو لا يكفي مع اختلاف الماهيتين . والله أعلم .

قال أبو خالده : وسألت زيد بن علي عن القبلة تنقض الوضوء ،

فقال : لا ينقض الوضوء إلا الحدث ، فليس هذا حدثاً .

يريد عليه السلام بالحدث أحد السبعة النواقض المذكورة في الحديث السابق المروي من طريقه في « شرح التجريد » وغيره . والخلاف في نقض القبلة وما هو بمعناها من لمس بدون المرأة مشهور ، فروي عن أمير المؤمنين وأكثر العترة وابن عباس وعطاء وطاووس : ان لمس بشر من لا يحرم عليه نكاحه لا ينقض ، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى ذلك الا اذا مباشر الفرجان وانتشر وان لم يمد ، وذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم الى أن ذلك ناقض .

واحتجوا على ذلك بأمرين :

أحدهما : قوله تعالى : « أو لامستم النساء » واللمس حقيقة في اليد ، وأيضاً فيوضح بقاءه على معناه قراءة « أو لمستم النساء » فانها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل فتَحَقَّقَ بقاءه على معناه الحقيقي ، فكذلك لامستم إذا الأصل اتفاق معنى القراءتين . واحتج البيهقي بأن اسم اللبس يقع على مادون ~~من~~ الجماع أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لعلك قبلت أو لمست » ونفيه عن بيع الملامسة . وقوله في حديث أبي هريرة في بعض الروايات

عنه : « واليد زناها المس » وقول عائشة : « قل يوم أو ما كان يوم الا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف علينا جميعا ، فيقبل ويلمس ما دون الوقاع » .

وقال في « الدر المنثور » : أخرج الشافعي في « الأم » وعبد الرزاق وابن المنذر والبيهقي عن ابن عمر : « قبله الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته وجسها بيده فعليه الوضوء » وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن عمر قال : « ان القبلة من المس فتوضأ منها » . ١ هـ .

وقال محمد بن منصور في « الأمالي » : حدثني أحمد بن عيسى ، عن محمد بن بكر ، عن أبي الجارود قال : سمعت أبا جعفر يقول : « القبلة تنقض الوضوء » وبهذا الاسناد عنه أن المراد بالآية ما دون الجماع .

ثانيهما : حديث معاذ وهو أنه : « جاء رجل ، فقال : يا رسول الله إني صادفت امرأة في هذا البستان ، فقضيت منها ما يقضي الرجل من امرأته ما خلا الجماع ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : توضأ وضوءاً حسناً وإركع ركعتين ، فإن الحسنات يذهبن السيئات » أخرجه أحمد والدارقطني والبيهقي ، وقال البيهقي : فيه ارسال عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذاً . واحتج الأولون بادلة :

أحدها : ما ذكره في « مجمل الزوائد » عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ، ثم يخرج الى الصلاة ولا يحدث وضوءاً » رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه يزيد بن سنان الرهاوي ضعفه أحمد ويحيى وابن المديني ، ووثقه البخاري وأبو حاتم . وفيه مروان بن معاوية بقبلة رجاله موثقون . وعن عائشة أن النبي ﷺ : « كان يقبل بعض نسائه ، ويخرج الى الصلاة ولا يتوضأ » رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه سعيد بن بشير ووثقه شعبة وغيره ، وضعفه يحيى وجماعة . ١ هـ . وسعيد هذا قال فيه أبو حاتم : محله الصدق . ووثقه دحيم وابن عيينة ، وقال ابن عدي : لا أرى بما يرويه بأساً ، ذكر ذلك المنذري في آخر كتابه : « الترغيب والترهيب » بعد أن نقل عن جماعة تضعيفه ، قال في « الميزان » : قال بقية : سألت شعبة عنه ، فقال : ذاك صدوق اللسان . وقال ابن الجوزي : قد وثقه شعبة ودحيم . وقال ابن عيينة : حدثنا سعيد بن بشير وكان حافظاً وأطال ترجمته في « الميزان » وذكره أيضاً فيمن تكلم فيه وهو موثق .

- ثانيها : ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » قال : أخبرنا أبو العباس الحسن بن رضوان الله عليه ، قال : أنا محمد بن جعفر الانباطي ، قال : حدثنا إبراهيم بن اسحاق الصنعاني ، عن عبد الرزاق ، عن إبراهيم بن محمد ، عن معبد بن نباتة ، عن محمد بن عمرو ، عن عروة ، عن عائشة قالت : « قلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وصلى ولم يحدث وضوءاً » . اهـ . وهو في « التلخيص » عن محمد بن عمرو ، عن عطاء ، عن عائشة بلفظ : « انه كان يقبل ولا يتوضأ » قال - يعني الشافعي - : لا أعرف حال معبد ، فان كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال المؤيد بالله : وعن روى ذلك أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة وعبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم ، عن عطاء ، عن عائشة . وروى الاوزاعي عن يحيى بن أبي سلمة عن أم سلمة « أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم ولا يفطر ولا يحدث وضوءاً » وروى عن عائشة « انها طلبت النبي ﷺ ليلاً فلم تجده ، قالت : فوضعت يدي على صدر قدمه وهو ساجد يقول كذا وكذا » فلو كان ذلك ينقض الطهارة لم يمض النبي ﷺ في سجوده .

وهذه الاخبار كلها قد دلت على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء . اهـ .

ويعلم من ذلك عدم ورود ما ذكره في « التلخيص » أن حديث حبيب ، عن عروة ، عن عائشة أن النبي ﷺ : « كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ » معلول ذكر علته أبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وابن حزم ، قال : ولا يصح في هذا الباب شيء ، وان صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل زول الوضوء من اللبس . اهـ . والعلة المشار اليها أن حبيباً لم يسمع من عروة بن الزبير ، وانما سمع من عروة المزني وهو مجهول . ورواه أبو داود من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة ، وقال : هو مرسل ، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ، ووجه ضعف ما ذكره وجود المتابعة والشواهد من غير طريق متصل بعائشة كما عرفته .

ثالثها : ما أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « ان كان ﷺ ليصلي وأنا لمعتزة بين يديه - اعتراض الجنابة - حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله » قال في « التلخيص » : اسناده صحيح . وذكره أيضاً في الخصائص من كتاب النكاح وعزاه الى « سنن البيهقي » وقال : اسناده صحيح . ولفظه في البخاري من طريق القاسم

عن عائشة قالت : « بشأنا عدلتمونا بالسكب والحمار ، لقد رأيتني ورسول الله ﷺ يصلي - وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة - فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فقبضتها » . وقد ذكر بعض الشافعية أنه يحتمل أنه مسها من وراء حائل ، وهذا احتمال بعيد لا يدفع الظهور فلا يعرج عليه .

رابعها: ما ذكره في « التلخيص » في الخصائص من رواية البزار من طريق عبد الكريم الجزري عن عطاء ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ : « كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ » قال : وامسناده قوي وإيراده لهذا الحديث وما قبله في الخصائص دعوى عاطلة عن البرهان. فهذه أدلة القائلين بعدم النقص وانفصلوا عما استدلل به المخالف ، فقالوا : أما الاستدلال بالآية على أن المراد منها اللمس باليد ، فإنه وإن سلم صحة إطلاق اللمس على ما كان باليد حقيقة فيما ذكرتم من الأمثلة، فهي في الآية كناية عن الجماع بشهادة السياق والذوق وتصريح أئمة اللغة والنقل عن المحتج بتفسيره :

أما السياق : فلأن الله عزم الخطاب في أولها للرجال والنساء بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » فليكن التعميم مستمراً إلى آخرها ، وتكون الملامسة مشتركة بين الرجال والنساء وليست إلا الجماع ، ولأن الله تعالى ذكر حكم الطهارتين، وهي الماء والتراب مع وجود الماء وعدمه فيدل على أن الجماع مراد بالآية .

وأما الذوق : فلأن الله عز وجل استعمل في كتابه العزيز الكنايات البليغة المشعرة بالمراد مما يستهجن التصريح بذكره ، وقد أورد أهل البيان من ذلك ما فيه تبصرة لمن أراد الوقوف على أساليب القرآن الكريم المجيد .

وأما تصريح أهل اللغة: فقال في « المصباح » : لمسه لمساً من باي قتل وضرب - أفضى إليه باليد ، هكذا فسروه . ولمس امرأته كناية عن الجماع ولا مسها ملامسة ولماساً . وقال في « النهاية » : والذي أعتقده أن دلالة اللمس على الجماع أظهر وإن كان مجازاً لأن الله تعالى قد كنى عنه باللمس والمباشرة والمهاسة .

وأما النقل عن السلف : فقد أخرج محمد بن منصور في « الأمالي » في النكاح ما لفظه : حدثنا سفيان بن وكيع ، عن حفص ، عن أشعث ، عن الشعبي عن أصحاب علي عليه السلام ، عن علي قال : « هو الجماع » . وقال السيوطي في « الدر المنثور » : أخرج ابن أبي شيبة وعبد

ابن حميد وابن جرير وابن المنذر عن علي بن أبي طالب قال : « المس هو الجماع ، ولكن الله كنى عنه ». وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس في قوله تعالى : « أو لامستم النساء » قال : « هو الجماع » . وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر ، عن سعيد ابن جبير قال : « كنا في حجرة ابن عباس ومعنا عطاء بن أبي رباح ونفر من الموالي وعبيد ابن عمير ونفر من العرب ، فتذاكرنا باللمس فقلت : أنا وعطاء والموالي : المس باليد ، وقال عبيد بن عمير والعرب : هو الجماع ، فدخلت على ابن عباس فاخبرته ، فقال : غلبت الموالي وأصابت العرب ، ثم قال : ان اللبس والمس والمباشرة الى الجماع ما هو ولكن يكنى ما شاء بما يشاء » وقد أخرجه البيهقي بمعناه عن شيخه أبي عبد الله الحاكم ، قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال : حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، قال : ناوهم بن جرير ، عن شعبة ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير فذكره . وقال محمد بن منصور في « الأمالي » : حدثنا عثمان ابن أبي شيبة ، عن هشيم ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « اللبس والمس والمباشرة هي الجماع ، ولكن الله يكنى ما يشاء بما يشاء » . وأخرج المؤيد بالله في النواقض من كتاب « التجريد » قال : حدثنا أبو العباس الحسيني قال : أنا الحسن بن علي بن أبي الربيع ، قال : ثنا علي بن هارون ، قال : ثنا أبو كريب ، قال : ثنا الحسين الجعفي عن زائدة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى عليه وآله وسلم : « الملامسة الجماع » فعرفت بذلك مراد الآية الكريمة من طريق باب مدينة العلم ، وبما نقل عن ترجمان القرآن المدعو له بمعرفة أسرار التنزيل ، وما روي عن أم المؤمنين وهم المقدمون على غيرهم في معرفة التأويل عند تعارض الأقاويل ، كما أوضح ذلك في « إشار الحق على الخلق » .

وأما الاحتجاج بحديث معاذ فضعيف من وجوه :

أحدها : انه مرسل كما ذكره البيهقي وهو لا يعارض المتصل .

ثانيها : أن احتمال كونه غير متوضيء أظهر من احتمال كونه متوضئا ، ففي بعض رواياته « انه كان في السوق يبيع تمرا ، فجاءته المرأة لتبتاع منه فاستبعتها الى بيته » .

ثالثها : أن سياق الحديث ظاهر في الأمر بالصلاة لا غير إذ هو الأنسب بجواب سؤاله

عن المكفر ، وذكر الوضوء على وجه الاستتباع لما أمر الله تعالى بفعله من الصلاة لأجل
ان مس المرأة ناقض .

رابعها : أن تلك الحالة التي وقعت للسائل مظنة لخروج المذي إن لم يكن ظاهراً منها ،
وهو الباعث على الأمر بالوضوء .

خامسها : أن الحديث الصحيح في قصة الرجل ما رواه الشيخان وأبو داود والترمذي
وليس فيها ذكر الصلاة ولا الوضوء .

وأما الاحتجاج بفعل الصحابة كعمر وابنه عبد الله وغيرهما فاجتهاد منهم لا يلتفت اليه
عند ظهور الحجة وصحتها . والله أعلم .

قال : وسألت زيدا عليه السلام عن الرجل يأكل لحم الابل أو
لحم الغنم هل ينقض ذلك وضوءه ؟ فقال : لا ، وقال : إنما الوضوء
من ذلك أدب .

قد تقدم تفسير الابل والغنم ، ودل ما ذكره عليه السلام انه لا يجب الوضوء مما مسته
النار^(١) مطلقاً ، وهو مذهب العترة عليهم السلام ، حكى ذلك في « البحر » وغيره . وذكر في
« الأمالي » عن القاسم عليه السلام أنه يتوضأ منه ، وعلمه بما يقتضي أن ذلك أدب كما في
الأصل ، ولفظه : قال محمد - يعني ابن منصور - : سمعت قاسم بن ابراهيم - أو ثبت لي عنه -
في الوضوء من لحم الجزور وما مست النار يتوضأ منه ليس لنجاسته ، ولكن لتشغل الأكل
به عن طهارته . اهـ .

والخلاف بين فقهاء العامة والصحابة والتابعين في ذلك واقع لتعارض الأدلة ، فمن ذهب

(١) سواء كان من لحوم الابل أو الغنم .

الى ترك الوضوء مما مست النار : أمير المؤمنين عليه السلام وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعامر بن ربيعة ، وأبي بن كعب ، وأبو أمامة ، وأبو الدرداء والغيرة ابن شعبة ، وجابر بن عبد الله ، ومن التابعين : عبيدة السلماني ، وسالم بن عبد الله ، والقاسم ابن محمد ومن معها من فقهاء أهل المدينة ، ومالك بن أنس ، والشافعي وأصحابه ، وأهل الحجاز ، وعامتهم ، وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، وأهل الكوفة ، وابن المبارك وأحمد وإسحاق ، ورأوا ذلك آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وخالفهم في ذلك ابن عمر ، وأبو طلحة ، وأنس بن مالك وأبو موسى ، وعائشة ، وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو عزة الهذلي ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو مجاز (١) لاحق بن حميد ، وأبو قلابة ، ويحيى بن يعمر ، والحسن البصري والزهري .

واحتجوا بأدلة منها : حديث عبد الله بن قارظ « أن أبا هريرة أكل أثواراً من أقط فتوضأ ، قال : أتدري لم توضأت ؟ إني أكلت أثواراً من أقط . واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : توضأوا مما مست النار » رواه مسدد وأحمد بن حنبل ولفظه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل أثواراً من أقط ، فتوضأ منه ، ثم صلى » وابن حبان في « صحيحه » ورواه أيضاً مسلم في « صحيحه » باختصار . ومنها ما أورده البيهقي في « سننه الكبرى » عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن خالد بن عمر بن عثمان « انه سأل عروة بن الزبير عن الوضوء مما مست النار قال عروة : سمعت عائشة تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : توضأوا مما مست النار » رواه مسلم في « الصحيح » عن عبد الملك بن شعيب . وفي الباب عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي طلحة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وأجاب الأولون : بأن ذلك منسوخ بأدلة :

منها : ما أخرجه البيهقي في « سننه » قال : انا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب : نا أحمد بن عبد الحميد الحارثي ، حدثنا أبو أسامة ، عن

(١) بكسر الميم وسكون الجيم بعدها لام مفتوحة فزاي . اهـ . « تقريب » .

الوليد بن كثير ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، قال : « كنت مع ابن عباس في بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد ، فجعل يعجب من يزعم أن الوضوء مما مست النار ، ويضرب فيه الامثال ، ويقول : انا نستحم بالماء المسخن وتوضأ به وندهن بالدهن المطبوخ ، وذكر أشياء مما يصيب الناس مما قد مست النار ، ثم قال : لقد رأيتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد توضأ ثم لبس ثيابه فجاءه المؤذن فخرج الى الصلاة حتى اذا كان في الحجرة خارجاً من البيت لقيته هدية عضو من شاة ، فأكل منها لقمة أو لقتين ، ثم صلى وما مس ماء » رواه مسلم في « الصحيح » عن أبي كريب ، عن أبي أسامة . وفيه دلالة على أن ابن عباس شهد ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال الزعفراني : قال أبو عبد الله الشافعي : وانما قلنا لا يتوضأ منه لأنه عندنا منسوخ. الا ترى أن عبد الله بن عباس - وانما صحبه بعد الفتح - يروي عنه انه رآه يأكل من كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ . وهذا عندنا من أبين الدلالات على أن الوضوء منه منسوخ أو أن أمره بالوضوء منه بالغسل والتنظيف . والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يتوضأ منه ثم عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي بن كعب وأبي طلحة كل هؤلاء لم يتوضؤوا منه .

ومنها ما روي عن فاطمة الزهراء سلام الله عليها : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل في بيتها عراً ، فجاءه بلال فأذنه بالصلاة ، فقام يصلي فأخذت بثوبه ، فقالت : يا أبت ألا تتوضأ ؟ فقال : مم أتوضأ أي بنية ؟ فقلت : مما مست النار ، فقال : أوليس أطهر طعامنا ما غيرت النار » رواه مسدد مرسلأ أو معضلاً ، ورواه الحرث وأبو يعلى وأحمد بن حنبل مرفوعاً بسند ضعيف لتدليس ابن اسحاق هكذا ذكره ابن حجر في « مختصر اتحاف السادة المهرة » وما ذكره من التدليس غير مسلم كما أوضحه صاحب « المنار » ، واختار هو وغيره من المتأخرين قبول روايته مطلقاً سواء تحصرح بالتحديث أم لا . وفيه دليل على النسخ من حيث أن فاطمة رضي الله عنها تكلمت بما استقر في ذهنها وهو الوضوء مما مست النار ، وتضمن الجواب النبوي بيان وجه الإباحة .

ومنها ما روي عن سعيد بن المسيب : « ان عثمان قعد عند منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتي بخبز ولحم فأكل ولم يتوضأ ، ثم قال : قعدت مقعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأكلت طعام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وصليت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه ابن أبي شيبة واللفظ له ورجاله ثقات وابن أبي عمر وأبو يعلى الموصلي وأحمد بن حنبل .

ومنها ما روي عن عبد الله بن شداد قال : قال مروان : « كيف نسأل أحداً وفينا أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فارسل الى أم سلمة رضي الله عنها فسئلت فقالت : أنا كشكت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنفاً من قدر فأكل منها ثم خرج الى الصلاة » رواه أحمد بن منيع وأبو يعلى ، ولفظه عن عبد الله بن شداد ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : « توضؤوا مما مست النار قال : فارسل مروان الى أم سلمة رضي الله عنها فسئلت ، فقالت : نهش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندي كنفاً ثم خرج الى الصلاة ولم يميس ماء » ورواه النسائي في « اليوم واليلة » .

ومنها ما روى أمير المؤمنين كرم الله وجهه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل التريد ويشرب اللبن ويصلي ولا يتوضأ » رواه أبو يعلى ورواه أبو داود وغيره من حديث أنس .

ومنها ما روي عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمر بالقدر فيتناول منه العرق فيصيب منه ثم يصلي ولا يتوضأ » رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل وأبو يعلى ورواته ثقات .

ومنها ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل اللحم ثم يقوم الى الصلاة فما يميس قطرة ماء » رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل ورواته ثقات. ذكر هذا الحديث وما قبله في « مختصر الاتحاف » .

ومنها ما أخرجه البخاري من حديث مسويد بن النعمان « انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي أدنى خيبر - فصلى صلى الله عليه وآله وسلم العصر ، ثم دعا بالازواد فلم يؤت الا بالسويق فأمر به فثري ، فأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكلنا ثم قام الى المغرب فمض مض ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ .

قال الخطابي: فيه دليل على أن أمره بالوضوء مما مسته النار ومما غيّر بالنار منسوخ ، إنما كانت خير سنة سبع من مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وكان الأمر بالوضوء منها متقدماً ، وهما حديثان في أحدهما الوضوء مما مست النار وفي الآخر الوضوء مما غيّرته النار . فالسويق مما قد مسته النار وإن لم يكن لها فيه بيان تغيير ، وأما اللحم وانضاجه بالطبخ فهو الذي قد غيّرته النار ، والأمران معاً لا تجب فيها الطهارة عند عامة العلماء . اهـ . وفيه نظر فإن حديث سويد بن النعمان كان قبل خير وإغدا قدم أبو هريرة بعد فتح خير على ما صرح به التواريخ ، وهو الراوي حديث الوضوء مما مست النار ذكره الحازمي في « الاعتبار » في سياق تعدد الأمر بالوضوء مما مست النار والرخصة فيه . وقال عقيبة : فهذا يدل على أن الرخصة كانت غير مرة وهو طريق الجمع بين الاخبار وتصحيحها ثم احتج على ذلك أيضاً بما رواه بسنده من حديث المغيرة بن شعبة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل طعاماً وأقيمت الصلاة ، فقام - وقد كان يتوضأ قبل ذلك - فأتيته بماء ليتوضأ فاتهرني وقال لي : ورائك ، فسأني ذلك ، ثم صلى فشكوت ذلك الى عمر بن الخطاب ، فقال : يا رسول الله إن المغيرة بن شعبة قد شق عليه انتهارك إياه خشي أن يكون في نفسك عليه شيء .. فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ليس في نفسي عليه شيء إلا خبير ، ولكنه أتاني بماء لا توضأ ، وإنما أكلت طعاماً ولو فعلت ذلك فعل الناس ذلك من بعدي » هذا حديث يروى عن سويد من غير وجه ، فمنهم من يقول فيه : كان يتوضأ قبل ذلك . ومنهم من يقول : كان توضأ قبل ذلك . وقال عثمان بن سعيد الدارمي : لما رأينا هذه الأحاديث قد اختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واختلف فيها من ذكرناهم في الأول والآخر ، فلم نقف على الناسخ والمنسوخ منها ، فنظرنا الى ما اجتمع عليه الخلفاء الراشدون والأعلام من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآخذنا بأجماعهم في الرخصة فيه . اهـ . كلامه .

وقد عرفت من مجموع ما ذكر قوة الدليل على ترك الوضوء مما مست النار ، وقد استثنى بعض العلماء من ذلك لحوم الابل فأوجبوا الوضوء منه ، ورأوا أن الرخصة خاصة بما عداها من لحم الغنم وسائر الأطعمة . وعن جنح الى ذلك ابن القيم والمحقق القبلي وغيرهما ، واحتجوا بما أخرجه البيهقي وغيره من حديث جابر بن سمرة : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ من لحم الغنم ؟ .. قال : إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ ، قال :

أتوضأ من لحوم الابل ؟.. قال: نعم ، فتوضأ من لحوم الابل ؛ قال : أصلي في مراتب الغنم ؟.. قال : نعم ، قال : أصلي في مبارك الابل ؟.. قال : لا . » . ومحدث البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل ، فقال: توضؤوا منها . وسئل عن لحوم الغنم ، فقال: لا توضؤوا منها . وسئل عن الصلاة في مبارك الابل ، فقال : لا تصلوا في مبارك الابل فانها من الشياطين . وسئل عن الصلاة في مراتب الغنم ، فقال : صلوا فيها فانها بركة » . قال في « التلخيص » أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة من حديث البراء . وقال ابن خزيمة في « صحيحه » : لم أر خلافاً بين علماء الحديث في أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لمدالة ناقله ، وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم .

قال البيهقي : حكى بعض أصحابنا عن الشافعي قال : إن صح الحديث في لحوم الابل قلت به . قال البيهقي : قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قاله أحمد بن حنبل وإسحاق . اهـ . وقال البيهقي أيضاً : وروينا عن علي وابن عباس : الوضوء مما خرج وليس مما دخل ، وإنما قال ذلك في ترك الوضوء مما مست النار - يعني ما عدا لحم الجزور - فلم تتناوله الرخصة .

وأجاب القائلون بتعميم الرخصة بوجهين :

أحدهما : أن الخبر الناسخ شامل لجميع ما مسته النار ، وذلك فيما أخرجه الأربعة وابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار » وأجيب بأن ذلك غير ناهض على المطلوب لأمرين :

أحدهما : أن في الرواية اختصاراً ، ولفظه فيما رواه ابن حبان من طريق محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل طعاماً مما مست النار ثم صلى قبل أن يتوضأ ، ثم رأيت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر أكل طعاماً مما مسته النار ثم صلى قبل أن يتوضأ ، ثم رأيت بعد أبي بكر عمر أكل طعاماً مما مسته النار ثم صلى قبل أن يتوضأ » والطعام المذكور لحم شاة بدليل ما أخرجه ابن حبان أيضاً في كتابه « التقاسيم والأنواع » ولفظه : ذكر البيان أن هذا الطعام الذي لم يتوضأ صلى الله عليه وآله وسلم

من أكله كان لحم شاة لحلم ابل . وساق سنده الى محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: « دعت امرأة من الانصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شاة فأكل صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فحضرت الصلاة ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عاد الى بيتها فأكلوا ، فحضرت صلاة العصر فلم يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

ثانيها : ما ذكره في « التلخيص » ولفظه : قال الشافعي في سنن حرمة : لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل فهو منقطع . وقال البخاري في « الاوسط » : حدثنا علي بن المديني ، قال: قلت لسفيان : إن أبا علقمة الفرّوي روى عن ابن المنكدر عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل لحماً ولم يتوضأ » . فقال : أحسبني سمعت ابن المنكدر ، قال : أخبرني من سمع جابراً . وقال ابن حجر بعد ذلك : ويؤيد أصل حديث جابر ما أخرجه البخاري في « الصحيح » عن سعيد بن الحرث . قلت لجابر : أتوضأ مما مست النار ؟ قال : لا . « وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسleme أخرجه الطبراني في « الاوسط » ولفظه : « أكل آخر أمره لحماً ثم صلى ولم يتوضأ » . اهـ .

قلت : وقد أخرجه البيهقي في « سننه » قال : أخبرنا أبو علي الرثوذباري : أنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، نا عبد الرحمن ابن المبارك ، نا قریش^(١) بن حيان المجلي ، نا يونس بن أبي خالد ، عن محمد بن مسleme ، قال : « أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما غيرت النار ثم صلى ولم يتوضأ ، وكان آخر أمر به » وقال غيره : « يونس ابن أبي خلدة » ولكنه لا تصريح فيه بالمراد بل يحتمل أن أن يكون لحم شاة كما يحتمل غيره . والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، نعم أخرج محمد بن منصور في « الامالي » قال : حدثنا أحمد بن عيسى ، عن حسين عن أبي خالد ، عن أبي جعفر ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام قال : « اعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العشر الأواخر من شهر رمضان ، فلما نادى بلال بالغرب أني ﷺ بكتف جزور مشوية ، فامر بلالا ، فكف هنية ، فأكل عليه السلام وأكلنا ، ثم دعا بلبن ابل قد مُدّق له - قال محمد : يعني

(١) قریش بن حيان بتحتانية العجلي: ابو بكر البكري . اهـ . « خلاصة » .

خلط بماء - فشرب وشربنا ، ثم دعا بماء فغسل يده من غمر اللحم ومضمض فاه ، ثم تقدم فصلي بنا ، ولم يحدث طهوراً » . ١ هـ .

والنمر - بالتحريك - الدسم والزهومة من اللحم ذكره في « النهاية » . والجزور من الابل خاصة كما في « المصباح » وغيره .

الوجه الثاني من الجواين : ان الوضوء في حديثي جابر بن سمرة والبراء متأول على معنى النظافة ونفي الزهومة كما دل عليه حديث « الامالي » وهو الذي جنح اليه الامام عليه السلام في كلامه وذلك استعمال شائع في عرف الشرع . فقد روي « توضحوا من اللبن فان له دسماً » قال ابن الاثير : الوضوء قد يراد به غسل بعض الاعضاء ، ومنه الحديث « توضحوا مما غيرت النار » أراد غسل الأيدي والافواه من الزهومة . ومنه حديث الحسن « الوضوء بعد الطعام ينفي الفقر وقبله ينفي اللمم » أخرجه الطبراني في « الاوسط » بإفظ : « الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر ، وهو من سنن المرسلين » وفي حديث سلمان عند أبي داود والترمذي قال : « قرأت في التوراة ان بركة الطعام الوضوء بعده » .

وأخرج البيهقي في « سننه » بسنده الى معاذ بن جبل انه قال : « ليس الوضوء من الرعاف والقيء ومس الذكر وما مست النار بواجب ، فقليل له : إن ناساً يقولون إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : توضحوا مما مست النار ، فقال : إن قوما سمعوا ولم يعووا كنا نسمي غسل اليد والقدم وضوءاً ، وليس بواجب انما أمر صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنين أن يفسلوا أيديهم وأفواههم مما مست النار » فهذا تصريح بأن الوضوء غير مراد به الوضوء للصلاة بل للتنظيف ، وأن ذلك ليس بواجب ، ومحل معاذ من العلم والمعرفة بمقاصد الشريعة مشهور .

ويؤيده ما ذكره الخطابي في « المعالم » في تأويل حديث البراء ، فقال ما معناه : لما قال صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل » دل أن ذلك ليس من أجل أن بين الامرين فرقا في باب الطهارة والتجاسة لان الناس على أحد قولين : إما قائل يرى نجاسة الايوان كلها ، أو قائل يرى طهارة بول ما يؤكل لحمه ، والغنم والابل سواء عند الفريقين في القضيةين معاً ، وانما نهى عن الصلاة في مبارك الابل لأن فيها نقاراً وشراداً لا يؤمن أن تتخبط المصلي اذا صلى بحضرتها أو تفسد عليه صلاته ، وهذا المعنى مأمون من

الغتم لما فيها من السكون وقلة النفار ، ومعلوم أن في لحوم الأبل من الحرارة وشدة الزهومة ما ليس في لحوم الغنم ، وكان معنى الامر بالوضوء منه منصرفاً الى غسل اليد لوجود سببه دون دون الوضوء الذي هو من أجل رفع الحدث الذي تقدم عليه ، وبذلك يتضح كلام الأصل وصحة ما ذكره في « المنهاج » : أن الامام أراد بالوضوء الآخر غسل اليد بعد الطعام ، لا ما فهمه القاضي في شرحه من حمله على وضوء الصلاة . والله أعلم . -

حدثني زيد بن علي : عن أبيه عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « لا وضوء على من مس ذكره » .

قال المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » : هو المحفوظ عن أئمة أهل البيت لا يعرف بينهم فيه خلاف . وفي « الجامع الكافي » قال القاسم عليه السلام في رواية داود عنه وهو قول محمد : ولا وضوء من مس الذكر والابط والالية . قال القاسم : ولا على المرأة إذا مست فرجها لا بأس بذلك إنما ذلك كعض الأعضاء الأنف والأذن . وقد اختلف أهل العلم في ذلك قديماً وحديثاً فذهب الى عدم الوضوء منه أمير المؤمنين كرم الله وجهه وعمار ابن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين وأبو الدرداء وسعد بن أبي وقاص - في رواية - وسعيد بن مسيب - في رواية - وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وربيعة بن أبي عبد الرحمن وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ويحيى بن معين وأهل الكوفة . وادعى في « شرح التجريد » انه إجماع الصحابة ، وضعف اسانيد من روي عنهم خلافة . والذي روي عنه الايجاب من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب الانصاري وزيد بن خالد وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وعائشة وأم حبيبة وبسرة بنت صفوان وسعد بن أبي وقاص - في إحدى الروايتين - وابن عباس في - إحدى الروايتين - ومن التابعين عروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وجابر بن زيد والزهرى ومصعب بن سعد ويحيى بن أبي كثير وسعيد بن المسيب - في أصح الروايتين - وهشام بن عروة والاوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد واسحاق والمشهور من قول مالك .

احتج الاولين بادلة :

أولها : حديث طلق بن علي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن مس الذكر في الصلاة ، فقال : هل هو الا بضعة منك » رواه أحمد وأصحاب السنن والدارقطني وصححه عمرو بن علي الفلاس ، وقال : هو عندنا أثبت من حديث بسرة والطحاوي ، وقال : اسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة . وصححه أيضاً ابن حبان والطبراني وابن حزم ، وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي ، ولفظ الحديث عند البيهقي من طريق عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق ، عن أبيه طلق بن علي قال : « خرجنا الى نسي الله صلى الله عليه وآله وسلم وفدأ حتى قدمنا عليه فبايعناه وصلينا معه ، فجاء رجل كأنه بدوي ، فقال : ما ترى يا رسول الله في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ ؟ .. فقال : وهل هو الا بضعة أو مضغة منك » وأخرجه أبو داود ، وقال : رواه سفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وجري الرازي عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه باسناده ومعناه .

ثانيها : ما رواه في « مجمع الزوائد والطحاوي والمؤيد بالله في « شرح التجريد » باسناده الى الحسن البصري « أن خمسة من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم : علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة وعمران بن حصين ورجلا آخر ، قال بعضهم : ما أبالي مسست ذكرى أو أرنتي ، وقال الآخر : فخذني ، وقال الآخر : ركبتني . قال الهيثمي : ورواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات من رجال الصحيح الا أن الحسن مدلس ولم يصرح بالسماح ^(١)

(١) قلت : قد غمز الحسن بالتدليس لارساله عن كثير من الصحابة . قال الذهبي : وقد يداس عن لقيه وسقط من بينه وبينه ، فاذا قال : حدثنا فهو حجة بلا نزاع . وقد اختلف في سماعه من أمير المؤمنين عليه السلام ، فتم من نفاه كالبخاري ويحيى بن معين والترمذي ، ومنهم من أثبته وانتصر لهم من المتأخرين جماعة من الحفاظ منهم السيوطي وقال : ان من أثبت ذلك ورجحه الحفاظ الكبير صدر الدين المقدسي حيث قال في كتابه « المختارة » : الحسن البصري ، عن علي . وقيل : لم يسمع منه ، وتبعه شيخ الاسلام ابن حجر فقال في « تهذيب التهذيب » في مسند أبي يعلى ، قال : حدثني جويرية بن أشرس ، أنا عقبه بن أبي الصهباء الباهلي ، قال : سمعت الحسن يقول : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مثل أمي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره » قال محمد بن الصريفي شيخ شيوخنا : هذا نص صريح في سماع الحسن من علي عليه السلام ورجاله ثقات . وقد بسط القول في ثبوت سماعه الشيخ أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي في مسانيدهم بما فيه كفاية . والسيد الحفاظ ابراهيم بن القاسم بن المؤيد في « طبقات الزيدية » وقال : انه الذي ذهب اليه ائمتنا ، واورد حديثنا رواه في « تفسير المطالب » يدل على ذلك والله سبحانه اعلم . اهـ . من خط المصنف رحمه الله تعالى .

وقد ثبت وصله عن أمير المؤمنين في رواية « المجموع » ويؤيدها ما أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » قال : حدثنا محمد بن العباس ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة ، قال : حدثنا مسعر عن قابوس ، عن أبي ظبيان ، عن علي قال : « ما أبالي أني مسست أو أذني أو ذكرى » . قال في « التخريج » : لا أعرف منهم شيخ الطحاوي - وهو محمد بن العباس اللؤلؤي - وقد أكثر الطحاوي الرواية عنه في كتابه ، ولا شيخه عبد الله بن محمد بن المغيرة إلا أن صاحب « تهذيب الكمال » عده في جملة من روي عن مسعر . وقال في « الميزان » : عبد الله بن محمد بن المغيرة المدني ، عن هشام بن عروة فرق بعضهم بينه وبين الكوفي فيه شيء . اهـ . قال الشارح الحافظ : الذي يغلب على ظني أن الراوي عن مسعر هو الكوفي لأن مسعراً كوفي ، وكأنه غير ضعيف للفرق بينها كما تفيد عبارة الذهبي ، وباقي رجاله موثقون . وأبو ظبيان الحسين بن جندب الجني باسكان للنون . وأما الرواية عن ابن مسعود فقد ثبت وصلها أيضاً فيما رواه صاحب « مجمع الزوائد » عن أرقم بن شرحبيل قال : « حكيت جسدي وأنا في الصلاة فافضيت الى ذكرى ، فقلت : لعبد الله بن مسعود ، فقال لي : اقطعه - وهو يضحك - اين تعزله منك ؟ انما هو بضعة منك » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون . وعن عبد الرحمن بن علقمة ، قال : سئل ابن مسعود - وأنا اسمع - عن مس الذكر ، فقال : « هل هو الا كطرف أنفك » ورجاله موثقون .

ثالثها : حديث سيف بن عبد الله الحميري ، قال : دخلت أنا ورجالي معي على عائشة ، فسألناها عن الرجل يمس فرجه ، فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ما أبالي إياه مسست أو أني » . قال في « التلخيص » : رواه أبو يعلى فقال : حدثنا الجراح بن مخلد ، ثنا عمرو بن يونس ، ثنا الفضل بن ثواب ، حدثني حسين بن دفاع ، عن أبيه ، عن سيف وإسناده مجهول .

قلت : قد تقدم أن الجمالة المطلقة غير مسقطه للحديث عن الاعتداد في مثل الشواهد والمتابعات . وقد ذكر الذهبي أن في البخاري ومسلم من لم يعرف إسلامه فضلاً عن عدالته .

رابعها : ما أورده المؤيد بالله من رواية أبي بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع عن

جعفر بن الزبير عن القاسم ، عن أبي أمامة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن مس الذكر ، فقال : هل هو الاخذة منك » .

قاسم : فيه جعفر عن القاسم وهو ضعيف ، والحذوة - بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة - وهي ما قطع من اللحم طَوْلاً ، وقيل : حذية بالياء - من تحت - كما في « النهاية » .

خامسها : ما رواه الحازمي في « الاعتبار » بسنده إلى أيوب بن عتبة ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه ، قال : « قلت : يا رسول الله يكون أحدنا في الصلاة فيمس ذكره بعيد الوضوء ؟ فقال : صلى الله عليه وآله وسلم : لا ، إنما هو بضعة منك » وقد أخرجه بمعناه المؤيد بالله في « شرح التجريد » فقال : حدثنا أبو بكر المقرئ ، حدثنا أبو جعفر الطحاوي ، قال : حدثنا يونس ، قال : حدثنا سفيان ، عن محمد بن جابر ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مس الذكر وضوء ؟ قال : لا » . وفيه أن السائل طلق ابن علي وهو غير ما روي عنه سابقاً من أن السائل غيره فيكون المروي عنه حديثين . ومجموع ما ذكر من الأحاديث المرفوعة والموقوفة يقوي بعضها بعضاً ، وهي حجة ناهضة على القول بعدم النقص .

وقد أورد البيهقي في « سننه » مناظرة لبعض المحدثين في ذلك ، فساق بإسناده إلى رجاء ابن مرجى الحافظ ، قال : اجتمعنا في مسجد الخيف أنا وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين فتناظرنا في مس الذكر ، فقال : يحيى بن معين يتوضأ منه . وتقلد علي بن المديني قول الكوفيين وقال به ، فاحتج يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان ، واحتج علي بن المديني بحديث قيس بن طلق ، وقال ليحيى : كيف تتقلد إسناده بسرة ومروان أرسل شرطياً حتى رد جوابها إليه ؟ فقال يحيى : ثم لم يقنع عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافهته بالحديث ، ثم قال يحيى : ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه ، فقال أحمد : كلا الأمرين على ما قلتما . فقال يحيى : مالك عن نافع عن ابن عمر « يتوضأ من مس الذكر » . فقال علي : كان ابن مسعود يقول : « لا تتوضأ منه وإنما هو بضعة من جسدي » فقال يحيى : هذا عمن ؟ فقال : عن سفيان عن أبي قيس ، عن هزيل ، عن عبد الله ، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا فابن مسعود أولى أن يتبع . فقال له أحمد بن حنبل : نعم ، ولكن أبو قيس

الأودي لا يحتج بحديثه ، فقال علي : حدثني أبو نعيم : فاسمع ، عن عمير بن سعيد ، عن عمار قال : « ما أبالي مسسته أو أنفي » فقال يحيى : بين عمير بن سعيد وعمار بن ياسر مفازة ، فقال أحمد : عمار وابن عمر استويا فمن شاء أخذ بهذا ومن شاء أخذ بهذا . اهـ .

فقوله : « اذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر ... الخ » يقال : قد صحت الرواية عنه برجال موثقين كما ذكره في « المجمع » واذا كان قوله متبعاً عند الاختلاف بشرط صحة الرواية عنه ، فقد وافقه على ذلك من هو أولى بالاتباع عند اختلاف الصحابة وهو أمير المؤمنين - باب مدينة العلم - وقد عرفت صحة نسبة القول بذلك اليه عليه السلام . ويعضده ما ذكر المؤيد بالله انه اجماع أهل البيت الذي هو حجة الاجماع ، وهو في ذلك الوقت متيسر وقوعه لانهصار أولاد علي عليه السلام وعدم تفرقهم في البلدان . وكلام أحمد يدل على تكافؤ الروايات من الجانبين وجنح الى التخيير . وقد ذكر الخطابي هذه المناظرة بما لفظه : حدثنا الحسن بن يحيى ، قال : انا أبو بكر بن المنذر ، قال : بلغني عن أحمد ويحيى بن معين انها اجتمعا فتذاكرا الوضوء من مس الذكر ، وكان أحمد يرى فيه الوضوء ويحيى لا يرى ذلك ، وتكلموا في الأخبار التي رويت عن الصحابة في ذلك فحصل أمرها على أن اتفقا على اسقاط الاحتجاج بالخبرين معاً - خبر بسرة وخبر طلق - ثم صارا الى الآثار التي رويت عن الصحابة في ذلك ، فصار أمرها الى أن احتج أحمد بحديث ابن عمر فلم يمكن يحيى بن معين دفعه . اهـ .

قلت : الأولى مع سقوط الاحتجاج بالخبرين معاً أن يرجع الى الأصل وهو البراءة ، ولا يصح اثبات حكم شرعي باجتهاد صحابي والله سبحانه أعلم . -
والذاهبون الى وقوع النقض به سلكوا في الاحتجاج على ذلك طريقين :

الأولى : ترجيح أدلة النقض على غيرها وهي في أحاديث متعددة أولها عن بسرة بنت صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من مس ذكره فليتوضأ » مالك والشافعي وأحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبو الجارود من حديثها ، وصححه الترمذي . ونقل عن البخاري أنه أصح شيء في الباب . وقال أبو داود : قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح ، قال : بل هو صحيح . وقال الدارقطني : صحيح ثابت ، وصححه أيضاً يحيى ابن معين فها حكمي ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرقي والبيهقي والحازمي ، وقال البيهقي : هو على شرط البخاري لاحتجاجه بجميع رواته .

ونقل اي
الدارقطني

وغاية ما يُعمل به هذا الحديث انه من رواية عروة ، عن مروان ، عن بسرة ؛ وان رواية من رواه عن عروة ، عن بسرة منقطعة ، فان مروان حدث به عروة فاستراب عروة بذلك ، فأرسل مروان رجلاً من حرمه الى بسرة فعاد اليه بانها ذكرت ذلك ، فرواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة والواسطة بينه وبينها إما مروان وهو مطعون في عدالته ، أو حرمه وهو مجرول ، وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة ، بأن عروة سمعه من بسرة .

وأما الطعن في مروان فقد قال ابن حزم : لانعلم لمروان شيئاً يجرح به قبل خروجه على ابن الزبير ، وعروة لم يلقه الا قبل خروجه على أخيه ، هكذا ذكره ابن حجر في « التلخيص » باختصار يسير وفيه نظر من وجوه :

الأول : أن تصحيح من ذكره لحديث بسرة معارض بمثله . فذكر الطحاوي انه مضطرب المتن اضطراباً يوجب سقوط الاحتجاج به . يعرف ذلك من تتبع مخارج الحديث وطرقه في كتب الحديثين . وروي عن ربيعة أنه كان ينكر ذلك ويقول : لو أن بسرة شهدت على هذا الفعل ما أجزت شهادتها . وعن ابراهيم النخعي أنه قال : حديث بسرة حديث شرطي عن شرطي عن امرأة . وقال الامام يحيى في « الانتصار » والقاضي زيد في « الشرح » والشيخ أبو جعفر في « شرح الابانة » : حديث بسرة ظلمات بعضها فوق بعض . وقال الحاكم أبو سعيد في « جلاء الابصار » الخبر الذي رواه الشرطي عن بسرة : « اذا مس أحدكم ذكره أو أنثيه فليعد الوضوء » غير صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد زيفه أصحاب الحديث وكيف ذهب ذلك عن أكبر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يقول أمير المؤمنين وقد سئل عن ذلك « هل هو الا بضمة منك وما أبالي أمسسته أم طرف أنفي » . وكيف لا يتبين ذلك لأصحابه وهم المختصون به وتبين لبسرة ولا حاجة لها الى هذا البيان . ثم ذكر في الخبر الاثنيين ، ولا خلاف أن مسها لا ينقض الوضوء . اهـ .

قلت : وهذا مبني على مسألة أصولية وهي أن جمهور الحديثين جعلوا ثبوت الصحبة مانعاً عن الكلام فيمن أنصف بها ولو بمجرد اللقاء ، وتمسكوا في ذلك بعمومات وردت بالثناء عليهم ، وقد جود الرد على هذه المقالة صاحب « التنقيح » وغيره ، وجعلوه من الغلو بلا دليل ، فان الصواب التوسط في حقهم بان يقال : يحكم لهم بالعدالة الا من ظهر جرحه بفسق أو غيره

وأن العمومات الواردة في الثناء لا تقتضي العصمة عن وقوع شيء يلزم منه الفسق أو نحوه كما ذهبوا إليه ، فمن أنكر فسق الوليد بن عقبة وبسر بن أرطاء فهو معاند .

وقد نقل البرماوي في « شرح منظومته » عن الحسن بن القطان أنه اشترط العدالة في الصحابة ، قال: والوليد الذي شرب الخمر ليس بصحابي ، وإنما صحابته الذين على طريقته . ١ هـ . ومن ادعى الاجتهاد لمعاوية وأصحابه فليس من أهل الانصاف ، فإنه أول من بنى في الاسلام وأصر على بغيه بعد علمه بذلك كما هو صريح حديث عمار رضي الله عنه . وفي « الفواصل » ما يرشد الى تحقيق هذا البحث ، ومنه يعلم أن بسرة على تقدير ثبوت صحبتها لاحجر للناظر عن التصفح لحالها واستعمال طريقة الترجيح بينها وبين رواية غيرها ويتضح به مذكره الاولون في ترجيح حديث طلق على روايتها باسباب :

منها اشتهاه طلق بصحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ومنها طول صحبته وكثرة روايته .

وأما بسرة فغير مشهورة ، واختلاف الرواة في نسبها يدل على جهالتها لان بعضهم يقول: هي كنانية ، وبعضهم يقول: اسدية ، ثم لو قدرنا انتفاء الجهالة عنها ما كانت أيضاً توازي طلقاً في كثرة روايته إذ قلة روايتها تدل على ضعف حديثها ، ثم حديث النساء الى الضعف ماهو . هكذا ذكره الحازمي من جانب القائل بعدم النقض .

الثاني : ان تدليه لمروان خلاف الانصاف ، فقد ذكر الذهبي أنه خرج قبل ذلك على أمير المؤمنين ورمى طلحة فقتله ، قال : وله أعمال موبقة ولم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه روى عن عثمان وعن بسرة ، وما ذكره ابن حزم مردود عليه ، فقد ذكر الذهبي فيما قدح به عليه انه شديد التعصب لبني أمية حتى نسب الى النصب . وقال الحافظ ابن حبان في « صحيحه » في النوع الثالث والعشرين من القسم الاول بعد أن روى حديث بسرة من رواية من (١) روى عنها : عائذ بالله أن يحتج بحديث رواه مروان بن الحكم وذووه في شيء من كتبنا لانا لانستحل الاحتجاج بغير الصحيح من سائر الاخبار وان وافق ذلك مذهبنا . ١ هـ .

(١) من رواية مروان بن الحكم .

الثالث : ان ما ذكره من تصحيح بعض الائمة لسماع عروة من بسرة قد يناقش فيه بانه على تقدير الاتصال بها لا يمنع من النظر في عدالتها وسلامتها عن المطاعن على الصحيح ، والعمل بطريقة الترجيح خلافا لما اصطلح عليه أهل الأثر من تميم عدالة الصحابة .

الرابع : أنه في « التلخيص » نقل عن يحيى بن معين ان ثلاثة أحاديث لا تصح ؛ حديث : « مس الذكر » و « لا نكاح الا بولي » و « كل مسكر حرام » وتعبه بانه لم يثبت عنه ذلك ، وأن مضر بن محمد قال ليحيى : أي شيء صح في مس الذكر ؟.. قال : حديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، عن مروان ، عن بسرة فانه يقول : سمعت ، ولولا هذا لقلت : لا يصح فيه شيء . قال : فهذا يدل بتقدير ثبوت الحكاية المتقدمة عنه على أنه رجع عن ذلك وأثبت صحته بهذا الطريق خاصة . اهـ . ومنه يعلم انه لم يثبت عنده سماع عروة عنها بلا واسطة فيصير مدار الحديث على مروان وهو مقدوح في عدالته عن بسرة ، وفيها مامر ولا يبعد أن تصحيح من صححه من الحديثين غير يحيى انما هو من هذه الطريق .

الحجة الثانية : ما أورده في « التلخيص » بقوله : وفي الساب عن جابر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وأم حبيبة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلي بن طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة^(١) وقبيصة وأروى بنت أنيس وفي غالبها مقال .

فأما حديث جابر ، فقال الشافعي : سمعت جماعة من الحفاظ غير نافع يرسلونه .
وأما حديث أبي هريرة : ففيه يزيد بن عبد الملك عن المقبري وهو ضعيف ، وأدخل البيهقي بينه وبين المقبري رجلا مجهولا ، وقد روي من طريق نافع ابن أبي نعيم . ويزيد جميعاً عن المقبري وأحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم في الحديث ويرضاه في القراءات .

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فهو مروي من طريق بقة بن الوليد ، قال : حدثني محمد ابن الوليد الزبيدي ، حدثني عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه « أيما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ » قال الترمذي في « العلل » عن البخاري : وهو عندي صحيح .

(١) حيدة بمهملتين بينها تحية ساكنة . اهـ . « خلاصة » .

قلت : بقية فيه مقال ورمي بالتدليس ، وإن صرح بالتحديث هاهنا ، فقد نقل في « الخلاصة » عن بعض العلماء فيه . وأما بقية فليست أحاديثه ببقية فكأن منها على تقية .

وأما عمرو بن شعيب فأهل الحديث مختلفون في الاحتجاج به من حيث الانقطاع في روايته لاحتمال أن يكون الضمير في جده عائداً الى عمرو لا الى أبيه ، فيكون ما رواه مرسلًا لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص . وأما عند أئمة الآل فمقدوح في عدالته غير مأمون في روايته لما نسب اليه من النصب ، وهو القائل لعمر بن عبد العزيز حين قطع الاعم لأمر المؤمنين على المنبر : السنة السنة ، فقال : قبحك الله ، بل البدعة البدعة . وروى المرشد بالله عليه السلام في « أماليه » قصة لجامع أحاديثه تدل على سوء الخاتمة فعوذ بالله من الخذلان (١) .

وأما حديث زيد بن خالد الجهني فأخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق ابن جريج : حدثني الزهري عن عبد الله ابن أبي بكر عن عروة عن بسرة وزيد بن خالد . وأخرجه

(١) الذي في « أمالي المرشد بالله » عليه السلام مالهظه : وبه قال : أخبرنا أبو القاسم علي بن المحسن ابن علي التنوخي قراءة عليه ، وأنا أسمع ، قال : حدثني أبي القاسم أبو علي المحسن بن علي بن محمد بن أبي العلاء التنوخي رحمه الله ، قال : حدثني أبو عبد الله عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله بن زيد الحنفي الحافظ في « المذاكرة » قال : كنت أجمع حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده فلما ظننت أني قد فرغت منه جلست ليلة في بيتي والسراج بين يدي وامي في صفة حيال البيت الذي أنا فيه ، وابتدأت أنظم الرقاع فاصفها فحملتني عيني ، فرأيت كأن رجلاً اسود قد دخل الى بهر دي نار ، فقال : أجمع حديث هذا العدو لله ، أحرقه وألا أحرقك وأوماً بيده بالنار ، فصحت واتبعت فعدت إلى امي ، وقالت : مالك مالك ؟ .. فقلت : منأماً رأيته وجعت الرقاع ولم اعرض لتماص تصنيف وهالي المنام وعجبت منه ، فلما كان بعد مدة طويلة ذكرت المنام لشيخ من اصحاب الحديث كنت آنس به ، فقال : حدثني فلان عن فلان - يذكر إسناده - لست أقوم على حفظه ولا كتبت عنه في الحال - ان عمرو بن شعيب هذا لما اسقط عمر بن عبد العزيز من الخطب على المنابر لعن أمير المؤمنين علي عليه السلام وقرا مكانه : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » قام اليه عمرو بن شعيب وقد بلغ الى الموضع الذي كانت بنو امية تلعن فيه علياً عليه السلام ، فقال : يا أمير المؤمنين : السنة السنة ، يحرضه على لعن أمير المؤمنين علي عليه السلام ، فقال عمر بن عبد العزيز : اسكت قبحك الله تلك البدعة تلك البدعة لا السنة . وتم خطبته . قال أبو عبد الله الحنفي : فعلت ان منامي كان عظة لي من أجل هذا الحال ، ولم أكن علمت من عمرو هذا الراي ، فعدت الى بيتي فأحرقت الرقاع التي كنت جمعت فيها حديثه . هـ . باللاظ .

اسحاق بن راهويه في « مسنده » عن محمد بن أبي بكر البرماني عن ابن جريج : وهذا اسناد صحيح ، وفي بعض نسخ « التلخيص » بل فيه عنمة الزهري ولا تصح ولا سيما في غير الصحيحين .

قلت : قد تقدم في مقدمات الكتاب أن الزهري من الكثيرين للتدليس بشهادة أئمة الحديث ونصهم : انه لا يقبل من حديثه الا ما صرح فيه بالتحديث ، وهاهنا لم يصرح . وأيضاً ففي « شرح التجريد » مامناه : ان حديث زيد بن خالد وعائشة المرويين من طريق عروة يقدح فيها أنه لما أخبره مروان عن بسرة بجديث النقض لم يرفع لحديثها رأساً ، وجعل عروة يماريه حتى أرسل شرطيه اليها ، فلو كان عنده علم بذلك من طريق زيد بن خالد وعائشة لما كان لتردده في رواية مروان وعدم قبولها وجه ، ومذاكرة عروة لمروان كانت بعد موت عائشة وزيد بن خالد .

وأما حديث سعد بن أبي وقاص فاخرجه الحاكم .

قلت : لم يذكر الحاكم له اسناداً بل قال في « المستدرک » بعد اخراجه حديث بسرة ، والاشارة الى ما فيه من الاختلاف ما لفظه : وقد روينا إيجاب الوضوء من مس الذكر عن جماعة من الصحابة والصحابييات عن رسول الله ﷺ منهم عبد الله بن عمر - الى أن قال - : وسعد بن أبي وقاص . ومثل هذا لا تثبت به الحجة لعدم معرفة طريقه .

وأما حديث أم حبيبة فأعله البخاري ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي بان مكحول راويه لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان وخالفهم غيرهم .

وأما حديث عائشة : « ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون - وفيه - اذا مست إحداكن فرجها فلتتوضأ » فاخرجه الدارقطني ، وضعفه بعبد الرحمن بن عبد الله العمري ، وكذا ضعفه ابن حبان ^١ .

قلت : وذكره في « مجمع الزوائد » من رواية البزار وقال : فيه عمرو بن شريح ، قال الأزدي : لا يصح حديثه .

وأما حديث أم سلمة فذكره الحاكم .

قلت : سبيله سبيل ما تقدم من اراد الحاكم له في جملة ما ذكره بغير اسناد .

وأما حديث ابن عمر فرواه الدار قطني والبيهقي عنه مرفوعاً ، وفيه العمري وهو ضعيف . وله طريق أخرى أخرجه الحاكم ، وفيها عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف . وطريق أخرى أخرجه ابن عدي وفيها أيوب بن عتبة وفيه مقال .

وأما حديث علي بن طلق فأخرجه الطبراني وصححه .

قلت : الذي في « جمع الزوائد » قال الطبراني في « الكبير » : لم يرو هذا الحديث - يعني حديث طلق - في الأمر بالوضوء من مس الذكر عن أيوب بن عتبة إلا حماد بن محمد ، وقد روى الحديث الآخر حماد بن محمد ، وهما عندي صحيحان . اهـ . وقد تعقب عليه بان حماد بن محمد هذا ضعيف ، ويقال له الفراري ذكره الذهبي في « الميزان » ولم يذكر أحداً وثقه . وذكر عن صالح بن محمد الحافظ انه ضعيف وليس من رجال أحد الكتب الستة . ومع هذا فقد خالفه عن أيوب بن عتبة جماعة ، وأيوب بن عتبة مختلف فيه ، وهو الى الضعف أقرب ذكره في « البدر التام » . .

وأما حديث أروى بنت أنيس فرواه الترمذي ، وقال البيهقي : في اسناده خطأ ، وسأل الترمذي البخاري عنه ، فقال : ما تصنع بهذا لا تشتغل به .

وأما حديث النعمان بن بشير وأنس بن مالك وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة فذكرها ابن منده . ولم يتكلم ابن حجر في « التلخيص » على أسانيدھا بتصحیح ولا تضعیف . وهذا كله ملخص من كتابه إلا ما نهت عليه بلفظ قلت ، وبما عرفته من شمول التضعيف لخارج هذه الروايات يتبين صحة ما نسب الى يحيى بن معين ، من قوله : « ليس في مس الذكر » حديث صحيح ، وقد يقال : إنه مع تسليم إن مجموع هذه الطرق تفيد قوة ما فوجه الجمع بينها وبين دليل الأولين ممكن ، ولا يعدل عنه الى النسخ الا عند تعذره وفي ذلك طريقتان :

احدهما : أن يحمل الحديث الأول على أن المراد لا وضوء للصلاة من مسه ، والثاني يراد به غسل اليدين ، ووجه العلامة الجلال ، وقال : انه الذي ألهم الله اليه ، ولا يقال : إن الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، فلا يتم حمله على غسل اليدين لأنه يقال قد أوضح في كتبه الأصولية عدم ثبوت الحقائق الشرعية . وأورد عليه انما ذكره من عدم ثبوت الحقائق الشرعية ممنوع مسنداً بما تقرر في موضعه من صحة الدليل على ثبوتها كما أوضحه صاحب

« الفواصل » وغيره ، ولو سلم في بعض أحاديث الباب « فليعد الوضوء » وفي بعضها « فليتوضأ وضوءه للصلاة ».

ثانيهما : أن يحمل الأمر بالوضوء من المس على التنب والامتنع ، ووجهه لا ينكر لأن التجديد مستحب ونور على نور من غير توهم للنجاسة ، وأما مع توهمها فهو أكد لأن في المس تحريك شهوة وهو مخرج المني والبول ، فلذلك كان الوضوء مستحباً ، ذكر ذلك في « البحر وشرحه » . قال الخطابي : وكان مالك بن أنس يذهب الى أن الأمر فيه على الامتنع . قال في « البدر التام » : وكأنه لما تعارض عليه الأمران رجع الى الاحتياط ندباً والأصل عدم النقض . وأورد عليه : أن في بعض روايات الباب التصريح بالوجوب وظاهره يقتضي الحتم لا الامتنع . ويجاب عنه : بأن الوجوب قد يعدل عن ظاهره لمقتضى الى معنى تأكد الامتنع ، كما يقال : حقاك واجب علي ، كما أولوا به حديث : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وإنما يصار اليه إذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر ، وقد عرفت مما تقدم قوة أدلة القائلين بعدم النقض بما انضم اليها من أقوال عظماء الصحابة والتابعين .

الطريقة الثانية : لبعض الداهيين الى ايجاب الوضوء منه وهي القول بنسخ أحاديث ترك الوضوء منه . قال في « التلخيص » : وقد ادعى النسخ فيه ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون ، قالوا : خبر بسرة بنت صفوان متأخر لأن أبا هريرة قد رواه عن النبي ﷺ وهو متأخر الاسلام ، وكان قدوم طلق على رسول الله ﷺ في بدء الاسلام وهو إذ ذاك يبتني مسجد المدينة أول زمن الهجرة ، وإنما يؤخذ بآخر الأمرين ، وفيه نظر لأن طلقاً روى في عدم النقض حديثين كما سبق ذكرهما ، أحدهما في سؤال البدوي وهو المقيد بوقت إتياننا المسجد ، والثاني سؤاله نفسه وهو مطلق ، فيحتمل أنه وقع بعد اسلام أبي هريرة وتحمله الرواية ولا يرتفع الاحتمال إلا إذا علم أن طلقاً توفي قبل اسلام أبي هريرة ، ومع ذلك فلا طريق الى معرفة المتقدم والمتأخر منها ، ثم أن دعواهم النسخ تسليم لصحة المنسوخ لكنه لا يصار اليه إلا عند تعذر الجمع ، وقد أمكن كما سبق ذكره .

باب

الغسل الواجب والسنة

حدثني نصر بن مزاحم ، قال : حدثني ابراهيم بن الزبرقان ،
قال : حدثني أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، عن زيد بن علي ، عن
أبيه عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « الغسل من الجنابة
واجب ، ومن غسل الميت سنة ، وإن تطهرت أجزأك ، والغسل
من الحجامة وإن تطهرت أجزأك ، وغسل العيدين ، وما أحب أن
أدعها ، وغسل الجمعة وما أحب أن أدعه لأني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أتى الجمعة فليغتسل » .

الحديث أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » عن أحمد بن عيسى ، عن حسين بن علوان ،
عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام ، فذكره بلفظه ، وقال أيضاً :
حدثنا الحكم بن سليمان ، عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ،
عن علي قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغسل يوم الجمعة ، والعيدين ، ويوم
عرفة وليس بواجب » وفيه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار أجمعوا على ضعفه . وفي « مجمع
الزوائد » عن علي عليه السلام ، قال : « يستحب الغسل يوم الجمعة وليس بحتم » . رواه
الطبراني في « الأوسط » ورجاله ثقات . وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » في مسألة
غسل الجمعة والعيدين والأحرام وانها سنة ، فقال : أخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : نا الطحاوي ،
قال : نا ابن مرزوق ، قال : نا يحيى بن يعقوب بن اسحاق ، قال : نا شعبة ، قال : أخبرني عمرو

بن مرة ، عن زاذان ، قال : « سألت علياً عن الغسل ، قال اغتسل إذا شئت ، قلت : انما سألك عن الغسل الذي هو الغسل ، قال : يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم الفطر ويوم النحر » . قال في « التلخيص » : هذا حديث رجال اسناده ثقات أثبات ، ولولا أن ابراهيم بن مرزوق لم يكن من رجال الصحيح لقلت انه صحيح محل رجاله من الثقة والضبط والاتقان .

قلت : لا يشترط في صحة الحديث أن يكون رجاله سنداً في الصحيح ، بل إذا كان عدلاً تام الضبط ، وليس في روايته علة ولا شذوذ فمرويه من الصحيح لذاته .

وقال السيوطي في « الجامع الكبير » في مسند علي ما لفظه : عن علي قال : « الطهارات ست : من الجنابة ، ومن الحمام ، ومن غسل الميت ، والحجامة ، والغسل للجمعة ، والغسل للعديد » أخرجه عبد الرزاق . وذكر في « التلخيص » حديث « من غسل ميتاً فليغتسل » وأخرجه من طرق رجح بعضهم الوقف والآخر الرفع . قال الراعي : لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً . قال ابن حجر : قد حسنه الترمذي . وصححه ابن حبان وله طريق أخرى . قال عبد الله بن صالح : حدثنا يحيى بن أيوب عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رفعه « من غسل ميتاً فليغتسل » ذكره الدارقطني وقال : فيه نظر . قال ابن حجر : رواه موثقون .

وقال ابن دقيق العيد في « الالمام » : حاصل ما يعتل به وجهان :

أحدهما من جهة الرجال ولا يخلو اسناد منها من متكلم فيه وان صححها ابن حبان وابن حزم فقد رواه سفيان ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن اسحاق مولى زائدة ، عن أبي هريرة . قال ابن حجر : اسحاق مولى زائدة أخرجه له مسلم فينبغي أن يصحح الحديث . قال : وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن يحيى هريرة فاسناد حسن الا أن الحفاظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه موقوف . وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً . فانكار النووي على الترمذي تحسينه معترض . وقد قال الذهبي في « مختصر البيهقي » : طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ، ولم يعلوها بالوقف بل قدموا رواية الرفع ، والله أعلم . وفي الباب عن عائشة وعلي وحذيفة وأبي سعيد والخيرة . وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً . قال ابن حجر : وليس ذلك ببعيد . اهـ . وسيأتي إن شاء الله تعالى - تمام ما يتعلق به في كتاب الجنائز .

وأخرج البيهقي في «سننه» بإسناده إلى مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله ابن الزبير، عن عائشة أنها حدثته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن غسل الميت، والحجامة» وهو في أبي داود من طريق مصعب بن شيبة بسنده المذكور، وصححه ابن خزيمة. وفي البيهقي أيضاً بهذه الطريق سمعت عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الغسل من خمسة من الجنابة، والحجامة، وغسل يوم الجمعة، وغسل الميت، والغسل من ماء الحمام» ثم قال: أخرج مسلم في «الصحيح» حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «عشر من الفطرة» وترك هذا الحديث فلم يخرججه، ولا أراه تركه إلا لظن بعض الرواة فيه. وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص إلا أنه لم يذكر الغسل من غسل الميت، ثم ساق إسناده عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله ابن عمرو، قال: «كنا نغتسل من خمس: من الحجامة، والحمام، ونفث الابط، ومن الجنابة، ويوم الجمعة» قال الأعمش: فذكرت ذلك لأبراهيم، فقال: ما كانوا يرون غسلًا واجباً إلا من الجنابة، وإن كانوا يستحبون أن يغتسلوا يوم الجمعة. وأورد بعده بإسناده إلى عبد الله بن عمرو مثل الحديث الأول إلا أنه قال: «والموسى بدل نفث الابط»، قال في «التخريج» ما حاصله: إن البيهقي أشار بقوله إلا لظن بعض الرواة فيه إلى تضعيف أحمد وغيره لمصعب بن شيبة حتى عدوا هذا الحديث من منكروه. قال في «الميزان»: قال أبو حاتم لا يحمده. وقال غيره: ثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال: أحاديثه منكورة وعد هذا منها. اهـ. قال في «التخريج»: وفي كتاب «الجرح والتعديل» لأبي حاتم، عن أبيه، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: مصعب بن شيبة ثقة. وهذا إسناد صحيح إلى يحيى بن معين لثقة إسحاق بن منصور، ومن عده إمامان حافظان. وقد تأيد حديثه بما أورده البيهقي من الشاهد وإن كان في متنه بعض اختلاف. وفي غسل الجمعة أحاديث كثيرة صحيحة، وكذا في غسل العيدين، وفي بعضها مقال.

وفيما تقدم من الأحاديث ما يؤخذ منه الدليل على شرعية الغتسال للجمعة والعيدين.

قوله: «الغسل من الجنابة واجب» الغسل يراد به هاهنا المصدر الذي هو فعل الغسل - وهو بفتح الفين وضمها - وبعض أهل اللغة يقول: إن كان مصدرًا فغسلت فهو - بالفتح - كضرب ضرباً، وإن كان بمعنى الغتسال، فهو - بالضم - كقولك: غسل الجمعة مسنون،

ووم من قال: انه لحن ، واذا أريد به الماء فهو - بالضم، وهو بكسر الغين - ما يغسل به الرأس والجسد من خيطمي وغيره . قال في « الانتصار » : وهو في عرف حملة الشريعة عبارة عن إفاضة الماء على جميع البدن من قمة الرأس الى قرار القدم باطنا وظاهرا مع ذلك مقرونا بالنية ، ولفظ الجنابة يدل بمادته على البعد أو ما يقاربه قال الشاعر :

ينال نذاك المعتفي عن جنابة وللجار حظ من نذاك سمين

أي يناله عن بعد . والجنب من الرجال : الغريب البعيد . قال الله تعالى : « والجار جنب » ويثنى هذا ويجمع فيقال : جنبان ، وهم جنبون ، وأجنب ، قالت الخنساء :

فابكي أخاك لأيتام وأرملة وابكي أخاك اذا جاورت اجنابا

أي أقواماً بعداء . وقيل: معنى تجنب الرجل الشيء: اذا جملة جانبه وتركه . فقيل من هذا : رجل جنب أي أصابته الجنابة ، كأنه جانب عن الطهارة . قال في « شرح الامام » : وهو في عرف حملة الشرع يطلق على ازال الماء والتقاء الختانين أو ما يترتب على ذلك . قال أبو القاسم الراغب في « المفردات » : وقوله تعالى : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » أي أصابتكم الجنابة ، وذلك بازال الماء وبالتقاء الختانين ثم قال : وسميت الجنابة بذلك لكونها سببا لتجنب الصلاة في حكم الشرع . والواجب في اللغة اللازم والثابت من وجب الحق واليسع يجب جبة ووجوبا : لزم وثبت .

ووجوب الغسل من الجنابة معلوم من ضرورة الدين لصريح الأمر به في الكتاب العزيز بقوله : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » وقوله تعالى : « أو لامستم النساء » الآية فقوله : « من الجنابة » أي مبتدئا وجوبه من الجنابة بأن تكون من في معنى السببية مجازا عن ابتداء الغاية من حيث أن السبب مصدر السبب ومنشأ له ، والمعنى أن الازال والجماع لزم منها الغسل أو أن المنع المرتب عليهما من قراءة القرآن ومس المصحف ودخول المسجد يوجب الغسل على كلا الاعتبارين للمحوظين في عرف الشرع . وهل يشترط في إلتقاء الختانين الازال أولا ؟ . فيه ما سيأتي تحقيقه قريبا إن شاء الله تعالى .

وقوله : « ومن غسل الميت سنة وإن تطهرت أجزأك » . السنة : الطريقة والسيرة حميدة كانت أو ذميمة ، وهي في عرف الشرع تطلق على ما يقابل الواجب ، وهل يكون هذا الاطلاق

بحيث يهجر معه المعنى اللغوي أم لا ؟ فيه بحث أشار اليه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » في الكلام على حديث « الفطرة خمس ». والأجزاء مصدر أجزاء بالألف والهمزة - بمعنى جرى يجزى جزاء ، مثل قضى يقضي قضاء ، وزنا ، ومعنى ، وهو الصحيح من أقوال حكاهما في « المصباح » فمعنى قوله : « وإن تطهرت أجزاءك » قضى عنك الواجب .

وقد اختلف في سنينته ، فمند أكثر المعترة ومالك وإحدى الروايتين عن الناصر للحق ، وأحد قولي الشافعي انه يسن الاغتسال لمن غسل ميتاً . وحجتهم ما تقدم من الأمر به وهي تفيد مجموعها كونه سنة مشروعة ، وفي قول الناصر وهو مذهب أبي هريرة ، وينسب الى أمير المؤمنين انه واجب عملاً بظاهر الأمر . وأجيب عنه : بأن في رواية الترمذي من حديث أبي هريرة : « من غسله الغسل ، ومن حمّله الوضوء » يعني الميت ، فيلزم القائلين بوجوب الغسل أن يوجبوا الوضوء من حمّله ولا قائل به بل يحملونه على الوضوء اللغوي ، فكذا يحمل الأمر بالغسل على الندب . وأيضاً في حمّله على الندب جمع بينه وبين ما سيأتي من حديث ابن عباس ، وعن أبي حنيفة وأصحابه ، وهو قول للمؤيد بالله وقول للشافعي انه غير مستحب .

وقال أحمد : إن حديث الأمر بالغسل منسوخ .

قال في « التلخيص » : وكذا جزم بذلك أبو داود ، ويدل له ما رواه البيهقي عن الحاكم ، عن الحافظ أبي علي ، عن أبي العباس الهمداني الحافظ ، حدثنا أبو شعبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس عليكم في غسل ميتكم إذا غسلتموه ، أن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » قال البيهقي : هذا ضعيف والحمد لله على أبي شعبة .

قال ابن حجر : أبو شعبة هو إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شعبة ، احتج به النسائي وثقه الناس ومن فوقه احتج بهم البخاري . وأبو العباس الهمداني هو ابن عقدة حافظ كبير ، وإنما تكلموا فيه بسبب المذهب ولأمر أخرى ولم يضعف بسبب المتون أصلاً ، فالاستناد حسن فيجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة بأن الأمر على الندب أو المراد بالغسل غسل الأيدي . ثم قال : ويؤيد أن الأمر فيه للندب ما روى الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله

المخرمي^(١) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : قال لي أبي : كتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : « كئنا نفسل الميت فئنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل ، قال : قلت : لا ، قال في ذلك الجانب شاب - يقال له محمد بن عبد الله - يحدث به عن أبي هشام المخزومي ، عن وهيب فاكتبه عنه » قال الحافظ : وهذا اسناد صحيح وهو أحسن ما جمع به بين مختلف الأحاديث . والله أعلم . .

قلت : وهو الموافق لرواية المجموع .

قوله : « والغسل من الحجامة وإن تطهرت أجزأك » خبر المبتدأ محذوف ، وهو سنة بدليل ما بعده ، وهو قوله : « وإن تطهرت أجزأك » ، ويصح أن يكون الخبر الجار والمجرور ومتعلقه محذوف أي مسنون ، وإن كان من المتعلقات الخاصة فقد دل عليه السياق ، وذلك أنه لو كان واجباً لما أجزأه تطهير ما تنجس من مواضع الحجامة ، وسيأتي للامام عليه السلام في الحجامة أنها تنقض الوضوء ويغسل مواضعها ، وإن تغتسل فهو أفضل . وفيما تقدم من الأحاديث ما يفيد سنية الغسل منها . قال في النهاج : وروينا أن أمير المؤمنين كان يغتسل من الحجامة على سبيل التنظيف .

قوله : « وغسل العيدين وما أحب أن ادعها » أي أتركها - وهو محذوف الواو - مضارع ودع يودع ، وأصل المضارع الكسر ، ومن ثمت حذف الواو ثم فتح لمكان حرف الحلق ، ذكره في « المصباح » . ونقل عن بعض المتقدمين أن النحاة زعمت أن العرب أماتت ماضي يدع ومصدره واسم الفاعل منه ورد ذلك بورودها في كلام أفصح العرب ، كحديث : « ليتين قوم عن ودعهم الجمعات . . . الخ » أي تركهم . وقراءة مجاهد وغيره « ما ودعك ربك » بالتخفيف . وفي « الصحيح » « إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره » . وورد أيضاً في شعر (٢) :

فكيف تكون إماتته .

(١) المخرمي : هو بالخاء المعجمة والراء المهملة المشددة .

(٢) ومثل له « الصحاح » بقوله :

ليت شعري عن جبي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

إلا أن المشهور في اللغة الاستغناء عن ذلك بترك وما تصرف منها وقلة الاستعمال فيها ، ولا يجوز القول بالامانة والكلام في حذف الخبر كالذي قبله . وقد تقدم ما يدل على شرعيته في حديث زاذان عن علي عليه السلام وغيره .

وقال البيهقي في « مننه » : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الجبار ، قال : حدثنا ابن فضيل ، عن محمد بن اسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر « انه كان يغتسل في العيدين اغتساله من الجنابة » . وفي أحمد بن عبد الجبار المطاردي كلام إلا إنه قد وثق . وفي « التلخيص » حديث « انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل للعيدين » ابن ماجه من حديث ابن عباس والفاكه بن سعد . ورواه البزار والبخاري وابن قانع وعبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » من حديث الفاكه واسناداهما ضعيفان . وفي الباب من الموقوف عن علي رواه الشافعي ، وعن ابن عمر رواه مالك عن نافع عن ابن عمر . ووصله البيهقي من طريق ابن اسحاق عن نافع . وروي أيضاً عن عروة بن الزبير « انه اغتسل للعيد وقال : انه السنة » . وقال البزار : لا احفظ في الاغتسال في العيدين حديثاً . واستدل البيهقي على شرعيته بحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جمعة من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا اليوم يوم جعله الله لكم عيداً ، فاغتسلوا وعليكم بالسواك » . وذكر انه قد روي مرسلأخرجه في باب الاغتسال للأعياد وصدره به . قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : بعد استدلال الامام المهدي بهذا الحديث بنى عليه السلام انه صلى الله عليه وآله وسلم نبه بقوله : « جعله الله عيداً » على أن ذلك هو المستدعي للغسل ، فيعرف منه ثبوت مثله في العيدين لأنها أعرق في ذلك .

واختلفوا هل شرع الرواح للصلاة أو اليوم ؟ فالذي نص عليه في « الأثر » و « الأزهار » وغيرها انه كذلك ، فيكون متسناً ولو اغتسل قبل الفجر إذا لم يحدث بين الغسل والصلاة فإن أحدث بينهما لم يكن متسناً . وحكي في « الزوائد » عن الهادي والناصر والمؤيد بالله انه لا يجزي قبل الفجر فيفهم منه أنه عندهم لليوم كما هو ظاهر الخبر المروي عن زاذان وغيره . وقيل : بل هو عندهم للرواح لا لليوم وإن لم يميزوه قبل الفجر ، وهل يسن في حق المجمع والمفرد أم يخص الاول ؟ .. ظاهر الحديث العموم . والله أعلم .

قوله : « وغسل الجمعة وما أحب أن أدعه » . الخبر محذوف .

والأدلة في غسل الجمعة متظاهرة ، وفي بعضها ما يدل على الوجوب كحديث « المجموع »

ومثله عن ابن عمر في « الصحيحين » أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » فصيغة الأمر ظاهرة في الوجوب . وأصرح منه ما أخرجه الشيخان أيضاً من حديث أبي سعيد : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم ، والسواك ، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه » والقائلون به بعض الصحابة ، وبه قال أهل الظاهر . وحكاه ابن المنذر عن مالك ، وحكاه الخطابي عن الحسن البصري ، ومالك . وذهبت الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وجهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الامصار الى أنه سنة مستحبة وليس بواجب ، وأولوا صيغة الأمر على الندب ولفظ الوجوب على التأكيد ، كما يقال حقك : واجب علي أي متأكد ، وقد يعبر عن المسنون بالواجب والحق تأكيداً لتحصيله والتزاماً للمواظبة على فعله وترغيباً فيه وليس الغرض حقيقته . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وهذا التأويل انما يصار اليه اذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر .

أقول : المعارض الذي ذهبوا اليه أمران .

أحدهما : من حيث المعنى وهو ما أشار اليه حديث ابن عباس ، ولفظه في « مجمع الزوائد » : وعن ابن عباس : « أنه سأل رجل عن الغسل يوم الجمعة أواجب هو ؟ .. قال : لا ، وسأحدثكم عن بدء الغسل كان الناس محتاجين ، وكانوا يلبسون الصوف ، وكانوا يسقون النخل على ظهورهم ، وكان مسجد النبي ﷺ ضيقاً متقارب السقف ، فراح الناس في الصوف فغرقوا ، وكان منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصيراً انما هو ثلاث درجات ، فمرق الناس في الصوف فثارت أرواحهم أرواح الصوف ، فتأذى بعضهم ببعض حتى بلغت أرواحهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ، فقال : يا أيها الناس اذا جئتم الجمعة فاغتسلوا وليمس أحدكم من أطيب طيب إن كان عنده » قال في « المجمع » : في الصحيح بعضه ، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . اهـ . وفي رواية قال ابن عباس : « ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدكم ، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق » أخرجه البيهقي في « سننه » . ففهم ابن عباس من ظاهر الأمر الندب لما كان وارداً على سبب يشعر بأن المطلوب به التنظيف وزوال الروائح الكريهة .

ثانيهما : ما ورد من الأحاديث الدالة بظواهرها على كونه سنة .

منها حديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » قال في

« التلخيص » : رواه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة من حديث الحسن عن سمرة ، وقال الترمذي : حديث حسن . ورواه بعضهم عن قتادة ، عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا . وقال في « الامام » : من يحمل رواية الحسن على الاتصال يصحح هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر : وهو مذهب علي بن المديني كما نقله البخاري عنه ، والترمذي والحاكم وغيرهم . وقيل : لم يسمع منه الا حديث العقيقة ، وهو قول البزار وغيره . وقيل : لم يسمع منه شيئاً أصلاً وإنما يحدث من كتابه وأخرجه في « التلخيص » من طرق آخر فيها مقال .

قلت : قال الذهبي : إن الحسن قديدلس ويسقط من بينه وبينه ، فإذا قال : حدثنا فهو حجة بلا نزاع فينظر في سياق سنده .

ومنها ما ذكره في « التلخيص » أيضاً ، وقال : من أقوى ما يستدل به على عدم فرضية الفسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب أحاديث الامر بالفسل عن أبي هريرة مرفوعاً « من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت ، غفر له ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام » . اهـ .

ومنها أنه ورد في أحاديث متعددة تعليق الفسل على ترتيب ثواب مخصوص ، وهو قرينة عدم الوجوب لاسيما مع اقترانه بما ليس بواجب اتفاقاً كحديث أبي أيوب الانصاري ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب - ان كان عنده - ولبس أحسن ثيابه ، ثم خرج حتى يأتي المسجد فيركع إن بدا له ، ولم يؤذ أحداً ثم انصت حتى يصلي ، كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى » وفي رواية : « ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه كله أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . وكحديث « من غسَّل واغتسل ، وبكَّرَ وابتكر ، ومشى ولم يركب ، ودنا وانصت واستمع ولم يلف ، كتب له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها » رواه أهل السنن الأربعة وغيرهم والحاكم وقال : صحيح الاسناد . وقال ابن كثير وغيره من الحفاظ : انه على شرط مسلم ، وقيل : على شرط الشيخين . وهو من حديث أوس بن أوس الصحابي ، قال أهل الحديث : لم يصح في الفضائل مثل هذا الحديث . وقد جمع السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير في تصحيحه ورفقات . قيل في معناه : انه غسل للجنابة ثم اغتسل للجمعة . ومعنى بكر أي أبكر الى الصلاة وابتكر أي : أدرك الخطبة . وقيل : معنى بكر تصدق قبل خروجه بدليل ما جاء

في حديث « باكروا بالصدقة فان البلاء لا يتخطاها » وقال ابن الانباري : الذي نذهب اليه في تكرير هذين اللفظين أن المراد منه المبالغة والزيادة في التأكيد ، لأن العرب إذا بالغت في شيء اشتقت من اللفظة الاولى لفظة على غير بنائها ، ثم اتبعوها اعرابها فيقولون : « جاد مجد وليل أليّل وشعر شاعر » . وقيل غير ذلك .

ومنها ما أخرجه البيهقي في « السنن » بإسناده الى أبي هريرة قال : « بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان المسجد ، فمرض له عمر ، فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ، فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ثم اقبلت ، قال عمر : الوضوء (١) أيضا !! أو لم تسمع رسول الله ﷺ يقول : « اذا جاء أحدكم الى الجمعة فليغتسل » رواه مسلم في « الصحيح » وأخرجه البخاري . قال الشافعي : فلم لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل على انها قد علما أن أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل على الاختيار . ١ هـ .

قلت : وبؤيده كون ذلك في جمع كثير من الصحابة وهو يخطبهم به على المنبر .

تنبيه يؤخذ من قوله : « لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أتى الجمعة فليغتسل » تعليق الأمر بالغسل بالحجيء الى الجمعة . والمعنى من أراد الاتيان الى الجمعة ، أو من شرع فيه حينئذ فيشترط الاتصال بين الغسل والرواح اليها كما هو مذهب مالك ، ويدل على هذا ما في حديث ابن عباس المتقدم من أن المقصود من الغسل التنظيف وإزالة الروائح الكريهة عند الاجتماع في المسجد للصلاة لئلا يتأذى الحاضرون ، وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وكذلك أقول ولو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به . والمعنى : إذا كان معلوماً إما بالنص عليه أو بالظن المقارب للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ . وذهب كثير من أهل البيت الى أن الغسل لليوم من طلوع فجره الى وقت عصره استدلالاً بظواهر الأدلة كحديث « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » وفي رواية « الغسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم » أخرجه الستة الا الترمذي ، واللفظ للبخاري ، ولم يذكر كونه للصلاة ، فيفهم أن المراد به لليوم ،

(١) في « مسلم » فقال عمر : « والوضوء ايضا ألم تسمعوا ... الخ » . ١ هـ .

وكان القياس حينئذ أن يكون الى الغروب لكن ذكر في « زوائد الابانة » : انه ، لا يجوز أي: لا يجزيء بعد خروج وقت صلاة الجمعة بالاجماع . قال في « الغيث » : وفي عبارته تسامح كما ترى .

قلت : وفي دعوى الاجماع أيضا نظر ، فقد نقل عن الظاهرية انه لو اغتسل قبل الغروب كان متسنناً أخذاً بإضافة الغسل الى اليوم . وقال الامام عز الدين في « فتاواه » ، وأما قصره على ما قبل العصر عند من جملة لليوم فلعل وجهه انه لم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم تأخيرهُ الى ~~بعد~~ العصر ، قال : وفي هذا تكلف .

ويجيب عن المذهبين : ان الأحاديث التي ورد فيها الامر بالأتين أو الهيئة دلت على توجه الامر الى هذه الحالة ، والأحاديث التي دلت على تعليق الحكم باليوم لاتتناول تعليقه بتلك الحالة ، ونحن إذا قلنا بتعليقه بها عملنا بجميع الأحاديث ، وعلى ما ذهبوا اليه يلزمهم ابطال بعضها والأعمال أولى من الإهمال ، وهذا وجه قولهم بوجوب حمل المطلق على المقيد . ويؤيده انه جاء مصرحاً به في كتاب أبي عوانة مرفوعاً : « من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل » قال ابن حجر : وروى هذا الحديث عن نافع مائة وعشرون نفساً منهم سبعون عند أبي عوانة . وأخرج البيهقي بسنده الى يحيى بن يحيى : أخبرنا : الليث عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « اذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » رواه مسلم في « الصحيح » عن يحيى بن يحيى ، قال : ويُذكر عن ابن عمر انه قال : « انما الغسل على من تجب عليه الجمعة » . وعنه « انه كان لا يغتسل في السفر يوم الجمعة » .

حدثني أبو خالد رحمه الله تعالى ، قال : سألت زياداً عليه السلام عن الغسل من الجنابة ، فقال : تغسل يديك ثلاثاً ثم تستنجي ، وتوضأ ^{جسداً} وضوءك للصلاة ، ثم تغسل رأسك ثلاثاً ، ثم تفيض الماء على سائر بدنك

ثلاثاً ، ثم تغسل قدميك . قال : حدثني بهذا أبي ، عن أبيه ، عن جده علي
ابن أبي طالب عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الحديث أخرجه أبو داود بمعناه من طريق كريب ، عن ابن عباس ، عن خالته ميمونة
بنت الحرث أم المؤمنين ، قالت : « وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غسلاً يغتسل به من
الجنابة ، فأكفأ الاناء على يده اليمنى فغسلها مرتين أو ثلاثاً ، ثم صب على فرجه ، فغسل فرجه
بشماله ، ثم ضرب بيده الأرض فغسلها ، ثم تمضمض واستنشق ، وغسل وجهه ويديه ، ثم
صب على رأسه وجسده ، ثم تنحى ناحية فغسل رجله ، فناولته المنديل فلم يأخذه ، وجعل
ينفض الماء عن جسده » . اهـ . وهذا الحديث متفق عليه ذكره في « التلخيص » . قال الترمذي
بعد إخراجهم : وفي الباب عن أم سلمة وجابر وأبي سعيد وجابر بن مطعم وأبي هريرة .
وأخرج من حديث عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يغتسل
من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخلها الاناء ، ثم غسل فرجه ، ويتوضأ وضوءه للصلاة ،
ثم يشرب شعره الماء ، ثم يحني على رأسه ثلاث حثيات » قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح . اهـ . وفي لفظ عنها عند مسلم : « ثم أفاض الماء على جسده » ثم غسل رجله « وقد
تقدم أن لفظ الجنابة يُلحق على إزاله النية والتقضاء الختانين ، وعلى المعنى الحكيم المرتب عليهما .
وأفاد هذا الحديث بيان مفروض الغسل ومسنونه .

أما مفروضه : فتعميم البدن شعره وبشره بالماء ، ومن شرطه أن يكون البدن طاهراً من
النجاسة مصحوباً بالنية .

والمسنون : ما عداه ، ومنه غسل اليدين ثلاثاً ، ويستحب أن يكون قبل ادخالها في الاناء
كما ورد مصرحاً به عند مسلم من حديث عائشة المتقدم ، والوضوء قبل الاغتسال من الجنابة
لأن المفتسل إذا لم يتوضأ وعم جميع جسده ورأسه ويديه ورجليه وسائر بدنه بالماء وأمسح
ذلك وأكمله بالغسل مع مرور يديه فقد أدى ما عليه إذا نوى الغسل ، لأن الله تعالى إنما افترض
على الجنب الغسل دون الوضوء بقوله **﴿ و لا جنباً الا عابري سبيل حتى يغتسلوا ﴾** وقوله تعالى :
« وان كنتم جنباً فاطهروا » فإن السياق يشهد بأن المعنى : إذا قمتم الى الصلاة وليس عليكم

جنباًة ففرضكم الوضوء على تلك الكيفية المذكورة ، وان كنتم جنباًة ففرضكم أن تطهروا : أي تنظفوا ولم يذكر الوضوء . قال الامام عز الدين في بعض رسائله ذكر فيها ترجيح دخول الطهارة الصغرى تحت الكبرى : إن حديث عائشة نص صريح في المقصود ، ويرجح روايتها لمكان إطلاعها على مثل ذلك ، وقد كان يفعل ذلك برأى منها وفي بيتها ومن مائها مع مارزقت من التفقه في الدين . قال : وهو البروي عن زيد بن علي وأبي حنيفة وأبي عبد الله الداعي وهو أحد أقوال الشافعي ، والبروي عن أكثر العترة أن الغسل لا يجزيء عن الوضوء ، وأن الوضوء يجب الاتيان به مع الغسل لمريد الصلاة ، والا لم تصح صلاته .

واحتجوا عليه بأدلة :

منها : ان كلا من الوضوء والغسل له سبب يغير سبب الآخر ، فالوضوء لأجل الصلاة والغسل لأجل الجنابة . وأجيب : بالمنع مسنداً بأن سبب وجوبها واحد وهو الصلاة حتى لو سقطت مع بقاء التكليف لم يجب عليه وضوء ولا غسل ، وحينئذ إذا ترك الغسل كان معاقباً على تركه من حيث هو شرط في الصلاة واجب لأجلها فيكون سببته وسببية الوضوء واحداً ، وهذا مبني على أن السبب هو ما شرع لأجله ، كما اقتضاه قولهم ، والا فإن الظاهر المتعارف أنه الحدث الأكبر . وإذا قالوا يلزم منه مغايرة سبب الوضوء الذي هو الحدث الأصغر ، قلنا : بل هو كالسبب الواحد لشمول اسم الحدث لهما واختلافها في أمر آخر لا يضر باختلاف انواع الحدث الأصغر ، وكذا تغايرهما في الصفة من حيث أن الوضوء جزء من الغسل ، والغسل كل والاتيان بالكل مسقط للجزء لدخوله تحته غير ضار ، فإن الذي قد دفع عشرة قد دفع واحداً واثنين الى نهايتها ، فكيف يعد الآتي بالكل غير آت بالبعض .

قلت : وقد اعترضه بعض الناظرين بأن الغسل يجب على مريد التلاوة ومس المصحف ودخول المسجد وهو غير الصلاة - وهذا عندي - غير وارد ، لأن الكلام في الوجوب والمفروض سقوط الصلاة فيسقط ما وجب لأجلها من التلاوة ، وكذا ما هو من أحكامها كدخول المسجد وما يتبع ذلك من مس المصحف فليتأمل . والله أعلم .

ومنها : أنه روي عن أمير المؤمنين عليه السلام : «من اغتسل من جنباًة ثم حضرته الصلاة فليتوضأ» . وأجيب : بأنه على تقدير صحته يقضى بأنه مذهبه ، والصحيح أن كلامه في الاجتهادات ليس بحجة كما قرره محققو الأصوليين .

ومنها : ما رواه الهادي الى الحق في « الأحكام » مرفوعاً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أعاد الوضوء بعد الغسل من الجنابة » . وأجيب : بأنه اذا صح فهو حكاية فعل متردد بين كونه للوجوب أو الندب أو غير ذلك ، وهو الى الندب أقرب .

ومنها : ان الوضوء لا يقع الا على طاهر البدن من الجنابة وأجيب : بأن ذلك فرع تسليم وجوبه ، وهو محل النزاع ، فهذا حاصل ما ذكره عليه السلام من حجج الفريقين . ويؤيد ما اختاره ما أخرجه الترمذي في « سننه » من حديث عائشة ، وقال : حسن صحيح « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يتوضأ بعد الغسل » قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين أن لا يتوضأ بعد الغسل . وذكر أبو بكر بن العربي : انه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل ، وان نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث ويقضى عليها ، لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث ، فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكثر عنه .

قوله : « ثم تستنجي » : والوجه في تقديم الاستنجاء إزالة ما تعلق بالفرج من أذى أو ريح . وفي حديث ميمونة الأمر بضرب يده بالأرض ثم غسلها للتنظيف وإزالة ما يتصل بها من الروائح الكريهة .

قوله : « وتوضأ وضوءك للصلاة » فيه دليل على أن المضمضة والاستنشاق مشروعتان في الغسل ، وقد ورد التصريح به في حديث ميمونة . وتقدم للامام عليه السلام انه لا يجوز تركها في غسل الجنابة . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : انه يقع البحث في أن هذا الغسل لأعضاء الوضوء هل هو وضوء حقيقة ، فيكتفى به عن غسل هذه الأعضاء للجنابة ، فان موجب الطهارتين بالنسبة الى هذه الأعضاء واحد ، أو يقال : إن غسل هذه الأعضاء إنما هو للجنابة ، وإنما قدمت على بقية الجسد تشريفاً وتكريماً ، ويسقط غسلها عن الوضوء باندراج الطهارة الصغرى تحت الكبرى . ثم أورد على ذلك سؤالاً بأن لفظ : وضوءك للصلاة « مصدر مشبه به ومقتضى التباين بين المشبه والمشبّه به يفيد أن غسل الأعضاء للجنابة لا للوضوء . وأجاب : بأنه يحتمل أن يكون المراد تشبيه الوضوء الواقع في ابتداء غسل الجنابة بالواقع في غيره ، والتباين باعتبار المحل لا يدل على تباين الفعل في حقيقته ، أو يقال : لما كان الوضوء له صورة ذهنية شبه الفرد الواقع في الخارج بما علم في الذهن كما أنه قيل : أوقع في الخارج ما يطابق الصورة الذهنية لوضوء الصلاة . اهـ . باختصار .

وقوله : فان موجب الطهارتين بالنسبة الى هذه الأعضاء واحد مؤيد لما ذكره الامام عز الدين فيما سبق .

قوله : « ثم تغسل رأسك ثلاثاً ، ثم تفيض الماء على سائر بدنك ثلاثاً » فيه دليل على استحباب تكرار غسل الرأس ثلاثاً ليتحقق وصول الماء الى أصول الشعر ، وهو معنى بعض روايات حديث عائشة عند البخاري : « ثم يدخل أصابعه في الماء ، فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه ، ثم يفيض على جسده كله » وقوله : يفيض أي : يفرغ الماء ، يقال : فاض الماء إذا جرى ، وفاض الدمع إذا سال ، وسائر البدن بقيته . وهو مناسب لتقديم غسل أعضاء الوضوء والرأس . والأصل في سائر أن يستعمل بمعنى البقية . وذكر الحريري في « درة الغواص » أن استعمالها بمعنى الجميع من أوهام الخواص . وفي « الصحاح » ما يقتضي تجويزه ذكره بعضهم . والافاضة تدل على أن مجرد الافراغ كاف عن الدلك . ونقل عن الماوردي انه لا حجة في ذلك فان أفاض بمعنى غسل ، والخلاف قائم في حقيقة الغسل . ونسب في « البحر » الى أكثر المعترة القول بوجوبه ، وقال بعض الشافعية : لم يوجب أحد من العلماء الدلك في الغسل ولا في الوضوء الا مالك والمزني ومن سواهما يقول : هو سنة لو تركت صحت طهارته في الوضوء والغسل . اهـ .

وحديث : « تحت كل شعرة جنابة . فاغسلوا الشعر وانقوا البشر » وكذا حديث علي عليه السلام عند أبي داود وأحمد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار » وما في معناها يدل على أن الافاضة لا تكفي ، وانها محمولة على معنى الغسل . وقد ورد في بعض الروايات حديث ميمونة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غسل جسده في غسله من الجنابة » والظاهر من لفظ الغسل إمرار اليد على المفسول كما ورد في الحديث المتفق عليه : « يغسل من بول الجارية وينضح من بول الذكر » . قال الخطابي : أصل النضح : الصب ، ومنه قيل للبعير الذي يستقي عليه : الناضح . فاما غسل بول الجارية فهو غسل يستقى فيه ، فيمرس باليد ويعصر بعده . اهـ .

وقال بعض المالكية في الكلام على نحو حديث الباب في اشتراط الدلك ما نصه : هذا هو المعقول من لفظ الغسل ، لان الاغتسال في اللغة : هو الافتعال ومن لم يمر يديه فلم يفعل

غير صب الماء وهو لا يسمى عند أهل اللسان غاسلا بل صابا الماء ومنغمسا فيه . قال : وعلى نحو ذلك جاءت الآثار من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « تحت كل شعرة جنابة » الحديث ، وانقاؤه لا يكون الا بالدلك على حد ما ذكرناه . قال : وتخريج ذلك انه لما كان المعتاد من المنغمس في الماء وصابه عليه انها لا يسكاذان يسلمان عن تنكب الماء مواضع المغناب المأمور بها وجب لذلك عليها أن يرا أيديها ، قال : وإلى هذا المعنى لو طال مكث الانسان في ماء أو وإلى بين صبه عليه من غير أن يمر بيديه على بدنه ، فانه ينوب له ذلك عن امرار يديه . اهـ . وقد عاد الى جواز غسل المنغمس في الماء أو الموالى للصب اذا أسبغ وعمم . ونقل عن عطاء انه لما سئل عن الجنب يفيض عليه الماء « قال : لا ، بل يغتسل غسلاً . وقال أبو العالية : يجزيء الجنب من غسل الجنابة أن يفوض غوصة في الماء غير أنه يمر بيديه على جلده . وذكر دحيم عن كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان ، عن ميمون بن مهران ، قال : اذا اغتسلت من الجنابة فادلك جلدك وكل شيء نالت يدك . وهو معنى الحديث الآتي في آخر باب الحيض : « ثم تدلك من بدنك ما نالت يدك » . وذكر ابن رشد في « نهاية المجتهد »^(١) أن الذين أوجبوا الدلك حجبتهم القياس على غسل أعضاء الوضوء بنساء على القول بوجوب دلكها ، وغلبوا هذا القياس على ظاهر الأحاديث الواردة بالافاضة . قيل : وكذا القياس على غسل النجاسة في احتياجه الى الدلك . وقد أجيب عنه : بانها خيالات ضعيفة معارضة بثبوتها أو أقوى منها .

وحجة القائلين بعدم وجوب الدلك : ان كل من صب عليه الماء فقد اغتسل ، والعرب تقول : غسلني السماء . وجميع الاحاديث واردة بعدم وجوب الدلك ، ولو كان واجبا لذكر لانه صلى الله عليه وآله وسلم المبين عن الله تعالى مراده ، وما ورد في الحديث الآتي يحول على الاستحباب حثاً على المبالغة في الاسباغ والتعميم كما آل إليه كلام بعض المالكية السابق . ومثله في « الجامع الكافي » ولفظه : قال القاسم عليه السلام : يجزيء الجنب أن يغمس اغتماسة في الماء يغمره اذا أنقى أعضائه ، الا أن يكون أنقى ما أمر بانقاؤه من قبل أو دبر ، فان ذلك ربما لم ينق بالاغتماسة الواحدة . وقال محمد : يجزيء الجنب رمسة واحدة بعد الاستنجاء اذا تمضمض واستنشق وتبضع الشمر ، وتدلك حتى يصيب جميع جسده

(١) كذا بالاصل ولعله : « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » .

الماء . اهـ . وذكر عبد الرزاق : أنا معمر عن زيد بن أسلم ، قال : سمعت علي بن الحسين يقول : ما مس الماء منك وأنت جنب فقد طهر منك ذلك المكان . وقال دحيم : حدثنا الوليد ، نا الاوزاعي ، عن الزهري في الجنب ينغمس في نهر ، قال : يجزئه . قال : وحدثنا أبو جعفر أنه سأل الاوزاعي عن جنب طرح نفسه في نهر وهو جنب ولم يزد على أن ينغمس مكانه ، قال : يجزئه . وعن الشعبي ومحمد بن علي وعطاء والحسن البصري وأبي حنيفة والشافعي وأصحابها والثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وداود والطبري ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وعطاء كل هؤلاء يقول : يجزيه الجنب إذا انغمس في الماء وإن لم يتدلك به ، وكذا إذا انغمس في الماء ، وقد وجب عليه الوضوء فعم الماء أعضاء الوضوء ونوى بذلك الطهارة أجزأه ، حكى معناه اليعمرى في « شرح الترمذي » .

قوله : « ثم تغسل قدميك » : فيه تأخير غسل القدمين عن الغسل ، وهو كذلك في غالب روايات صفة غسله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو اختيار أبي حنيفة ومن وافقه ، وسيأتي في باب الحيض سؤال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تقديم غسلها . ويؤيده ظاهر حديث عائشة « وتوضأ كما تتوضأ للصلاة » ولم يذكر بعد إفاضة الماء غسلها . وهو الذي احتج به الرافعي لمذهب الشافعي ، واستشكله ابن حجر في « التلخيص » بأنه ظاهر في تأخيرها لما رواه مسلم « ثم أفاض الماء على سائر جسده ، ثم غسل رجله » قال الشيخ تقي الدين : وفرق بعضهم بين أن يكون الموضع مسخاً أولاً ، فإن كان مسخاً أخر غسل الرجلين ليكون غسلها مرة واحدة فلا يقع اسراف في الماء ، وإن كان نظيفاً قدم . اهـ . وأما القول : بأن غسلها يقع مرتين بعد غسل أعضاء الوضوء وبعاد إفاضة الماء ففيه أن في بعض روايات الحديث « فتوضأ وضوءه للصلاة غير رجله » فهو مبين لما أجمل في سائر الروايات ما عدا الحديث الآتي في باب الحيض وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

« وحدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي

طالب كرم الله وجهه ، قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه

وآله وسلم فقال : يارسول الله أصابتني جنابة ، فغسلت رأسي
ثم جلست حتى جف رأسي ، أفأعيد الماء على رأسي ؟ فقال : بل
يجزئك غسل رأسك عن الاعداء .

قال في « التخريج » : احتج البخاري في باب تفريق الغسل بحديث ميمونة المقدم في
صفة غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

قلت : من حيث انه أخر غسل الرجلين عن إفاضة الماء .

وأخرج الترمذي وابن ماجه والبيهقي في باب تفريق الغسل عن عبد الله بن مسعود :
« أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطيء بعض
جسده الماء ... فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يغسل ذلك المكان ثم يصلي »
واللفظ للبيهقي . وقال عقيه عاصم بن عبد العزيز أبو عبد العزيز الأشجعي : - قال البخاري : فيه
نظر . اهـ . قال في « التخريج » : وقد وثقه معن القرأز واثني عليه خيراً . ذكره الذهبي في
« الميزان » . وقال النسائي والدارقطني : ليس بالقوي ، وقد ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد »
من حديث عبد الله بن مسعود ، وقال : أخرجه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون .
وأخرج ابن ماجه في باب « من اغتسل من جنابة فرأى بقعة لم يصبها الماء » عن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « اغتسل من جنابة فرأى بقعة لم يصبها الماء فقال بجمته (١) فلبها »
قال ابن اسحاق : أي فعصر شعره عليها ، وفي اسناده أبو علي الرحي - واسمه الحسين بن
قيس ولقبه حنش - ضعيف عند أهل الحديث ، وقد روي له الترمذي وابن ماجه . وأخرج
عن علي عليه السلام ، قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إني
أغتسلت من الجنابة وصليت الفجر ، ثم أصبحت فرأيت قدر الظفر لم يصبه الماء فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت مسحت عليه بيديك أجزأك » وفيه محمد بن عبد الله العزمي
وهو ضعيف جداً . قال الذهبي : وهو من شيوخ شعبة الجمع على ضعفهم ، ولكن كان من

(١) أي قبل العصر بجمته . منه .

عباد الله الصالحين . قال ابن أبي مذعور : سمعت وكيعاً يقول : كان محمد بن عبد الله العرزمي رجلاً صالحاً قد ذهب كتبه وكان يحدث حفظاً فمن ذلك أني . ١ هـ .

وهذه الأحاديث مع حديث الأصل يقوي بعضها بعضاً ، ويؤخذ منها جواز تفريق الغسل وإن البدن كالعضو الواحد ، وأنه إذا غسل عضوً ثم جف أو نسي لمعة منه لم يجب عليه إعادة غسله بل يكفيه أن يغسل ما لم يكن قد غسله أولاً . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أولم ينزل » . وقال زيد بن علي : كيف يجب الحد ولا يجب الغسل .

أخرج الطحاوي ما يشهد له عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فقال : حدثنا أحمد بن داود ، قال : نا مسلم ، قال : نا حماد بن زيد ، عن عاصم ، عن زر ، عن علي رضي الله عنه ، قال : « إذا اختلف الختانان فقد وجب الغسل . قال في « التخريج » : أحمد بن داود هذا هو أحمد بن داود بن موسى البصري المكي زيل مصر ، توفي في حدود سنة خمس وتسعين ومائتين . والذي ذكره الذهبي في « الميزان » أحمد بن داود بن عبد الغفار الحراني ثم المصري كذبه الدارقطني وغيره ، وليس هذا الذي روى عنه الطحاوي وباقي رجال هذا الاسناد ثقات . وأخرج البيهقي في « سننه » من حديث علي عليه السلام ما يشهد لذلك ، فقال : وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : حدثنا علي بن الفضل بن محمد بن عقيل الخزاعي من كتابه ، قال : حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي ، قال : نا عمرو بن مرزوق ، قال : نا شعبة ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن الحرث ، عن علي قال : « إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل » وفي اسناده جابر الجعفي ، وإذا كان حديثه متابعة كما هنا فهو مقبول كما حققه ابن شاهين في المختلف فيهم .

قلت : عنه السيد صارم الدين ابن الوزير وغيره من أئمة الآل من ثقات محدثي الشيعة ، وكذا عند كثير من المحدثين . ففي « الميزان » هو أحد علماء الشيعة . قال ابن مهدي عن صفيان : كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث ، ما رأيت أروع منه في الحديث . وقال شعبة : صدوق ، وفي رواية : إذا قال أنبأنا وجدنا وسمعت فهو من أوثق الناس . وقال وكيع : ما شككتكم في شيء فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة . وقال ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول قال صفيان الثوري لشعبة : لأن تكلمت في جابر الجعفي لا تكلمن فيك . وقدر فيه بعض المحدثين ، ومدار ذلك على الجرح بالذهب وهو غير مقبول .

وقد أورد الحديث السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند علي ولفظه : قال : « اتقاء الختانين كما يحبُّ الله الحد كذلك يجب الفسل أيوجب الحد ولا يوجب قدحاً من الماء ! .. » أخرجه عبد الرزاق . ١ هـ . وفيه عن مجاهد قال : اختلف المهاجرون والانصار فيما يوجب الفسل : فقالت الانصار : الماء من الماء ، وقال المهاجرون : اذا مس الختانان فوجب الفسل ، فحكموا بينهم علي بن أبي طالب فاخصموا اليه ، فقال علي : رأيتم لو رأيتم رجلاً يدخل ويخرج أوجب عليه الحد ؟ قالوا : نعم ، قال : أفوجب الحد ولا يوجب صاعاً من ماء ؟ .. فقضى للمهاجرين ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : ربما فعلنا ذلك أنا ورسول الله ﷺ ثم قمنا فاغتسلنا . أخرجه عبد الرزاق . ١ هـ .

ثم قال . في « التخريج » وفي « أمالي أحمد بن عيسى » في : « باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل » - حدثنا يوسف بن موسى ، قال : نا عبدة الرحمن بن مغراء (١) ، قال : نا محمد بن اسحاق عن يزيد بن الحبيب ، عن معمر بن أبي حبيب ، قال : حدثني عبيد بن رفاعه ، عن أبيه رفاعه بن رافع ، قال : « بينا أنا جالس عند عمر إذ دخل عليه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين هذا زيد بن ثابت جالس في المسجد يفتي الناس في الفسل برأيه : أن الماء من الماء ، قال : فاعجل عليّ به ، قال : فدعاه له ، فلما طلع على عمر ، قال : يا عدو نفسه ولقد بلغت أن تفتي الناس برأيك ؟ فقال : والله يا أمير المؤمنين ما رأيي أفئيت ولكن سمعت من أعمامي حديثاً

(١) مغراء هو - بفتح الميم وسكون المعجمة ثم راه مقصوراً - الدوسي ابو زهير الكوفي نزيل الري صدوق تكلم في حديثه الاعمش من كبار التامة ، مات سنة بضع وسبعين . ١ هـ . « تقريب »

فحدثت به وأفتيت به ، قال : ومن أي أعمامك ؟ قال : من أبي بن كعب ومن أبي أيوب أو من رفاعة بن رافع ، فاقبل علي عمر ، فقال : ما يقول هذا الفتى - أو هذا الغلام - قال : قلت : قد كنا نصنع ذلك مع رسول الله ﷺ فما نهانا عنه ، وما كان رأى بذلك بأساً ، قال : فهل علم بذلك رسول الله ﷺ منكم ؟ قلت : لا أدري ، فامر عمر أن يجمع له المهاجرون والانصار واستشارهم في ذلك فاصفق رأيهم كلهم على أنه ليس بذلك بأس ، وأن الماء من الماء الا ما كان من علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل فانها قالوا : اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل . قال : فقال عمر : هذا وأنتم أصحاب بدر قد اختلفتم عليّ ، فمن بعدكم أشد اختلافاً . قال : فقال علي : يا أمير المؤمنين إنه ليس أحد أعلم بهذا من أزواج النبي ﷺ فاسألهن ، قال : صدقت . فارسل الى حفصة ، فقالت : لا أعلم لي ، ثم أرسل الى عائشة ، فقالت : نعم إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل ، فتحطم عمر . قال عبد الرحمن بن مفرأ : فتحطم عمر - أي تغضب - ، ثم قال : لا أسمع بأحد صنع ذلك ثم لم يغتسل الا أوجعته ضرباً ، قال : ثم أفاضوا في ذكر العزل ، فسار رجل رجلاً الى جنبه ، فقال عمر : ما الذي سارك به ؟ قال : فكنتم ، فقال عمر : عزمت عليك لتخبرني ، قال : فقال الرجل : هو المؤودة الصغرى ، قال : فقال عمر لملي : أما تسمع ما يقول هذا يا أبا الحسن ؟ قال : بئس ما قال ، انها لا تكون مؤودة حتى تمر على التارات السبع ، ثم تلا هذه الآية : « ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين » حتى ختم الآية « فبارك الله أحسن الخالقين » . ا هـ .

وهذا حديث حسن . ومحمد بن اسحاق وان تكلم فيه فقد وثق وهو مما قيل يدلّس ، وقد نعن هنا ولم يصرح بالسماع ، لكن الحديث قد رواه غير ابن اسحاق مطولاً كما رواه مختصراً ؛ فرواه الطحاوي من طريق ابن لهيعة ، وفيه مقال عن يزيد بن أبي حبيب بامتناده وبمعناه لا بلفظه الا ذكر العزل ، وأخرجه من طريق محمد بن اسحاق كما رواه محمد بن منصور بلفظه وبمعناه .

قلت : وذكره صاحب «جمع الزوائد» بمعناه وفيه ذكر العزل ، وقال : رواه أحمد والطبراني في «الكبير» ورجال أحمد ثقات الا ان ابن اسحاق مدلس ، وهو ثقة وفي الصحيح طرف منه . ا هـ .

قال في «التخريج» : ورواه الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي

في كتاب « معجم أسماء الصحابة » في ترجمة رفاعه بن رافع الزرقى من طريق ابن اسحاق به وعقبه بما لفظه : وحدثني جدي قال : انا يحيى بن اسحاق ، قال : انا ليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن معمر بن أبي حبيبة ، عن عبيد بن رفاعه ، عن زيد بن ثابت : انه كان يقص وذكر بمعناه لابلطفه نحواً مما رواه عبد الله بن لهيعة ، فزال بحمد الله منه المخذور من ضعف عبد الله بن لهيعة وتدليس ابن اسحاق . وجدّ أبي القاسم البغوي المذكور هو جده لأمه الحافظ أحمد بن منيع إمام مصنف محدث احتج به الستة . ويحيى بن اسحاق هو السَّيْلَحِيّ ثقة روى له مسلم والاربعة ، ورواية أحمد بن منيع عنه معروفة في الترمذي . والليث بن سعد إمام وروايته عن يزيد بن أبي حبيب مذكورة معروفة . ويزيد ثقة فقيه عابد حجة ، روى له الجماعة وروايته عن معمر بن أبي حبيبة كذلك معروفة . ومعمر ثقة من رجال الترمذي وروايته عن عبيد بن رفاعه كذلك مذكورة . وعبيد ثقة روى له أهل السنن الأربعة وهو يروي عن أبيه ، وأبوه رفاعه بن رافع الزرقى بدري جليل ، روى له البخاري والأربعة ، وأبوه من النقباء شهد العقبة ولم يشهد بدرأ قاله البغوي . وقال الذهبي : شهد رفاعه وأبوه بدرأ . والله أعلم . فهذا حديث ثابت حسن بلا ريب أو يرتقي من الحسن الى الصحة . . .

قوله : « إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة » قال في « النهاية » أي حاذى أحدهما الآخر وسواء تلامسا أو لم يتلامسا . يقال : التقى الفارسان اذا تحاذيا وتقابلا ، وتظهر فائدته فيما اذا لف على ذكره خرقة ثم جامع ، فان الغسل يجب عليه وان لم يمس الختانان . اهـ . وتفسير الملاقة بالمحاذاة لبيان انه ليس المراد حقيقة المس في قوله : « إذا مس الختانان » أي قارنه وداناه ، ولا حقيقة الملاقة في حديث الأصل ، وانما هو من باب المجاز والكناية عن الشيء بما بينه وبينه ملائمة أو مقارنة ، وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ، ولا يمس الذكر في الجماع . وقد نقل إجماع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولجها لم يجب الغسل على كل واحد منها وإن حصلت الملاقة والمحاذاة ، ولذا عطف عليه قوله : وتوارت الحشفة ليدل على أن الاعتبار بمجموع الأمرين .

والختان : موضع الختن يقال : ختن الفلام ختناً اذا قطع جلد كمرته ، وهو من المرأة الخفاض ، وهو قطع جليدة في أعلى الفرج من المرأة مجاورة لمخرج البول كعرف الديك ؛ وكان الأصل أن يقال : إذا التقى الختانان والخفاض ، فالواقع من باب التعليل ، كما قالوا في

القمرين أي الشمس والقمر وهو باب واسع في اللغة . وقد أخرج الترمذي من حديث عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل ، فملته أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاغتسلنا » . قال : وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر ورافع بن خديج . وأخرج نحوه عنها من طريق علي بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة ، ثم قال : هو حديث حسن صحيح ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق . قالوا : « اذا التقى الختانان وجب الغسل » . اهـ .

وقد اعترض الحديث الأول : بأنه موقوف ، ودفع بأن المرفوع أصح ، واعترض الثاني بأن فيه علي بن زيد بن جدعان ، وفيه مقال ، ودفع بأن روايته مقبولة يجب العمل بها . وقد نقل عن ابن أبي حاتم عن عمرو بن شبة حدثني أبو سلمة ، قال : قلت لجماد بن سلمة : إن وهيباً زعم أن علي بن زيد لا يحفظ الحديث ، فقال : وهيب كان يقدر على مجالسة علي بن زيد؟! إنما كان يجالس علياً وجوه الناس . وكان عبد الرحمن بن مهدي يخرج حديثه عن السفينيين والحمادين عنه ، وهو يقتضي توثيقه عند ابن مهدي لأنه كان لا يروي الحديث إلا عن الثقات عنده . وقد أخرج حديثه مسلم وغيره وصحح حديثه الترمذي كما رأيت وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو ثقة ، وبإضافته إلى ما سبق من حديث الأصل وشواهد يزداد قوة . وقد نقل وقوع الاجماع على أن التقاء الختانين وتواري الحشفة يوجب الغسل وإن لم ينزل . وذهب جماعة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبو أيوب وأبو سعيد ورافع بن خديج وابن عباس وزيد بن خالد الجهني وعروة بن الزبير . ويروى عن علي عليه السلام انه لا غسل عليه اذا جامع ولم ينزل . واحتجوا بحديث « الماء من الماء » رواه مسلم في قصة عتيان بن مالك ، والبخاري ذكر القصة وفيها : « اذا عجلت أو فحطت فليك الوضوء » ولم يذكر الماء . ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ : « الماء من الماء » وقد جمع طرقه ابن حزم وقبله ابن شاهين ، وهو يدل بمفهوم الحصر انه لا يجب الغسل إلا من الانزال فقط . قال في « التلخيص » : وفي الباب عدة أحاديث في عدم الإيجاب لكن انعقد الاجماع أخيراً على إيجاب الغسل ، قاله القاضي ابن العربي وغيره . وفي كلام القاسم عليه السلام

أن الرواية في ذلك اختلفت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام، واختلف المهاجرون والأنصار غير أن الاحتياط أن نغتسل، ذكره في ((الجامع الكافي)).

وأجاب القائلون بإيجاب الغسل وإن لم ينزل بوجهين:

أحدهما: أن حديث الماء من الماء منسوخ بحديث أبي هريرة، وحديث عائشة المتقدمين، ويدل على ذلك ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد، حدثني أبي بن كعب ((أن الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها، ثم أمرنا بالاغتسال بعد)). صححه ابن خزيمة وابن حبان وقال الإسماعيلي: هو صحيح على شرط البخاري، وله علة من حيث الإختلاف في كون الزهري سمعه من سهل بن سعد، وقد أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حازم عن سهل، قال الحازمي: قد صحت الأخبار في طريقي الإيجاب والرخصة، وتعذر الجمع فنظرنا هل نجد مناصاً عن غوائل التعارض من جهة التاريخ حيث تعذر معرفته من صريح اللفظ، فوجدنا أثراً تدل على ذلك بعضها يصرح بالنسخ حينئذ تعين المصير إلى الإيجاب ليتحقق النسخ في ذلك، ثم ساق أحاديث النسخ في كتابه.

ثانيهما: ما أخرجه ابن أبي شيبة، والبخاري في ((مصابحه)) من طريق ابن عباس وقال: إنه من الصحاح ((إنما الماء من الماء)) في الاحتلام، وفيه أن ابن عباس حمل إطلاق الحديث على تقييده بالاحتلام، وقد يقال: الاحتجاج بحديث ((إنما الماء من الماء)) مبني على العمل بالمفهوم وإن له عموماً في نفي الحكم عن جميع ما عداه، وفي كل منهما نزاع في الأصول، وعلى تقدير تسليم كل منهما فإما أن تكون أحاديث الأمر بالغسل وإن لم ينزل معارضة لذلك المفهوم، وهي مقدمة عليه إتفاقاً على الأول، وإما أن تكون مخصصة لذلك العموم على الثاني.

فائدة: قال بعض شراح الحديث: والاعتبار في وجوب الغسل في هذا الباب بتغيب الحشفة من صحيح الذكر، فإذا غيبها بكاملها تعلقت به جميع الأحكام، ولا يشترط تغيب جميع الذكر ولو غيب بعض الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام، ففتى غيبها في فرج امرأة أو دبرها أو دبر رجل أو فرج بهيمة أو دبرها وجب الغسل، وسواء كان الموج فيه حياً أو ميتاً صغيراً أو كبيراً، وسواء كان ذلك عن قصد أو نسيان، وسواء كان مختاراً أو مكراً، أو استدخلت المرأة ذكره وهو نائم، وانتشار الذكر في ذلك وعدم انتشاره والمجبوب والأغلف في ذلك كله سواء،

والغسل في جميع ما ذكر واجب على الفاعل والمفعول به، إذا كان بالغاً وأما المميز من الصبيان فيجب على الولي أن يأمره بالغسل كما يأمره بالوضوء، فإن صلى من غير غسل لم تصح صلاته، وإن لم يغتسل حتى بلغ وجب عليه الغسل، فإن اغتسل في الصبا ثم بلغ لم يلزمه إعادة الغسل. (وأما) إذا كان الذكر مقطوعاً فإن بقي منه دون الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام، وإن كان الباقي قدر الحشفة فحسب تعلقت الأحكام بتغييبه بكامله، وإن كان زائداً على قدر الحشفة ففيه وجهان لأصحاب الشافعي، أحدهما أن الأحكام تتعلق بقدر الحشفة منه، ولو لف على ذكره خرقه وأولجه في فرج امرأة ففيه ثلاثة أوجه: الصحيح منها والمشهور أنه يجب عليهما الغسل، وقال أبو حنيفة: لا يجب الغسل على من أولج في فرج بهيمة ولا فرج ميتة لأنه معنى غير مقصود، فكان بمنزلة إيلاج الأصبع.

قلت: ودليل من أوجب الغسل إنما هو القياس على فرج الادمية الحية، بجامع أنه فرج محرم قطعاً مشتبه طبعاً إلا أنه يبقى النظر في تصحيح القياس.

قال القاضي أحمد في شرحه: وكذا إذا كان إنزال الماء باستعمال يده في عضوه فإنه يجب عليه الاغتسال مع التوبة، أما التوبة فللوعيد الشديد لمن فعله كحديث ((إن يده تأتي يوم القيامة وهي حبلى)) وحديث ((لعن الله ناعح البهيمة، وناحح اليد)) وأما إيجاب الغسل فهو أنه ماء دافق مع الشهوة والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

قال أبو خالد رحمه الله: سألت زيد بن علي عليهم السلام عن المرأة ترى في المنام الاحتلام، وتنزل قال تغتسل.

الشرح: قال ابن سيده: الحلم والاحتلام الجماع ونحوه في النوم، والاسم الحلم يعني مضموم الحاء واللام، وفعله حلم مفتوح اللام، وفي التنزيل ﴿والذين لم يبلغوا الحلم﴾، ثم قال: والحلم الأنأة والعقل وجمعه أحلام وحلوم وفي التنزيل ﴿أم تأمرهم أحلامهم بهذا﴾، وما أجاب به عليه السلام هو معنى الحديث الذي أخرجه محمد بن منصور في ((الأمالي)) من طريقه ونصه حدثني أحمد بن عيسى، عن حسين، عن أبي خالد، عن زيد بن علي، عن أبياته، عن علي،

قال : « دخلت أنا ورسول الله ﷺ على عائشة - وذلك قبل أن تؤمر بالستر دوننا - فإذا عندها نسوة من قريش والانصار ، فقالت عائشة : يا رسول الله هؤلاء النسوة جئنك يسألنك عن أشياء يستحيين من ذكرها ، فقال : إن الله لا يستحيي من الحق ، قالت : المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل هل عليها الغسل ؟.. فقال : عليها الغسل، إن لها ماء كماء الرجل ، ولكن الله أسر ماءها وأظهر ماء الرجل على مائها، وإذا ظهر مأوها على ماء الرجل ذهب الشبه اليها، وإذا ظهر ماء الرجل على مائها ذهب الشبه اليه ، وإذا اختلط كان الشبه منها ومنه ، فإذا ظهر منها كما يظهر من الرجل فلتغتسل ، ولا يكون ذلك الا من شرارهن » . وروى مسلم عن أنس بن مالك أن أم سليم حدثت انها : « سألت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل ، فقالت أم سلمة : واستحييت من ذلك وهل يكون هذا ؟.. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نعم ، فمن اين يكون الشبه إن ماء الرجل غليظ أبيض ، وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيها علا أو سبق يكون منه الشبه » . وفي حديث لمسلم من طريق عائشة : « إذا علا مأوها ماء الرجل أشبه الرجل أخواله ، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه الرجل أعمامه » . وفي الباب أحاديث كثيرة عن جماعة من الصحابة في « الصحيحين » وغيرها . وفي قول الامام زيد بن علي تغتسل جواباً عن السؤال عن الاحتلام مع الانزال ، وكذلك ما في الحديث من قوله : « إذا رأت ما يرى الرجل » ما يرد على من زعم ان ماء المرأة لا يبرز ، وإنما يعرف انزالها بشهوتها ، وقد تأول هذا الزاعم ما في الحديث من الرؤية على معنى العلم ، أي إذا علمت نزول الماء وعرفته بالشهوة التي تجدها وجب عليها الغسل . وقد أجمع العلماء على وجوب الغسل على المرأة بخروج المني أو ابلاج الحشفة في الفرج ، وكذلك الحيض والنفاس .

وقال زيد بن علي عليه السلام في الرجل يجرد البلل ولا يذكر

الرؤيا ، قال عليه السلام : اذا كان ماء دافقاً اغتسل .

أخرج الترمذي في « سننه » من حديث عائشة قالت : « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجرد البلل ولا يذكر احتلاماً ، قال : يغتسل . وعن الرجل يرى

أنه قد احتلم ولم يجد بللاً ، قال : لا غسل عليه . قالت أم سلمة : يا رسول الله هل على المرأة ترى ذلك غسل ؟ قال : نعم إن النساء شدة أن الرجال . قال أبو عيسى : وأما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر ، عن عبيد الله بن عمر حديث عائشة في الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً . وعبد الله ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا استيقظ الرجل فرأى بلة أنه يغتسل » وهو قول سفیان وأحمد . اهـ . وقد أخرجه البغوي في « المصاييح » وعده من الحسن .

بل وان لم نظننا
مساكينها غفيرة

وقال في « النار » : وصف النبي بالخذف والدق والفضخ ظاهر في التقيد اذ هو أصل الصفة كيف وفي الاحاديث جعل ذلك شرطاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا خذفت الماء فاعتسل من الجنابة ، واذا لم تكن خاذفاً فلا تعتسل » رواه أحمد بل في هذا الحديث

التصريح بعدم الغسل . قال شارح « منظومة الهدى » : يعني وهذه الصفات انما تحدثها الشهوة ، ويؤيد هذا أن خروج المني للشهوة هو الغالب والخطاب انما ينصرف اليه . اهـ .

قلت : وعلى هذا فاطلاق حديث عائشة مقيد بما ورد في غيره ، فيدل على أن حصول الشهوة يقينا أو ظنا شرط في وجوب الغسل ، ووجود المني في الثوب بعلامته من الرائحة التي تشبه رائحة الطلع وغيرها من الصفات التي ستأتي .

قل في « الصحاح » : والمني أبيض غليظ له ريح الطلع وطبا والعجين يابساً ، يغلب معه الظن أن سببه الشهوة الحاقلة بالأعم الأغلب والعمل بالظن في الطهارات واجب ، والغالب المتكرر أنه لا يخرج على الصفة المذكورة مع صحة البدن إلا عن شهوة ، ولا يعارضه أن الأصل عدمها لما تقرر أن الغالب مقدم على الأصل عملاً بأقوى الظنين ، وما ورد في حديث عائشة ، وقول الامام : « اذا كان ماء دافقاً اغتسل » مبني على ذلك . والله أعلم .

قال سألت زيد بن علي عن المني يصيب اثوب ، قال : يغسل قليله وكثيره ، قال : والبول والغائط يغسل قليله وكثيره .

قد تضمن ما ذكره عليه السلام بحثين :

البحث الاول في الكلام على نجاسة المني وطهارته

وتصريح الامام بغسل الثوب من قليله وكثيره قاض بنجاسته ؟ وهو مذهب العترة ومالك وأبي حنيفة وأصحابه . وحجتهم حديث عمار والقياس .

وأما الحديث فما ذكره في « مجمع الزوائد » عن عمار بن ياسر قال : « رأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أسقي راحتي من ركوة بين يدي فتنخمت ، فاصابت نخامتي ثوبي فاقبلت أغسل ثوبي من الركوة التي بين يدي ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

يا عمار ما نخامتك ودموع عينيك الا بمنزلة الماء الذي في ركوتك، انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني- الماء الأعظم- والدم والقيء، رواه الطبراني في « الاوسط » و « الكبير » بنحوه وأبو يعلى . ومدار طرده عند الجميع على ثابت بن حماد وهو ضعيف جدا . ا هـ .

وأما القياس : فعلى سائر الفضلات المستقدرة من البول والغائط لانسباب الجميع الى مقر واحد وانحلالها عن الغذاء ، ولأن الاحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها ، ولأنه يجري مجرى البول ، فتعين لنفسه الماء كغيره من النجاسات عند المعترة ومالك ، ولكونه موجبا للغسل فاشبهه دم الحيض فكان نجسا مثله ، ولأن المذي المقطوع بنجاسته لا ينفك عن التي عادة حتى آخر جزء من المذي يتصل بأول جزء من التي في رأس الذكر ، كما يشهد به الحس .

ثم اختلف هؤلاء في كيفية ازالته ، فالمعترة ومالك يقولون : لا يزال الا بالماء كسائر النجاسات والفرد ملحق بالأعم الأغلب . وأما أبو حنيفة فانه اتبع الحديث في فرك اليايس والقياس في غسل الرطب ، ولم ير الا كتفاء بالفرك دليلا على الطهارة وشبهه ببعض أصحابه بما جاء في الحديث من ذلك النعل من الاذى وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا وطئ » أحدكم الأذى بخفه أو بعله فطهورها التراب » رواه الطحاوي من حديث أبي هريرة . فان الا كتفاء بذلك فيه لا يدل على طهارة الاذى . واحتج أيضاً على ما ذهب اليه من الفرق بين رطبه ويابسهما رواه الدارقطني من حديث بشر بن بكر عن الازاعي ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يابساً واغسله اذا كان رطباً » وأخرجه الترمذي . ورواه الطحاوي عن أحمد البرقي عن الحميدي الا انه قال فيه : « واغسله أو امسحه اذا كان رطباً » شك الحميدي . وكذلك رواه أبو عوانة في « صحيحه » وقال الشافعي : بل هو طاهر . ومثله عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعائشة ، ورواه في « شرح مسلم » عن علي عليه السلام وابن عمر وداود وأحمد في أصح الروايتين وأصحاب الحديث ، واحتجوا بأن الاصل الطهارة ولم ينهض عندهم دليل على ما ينقل عنه كما سيأتي ذكره . وتبرعوا بإيراد الدليل على طهارته ، فمن ذلك حديث عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه » فلو كان نجساً لم يظهر الثوب بفركه اذا يبس كالعذرة إذا يبست لم تطهر بالفرك . والحديث أخرجه

مسلم في « صحيحه » ، ولفظ ابن خزيمة « انها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي » ولا بن حبان من حديث الاسود بن يزيد عن عائشة ، قالت : « لقد رأيته أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي » ورجاله رجال الصحيح .

ومن حججهم حديث ابن عباس قال : « مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النبي يصيب الثوب ، قال : انما هو بمنزلة الخاط والبراق ، وقال : انما يكفيك أن تمسحه بخرقه أو اذخرة » أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق اسحاق الأزرق . ورواه الطحاوي من حديث حبيب بن أبي عمرة عن سميد بن جبير عن ابن عباس أيضا . ورواه البيهقي من طريق عطاء عن ابن عباس موقوفا . قال البيهقي : الموقوف هو الصحيح . ولفظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن ابن عباس قال : « لقد كنا نسلته بالاذخر والصوفة - يعني المني - » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . اهـ . فتشبيهه بالخطاط والبراق دليل على الطهارة كما انها طاهران . وأما الأمر بمسحه بالخرقة أو الاذخرة فيحتمل أن يكون ذلك لتنظيف الثوب عما يعلق به من الدرن وما يستقذر رؤيته كما يتسارع الى ازالة ما يقع في الثوب من غطاط ونحوه جبلة وطبعاً .

وأجابوا عن أدلة الاولين ، فقالوا : اما حديث عمار تفرد به ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدعان ، وثابت ضعفه البزار في « مسنده » وابن عدي في « كامله » والدارقطني والبيهقي والمقيلي في « الضعفاء » وأبو نعيم في « المعرفة » واتهمه الأزدي بالوضع . وقال عبد الله الطبري : اجمعوا على ترك حديثه . وقال البزار : لا يعلم لثابت الا هذا الحديث . وقال الطبراني : تفرد به ثابت بن حماد ولا يروى عن عمار الا بهذا الاسناد . وقال البيهقي : هذا حديث باطل انما رواه ثابت بن حماد وهو متهم . قال ابن حجر : ورواه البزار والطبراني من طريق ابراهيم بن زكريا العجلي ، عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد لكن ابراهيم ضعيف ، وقد غلط فيه انما يرويه ثابت بن حماد . ثم هو ممرض بحديث ابن عباس المرفوع في جملة بمنزلة الخطاط والبراق ، وهو وإن كان في اسناده مقال فليس بأوهى من اسناد حديث عمار إن لم يكن أقوى منه . والتجاسة حكم شرعي لا بد من استناده الى حديث صحيح أو حسن ، والأوجب البقاء على الأصل لا سيما مع وجود ما يفيد تقريره .

وأما الاستدلال بالقياس : فالاعتراض عليه من وجوه :

منها انه فاسد الاعتبار لما ثبت من حديث عائشة المتقدم في صلاته في الثوب الذي أصابه المني ، واحتمال انه لم يشعر به بعيد لان الصلاة مما تشدد المحافظة على شروطها وآدابها ولانه لو كان لبس ذلك الثوب مхлаها لما أقر عليه ، كما ورد في أمر جبريل عليه السلام له صلى الله عليه وآله وسلم بخلع نعله واخباره ان فيها أذى . وأما فركها إياه فلا يقوم مقام ذلك لأن غاية ما يقال : إن في مسكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها تقريراً لفعلها ، وغاية ما يستفاد من التقرير الاباحة لا غير كما تقرر في الأصول .

ومنها : أن قياسه على سائر الفضلات المستندة المستحيلة عن الغذاء معارض بالمستحيل الى ما يستقذر من الطاهر كالخاط والبراق والدمع .

ومنها : أن ما ذكرتم من كونه حدثاً ناقضاً والنقض فرع التنجيس قياساً على سائر النواقض ^{يَنْقُضُ} عنه بوجوبه :

أحدهما : أنه غير وارد على من جملة غير ناقض ، وهم الشافعية كما مر ذكره ، وأما من جملة ناقضاً فجوابهم منع الملازمة بين النقض والتنجيس فان بعض النواقض لا يتصور فيها ذلك كالريح والكبائر والقهقهة عند من يقول بها .

ثانيهما : أن قياسه على البول قياس مع الفارق لورود الأدلة الصريحة على نجاسة البول لذاته لا لكونه ناقضاً بخلاف المني .

ومنها : أن ما ذكروه من كونه خارجاً من مخرج البول غير مفيد لأن ما كان من الفضلات داخل البدن لا يحكم عليها بنجاسة ولا طهارة حتى تبرز فتجري عليها الاحكام .

ومنها : أن ما ذكرتم من قياسه على دم الحيض في النجاسة بجامع وجوب الغسل فيه ، انه لو كان موجب الغسل بنجاسة الخارج لا ختصت الطهارة باعضاء الوضوء كسائر ما يخرج من السبيلين ، ولما وجب الغسل بالجماع الخالي عن الانزال .

ومنها : أن ما قلتم من كونه لا ينفك عن المذي ، يقال على تقدير تسليمه أن ما دل على طهارة المني بعينه دليل على العفو عن التقدر الذي لا ينفك عنه من المذي ، ولا ينافي ذلك القول بنجاسة المذي وعدم العفو عما لا يلزم المني منه .

وما استدل به الأولون أيضاً : ما رواه عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال : سألت عائشة عن النبي يصيب الثوب فقالت : « كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج الى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء » أخرجه الستة جميعاً . قالوا : والجواب عن حديث الفرق بوجهين أحدهما انه محمول على مخالطة الماء ، وثانيها انه لم يكن فيه دلالة على كونه في الثوب الذي يصلي فيه فيحمل على ثوب النوم وحديث الغسل على ثوب الصلاة . وأجيب عن حديث عائشة أنها روت الفرق كما روت الغسل ، وكان ذلك في أوقات مختلفة وحالات متعددة ، فيدل على التخيير في صفة الازالة ، وليس في شيء من روايات حديثها ما يدل على النجاسة ووجوب غسله ، بل إما حكاية فعل ولا عموم لها أو تقرير وهو يفيد الإباحة فقط ، والأصل الطهارة ، فيجب البقاء عليه حتى يقوم الدليل الناقض عنه ، كما ورد في التنزه عن البول والأمر بغسله بل الروايات قاضية بالتساهل في أمره وتنزيله منزلة الخطأ والبصاق . وما ذكره من وجهي الجواب عن حديث الفرق بحسب ما عن الأول منها بأن في بعض روايات الحديث عن عائشة أنها قالت : « لقد رأيته وأنا أحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري » وهذا تصريح بيبسه . وعن الثاني بأن في بعض الروايات الصحيحة في حديثها ثم يصلي فيه ، وفي بعضها فيصلي فيه ، ومع ذلك فلا يتم ما ذكره من الجمع .

وما احتج به الأولون : ما في بعض الروايات عن عائشة أنها قالت لضيفها الذي غسل الثوب : « إنما كان يجزيك إن رأيته أن تغسل مكانه ، وإن لم تره نضحت حوله ، لقد رأيته أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » فحصرته الأجزاء في الغسل لما رآه وحكت بالنضح لما لم يره ، وهذا حكم النجاسات . فإن كان هذا الفرق المذكور من غير ماء ناقض آخر الحديث أوله الذي يقتضي حصر الأجزاء في الغسل ، ويقتضي اجراء حكم النجاسات عليه في النضح .

وأجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أن دلالة قولها أحكه يابساً بظفري أصرح وأنص على عدم الماء مما ذكر من القرائن .

ثانيها : أن سياق كلامها خال عن المناقضة لأنها لما رأت ضيفها مبالغاً في تطهير الثوب بغسل جميعه ، قالت : « الأمر أيسر من ذلك إنما كان يجزيك .. الخ » على طريقة القصر الإضافي

الافراي أو القليبي إذا توم وجوب تميم الثوب بالغسل ثم استدلّت بما هو أوسع بقولها : لقد رأيتني أفركه ، بعد أن ذكرت له ما يحصل المقصود به من التقشف والتحرز .

ومما احتجوا به أيضاً أنه لو سلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الثوب الذي أصابه النّي مع علمه به لكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، كما اختص هو وأهل بيته بالاجتناب في المسجد واللبث فيه مع الجنابة مع ما قيل : بطهارة فضلاته صلى الله عليه وآله وسلم أجمع . كما في حديث أم أيمن في شربها لبوله صلى الله عليه وآله وسلم وضحكه حتى بدت نواجذه . وقوله : « والله لا يجمعن بطنك أبداً » أخرجه الحسن بن سفيان في « مسنده » والحاكم والدارقطني والطبراني وأبو نعيم .

وأجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أن في الحديث مقالا ذكره ابن حجر في « التلخيص » . وغالب الروايات في طهارة فضلاته فيها مقال على اصطلاح المحدثين ، ولا بد في الخصوصية من دليل صريح في المراد صحيح في الاسناد .

ثانيهما : أنه وإن سلم في حقه صلى الله عليه وآله وسلم فائبات حكم النجاسة في حق غيره مفتقر الى دليل يجب العمل به كما تقدمت الإشارة اليه . وأما القياس فهو وإن كان أحد الأدلة الشرعية إلا أن فيه ما عرفته ، والله أعلم .

البحث الثاني في نجاسة البول والغائط

والدليل عليه في حق الآدمي وغسل الثوب منها اجماع المسلمين ، واختلفوا هل يستوي في ذلك القليل والكثير أم لا ؟.. فذهب الأئمة من أهل البيت وفقهائهم ، وبه قال الشافعي ، الى أن قليل البول والعذرة وكثير ذلك كله سواء تعاد منه الصلاة أبداً ولا يسقطها خروج الوقت . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إن صلى وفي ثوبه من ذلك قدر الدرهم جازت صلاته . وأما بول ما لا يؤكل لحمه ورجيعه من غير الآدمي ، فمند العترة والشافعي أنه نجس قياساً على الآدمي بجامع كونها فضلة ما لا يؤكل لحمه . واعترضه في « المنار » بأن علة القياس فيه لم تثبت

شيء من مسالك العلة ، نعم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنها ركس » وشواهد ، وكذلك مفهوم حديث العفو عن زبل ما يؤكل يقوي بعضها بعضاً ، فيحصل الظن بهذا الحكم . اهـ .
 ويعني أن الزبل كالبول في الحكم ، فما ورد في البول من العفو تناول الزبل أيضاً قياساً ، والا
 فالأحاديث انما وردت في البول ولا ذكر للزبل في شيء منها حتى يستدل بمفهوم العفو عنه .
 وقد تقدم الكلام على بول ما يؤكل لحمه مستوفى في شرح قوله عليه السلام : « ولا بأس بأبوال
 الابل والغنم ... الخ »

ويتعلق بذلك اختلاف العلماء في مسألتين :

الاولى : في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام هل هو طاهر أو نجس ؟.. وعلى القول
 بالنجاسة هل يتوقف تطهيره على الغسل أم النضح والرش ؟..

فذهب داود الى انه طاهر وجزم بنسبته ابن عبد البر وابن بطال الى الشافعي وأحمد
 وغيرهما ، وأنكرها الشافعية والحنابلة عنها ، وذهبت الأئمة من أهل البيت والشافعي ومالك
 وأبو حنيفة الى انه نجس . واختلفوا في تطهيره . فعند الشافعي وأصحابه انه يكتفى فيه بالنضح
 والرش محتجاً بالمتفق عليه من حديث أم قيس بنت محصن الأسدية : « أنها أتت بابل لها صغير
 لم يأكل الطعام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأجلسه في حجره فبال على ثوبه ، فدعا بماء
 فنضجه على ثوبه ولم يغسله » . وعند الأئمة ومالك وأبي حنيفة انه لا بد من الغسل من دون فرق
 بين الصغير والكبير والذكر والأنثى قياساً على سائر النجاسات . وأولوا الحديث في قولها :
 « ولم يغسله » أي غسلاً مبالاً فيه كغيره . قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : وهو
 لخالفته الظاهر يحتاج لدليل يقاوم هذا الظاهر . ويمده أيضاً ما ورد في بعض الأحاديث من
 التفرقة بين بول الصبي والصبية ، فان الموجبين للغسل لا يفرقون بينها والتفرقة المذكورة دليل
 على أن النضح غير الغسل ، وفي بول الصبية خلاف مذهب الشافعي . والصحيح عندهم وجوب
 الغسل للحديث الفارق بين البولين . قيل : والحكمة في تخفيف التطهير من بول الذكر إما
 لكونه يقع في محل واحد لضيق مخرجه وبول الأنثى ينتشر فيحتاج الى زيادة تطهير ، أو أن
 النفس أعلق بالذكر منها بالأنثى فيستدعي ملابسته وحمله المفضي الى وقوع بوله في ثياب الحامل
 وبدنه فيناسبه الترخيص في غسله والاكتفاء بالنضح ونحوه .

المسألة الثانية : اختلفوا في غسل النجاسات من الثياب والأبدان والأرض هل يجب

أم لا؟.. فمذهب العترة وأكثر أهل العلم أنه فرض فلا تجزيء الصلاة بثوب نجس علماً كان المصلي أو ساهياً . واحتجوا بقوله تعالى : « وثيابك فطهر » . روي عن ابن عباس وابن سيرين في تفسيرهما : اغسلها بالماء وانقها من القذر ومن الدرن . ومحدث أسما بنت أبي بكر « أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب بصيبه الدم من الحيضة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حثيه ثم اقرصيه بالماء ، ثم رشه وصلي فيه » . متفق عليه . ومحدث الصب على بول الاعرابي في تطهير الأرض ، ومنها الصب والنضح على الثوب الذي بال عليه الصبي . ولحديث : « تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه » وغير ذلك . قالوا : ولما أجمعوا على أن الكثير من النجاسة واجب غسله من الثوب والبدن وجب أن يكون القليل منها في حكم الكثير كالحديث قياساً ، ونظراً لاجتماعهم على أن قليل الحدث مثل كثيره في نقض الطهارة وإيجاب الوضوء . وقال آخرون : غسل النجاسات سنة وليس بشرط في صحة الصلاة . وذكروا عن سعيد بن جبير : اقرأ عليّ آية تأمر بفصل الثياب ، قاله لمن خالف في ذلك . وأما قوله تعالى : « وثيابك فطهر » فهي كناية عن تطهير القلب لله من الكفر بدليل ما عطف عليه من قوله : « والرجز فاهجر » . يعني الأوثان ، فكيف يأمره بتطهير الثياب قبل ترك عبادة الأوثان !! قالوا ودليل ذلك أن هذه السورة نزلت قبل نزول الشرائع من وضوء وصلاة وغير ذلك . وروى جرير بن عبد الحميد عن منصور ، عن أبي رزين في قوله : « وثيابك فطهر » قال : عملك أصلحه . قيل : كان الرجل إذا كان حسن العمل ، قيل : فلان طاهر الثياب . وقال ابن جريج : أخبرني عطاء عن ابن عباس أنه سمعه يقول في قوله : « وثيابك فطهر » قال : من الائمه ، يقول هي في كلام العرب وغير من ذكرها كذلك .

ومن حججهم على منية غسلها حديث أبي سعيد الخدري « بينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الصلاة ونعلاه في رجله ثم خلعها فخلع الناس نعالمهم ، فلما انصرف ، قال لهم : لم خلعتم نعالمكم؟ » . الحديث... ففيه ما يدل على أن غسل القذر ليس بواجب ولا كونه في الثوب بفسد الصلاة لانه لم يذكر إعادة .

قلت : وما أحسن ما قاله ابن عبد البر ، ولفظه : الذي أقول به ان الاحتياط للصلاة واجب ، وليس المرء على يقين من ادائها الا في ثوب طاهر وبدن طاهر من النجاسة ، وموضع طاهر... على حدودها فلي نظر المؤمن لنفسه ويحتهد . اهـ .

حدثنني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « كنت رجلاً مذاءً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك لمكان ابنه مني ، فأمرت المقداد بن الاسود ، فسأله فقال : يا مقداد هي أمور ثلاثة : الودي شيء يتبع البول كهيئة المني فذلك منه الطهور ولا غسل منه ، والمذي أن ترى شيئاً أو تذكره فينتشر فذلك منه الطهور ولا غسل منه ، والمني هو الماء الدافق اذا وقع مع الشهوة وجب الغسل » .

قال القاضي : هكذا سياق الخبر في « المنهاج الجلي » وفي الأكثر من نسخ المجموع وفي « الاعتصام » للإمام القاسم عليه السلام نقلاً عن المجموع : « والمذي أن ترى شيئاً أو تذكره فينتشر فتمذي فذلك منه الطهور » وكذا هو في « أمالي الإمام أحمد بن عيسى » عليه السلام . وروى أبو داود عن علي عليه السلام قال : « كنت رجلاً مذاءً فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - أو ذكر له - ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تفعل... إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك ، وتوضأ وضوءك للصلاة ، فاذا فضخت الماء فاغتسل » . قال المنذري : وأخرجه النسائي ، وأخرجه البخاري ومسلم من حديث محمد بن علي وهو ابن الحنفية عن أبيه بنحوه مختصراً . وأخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عليه السلام ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . اهـ .

وقوله : « فضخت » - بالفاء ثم ضاد وخاء معجمتين - أي دفقت .

قال في « التخريج » : حديث أبي خالد هـ - هذا في قوله : « هي أمور ثلاثة ... الخ » لم أجده عن علي عليه السلام هكذا . وفي « سنن أبي داود » عن علي فيها ذكر اثنين من الثلاثة . وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » ما يشهد ببعضه ، فقال : أخبرنا أبو بكر المقرئ ،

قال : نا الطحاوي ، قال : انا ابراهيم بن أبي داود ، قال : نا أمية بن بسطام ، قال : نا يزيد بن زريع ، قال : نا روح بن القاسم ، عن ابن أبي نجيح ، عن عطاء ، عن إياس بن خليفة ، عن رافع بن خديج « أن علياً عليه السلام أمر عماراً أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المذي فقال : يغسل مذاكيره ويتوضأ » . وأخبرنا أبو بكر قال : انا الطحاوي ، قال : نا محمد ابن خزيمة ، قال : نا عبد الله بن رجاء ، قال : انا زائدة بن قدامة ، عن حصين ، عن أبي عبد الرحمن ، عن علي قال : « كنت رجلاً مذئاً - وكانت عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - فارسلت الى رسول الله ﷺ ، فقال : توضأ واغسله » . قال المؤيد بالله : فدل هذان الحديثان على نجاسته لا يجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم غسله . ١٥١ .

وفي « التلخيص » ما لفظه : حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يصيبه المذي : « ينضح فرجه ويتوضأ وضوء للصلاة » . الشيخان ، عن علي قال : « كنت رجلاً مذئاً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكان ابنته مني فأمرت المقداد ، فسأله فقال : يغسل ذكره ويتوضأ » ، وفي رواية لمسلم : « توضأ وانضح فرجك » ، ورواه أبو داود والنسائي من طريق سليمان بن يسار عن المقداد أن علياً أمره أن يسأل ، وهذه الرواية منقطعة . ولأحمد والنسائي وابن حبان « انه أمر عمار بن ياسر أن يسأل » ، وفي رواية لابن خزيمة أن علياً سأل بنفسه وجمع بينها ابن حبان بتعدد الاسئلة . ١٥١ .

وقوله : « وهذه الرواية منقطعة » ؛ يشير الى ما قاله الشافعي إن حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل لانعلم أنه سمع منه شيئاً . قال البيهقي : هو كإقاله . وقد رواه بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس في قصة علي والمقداد موصولاً . ١٥١ . وذكر ابن حبان أن سليمان سمع من المقداد وعمره دون العشر السنين . وأشار أيضاً الى وجه الجمع في « صحيحه » ولفظه : مات المقداد سنة ثلاث وستين (١) بالجرم ومات سليمان بن يسار سنة أربع وتسعين . وقد سمع سليمان بن يسار المقداد وهو دون عشر ، ثم قال بعد أن أخرج حديث حصين بن عقبة : وهو في البيهقي : حصين بن قبيصة عن علي : « كنت رجلاً مذئاً فسألت النبي صلى الله

(١) ينظر في هذا ، فان وفاة المقداد سنة ثلاث وثلاثين كما سيأتي قريباً نقلاً عن القتيبي وهو الصحيح . ١٥١ . ك

عليه وآله وسلم فقال: «إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وإذا رأيت الماء فاغتسل» ثم قال: قال أبو حاتم: يشبه أن يكون علي بن أبي طالب عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ثم أخبر المقداد علياً بذلك، ثم سأل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما أخبره به المقداد حتى يكونا سؤالين في موضوعين مختلفين. والدليل على أنها كانا في موضوعين مختلفين أن عند سؤال علي عليه السلام أمره بالاعتسال عند المني، وليس هذا في خبر المقداد، ويدل على ذلك أنها غير متضادين. اهـ. ولم يتعرض لما ورد أن علياً أمر عماراً ولا مانع من أن يكون أمره مع المقداد أيضاً، وكل سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وأخبر كل منها علياً بما سمعه.

وأما ذكر الودي مع تقسيم الخارج الى ثلاثة أنواع، فقد جاء موقوفاً على بعض الصحابة. فاخرج البيهقي في «سننه» ما لفظه: أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز، أنا أحمد بن اسحاق ابن شيان البغدادي الهروي، أنا معاذ بن نجدة، نا خلاد بن يحيى، نا مالك بن مغول، عن زرعة أبي عبد الرحمن، قال: سمعت ابن عباس يقول: «المني والمذي والودي، أما المنى فهو الذي منه الغسل، وأما المذي والودي، فقال: اغسل ذكرك أو مذاكيرك وتوضأ وضوءك للصلاة»، وروينا عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر في المذي بنحوه. اهـ. وروى ابن علية عن ابن عون عن أنس بن سيرين، عن ابن عباس «المني يغتسل منه والمذي يغسل منه فرجه ويتوضأ، والذي من الشهوة لا أدري ما هو». وعن عائشة «المني يغتسل منه والودي والذي يتوضأ منها» ذكره في «شرح الترمذي».

قوله: «كنت رجلاً مذاءً» قال القسطلاني في شرح البخاري: مذاءً صفة لرجل، ولوقال: كنت مذاءً لصح، إلا أن ذكر الموصوف يكون لتعظيمه نحو رأيت رجلاً صالحاً، أو لتحقيره نحو رأيت رجلاً فاسقاً. ولما كان المذي يغلب على الأقوياء الاصحاء حسن ذكر الرجولية معه لانه يدل على منابها. اهـ. وأخذ بعضهم من ظاهر المبالغة في صيغته أن سلس المذي يجب منه الوضوء. ورده الشيخ تقي الدين بأن الصيغة تحتل أن تكون لاقوة وكال الصحة فلا يكون له حكم السلس حتى يترتب عليه ذلك الحكم، إذ الغالب على من هو كذلك تكرر وقوعه، أو يكون لعله موجهة له بضعف أو مرض، ولا نص في الحديث على أيها.

قلت : بل هو الى الأول أقرب لما اشتهر في صفة علي عليه السلام من الشدة والقوة في بدنه ، فالوجه الثاني احتمال مرجوح .

قوله : « فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » هذه اللغة الفصيحة ، ويقال : استحيته . والحياء تغير وإنكسار يمرض للانسان من خوف ما يعاب به أو يذم عليه ، وفيه استعمال الادب ومحاسن العادات في ترك المواجهة بما يستحيا منه عرفا .

قوله : « فأمرت المقداد » قال القتيبي في كتاب « المعارف » : هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة من اليمن . وكان الاسود بن عبد يغوث بن عبد مناه بن زهرة ادعاه لانه كان حليفاً له فنسب اليه ورجع الى نسبه . وكان فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر . وكانت تحتها ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بنت عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وكان رجلاً طوالاً آدم ذا بطن ، كثير الشعر يصفّر لحيته ، أعين مقرونا اقنى ، ويكنى أبا معبد ، مات بالجرف فحمل على رقاب الرجال حتى دفن بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين وهو ابن سبعين سنة أو نحوها . اهـ .

وقد أشار الحديث الى الثلاثة الأنواع . فالودي - بسكون الدال المهملة ويروى بالمعجمة شاذاً وقد يثقل - ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول . والمذي فيه لغات - بفتح الميم وإسكان الدال وبكسر الدال وتشديد الياء وبكسر الدال وتخفيف الياء - وأفصحها الأولى وأشهرها يقال منه : مذى وأمذى ^{لنفسه} - بتشديد الدال - وهو : ماء أبيض رقيق يخرج عند تذكر الجماع لا بشهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ، ويكون ذلك للرجل والمرأة وهو في النساء أكثر منه في الرجال . والمني - مشدد لا غير - يقال : منى يمني من باب رمى ، وهو فعيل بمعنى مفعول : وهو الماء الدافق . قال العلماء : ماء الرجل في حال الصحة أبيض ثخين يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة وتلذذ ، وإذا خرج استعقب خروجه فتور ، ورائحته كرائحة طلع النخل ، وهي قريبة من رائحة العجين . وقيل : إذا بيس كان ريحه كريح البول ، وقد يقع المرض فيصير رقيقاً أصفر أو يسترخي وعاء المني فيسيل من غير التذاذ وشهوة ، أو يستكثر من الجماع فيحمر ويصير كماء اللحم ، وربما خرج دماً عبيطاً .

وفي الحديث دليل على انه سبب موجب للغسل إذا كان مع الشهوة فجعلها شرطاً ، ويكفي

في وجودها الظن كما تقدم تقريره بخلاف المني فلا بد من تيقنه وهو المختار لمذهب الزيدية . قال الامام عز الدين : وإنما فرق أهل المذهب بين المني والشهوة فاعتبروا فيه اليقين واكتفوا فيها بالظن ، لأن المني عندهم وحده سبب الغسل الموجب له ، وليست الشهوة الا شرطاً ولا يعتبر في الشرط ما يعتبر في السبب بل الشرط أخف حكماً ، كما اجتزوا في الاحصان بشاهدين ، واعتبروا في الزنا أربعة . اهـ . ومثله في « الغيث » . ويؤخذ من الحديث أن الودي والمذي ناقضان للطهارة الصغرى وأن الغسل لا يجب فيها . وفي بعض روايات هذا الحديث الأمر بغسل الذكر من المذي ويؤخذ منه أن الاحجار لا تقوم مقامه . وذهب بعض العلماء الى انها تكفي قياساً على البول ، وحمل الأمر بالغسل على الاستحباب ، ودفع بأن النص إذا اشتمل على أمر لا يقع الامثال الا به وجب اتباعه ، ولا مجال للقياس فيه إذا كان يلزم معه إطراح ما ورد به النص . ومن أوجب غسل الذكر منه اختلفوا هل يغسل جميعه أو موضع النجاسة على قولين ؟ . والصحيح الثاني . والله أعلم .

قال زيد بن علي : أحب للجنب أن يبول قبل أن يغتسل ، وإن لم يفعل أجزاء الغسل .

وجه الاستحباب أن في خروج البول استقصاء لبقية المني المظنون بقاؤه في الأحليل وليس بواجب ، ومن قال باستحبابه : مالك وابن حنبل والليث والزهري والمؤيد بالله أحمد ابن الحسين والمنصور بالله القاسم بن علي العياشي والمهدي أحمد بن الحسين والامام شرف الدين وغيرهم وذهب الهادي عليه السلام الى وجوبه محتجاً بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « اذا جامع الرجل فلا يغتسل حتى يبول ، والارتد ببقية المني ، فكان منه داء لادواء له » فاقضى الأمر بذلك وبين وجهه وهو خشية تردد بقية المني . والحديث أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » عن حسين بن نصر عن خالد ، عن حصين ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : - فذكره - وهو في « التجريد » بهذا الاسناد . وحسين بن نصر هو حسين بن نصر بن مزاحم المقرئ روى عنه محمد بن منصور وأبو الفرج الاصبهاني .

وشيعته خالد : هو خالد بن عيسى العُكلي من رجال الشيعة ، وشيخه حصين بن الحارث - بضم الميم وفتح المعجمة وكسر المهملة وآخره قاف - ابن ورقاء أبو جنادة - بضم الجيم وفتح النون وبعد الالف دال مهملة - السلولي الكوفي . قال في « الطبقات » : لم تكف على ترجمة الأولين في شيء من كتب الرجال الا حصيناً . فنقل الذهبي عن الدارقطني انه يضع الحديث . ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان قال : لا يجوز الاحتجاج به ، قال : ولا التفات الى ما قيل فيه . فقد روى عن أئمة أثبات كزيد بن علي والباقر والأعمش وخلق كثير ، واحتج به المؤيد بالله ووقفه . وخارج له الطبراني وقال : كوفي ثقة ، وبما روي (١) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال : « اني كنت أعزل عن جاريتي وقد أتت بولد ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل كنت تعاودها قبل أن تبول ؟ .. قال : نعم ، قال : الولد ولدك » .

وأجيب عن الحديث الأول بأنه مرسل لأن علي بن الحسين عليهم السلام تابعي ، والعمل به مبني على طريقة من يقبل المراسيل ، لكنه وان جزم الراوي بنسبته الى رسول الله ﷺ فتعليله بخشية الضرر يدل على عدم الوجوب . كما ورد في النهي عن التوضؤ بالماء المشمس معللاً بأنه يورث البرص ، ولا خلاف في وقوع الاجزاء ، وكذا التوضؤ بشديد الحر والبرد ولو كان ضاراً .

وعن الثاني بان حكم النبي ﷺ بلحوق الولد لبقية النبي في أحليله لا يلزم منه ايجاب إعادة الفسل بعد أن خرج من مستقره على وجه الدفق وقد اغتسل ، وبقية لا يوجب خروجها بالبول غسل آخر لانها لم تخرج على وجه الدفق والشهوة الموجبين للغسل . وقد أشار في « الشفاء » الى معنى ذلك . ولذا قال في « الزهور » : أدلة أهل المذهب في هذه المسألة لا تخلو عن نظر .

(١) قوله : « وبما روى ... الخ » ينظر فيما رواه عن النبي عليه السلام ، والذي في كتاب اثنتا وشيعتهما أن ذلك انما روى عن علي كرم الله وجهه ، وله في « التجريد » لهؤيد بالله : ولما روى عن علي « انه أتاه رجل فقال : إني ... الخ » وكذلك ينظر في قوله رحمه الله ورواية « الأمالي » مرسلة لكون علي ابن الحسين من التابعين ، والذي في كتب اثنتا وشيعتهم أن ذلك انما هو من رواية جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر ، كما أخرجه الامام احمد بن عيسى والامام المؤيد بالله والامام ابو العباس والناصر الاطروش ومولاهم الممدود منهم علي بن بلال في « شرحه للأحكام » والكل يرويه عن محمد بن منصور الرازي راس فقهاء الزيدية وشيعتهم باسناده الى جعفر الصادق ، عن أبيه الباقر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا جامع الرجل ... الخ » وهو الذي ذكره المصنف في اول البحث ١٠٨ .

تنبيه لو تحقق مقارنة المني للشهوة لكن منع من خروجه مانع كحصاة أو باليد حتى سكنت الشهوة ثم أرسل المني . قال الامام عز الدين في « الفتاوى » الظاهر وجوب الغسل لحصول المني مع الشهوة ولا يضر ما منع من خروجه من طرف المجرى . ويحتمل عدم الوجوب قياساً على البول فانه لاحكم الا مع خروجه ، فلو قدرت أنه فارق محله فمنع من الخروج حتى كف لم ينتقض الوضوء . وقال في « المنار » : الأحوط الاغتسال . وفي الطبراني : « اذا اغتسل أحدكم ثم ظهر من ذكره شيء فليتوضأ » وهو من حديث الحكم بن عمار التميمي ، وأقل رتبة الحديث أن يرجح عدم الوجوب مع كونه الأصل ، واما ان كان بالغاً الى رتبة المعمول به مستقلاً فهو نص يقطع النزاع . اهـ .

قلت : ذكر في « مجمع الزوائد » بعد سياق هذا الحديث ونسبته الى الطبراني أن فيه بقية بن الوليد وهو مدلس ، وقد عنعن فلا تقوم به حجة . وما ذكره الامام عز الدين من احتمال عدم الوجوب لقياسه على البول فيه نظر للفرق بين موجب الوضوء وموجب الغسل . فالأول متوقف على الخروج ، كما في حديث « الوضوء مما خرج » فاذا منع مائع من خروج الناقض بعد تحقق انفصاله عن مقره حتى فعل المكلف ما توجهاً لأجله صح ذلك بخلاف الثاني ، فان ايجاب الغسل متوقف على مجموع أمرين هما : تحرك الشهوة وانفصال المني عن مقره ، وتراخي خروجه لما منع لا يخرج عن عدم الوجوب لمدام الدليل على اشتراط اتصال خروجه بالشهوة بعد حصول العلم بان الخارج متسبب عنها ، وفرق بينه وبين ما كان توقفه على مجرد الخروج لا غير فلا يتم القياس . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحائض والجنب يعرقان في الثوب ،
قال : « الحيض والجنابة حيث جعلها الله فلا يغسلان بها .

أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » من طريق أبي خالد — هذا السند بلفظ أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم : « سئئى عن الجنب والحائض يعرقان في الثوب حتى يلثق عليها » الحديث . وهكذا رواه في « المنهاج » عن الامام عليه السلام .

واللثق - بفتح (١) الفاء والعين - : البلل ، يقال : لثق - لثقاً - بفتح الفاء وكسر العين - وطائر لثق . ا هـ .

وقال في « التخريج » : لم أجده - يعني حديث الأصل - بهذا السياق من حديثه عليه السلام . وقد روي معناه موقوفاً على الصحابة وعن جماعة من التابعين ، ففي « مسند الدارمي » في الطهارة في « باب عرق الجنب » ، ما لفظه : أخبرنا عمرو بن عوف (٢) ، قال : نا سفيان بن عينية ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة : « أنها سألت عن الرجل يصيب المرأة ثم يلبس الثوب فيعرف فلم تر به بأساً . ا هـ . ورجال رجال الصحيح . وفيه شاهد قوي لما في « المجموع » من الحديث المرفوع ، وقال : أخبرنا عبد الله بن مسleme : نا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان يعرق في الثوب - وهو جنب - ثم يصلي فيه » . ا هـ . وهذا من أصح الأسانيد فقد ذكروا أن أصحابها مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . وعبد الله بن مسleme - هو القعنبي - وهو ثقة امام فقيه محدث روى له الستة . وقال : أخبرنا يحيى بن يحيى ، أنا هشيم ، عن هشام - هو ابن حسان - ، عن عكرمة ، عن ابن عباس « أنه لم يكن يرى بأساً بعرق الحائض والجنب » . وأخرج عن سعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن البصري وعطاء أنهم كانوا لا يرون بعرق الجنب بأساً ، وكذلك الحائض . ا هـ .

قلت : قد وقفت على شاهد لحديث الأصل مرفوعاً أورده أبو الفتح اليعمري في « شرح الترمذي » بسنده الى أبي بكر بن المقرئ ، حدثنا محمد بن ريان ، ثنا زكريا - يعني ابن يحيى كاتب العمري - نا المفضل - يعني ابن فضالة - عن عمرو بن يزيد ، عن مسروق « أن ابن عباس دخل على خالته ميمونة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : مالك يا ابن أخي أشعث ؟ .. فقال : « كانت ممرجتي أم عمارة حائضا ، قالت : فما بال الحیضة من اليد ؟ لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستدفيء في حجر المرأة من نسائه ، ولقد

(١) اي فاء الكلمة وعينها . ا هـ . منه .

(٢) نسخة عون . ا هـ .

رأيتُه تعطيه المرأة الحرة وهي حائض » . ا ه . وكذا حديث أبي هريرة عند مسلم ، قال : « بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد ، فقال : يا عائشة ناوليني الحجرة ، فقالت : اني حائض ، فقال : ان حيضتك ليست في يدك ، فناولته » ففيه موافقة لبعض ما دل عليه حديث الأصل ، وما سيأتي بعد هذا في مصافحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحذيفة دليل على ذلك أيضا .

قال في « الجامع الكافي » : وروى محمد بأسانيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين صلوات الله عليه وزيد بن علي وأبي جعفر محمد بن علي الرخصة في عرق الجنب والحائض . قال محمد : ولا بأس إذا اغتسل من جنابة أن يصب جسده جسداً امرأته وهي جنب ما لم يصب منها موضع أذى ، فإن أصاب من ذلك شيئاً غسل موضعه بعينه . بلغنا عن أمير المؤمنين انه كان يستدفيء بامرأته بعد ما يغتسل وهي جنب على حالها . ا ه . وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن ابن جريج ، قال : « أخبرني أن ابن مسعود كان يستدفيء بامرأته في الشتاء وهي جنب ، وقد اغتسل هو وتبرد بهما في الصيف وهما كذلك » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده منقطع . ا ه . وفي « مختصر اتحاف السادة المهرة » ما لفظه : « وعن عكرمة أنه كان لا يرى بأساً أن يغتسل الرجل من الجنابة ثم يستدفيء بامرأته قبل أن تغتسل أو تغتسل المرأة قبل الرجل فتستدفيء به » . رواه مسدد ورجاله ثقات . ورواه الترمذي من حديث عائشة قال : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ، وبه قال : سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، وعن إبراهيم انه كان لا يرى بأساً أن يغتسل الرجل قبل امرأته ثم يستدفيء بهما قبل أن تغتسل . رواه مسدد ورجاله ثقات . ا ه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام :

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صافح حذيفة بن اليمان ، فقال : يا رسول الله

إني جنب ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ان المسلم ليس بنجس .

قال في « التخريج » : مسلم في آخر الطهارة بعد التيمم بإسناد عن حذيفة : « أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لقيه - وهو جنب - فحساد عنه فاعتسل ، ثم جاء فقال : اني كنت جنباً ، فقال : إن المسلم لا ينجس « ابن ماجه في « باب مصافحة الجنب » ، عن حذيفة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلقيني - وأنا جنب - فحدثت عنه فاعتسلت ، ثم جئت ، فقال مالك ؟ .. قال : كنت جنباً ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان المسلم لا ينجس » وأخبره أبو داود في « باب مصافحة الجنب » بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه فأهوى اليه ، فقال : اني جنب ، فقال : إن المسلم ليس ينجس » ، وفي رواية لأبي داود : « ليس بنجس » كرواية « المجموع » . اهـ . وذكره في « مجمع الزوائد » في « باب طهارة الجنب » ، ولفظه : عن أبي موسى الأشعري ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج فرأى رجلاً من أصحابه مسح وجهه ، ودعا له ، قال : فخرج يوماً فلقي حذيفة ، فخنس عنه حذيفة ، فلما أتاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا حذيفة رأيتك ثم انصرفت ؟ .. قال : لاني كنت جنباً ، قال إن المسلم ليس بنجس » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني .

وعن حذيفة قال : « صافحني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا جنب » رواه البزار ، وفيه مندل بن علي وقد ضعفه أحمد ، ويحيى بن معين في رواية ووثقه في أخرى ، ووثقه ابن معاذ وهو منجبر بما ورد في الصحيح معناد . وأخرج في « الأمالي » من طريق الامام زيد بن علي معنى حديث الأصل بزيادة تخالف ما في شواهده ، ولفظه : حدثني أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي ، قال : « عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا معه رجلاً من الانصار فتطهر للصلاة ، ثم خرجنا فإذا نحن بحذيفة ابن اليان ، فأومأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ذراع حذيفة ليَدْعُمَ عليها فنحنسها (١) حذيفة ، فانكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : مالك يا حذيفة ؟ .. فقال : اني جنب ، فقال : يا حذيفة ابرز ذراعك فان المؤمن ليس بنجس ، ثم وضع كفه على ذراعه وانها اربطة فادْعُمَ عليها حتى انتهى الى المسجد ، ثم قال : يا حذيفة انطلق فأفرض عليك من

(١) كذا في رواية القاضي جعفر بن احمد بن عبد السلام - بنون فمجة - ، ولعله وهم اذ المعنى لا يساعده هنا . وفي رواية الشريف الحسن بن عبد الله بن المهول فحبسها - بجملة فوحده - وكذا في « المنهاج » وهذا هو الاشبه والله اعلم . شيخنا العلامة احمد بن محمد السباغي رحمه الله .

الماء ثم أجب الصلاة ، ثم دخل فصلي بنا ولم يحدث وضوءاً ولم يغسل يداً ، ورواه كذلك في « المنهاج » و« شرح التجريد » بالاسناد الى محمد بن منصور بطريقه . ووجه الجمع بينه وبين ما تقدم يحتاج الى تكلف والله أعلم بصحته .

أما الصحة فلا وجه والحديث دليل على طهارة المسلم الحي وأن ما يعرض له من الجنابة لا يخرجها عن الطهارة للتردد فيها ، وكذلك المرأة وهو اجماع المسلمين ، حتى الجنين اذا ألقته أمه وعابه رطوبة فرجها ، ولا ينجس روايتنا المجموع فيه الخلاف في نجاسة رطوبة فرج المرأة ، ولا الخلاف في نجاسة ظاهر بيض الدجاج .
والأما فيهما في الأعلى وأما ميتة المسلم ففيه خلاف بين العلماء .

مراتب الصحة ولا يعارض فيها الجمع فذهب القاسم والهادي وأبو حنيفة ومالك والمؤيد بالله وأبو طالب الى نجاستها لقوله محسن وأظهره تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم » الآية . والمشهور في تقرير الاستدلال بها على النجاسة أن يكون واقعته قال : ثبت تحريم الميتة ، والمناسب للتحريم من العلل بالنسبة إليها منحصراً في أمور أربعة : ويجعل على أخذ منه الأصل احترام ، والاستقذار ، والنجاسة ، والضرر ، لا وجه للاحترام والاستقذار منتف بالنسبة فغل عما قد اخرجته في الأولى اخرجوا الى من حرمت عليهم ، وكيف وهم منعوا منها مستلذين لها مستطيين لأكلها ولا ضرر فيها ، فبين النجاسة ، وهو المطلوب قياساً على سائر الميتات .

ذلت وأند الموتى تحت سلطان الحية وذهب الشافعي والمنصور بالله والامير الحسين وغيرهم الى طهارتها لوجوه : محمد الدين كمال المؤيدى
استأهرا منها : حديث الأصل فان قوله : « ليس بنجس » في عام لم يخص بحياة ولا غيرها ، وبدل على عموم مدلوله صريحاً ما ذكره البخاري تعليقاً عن ابن عباس : « المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً » ووصله الحاكم في « المستدرک » فقال : أخبرني ابراهيم بن عصمة بن ابراهيم العدل ، أنا أبو مسلم المسيب بن زهير البغدادي ، حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ، قال : نا سفيان ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن ابي رباح ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، « لا تنجسوا موتاكم فان المسلم ليس بنجس حياً ولا ميتاً » قال : صحيح على شرطها ولم يخرجها .

ومننا : قوله تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم » فانه مطلق في أنواع التكريم من حيث كونه آدمياً والنجاسة من منافيات التكريم ، ولذا استدلل بها القائلون بطهارة المني .

ومننا : أن الأصل هو الطهارة ولا ينتقل عنها الا بدليل ناهض ، والاستدلال بالآية على نجاسة

ميته الآدمي بعمومها لا يتم إلا بواسطة إن التحريم للنجاسة لا الاحترام ولا الاستقذار ولا للضرر . والمناسب لحرمة ميته إنما هو الاحترام بل هو الأظهر فيه لتكريهه ، فلا تتعين النجاسة علة لتحريمه ، كما تعينت في تحريم غيره من سائر الحيوانات . ولو سلم ثبوتها لميثة الآدمي فعموم مخصوص بالحديث السابق عن ابن عباس ، وقد تقرر أن الخبر الصحيح يخص ظاهر العموم القرآني ، والقياس الذي احتجوا به فاسد الاعتبار لوجود النص .

وأما الكلام في طهارة الكافر والخلاف فيه فسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله تعالى . وقوله : « في الأصل ليس بنجس » الموجود في النسخ المتعددة - بالياء والنون - وهو مثل رواية أبي داود ، قال في « هامش السنن » : ضبطناه - بياء الجر ونون مفتوحة - ، وضبطه النذري - بالياء التحتية وسكون النون - فعل مضارع يقال : ينجس - بضم الجيم وفتحها - لغتان ، وفي ماضيه لغتان نجس - بكسر الجيم وبضمها . فمن كسرها في الماضي فتحها في المستقبل وبالعكس . ويؤخذ من قول حذيفة : « إني جنب » ، وكذا ما في بعض روايات الحديث من قوله : « فجدت عنه » : يروى : « فخنس » دلالة واضحة على احترام أهل الفضل ، وإن جليستهم ومصاحبهم يكون على أكمل الهيئات . قل بعض شراح الحديث : ومن ذلك استحبابهم للصلي أن يكون على أحسن حالاته وأكمل هيئاته ، ولذلك استحبوا إطالب العلم أن يكون في حال طلبه وحمله إياه عن أشياخه بين أيديهم في حالة حسنة من إزالة الشعور بالمأمر بازالتها ، وقص الأظفار ، وإزالة الرائحة المكروهة ، وغير ذلك مما فيه اجلال العلم والعلماء .

وحذيفة هذا هو ابن اليان ، واسمه حسيل - بمهملتين وياء مصغراً - ابن مالك ، ويقال : ابن جابر بن مالك ، ويقال : ابن عمرو بن ربيعة بن جروة - بكسر الجيم - . ولقب جروة أيضاً اليان لأنه أصاب في قومه دماً فهرب إلى المدينة ، فحالف بني عبد الأشهل - وهم من اليمن - فسماه قومه اليان لمخالفته اليمانية . امتشهد رحمه الله يوم أحد غلظاً بسيف المسلمين فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يديه فتصدق بها ولده حذيفة رضي الله عنه ، وكان حذيفة من خيار الصحابة وأسرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم المنافقين ، وتوفي بالمدائن سنة ثلاث وثلاثين وجاءه نعي (١) عثمان ، ولم يدرك الجمل لأنها كانت لعشر خلون من جمادى

(١) ينظر في هذا ، مقتل عثمان سنة خمس وثلاثين ، ووفاته حذيفة بعد قتله بأربعين ليلة ، وقال هنا توفي بالمدائن سنة ثلاث وثلاثين . ١٠ هـ . ك

الاولى سنة ست وثلاثين ، وله عقب في الانصار . ولم يشهد بدرأ . قاله القتيبي في كتاب
« المعارف » والله أعلم .

باب في الرعاف والنوم والحجامة

وقال زيد بن علي عاينها السلام في الحجامة : إنها تنقض الوضوء
وتغسل مواضعها ، وأن تغتسل فهو أفضل .

قد تقدم الكلام مبسوطاً على حقيقة الرعاف ونقضه للوضوء والقدر الناقض منه ، ومن كل
دم سال الى ما يمكن تطهيره . وكذا الكلام على النوم والحجامة وما يتعلق بها ، فراجع
ما تقدم موقفاً ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عاينهم
السلام ، قال : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تطهر للصلاة فأمس إبهامه أنفه ، فاذا دم ، فأعاد مرة أخرى
فلم ير شيئاً ، فأهوى الى الارض فمسحه ولم يحدث وضوءاً
ومضى الى الصلاة »

قال في « التخريج » : ذكره المؤيد بالله في « شرح التجريد » في نواقض الطهارة ،
وقال : قد صرح الخبر أن الدم كان يسيراً . وفي « سنن البيهقي » في « باب ما يجب غسله من
الدم » : وأخبرنا أبو الحسين بن بشران قال : أنا اسماعيل بن محمد الصفار ، قال : نا اسماعيل بن

اسحاق ، قال : نا علي بن عبد الله ، قال : نا عبدالعزيز بن عبد الصمد ، قال : نا سليمان التيمي ، عن عمار بن أبي عمار ، عن ابن عباس ، قال : « اذا كان الدم فاحشاً ، فعليه الاعادة ، وان كان قليلا فليس عليه اعادة » . ١ هـ .

قلت : نقل اليعمرى في « شرح الترمذى » عن أبي بكر الاثرم ، قال : ثنا عقبه بن مكرم ، قال : ثنا يونس بن بكير ، قال : انا محمد بن اسحاق ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري ، قال : أدركت فقهاءنا يقولون : ما أذهب الحك من الدم فلا يضر ، وما أذهب الفتل مما يخرج من الأنف فلا يضر ، قال : وقيل لابي عبد الله أحمد بن حنبل : الى أي شيء تذهب في الدم ؟ فقال : اذا كان فاحشاً . قيل له في الثوب ؟ قال : في الثوب ، واذا خرج من الجرح قيل له : السائل أو الفاطر ؟ فقال : اذا فحش اذهب الى الفاحش على حديث ابن عباس . قال : وقال أبو عبد الله : عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكلموا فيه أبو هريرة كان يدخل أصابعه في أنفه ، وابن عمر عصر بثره ، وابن أبي أوفى تنخم دماً ، وجابر أدخل أصابعه في أنفه ، وابن عباس ، قال : اذا كان فاحشاً .

قال : أخبرنا معاوية بن عمرو ، عن سفيان ، عن عطاء بن السائب أنه رأى عبد الله ابن أبي أوفى تنخم دماً غليظاً - وهو يصلي - قال : وحدثنا موسى بن اسماعيل ، قال : نا حماد ، قال : انا حميد ، عن بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر عصر بثره في وجهه ، فخرج منها شيء من دم وقبح فمسحه بيده ولم يتوضأ ، وصلى » وقال ابن أبي شيبة : حدثنا هشيم عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه أدخل أصابعه في أنفه فخرج دم فمسحه فصلى ولم يتوضأ ، وعن أبي قلابة أنه كان لا يرى بأساً بالشقاق يخرج منه الدم . وعن مكحول أنه كان لا يرى بأساً بالدم اذا خرج من أنف الرجل إن استطاع أن يقتله بأصبعه إلا أن يسيل أو يقطر . وعن أبي الزبير عن جابر « أنه أدخل أصبعه في أنفه فخرج عليها دم ، فمسحه بالارض أو بالتراب ثم صلى » . فهذه الآثار المروية عن الصحابة والتابعين دليل على علمهم بمعنى ما دل عليه حديث « المجموع » . وقد تقدم قدر الناقض من الدم وهو القطرة فما فوق ، وتقديره أيضاً في كلام الامام بالدرهم فراجع .

وسألت زيد بن علي عن الذي لا يرقأ رعاfeه ، قال : يتوضأ لكل صلاة ويصلي وإن سال ، وبكون ذلك في آخر الوقت .

أخرج البيهقي في « السنن » بسنده الى الوليد بن مسلم : أخبرني شيبان ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة في الراعف لا يرقأ دمه يسدأنفه ويتوضأ ويصلي . قال الوليد : وأخبرني عبد الرحمن بن عمر انه سمع ابن شهاب الزهري يقول : مثل ذلك .

وقوله : لا يرقأ هو - بالهمز - من رقا بوزن فعل - بفتح العين - فيها معناه : السكون يقال : رقا الدم والدمع اذا سكنا ، ذكره في « الصحاح » و « الضياء » وأما رقي في السلم رقا ورقا فذكره في « الديوان » في باب فعل بالكسر يفعل بالفتح ، وكذا في « الصحاح » و « الضياء » .

قال القاضي في « شرحه » : أما الوجه في وجوب الوضوء لكل صلاة ، فهو أنه مأمور بأن يؤدي الصلاة متطهرا ، وهو حين يقوم إليها غير متطهر لأن القدم من النواقض ، ولا يرد عليه انه حين يكمل الوضوء كذلك على غير وضوء لاستمرار خروج الناقض اذ ذلك تكليف جمالا يطاق ، ولأنه يؤدي الى التسلسل ، ولا باحتته صلى الله عليه وآله وسلم للمستحاضة أن تصلي بوضوء واحد ولو قطر الدم على الحصير ، والنساء شقائق الرجال في الاحكام . وأما تأخير ذلك الى آخر الوقت ، فذلك على جهة الاستحباب لحواز أن ينقطع الرعا في آخر الوقت فيصلي صلاة كاملة الطهارة . اهـ .

وسألت زيد بن علي عليهما السلام عن الرجل ينام في الصلاة وهو راكع أو ساجد أو جالس ، فقال : لا ينقض الوضوء .

قد تقدم في تعداد نواقض الوضوء شرح هذا مستوفى فارجع إليه موقفا ان شاء الله تعالى .

باب مقدار ما يتوضأ به للصلاة وما يكفي الغسل

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« كُنا نؤمر في الغسل للجنازة ، للرجل بصاع وللمرأة بصاع ونصف . قال
زيد بن علي : كُنا نوقت في الوضوء للصلاة مداً ، والمد رطلان » .

قوله : « كُنا نوقت » أي نقدر . والتوقيت في الأصل ذكر الوقت الذي يراد به التحديد ،
قيل : والصواب أن يقال تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد ، والتقدير مطلقاً من باب
استعمال المقيّد في المطلق فيكون مجازاً مرسلأ .

وقوله : « كُنا نؤمر » من الالفاظ التي لها حكم الرفع الى الشارع صلوات الله عليه .

وفي الباب أحاديث تشهد لذلك منها ما أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي عن أنس
قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد »
وفي رواية « بخمسة مكايك ويتوضأ بمكوك » . وأخرج مسلم والترمذي ، قال : « كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسله الصاع من الجنازة ويوضئه المد » . وأخرج مسلم من حديث
سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » ونحوه من حديث جابر وعائشة عند أبي داود . ولم
أقف على شاهد لقوله عليه السلام : « والمرأة بصاع ونصف » .

قال في « المصباح » : والصاع مكيال . وصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي
بالمدينة أربعة أمداد وذلك خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي . وقال أبو حنيفة : الصاع ثمانية
أرطال لأنه الذي تعامل به أهل العراق ، ورد بأن الزيادة عرف طائري على عرف للشارع
بدليل قصة مالك في بعثه الى أولاد الانصار فجاءوا بصيعانهم ، وروايتهم أنها التي كان سلفهم
يخرج الفطرة بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال أيضاً : والمد - بالضم -
وهو رطل وثلاث بالبغدادي عند أهل الحجاز فهو ربع صاع . وقال أيضاً : والمكوك مكيال
وهو صاعان ونصف . اهـ . وقال ابن خزيمة وغيره : والمكوك هو المد نفسه . وفي « القاموس » :

﴿ورطل﴾

المد - بالضم - : مكيال معروف وهو رطلان وثلاث ، أو مد - كف الانسان المعتدل اذا ملأها ومد يده بها وبه سمي مداً . وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً . اهـ .

وتقدير الصاع والمد بما ذكر هو الذي عليه الجمهور من الفقهاء وشراح الحديث ، ولا فرق عندهم بين صاع الفسل ومد الوضوء وبين صاع الفطرة ومدّها . وذكر أبو حامد في « التعليق » والشيخ اسماعيل الحضرمي في بعض مصنفاته : أن صاع الفسل ثمانية أرطال ومد الوضوء رطلان ، ويوافقان الجمهور في صاع الفطرة .

قلت : وهو الذي يدل عليه كلام الامام زيد بن علي بقوله : « والمد رطلان » . وصدره في « القاموس » عن أهل اللغة ، ويؤيده ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ باناء يسع رطلين ، ويغتسل بالصاع » وفي رواية لآلئرمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يجزيء في الوضوء رطلان من ماء » فهو كالتفسير للمد مع موافقة الامام للجمهور في صاع الفطرة كما سيأتي عنه في « المجموع » ان شاء الله في قوله : « سألت زيدا عن الصاع كم مقداره ؟ .. قال خمسة أرطال وثلاث بالرطل الكوفي » . اهـ . وهو أربعة أمثال المد فيكون المد هنالك رطلاً وثلاثاً .

قال القاضي : وهذا التقرير الذي قدر به أبو حامد صاع الوضوء ومدّه صحيح ويبدل عليه رواية أنس : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة أمداد » فقوله : « الى خمسة أمداد » دليل على أن الصاع ثمانية أرطال لأنه بمثابة كان يغتسل بالصاع وأكثر منه قليلاً .

واعلم : أنه وقع الخلاف بين العلماء في أنه هل للوضوء مقدار معلوم أم لا ؟ .. فحكى في « شرح الابانة » عن زيد بن علي والناصر : أن المرأة لا يجزئها الاغتسال بأقل من صاع ونصف ، والرجل بأقل من صاع ، ولا يجزئها في الوضوء بأقل من مد ، إحتجاجاً بما في « المجموع » . وروى عن ابن شعبان من المالكية : لا يجزيء أقل من مد في الوضوء وصاع في الفسل . وذهب بعض العلماء الى انه يكفي في الوضوء بثلثي مد لحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلثي مُد فجعل يدلك ذراعيه » أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة . وأخرج أبو داود والنسائي باسناد حسن من حديث أم

عمارة الانصارية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضعاً بناءً وفيه قدر ثلثي مد » رواه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد . وروى البيهقي من طريق ابن عدي وضعفه من حديث أبي أمامة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضعاً بنصف مد » ورواه البيهقي أيضاً بلفظ : « بقسط من ماء » وهو ضعيف أيضاً . والقسط نصف مد . وروى مسلم من حديث عائشة « أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك » . وروى النسائي من حديث عبيد بن عمير عن عائشة أنها قالت : « لقد رأيته اغتسل لنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا - فإذا تور موضوع مثل الصاع أو دونه - فغسغ فيه جميعاً ، فافيض على رأسي بيدي ثلاث مرات وما انقض لي شعراً » .

وذهب الهادي والشافعي الى انه لا تقدير لما يرفع الحدث الا الكفاية ومقدار الحاجة في التطهير للوضوء والغسل ، وهو يصلح وجهاً للجمع بين الروايات بناء على أن الأمر يختلف باختلاف الأبدان في النعومة والقشافة والكبر والصغر والشعور في القلة والكثرة واختلاف الاوقات والأشخاص .

قال ابن عبد السلام : الاختصار في ذلك على القدر المروي لمن كان حجم جسمه كبدين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلا اعتبرت النسبة زيادة ونقصاناً ، وهو تأويل حسن ، ولم يستمر فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاختصار على ذلك القدر . فقد أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي وأحمد ، واللفظ لأبي داود من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة » وفي رواية « من إناء واحد فيه قدر الفرق » قال أبو داود : وسمت أحمد بن حنبل يقول : الفرق ستة عشر رطلاً .

وقال في « المصباح » : الفرق - بفتحين - إناء بالمدينة يسع ستة عشر رطلاً وذلك ثلاثة أصوع ، ثم ذكر حديث عائشة . وبعده قال الأزهري : وأهل اللغة يجمعون على فتح الراء وأصحاب الحديث يسكنون الراء . قال في « النهاية » ، وقيل : الفرق خمسة أقساط والقسط نصف صاع ، وأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلاً ، وفي الحديث « ما أسكر الفرق فالحسوة منه حرام » . اهـ .

قال القاضي : واعلم أن هذا التقدير في الوضوء والغسل إنما هو - والله أعلم - لردع البدعين والموسوسين في الطهارة ، وليس على جهة التحديد وحظر الزائد على ذلك وإن قل ،

وكون دون ذلك غير مجزئ استكمل به الطهارة لاجماع المسلمين على خلاف ذلك . لاجرم أن من ابتلي بالشك والوسوسة يجب عليه أن يقصر نفسه على القدر المذكور في الطهارة ولا يرخص لهائي الزيادة على ذلك . وروى في « أمالي أحمد بن عيسى » بإسناده الى أبي الجارود ، قال : قلت لأبي جعفر رضي الله عنه : إن المغيرة يتوضأ بجر - أو أزيد منه - ، قال : ذلك عذاب عذبه الله تعالى به . ورواه في « الجامع الكافي » . اهـ .

فان قلت : قد ورد الأمر بأسبغ الوضوء فما المراد به ؟ وهل يزداد على القدر الواجب والمسنون أم لا ؟

قلت : الأسبغ يحصل بغير إسراف وصب للماء الزائد على القدر المشروع بلا حاجة ، بل هو شك ووسواس ومخالفة للسنة . والمراد بالأسبغ المأمور به استكمال الأعضاء بمباشرة الماء والأفاضة في غسلها نفسها كما فوق المرفق من العضد ونحوه ، ومنه قوله تعالى : « سابغات » أي فائضات .

وفي « المصباح » : أسبغت الوضوء أتممته ، وما زاد على القدر المشروع لا يسمى مسبغاً بل متعدياً ظالماً بدلالة النص النبوي فيما رواه أحمد والنسائي ولفظه : « جاء أعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الوضوء ، فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد تعدى أو ظلم » وفي رواية لابن ماجه « فقد أساء وتعدى وظلم » ومنده صحيح . وما رواه عبد الله بن مغفل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء » وفيه قصة وهو صحيح رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم وغيرهم .

وورد في كراهية الاسراف بالماء في الوضوء أحاديث منها حديث أبي بن كعب « ان للوضوء شيطاناً يقال له : الولهان » رواه الترمذي وغيره ، وفيه خارقة بن مصعب وهو ضعيف . وحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « مرَّ بِسَعْدٍ وهو يتوضأ فقال : ما هذا الاسراف ؟ فقال : أفي الوضوء اسراف !! قال : نعم ، وإن كنت على نهر جار » وإسناده ضعيف ، ولكنه مع ما قبله يصلحان للتأييد والله عز وجل أعلم .

قال أبو خالد : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سُئل هل يطعم الجنب قبل أن يغتسل ؟ .. قال : لا .. حتى يغتسل أو يتوضأ للصلاة .

أخرج نحوه السيوطي في مسند علي عليه السلام ، عن علي ، قال : « الجنب لا يأكل حتى يتوضأ وضوء للصلاة » أخرجه سعيد بن منصور . اه . وروى ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو الاحوص عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، قال : قال علي : « إذا أجنب الرجل فأراد أن يطعم أو ينام توضأ وضوء للصلاة » . وفي « التلخيص » حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوء للصلاة » متفق عليه بمعناه . ولفظ مسلم من طريق الأسود عنها : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان جنباً وأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوء للصلاة » .

قلت : سياق سنده في « صحيح مسلم » حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا ابن علي ، ووكيع عن شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة فذكره .

قال ابن حجر : وروى ابن أبي خيثمة عن القطان ، قال : ترك شعبة حديث الحكم في الجنب إذا أراد أن يأكل . قال ابن حجر : قد أخرجه مسلم من طريقه ، فلعله تركه بعد أن كان يحدث به لتفرده بذكر الأكل ، كما حكاه الخلال عن أحمد . وقد روي « الوضوء عند الأكل للجنب » من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ، ومن حديث أم سلمة وأبي هريرة عند الطبراني في « الأوسط » . اه .

قلت : أما حديث جابر فروى ابن خزيمة من حديث محمد بن يحيى والعباس بن أبي طالب ، قالوا : نا اسماعيل بن أبان الوراق ، نا أبو أويس ، عن شرحبيل - وهو ابن سعيد أبو سعيد - ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « سُئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجنب هل يأكل أو ينام ؟ .. قال : إذا توضأ وضوء للصلاة » .

وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني ، قال : حدثنا الحضرمي ، نا أبو كريب ، نا معاوية ،

عن صفيان ، وشيبان عن جابر ، عن ابن سابط ، عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يأكل وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » وفيه جابر الجمعي وقد تقدم الكلام على صحة الاحتجاج بحديثه .

وأما حديث أبي هريرة فذكر في « مجمع الزوائد » ما لفظه : ولأبي هريرة عند الطبراني في « الأوسط » : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان جنباً وأراد أن يأكل أو ينام توضأ » واستاده حسن .

والحديث يدل على مشروعية الوضوء لمن أراد الأكل والشرب وهو جنب ، وأن المراد بالوضوء وضوء الصلاة لا غسل اليد . وفي شواهد دليل على مشروعيته أيضاً لمن أراد النوم قبل الاغتسال . قال بعض شراح الحديث : وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من حمل الوضوء للجنب عند ارادة النوم والأكل على الوجوب ، يحكي ذلك عن عبد الله بن عمر . ومنهم من فرق بين الأكل والنوم فأوجب عند ارادة النوم ولم يوجبه عند ارادة الأكل . قال القرطبي : وهو مذهب كثير من أهل الظاهر ورواية عن مالك . ومنهم من حمله على الندب وعليه الجمهور .

حجة المذهب الاول حديث عائشة المتقدم من حيث أن الراجح في صيغة كان في مثل هذا المحل المداومة والتكرار ، ولم يعارض حديثها ما يقوى قوته .

وحجة المذهب الثاني ما أخرجه النسائي من حديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن ينام - وهو جنب - توضأ ، وإذا أراد أن يأكل أو يشرب ، قال : غسل يديه » . وفي « مجمع الزوائد » ولأم سلمة في « الكبير » : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن ينام - وهو جنب - توضأ وضوءه للصلاة ، وإذا أراد أن يطعم غسل يديه بمرجالة ثقات . وروى وكيع عن هشام الدستوائي وابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، قال : إذا أراد الجنب أن يأكل غسل يديه ومضمض فاه . وعن مجاهد في الجنب يأكل ، قال : يغسل يديه ويأكل . وعن الزهري مثله . وروى ابن خزيمة في « صحيحه » من حديث يونس الأيلي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يطعم - وهو جنب - غسل يديه ثم يطعم » .

رأى أهل المذهب الثالث فاحتجوا على التنب بما ورد من الوضوء فعلاً وقولاً ، ولم يحملوه على الوجوب لما رواه أصحاب السنن من حديث الاسود عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام - وهو جنب - ولا يمس ماء » . واعترض بأنه ذكر في « التلخيص » ما لفظه : قال أحمد : انه ليس بصحيح . وقال أبو داود هو وهم . وقال يزيد بن هارون : هو خطأ . وأخرج مسلم الحديث دون قوله : « ولا يمس ماء » ، وكأنه حذفها عمداً لأنه علمها في كتاب « التمييز » وقال : مهناً عن أحمد بن صالح لا يحل أن يروى هذا الحديث . وفي « علل الاثر » لو لم يخالف أبا اسحاق الا ابراهيم في هذا الكفى . قال ابن حجر : قد وافقه عبد الرحمن بن الاسود ، وكذلك يروى عروة وأبو سلمة عن عائشة . وقال ابن مفوز : أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي اسحاق - كذا قال - وتساهل في نقل الاجماع فقد صححه البيهقي ، وقال : إن أبا اسحاق قد بين سماعه من الاسود في رواية زهير عنه - يعني فزال التدليس - وجمع بينها ابن سريج على ما حكاه الحاكم عن أبي الوليد الفقيه عنه .

قلت : ولفظه في « سنن البيهقي » : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : سألت أبا الوليد الفقيه ، فقلت : أيها الامتاز قد صح عندنا حديث الثوري ، عن أبي اسحاق ، عن الاسود ، عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام - وهو جنب - ولا يمس ماء » وكذلك صح حديث نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : « يارسول الله أينا من أحدنا وهو جنب ؟ .. قال : نعم إذا توضأ » فقال لي أبو الوليد : سألت أبا العباس ابن سريج عن الحديثين ، فقال : الحكم لهما جميعاً . أما حديث عائشة فانما أرادت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يمس ماء للغسل . وأما حديث ابن عمر فمفسر فيه ذكر الوضوء الكافي وبه نأخذ . اهـ . ثم قال في « التلخيص » : قال الدارقطني في « العلل » : يشبه أن يكون الخبران صحيحين قاله بعض أهل العلم . اهـ .

، وقال أبو الفتح اليعمرى في « شرح الترمذي » : حديث عائشة المذكور صحيح من حيث الاسناد ، وقد يؤول بوجهين : أولهما ما ذكره البيهقي عن ابن سريج . وثانيهما : وهو حسن كان عليه الصلاة والسلام يفعل ذلك للأفضلية ، ويتركه في بعض الأحيان لبيان الجواز إذ لو واظب عليه لتوهم وجوبه . ولا يحسن إلغاء حديث أبي اسحاق ورده بمجرد الظن ، فانحطاً فيه ليس

محققاً ، وليس فيه أكثر من ترجيح اقتضاء النظر لمعارضه عليه ، ولا يلزم من ذلك بطلانه ، ولا يحسن رده اذا وجد له محمل . اهـ .

قال في « الملخص » : ويؤيده ماروى هشيم ، عن عبد الملك ، عن عطاء ، عن عائشة مثل رواية أبي اسحاق عن الأسود . وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحيهما » عن ابن عمر « أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أينام أحـدنا - وهو جنب - ؟ . قال : نعم ويتوضأ إن شاء » وأصله في « الصحيحين » دون قوله : « ان شاء » وقال في موضع آخر قريباً منه . وفي رواية لمسلم : « نعم ليتوضأ ثم لينم حتى يقتسل إذا شاء » . ولابن خزيمة « أينام أحـدنا - وهو جنب - ؟ .. قال : ينام ويتوضأ إن شاء » فثبت بما ذكر قوة الاحتجاج للمذهب الثالث ويؤيده أيضاً ما في « مجمع الروائد » ولفظه : « باب الرخصة في النوم قبل الغسل » عن أم سلمة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب ثم ينام ثم يبتـه ثم ينام » رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح . قال أبو عمر بن عبد البر : وما أعلم أحداً من أهل العلم أوجب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام فرضاً الا طائفة من أهل الظاهر ، وأما سائر الفقهاء بالامصار فلا يوجبونه وأكثرهم يأمرون به ، ويستحبونه . وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وجماعة من الصحابة والتابعين ، ومثله عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي والاوزاعي وسعيد بن المسيب ؛ وهذا الاستدلال برمته يخص النوم قبل الاغتسال .

وأما الأكل قبله فيدل على ندية الوضوء لأجله ما احتج به المذهب الثاني من أن غسل اليد الوارد في تلك الاحاديث صارف للامر بالوضوء الى التدب من دون حاجة الى تكلف حمل الوضوء على اللغوي الذي هو غسل اليد ، كما فعله الطحاوي وابن الاثير لما فيه من مخالفة النص .

تنبيه قيل الحكمة في الوضوء أن فيه تخفيف الحدث برفع الجنابة عن الاعضاء ، وقد ورد ذلك فيما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات ، عن شداد بن أوس الصحابي ، قال : « إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة » وقيل : لبييت على إحدى الطهارتين ، فعلى هذا يقوم التيمم مقامه . وقد روى البيهقي بإسناد حسن انه صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم » ويحتمل أن يكون التيمم عند تعسر وجود الماء . وقيل الحكمة فيه أنه ينشط الى العود ، وقد صرح به في رواية

الحاكم . وقيل أنشط الى الغسل ، ونص الشافعي على أن الحائض ليس عليها ذلك إذا انقطع دمها قاله في « البدر التمام » .

قال أبو خالد : قال زيد عليه السلام : ولا بأس أن يجامع ثم يعاود قبل أن يتوضأ

يدل عليه ما أخرجه أبو داود في « السنن » ولفظه : حدثنا مسدد ، نا اسماعيل ، نا حميد الطويل ، عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على نسائه بغسل واحد ، وأخرجه مسلم من حديث هشام بن زيد ، عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد » وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث قتادة عن أنس . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وأخرج البخاري من حديث قتادة ، عن أنس ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار - وهن إحدى عشرة - قلت : لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين » وفي لفظ : « تسع نسوة » . الا انه يندب له اذا أراد المعاودة قبل الاغتسال أن يتوضأ لما في مسلم وأبي داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا أتى أحدكم أهله ، ثم بدا له أن يعاود ، فليتوضأ بينها وضوءاً » ولفظ رواية النسائي : « إذا أراد أحدكم أن يعود فليتوضأ » رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وزادوا « فانه أنشط للعود » وفي رواية ابن خزيمة والبيهقي « فليتوضأ وضوءه للصلاة » وتعليقه بالنشاط الى العود دليل على كونه وجه الحكم .

قال في « التلخيص » : ويعارضه ما رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث أبي رافع انه صلى الله عليه وآله وسلم : « طاف على نسائه ذات ليلة يفتسل عند هذه وعند هذه ، فقيل : يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً ؟ .. فقال : هذا أزكى وأطيب » وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال : حديث أنس أصح منه وقال النووي : هو محمول على أنه فعل الامرين في وقتين مختلفين . اهـ . ومع ذلك فلا منافاة بينها على تقدير الصحة لانه يمكن حمل حديث أنس على

تبيين الجواز وهذا الحديث على تبيين الأفضل من حيث أن وصفه بكونه أزكى وأطيب لا يدل على الحتم بل على زيادة في الطيب والزكاء على غيره .

فائدة

قال في « الترغيب والترهيب » : ويستحب للجنب أن لا يؤخر الاغتسال ، ويكره تأخيره لغير عذر ، لما رواه أبو داود والنسائي وابن حبان في « صحيحه » عن علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب » . وروى البزار بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : « ثلاثة لا تقربهم الملائكة :

رسول الجنب والسكران والمتضمخ بالخلوق » . وروى أبو داود عن الحسن بن أبي الحسن ، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة لا تقربهم الملائكة : جيفة الكافر ، والمتضمخ بالخلوق ، والجنب إلا أن يتوضأ » . قال الحافظ عبد العظيم المنذري : والمراد بالملائكة القضاة ، قال بعض الأصناف : هذا في حق كل من أخر الغسل لغير عذر ولعذر إذا أمكنه الوضوء فلم يتوضأ ، وقيل : تمتنع عن الوضوء الذي يؤخره تهاوناً وكسلاً ويتخذ ذلك عادة .

والله اعلم
سماحة
في بعض الدوا

وسألت زيد بن علي عن ماء المطر أخوضه ، قال : لا بأس

به ، الأرض يطهر بعضها بعضاً .

يعني إذا كان في تلك الأرض نجاسة فوطئها المار ثم مر في الأرض الطاهرة في الماء الذي فيها فإن التطهير يقع بذلك . ومثله ما أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » ، قال : حدثنا أحمد بن عيسى ، عن حسين بن علوان ، عن أبي خالد ، قال : رأيت أبا جعفر في يوم مطير وعليه خفان فعلق بهما الطين ، فلما انتهى إلى باب المسجد مسحها بالبلاط الذي كان على باب المسجد ، ثم دخل فصلى وهما عليه ، فقلنا : أتصلي في خفيك وقد أصابها الطين والقذر ؟ .. فقال : إن الأرض يطهر بعضها بعضاً . حدثني أحمد بن عيسى ، عن محمد بن بكر عن أبي الجارود ، قال : قلت لأبي جعفر : إني شاسع عن المسجد فيكون المطر فاحمل معي الكوز ، فقال : لا إن ذلك يضررك ، لا تحمل معك كوزاً ولا ماء وادخل فصلاً أليس تمر بالمكان التنظيف ؟ .. قلت : بلى ،

قال : إن الأرض يطهر بعضها بعضاً . وروى أيضاً عن جعفر - وهو ابن محمد النيروسي - عن القاسم بن ابراهيم مثله . وما ذكره في الأصل مبني على أن المعتبر في زوال النجاسة غلبة الطن . وهو المروي عن الناصر للحق وأبي طالب ، وهو أحد قولي المؤيد بالله لما رواه الترمذي من حديث الحسن السبط عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « دعه ما يريك الى مالا يريك » فلا يعتبر العدد في الغسلات . والثالث المذكور في خبر الاستيقاظ محمول على الندب اذ هو في غير نجاسة متيقنة .

وقد أخرج أبو داود بإسناده الى أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : « أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر ، فقالت أم سلمة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يطهره ما بعده ، وأخرجه الترمذي ، وروى أيضاً بإسناده الى امرأة من بني عبد الأشهل قالت : « قلت : يا رسول الله إن لنا طريقاً الى المسجد منتنة فكيف نفعل اذا مطرنا ؟ .. قال : أليس بعدها طريق هي أطيب منها ؟ .. قلت : بلى ، قال : فهذه بهذه » وأخرجه ابن ماجه .

قل الخطابي في « المعالم » : قوله : « يطهره ما بعده » كان الشافعي يقول : إنما هو فيما جبر على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء ، فاما اذا جبر على رطب فلا يطهر الا بالغسل . وقال أحمد بن حنبل : ليس بمعناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض انها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لا على أنه يصيبه منه شيء . وقال مالك فيما روي أن الأرض يطهر بعضها بعضاً : إنما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فان بعضها يطهر بعضها . وأما النجاسة مثل البول ونحوه تصيب الثوب أو بعض الجسد فان ذلك لا يطهره الا الغسل ، قال : وهذا لإجماع الأمة .

قلت : وعلى فرض صحتها لقائل أن يحمل الحديث الأول من حديثي أبي داود على ما ذكره الخطابي نقلاً عن الأئمة الثلاثة ، ويحمل الثاني على ما فسر به كلام الامام من أن ثمة مطراً يقع بالعبور فيه ما يثير الظن بحصول التطهير ، فيكتفي به على أن في رواية ابن ماجه « إن بيني وبين المسجد طريقاً قذراً » الحديث ، وهو تفسير لقولها منتنة في حديث أبي داود . والقدر أعظم من النجس ، والأعم لا يدل على الأخص ، وهذا مبني على أن إزالة النجاسة مقصورة على الماء فقط . وهو مذهب الأئمة من أهل البيت والشافعي وأصحابه ومالك

وأصحابه وأحمد وزفر وغيرهم ، وحملوا الحديث على نحو ما نقله عنهم الخطابي . وقال أبو حنيفة وداود وجماعة من التابعين بجواز إزالة النجاسة بنير الماء وهو قول للشافعي حكاه الصيمري في حجارة الاستنجاء .

وحديثهم ظاهر ما رواه أبو داود من الحديثين السابقين وحديث أبي هريرة قال : « قيل : يا رسول الله ! إننا نريد المسجد ، فقطاً الطريق النجسة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الأرض يطهر بعضها بعضاً » أخرجه ابن ماجه وأبو أحمد بن عدي ، ومداره على إبراهيم ابن أبي حنيفة ، وقد وثقه أحمد بن حنبل وتكلم فيه غيره . ومأخذ الاستدلال منه أنه إذا ثبت تطهير الأرض بعضها بعضاً ثبت جواز إزالة النجاسة بجميع أجزائها وبالماءات ونحوها . وحديث أبي هريرة أيضاً عند أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا وطئ بنعليه أحدكم الأذى ، فإن التراب له طهور » وروى أبو داود بسنده إلى عائشة بمناه . قال الخطابي : كان الاوزاعي يستعمل هذا الحديث على ظاهره ، وقال : يحزبه أن يسمح القذر في نعله أو خفه بالتراب ، ومثله عن عروة بن الزبير . وكان النخعي يسمح النعل أو الخف فيكون فيه السرقين^(١) عند باب المسجد ويصلي بالقوم . وقال أبو ثور في الخف والنعل : إذا مسحها بالأرض حتى لا يجد له ريحاً ولا أثراً رجوت أن يحزبه . ١ هـ .

وذكر في « الأمالي » عن جعفر النيروسي عن القاسم بن إبراهيم في السرقين يصيب النعل والخف : لا بأس أن يصلي فيها ما لم يتبين بذنك قدر^{نظري} عليها . قال بعض شراح الحديث : الظاهر من هذه الأحاديث - يعني حديث أبي هريرة وحديث أبي داود - هو التسامح في تطهير النجاسة إذا زالت الرائحة القوية والطعم واللون بأي مزبل ، ولا يبقى بعد ذلك إلا الماء تبعداً لازالة أجزاء بعيدة الزوال إلا بالماء . ويؤيد ذلك الاستنجاء بالحجر وجوازه مع وجود الماء . وقد أشار إلى معناه في « المنار » فقال : المقصد التخفيف في كيفية التطهير والعفو عن الأثر لكثرة ملابس النعل للنجاسة ، غاية أنه يقتصر على ما يغلب عادة لا ما يندر ، كما لو لوث النعل باختياره أو كان في عين النجاسة لزوجة وشدة اتصال بحيث يقل أثر ذلك لأن وجه العفو متيقن ، وهو لا يشمل النادر . فيرجع فيها إلى الأصل ويكون الجمود على لفظ الحديث من نواذر الظاهرية . ١ هـ .

(١) السرقين : الزبال كلمة أعجمية ، أصله سركين فمر بت بالجم أو القف . ١ هـ . « مصباح »

وهذا الكلام جميعه مترتب على صحة الأحاديث المذكورة وفيها عند الحديثين ماستعرفه .

أما حديثاً أبي داود ، فقال الخطابي : في اسنادها معا مقال ، لأن الأول عن أم ولد لبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف ، وهي مجهولة لا يعرف حالها في الثقة والعدالة . والحديث الآخر عن امرأة من بني عبد الأشهل ، والمجهول لا تقوم به الحجة . وتعقبه المنذري في الحديث الثاني بأن جهالة الصحابي غير مؤثرة في صحة الحديث . ١ هـ . لكنه قال ابن القطان : إن عبد الله بن عيسى الذي روى الحديث الثاني لا يعرف ، قال : وليس بابن أبي ليلى .

وأما حديث عائشة فهو وإن حسنه المنذري فقد تعقبه بعض شراح السنن بما لفظه : كأنه لم ينظر الى اضطراب الرواية وإلا فهو معلل بالرواية عن أبي هريرة ومضطرب بذلك ، وأخرجه البيهقي . قال عبد الحق : اختلف في اسناد هذا الحديث اختلافاً كثيراً .

وأما حديث أبي هريرة قال : « قيل : يا رسول الله إنا نريد المسجد . . . » الحديث . . . فقد عرفت ما فيه .

وأما حديث أبي هريرة عند أبي داود في طهارة النعل بالتراب فهو وإن أخرجه الحاكم في « مستدركه » وقال : هو صحيح على شرط مسلم ، فإن محمد بن كثير صدوق - يعني الذي رواه ، عن الأوزاعي ، عن ابن عجلان بن محمد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة - وكذا أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » فقد قال أبو الحسن بن القطان : يضعف هذا الحديث بمحمد بن كثير وأضعف ما هو في الأوزاعي . وقال عبد الله بن أحمد : ذكر أبي محمد بن كثير فضضعفه جداً وضعف حديثه عن معمر جداً . وقال صالح بن أحمد عن أبيه : لم يكن عندي بثقة . وقال عبد الله عن أبيه : منكر الحديث . وقال ابن عبد البر : هو مضطرب لا يثبت ، واختلف في اسناده على الأوزاعي وعلى سعيد بن أبي سعيد اختلافاً يسقط الاحتجاج به .

قلت : وابن عجلان شيخ محمد بن كثير مختلف في الاحتجاج به ، وما قيل من انه متأيّد بحديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود وأحمد والحاكم وابن حبان وابن خزيمة ، وفيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر ، فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيها » . فقد قال في « التلخيص » : اختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في « العلل » الموصول . ١ هـ .

ورواه من طرق أخرى كلها معلولة ، وعلى تسليم صحته فقد أوجب الشافعي والجمهور عنه بجوابين : أحدهما : إن المراد بالقدر هو الشيء المستقدر كالحطاط والبصاق والمني وغيره ، ولا يلزم من القدر أن يكون نجساً . الثاني : لعله كان دماً يسيراً على رواية أن القدر كان دم حمة كما حكاه النووي وغيره ، أو شيئاً يسيراً من طين الشارع وذلك معفو عنه ، وأخبره جبريل عليه السلام بذلك لئلا تتلوث ثيابه بشيء مستقدر ، على أن لفظ الأذى يراد به المستقدر لفة ، ومنه « قل هو أذى » ذكره في « المصباح » وقصره على العذرة من الاصطلاح الحادث ، والله أعلم .

قال بخاله حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء
الا ان لا تجد الماء »

قد تقدم الكلام على مسألة الاستنجاء بالماء والاستدلال بهذا الحديث هنالك ، ونذكر الآن ما يتعلق بتخرجه وبعض ما يفيد الحديث . فقال صاحب « التخريج » : لم أجده بلفظه هذا عنه عليه السلام ، ونقل من « سنن الترمذي » حديث عائشة في « باب ما جاء في الاستنجاء بالماء » ولفظه : « من أزو أجن أن يستطيعوا بالماء ، فاني استحيهم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله » . وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وعليه العمل عن أهل العلم يختارون الاستنجاء بالماء وإن كان الاستنجاء بالحجارة يجزيء عندهم فانهم استحبوا الاستنجاء بالماء ورأوه أفضل . اهـ . وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » في القسم الثامن من الافعال .

قلت : أخرج اليعمرى في « شرح الترمذي » بإسناده الى الدارقطني ، قال : حدثنا أبو عبد الله المعدل أحمد بن عمرو بن عثمان بواسط ، نا عمار بن خالد النجار ، نا القاسم بن مالك المزني ، عن ليث بن أبي سليم ، عن يونس بن حبيب ، عن مجاهد ، عن عائشة ، قالت : « غسل المرأة قبلها من السنة » .

وقال: أخرجه الدارقطني في « الافراد » وقال : غريب من حديث مجاهد عن عائشة ، وهو غريب من حديث يونس بن خباب عن مجاهد ، تفرد به ليث ابن أبي سليم ، ولا يعلم حدث به عنه غير القاسم بن مالك . والغرابة لا تخرجه عن صحة الاحتجاج به ، ولو كانت على الولاء في رجاله ما لم يكن في سنده مجروح . وقولها : « من السنة » ، له حكم الرفع . وروى ابن ماجه عن عائشة باسناد على شرط مسلم ، قالت : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من غائط قط إلا مس ماء » وروي أيضاً من طريق عجى بكر بن قيس أبي صديق الناجي ، عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل مقعدته ثلاثاً » . قال ابن عمر : فعلناه فوجدناه دواء وطهوراً . وأخرج البيهقي باسناده الى شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة ، قال : سمعت أنساً يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي الخلاء فاتبعه أنا و غلام من الأمصار بادأوه من ماء فيستنحي بها » . أخرج في « الصحيحين » من حديث شعبة بن الحجاج . وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي ، وقال : غريب من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : نزلت هذه الآية في أهل قباء : « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية . وأخرج ابن ماجه من حديث طلحة بن نافع ، قال : حدثني أبو أيوب الانصاري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك : « أن هذه الآية لما نزلت « فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يامعشر الأنصار إن الله قد أتى عليكم في الطهور ، فما تطهروكم ؟ قالوا : تتوضأ للصلاة ، ونغتسل من الجنابة ، ونستنحي بالماء ، قال : هو ذاك فمليكموه » واسناده جيد ، وفيه عتبة بن أبي حكم الهمداني شامي . قال أبو حاتم : هو صالح الحديث لا بأس به ، وضعفه أحمد ويحيى بن معين .

والحديث يدل على وجوب الاستنجاء على المرأة ، وقد تقدم أنه محمول على ما تعدت فيه النجاسة موضع الخروج ، كما ذكره الامام المهدي في « المنهاج » . وأما الاستنجاب فلا كلام فيه . قال بعض الشافعية : إن كانت المرأة بكر لم يجب إيصال الماء الى داخل فرجها ، وإن كانت ثيباً وجب إيصال الماء الى ما يظهر في حال قعودها لقضاء الحاجة ، لأنه صار في حكم الظاهر . وقيل : لا يجب على الثيب غسل داخل الفرج ، وقيل : يجب في غسل الحيض والنفاس ولا يجب في غسل الجنابة ، والصحيح الاول . اهـ . قال بعض شراح الحديث : وظواهر الأحاديث تدل على اشتراط الماء في الاستنجاء لا سيما قول عائشة : « ما خرج من

غائط قط إلا مس ماء» وظهره في السفر والحضر ومع عدم الماء ووجوده لكن مع عدمه كالتمعذر ، وكأنه يتأول على انه يصبر حتى يجده ، وإذا اقتضى هذا فقد خص عمومه بالاجماع على العادم الماء أن الحجر يجزيء . وقول عائشة : « من أزواجكن » يقتضي انه سنة مستحب ، فكيف يخفى عليهم وجوبه وكيف تستحييهم في الواجب ؟.. وقد ذهب الشافعي وأكثر العلماء الى أنه لا يجوز إزالة النجاسة إلا بالماء خاصة كما تقدم ، وجوزوا في الاستنجاء ازالتها بالحجر ونحوه لعموم البلوى في ذلك الموضع ، وللتخفيف . وهو مع وجود الماء وعدمه سواء في انه سنة مستحبة لا غير .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب
كرم الله وجهه ، قال : « عذاب القبر من ثلاث : من البول ،
والدين ، والنميمة » .

قال في « التخريج » في مسند علي عليه السلام للسيوطي ما لفظه : عن عبد الله بن محمد ابن عمر بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب ، قال : « مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبرين يعذبان ، وما يعذبان في كبير ...أما أحدهما فكان لا يتنزّه من بوله ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » أخرجه ابن عساكر . اهـ . وعبد الله بن محمد بن عمر عن أبيه ، عن جده ، عن علي اسناد حسن إن كان الراوي عنه ثقة . وفي « تلخيص ابن حجر » في الطهارة . « استنزّهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » الدارقطني من حديث أبي هريرة . وفي لفظ له والحاكم وأحمد وابن ماجه : « أكثر عذاب القبر من البول » وأعله أبو حاتم فقال : إن رفعه باطل . وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في « مسنده » والحاكم والطبراني وغيره واسناده حسن ، ليس فيه غير أبي يحيى القتات وفيه لين ، ولفظه : « إن عامة عذاب القبر بالبول فتنزّهوا منه » . وفي « الصحيح » عن ابن عباس في قصة صاحبي القبرين : « أما أحدهما فكان لا يستنزّه من البول » وعن أنس رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه ، وصحح ارساله . ونقل عن أبي زرعة أنه المحفوظ . وقال أبو حاتم : روينا

مرسلاً من حديث ثمانية عن أنس . والصحيح إرساله . وعن عبادة بن الصامت في « مسند البزار » ولفظه : « سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول ؟.. فقال : إذا مسك شيء فاغسلوه فاني أظن أن منه عذاب القبر » واسناده حسن . وقال سعيد بن منصور : ثنا خالد ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « استنزها من البول فإن عامة عذاب القبر من البول » ورواه ثقات مع إرساله . ١ هـ .

قلت : ولم يأت بشاهد على كون الدين من أسباب عذاب القبر .

وفي « مجمع الزوائد » عن جابر قال : « توفي رجل ففسلناه وكفناه وحفظناه ، ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُصلي عليه ، فقلنا نصلي عليه ، فخطا خطوة ، فقال : أعليه دين ؟ قلنا ديناران ، فانصرف . فتحملها أبو قتادة ، فاتينا . فقال أبو قتادة : الديناران عليّ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أوفى الله حق الغريم وبريء منها الميت ، قل : نعم ، فصلي عليه ، ثم قل - بعد ذلك بيوم - ما فعل الديناران ؟.. قلت : انما مات أمس ، قال : فعاد اليه من الغد ، فقال : قد قضيتها ، فقال رسول الله ﷺ الآن بردت عليه جلده . قلت (١) رواه أبو داود باختصار ، ورواه أحمد والبزار واسناده حسن . وعن ابن عمر قال : « مات ميت فمروا على رسول الله ﷺ فدعوه للصلاة عليه فقال : أعلی صاحبكم دين ؟.. قالوا : نعم يا رسول الله ديناران ، قال : صلوا على صاحبكم ، فقال رجل من قرابته : هو علي يا رسول الله ، قال : هو عليك وهو بريء منها ، قال : نعم ، فصلي عليه رسول الله ﷺ ، فلقيه بمد ، فقال : ما صنعت ، قال : ما فرغت ، قال : برد على صاحبك ثم عجل قضاءه ، ثم لقيه ، فقال : قد قضيته يا رسول الله ، قال : الآن حين بردت على صاحبك ، رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه حكيم بن نافع وثقه ابن معين ، وضعفه أبو زرعة ، وبقي رجاله ثقات . ١ هـ .

فقوله : « الآن بردت عليه جلده » وما في معناه دليل على أن الدين من أسباب عذاب القبر ، فيتم شاهد أُلما في « المجموع » ، وقد ورد أنه ﷺ صلى على صاحب الدين فيما أخرجه الحازمي بسنده إلى عبد الرزاق . أنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، قال :

(١) القائل صاحب « مجمع الزوائد » ١ هـ .

« كان رسول الله ﷺ لا يصلي على رجل عليه دين ، فأتي ﷺ بجنابة . فقال : على صاحبكم دين؟.. قالوا : نعم ، فقال : صلوا على صاحبكم ، فقال : أبو قتادة : هما علي يا رسول الله ، فصلى صلى الله عليه وآله وسلم عليه . قال : فلما فتح الله على رسوله الفتح ، قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن ترك مالا فلورثته ، ومن ترك ديناً فعلي » هذا حديث صحيح متفق عليه ، وله شواهد .

فذهب بعضهم الى انه ناسخ للأحاديث الواردة بترك الصلاة على من عليه الدين ، وهو الذي جزم به الحازمي في « الاعتبار » ، وسلك بعضهم طريقة الجمع ، فقال : لعله صلى الله عليه وآله وسلم امتنع عن الصلاة على المدين الذي لم يدع وفاء تحذيراً عن الدين وزجراً عن الماطلة والتقصير في الأداء ، وكراهة أن يوقف دعائه ويعاقب عن الاجابة بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم . قال القاضي : لعل المراد أن من ترك قضاء الدين وهو يقدر على قضاؤه أو كان لا يقدر على القضاء ، ولكنه ترك الايصاء به مع تمكنه من ذلك كان سبباً لعذابه في القبر . وانما قلنا بهذا لانه لا خلاف بين المسلمين أن من مات وعليه دين لا يقدر على قضاؤه ، أو عوجل قبل أن يقضيه فلوصى به في انه ناج غير هالك ، وبدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توفي وعليه دين ودرعه مرهونة . وكذلك أكثر الأئمة قتلوا أو ماتوا وعليهم دينون كما لا يخفى ذلك على من له أدنى اطلاع على سيرهم .

وفي حديث الأصل دليل على وجوب التحرز عن مماسة البول ، والا لما عذب على ذلك ، ويدخل فيه من ترك البول في مخرجه ولم يفعله لما ورد في بعض روايات حديث ابن عباس : « أما أحدهما فكان لا يستبريء » أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه ، فيخرج منه بعد وضوئه . وقد ورد أنه من الكبائر لقوله في بعض روايات الحديث « وإنه لكبير » واختلف في سبب كونه من الكبائر ، فقيل : لما في عدم التنزه من بطلان الصلاة بسبب ملامسة عين البول وبطلانها ، كأنه تركها ، وتركها كبيرة ، وقيل غير ذلك .

والنميمة: نقل الحديث من قوم الى قوم على جهة الافساد والشر ، وقد نم الحديث نيمةً فما فهو غمام والاسم النميمة ، ونم الحديث إذا ظهر فهو متعد ولزام كذا في « النهاية » . وزاد في « المصباح » أنه من بابي قتل وضرب . والمشي بالنميمة والسعي بالفساد من أقبح القبائح وسبب ظاهر لعذاب القبر ، قيل : وليس منها ما يفعله الانسان لجلب مصلحة أو دفع مفسدة

تعود على الغير كأن بهم أحد يقصد غيره بأي أنواع الاذى فينقل الى الغير ذلك ليحتفظ ويحتز على نفسه ، بل ذلك من أفعال البر والخير . أشار الى ذلك الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » .

وفي حديث الأصل دليل أيضاً على ثبوت عذاب القبر ، وهو مذهب جمهور أهل البيت وسائر العلماء ، وقد ورد من الأدلة على ذلك ما هو معلوم . قال الشيخ أبو جعفر الموسمي في « أصول الديانات » : « أعلم أن مذهب الامام زيد بن علي والباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم بن ابراهيم وأبي عبد الله الداعي والمؤيد والسيد الموفق ، القول بعذاب القبر . وعند الناصر للحق والهادي وأبي العباس الحسيني والخوارج ، لا يحيا أحد في القبر ولا يعذب وإنما هي ضنطة للقبر بعد الضجعة . اهـ . وحكي عن الناصر في بعض مسائله انه يعذب في القبر ثلاثة أيام ثم يصير الى سجين وعذابه . ونقل عنه أيضاً في مسائل عبد الله بن الحسن عذاب القبر لا يحيله العقل ودل عليه القرآن وجاءت به الروايات .

باب السواك وفضل الوضوء

عن أبيه

حدثني زيد بن علي ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لولا أني أخاف أن
أشق على امتي لفرضت عليهم السواك مع الطهور ، فلا تدعه يا علي ،
ومن أطاق السواك مع الطهور فلا يدعه .

قال في « التخريج » : لم أجده عن علي عليه السلام بالسياق جميعه .

قلت : ذكر الهيثمي في « مجمع الزوائد » من كتاب الطهارة ما لفظه : عن علي ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع

كل وضوء» رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه ابن اسحاق وهو ثقة مدلس . وقد صرح بالتحديث . واسناده حسن . وأورد في كتاب الصلاة في باب ما جاء في السواك ، عن أبي هريرة وعلي بن أبي طالب ، قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» .

قال الميثمي : حديث أبي هريرة في «الصحيح» رواه عبد الله من زياداته في «المسند» والبخاري بمحدث علي وحده ، ثم قال : رجاله ثقات ، ولكنه في «المسند» عن ابن اسحاق ، عن عبيد الله بن أبي رافع معنعن . ورواه البخاري عن ابن اسحاق قال : حدثني عبد الرحمن بن يسار ، عن عبيد الله بن أبي رافع : وعبد الرحمن وثقه ابن معين . ١ هـ . وأخرجه الطحاوي فقال : حدثنا علي بن معبد ، قال : نا يعقوب ابن ابراهيم ، قال : حدثني أبي ، عن ابن اسحاق ، قال : حدثني عمي عبد الرحمن بن يسار ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي . فذكره .

وفي «التلخيص» ما لفظه : حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه من حديث أبي الزناد عن الأعرج ، عن أبي هريرة . رواه البخاري من حديث مالك ، ومسلم من حديث ابن عينية ، وهذا لفظه كلاهما عنه . قال ابن منده : واسناده يجمع على صحته . وقال النووي : غلط بعض الأئمة الكبار فزعم أن البخاري لم يخرجوه وهو خطأ منه ، وليس هو في «الموطأ» من هذا الوجه بل هو فيه عن ابن شهاب ، عن حميد ، عن أبي هريرة ، قال : «لولا أن يشق على أمتي لأمرهم بالسواك مع كل وضوء» لم يصرح برفعه . قال ابن عبد البر : وحكمه الرفع . وقد رواه الشافعي عن مالك مرفوعاً . وفي الباب عن زيد بن خالد رواه الترمذي وأبو داود ، وعن علي رواه أحمد ، وعن أم حبيدة رواه أحمد أيضاً ؛ وعن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس رواه أبو نعيم في كتاب السواك واسناده بعضها حسن . وعن ابن الزبير رواه الطبراني ؛ وعن ابن عمر وجعفر بن أبي طالب رواهما الطبراني أيضاً ، ثم قال أيضاً : حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك» عند كل صلاة ، الحاكم من حديث عبد الرحمن السراج ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة بلفظ : «لفرضت عليهم السواك مع الطهور ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل» ، وروى النسائي الجملة الأولى . ورواه العقيلي والبيهقي من

طريق أخرى عن مسيد به . ورواه أبو داود ومسلم بلفظ : « لو لأن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء بالسواك عند كل صلاة » وروى ابن حبان في « صحيحه » من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لو لأن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عند كل صلاة »، وروى ابن أبي خيثمة في « تاريخه » بسند حسن عن أم حبيبة ، قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لو لأن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » . ١٥ .

والسواك - بكسر السين - الفعل والعود الذي يتسوك به أيضاً ، وهو مذكر على الأشهر . وقد يؤنث وجمعه سوك - بضم السين وسكون الواو - ويقال : ساك فمه وسوك فاه تسويكا ، وإذا قيل تسوك أو استاك لم يذكر الفم . وقال ابن دريد : سكت الشيء أسوكه سوكا من باب قال إذا دلكته ، ومنه اشتقاق السواك ذكره في « المصباح » . وهو في اصطلاح العلماء استعمال شيء خشن يدلك به باطن الفم ليزيل ما فيه من أذى ، وليس بواجب إجماعاً . وعن داود واسحاق رواية غير صحيحة أنه واجب . وهو سنة مؤكدة حض عليها الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وتظاهرت بها النصوص . قال ابن الملقن في « البدر المنير » : قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث ، فواعجباً لسنة تأتي فيها الأحاديث الكثيرة ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة . ١٥ .

وفي الحديث دليل على عدم الوجوب من حيث أن « لو لا » تمنع الشيء لوقوع غيره فصار الوجوب بها ممنوعاً ، ولو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق . وفي رواية : « لأمرتهم بالسواك » دليل على أن أصل أوامره على الوجوب ما لم يقم دليل على خلافه ، ولو لا أنه إذا أمر بالشيء صار واجباً لم يكن لقوله لأمرتهم به معنى... ذكره في « المعالم » . وقرره الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » وهو متوقف على أن السواك كان مستحباً عند إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، والا لا محتمل أن يكون الأمر للنبد . وقد ناقش بعض المحققين استنباط كون الأمر للوجوب من هذا الحديث بأن نزاع الأصوليين في صيغة أفعل مجردة عن القرائن ، وأما ما ورد بلفظ « أمر » وقامت قرينة على الوجوب فمحل اتفاق ، والله أعلم .

وفيه دليل على جواز الاجتهاد للرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما لم يرد فيه نص ، والمانع

يحمل الحديث على أنه فوّض إليه الحكم بالسواك بالوجوب وعدمه فاختر لأئمة أسير الأمرين واستدل بالحديث أيضاً أن ظاهر عمومهم يفيد استحباب السواك عند كل صلاة سواء كان صائماً أم لا، بعد الزوال أم قبله. ومن ذهب إلى كراهته للصائم بعد الزوال خصصه بما سيأتي في الصيام وهو حديث : « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » وفي السواك إزالة لسبب الفضيلة . وقد قيل كونه أطيب عند الله من ريح المسك لا يستلزم بقاء الخلوف، إذ المراد تمثيل حاله التي بلغ أن يكون عليها، فهو مجاز عن الرضاء والقبول المستلزم للجزاء والثواب ، والتنظيف الذي هو مقتضى السواك مطلوب ، وحينئذ فلا يقوى على تخصيص العموم في حديث الأصل . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
 قل : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من إمرئ مسلم
 قام في جوف الليل إلى سواكه فاستن به ، ثم تطهر فاستنحط طهوره ، ثم
 قام إلى بيت من بيوت الله عز وجل إلا أتاه ملك فوضع فاه على فيه ،
 فلا يخرج من جوفه شيء إلا دخل في جوف الملك حتى يجيء بيوم
 القيامة شهيداً شافعياً » .

أخرج البيهقي في « سننه » معنى حديث الأصل عن أمير المؤمنين عليه السلام ، قال :
 أخبرنا أبو الحسن العلوي وأبو الحسين بن محمد الروذباري ، قالوا : أخبرنا أبو طاهر محمد بن
 الحسن الحمدي ، قال : حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، قال : نا عمرو بن عون الواسطي ،
 قال : نا خالد بن عبد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي ،
 قال : « أمرنا بالسواك ، وقال : إن العبد إذا قام يصلي أتاه الملك فقام خلفه يستمع القرآن ،
 ويدنو فلا يزال يستمع ويدنو حتى يضع فاه على فيه ، فلا يقرأ آية إلا كانت في جوف الملك » .
 وفي مسند علي من « جمع الجوامع » عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « أمر علي بالسواك
 وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن العبد إذا تسوك ثم قام يصلي ، قام

الملك خلفه يسمع القرآن فلا يزال عجبه بالقرآن يدينه حتى يضع فاه على فيه ، فما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك ، فطهروا أفواهكم » أخرجه ابن المبارك ، ورواه في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام بمعناه وغالب ألفاظه ، وقال : رواه البزار ورجاله ثقات . وأورده زين الدين العراقي في « طرح الثريب » وعزاه الى « مسند البزار » وقال : رجاله رجال الصحيح . الا ان فيه فضيل بن سليمان النميري البصري وهو وان خرج له البخاري ووثقه ابن حبان فقد ضعفه الجمهور . قل في « التخريج » : إن كان فضيل فيه ضعف ، فقد روى له الجماعة منهم البخاري أحاديث توبع عليها ، وعلى فرض ضعفه فان طريق البيهقي المتقدمة ليس فيها فضيل ورجالها ثقات وبه يقوى حديث البزار . اهـ .

قلت : ورواه أيضاً أبو نعيم وفيه : « فطيبوا أفواهكم للقرآن » .

وقوله : « قام في جوف الليل » جوف الليل : وسطه ، واستن به : أي استاك مأخوذ من السن ، وهو إمرارك الشيء فيه خروشة على شيء آخر ، ومنه المسنن الذي يستحد به الحديد ذكره الخطابي ، ووم من حمله على كونه فعل المسنون . وقد تقدم تفسير الاسباع .

والحديث يدل على مشروعية السواك عند القيام من النوم ، وعلمته ان النوم مقتضى لتغير الفم فيُسَنَّن عند مقتضى التغير ، إما بالقياس ، أو لما أخرجه البيهقي من رواية زهير عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : « أتى رجلان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتهما واحدة فتكلم أحدهما فوجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فيه اخلاقاً ، فقال له : أما تستاك ؟ .. قال بلى ، ولكني لم أطعم من ثلاث ، فأمر رجلاً من أصحابه فأواه وقضى حاجته » . يقال : أخلف فوه يخلف اخلاقاً كما يقال : خلف يخلف خلواً . اهـ .

وفي معنى حديث الأصل ما أخرجه الشيخان عن حذيفة بن اليمان قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » .

قوله : « يشوص » - بضم المعجمة وسكون الواو - واختلفوا في تفسيره ، فقيل : يدل ذلك أو يغسل ، وقيل : ينقي ، والأول أقرب . قال الشيخ تقي الدين : قوله : « إذا قام من الليل » ظاهره يقتضي تعليق الحكم بمجرد القيام ، ويحتمل أن يراد إذا قام للصلاة من الليل .

قلت : والثاني هو المتعين في حديث الأصل .

ودل الحديث على أن حصول هذه الفضيلة وهي إتيان الملك ... الخ مترتب على مجموع القيام في جوف الليل والاستئذان بالسواك وقيامه الى بيت من بيوت الله ، فالاحلال ببعضها غير محصل للمقصود .

وقوله : فلا يخرج من جوفه شيء ... الخ « يحتمل معنيين .

أولها: أن دخوله في جوف الملك كناية عن استماعه ووعيه للقرآن وحفظه حتى يحجي يوم القيامة على ذلك شهيداً ويؤيده قوله : « لا يخرج من جوفه شيء » أي لا يتكلم بالقراءة .

ثانيها : أنه لا مانع من تجسم الطاعات وتكيفها بكيفية يمكن أن يتلقاها الملك على تلك الصفة كما في حديث عبد الله بن أبي أوفى ذكره في « مجمع الزوائد » وفيه ^{قال} « جاء رجل - ونحن في الصف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ، فدخل في الصف ، فقال : الله أكبر كبيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً » وساق الحديث الى قوله ... « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من هذا العالي الصوت ؟ .. فقيل : هو ذا يارسول الله، فقال : والله لقد رأيت كلامك يصعد في السماء حتى فتح له باب فدخل فيه » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات .

والأصل في رؤية الكلام الحقيقة ونحوه ما أخرجه الحاكم وصححه عن ابن مسعود قال : « ان أحدثكم بحديث أنبأتكم تصديقه من كتاب الله ، إن العبد اذا قال : سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وتبارك الله ، قبض عليهن ملك فضمنهن تحت جناحه وصعد بهن لا يمر بهن على أحد من الملائكة إلا استغفروا لقائلهن حتى يجاء بهن وجه الرحمن ثم تلا اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تقبل صلاة إلا بزكاة ، ولا تقبل صلاة إلا بقرآن ، ولا تقبل صلاة إلا بطهور ، ولا تقبل صدقة من غلول » .

وفي بعض نسخ الأصل : « لا يقبل الله صلاة الا بقرآن » الى آخرها . قل في « التخريج » : له شواهد من حديث غير علي عليه السلام . ففي « جمع الجوامع » للسيوطي في الحروف « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول ، وأبدأ بمن تعول » أبو عوانة عن أبي بكر ، والطبراني عن ابن مسعود : « لا يقبل الله تعالى صلاة رجل لا يؤدي الزكاة حتى يجمعها ، فان الله تعالى قد جمعها فلا تفرقوا بينها » أبو نعيم في « الحلية » عن أنس : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » الحاكم والشيرازي في « الالقاء » عن طلحة بن عبيد الله . اهـ . وفيه أيضاً : « لا يقبل الله الايمان والصلاة الا بالزكاة » الديلمي عن ابن عمر . اهـ .

قلت : وفي « مجمع الزوائد » من حديث عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . اهـ . وقد أخرجه أيضاً البيهقي بسنده الى ابن عمر بلفظ : « لا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا صلاة بغير طهور » وقال : رواه مسلم في « الصحيح » .

قال في « التخريج » : ولمعنى ما تضمنه هذا الحديث الكريم جملة شواهد قوية تقوي كل واحد من افراده مفصلاً جاءت في أحاديث صحيحة .

منها: حديث عبد الله بن عمر : « بني الاسلام على خمس : على أن يوحد الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، والحج » وهذا لفظ مسلم .

ومنها : حديث : « كل صلاة لا يقرأ فيها بفتحة الكتاب - وفي رواية بأم القرآن - فهي خداج » رواه أحمد في « المسند » وابن ماجه وأبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في القراءة عن عائشة ، قاله السيوطي في « جمع الجوامع » ، وفيه في الحروف من حرف الميم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد في « المسند » وعبد الرزاق وابن جرير وصححه ، والبيهقي عن علي ، وأخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي والحاكم عن أبي سعيد ، وأخرجه الطبراني في « الاوسط » عن عبد الله ابن زيد وعن ابن عباس أيضاً وابن أبي شيبة عنه موقوفاً .

وفي قتال أبي بكر لأهل الردة وقوله : « والله لو منعوني عناقاً - وفي رواية عقالا -

كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلتهم على منعه» الحديث ... وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة . ١ هـ .

قلت : وفي بعض ألفاظه فقال أبو بكر : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » .

والحديث يدل على تلازم الفرائض في حق المكلف وان اختلفت انواعها ، فاذا فعل بعضا وترك بعضا فكأنه لم يفعل شيئاً للتلازم والامتزاج بينها ، فتارك البعض كنارك الكل .

وقوله : « الا بطهور » - بضم الطاء : التطهر وهو المراد هنا ، وأما - بفتحها - فهو الماء المطهر الذي يرفع الحدث ويزيل النجس كما قيل في الوضوء ، ودل على اقتضار الصلاة الى الطهارة ويدخل فيه صلاة الجنابة والعدين وغيرها من النوافل ، وعلى ان الطواف لا يجزيه بغير طهور . لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساء صلاة ، فقال : « الطواف صلاة الا أنه أيسح فيه التكلم » ، ودل على وجوب القراءة في الصلاة ، وميأتي - إن شاء الله تعالى - بيان مقدار الواجب منها وبيان المعذور عنها .

وقوله : « من غلول » يروى - بضم الغين المعجمة واللام - مصدر غل إذا خان في المغن وغيره ، وضبطه بعض الفقهاء - بفتح الغين - ويعني به الرجل الفال ، بمعنى ان صدقته غير مقبولة وإن لم تكن مغشوشة اذا كان يغل في غيرها من معاملته ونحوها ، ولم يذكر في « المصباح » الا الأول . والمراد التحذير من خلط الاعمال الحسنة بالسيئة .

وقوله : « لا يقبل الله » المراد بالقبول في عرف أهل الشرع ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كما يقال : ترتب الغرض المطلوب الذي هو الصحة والاجزاء من الشيء الذي هو الصلاة مثلاً على الشيء أي عليه نفسه وهو الصلاة ، وبحصول ذلك الغرض الذي هو الصحة والاجزاء يثبت القبول ، واذا ثبت ترتب عليه حصول الثواب فالقبول حينئذ من لوازم الصحة ، فاذا انتفى انتفت ، فكأنه قيل : لا تصح الصلاة الا بطهور ولا تصح الا بقرآن ، ولا تصح الصدقة الا من مال سليم عن الغلول . وهذا تفسير لحاصل معنى القبول وليس من باب المجاز لكونه قد صار حقيقة عرفية في ترتيب الغرض ... الخ .

وأما الأول : وهو لا تقبل الصلاة الا بركاة ، فالذي يتناسبه أن يحمل في القبول فيه على معناه المجازي ، وهو نفي الثواب من باب اطلاق الملتزم على اللازم أو السبب على المسبب ، اذ هو من

لوازم القبول ومسبب عنه . ومعناه الحقيقي حينئذ كونه مجزياً بمطابقته للامر الشرعي وهو غير منفي . فصلاة مانع الزكاة مقبولة بمعنى كونها مجزئة بمطابقته للامر وإن لم يترتب عليها الثواب ، وهي أيضاً غير مقبولة بمعنى عدم ترتب الثواب على فعلها كما هو مراد الحديث . فإن قلت : ما الحامل على الفرق بين القرائن المسوقة على غلط واحد بان جعل القبول في الأول غيره في البواقي . قلت : قد ورد نفي القبول في مواضع لا يراد به نفي الصحة باجماع أهل الشرع ، كحديث : « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء » ، ومن أتى عرافاً فسأله عن شيء لا يقبل الله له صلاة أربعين ليلة ، والعبد إذا أبى لا يقبل الله له صلاة » والذي يصلح معياراً للفرق ما ذكره بعض المحققين المتأخرين وهو أنا ننظر فيما نفي فيه القبول فإن قارن ذلك الفعل معصية كهذه الاحاديث الثلاثة فنفي القبول بمعنى نفي الثواب ، لأن اثم المعصية أحبطه . ومنه : « لا يقبل الله صلاة الا بزكاة » لكون منوع الزكاة معصية مستقلة أحبطت ثواب الصلاة وإن كانت مجزئة ، وإن لم تقارنه معصية ، كحديث : « لا يقبل الله صلاة الا بالقرآن » وما بعده ، فانتفاء القبول سببه انتفاء الشرط وهو الطهارة وقراءة القرآن وعدم الغش المعبر عنه بالغلول ، ويلزم من عدم الشرط عدم الشروط .

وتحقيق هذا البحث ان الصحة مقتضى تام للقبول وهو مقتضى وسبب للثواب بشهادة النصوص من الكتاب والسنة ، وكل مقتضى يستلزم ويستتبع مقتضاه ، فإذا جاء نص بنفي القبول فلا يخلو إما أن يكون لوجود المانع كالمعصية المقارنة في هذه الاحاديث ، أو لعدم المقتضى . فإن وجد المانع لم يدل نفي القبول على عدم المقتضى الذي هو الصحة ، لاستناد عدم القبول الى المانع ، وإن لم يكن ثمة مانع تعين أن يكون لعدم المقتضى وهو الصحة كما في هذا الحديث . فانالو فرضنا صحة الصلاة بدون الوضوء لم يكن لنفي القبول سبب أصلاً ، فعلم من نفي القبول نفي الصحة وهو عدم مطابقة العبادة للامر لفقدان الطهارة ، فيلزم كونها شرطاً في صحة الصلاة وهو المطلوب .

حدثني أبو خالد ، قال : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم : « أعطيت ثلاثاً لم يعطهن نبي قبلي جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً . قل الله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » وأحل لي المغنم ، ولم يحل لأحد قبلي ، وذلك قوله تعالى : « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى » ، ونصرت بالرعب على مسيرة شهر . وفضلت على الأنبياء عليهم السلام بثلاث : تأتي أمتي يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء معروفين من بين الأمم ، ويأتي المؤذنون يوم القيامة أطول الناس أعناقاً ينادون بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، والثالثة ليس من نبي الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب غيري لقوله تعالى « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر »

قال في « التخريج » : قد روي عن علي عليه السلام حديث نحو هذا مع اختلاف بعض ألفاظه ، ففي قسم الحروف من « جمع الجوامع » للسيوطي ما لفظه : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي : أرسلت الى الأبيض والأسود والأحمر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، ونصرت بالرعب مسيرة شهر ، وأحل لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت جوامع الكلم » العسكري في « الامثال » عن علي عليه السلام . وعن علي عليه السلام من الكتاب المذكور : « أعطيت ما لم يعط أحد من الانبياء : نصرت بالرعب وأعطيت مفاتيح الارض ، وسميت أحمد ، وجعل التراب لي طهوراً ، وجعلت أمتي خير الامم » أحمد في « المسند » والبيهقي في « الدلائل » .

قلت : قال في « جمع الزوائد » بعد أن أورده من حديث علي ونسبه الى أحمد : فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سفي الحفظ . قال الترمذي : صدوق . وقد تكلم فيه

بعض أهل العلم من قبل حفظه . وسمعت محمد بن اسماعيل - يعني البخاري - يقول : كان أحمد ابن حنبل وامسحاق بن ابراهيم والحيمدي محتجون بحديث ابن عقيل . قلت فالحديث حسن . اهـ . كلامه .

ثم قال في « المجمع » : وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي : بعثت الى الناس كافة الأحمر والأسود ، ونصرت بالرعب - رعب مني عدوي - على مسيرة شهر ، وأطعمت المغنم ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأعطيت الشفاعة فاخرتها لأمتي يوم القيامة » رواه البزار والطبراني وزاد « وكان كل نبي يبعث الى قريبه » وفيه ابراهيم بن اسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : في روايته عن أبيه بعض المناكير . اهـ .

وفي « جمع الجوامع » للسيوطي نحوه ونسبه الى أحمد في « المسند » والحكيم من حديث ابن عباس . قال في « التلخيص » : وأصل حديث الباب في « الصحيحين » من حديث جابر : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأما رجل من أمتي أنركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة » وعن أبي هريرة عند مسلم بلفظ : « فضلت على الأنبياء بست » فذكر أربعاً مما في حديث جابر وزاد : « وأعطيت جوامع الكلم . وختم في النبيون » وحذف الخامسة مما في حديث جابر وهي : « أعطيت الشفاعة » . وعن عون بن مالك عند ابن حبان فذكر أربعاً مما في حديث جابر ، ولم يذكر الشفاعة بل قال بدلها : « وسألت ربي الخامسة ، سألته أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحد الا أدخله الجنة فاعطانيها » وفي « الثقفيات » عن أبي أمامة نحو الأربع المذكورة واسناده صحيح . اهـ . المراد .

وقد تضمن ما ذكر تخريج الثلاث الخصائص الأولى من حديث المجموع . ولثلاث الآخر شواهد معنوية من ذلك ما أورده في « جمع الجوامع » ولفظه : « أنتم الفر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » أخرجه مسلم . وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن أبي أمامة قل : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من أمتي أحد الا وأنا أعرفه يوم القيامة ، قالوا : يا رسول الله من رأيت ومن لم تر ؟

قال : من رأيت ومن لم أر، غراً محجلين من آثار الطهور » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون . وعن جابر قال : « قيل : يا رسول الله كيف تعرف من لم تر من أمته ؟ قال : غرا - أحسبه قال : محجلون - من آثار الوضوء » رواه البزار واسناده حسن . اهـ .

وفي « صحيح الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان » في الاول منه في « باب الأذان وفضله » ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » وهو في « صحيح مسلم » عن أبي هريرة . وفي « جمع الجوامع » في حـرف الياء « يحشر المؤذنون أطول الناس أعناقاً لقولهم لا إله إلا الله » رواه أبو الشيخ في الأذان عن أبي هريرة وفيه : « يحجي المؤذنون أطول الناس أعناقاً يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة » رواه أبو الشيخ في الأذان عن أبي هريرة . وفي « مجمع الزوائد » أحاديث بمعناه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « أطوال الناس أعناقاً يوم القيامة المؤذنون » رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن الاعمش قال : حدثت عن أنس .

وفي « صحيح البخاري » عن عائشة أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه ، فقالت عائشة : لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟ قال : أفلا أكون عبداً شكوراً؟.. فلما كثر لحيه صلى جالساً ، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثم ركع » . اهـ . وفي « مجمع الزوائد » أحاديث بمعناه عن أنس وابن مسعود وأبي هريرة والنعمان بن بشير وأبي جحيفة وبعض أسانيدھا برجال الصحيح . وأعظم شاهدله قوله عز وجل : « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » .

والحديث مسوقها هنا لبيان فضيلة الوضوء من قوله : « تأتي أمتي يوم القيامة غراً محجلين ... الخ » وقد تضمن من الخصائص الشريفة ستاً ، ثلاث راجعة الى نفسه صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي منوالها السادسة التي سماها في الحديث الثالثة وهي « ليس من نبي ... الخ » واثنان باعتبار أمته ، ومفهوم العدد في قوله ثلاثاً غير معمول به هنا بقرينة الخصائص الأخر الواردة في شواهد الحديث المتقدمة وفي غيرها مما جمعه العلماء في الخصائص النبوية .

قوله : « جعلت لي الأرض مسجداً » يقال : مسجداً ومسجداً - بكسر الجيم وفتحها وقيل :

بالفتح - : اسم لمكان السجود ، - وبالكسر - : اسم الموضع المتخذ مسجداً ، هذا أصله في اللغة . وفي العرف : الموضع المبني للصلاة التي السجود جزء منها ، وسمي جميعه مسجداً باعتبار أن السجود لما كان جزءاً من الصلاة ، وقد يطلق على الكل مجازاً مرسلأً كان موضع السجود الذي هو جزء من المسجد يطلق على جميعه مجازاً أيضاً ، ثم اشتهر حتى صار بالغلبة حقيقة عرفية فيه .

« وجعل الأرض مسجداً يحتمل وجهين : إما بأن يحمل على معناه لغة وهو مكان السجود أي جعلت لي الأرض كلها موضع سجود فلا يختص السجود منها بمكان دون غيره . وإما أن يكون مجازاً عن المكان المبني للصلاة لأنها لما جازت الصلاة في جميعها أشبهت المسجد في ذلك ، فاطلق اسمه عليها من مجاز التشبيه . وهذا أقرب من الأول لأن الظاهر أن المراد أنها موضع صلاة بجعلتها لا السجود منها فقط ، لأنه لم ينقل أن الأمم الماضية كانت تخص السجود وحده بموضع دون موضع . وهذه الخصوصية لم تنقل لغيره من الأنبياء كما صرح به في رواية عمرو ابن شعيب بلفظ : « وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كنائسهم » وللبزار من حديث ابن عباس : « ولم يكن أحد من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه » . وحينئذ فلا حاجة الى ما قيل إن الخصوصية مجموع قوله : « مسجداً وطهوراً » لدفع ماورد أن عيسى عليه السلام كان في سياحته يصلي حيث أدركته لعدم ثبوته بطريق يعمل بها .

قوله : وطهوراً يحتمل أن يكون معناه الطاهر في نفسه، ولكنه ينفي الخصوصية اذ طهارة الأرض في وقت كل نبي . ويحتمل أن معناه مطهر لغيره وهذا هو المراد من الحديث ، ويؤيده حديث ابن المنذر وابن الجارود باسناد صحيح عن أنس مرفوعاً « جعلت لي الأرض طيبة مسجداً وطهوراً » ومعنى طيبة طاهرة فلو كان طهوراً بذلك المعنى لكان تكراراً ، وقد روى هذا الحديث زيد بن علي في تفسير قوله تعالى : « ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه » ويؤخذ منه منع الصلاة في الأرض المتنجسة والتميم بالتراب المتنجس لحمل المطلق على المقيد في قوله : « طيبة » . ويحكمى عن الأوزاعي جواز التيمم بتراب المقبرة . ودفعه بعضهم بأنه لا سلف له في ذلك ، وإن عموم قوله « جعلت لي الأرض » مخصوص بالإجماع على أن المراد بالتراب غير المتنجس .

والسنة ؟ وهو مع ما أسلفناه يزداد ذلك الدفع قوة ، وقد ورد في رواية « وجعلت

ترتبتها لنا طهوراً « وفي بعض الروايات السابقة بلفظ : « ترابها » وهي حجة لمن قصر التيمم على التراب لكونه خاصاً ، فينبغي أن يحمل العام عليه كما يحمل المطلق على المقيد .

واعترض : بأن ذكر بعض أفراد العام لا يخصص كما هو المختار ، خلافاً لأبي ثور . قالوا مفهوم قوله : « وترتبتها » دليل على أن ما عداها غير مجزئ فيخصص به عموم المنطوق .

وأجيب : بأنه مفهوم لقب وهو غير معتد به عند الجمهور ، ولو سلم فقد تعارض المفهوم والمنطوق ، وطريقة الترجيح تقديم المنطوق . قالوا : ها هنا قرينة زائدة على مجرد تعلق الحكم بالتربة وهي الافتراق في اللفظ بين جعلها مسجداً وجعل ترتبتها طهوراً ، وهو في هذا السياق قد يدل على الافتراق في الحكم وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقاً . كما في حديث جابر المتقدم ، ويؤيده ما في بعض ألفاظ الحديث عند مسلم من حديث حذيفة : « وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت ترتبتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » فالتأكيـد بالكل في جعلها مسجداً دون المطوف يدل على عدم التعميم في المطوف . وقد يجاب بأن ذكر البعض منها لا يكون تخصيصاً كما تقدم ، وسيأتي في باب التيمم في شرح قوله عليه السلام : « وكل شيء تيممت به من الأرض يجزئك » ما يفيد مراجعته هنا . والله أعلم .

قوله : « وأحل لي المنم ، ولم يحل لأحد قبلي » قال الخطابي : كان من تقدم على ضربين : منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم يكن لهم مغنم ، ومنهم من أذن له فيه حتى إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقته . وقيل : المعنى أحل لي التصرف فيه بالتنفيل والاصطفاء والصرف الى الغنائم كما قال الله تعالى : « قل الأنفال لله والرسول » .

قوله : « ونصرت بالرعب على مسيرة شهر » النصر : العون ، والرعب : الخوف ، والوجل مما يحاذر في المستقبل . يقال منه : رعبته فهو مرعوب إذا فزعته ، ولا يقال : أرعبته ، قيل : وهو الذي أراد الله عز وجل بقوله : « سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب » . ويؤخذ من تقييده بمسيرة شهر أنه لا يوجد لغيره مثله أو أكثر منها ، وأما في أقل منها فلا ينبغي وجود الرعب من غيره . وفي رواية للطبراني عن ابن عباس : « مسيرة شهرين » . وأخرج عن السائب بن يزيد مرفوعاً : « نصرت بالرعب شهرأ أمامي وشهراً خلفي » وهو جامع بين حديث شهرأ وشهرين . قيل : وإنها جعلت الغاية الشهر لأنه لم يكن بينه وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصلة له وإن لم يكن معه عسكر .

وقوله : « غراً محجلين من آثار الوضوء » الغرة والتججيل : بياض في وجهه الفرس وقوائمه ، وذلك مما يحسنه ويزينه ، فاستعاره للانسان وجعل أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين كالبياض الذي هو للفرس . ذكره ابن الأثير .

وقوله : « وبأني المؤذنون أطول الناس أعناقاً » قال في « البحر » الرواية في اعناق - بكسر الهمزة - وهي سيرة مخصوصة ، وبفتحتها أي افتخاراً بما أعد الله لهم . يقال : طال عنقي بكذا . وقيل : أصواتاً مجازاً ، وقيل : رجاء كذلك (١) . وقيل : اتباعاً اذ يقال للجماعة عنق . وقيل : ارتفاعاً من العرق اذ يلجم الناس . اهـ . والنجوز بأعناقاً عن أصواتا ينظر في صحته ، والله أعلم .

لعل المأثور
ليس يخرج الضمير
من المعنى فادع الله عز وجل
عليه السلام في
الجملة

قوله : « ليس من نبي الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب غيره » قد ورد في أحاديث الشفاعة سؤال الناس للأنبياء يطلبون منهم الشفاعة لراحتهم من طول القيام في المحشر أخرجها الشيخان وغيرها . وفيها اعتذار الأنبياء بذنوب سبقت لهم الا أن في بعض روايات مسلم فيقول لهم عيسى عليه السلام : « إن ربي قد غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، ولم يذكر له ذنباً نفسي نفسي اذهبوا الى غيري ، اذهبوا الى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فيأتوني فيقولون : يا محمد ، أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، اشفع لنا الى ربك » الحديث . ولا يشكل هذا على حديث المجموع في قوله : « الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب » اذ عدم ذكر عيسى لذنبه لا يدل على عدم ذنبه رواه في نفس الأمر ولو صغيراً . وقد وردت أحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ان الله تعالى يوقف عبده المؤمن على ما اقترف من صفائر الذنوب سرّاً ثم يغفر له ذلك » .

قوله : « ما تقدم من ذنبك وما تأخر » قال ابن عباس : ما تقدم - ما كان عليه من اثم في الجاهلية ، وما تأخر - ما يكون عليه من بعد وهو محمول على الصفائر . وأما الكبائر فلا تجوز على الأنبياء . وقال سفيان الثوري وعلاء الخراساني : ما تقدم ما كان منك من الذنوب ، وما تأخر ما لم يكن منك ولم تفعله على طريق التأكيد ، كما يقال : أعط من رأيت ومن لم تر ، واضرب من لقيت ومن لم تلق ، حكاه الواحدي وغيره .

رَبِّي

(١) اي مجازاً ، ولعل وجهه ان الراعي لا يمر يتناول عنقه الى من يرجوه . قال الامام : يقال : تناول عنقي الى رجاك ، اي الى وعدك . اهـ . من شرح الامام عز الدين على « البحر » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه كان إذا دخل المخرج ، قال : بسم الله ، اللهم إني أعوذ بك
من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم ؛ فإذا خرج من
المخرج قال : الحمد لله الذي عافاني في جسدي ، الحمد لله الذي
أماط عني الأذى . »

قوله : « بسم الله » يشهد له ما في « سنن ابن ماجه » عن أبي جحيفة عن علي عليه السلام
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا
دخل الكنيف أن يقول بسم الله » وأخرجه الترمذي ، وقال : اسناده ليس بالقوي . وصححه
الحافظ ابن حجر من طريق عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال : « إذا دخلتم الخلاء ،
فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث » قال : واسناده على شرط مسلم .

وفي « الجامع الكبير » للسيوطي في حرف السين : « ستر ما بين الجن وعورات بني آدم
إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول بسم الله » أخرجه أحمد في « المسند » والترمذي وضعفه ،
وابن ماجه عن علي . قال في « التخريج » : في اسناد ابن ماجه محمد بن حميد الرازي يختلف
فيه ، ضعفه غير واحد ، وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وكان حافظاً وهو الى الضعف
أقرب . والله أعلم . وله شاهد من حديث أنس قال السيوطي عقبه ما لفظه : « ستر ما بين
أعين الجن وعورات بني آدم إذا وضع أحدهم ثوبه أن يقول بسم الله » أخرجه الحكيم وابن
أبي الدنيا في « مكائد الشيطان » وابن السني في « عمل اليوم والليلة » وأبو الشيخ في « العظمة »
والطبراني في « الاوسط » عن أنس وابن منيع وابن أبي الدنيا والحكيم وأبو الشيخ عن أبي
سعيد . اهـ . وذكره في « مجمع الزوائد » عن أنس وقال : رواه الطبراني في « الاوسط »
باسندين أحدهما فيه سعيد بن مسleme الأموي ضعفه البخاري وغيره ، ووثقه ابن حبان وابن
عدي وبقية رجاله موثقون .

وأخرج ابن ماجه عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يعجز

أحدكم إذا دخل الخلاء أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم . قال في « التخريج » : وفي إسناده ثلاثة ضعفاء على الولاء عبيد الله بن زحر - بالزاي والحاء المهملة ساكنة وآخره راء - عن علي بن زييد^{عليه السلام} الالهاني ، عن القاسم بن عبد الرحمن بن أبي امامة ، وقد تكلم في ثلاثتهم بالتضعيف والتوثيق . فعبيد الله ضعفه يحيى ابن معين . وقال أبو حاتم : لين الحديث . واختلف كلام أحمد فيه ، فروي عنه تضعيفه . وقال أبو داود السجستاني : سمعت أحمد يقول : عبيد الله بن زحر ثقة . وقال أبو زرعة : صدوق ، وقال النسائي : ليس به بأس ؛ وقال أبو أحمد بن عدي : ويقع في أحاديثه ما يتابع عليه . وقال أبو بكر الخطيب : كان رجلاً صالحاً وفي حديثه لين روى له البخاري في « الأدب » ؛ قال الذهبي : أخرج له أهل السنن الأربعة وأحمد في « مسنده » ، وكان النسائي حسن الرأي فيه . وقال المنذري : وحسن الترمذي غير ما حديث له عن علي بن يزيد عن القاسم . وعلي بن يزيد الالهاني . قال الدارقطني : متروك . وقال البخاري منكر الحديث . وقال أبو زرعة : ليس بالقوي . ووثقه أحمد وابن حبان والقاسم بن عبد الرحمن . قال أحمد : روى عنه علي بن يزيد أعاجيب ما أراها إلا من قبل القاسم . وقال ابن حبان : كان يروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم العضلات . ووثقه ابن معين والجوزجاني والترمذي وصححه له . وقال يعقوب بن شعبة منهم من يستضعفه ، وهذا كلام المنذري في آخر كتابه « الترغيب والترهيب » في ترجمة علي بن يزيد وشيخه القاسم .

ولحديث أبي امامة هذا شاهد من حديث ابن عمر أورده النووي في « الأذكار » ولفظه : وروينا عن عبد الله بن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء ، قال : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم » رواه ابن السني ورواه الطبراني في كتاب الدعاء . وقال النووي أيضاً في « الأذكار » : وروينا عن ابن عمر أنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء ، قال : الحمد لله الذي أذاقني لذته ، وأبقى في قوته ، وأذهب عني أذاه » رواه ابن السني والطبراني . ١ هـ . وفي « سنن ابن ماجه » عن أنس : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء ، قال : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني » وفي إسناده اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ، لكنه يقوى بما قبله من حديث عبد الله بن عمر .

قوله : « إذا دخل الخرج » هو الموضع الذي تقضى فيه الحاجة سواء أكان في مكان معد لذلك أم في الصحارى اذ ليس للمحل أثر في الدعاء ، فلا يراد به المكان الذي يدخل اليه ويُخرج منه ، وهو من الكنايات المستعملة في ذلك عند العرب ، ثم غلبت حتى صارت حقائق عرفية كالغائط والبراز .

قوله : « اذا دخل » إما أن يحمل على ارادة الدخول كما في قوله تعالى : « فاذا قرأت القرآن فاستعذ » واما أن يكون المراد إذا شرعت في الدخول وهو أولى إذ الجمع بين الاستعاذة والشروع في الدخول ممكن بخلاف الآية ، فلا ملجئ الى التقدير هنا .

وقوله : « أعوذ » أصله أعوذ - بسكون العين وضم الواو استنقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين فبقيت الواو ساكنة - ومصدره عَوَذٌ وعِيَاذٌ ومعاذ ، ومعنى الاستعاذة : الاستجارة والاعتصام . والرجس : بكسر الراء وسكون الجيم . والنجس أيضاً - بكسر النون وسكون الجيم - من باب الاتباع ذكره الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » . والخبيث والمخبث ، قال أبو عبيد : الخبيث ذو الخبث في نفسه والمخبث الذي أعوانه خُبْثٌ كما يقال قويٌ مُقوٌّ فالمقوي في نفسه ، والمقوي أن تكون ذاته قوية . وقال أبو الهيثم : الخبيث الذكر من الشياطين وجمعه خُبْثٌ ، وقيل : غير ذلك . ومشروعية الاستعاذة لما ورد التصريح به أن « هذه الحشوش محتضرة أي : تحضرها الشياطين ، وان ذلك ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم . قال في بعض شروح « سنن أبي داود » بعد أن أورد حديث أبي أمامة عند ابن ماجه : يُستحب أن يجمع بين ما ورد فيقول المتخلى : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، ومن الرجس النجس ، الخبيث المخبث ، الشيطان الرجيم . ولا بأس أن يقول : اللهم إني أعوذ بك - أو أعوذ بالله - والكل واحد ، واختلاف الرواية يضبط النزاع بوجوه الحاجة آداب وسنن ذكرنا منها ما تعلق بالحديث . وقد ذكر منها القاضي في شرحه فوائد جمة فلتؤخذ منه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من

أمريء مسلم يتوضأ ، ثم يقول عند فراغه من وضوئه : سبحانك
اللهم وبجهدك ، أشهد أن لا إله الا أنت ، استغفرك واتوب اليك ،
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، واغفر لي إنك
على كل شيء قدير ، الا كتبت في رق ثم ختم عليها ، ثم وضعت تحت
العرش حتى تدفع اليه بخاتمها يوم القيامة .

روى السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند علي عليه السلام بعض هذا الحديث ولفظه :
عن سالم بن أبي الجعد عن علي ، قال : « إذا توضأ الرجل فليقل : أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » عب (١)
وسعيد بن منصور . ومنه أيضاً عن علي : « كان إذا فرغ من وضوئه ، قال : أشهد أن
لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من
المتطهرين » أخرجه بن أبي شبة . اهـ . ولمسلم في « صحيحه » عن عمر قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « مامنكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة »
وزاد الترمذي « اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » وقال : في سنده اضطراب
ولا يصح فيه شيء . وتعقبه في « التلخيص » . فقال : رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض ،
والزيادة التي عنده رواها البزار والطبراني في « الاوسط » من طريق ثوبان ولفظه : « من دعا
بوضوء ، فتوضأ ، فساعة فرغ من وضوئه يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً
رسول الله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » ورواه ابن ماجه من حديث أنس .

ويشهد لحديث « المجموع » أيضاً ما ذكره في « التلخيص » . ولفظه : وأما قوله « سبحانك
اللهم وبجهدك ... الخ » فرواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » ، والحاكم في « المستدرک » من

حديث أبي سعيد الخدري بلفظ : « من توضعاً فقال : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، كُتبت في رق ، ثم طبع بطابع ، فلم يكسر الى يوم القيامة » واختلف في رفعه ووقفه ، وصحح النسائي الموقوف ، وضعف الحازمي الرواية المرفوعة ، لأن الطبراني قال في « الاوسط » : لم يرفعه عن شعبة الا يحيى بن كثير . قال ابن حجر : وروى ابن اسحاق المزكي في الجزء الثاني تخريج الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة ، وقال : تفرد به عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم . ورجح الدارقطني في « العلل » الرواية الموقوفة . ونقل ابن حجر عن النووي تضعيف الروايتين المرفوعة والموقوفة، ورده بأن المرفوع يمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ ، وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته وبين وجه ذلك .

قلت : وللوقف في هذا حكم الرفع إذ كيفية الجزاء على أذكار مخصوصة ليست من مسارح الاجتهاد ، وهذا على تقدير ضعف رواية الرفع ، والا فقد نقل عن المستغفري مالفظة : رفعه قيس (١) ووقفه سفيان الثوري والوقف على شرط البخاري . اه .

وفي الحديث دليل على استحباب هذا الذكر عند الفراغ من الوضوء . قال النووي : قال أصحابنا : وتستحب هذه الاذكار عقب الغسل أيضاً . اه .

ومعنى قوله : « ثم ختم عليها » لا يتطرق الى هذه الفضيلة احباط ولا إبطال ، ذكره في « البدر المنير » .

ودل الحديث على أن العرش جسم خلافاً لمن زعم انه من المعاني ، وذلك ان التحية تستلزم المكان وهو من صفات الاجسام ، والأدلة على جسميته كثيرة ، ولا محذور ولا مانع عن ذلك .

قوله : ذكر الرافعي في بعض روايات الحديث أن يقول بعد الوضوء مستقبل القبلة ، فقال ابن حجر : يُستأنس لها بما رواه البزار عن ثوبان : « من توضعاً فأحسن الوضوء ، ثم رفع طرفه الى السماء ... » الحديث . قال ابن دقيق العيد في « شرح الامام » : رفع الطرف

(١) هو قيس بن عباد أخرج له الجماعة الا الترمذي . اه . منه .

الى السماء لتوجه الى قبة الدعاء ومهابط الوحي ومصادر تصرف الملائكة . اهـ . وأخرج الدارمي بإسناده الى عقبة بن عامر الحديث ذكر رفع الطرف في دعاء الوضوء مرفوعاً من حديث طويل .

سألت زيدا عليه السلام عن الوضوء مرة مرة قال : جائز ،
والثلاث أفضل .

المراد بجائز معنى الاجزاء والوضوء مرة ، وردت به السنة الصحيحة . ففي « سنن الترمذي » وأبي داود والبخاري وغيره من حديث ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة مرة » . قال الترمذي : وفي الباب عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه ، وحديث ابن عباس أحسن شيء في هذا الباب وأصح . اهـ . قال النووي : وقد أجمع العلماء على أن الواجب في غسل الاعضاء مرة مرة ، وعلى أن الثلاث سنة . وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالنفس مرة مرة وثلاثاً ثلاثاً ، وبعض الاعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين . قال العلماء : فاختلفوا دلائل على جواز ذلك كله ، وإن الثلاث هي الكمال والواحدة تجزي ، وعلى هذا يحمل اختلاف الاحاديث . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب :
« انه توضأ ومسح نعليه ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث » .

الحديث أخرجه البيهقي في « سننه » في آخر باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وإن مسحها لا يجزيء وبعد باب قراءة النصب في آية الوضوء ، ولفظه : أخبرنا أبو علي الروذباري ، ثنا أبو بكر بن محمد بن أحمد بن سَحمَوِيَّة العسكري ، ثنا جعفر بن محمد القلانسي ، ثنا آدم ، نا شعبة ، نا عبد الملك بن ميسرة ، قال : سمعت التزَّال بن مبرة يحدث عن علي بن

أبي طالب رضي الله عنه : « أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رجة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر ، ثم أتني بكوز من ماء فأخذ منه حفنة (١) واحدة ، فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه ، ثم قام فشرب فضله - وهو قائم - ثم قال : ان ناساً يكرهون الشرب قائماً ، وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع كما صنعت ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث » رواه البخاري في « الصحيح » عن آدم بن أبي أياس يعض معناه .

وفي هذا الحديث الثابت دلالة على أن الحديث الذي روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الرجلين ان صح قائماً عني به ، وهو ظاهر غير محدث ، الا أن بعض الرواة كأنه اختصر الحديث فلم ينقل قوله : « هذا وضوء من لم يحدث » . وأخبرنا أبو الحسن علي (١) بن عبد الحميد بن عبدان ، نا أحمد بن عبيد الصفار ، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، نا أبي ، نا ابن الأشجعي ، عن أبيه ، عن سفيان ، عن السدي ، عن عبد خير ، عن علي « انه دعا بكوز من ماء ثم قال : أين هو هؤلاء الذين يزعمون انهم يكرهون الشرب قائماً ، قال : فأخذ فشرب - وهو قائم - ثم توضع وضوءاً خفيفاً ومسح على نعليه ، ثم قال : هكذا يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يحدث » وبمعناه رواه ابراهيم بن أبي الميث ، عن عبيد الله بن عبد الرحمن الاشجعي . أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الحافظ ، أنا ابراهيم بن عبد الله الأصبهاني ، أنا محمد بن اسحاق بن خزيمة ، نا أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم البزار ، نا ابراهيم ابن أبي الميث ، نا عبيد الله بن عبد الرحمن الاشجعي ، عن سفيان ، عن السدي ، وعن عبد خير ، عن علي انه « أتني بكوز من ماء ثم توضع وضوءاً خفيفاً ثم مسح على نعليه ، ثم قال : هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للطاهر ما لم يحدث » .

وفي هذا دلالة على أن ما روي عن علي في المسح على النعلين انما هو في وضوء متطوع به لافي وضوء واجب عليه من حدث يوجب الوضوء ، أو أراد غسل الرجلين في النعلين ، أو أراد المسح على جـوـريـه ونعليه ، كما رواه عنه بعض الرواة مقيداً بالجورين وأراد به جور بين مُتَعَلِّين ، فثبت عنه رضي الله عنه غسل الرجلين ، وثابت عن رسول الله

(١) بفتح الحاء وسكونها .

(٢) نسخة : علي بن احمد

صلى الله عليه وآله وسلم غسل الرجلين ؛ والوعيد على تركه وبالله التوفيق. هذا كلام البيهقي رحمه الله . وأشار بالوعيد الى ما في حديث عبد الله بن عمرو ، أخرجه أول الباب قال : « تخلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة سافرها فادركنا ، وقد أرهقتنا الصلاة - صلاة العصر - ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح بأرجلنا ، فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار » رواه البخاري في « الصحيح » عن مُسَدَّد وموسى بن اسماعيل وأبي النعمان ، ورواه مسلم عن شيبان وأبي كامل كلهم عن أبي عوانة . اهـ . وقد تقدم .

وروى السيوطي في « جمع الجوامع » حديث عبد خير عن علي وقال : أخرجه أحمد في « المسند » وحديث النزال عن علي وقال : أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في « المسند » والبخاري وأبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وأبو يعلى الموصلي وابن جرير وابن حزيمة والطحاوي وابن حبان والبيهقي . اهـ .

والحديث يدل على أن من أحدث فتوضأ لم يحزه المسح على النعلين ، ويؤخذ منه استحباب الوضوء على الوضوء . وقد ورد في فضله أحاديث منها ما رواه أبو داود والترمذي من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات » .

وسألت زيداً عليه السلام عن الوضوء من سؤر المشرك ، فقال : توضأ بسؤر شربه ولا توضأ بسؤر وضوئه ، إلا أن تعلم أنه شرب خمرأ أو أكل لحم خنزير فلا توضأ بسؤر شربه ولا وضوئه .

دل جوابه عليه السلام على أن سؤر ما يشربه المشرك طاهر سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً لا طلاقه . قال في « المنهاج » : والوجه فيه ما روينا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يرابطهم ويؤاكلهم ويتضيف عندهم » والوجه في أنه لا يتوضأ بسؤر شربه إذا علم أنه شرب بعد أن أكل لحم خنزير أو شرب خمرأ ، فهو أن الخمر والخنزير نجسان ، فإذا لامسها الماء

القليل نجس فلم يحز التطهر به . وأما الوجه في أنه لا يتوضأ بسؤر وضوئه فلا أنه غير مأمون على الطهارة ، ولا يخلو من ملابس النجاسة بيديه ، وهذا التفصيل من الشارح بناء على طهارة المشر ك ونجاسة الحجر والخنزير . وأما على القول بنجاسته فتوجيه ذلك ما ذكره الامام يحيى في « الانتصار » ولفظه : انما خص عليه السلام التوضوء بسؤر شربه دون سؤر وضوئه لأمرين أما أولاً : فلأن الأصل هو النجاسة فيهم ، ولكن خص الشارع أمسأرهم فبقي ما بقي على أصل التنجيس . وأما ثانياً : فلا أنه يسيح عند ملاسته للوضوء ما لا يسيح عند الشرب . ا هـ .

وقد اختلف العلماء في طهارة الكافر ونجاسته ، فذهب القاسم والمهادي والناصر والنفس الزكية وإحدى الروايتين عن المؤيد بالله وأحمد بن حنبل وإسحاق ، ومن الصحابة ابن عباس وابن عمر الى أنه نجس . ويراد بالنجس أحد معنيين إما نجاسة العين أو انه متنجس بغيره ، كما يقال : ثوب نجس ، ولا يصح حمله على الثاني لأن الكافر وغيره سواء في التنجيس باصابة النجاسة له فبقي الأول وهو نجاسة العين . وذهب زيد بن علي والنصور بالله والامام يحيى وهو أحد قولي المؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه واختاره الأمير الحسين في « الشفاء » ووسع الاحتجاج عليه الى طهارة الكافر ورطوبته .

استدل الأولون بقوله تعالى : « انما المشر كون نجس » . قال القاضي زيد : فأخبر بنجاستهم فثبت بالنص على أنهم أنجاس ، وقولهم إن ذلك ورد على طريق الذم لهم لا على طريق التنجيس لا يصح لأن ذلك ضرب من المجاز ، والآية يجب حملها على الحقيقة ولا يجوز صرفها الى المجاز إلا بدلالة ، ثم قال : وقول الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في وفد ثقيف أنهم قوم أنجاس يدل على نجاسة الكافر لوجهين : أحدهما - تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قالوه ولم ينكره . وثانيها - أن الصحابة عقلت من جهة الشرع نجاستهم لقولهم قوم أنجاس ، ولا يدل انزالهم المسجد على طهارتهم إذ لا يتمتع أن يكون المعلوم من حالهم انهم لا يباشرون المسجد برطوبتهم ودعت الضرورة الى انزالهم المسجد لضيق المكان ، يزيد ذلك وضوحاً خبر أبي ثعلبة الخشني انه قال : « قلت : يا رسول الله إنا بأرض أهل كتاب - أو تأتي أرض أهل كتاب - فنسألهم آيتهم ، فقال : اغسلوها ثم اطبخوها فيها » ولا يجوز أن يأمرهم بغسلها لأجل إلقائهم فيها النجاسات لأنه لا يتخصص بذلك أو انهم دون أو اني المسلمين بل الجميع في ذلك سواء ، فدل على أن الأمر لأجل مماساتهم لها برطوباتهم وشربهم منها وهو دليل على نجاستهم . ا هـ .

واستدل القائلون بالطهارة بآية المائدة وهو قوله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » ولو كانوا أنجاساً لما أباحه ، وهذه الآية خاصة في الدلالة على طهارة رطوباتهم . ولفظ الطعام في اللغة يطلق على اللحم وغيره ، ودلت الآية أيضاً على حل نسائهم ولا بد مع ذلك من الترطب بهن ، وهي من آخر ما نزل فلا يتطرق إليها نسخ ، وبما رواه أبو هريرة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة ، يقال له ثامة بن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه في مسارية من المسجد » أخرجه الستة الامالكا والترمذي . قال في « الانتصار » : وكان يخرج اليه الطعام من بيوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ، ولم يؤثر أن الآنية غسلت من أثره ، وبما ورد من أكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم للجبن المجلوب من بلاد النصارى عند أبي داود من حديث ابن عمر ، وبما ورد من جواز وطء المسبية قبل اسلامها ، وبأكله صلى الله عليه وآله وسلم من طعام اليهودي الذي أضافه بخبز شعير وإهالة سنخة ، وهو مؤكد لمعوم حل طعامهم وشموله لما ترطبوا به . ومن ذلك الشاة التي وضع فيها السم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد شرط عمر على أهل الكتاب ضيافة من يمر بهم من المسلمين ؛ وقال : اطعموهم مما تأكلون . وذكر ابن القيم أن عمر لما قدم الشام صنع له أهل الكتاب طعاماً فدعوه ، فقال : اين هو ؟.. قالوا في الكنيسة فكره دخولها ، وقال لعلي كرم الله وجهه : إذهب بالناس فذهب بالمسلمين ، فدخلوا وأكلوا . وكل ذلك صريح في دفع تخصيص التحليل بما لم يترطبوا به كما زعمه القائل بالنجاسة ، ولا فرق بين أهل الكتاب وغيرهم من المشركين في القول بطهارة رطوباتهم عند القائلين بها ، كما توهمه صاحب « شرح فتح الغفار » انما يختص أهل الكتاب بحل النساء والذبائح . وقد لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثياب التي نسجها المشركون وصلى فيها . ولما قدم عمر الجابية استعار ثوباً من نصراني حتى خاطوا له قميصه وغسلوه . وتوضاً من جرة نصرانية . ولا يبعد تواتر معنى ما ذكر تواتراً يفيد القطع بأن المسلمين كانوا لا يتوقونهم ، ثم الأصل الطهارة مع تأييد الأصل بقوله تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم » ويؤيد ذلك من الاستدلال الفقهي ما قاله المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام ، ولفظه : نجاسة الكافر نجاسة حكم لا نجاسة ذات كالكلب والخنزير والا لما طهر بالاسلام والفلس بعده لأن نجاسة الذات لا تزول معها بقيت الذات ، وقد ثبت أن نجاسته تزول بالاسلام ، فثبت انه ليس بنجس

ذات بل نجس اعتقاد . اه . ويدل على ما قاله عليه السلام قوله تعالى في وصف المنافقين :
« فاعرضوا عنهم انهم رجس » . الرجس في اللغة النجس ، والاتفاق من الجميع واقع على طهارة
رطوبتهم إلحاقاً لهم بالمسلمين في أحكام الشرع ، فدل على أن المراد من ذلك النجاسة الحكيمة .
قالوا : وأما ما استدلل به الاولون فهو مدفوع . أما الآية الكريمة فمن وجهين :

أحدهما : أن النجس عند أهل اللغة يستعمل حقيقة فيما يستقذر ، ويستعمل أيضاً فيما يختص
بالأفعال الرديئة والأعمال الدنيئة ، وإذا كان معنى النجس هو القذر فقد فسر به أهل اللغة
قوله تعالى : « انما المشركون نجس » ، ولم يرد الشرع له بوضع آخر سواء أشار الى هذا
الامير الحسين في « الشفاء » وقرره القبلي في مؤلفاته .

ثانيها : ما ذكره بعض المحققين أن ما ورد من الأدلة على طهارة رطوباتهم لا تعارض ظاهر
الآية ، ولا تكون ناسخة لها حتى يلزم تقديم المظنون على المقطوع أو أن الأحادي ناسخ لقطعي ،
بل تكون صارفة الآية وما في معناها عن الحقيقة الى المجاز - يعني أنهم كالنجس في وجوب
التجنب - أو في ملابستهم الاقذار والانبجاس ، ولا يشترط في القرينة الصارفة الى المجاز أن يكون
الصارف قطعياً . اه .

ومن الصوارف أيضاً ما تقدم ذكره من الآثار الدالة على طهارة رطوبتهم وما قاله من أن
الآية محمولة على المعنى المجازي ، هو الذي يفيد كلام صاحب « الكشاف » في تفسير الآية ، ونفذه :
النجس مصدر يقال نجس نجسا وقذر قذراً معناه ذو نجس ، لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة
النجس ، ولأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات مع ملابستهم لها ، وجعلوا
كأنهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها . وعن ابن عباس « أعيانهم نجسة كالكلاب
والخنازير » . اه .

فقوله : « لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس » . وقوله : « لا يجتنبون النجاسات ...
الخ » ومقابلة القول الأول بكلام ابن عباس دليل على اعتبار المعنى المجازي ، وعلى أن الأصل
المتجاوز عنه هو النجس المعروف في لسان أهل الشرع . ونقل في « المصباح » عن بعضهم :
ونجس خلاف طهر ، وقال أيضاً : قوم أنجاس وتنجس الثوب ونجسته والنجاسة في عرف
الشرع قذر مخصوص ، وهو ما يمنع جنسه صحة الصلاة كالبول والدم والخر . اه .

وأما استدلالهم بقول الصحابة في وفد ثقيف إنهم قوم أنجاس وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنجاستهم بقوله : « ليس على الأرض من نجاستهم شيء » فجوابه أن التقرير إنما وقع للتسمية فقط ، ولم يقرهم على أن رطوبتهم لا تجوز بل قال : « ليس على الأرض من أنجاس الناس شيء » يعني أن نجاستهم مقصورة عليهم لا تمتداهم إلى الأرض ، فلو رطبوها الأرض بشيء من رطوباتهم لم تنجس بها لذلك .

وأما الاستدلال بخبر أبي ثعلبة الخشني المتضمن للامر بغسل الآنية ، فوجب الغسل أمر آخر وهو ما ثبت من رواية أحمد بن حنبل وأبي داود ولفظه : « أن أرضنا أرض أهـ الكتاب وأنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بأنيتهم وقدرهم ؟ قال : إن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واطبخوا فيها واشربوا » وروايات الحديث المختلفة مع اتحاد الخارج يفسر بعضها بعضها .

تنبيه : حرر بعض من أدر كنا عصره من الشيوخ^(١) بحثاً في قول العلامة المقلبي: إن لفظي النجاسة والطهارة والواجب والسنة وغيرها ألفاظ اصطلاحية للتأخرين فلا يصح أن يفسر بها ألفاظ الكتاب والسنة، كما وقع لجاهل العلماء ، فقال : ان هؤلاء الذين نسب إليهم إحداث هذه المعاني في الدين هم جاهل أئمة الاسلام الذين جعلهم الله واسطة بيننا وبين سيد الانام لخصوصية يعلمها الله سبحانه ، وقد تواردت بذلك انظارهم وتتابعت على ذلك عصر بعد عصر فتضليلهم وتخطئتهم فيه من الاستبعاد ما لا يخفى فتطلبت تبرئة جانبهم عن ذلك غيرة مني وشكراً لأحسانهم الشامل ، فلما علم الله سبحانه حسن ذلك مني ألقى في ذهني ما يزيل الاشكال ويدفع كلام المعارض الجري بالابطال ، وذلك بوجهين اجمالي وتفصيلي .

الأول : إن القول بان هذه المعاني أحدثوها في قولهم معنى النجس عين تمنع ملابتها صحة الصلاة وقولهم : السنة تطلق في مقابلة الواجب الى نظائر ذلك وانها مجرد اصطلاح حادث لم يلم به العرف الشرعي أصلاً يتضمن نسبة الكذب على صاحب الشرع إليهم ، لأنهم اذا فسروا

(١) هو السيد العلامة محسن بن اسماعيل الشامي رحمه الله ، ذكر ذلك البحث فيما علقه من الحواشي على « المدة حاشية العمدة » . اهـ . من خط حفيد الشارح رحمه الله .

لفظاً نبوياً فهو في قوة هذا مراد الشارع ، وهو في الغرض كذب ، وفيه من الوعيد الشديد ما لا يخفى لا سيما اذا رتبوا على ذلك أحكاماً في كتبهم الفقهية المدونة لأحكام الشرع ، ولو تأمل المعارض لزوم هذا من قوله وانه لا يليق نسبته الى فرد من أفراد العلماء مجهول الحال غير معروف بعداوة الدين فضلاً عن الجرم الغفير من أئمة المسلمين لما فاه بذلك ولا تجاسر على ما هنالك ، والا لسكان الظن به شيئاً لنسبته الأئمة الى مناوأة الدين الذين يجب جهادهم على أولي الأمر لكونهم أضر على المسلمين من الحريين .

الوجه الثاني : وهو التحقيق لدفع الاعتراض أن يقال في المثالين المذكورين لا شك أن لنا معنى متعلقاً محكوماً عليه بأن ما لا يسه من الأبدان والثياب والأماكن لا تصح منه الصلاة أو فيه ، ولنا معنى متعلقاً محكوماً عليه بأن فاعله أو تاركه مثائب ، وأن مخالفه لا يعاقب . والأول هو الذي يسمونه النجس بمعنى المتنجس ، والثاني هو الذي يسمونه بالسنة أو المسنون شاعت هذه التسمية من العلماء قرناً بعد قرن يتلقاه الآخر عن الأول من غير تكثير الى زمن المعارض ، ولا شك أن هذه المعاني متحققة في عصر النبوة ثابتة في أنفسها متميزة عن غيرها ماهية ولازماً للعلم الضروري أنهم كانوا يتجنبون ما لا يسه الأول من الأعيان حتى يفصل ، ويعلمون أن بعض الأعمال يثاب فاعله ولا يذم ولا يعاقب تاركه ولا التفات على من أنكر ذلك .

فنبول : هل كان لهذين المعنيين مثلاً في العصر النبوي عبارتان تدلان عليها أم لا ؟ . لا سبيل الى الثاني ، وعلى الأول فهل نقلت ألفاظ تدل عليها غير ما استعمالها فيها العلماء عصرًا بعد عصر ؟ .. أعني قولنا نجس أو مسنون ، أم لم ينقل ؟ فان كان الثاني فقد حصل المطلوب إذ لا أقل من قبول نقل هؤلاء العلماء لهذه الألفاظ الدالة على تلك المعاني صريحاً أو ضمناً المأخوذ من إطباقهم على استعمالهم فيها كما قبلناهم في نقل سائر العلوم على اختلاف انواعها . وان كان الأول . فعلى المعارض بيانه لأن إجماع المتقدمين على خلافه . هذا خلاصة ما ذكره من كلام أطول من هذا .

قوله : « والأول هو الذي يسمونه النجس بمعنى المتنجس » فيه نظر لأن استعماله في نجاسة العين شائع أيضاً بينهم كما تقدمت الإشارة اليه ، وكان الأولى أن يقول الذي يسمونه النجس بمعنى النجس في ذاته أو المتنجس بغيره ، وما ذكره من أن استعمال النجاسة فيما شاع بينهم

معروف في لسان الشارع وانه ليس معنى حادثاً هو الذي يدل عليه كلام صاحب «الكشاف» السابق . وما نقله صاحب «المصباح» عن أئمة اللغة ، وكذلك ما قرره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، فقال في «شرح الالم» عند الكلام على شرح حديث أبي قتادة : « لما دخل على زوجته كبشة فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرة لتشرب منه ... الى قوله ... قال : إنها ليست بنجس » الحديث... ما لفظه فيه دليل على أن اجتناب النجاسة وما يتصل بها أمر متقرر في أنفس حملة الشرع وأهل الاسلام ، وذلك من تعجب كبشة ، ومن تقرير أبي قتادة على التعجب وجوابه بأنها ليست بنجس لأن النجس يمتنع . وقال أيضاً في شرح هذا الحديث : النجاسة أصلها القذارة ، قال الله تعالى : « انما المشركون نجس » ثم اشتهر في عرف حملة الشريعة فيما يمتنع أستصحابه في الصلاة وتعتبر فيه الطهارة من الخبث . اهـ . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه : « سبحانه الله ، إن المؤمن لا ينجس » جواباً على أبي هريرة لما تخنس عنه وهو جنب . قال الشيخ تقي الدين : يجب حمله على أن المعنى لا تصير عينه نجسة لانه يمكن أن يتجنس باصابة النجاسة فلا ينفى (١) . اهـ . وفي معناه حديث حذيفة بن اليمان السابق وشواهد . ولا يخفى أن المتبادر من النجاسة المنفية هي المعتبرة في العرف الشرعي لا اللغوية ، اذ لا قذارة في الجنب أصلاً حتى يتوجه النفى اليها ، ويؤخذ منه أنها بذلك المعنى عرف مستفيض في اللسان الشرعي ، والا لما كان لانتخاس أبي هريرة وحذيفة معنى ، ولعد ذلك الفعل عبثاً مجانباً لأفعال العقلاء . ومن ذلك حديث ابن عباس مرفوعاً : « لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً » أخرجه الحاكم وقد مرّ .

وقد حاول بعضهم (٢) تصحيح ما ذكره المحقق القبلي بأن المراد باعتراضه دفع ما وقع للعلماء من قصر معاني تلك الالفاظ لغة على المعنى المصطلح عليه ، وهي أعم من ذلك ، وهذا وإن كان صحيحاً لكنه غير مراد قطعاً ، فان كتبه مصرحة بأن المعنى العرفي وهو عين يمنع وجودها صحة الصلاة ... الخ مثلاً اصطلاح حادث ليس له في اللغة والشرع وجود أصلاً

(١) اي التنجيس . اهـ .

(٢) هو السيد العلامة الحسن بن يحيى الكبسي رحمه الله ، وذكره في بحث له تعقب به سيدي العلامة الحسام رحمه الله . اهـ . من خط شيخنا العلامة الصفي احمد بن محمد السياغي رحمه الله تعالى . اهـ .

وانما هو القدر لا غير وقد عرفت ما فيه. وفي « نجوم الاقطار » اشارة الى كلامه بما يدل على تحقيق مراده ، والله أعلم (١) .

وسألت زيدا عليه السلام عن الغيبة والنميمة تنقض الوضوء ؟
فقال : لا .

قد تقدم تفسير النميمة. وإما الغيبة فقال في « المصباح » : اغتابه اغتيا باً إذا ذكره بما يكره من العيوب وهو حق ، والاسم الغيبة ، فان كان باطلاً فهو الغيبة في بهت . اهـ .
وقد أشار الحديث الى هذا المعنى فيما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة « قلت : يا رسول الله ما الغيبة ؟ .. قال . ذكرك أخاك بما يكره . فقال رجل : أرايت إن كان في أخي ما أقول ؟ .. قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » وأحسن ما قيل في حدها أن تذكر الغائب بما فيه لنقصه بما لا ينقص دينه .

وما ذهب اليه الامام عليه السلام من أن الغيبة والنميمة غير ناقضين تبعه على ذلك المؤيد بالله والامام يحيى ، وهو مذهب الفقهاء . فقالوا : لا ينقض الوضوء الا ما كان ناقضاً بنفسه كالوطء وشرب الخمر اذا أزال العقل وسائر الأحداث . وحجتهم حديث : « لا وضوء الا من صوت أو ريح » وما تقدم في حديث « الوضوء من سبع » ومفهوم العدد معمول به عند الجمهور فيدل على أن ما عداه ليس بناقض .

وذهب الهادي والقاسم والناصر والصادق وأكثر الزيدية ، ومن الصحابة جابر بن زيد وأبو موسى ، ومن التابعين عبيدة السلماني وعطاء ومكحول الى أن ماورد به الأثر النبوي وكل

(١) ح وأيضاً فقد فرمته أم حبيبة لما جاء أبو سفيان يتجسس أخباره صلى الله عليه وآله وسلم ، فدخل عليها يسألها الشفاعة عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فرفعت من تحته الفراش ، فقال : أبخيلين علي يا بنية بفراش هذا الرجل ؟ .. فقالت : والله ما أرفعه بخلا به عليك ولكنه فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي عليه وانت مشرك نجس ، فصرحت بالنجاسة الشرعية كما ترى . اهـ . شيخنا .

كبيرة تنقض الوضوء . واحتجوا في الكبيرة انها محبطة للأعمال بدليل : « لئن أشركت ليحبطن عملك » والاحباط يرجع الى إبطال الثواب لا الى الاعيان فقد عدمت .

قال في « الديباج » : وقد ثبت بالاتفاق أن الكبائر تبطل حكم الوضوء الذي هو الثواب ، فيجب أن تبطل حكمه الذي هو الصحة والاجزاء . وأجيب عنه بأنه يلزم منه بطلان صلاة صاحب كل كبيرة وجميع ما يفعله من الواجبات والمسنونات اذ هو من جملة الأعمال المحبطة والاجماع على خلافه . وأيضاً فلا ملازمة بين بطلان الثواب وعدم الاجزاء لما تقدم في حديث : « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء » مع الاتفاق على صحتها . وما ذكروا من أن المراد بالكبيرة المحبطة هي الواقعة بعد الوضوء ، ولذا استثنوا الاصرار في عدم النقض غير مفيد لعدم الفارق بين الحادثة والمتقدمة اذ لا يقوم للكبيرة عندهم عمل بل ذلك محض التحكم العاري عن الدليل .

وأما ما ورد الأثر بنقضه . فمن ذلك ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » قال : أنا أبو العباس الحسيني ، قال : أنا أبو بكر عبد الله بن عبد الملك السامي ، حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقائي ، قال : نا بدل بن الحبر ، قال : نا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بالوضوء من الحدث ، ومن أذى المسلم » ورجال السند لامطعن فيهم ، فشيخ أبي العباس ذكره ابن ماكولا في « الاكمال » . وقال : هو عبد الله بن عبد الملك بن العباس القرشي المجشي أبو العباس السامي - بمهمل - يروي عن الاوزاعي وثور بن يزيد وأبي قلابة ، وعنه محمد بن وهب بن عطية وأبو جعفر محمد بن عبد الكريم والحسن بن منصور وعلي بن عيسى وعمرو بن أبي عاصم .

قلت : وأبو العباس الحسيني رحمه الله ، ومن روى عنه مثل هؤلاء لم ينقل فيه قدح فروايته مقبولة .

وشيخه أبو قلابة من أئمة الحديث المشاهير . قال الخطيب : كان من أهل البصرة فانتقل الى بغداد وكان مذكوراً بالصلاح والخير ، وكان سمح الوجه ، وقيل : انه كان يصلي في اليوم والليلة أربعائة ركعة . ويقال انه حدث من حفظه ستين ألف حديث . وقال محمد بن جرير : ما رأيت أحفظ من أبي قلابة . قال أبو داود : صدوق أمين مأمون . وشيخه بدل - بدال مهملة

محركة - بن المحبر - بضم الميم وفتح المهملة والموحدة بعدها راء - كمعظم ابن المنير (١) - بوزن مطيع - اليربوعي ، حدث عن شعبة وعباد بن راشد وعبد الله بن الصباح وحرب وابن أبي المالية ، وروى عنه البخاري وأهل السنن الأربعة وأبو قلابة وغيرهم . قال أبو حاتم : صدوق . وقال أبو زرعة : ثقة . وروى الحاكم عن الدارقطني : ضعيف . قال الذهبي : هذا عجب فقد قال أبو حاتم : هو أرجح من بهز وحبان وعفان . ا هـ .

وأما شعبة وقتادة فامامان جليلان غير مفتقرين الى بيان حالهما . فالحديث من قسم الحسن لذاته فهو حجة في وجوب العمل به ، وقد دل على أن فعل الاذى بعد الوضوء من فواقضه . وحكى في « شرح التجريد » عن ابن أبي شيبه ، قال : نا ابن علي ، عن هشام ، عن محمد ، قال : قلت لعبيدة : فيم يعاد الوضوء ؟ .. قال : من الحدث وأذى المسلم . قال المؤيد بالله : وإذا ثبت أن أذى المسلم ما لم يكن كبيرة لم تنتقض الطهارة به بالاجماع ثبت أن الناقض منه ما كان كبيرة فيجب أن يقاس عليه سائر الكبائر .

قلت : أما القياس ففيه نظر لان الملة غير متحققة في سائر الكبائر التي لم يكن فيها أذى ، وأما الغيبة والنميمة فدخولها في مفهوم أذى المسلم بالقياس الأولى .

وقال زيد في الاناء تموت فيه الحنفساء والصيَّاحُ والشَّقَّاقُ ،
فقال : لا يضر ك .

قال القاضي في « شرحه » : الحنفساء معروف ، وسماعنا الصيَّاح - بالصاد المهملة والياء المثناة من تحت مشدد وبعد الألف حاء مهملة - والشقاق : - بشين معجمة مفتوحة والقاف مفتوحة مشددة وبعد الألف قاف أبصاً - قال بعضهم : لم يوجد في « القاموس » و « حياة الحيوان » و « مالا يسع الطبيب جهله » تبين الصيَّاح ماهو قال : ولعله الطائر المعروف بالصرصر

(١) بنون . اهـ . « طبقات » .

الذي لا يزال يصيح بالليل لأنه يشبه الخنفساء . اه . وكذلك الشقاق لم يوجد ضبطه به — هذه الصفة في كتب اللغة وانما وجد في « القاموس » ما لفظه : الشَّيْقَة (١) طائر مائي والشيَّيْقَة تصغيره ، فلعل الرواية الشياق — بالمعجمة والياء المثناة من تحت مشددة — والله أعلم . اه .

قلت : عطفها على الخنفساء يشعر بأنها من الحيوان الذي لا نفس له سائلة كالذباب والزنبور والنملة .

وقد نقل غير واحد اجماع العلماء على طهارة ما وقع فيه ذلك من الماء ومائر المائعات ، ويحكى عن الشافعي قولان أصحها أنه لا ينجس . واحتجوا أيضاً بأدلة منها حديث أبي هريرة عند البخاري وأبي داود وابن ماجه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فيه ، ثم ليطرحه ، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء » وأخرجه بمعناه النسائي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري .

وجه الاستدلال به أنه أمر بغمس الذباب في الشراب مع احتمال موته لا سيما إذا كان ^{شبه} حياً حاراً . وقد ثبت في اللغة أن الشراب أعم من الماء ، قال الله تعالى : « يخرج من بطونها شراباً » وفي رواية « في إناء أحدكم » وفي حديث أبي سعيد : « في طعام أحدكم » فدل على عدم نجاسة ما لا نفس له سائلة بالموت لأنه لو نجس بالموت لنجس ما وقع فيه ، ولو كان ما وقع فيه متنجساً لكان في غمسه تحريم لتناوله وإتلاف لمالته .

واعترض بأنه لا ملازمة بين كونه لم ينجس بالموت وعدم تنجيس ما وقع فيه من ذلك لجواز أن تكون العلة تعذر الاحتراز وهو لا يستلزم عدم نجاسته ، بل يدل على أنه نجس معفو عنه .

وقد أجيب : بأن تسليم هذا الاحتمال يلزم منه أن تكون علة الحكم بعدم تنجيس ما وقع فيه دائرة بين أن يكون لعدم مقتضى للتنجيس ، وهو أن لا يكون ميتة هذا الحيوان نجسة لكونه لا نفس له سائلة ، وبين أن يكون لقيام المانع من وجود مقتضى التنجيس ، وهو أن يكون نجساً لكونه ميتة لكنه معفو عنه لعموم البلوى ومشقة الاحتراز . وقد ثبت في قواعد

(١) بكسر الشين .

الفقه ان الحكم بالشيء اذا تردد بين استناده الى عدم مقتضى ووجود المانع فالقدم استناده الى عدم المقتضى، فيكون الحكم حينئذ بان هذا الحيوان يجوز تناول ما وقع فيه لكونه لا ينجس بموته، واقماً على وفق المقتضى اسم مفعول، والحكم بنجاسته مع عدم تنجيس الماء واقماً على خلاف المقتضى، فكان الأول أولى .

ومنها: ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » قال: أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل، قال: حدثنا الناصر للحق الحسن بن علي، قال: ثنا محمد بن منصور، قال: نا أحمد بن عيسى، عن حسين بن علوان، عن أبي خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليهم السلام قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجفنة قد أدمت فوجد فيها خنفساء أو ذبابة، فأمر به فطرح، ثم قال: سموا وكلوا فان هذا لا يحرم شيئاً » قال المؤيد بالله: فلما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يحرم شيئاً كان ذلك عامماً في حال حياته وحال موته في المائعات وغيرها . ا هـ .

ومنها: ما أخرجه البيهقي بسنده الى بقية بن الوليد، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، عن بشر بن منصور، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن سامان قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: « يا سامان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات، فهو الحلال أكله وشربه ووضوؤه ». قال البيهقي: قال أبو أحمد - يعني ابن عدي - الأحاديث التي يروها سعيد الزبيدي ليست بحفوفة . ا هـ .

قلت: وهو يصلح في الشواهد والمتابعات، وفيه التنصيص على الوصف الذي علق به حكم الحل، وهو كونها ليس لها دم . وهو يؤيد ما استنبطه القائلون لسائر الحيوانات التي لا دم لها على الذباب المذكور في الحديث الصحيح من المصلحة الجامعة، وهو كونه لا نفس له مائلة .

وسألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ مرتين مرتين، فقال:

يجزيه . قلت: فان توضأ مرة مرة فقال: يجزيه .

قد سبق من الكلام على هذا ما فيه كفاية عن اعادته فليراجع .

سألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ ثم يقص أظفاره ، فقال
عليه السلام : يمر الماء على أظفاره .

هذا على سبيل الندب لا الوجوب . قال في « الجامع الكافي » ، قال القاسم والحسن
ومحمد فيمن أخذ شعر رأسه أو شاربه أو أظفاره : يستحب له أن يمسح بالماء على ما أخذ من
ذلك قبل أن يصلي . قال الحسن : وروي عن علي رضي الله عنه انه كان يتوضأ من ذلك
طلب الفضل . قال محمد : فان لم يفعل وأخذ بالرخصة وصلى فليمض على صلاته ، فقد روي
في أخذ الأظفار ما زاده ذلك الا طهورا ، قال : وروي عن علي كرم الله وجهه في أخذ الشعر
والشارب والأظفار ، قال : يغسل ما كان منه يغسل ، ويمسح ما كان منه يمسح ، وذلك اذا
أخذه بعد تطهيره . اهـ .

وفي « منن البيهقي » بإسناده الى أبي مجلز قال : « رأيت ابن عمر قص أظفاره ، فقالت : الا
تتوضأ ؟ فقال : مم أتوضأ ؟ .. لأنت أكيس في نفسك ممن سباه أهله كيسا . وروينا عن الشعبي أنه
قال في الرجل يقص أظفاره بعد الوضوء : هو طهوره . وعن الحسن : ليس فيه وضوء . وعن
عطاء أمسسه الماء . وعن ابراهيم كذلك . وعن الزهري : إن شاء مسح عليه بماء وإن شاء
ترك . اهـ . ويتفرع على ذلك من قطع لحماً ميتاً من موضع من أعضاء الوضوء وهو متطهر فانه
يستحب له أن يمر عليه الماء كما قلنا في الأظفار ونحوها لاتحاد الوجه في ذلك . أشار اليه
في « الجامع الكافي » .

باب المسح على الخفين والجباثر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح قبل نزول « المائدة »
فلما نزلت « المائدة » لم يمسح بعدها » .

أخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » ما يشهد لصحته ، فقال : أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل (١) قال : أخبرنا الناصر ، قال : حدثنا محمد بن منصور . قال : نا أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لما كان في ولاية عمر جاء سعد بن أبي وقاص ، فقال : يا أمير المؤمنين ما لقيت من عمار ، قال : وما ذاك ؟ قال : حيث خرجت وأنا أريدك ومعني الناس فأمرت منادياً فنادى بالصلاة ، ثم دعوت بطهور ومسحت على خفي وتقدمت أصلي ، فاعتزلي عمار فلا هو اقتدى بي ولا تركني ، وجعل ينادي من خلفي يا سعد أصلاة بغير وضوء ؟ فقال عمر : يا عمار أخرج مما جئت به ، فقال : نعم كان المسح قبل المائدة » ، فقال عمر : يا أبا الحسن ما تقول ؟ قلت : أقول إن المسح كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت عائشة « والمائدة » نزلت في بيتها ، فارسل عمر الى عائشة ، فقالت عائشة : كان المسح قبل المائدة وقبل لعمر : والله لان تقطع قدمي بعقبها أحب الي من أن أمسح عليها ، قال عمر : لا تأخذ بقول امرأة ، ثم قال : أنشد الله امرءاً أشهد المسح من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قام ، فقام ثمانية عشر رجلاً كلهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسح وعليه جبة شامية ضيقة الديدن ، فاخرج يده من تحتها ثم مسح على خفيه ، فقال عمر : ما ترى يا أبا الحسن ؟ .. فقال : سلمهم أقبل « المائدة » أو بعدها ، فسألهم ، فقالوا : ما ندري ، فقال علي : أنشد الله امرءاً مساماً علم أن المسح كان قبل نزول « المائدة » لما قام ، فقام اثنان وعشرون رجلاً ففرق القوم ، وهؤلاء فقام (٢) يقولون لا نترك وهؤلاء فقام يقولون لا نترك ما رأينا . ا هـ .

واسناد هذا الحديث فيه خمسة من أئمة أهل البيت وأربعة من أشياعهم ممن نص المؤيد بالله وغيره على عدالتهم وثقتهم . وقد أخرج في « شرح التجريد » بهذا الاسناد أحاديث كثيرة وبني عليها أحكاماً عديدة . وروى المؤيد بالله من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، عن حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : قال علي عليه السلام : « سبق الكتاب الخفين » ، وأعل

(١) ح هو علي بن اسماعيل بن ادريس ابو الحسين المعروف بالفقيه ، شيخ السنيين الامامين المؤيد بالله واني طالب . كان من جلة اهل طبرستان رئاسة وسترأ وعلماً وفضلاً . قال في « تفسير المطالب » : كان سماعه على الناصر سنة اثنتين وثلاثمائة ، وتوفي في حدود الخمسين والثلاثمائة . وافرد له في « الطبقات » ترجمة ممتعة ، وذكره القاضي احمد بن صالح بن ابي الرجال في « تاريخ الزيدية » . ا هـ .
(٢) الفئام ككتاب : جماعة لا واحد له من لفظه . ا هـ . « فائوس »

بالاقتطاع لأن أبا جعفر الباقر لم يدرك جده أمير المؤمنين عليه السلام ، ولكنه سيأتي في « المجموع » من رواية زيد بن علي موصولا . وروى نحوه (١) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر ، عن عثمان بن حكيم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « سبق الكتاب الخفين » . وفي مسند علي من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن رجل من الموالي ، قال : « سمعت منادي علي بن أبي طالب ينادي : يا أيها الناس إن الكتاب قد سبق المسح على الخفين ثلاث مرات » . أخرجه ابن جرير . ١ هـ . وأعد بأن الراوي عن علي مجهول .

وأخرج المؤيد بالله ^{عليه السلام} عن شيخه أبي العباس الحسيني ، قال : أخبرنا علي بن الحسن الروزي ، قال : حدثنا الفضل بن العباس ، قال : نا عمرو بن حصين ، قال : نا أبو عوانة ، عن عطاء ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين ، فسل الذين يزعمون ذلك أقبل « المائدة » أم بعدها ؟ ما مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد « المائدة » ، ولأن أمسح على ظهر غير في الفلاة أحب إلي من أن أمسح على الخفين » . ١ هـ . وفيه عمرو بن حصين العقيلي وهو ضعيف جداً ، ولكنه منجبر بما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند عبد الله بن عباس من كتاب أبيه أحمد بن حنبل ، فقال : حدثني أبي ، ثنا أبو الوليد ، نا أبو عوانة ، عن عطاء ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « قد مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين فسلوا هؤلاء الذين يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح قبل نزول « المائدة » أو بعدها ؟ .. والله ما مسح بعد نزول « المائدة » ، ولأن أمسح على ظهر عابر بالفلاة أحب إلي من أن أمسح عليها » .

قال في « التخريج » : وهذا استناد رجاله رجال الصحيح . وبما أخرجه البيهقي في « سننه » بسنده إلى عبد الرزاق : أنا ابن جرير ، أخبرني خصيف أن مقسماً مولى عبد الله بن الحرث أخبره أن ابن عباس أخبره ، قال : « أنا عند عمر حين سأله سعد وابن عمر عن المسح على الخفين ، فقضى لسعد ، قال : فقلت لسعد : قد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على خفيه ولكن أقبل « المائدة » أم بعدها ؟ لا يخبرك أحد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بعد « المائدة » ، فسكت عمر » وهو في « مسند أحمد بن حنبل » عن

(١) يعني المؤيد بالله . ١ هـ .

عبد الرزاق بتمام السند . قال في « التخریج » : وهذا اسناد رجاله رجال الصحيح إلا خفيف ابن عبد الرحمن ، وهو وإن ضعفه أحمد بن حنبل ، فقد وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة . وقال ابن عدي : إذا حدث عنه ثقة فلا بأس به . وروى عنه أهل السنن الأربعة ، وذكر الذهبي اختلاف قول أحمد فيه فتارة قال : ضعيف ، وأخرى قال : ليس بقوي ، وهي مرتبة دون الأولى ، ولهذا أخرج له في « مسنده » .

وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عباس أنه قال : « ذكر المسح على الخفين عند عمر من سعد وعبد الله بن عمر ، فقال عمر : سعد أفتقه منك ، فقال عبد الله بن عباس : يا سعد إنالا فنكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح ولكن ما مسح منذ نزلت « المائدة » فانها أحكت كل شيء وكانت آخر سورة نزلت في القرآن إلا « براءة » ، قال : فلم يتكلم أحد » رواه الطبراني في « الاوسط » وروى ابن ماجه طرفاً منه ، وفيه عبيد بن عبيدة التمار . وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يغرب . اهـ .

قال في « شرح التجريد » قد ثبت عن أمير المؤمنين وابن عباس وعائشة وأبي هريرة وغيرهم انكار المسح على الخفين ، وروى أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا هشيم ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة انها قالت : « لان أجدها بالسكين أحب إلي من أن أمسح عليها » . وروى ابن أبي شيبة عن يحيى ابن أبي بكير ، قال : نا شعبة ، عن أبي بكر بن حفص ، قال : سمعت عروة بن الزبير ، عن عائشة قالت : « لان أجدهما أو أجذ أصابعي بالسكين أحب إلي من أن أمسح عليها » . وروى ابن أبي شيبة ، قال : نا يونس بن محمد ، قال : نا عبد الواحد بن زياد ، قال : نا اسماعيل بن سميع ، قال : نا أبو رزين قال : قال لي أبو هريرة : « ما أبالي على ظهر خنفي مسحت أم على ظهر حمالي » . اهـ .

قال في « التخریج » : وهذه الاسانيد الى عائشة رجالها رجال الصحيح ورجال حديث أبي هريرة على شرط مسلم فيه اسماعيل بن سميع ، وهو وإن كان فيه بدعة من خارجة فقد روى له مسلم وغيره . وقال الخزرجي في « الخلاصة » : وثقه أحمد وابن معين . اهـ . وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه ، وهو موثق . وأخرج الذهبي في ترجمة زكريا (١) بن يحيى من

(١) هو الكساني الكوفي .

« الميزان » عن زاذان انه قال : قال علي لابي مسعود : « أنت المحدث أن رسول الله مسح على الخفين ؟ .. قال : أو ليس كذلك ؟ قال : أفبل « المائدة » أم بعدها ؟ قال : لا أدري ، قال : لا دريت !.. انه من كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متممداً فليتبوأ مقعده من النار . وهذه الأدلة حجة القائلين بنسخ منية المسح على الخفين بالآية الكريمة ، وهو إجماع أهل البيت المحقق لانحصارهم في زمن الصحابة بدليل ما رواه في « المجموع » عن الحسين ابن علي قال : « إنا ولد فاطمة لا نمسح على الخفين » وما أخرجه السيد أبو الفتح الحسيني في كتاب « أسماء التابعين » الذين رووا عن زيد بن علي ، فساق باسناده الى نصر البارقي ، قال : سألت زيد بن علي عن المسح على الخفين ؟ فقال : نحن أهل بيت لا نمسح ، وكان أبونا لا يمسخ وما رأيت أحداً من أهل بيتي يمسخ على خف قط . وروى إجماعهم أيضاً في كتابه « الجامع الكافي » (١) . وقال فيه بعد حكاية الإجماع : سمعنا عن علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة والتابعين انهم قرأوا « وأرجلكم » نصباً . وقالوا : يعاد الأمر الى الفسل ثم ذكروا حديث : « ويل للأعقاب من النار » .

(١) ح فان قلت : أخذ الإجماع من قول الحسين عليه السلام : « إنا ولد فاطمة » ، ومن قول حفيده « نحن أهل بيت لا نمسح » يرد عليه ان علياً وفاطمة رضوان الله عليهما غير داخلين في ولد فاطمة مع انها من أهل البيت . وإيضاً فليس في ذلك ما يدل على نقل الإجماع صريحاً . وقوله : « لا نمسح » يحتمل ان ذلك عندهم اختيار الاول مع جواز غيره .

قلت : اما الاول فنعمة ، والظاهر من سماع زين العابدين اباه الحسين لهذا القول انما هو بعد وفاة علي وفاطمة عليهما السلام ، ولكن قد ذكر أهل الأصول خلافاً للاول منهم ان تحقق إجماع الموجودين من أهل البيت حجة يجب العمل بها . فاخبار الحسين عن نفسه ومن عاصره من أهل بيته بذلك مع تسرر انحصارهم كاف في الحجة ، اذ لا قائل باشتراط دخولها فيه في صحة إجماعهم .

واما الثاني : فلان دلالة السياق ظاهرة في حكاية الإجماع ، والا لما ساغ للحسين عليه السلام إطلاق هذا اللفظ في مقام الاستدلال ، ولا سيما قول زيد عليه السلام : وما رأيت أحداً من أهل بيتي يمسخ قط . وقد قال أهل التحقيق : ان دلالة السياق لا يقام عليها دليل لامكان المأخوذة في مدلول اللفظ المساق ، بل يرجع فيها الناظر الى ذوقه ، والناظر الى دينه وانصافه . وقالوا أيضاً : هي ترشد الى تبين المجملات وترجيح الاحتمالات ، وكذا يؤخذ منها انه لا يجوز عندهم خلافه ، وان لم يدل عليه اللفظ بنصه وتصريحه ، وان ابيت الا التصريح فخذ من قول الامام زيد بن علي فيما سيأتي عنه آخر الباب من قوله : « فان استطاع الفسل لم يجزه المسح » ومن قوله أيضاً فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز « ان الصلاة لا تجزيه خلف من مسح على الخفين » فتأمل . والله اعلم . تمت من خط المصنف رحمه الله تعالى . ا هـ .

وروى الاجماع أيضاً المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » . وقد قرر المحققون من أهل الأصول حججة إجماعهم بادلة ناهضة حتى قل العلامة المقبل في « نجاح الطالب » بعد الإشارة إليها : ومن أنصف علم أن هذا الدليل أقوى من أدلة إجماع الأمة بمراتب ، ولكن اهمال الخصوم لدليله كالجواب عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « انظروا كيف تخلفوني فيها » وعن تابعهم على ذلك الأمامية والخوارج وأبو بكر بن داود ورواية عن مالك .

وأما الذاهبون الى رخصة المسح فلم يثبتوا مسلكاً أثري ونظري :

الاول : ما قاله بعض شراح الحديث من الشافعية إنه إجماع من يعتد به في الحضر والسفر لحاجة وغيرها ، وانما أنكره الشيعة والخوارج الذين اجتزوا بالمسح على الرجل ، والرواية عن مالك لم تصح كما قاله ابن عبد البر . ومن روى^(١) عنه الرخصة في « مصنف ابن أبي شيبة » وعبد الرزاق بالطرق الحسان : عمر وعلي وعبد الرحمن وسعد وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبو مسعود وأنس والبراء وحذيفة وسلمان والمغيرة وبلال وخزيمة وعمر بن أمية وجري بن عبد الله وعبد الله بن جزم وأبو أيوب وأبو موسى وسهل بن سعد وأبو هريرة ، ولم يرو عن غيرهم لهم خلاف الا ما ذكر عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة ولم يصح عنهم ، وقد روى عنهم خلافه . قال النووي : وقد روى المسح ثلاثاً لا يحصون . قال الحسن البصري : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يمسح على الخفين . اهـ .

وبالغ بعضهم في اثباته حتى قال : أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار الواردة فيه في حيز المتواتر ، وعنده التسفي شعاراً لأهل السنة ، فذكره في العقائد . وقد نسب الى مالك أنه قال : السنة والجماعة أن تحب الشيخين ، ولا تظعن في الحين ، وترى المسح على الخفين .

قال في « التلخيص » : وذكر أبو القاسم بن منده اسماً من رواه في « تذكرته » فبلغ ثمانين صحابياً ، وسرد الترمذي منهم جماعة ، والبيهقي في « سننه » جماعة . وقال أحمد : لا يصح حديث أبي هريرة في انكار المسح وهو باطل . وروى الدارقطني من حديث عائشة اثبات

(١) مبني للفاعل . اهـ .

المسح على الخفين ، ويؤيد ذلك حديث شريح بن هانيء في سؤاله إياها عن ذلك ، فقالت :
« سئل ابن أبي طالب ، وفي رواية أنها قالت : « لا علم لي بذلك » .

وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه ، قال : قال علي :
« سبق الكتاب الخفين » فهو منقطع لأن محمداً لم يدرك علياً .

وأما ما رواه محمد بن مهاجر عن اسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم بن اسماعيل عن داود
ابن الحصين ، عن القاسم ، عن عائشة قالت : « لأن أقطع رجلي أحب إلي من أن أمسح على الخفين »
فهو باطل عنها . قال ابن حبان محمد بن مهاجر كان يضع الحديث . وأغرب ربيعة فيما حكاه
الآجري عن أبي داود ، قال : جاء زيد بن أسلم إلى ربيعة ، فقال : امسح على الجوربين ... قال
ربيعة : ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على الخفين فكيف على خرقين . اهـ .

واحتجوا أيضاً بالحديث المتفق عليه من رواية همام بن الحرث النخعي وغيره « أن جرير
ابن عبد الله البجلي قال ثم توضأ ومسح على الخفين ، وقال : ما يعني أن أمسح ، وقد رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح » . قالوا : إنما كان ذلك قبل نزول المائدة ، قال :
« ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة » . وفي « صحيح مسلم » كان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث
جرير لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة . قال في « شرح العمدة » : ومعنى هذا الكلام أن
آية المائدة إن كانت متقدمة على المسح على الخفين كان جواز المسح ثابتاً من غير شبهة ، وأن
تقدمها المسح اقتضت الآية خلاف ذلك فينسخ بها المسح ، فلما تردد الحال توقفت الدلالة عند
قوم وشكوا في جواز المسح . وقد نقل عن بعض الصحابة أنه قال : قد علمنا أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخفين ، ولكن أقبل المائدة أم بعدها ؟ . . . إشارة منه بهذا
الاستفهام إلى ما ذكرناه . فلما جاء حديث جرير مثبتاً للمسح بعد نزول الآية زال الإشكال .
انتهى كلامه .

المسلك الثاني : ما ذكره بعض المتأخرين منهم صاحب « البدر التام » والسيد هاشم بن
يحيى في « نجوم الانظار » وهو : أنه لاتنافي بين الآية والمسح لأن الآية مطلقة أو عامة بالنظر
إلى حالة لبس الخف وعدمها ، فهو في قوة اغسلوا أرجلكم مع خف وغيره فيكون عاماً أو في
قوة « فاغسلوا أرجلكم » غير مقيد بوقت أو حال يعني صالحاً للحال المعين وغيره . وأحاديث
المسح إما مخصصة أو مقيدة للاطلاق ، وهو بالنظر إلى حالة لبس الخف مسع كون الرجلين

طاهرتين في زمان مخصوص مع شرائط ، والقاعدة تقتضي بناء العام على الخاص أو المطلق على المقيد ، فيعمل بحديث المسح سواء كانت آية المائدة متقدمة أو متأخرة ، وهو مقتضى مذهب من يني العام على الخاص أو المطلق على المقيد مطلقاً (١) وهو لبعض الشافعية ، وكذا على مذهب من يعمل بالخاص أو المقيد سواء تقدم أو تأخر بوقت لا يتسع للعمل، وهو الذي اختاره ابن الامام في « الهداية » (٢) و « شرحها » وعزاه الى المؤيد بالله والسيد محمد بن ابراهيم وغيرهما، اما لبناء العام على الخاص أو المطلق على المقيد مع تأخر الآية ، وأما لكون الخاص أو المقيد ناسخاً لقدر معارضه من العام أو المطلق مع تقدمها ، وهو حال لبس الخفين بشرائطه . قالوا : وليس من نسخ المعلوم بالمظنون اذ الآية باعتبار عمومها في الاحوال واطلاقها فيها يصير مدلولها ظنياً ، فهو نسخ لبعض ما صدق عليه من افراد العام أو المطلق .

وللأولين ان يجيبوا عن المسلك الأول بان غالب احاديث المسح التي احتجتم بها وسردتم اسماء من رواها واردة في غير محل النزاع ، اذ لسنا ننكر ثبوته في السنة النبوية ان لم يبلغ حد التواتر . والنزاع انما هو في امرين وهما :

أن آية المائدة هل هي ناسخة لتلك الأحاديث ام لا ؟..

وهل ثبت المسح بعد نزول المائدة ام لا ؟.

فلا وجه للتهويل والمبالغة في دفع كلام الخصم والمشاغبة بما لم يكن في محل النزاع في ورد ولا صدر ، وعدّها في اصول العقائد، وهي في الواقع فرعية ظنية اختلفت فيها انظار المجتهدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى الآن . والادلة السابقة في قوله كان اصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير ، وقول ابن عباس لسعد بن ابي وقاص وابن عمر في مجلس عمر بن الخطاب وغير ذلك صريحة في وقوع الاختلاف ، وما زعموه من ضعف أسانيد الآثار المروية عن علي وعائشة وابي هريرة وابن عباس في القول بالنسخ دعوى يدفعها البرهان الذي اسلفناه من كون بعضها برجال الصحيح وبعضها على شرط مسلم . وما ذكره ابن حجر من تضعيف محمد بن مهاجر في اسناد حديث عائشة فلا يضر لصحته من غير هذه الطريق كما

(١) سواء جيل التاريخ او علم تقارنهما او تفارعهما مع تقدم العام او تأخره . ا . هـ . منه

(٢) صوابه في « الغاية وشرحها » لان الشرح اسم « الهداية » . ا . هـ .

تقدم ، وقد قبلوا كثيراً من الأحكام بما هو دونها بمراتب وما نسبوه الى هؤلاء الصحابة مما يفيد القول بشروعيته فله محامل واضحة اشار الى بعضها المؤيد بالله في « شرح التجريد » :
 منها : ماروي عن شريح بن هانيء ، قال : « أتيت علياً فسألته عن المسح على الخفين ، قال : « كنا نؤمر إذا كنا سفرأ أن نمسح ثلاثة أيام ولياليها وإذا كنا مقيمين فيوماً وليلة » فقال : إن علياً عرّف حكمه قبل أن ينسخ ، وهذا لا يدل على أنه لم يكن يرى أنه قد نسخ ، ألا ترى أن من ذكر حكم صوم عاشوراء حين كان واجباً لا يكون دل بذلك على أنه لا يقول بنسخه .

قلت : وحديث شريح بن هانيء روي بزيادة على ما ذكره ، ففيه : « سألت عائشة عن المسح على الخفين ، فقالت : إيت علياً فإنه أعلم بذلك مني ، فأتيت علياً » الحديث... وهو الذي تمسكوا به من رجوعها عما قالت في منع المسح وليس بصريح في ذلك لاحتمال أنها أرادت بسؤال علي الاستراحة عما كانوا يشددون به من السؤال . فان في الحديث السابق المروي من طريق أهل البيت وما يشهد له من رواية غيرهم ما يشعر بوقوع النزاع وشدة الاختلاف في ذلك .

ومنها : ماروي عن علي عليه السلام أنه قال : « لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخلف أولى بالمسح من ظاهره لكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظاهره » والجواب عنه كالجواب عن الأول من انه أخبر عن حالته الأولى ، وانما الذي يدل على مدعاه لو كان وارداً عن علي عليه السلام وعائشة بلفظ الأمر أو ما يؤدي معناه أو أنها فعلاه ولا سبيل الى ذلك . وما قاله أحمد من تضعيف الرواية عن أبي هريرة يدفعه أن الاسناد اليه على شرط مسلم . وأما ماروي من رجوع ابن عباس فمحمول . فقد أخرج البيهقي باسناد الى فطر بن خليفة ، قال : قلت لعطاء : يا أبا محمد ان عكرمة كان يقول : سبق الكتاب الخفين ، قال : كذب عكرمة . كان ابن عباس يقول : « امسح على الخفين وان خرجت من الخلاء » وعكرمة من رجال البخاري . وقد أطال ابن حجر في « مقدمة الفتح » الكلام على توثيقه ، وغاية ما يلزم انه قد يكون لابن عباس قولان في المسألة إن صح اسناد حديث عطاء مع أن عطاء قد روى عن ابن عباس ما يخالف قوله هنا كما تقدم باسناد صحيح . وأما استدلالهم بحديث جرير فسيأتي الكلام عليه .

والجواب عن المسلك الثاني بوجبهين : جملي وتفصيلي .

في شرح الخبر

الاول : ما ذكره المؤيد بالله في الاستدلال على نسخ الآية لأحدث المسح أن الصحابة أجمعوا على مراعاة التقدم والتأخر في المسح ، ولا وجه لمراعاتها بين الآيتين أو الخبرين أو الآية والخبر الا لعلمهم أن أحدهما يجب أن يكون ناسخاً والآخر منسوخاً .

قلت : والدليل على تلك المراعاة ما تقدم ذكره .

وأيضاً فقول جرير : ما أسلفت الا بعد نزول المائدة ، دليل واضح على ما قاله عليه السلام . وقد ذكر أهل الأصول أن من الطرق الى معرفة النسخ اجماع من يُعتد باجماعه أو اماراة قوية كأن ينقل الراوي أن هذا الدليل متأخر عن ذلك . وقد وقع فيما نحن فيه كلا الأمرين وهما اجماع أهل البيت وقول علي «سبق الكتاب الخفين» مع حديث الباب وما يؤدي معناه عن غيره من الصحابة . وما فهمه شراح الحديث في القديم والحديث الا ما فهمه السلف كما ذكره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في «شرح العمدة» كما سبق ، فالجمع بين الدليلين بما يصادم ما فهمه خير القرون حقيق بعدم الالتفات اليه .

وأما ما تكلفه صاحب «النجوم» من أن اعجاب أصحاب ابن مسعود بحديث جرير كأنه مبني على مذهب البعض من أنه إذا تأخر المطلق بمدة تسع العمل كان ناسخاً للمقيد ، فعلى تقدير تأخر نزول المائدة تكون ناسخة للمقيد المتقدم ، فلذا أعجبهم حديث جرير لقطع ذلك الاحتمال ففيه من النظر ما لا يخفى ، وكيف يُحكم على الفهم المؤيد من الله عز وجل بمواد العناية والتوفيق باصطلاح حدث فيه من النزاع والتجاذب لأطراف بحثه ما هو معلوم في كتب الاصول .

وما ذكره في «النجوم» أيضاً أن مسلماً أخرج عن بريدة : «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، ومسح على خفيه» وسورة المائدة نزلت في سنة ست من الهجرة ، وذلك قبل الفتح ، ففيه نظر ، لاتفاق أهل النقل أن سورة المائدة من آخر ما نزل .

قال في « الدر المنثور » : أخرج أبو عبيدة في فضائله وأحمد وابن المنذر والنسائي والنحاس في ناسخه والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في «سننه» عن جبير بن نفير قال : «حججت ، فدخلت على عائشة ، فقالت لي : يا جبير تقرأ المائدة ؟.. فقلت : نعم ، فقالت : اما أنها آخر

سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه ، وما وجدتم من حرام فحرموه» (١). وأخرج
 القرطبي وأبو عبيد وعبد بن حميد وابن المنذر وأبو الشيخ عن أبي ميسرة ، قال : في المائة ثمان
 عشرة فريضة ليس في سورة من القرآن غيرها ، وليس فيها منسوخ وعد من الفرائض تمام
 الطهور « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا » وأورد آثاراً عديدة في أنه لم ينسخ من أي شيء
 إلا ما رواه عن أبي داود في ناسخه وابن أبي حاتم والنحاس والحاكم وصححه عن ابن عباس ،
 قال : نسخ من هذه السورة آيتان آية القلائد ، وقوله تعالى : « فان جاؤك فاحكم بينهم
 أو أعرض عنهم » .

فان قلت : فما تقولون في حديث جرير وهو نص في محل النزاع . قلت : ها هنا وقع
 التعارض ، فروايته تضمنت اثبات المسح بعد نزول المائة وأمير المؤمنين ومن معه من الصحابة
 واجماع أهل البيت على خلافه ، فلا بد مع ذلك من سلوك طريقة الترجيح ، فلم يخالف أن يقول :
 الاثبات مقدم على النفي . ويجاب عنه أن المحققين من أهل الأصول كصاحب « الفواصل » (٢)
 وغيره قالوا : لا ينبغي إطلاق ذلك بل ينظر الى ما دل عليه المقام مما يفيد ترجيح أحدهما على
 الآخر بقرائن وأمارات ، فقد تكون رواية النفي صادرة عن تحقيق وخبرة كاملة . وقد علم
 أن أمير المؤمنين وعائشة وعماراً ومن معهم من الصحابة أخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأعرف بأحواله من جرير . ومع التعارض لا يعتري النصف في أن رواية علي عليه السلام
 ومن معه بل روايته منفرداً مقدمة على ما عارضها من رواية غيره من أكابر الصحابة فضلاً عن
 جرير ، مع ان رواية جرير حكاية فعل في واقعة واحدة يتطرق اليها الاحتمال بان يكون
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح في وضوء لم يكن عن حدث كما ورد في حديث علي
 في مسح التلحين .

وقوله « هذا وضوء من لم يحدث » ورفع له الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) ح لفظ « الدر المشور » : المتخففة والموقوذة والمتردية والطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيت
 وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالازلام . والجوارح مكبلين . وطعام الذين أوتوا الكتاب . والمحصنات
 من الذين أوتوا الكتاب . وتام الطهور « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا » . والسارق والسارقة فاقطعوا .
 « وما جعل الله من بحيرة » الآية تمت . ا هـ . منه .

(٢) هو السيد العلامة المحقق ضياء الاسلام اسماعيل بن محمد بن اسحاق . ا هـ . رحمه الله تعالى .

وأما ما روي عن غير جرير من ثبوت المسح بعد نزول المائدة كحديث البراء عند الطبراني. ففيه سوار بن مصعب ، وهو مجمع على ضعفه قاله الهيثمي . وقال أحمد والدارقطني : متروك الحديث . وما ذكره في « النجوم » من رواية مسلم عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه » قال : وسورة المائدة نزلت في سنة ست من الهجرة وذلك قبل الفتح ، ففيه نظر لما رواه السيوطي في « الدر المشور » عن أبي عبيد ، عن محمد بن كعب القرظي ، قال : « نزلت سورة المائدة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فيما بين مكة والمدينة » وفي الحديث قصة . وأخرج أيضا نحوه عن ابن جرير بسنده إلى الربيع بن أنس ، وفيه « نزلت سورة المائدة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسير في حجة الوداع » . ويتأيد بما تقدم من الآثار في كونها من آخر القرآن نزولاً .

الثاني من وجهي الجواب أن يقال تردد كلامكم بين أن يكون وجه الجمع بين الآية والاحاديث إما بأن يبنى العام على الخاص أو المطلق على المقيد ، وعلى كلا الأمرين نقد ظاهر .

أما الأول فغاية ما يُقرَّر به دليلكم أن يقال : من صور العموم تعليق الحكم بالشرط ، فقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » الآية يلزم من وجود الشرط وجود المشروط دائماً . فإذا خص عموم غسل الرجلين بحال لبس الخف في عدم غسلهما كان التقدير : فاغسلوا أرجلكم إذا لم يكونا في خفين . فإذا فرض تقدم الخاص من أحاديث المسح على الآية ، فتقدمه قرينة على أنه لم يرد بالعام جميع ما تناوله ولما فيه من أعمال الدليلين ، ولكون التخصيص أغلب من النسخ ولقوة الخاص إذ هو نص في الدلالة والعام ظاهر في الاستغراق ، فيقال عليه قد تقرر في الأصول أن دلالة العام من باب الكلية لا الكلي ، وهي متناولة لكل فردٍ من آحاد ما دخل عليه ، فيجري حينئذ مجرى خبر خاص في مقابل ما وقع به التخصيص المتقدم . قال بعض المحققين (١) : ألا ترى أنه يصح التمسك به لإثبات الحكم ، كما يصح التمسك بالخاص فجري العام مع الخاص في حق تناوله الخاص مجرى الخبرين الخاصين وركذا وهما متنافيان أحدهما متقدم والآخر متأخر فيصير المتقدم منسوخاً بالمتأخر . وما تمسكوا به من كون الخاص نصاً في الدلالة دون العام ، يقال عليه بأن نص التناول ظاهر في الدوام والاستمرار ، فازاته بالعموم

المسح

(١) هو الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد . ١ هـ . منه .

الذي هو ظاهر في الاستغراق (١) ازالة لظاهر متقدم بظاهر متأخر لا ازالة معلوم بمظنون .
ألا ترى أننا لو تيقنا طهارة ثوب ثم أمكن تنجيسه فآخبر بذلك عدل عن مشاهدة فانه يجب
الرجوع اليه ، وليس من ازالة معلوم بمظنون؟.. وهذا المذهب (٢) نسبه في « شرح الغاية » الى
جمهور أصحابنا وكثير من الشافعية وعامة الحنفية ، وهو الموافق لما فهمه السلف من الصحابة
ومن بعدهم في تعارض الآية والأحاديث السابقة .

وأما الثاني : وهو بناء المطلق على المقيد ، وهو الذي اقتصر عليه صاحب « النجوم » .
فيقال : القاعدة الأصولية في ذلك البناء اشتراط أن يتحدا سبباً وحكماً ، فإذا وقع الاختلاف
فيهما أو في أحدهما لم يصح البناء . ومن صور الاختلاف ما اتحد فيه السبب واختلف الحكم نحو :
إكس ثوباً في الكفارة ، وأطعم طعام الملوك في الكفارة ، أو يقول : إذا كفر فاكس ثوباً ،
إذا كفر فاطعم طعام الملوك . والشرط في الآية في قوة السبب على ما حكاه ابن الحاجب ،
فيصير تقدير الآية على البناء إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ، إذا قمتم الى الصلاة فامسحوا ، والغسل
والمسح حكمان مختلفان .

ونقل في « الفواصل » عن صاحب « المعيار والفصول » و « شرح الغاية » حكاية الاتفاق
في مثله على عدم الحمل إلا من وجهة القياس ، والقول بالحمل قياساً مع الاختلاف في الحكم
مشكل إذ الاختلاف فيه من موانع القياس . وقد أشار الى فساد أيضاً الامام المهدي في
« شرح المعيار » . وأما بقية الصور المفروضة في الآية وهي مع جهل التاريخ أو التقارن فلا
احتمال لهما في المقام ، وكذا مع تأخر الخاص لما تقدم من عدم انتهازه وبيان أن آخر الأمرين
آية المائدة . وبعد معرفة أدلة الفريقين للنظر أن يرجح ما هو الأقرب الى الصواب . وما
قصدي ببسط الكلام ها هنا إلا الذب عما نسب الى القائلين بعدم المسح من وصحة الابتداء
والخروج عن سنن الهدى ، وبيان أن هذه المسألة من مطارح النظائر ومسارح الأفكار ،
والحمد لله رب العالمين .

(١) لا يخفى أن الظهور في استغراق الافراد أرجح في الاحتمال منه بحسبه في الدوام فأنما هو بالعرض فقط . ١٠١ . من خط المصنف .

(٢) وهو نسخ العام المتأخر للخاص المتقدم . ١٠١ . من خط المصنف .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده الحسين بن علي عليهم السلام ، قال : إنا ولد فاطمة لا نمسح على الخفين ولا عمامة ولا كمة ولا خمار ولا جهار .

قال القاضي رحمه الله : سمعنا بنصب ولد على الاختصاص . والخف نعل من آدم يغطي الكمين .

وقوله : « ولا كمة » . قال الشامي في « تاريخه » . الكمة : - بضم الكاف وتشديد الميم - جمعها كمي - بكسر الكاف - . قال في : « المورد » وهي قلنسوة منبطحة غير منتصبة . قال العراقي : وأما تفسير الترمذي لها بالواسعة فليس بجيد ، ولأنه حمل الكلام هنا على أنه جمع كم القميص . وكذا فعل أبو الشيخ وهو نظر منها ، والمعروف ما قدمناه . وفي « المصباح » الكمة - بالضم - القلنسوة المدورة لأنها تغطي الرأس . والمراد بالخمار خمار المرأة الذي يكون على رأسها . قال القاضي : وأما الجهار فبحث عنه في كثير من كتب اللغة فلم أجده ضبطاً . وفي « القاموس » في فصل الجيم من باب الراء المهملة جهار ككتاب ، ثم قال : هو صنم كان لهوازن وليس بمراد هاهنا . وقال في باب الزاي : جهاز الميت والعروس والمسافر - بالكسر - ما يحتاجون إليه - وبالفتح - ما على الراحلة . والذي يظهر أنه لباس تستعمله المرأة يقوم مقام الخمار الذي على رأسها واقع في محل المسح .

وقد تقدم الكلام في المسح على الخفين ، وكذلك المسح على خمار المرأة في شرح قوله عليه السلام : « ولا يجوز للمرأة أن تمسح على الخمار » . وأما المسح على العمامة والقلنسوة فاختلف الفقهاء في ذلك . فذهب إلى جوازه الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود وغيرهم . وقال الشافعي : إن صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول . وقال أبو حنيفة ومالك - وهو مذهب المعتز عليهم السلام - : لا يمسه على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك . وقد تقدم أن القائلين بأنه يكفي مسح الناصية كزيد بن علي فإنه لا يقول بتكميل المسح على العمامة لأن الأمور به في الآيسة مسح الرأس ، والمسح على العمامة ليس بماسح على الرأس .

وأما القائلون بالمسح على العمامة فاختلفوا ، هل يحتاج الماسح عليها الى لبسها على طهارة أو لا ؟.. قال أبو ثور : لا يمسح على العمامة والحمار إلا من لبسها على طهارة قيناسا على الخفين ، وخالفه غيره من القائلين بذلك في اشتراط الطهارة . وكذلك اختلفوا في التوقيت ، وقد جاء عن عمر بن الخطاب أن التوقيت في ذلك كاللمسح على الخفين ، وخالف فيه أيضاً غيره . قال ابن حزم : وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على العمامة والحمار ولم يوقت في ذلك وقتاً ووقت المسح على الخفين .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام
قال : كسرت احدى زندي مع رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجبر ، فقلت : يا رسول الله
كيف اصنع بالوضوء ؟ .. قال : امسح على الجبائر . قلت :
والجناية ؟ .. قال : كذلك فافعل .

اخرج السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند علي عليه السلام ما لفظه : قال : « انكسر
احدى زندي ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن أمسح على الجبائر ،
عبد الرزاق في « مصنفه » والدارقطني وابن السني وأبو نعيم معا في الطب ، وسنده حسن .
وقال في موضع آخر عن علي ، قال : « أصابني جرح في يدي ، فمصببت عليه الجبائر ، فأتيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت : أمسح عليها أو ازرعها ؟ .. قال : بل امسح عليها » .
قال في « التخریج » : وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذا الحديث في كتابه « التلخيص » في
التييم - أعني حديث علي في الجبائر من رواية عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن
عاصم بن ضمرة عن علي بهذا - وظاهره الحسن كما قاله السيوطي ، وهو ما رواه ابن ماجه
والدارقطني بأبي خالد الواسطي ، وقال ما لفظه : أبو داود من حديث الزبير بن خريق عن عطاء
عن جابر قال : « خرجنا في سفر فأصاب رجلا معنا حجر في رأسه فشججه ، فاحتلم فسأل

أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم؟.. فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات . فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك ، فقال : قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ، فانما شفاء العي السؤال ، انما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ، ثم يمسح عليها ويفسل سائر جسده » وصححه ابن السكن . وقال ابن أبي داود : تفرد به الزبير بن خريق ، وكذا قال الدارقطني : وليس بالقوي . وخالفه الأوزاعي . فقال : بلغني عن عطاء عن ابن عباس ، ورواه الحاكم من حديث بشر بن بكر عن الأوزاعي ، حدثني عطاء ، عن ابن عباس به ، وقال الدارقطني : اختلف فيه على الأوزاعي ، والصواب أن الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء^(١) . قال ابن حجر : هي رواية ابن ماجه . وقال أبو زرعة وأبو حاتم : لم يسمعه الأوزاعي من عطاء انما سمعه من اسماعيل بن مسلم ، عن عطاء بين ذلك ابن أبي العشرين في روايته ، عن الأوزاعي . وقال : هذا مثل ما ورد في المسح على الجيرة ، ثم قال ابن حجر : لم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجيرة فهو من أفراد الزبير بن خريق^(٢) كما تقدم . اهـ .

قلت : سند أبي داود الى الزبير بن خريق من طريق موسى بن عبد الرحمن الانطاكي ، قال : نا محمد بن سلمة عن الزبير . . . الخ وسنده الى الأوزاعي من طريق نصر بن عاصم الانطاكي ، حدثنا محمد بن شعيب ، أخبرني الأوزاعي . . . الخ . قال في بعض شروح السنن : شيخنا أبي داود الانطاكيان معروفان .

ومحمد بن سلمة هو أبو عبد الله الحراني مولى بني باهلة روى عنه أحمد بن حنبل حديثاً أخرجه مسلم في « صحيحه » .

ومحمد بن شعيب : هو ابن مسابور كان يفتي في مجلس الأوزاعي وهو الرابع من العشرة الذين كانوا أعلم الناس بالأوزاعي وفتياه . أثنى عليه أحمد بن حنبل وأبو حاتم ، وروى عن خالد ابن دهقان وعتبة بن أبي حكيم ، وروى عنه ابن المبارك وسليمان بن شرحبيل وهشام بن عمار وبقية الرجال مشهورون .

وأخرج حديث الأوزاعي ابن ماجه ، عن عطاء ، عن ابن عباس موصولاً ، وأخرجه

(١) فقال : عن عطاء ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدون ذكر ابن عباس . اهـ . منه

(٢) أي عن عطاء عن جابر . اهـ . منه

بن حبان في « صحيحه » في النوع الخامس من القسم الرابع عن ابن عباس وقد صح عنده . اهـ .

وأخرج البيهقي في « سننه » حديث علي عليه السلام في المسح على الجبائر . وضعفه بأبي خالد الواسطي ، ثم قال : وتابعه على ذلك عمر بن موسى بن وجيه ، فروى عن زيد بن علي مثله ، وعمر بن موسى متروك ؛ ثم قال : وروى بإسناد آخر مجهول عن زيد بن علي ، وليس بشيء . ورواه أبو الوليد خالد بن يزيد المكي بإسناد آخر عن زيد بن علي عن علي مرسل . وأبو الوليد ضعيف فلا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء . اهـ .

قَالَ : عمر بن موسى ، قال في « الطبقات » : هو من رجال الشيعة وجرحه بسبب روايته فضائل أهل البيت . وقد أخرج له المؤيد بالله ووثقه ، وأخرج له أيضاً أبو طالب ، ومن شواهد ما أخرجه السيد أبو عبد الله الحسيني العلوي في كتاب « أسماء الرواة عن الإمام زيد بن علي » فقال : أخبرنا أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري ، قال : حدثنا علي بن الحسين الأصهباني القرشي ، قال : أنا الحسين بن محمد بن مصعب اجازة ، نا اسماعيل بن موسى ، قال : حدثنا خالد بن الخراز ، عن الحرث بن حصيرة ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كان يمسخ على الجبائر » . اهـ .

وابراهيم بن أحمد بن محمد قال في « الطبقات » : يروي عن أبي علي اسماعيل بن محمد الصفار وعبد الله بن ابراهيم وعلي بن الحسين الاصهباني ، وعنه علي بن أحمد المظفر وأحمد بن محمد بن طاوان وأجاز لهما أن يرويا عنه ، وأبو عبد الله محمد بن علي الكوفي ، وشيخه الاصهباني هو صاحب « الأغاني » وقد أثنى عليه الذهبي في « النبلاء » وقال : لا بأس به ، وذكر رواية الدارقطني عنه وابراهيم بن أحمد الطبري وغيرهما وروايته عن الحسين بن محمد بن مصعب الحافظ .

والحسين أثنى عليه الذهبي في « التذكرة » . وذكر المزي سماعه من اسماعيل بن موسى السدي في ترجمة اسماعيل . وقد ذكره في « الطبقات » وقال : هو اسماعيل بن موسى ابن بنت السدي الكوفي ، وروى عن جماعة وأخذ عنه كثيرون منهم محمد بن منصور في « الأمالي » وعبد الله بن أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة والساجي وأبو عروبة وخلائق . قال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن عدي : أنكروا منه الغلو في التشيع . وفي « الكاشف » : صدوق شيعي . وقال أبو حاتم : صدوق .

وشيوخه خالد الخراز قال في « الطبقات » : هو خالد بن حيان - بتحتية مشاة مثقلة وآخره نون - مولى كندة أبو زيد الرقي الخراز - بمجمتين بينها مهملة وألف - عن جعفر بن برقان وسالم بن أبي المهاجر وهارون بن زياد وبدر بن راشد وقتادة ، وعنه عباد بن يعقوب وجعفر بن عمران الوراق . قال في « الكاشف » : فيه لين وهو صدوق ، وثقه ابن سعد . وقال ابن سعد : لم يكن به بأس كتبت عنه غرائب . وقال صاحب « التخريج » في حاشية كتابه : وأما خالد فلا أعرفه ، وإنما ذكر المزي في ترجمة الحرث بن حصيرة سمع خالد بن المختار الثمالي عنه ، ولا أعرف الثمالي ولا الخراز . اهـ . والظاهر انه الذي نقلناه .

والحرث بن حصيرة - بكسر الصاد - . قال في « الخلاصة » : رمي بالرفض . قال أبو أحمد الزبيري : كان يؤمن بالرجمة ، لكن وثقه ابن معين والنسائي . وقال ابن عدي : يكتب حديثه ، وخرج له البخاري في « الأدب » والنسائي . وحديثه هذا يقوي الحديث الذي أخرجه البيهقي بمتابعاته . ومن بحث في غالب ما ذكره من تضعيف أسانيدنا وجدده راجعاً الى الاختلاف في المذهب .

وحديث الأصل يدل على وجوب المسح على الجبائر . وهي جمع جبيرة وهي أخشاب تربط على الكسر او الانخلاع ، ومثلها اللصوق - بفتح اللام - وهو ما على الجرح من خرقه . ذكره أهل اللغة ، وإنما كان واجباً لظاهر الأمر توسعة من ربنا عز وجل ورحمة لعباده في أن جعله مقام الغسل للعضو المجبر لمكان الضرورة . وقد ذهب اليه الهادي في أحد قوليه وهو في « المنتخب » والمؤيد بالله وهو أحد قولي أبي حنيفة ، ورواه في « الأمالي » عن القاسم بن ابراهيم . قال البيهقي : وفيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم مع ما روينا عن ابن عمر في المسح على العصابة . وقد أورد في « سننه » ما أشار اليه من قولهم ، فقال : أخبرنا أبو بكر ابن الحرث الفقيه ، أخبرنا أبو محمد بن حيان ، نا أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن الحسن ، نا أبو عامر موسى بن عامر ، نا الوليد بن مسلم . أخبرني هشام بن الغاز ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : « اذا لم يكن على الجرح عصاب غسل ماحوله ولم يغسله » وبأسناده قال : نا الوليد ، أخبرني هشام بن الغاز انه سمع نافعاً يتحدث عن عبد الله بن عمر انه كان يقول : « من كان له جرح معصوب عليه توضأ ، ومسح على العصاب ، ويغسل ما حول العصاب » وبأسناده ، قال : نا

الوليد ، قال : أخبرني سعيد ، عن سليمان بن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر « إن إبهام رجله جرحت ، فالبسها مرارة ^(١) وكان يتوضأ عليها » . وبأسناده ، قال : نا الوليد ، قال : حدثنا يحيى بن حمزة عن موسى بن يسار ، عن نافع ، عن ابن عمر « انه توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصاب وغسل ما سوى ذلك » هو عن ابن عمر صحيح . اهـ . كلامه . وبين وجهه صحته في « التخريج » ، ومما البيهقي أيضاً باسانيده الى عبيد بن عمير وطاووس وعطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر والحسن البصري وأبي مجلز وإبراهيم النخعي نحواً مما روي عن ابن عمر ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن آباءه ، عن أمير المؤمنين عليهم السلام ، قال : « إذا كان بالرجل قروح فاحشة لا يستطيع أن يغتسل معهم ، فليتوضأ وضوءه للصلاة ، وليصب عليها الماء صباً » .

قال في « الصحاح » : القرح والقروح لغتان مثل الضعف والضعف عن الاختفش ، وقرحه قرحاً : جرحه فهو قريح ، وقوم قرحى . وقرح جلده - بالكسر - يقرح قرحاً فهو قرح اذا خرجت به القروح . فيه دليل على أن صب الماء على الجسد يقوم مقام الدلك عند من أوجبه . ويفهم من كلامه عليه السلام أن الدلك هو الأصل في الوجوب ، وإنما عدل عنه الى الصب للعذر ، وانه مقدم على الانفاس لما في الصب من قوة جري الماء فيقوم مقام الدلك ، فان تعذر الصب أيضاً وجب المسح أو الانفاس وهما أولى من التيمم ، وعند تعذرهما يعدل الى التيمم . وهو وجه الجمع بين هذه الرواية وما بعدها . والوجه في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أمرتم بأمر فاتوا منه ما استطعتم » . وفيه انه يتوضأ وضوءه للصلاة . وهو محمول على الندب لما تقدم أن الطهارة الصغرى تدخل تحت الكبرى مع كونه هاهنا يسمى مقتسلاً ولا إعادة عليه ، والله أعلم .

(١) المرارة - بالفتح - هنة لازمة بالكبد بكل ذي روح الا النعام والابل . اهـ . « قاموس » . قال في « النهاية » ومنه حديث عمر « انه جرح إبهامه فألبسها مرارة وكان يتوضأ عليها » تمت .

وعن علي عليه السلام في الرجل تكسون به الفروح والجراحات
والجدري، قال: «يُصبُّ^(١) عليه الماء صباً» .

الرواية هاهنا وقعت تعليقا بلا سند ، وقد أخرجها محمد بن منصور في «الأمالي» موصولة،
فقال : حدثني أحمد بن عيسى، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد عن آبائه ، عن علي فذكره .
قال القاضي : هذا الخبر يدل على ما دل عليه الأول الا أن ظاهر هذا أن القروح والجراحات
والجدري عمت جميع البدن ، وفي الأول التصريح بسلامة أعضاء الوضوء .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه أتاها رجل، فقال: إن أخي- أو ابن أخي- به جدري وقد أصابته
جنابة ، فكيف نصنع به ؟.. فقال : يمموه .

وقع هاهنا أخي أو ابن أخي وفي « المجموع الحديثي » و « المنهاج الجلي » أخي أو ابني
وهو الذي في «أمالي أحمد بن عيسى» باسناد محمد بن منصور الى زيد بن علي عن آبائه
عليهم السلام . وهذا محمول على كونه بحيث يضره الماء غسلا وصباً ومسحاً كما سبقت الإشارة
اليه . قال في « شرح الابانة » : ان من كان به جُدري أو حصبة وخشي من الاغتسال وصب
الماء فان الواجب عليه التيمم ولا يغسل مواضع الصحة ، فان كان أكثر بدنه صحيحاً غسله
ولا يتيمم لمواضع الجراحة عند زيد بن علي والناصر وزفر والحنفية لثلاث يجمع بين البدل والمبدل
منه لسبب واحد . قال محمد بن منصور في « الأمالي » : حدثنا جعفر عن القاسم بن ابراهيم في
المجدور يجتنب ولا يقدر على الغسل ولا الوضوء « من خشي التلف والعت من مجدور أو مريض
من الوضوء تيمم وكان ذلك له مجزياً » . وفي « مجمع الزوائد » عن علقمة « أن رجلاً كان به جُدري

(١) اصحب نسخة .

فأمر ابن مسعود فقرب تراب^١ في طشت أو تور^٢ فتمسح بالتراب . رواه الطبراني في « الكبير » وفيه أبان بن أبي عياش وهو ضعيف . اهـ .

قلت : ذكره في « الطبقات » وقال : كان من العبّاد الذين يسهرون الليل بالقيام ويطوون النهار بالصيام ، وله ترجمة طويلة في « الميزان » . وقال : له عن أنس نحو من خمسمائة حديث . وقال غيره : ألف وخمسمائة ، وأكثر رواياته في الفضائل فلأجل ذلك أتهم . ووثقه المؤيد بالله وأخرج له . اهـ .

وأخرج البيهقي في « سننه » في باب الجريح والقريح والمجدور : يتيمم إذا خاف التلف باستعمال الماء أو شدة الضنى . ما لفظه : أخبرنا أبو حازم الحافظ ، ثنا أبو أحمد الحافظ^(١) قال : حدثنا أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة ، وأخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الحافظ ، قل : أنا أبو اسحاق إبراهيم بن عبد الله ، قال : أنا محمد بن اسحاق بن خزيمة ، قال : ثنا يوسف بن موسى ، قال : أنا جرير ، عن عطاء بن السائب ، عن سميد بن جبير ، عن ابن عباس رفعه في قوله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر » قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله أو القروح أو الجدري فيُجنب فيخاف إن اغتسل أن يموت فليتيمم . هذا لفظ حديث أبي بكر ابن علي وكذلك رواه جعفر الساماني عن يوسف بن موسى ، وكذلك رواه اسحاق الحنظلي^(٢) عن جرير ، وأخرجه البيهقي أيضاً عن ابن عباس من طرق موقوفاً عليه .

وفي حديث الزبير بن خريق السابق في شرح حديث المسح على الجبائر : الجمع بين التيمم والمسح والغسل وليس من الجمع بين البدل والمبدل منه لأن التيمم بدل عن غسل ما لم يغسله يوضّحه ما في بعض روايات الحديث فقال : « لو غسل جسده وترك رأسه حيث أصابه الجرح » .

سألت زيدا عن المسافر يخاف على نفسه من التلج ، هل يجوز له

(١) هو : ابن عدي .

(٢) هو : ابن راهويه .

أن يمسح على خفيه؟.. قال : نعم، هذا عذر مثل المسح على الجبائر، فإن استطاع الغسل لم يجزه المسح .

هذا مذهب الامام عليه السلام . وقد استدل له القاضي في « شرحه » بعمومات كفوله : تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج »، وبحديث جابر المتقدم من طريق الزبير بن خريق والأولى أن يستدل له بالقياس كما هو المفهوم من سياق كلامه عليه السلام لظهور المعنى الذي سوغ المسح على الجبائر ، وهو حصول الضرر الواقع بحدوث علة أو زيادتها أو بقاء برئها عند مباشرة الماء للعضو المجبر فيتعدى الى غيره. بذلك الجامع ، والله أعلم .

وسألت زيدا عن الرجل تكون به الدماء ميل تسيل ولا تنقطع ، قال : يتوضأ لكل صلاة .

والوجه فيه القياس على المستحاضة التي ورد الأمر لها أن تتوضأ لكل صلاة ، وكذا في الذي لا يرقأ رعاfe . وقد سبق الكلام عليه واختلف هل يجمع بين صلاتين في وقت واحد بوضوء واحد أو لا ؟.. فعند الامام يحیی أنه يجمع بينها بوضوءين لظاهر حديث المستحاضة في قوله عليه السلام : « وتوضأ عند كل صلاة » وهو قول محمد بن منصور كما ذكره في « الأمالي »، وعند غيره من الأئمة أنه يجوز لمن به سلس البول أو جراحة مستمرة إطرؤها كالدمامل والمستحاضة جمع التقديم والتأخير والمشاركة بوضوء واحد ، والأقرب الى لفظ الحديث هو الأول ، ورواية من روى : « لوقت كل صلاة » راجعة اليه عند التأمل كما أشار اليه في « المنار » . قال القاضي : وهل يستحب لهذا التأخير كما يستحب للذي لا يرقأ رعاfe ؟ الظاهر انه لا يستحب له لأنه يجوز في صاحب الرعاfe انقطاع رعاfe ، فيأتي بالصلاة كاملة بخلاف هذا ، فإن

للدمايل أمداً لا ينقطع سيلانها دون بلوغه ، وقد يتأتى هذا في آخر صلاة يعرف انه ينقطع بعدها السيلان فيؤخرها لتجوز أن ينقطع قبل تمام خروج الوقت فيصلي صلاة كاملة الطهارة.

حدَّثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام انه كان يقول : « سبق الكتاب الحفين » .

السبق ها هنا بمعنى الغلبة . قال تعالى : « أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن يسبقونا . وقال تعالى : « ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا » وهو صريح في أن أحاديث المسح منسوخة بآية المائدة كما تقدم بسط الكلام عليه .

باب ما يفسد الماء

سألت زيدا عليه السلام عن البئر تقع فيها القنبرة والعظاوة أو العصفور فتموت ، قال : إن كان الماء لم يتغير نزح منه أربعون صاعاً ، وإن كان الماء قد تغير نزح الماء حتى يطيب . قلت : فإن وقعت فيه دجاجة أو حمامة أو سنور فماتت ولم يتغير الماء ، فقال : ينزح منه مائة صاع من ماء . قلت : فإن تغير الماء قال : ينزح حتى يطيب .

وبعض نسخ « المجموع » الصَّعْوة بدل العظاوة . والبئر - مهموز - مفرد أْبَّار - بسكون الواو - وبمدها همزة مفتوحة - وبَّار - بياء موحدة مكسورة وبمدها همزة مفتوحة - ويجمع جمع قلة على أبؤر - بسكون الواو - وهمزة مضمومة - هكذا في « النهاية » . والقنبرة -

بفتح القاف - قاله في « القاموس » ، قال : ولا يقاف قنبرة - بالضم - كقنفذة إذ تلك لغة ضعيفة .
 والمظاية : دوبيّة صغيرة أكبر من الوزغة . كذا في « الصحاح » ، قيل : هو الحواني (١) ، وقال بعضهم : لعلها الدابة المعروفة بالبرمة ، وهي دابة ملساء تمسّدو وتردد كثيراً وهي تشبه سام أبرص (٢) . والصعوة عصفور أخضر يقع في موضع الحصاد ويقارب الحجير ، قاله الدواري .
 وفي « القاموس » : الصعوة عصفور صغيرة ، وهي بهاء الجمع صعوات وصعاء . وفي « المصباح » : الصعو صغار المصافير الواحدة صعوة ، مثل تمر وتمرّة ، وتجمع الصعوة أيضاً على صعاء مثل كلبة وكلاب . اهـ . قيل : ورأسه أحمر - والدجاجة مثلثة الدال - وكذلك السنور - مثلث السين - قاله بعض أهل اللغة .

وكلامه عليه السلام مبني على وجوب نزح ماء الآبار اذا وقعت فيها نجاسة مطلقاً أي سواء تغير بها أم لا ، قليلاً كان الماء أو كثيراً ، وسواء كانت النجاسة جامدة أو مائعة كما سنذكره بعد هذا ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وحصل المؤيد بالله ذكره في « البحر » .

واحتجوا بأن دليل النزح لم يفصل ، وهو ما روي عن علي عليه السلام « انه أمر بنزح بئر بضاعة لما وقعت فيها الفأرة » (٣) . أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » وروي فيه أيضاً عن علي عليه السلام : « اذا سقطت الفأرة أو الدابة في البئر فإزحها حتى يعتدل الماء » . وعن ابراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجرذ (٤) والسنور فتموت ينزح منها أربعون دلواً . وروي نحو ذلك عن الشعبي وحماد بن أبي سليمان وغيرهم في الدجاجة والفأرة والطير والعصفور .

وما وقع في الأصل من اختلاف مقادير المنزوح لعله على جهة التقريب والنظر الى جرم الحيوان في الكبر والصغر لان الجنس الواحد تتفاوت أفراده في ذلك .

وقد ورد في الآثار في نحو السنور أربعون وفي بعضها سبعون وفي بعضها التخيير بين الأربعين والخمسين والوجه فيه ما ذكر .

(١) لعلها أم حنين ، قال في « المصباح » : هي ضرب من المظاية منتنة الريح ، ويقال ، لها : حينة .

(٢) قوله : « سام أبرص » : هو كبار الوزغ .

(٣) في « المصباح » : والنارة تهمز ولا تهمز تقع على الذكر والانش .

(٤) قال الازهري : هو الذكر من الفأر . وقال بعضهم : هو الضخم من الفيران لا يألف البيوت .

١٠٥١ . « مصباح » .

وقال القاضي : اعلم أن هذا الكلام من الامام في الماء انقليل الذي لا يكون الا في الآبار الحقيرة ، فاذا وقع فيه نحو القنبرة كما ذكره عليه السلام ولم يتغير نزع منها القدر المذكور ، وإن حصل التغير نزع الماء حتى يطيب ، وكذا إذا وقعت الدجاجة أو الحمامة أو السنور ولم يتغير نزع القدر المذكور وإن تغير فحتى يطيب .

أما الوجه في انه اذا تغير نزع حتى يطيب فقوله : « خلق الماء طهوراً لا ينجسه الا ما غير لونه أو ريحه أو طعمه » وما روي عن أمير المؤمنين « إذا سقطت الفارة أو الدابة ... الخ » .

وأما الوجه في نزع الأصع المذكورة وإن لم يتغير الماء ، فما روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه « انه سئل عن بئر وقعت فيها فارة ، فقال عليه السلام : ينزع منها دلاء » فحملنا هذا الخبر على أن الماء لم يتغير ، والخبر الأول الذي أمر فيه بنزع البئر حتى يغلب الماء النازح على انها تغيرت جمعاً بين الاخبار . ومما يدل على ما ذكرناه ما ذكره البيهقي في « سننه » عن الزعفراني قال ، قال أبو عبد الله الشافعي : روى ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أن علي بن أبي طالب ، قال : « إذا وقعت الفارة في البئر فماتت فيها نزع منها دلو أو دلوان ، فإن تفسخت نزع منها خمسة أو سبعة » ففرق بين النزع منها مع عدم التفسخ وبينه معه لتغيرها في الثاني وعدمه في الأول . اهـ . وهو مبني على أن ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام له حكم المرفوع فيحتاج الى الجمع بين ما ظاهره التعارض من قوله عليه السلام . وفيه بحث في الأصول .

وقد استشكل الامام عز الدين في « شرح البحر » ايجاب النزع مع عدم التغير وكونه مقدراً بمقدار معلوم ، فقال : هل عندكم والحالة هذه أن الماء طاهر فلا حاجة الى النزع منه لأن الطاهر لا يفتقر الى تطهير ، أو عندكم انه نجس كله فهو خلاف ما ذكرتم انه لا ينجس جميعه إلا بأحد أمور ثلاثة : إما بان يكون النجس الواقع عليه مائماً ، أو بان يكون جامداً ينفسخ ، أو بان يكون جامداً ثقيلاً يرسب كالادي ونحوه ، ومع نجاسته كله ما الموجب لطهارته بنزع تلك الدلاء مع بقاء بقية المنتجس . وهل تلك التقديرات منصوصة ، فإن النصوص ؟ أو استنبطت بقياس أو امارات شرعية فما هي ؟ .. أو على حسب جرم النجاسة فقد ساويت بين أمور متفاوتة كالغارة والمصفور والادي والجدي والدجاجة والحمامة . اهـ .

وروي في « الجامع الكافي » عن القاسم ما يدل على عدم وجوب النزع عند عدم التغير .

فقال : اذا وقع في البئر أو الغدير نجس أو ميتة أو ماتت في البئر فارة أو دجاجة فمأوها طاهر ، ولا ينجسه شيء من ذلك إلا أن يتغير له طعم أو لون أو ريح ، واذا ماتت الخنافس والذباب وأشبه ذلك فلا بأس بمائها ما لم يتغير . وروي نحوه عن الحسن بن يحيى بن زيد ^{عليه السلام} إلا أنه قال : في الفارة إذا وقعت في البئر يستحب أن ينزح منها ما بين ثلاثين دلواً إلى أربعين ، وليس ذلك بواجب ، وإن تغير الماء بأحد الثلاثة الأوصاف نزح جميع ما فيها حتى يعود الماء إلى حالته الأولى من الطيب والصفاء . وروي مثله عن محمد بن منصور المرادي ، والله سبحانه أعلم .

قال زيد بن علي عليه السلام في البئر يقطر فيها البول والدم
أو الحمر ، قال عاينه السلام : ينزح مأوها كله

هذا حكم البئر التي مأوها قليل اذا وقعت فيه نجاسة مائنة فانه ينزح جميعه ، والوجه فيه نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن البول في الماء الراكد ثم يتوضأ فيه ، ولأن النجاسة الواقعة في الماء القليل تستعمل باستعماله واستعمالها لا يجوز لقوله تعالى : « والرجز فاهجر » والخبر الولوغ والاستيقاظ ، وقد حُد القليل بما دون اقلتين لحديث : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً » وقد تقدم ، فما زاد عليها داخل في حد الكثير لا ينجس منه إلا ما تغير فيه أحد الأوصاف الثلاثة ، وهو مقتضى كلام الامام الآتي بعد هذا .

وقال زيد بن علي عليهما السلام في الغدير الكبير والبركة
الكبيرة الواسعة : إن ماءها لا ينجسه شيء . وقال عليه السلام في الماء
الجاري لا ينجسه شيء .

البركة - بكسر الباء الموحدة ومكون الراء - كسرة هذا هو المشهور . وقال صاحب

« مطالع الأنوار » يقال - بفتح الباء وكسر الراء - والوجه في ذلك ما ورد في حديث بئر بضاعة عند المؤيد بالله في « شرح التجريد » والشافعي وأحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري قال : « قيل : يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والخنزير ؟.. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الماء طهور لا ينجسه شيء » واللفظ للترمذي ، وقال : حديث حسن غريب . وقد جوده أبو أسامة ، وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم . كذا في « التلخيص » ، وقال فيه : وقد جزم الشافعي بأن بئر بضاعة كانت لا تتغير بالقاء ما يلقى فيها من النجاسات لكثرة ماؤها . وروى الطحاوي عن الواقدي أنها كانت سيحاً تجري ثم أطال في ذلك . وقد خالفه البلاذري في « تاريخه » فروى عن إبراهيم بن غياث عن الواقدي ، قال : تكون بئر بضاعة سبعة أيام في سبعة وعيونها كثيرة فهي لا تنزح . اهـ . ومن الأدلة على ما في الأصل حديث : « لا يبولن أحدكم في الماء الذي لا يجري ، ثم يغتسل فيه » والماء الجاري لا تستقر فيه النجاسة .

باب التيمم

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام، قال: «إذا كنت في سفر ومعك ماء، وأنت تخاف العطش، فتيمم واستبق الماء لنفسك».

التيمم في اللغة: القصد، يقال: تيممت فلاناً وتيممته وتأممته وأتممته أي قصدته، ومنه قوله تعالى: «ولا تيمموا الخبث منه تنفقون». وفي الشرع إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة. وهو ثابت كتاباً وسنة وإجماعاً وهو من خصائص هذه الأمة. قيل: وفرضه سنة أربع أو ست من الهجرة، والخبر أخرجه نحوه محمد بن منصور في «الأمالي» في «باب الرجل يجنب وليس معه إلا ماء قليل»، فقال: حدثنا اسماعيل بن موسى^(١) عن شريك، عن عطاء^(٢)، عن زاذان عن علي عليه السلام «في الرجل معه الماء اليسير، قال يقيه لشقته^(٣) ولتيمم». قال في «التخريج»: هذا اسناد حسن، وعطاء هو ابن السائب، وهو ثقة، وروى له البخاري متابعة، والأربعة إلا أنه اختلط بآخره، فمن سمع منه قبل الاختلاط فبإسناد صحيح. قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» فيه ما لفظه: من مشاهير الرواة الثقات، إلا أنه اختلط، وضعفوه بسبب ذلك، وتحصل لي من مجموع كلام الأئمة أن رواية الثقات وسفيان الثوري وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحمام بن زيد عنه

(١) هو الفزاري ذكره ابن حبان في الثقات.

(٢) بحث فيمن روى عن عطاء بن السائب قبل اختلاطه.

(٣) نسخة: لنفسه.

قبل الاختلاط ، وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف ، إلا حماد بن سلمة ،
فاختلف قولهم فيه . قال صاحب « التخريج » : قد روي من حديث شعبة ، عن عطاء باسناده
في « سنن البيهقي » في « باب الجنب أو المحدث يجد ماء لنفسه وهو يخاف العطش فيتيمم » بعد
أن أخرجه عن عطاء من غير رواية شعبة ، ولفظه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(١) نا أبو عمرو
ابن مطر^(٢) نا يحيى^(٣) بن محمد ، نا عبيد الله بن معاذ ، نا شعبة ، عن عطاء ، عن زاذان ، عن
علي عليه السلام ، قال : « اذا أصابتك جنابة فاردت أن تتوضأ وتغتسل وليس معك من الماء
إلا ما تشرب وأنت تخاف فتييمم » اهـ . وهذه متابعة لثريك بن عبد الله عن عطاء ، والله الحمد . اهـ .

دل ما قاله عليه السلام أن خوف العطش يبيح التيمم ولو لم يخش التلف ، قيل : وهو
إجماع العترة عليهم السلام . ونسبه في « البحر » الى مالك وأحد قولي الشافعي ، قال : لقوله
تعالى : « وإن كنتم مرضى » ولم يفصل . قال في « المنهاج » : وكذا اذا كان مقبياً وخاف على
نفسه العطش فانه يتيمم اذ العلة الخوف وقد حصل ، ولا أثر لكونه مسافراً أو مقبياً .

وما في كلام أمير المؤمنين من تقييده بالسفر محمول على كونه خارجاً مخرج الأغلب إذ
الأغلب على المسافر عدم الماء ، قال : وكذا إذا خاف المحتاج الى الماء من الوصول اليه أية
مخافة من عدو أو لص أو سبع أو غير ذلك فانه يجوز له ترك الوضوء وتيمم ، والأظهر أنه
لا خلاف فيه . قال القاضي : رواه في « البحر » عن العترة والفقهاء ، ورؤي الخلاف في ذلك
عن الحسن البصري وعطاء . قال في « المنهاج » : ولا يتيمم إلا في آخر الوقت ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب

عليهم السلام ، قال : « التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة
للذراعين الى المرفقين » .

(١) هو الحاكم صاحب « المستدرک » . اهـ . منه .

(٢) وابو عمرو بن مطر ذكره الذهبي في « النبلاء » واحسن الثناء عليه . اهـ . منه .

(٣) ويحيى بن محمد هو الذهبي ثقة جليل خرج له ابن ماجه . اهـ . منه .

ذكره السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند علي عليه السلام ، ولفظه : عن أبي البختری « أن علياً عليه السلام ، قال في التيمم : ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين . أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » وقال : رواية أبي البختری عن علي عليه السلام رسالة . وفي « سنن البيهقي » : وقد روي عن علي عليه السلام وابن عباس مسح الوجه والكفين ، وروي عن علي عليه السلام بخلافه ، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو بكر بن اسحاق ، أنا عبد الله بن محمد ، نا الحسن بن عيسى ، أنا ابن المبارك ، نا سعيد بن أبي أيوب ، عن يزيد ابن أبي حبيب « أن علياً عليه السلام وابن عباس كانا يقولان في التيمم : « الوجه والكفين » . وروي عن عطاء ، عن ابن عباس ، وأخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه ، أنا علي بن عمر الحافظ ، نا اسماعيل بن علي ، أنا إبراهيم الحربي ، نا سعيد بن سليمان وشجاع ، نا دشيم ، أنا خالد عن أبي اسحاق ، عن بعض أصحاب علي ، عن علي عليه السلام قال : « ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة للذراعين » وكلاهما عن علي منقطع . وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجرید » من طريق الهادي عليه السلام بإسناده إلى علي عليه السلام ، قال : « أعضاء التيمم : الوجه واليدان إلى المرفقين » وفي سنده حسين بن عبد الله بن ضميرة ، عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام ، وقد ضعفه غير واحد من أهل الحديث ، واحتج به الهادي في عدة أحاديث .

وأخرج البيهقي في « باب كيف التيمم » عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول : « أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحرث بن الصمة ، فقال أبو الجهم : أقبل رسول الله ﷺ نحو بشر جمل (١) ، فلقية رجل ، فسلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار ، فمسح بوجهه يديه ، ثم رد عليه السلام » وعزاه إلى البخاري . وأخرجه من طريق أخرى بلفظ : « فمسح بوجهه وذراعيه ، ثم رد عليه السلام » ورواية : « ذراعيه » مينة المراد من لفظ يديه ، فيحمل عليها . وأخرجه أيضاً من طريق الشافعي ، عن إبراهيم بن أبي يحيى بإسناده إلى ابن الصمة ، قال : « مررت على النبي ﷺ وهو يقول ، فسلمت عليه ، فلم يرد عليّ حتى قام إلى جدار ففتحته بعصى كانت معه ، ثم وضع يديه على الجدار ، فمسح وجهه وذراعيه ثم رد عليّ » . وضعفه ابن أبي يحيى وأبي الحويرث

عبدالرحمن بن معاوية . وبكونه منقطعاً لأن الأعرج لم يسمعه من ابن الصمة انما سمعه من عمير مولى ابن عباس ، عن ابن الصمة . وقال بعد هذا : الا أن لروايتها بذكر الذراعين فيه شاهداً من حديث ابن عمر ، ومما باسناده الى نافع مولاة عنه قال : « انطلقت مع ابن عمر في حاجة الى ابن عباس ، فلما قضى حاجته كان من حديثه يومئذ ، قال : « بينا النبي ﷺ في مسكة من مسك المدينة - وقد خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غائط أو بول - فسلم عليه رجل فلم يرد عليه ، ثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب بكفيه ، فمسح بوجهه مسحة ، ثم ضرب بكفيه الثانية فمسح على ذراعيه الى المرفقين ، وقال : انه لم يعني أن أرد عليك إلا أني لم أكن على وضوء - أو قال على طهارة - » . ا ه .

وذكر انه لم يرفع هذه القصة الا محمد بن ثابت العبدي وهو ثقة ، ذكر عن يحيى بن معين توثيقه ، ثم قال : وفعل ابن عمر التيمم على الوجه والذراعين الى المرفقين شاهد لصحة رواية محمد بن ثابت غير مناف لها . ا ه .

وأخرج عن نافع مولى عبد الله بن عمر « أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجُرُف حتى إذا كانوا بالمربد نزل عبد الله بن عمر ، فتيمم صعيداً طيباً فمسح بوجهه وبديه الى المرفقين ، ثم صلى . » وأخرج عنه من طريق نافع أيضاً : « أنه كان يتيمم الى المرفقين . » وأخرج عنه أيضاً : « أنه كان يقول التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للكفين الى المرفقين . » وأخرج من طريق عزرة بن ثابت ، عن أبي الزبير عن جابر قال : « جاء رجل فقال : أصابني جنابة وإني تمعكت في التراب ، فقال : اضرب ، ف ضرب بيديه الأرض فمسح بهما وجهه ، ثم ضرب يديه الى المرفقين . » كذا قال ، وإسناده صحيح إلا أنه لم يبين الأمر له بذلك .

قلت : حكى في « البدر المنير » عن الحاكم انه قال : قد روينا معنى هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسناد صحيح ، ثم ذكر ما في المتن . فلعل الناسخ اسقط بعد لفظ رجل ما لفظه ، الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وأخرج أيضاً عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « التيمم ضربتان ، ضربة للوجه ، وضربة لليدين الى المرفقين » وذكر حديث الأسلع وضعف اسناده بالريبع بن بدر ، وقال عقبه : وقد روينا هذا القول من التابعين عن سالم بن عبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي وابراهيم النخعي . ا ه .

وذكر في « التلخيص » حديث جابر ، وقال : رواه الدار قطني والحاكم من حديث عثمان ابن محمد الانماطي ، عن عَزْرَةَ بن ثابت ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « جاء رجل .. الخ » قال : وضعف ابن الجوزي هذا الحديث بعثمان بن محمد ، وقال : انه متكلم فيه ، وأخطأ في ذلك . قال ابن دقيق العيد : لم يتكلم فيه أحد . نعم روايته شاذة لأن أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفاً أخرجه الدار قطني والحاكم . وقال الدار قطني في « السنن » عقيب حديث عثمان بن محمد : كلهم ثقات والصواب موقوف . اهـ .

وعن عمار قال : « كنت في القوم حين نزلت الرخصة ، فأمرنا ، فضربنا واحدة للوجه ، ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين » رواه البزار وسكت عنه في « التلخيص » فقد يدل على عدم ضعفه مع الاختلاف في حديث عمار ، فقد روي عنه : « التيمم الى المناكب والآباط » وروي عنه : « الوجه والكفين » وجزم الحازمي بنسخ حديث المناكب والآباط ، واستوفى البيهقي سرد الطرق في حديث عمار ، وقال بعده : قال الشافعي : وإنما منعنا أن نأخذ بحديث عمار بن ياسر في أن يُيمَّم الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنه مسح وجهه وذراعيه » وأن هذا أشبه بالقرآن ، وأشبه بالقياس ، فإن البديل من الشيء إنما يكون مثله .

وروى الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني عن الشافعي حديث ابن عمر في التيمم ضربة الوجه وضربة لليدين الى المرفقين ، ثم قال : قال أبو عبد الله - يعني الشافعي - : وبهذا رأيت أصحابنا يأخذون . وقد روي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو أعلمه ثابتاً لم أعده ولم أشك فيه . ومسح الوجه والكفين في حديث عمار ثابت وهو أثبت من حديث الذراعين إلا أن حديث مسح الذراعين أيضاً جيد بالشواهد التي ذكرناها ، وهي في قصة أخرى . فإن كان حديث عمار في ابتداء التيمم حين نزلت الآية ، ورجعوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرهم انه يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا ، فحديث مسح الذراعين بعده فهو أولى بأن يتبع ، وهو أشبه بالكتاب والقياس ، وهو فعل ابن عمر صحح عنه ، فلا احتياط مسح الوجه ومسح اليدين الى المرفقين خروجاً من الخلاف ، وبالله التوفيق... هذا ماخلصه من « سنن البيهقي » تبعاً لصاحب « التخريج » .

وقال في « المنار » : والحق في المسألة أن التيمم بدل عن الوضوء ، فالظاهر مساواته له ،
والأحاديث الدالة على ذلك ، وإن ضعف سندها ، فهي مقررلة لمقتضى البدلية . اهـ .

وفي ذلك مذاهب هذا أحدها ، وهو المروي في الأصل عن أمير المؤمنين علي عليه السلام
وقال به أيضاً عبد الله بن عمر والحسن البصري والشعي ومالك بن أنس وسالم والليث بن
سعد وأكثر أهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل الكوفة والشافعي وأصحابه . وقالوا :
لا بد من ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين . وذهب مالك إلى أنه لا بد من
ضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الرسغين . ويروى عن أمير المؤمنين عليه السلام ،
وذهب عطاء ومكحول والشعي في رواية والأوزاعي في رواية ، وأحمد وإسحاق وعامة
أهل الحديث أو أكثرهم إلى ضربة واحدة للوجه والكفين . قال الخطابي : هذا المذهب
أصح في الرواية ، والمذهب الأول أشبه بالأصول وأصح في القياس .

وقال الزهري : أنه يمسح اليدين إلى الآباط والمناكب . حكاه ابن المنذر عنه . واختلف
عليه في ذلك ، ف قيل : بضربة واحدة للوجه واليدين ، وقيل : بضربتين ضربة للوجه وضربة
لليدين إلى المناكب .

ويحكى عن ابن سيرين ثلاث ضربات : ضربة الوجه وضربة للكفين - يعني إلى الرسغ
وضربة إلى المرفقين - . فهذه خمسة مذاهب . وحكى ابن عبد البر مذهباً سادساً عن ابن أبي
ليلي والحسن بن حي قيل : ولم يقل به أحد ، وهو ضربتان : يمسح بكل ضربة منها وجهه
وذراعيه .

احتج أهل المذهب الأول بما سبق ذكره ، وهي وإن كان في بعضها مقال فمجموعها
يفيد قوة توجب العمل بها . وقال ابن عبد البر : لما اختلفت الروايات في كيفية التيمم وتعارضت
كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر الكتاب ، وهو يدل على ضربة للوجه وضربة أخرى
لليدين إلى المرفقين قياساً على الوضوء ، واتباعاً لفعل ابن عمر فإنه من لا يدفع علمه بالكتاب
والسنة ، ولو ثبت بشيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجب الوقوف عنده ، وبالله التوفيق .

قلت : وقد ثبت نحوه عن أمير المؤمنين عليه السلام كما عرقته وهو أولى بالاتباع .

قال بعض شراح « منن أبي داود » : والاحتياط للفرض أولى وبه يسقط الوجوب ، فإذا
جاز بضربة واحدة ^{ضربتين} فضربتين أجوز ، ولا يسقط الفرض الا بيقين ولا بمبالاة بقول من قال

ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين ، فانه تحكّم لادليل عليه ، وقول الآباط منسوخ وباطل من وجه الاعتبار ، والله أعلم . اه .

ويريد بالاعتبار ما ذكره الطحاوي لما اختلفت الآثار رجعنا الى الاعتبار ، فوجدنا أعضاء الوضوء قد أسقط بعضها في التيمم علمنا أن قول من قال الى المناكب باطل إذا أسقط بعض أعضاء الوضوء ، فكيف يمسح غيرها ؟ . اه .

وقال في « شرح منظومة الهدى » : الاحوط - والله أعلم - لزوم الضربتين والبلوغ بالمسح الى المرفقين عملاً واحتياطاً فقط ، كما تقدم في التسمية في الوضوء نقلاً عن بعض المحققين ، وذلك لأن كثرة الأحاديث التي استدل بها الموجبون لذلك ، وتعارض طرقها وشهادة عمل الناس أو أكثرهم بمقتضاها يقوي ضعفها ، ويرفعها عن رتبة الموضوع والضعيف الذي لاشاهد له ولا عارض ، فينقذ في نفس الناظر من ذلك شيء يمنع عن ترك العمل بمقتضاها احتياطاً لنفسه لا إلزاماً لغيره ، كيف وقد صرح أئمة الحديث أن الضعيف قد يرتقي الى درجة الحسن أو الصحة بكثرة طرقه وشواهد . فينتهض الاستدلال به على الوجوب والتحريم ، ولعله بهذا يندفع ما قيل من أن الاحتياط موافقة السنة والعمل بما صح . والذي صح هنا الضربة الواحدة والاقتصار على الكفين . فالزيادة تشريع بالرأي كما قاله الامام أحمد بن حنبل ومن معه . اه . والله أعلم بالصواب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنب لا يجرد الماء ، قال : « يتيمم ويصلي ، فإذا وجد الماء اغتسل ، ولا يعيد الصلاة » .

قال في « التخريج » : له شواهد من حديث علي عليه السلام ، فمنها ما ذكره السيوطي في مسنده من « الجامع » ولفظه : عن علي عليه السلام في قوله تعالى : « ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا » قال : « نزلت هذه الآية في المسافر تصيبه الجنابة فيتيمم ويصلي حتى يجد الماء » . أخرجه الفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن

جرير . ا هـ . قال ^{وقد} وقف على إسناده في تفسير ابن أبي حاتم نقله بإسناده ابن كثير في «تفسيره» . وفي «سنن البيهقي الكبرى» ، ولفظ ابن كثير : قال ابن أبي حاتم : حدثنا المنذر بن شاذان ، ثنا عبيد الله بن موسى ، أخبرني بن أبي ليلى ، عن المنهال بن عمرو ، عن زر بن حبیش ، عن علي عليه السلام : « ولا جنباً الا عابري سبيل » قال : لا يقرب الصلاة الا أن يكون مسافراً تصيبه الجنابة ولا يجد الماء فيصلي حتى يجد الماء . ورواه من وجه آخر عن المنهال بن عمرو عن زر عن علي عليه السلام ، وقال : وروى عن ابن عباس في إحدى الروايات وسعيد بن جبیر والضحاك . ا هـ . وهذا إسناد حسن .

المنذر بن شاذان هو ابو عمرو التمار ، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ، وقال : كتبنا عنه ، وهو صدوق ، سئل أبي عنه فقال : لا بأس به . ا هـ .

وفي ابن أبي ليلى كلام ، وقد وثق ، وانما تكلم فيه من سوء حفظ فقط ، ولا يتهم بكذب مع انه قد توبع في روايته هذا الحديث عن المنهال ، فرواه البيهقي بسنده الى عبد الرحمن بن عبد الله - وليس هو المسعودي - ، عن المنهال ، عن زر بن حبیش ، عن علي قال : « أزلت هذه الآية في المسافر » « ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا » قال : إذا أجنب فلم يجد الماء تيمم وصلى حتى يدرك الماء فإذا ابرك الماء اغتسل . ا هـ . ومع المتابعة يزول المحذور وبقي رجاله ثقات أثبات . وفي مسند علي من «الجامع الكبير» ما لنظفه : عن علي عليه السلام ، قال : « إذا أجنب فاسأل عن الماء جهداً ، فإن لم تقدر عليه فتميم وصل ، فإذا قدرت على الماء فاغتسل » . أخرجه عبد الرزاق . ا هـ .

وأخرج البخاري والبيهقي في التيمم وأحمد في مسند عمران بن الحصين ومسلم في «باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها» كلهم عن عمران بن حصين ، واللفظ للبخاري قال : « كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنا أسرينا حتى اذا كنا في آخر الليل وقمنا وقمة ، ولا وقمة أحلى عند المسافر منها ، فما أيقظنا الا حر الشمس » وساق الحديث حتى قال : « فلما انفتل من صلاته اذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ قال : أصابني جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » الحديث بطوله ، وفيه ذكر المرأة التي وجدها بعض أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم على بعير لها بين مزادتين أوسطيتين من ماء - الى أن قال - : « وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته

الحنابة إناء من ماء ، قال : اذهب فافرغه عليك . وأخرج البيهقي هذا الحديث مقتصرأ منه على ذكر تيمم الجنب واغتساله اذا وجد الماء ، من طريق أبي رجاء الطاردي وهو راويه في الأول عنه بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل : مامنعك أن تصلي ؟ قال : يا رسول الله أصابتني جنابة ، قال : تيمم بالصعيد ، فاذا أدركت الماء فاغتسل » وفي إسناده عباد بن منصور الناجي ضعفه يحيى بن معين وغيره . وقال ابن عدي : وهو من جملة من يكتب حديثه ، استشهد به البخاري وروى له الأربعة .

وأخرج أبو داود في حديث في « باب الجنب يتيمم » عن أبي ذر ، قال : « اجتمعت غنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا أبا ذر أبد فيهما فبدوت الى الربرة ، وكانت تصيبني الجنابة فامكث الحس والست ، فاتيت النبي ﷺ ، فقال أبو ذر : فسكت ، فقال : ثكلتك أمك أبا ذر لأمك الوليد ، فدعنا لي بجارية سوداء ، فجاءت بعُسرٍ فيه ماء فسترني بثوب واستترت بالراحلة ، فاغتسلت فكأنني أتقيت عني جبلا ، فقال : الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين ، فاذا وجدت الماء فامسه جلدك فان ذلك خير » . قال المنذري : أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . اهـ . وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » والحاكم في « المستدرک » وقال : صحيح ولم يخرجاه .

قلت : وقال البزار في كتابه : حدثنا مقدم بن محمد المقدمي ، قال : حدثني عمي القاسم بن يحيى بن عطاء بن مُقَدَّم ، قال : نا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الصعيد وضوء المسلم ، وان لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجد الماء ، فليتق الله وليمسه بشرته ، فان ذلك خير » . ومقدم وثقه البزار وعمه لا يخرج له البخاري محتجاً به .

قال اليعمرى : ولفظ هذا الحديث وحديث أبي ذر واحد وهو راجع عليه لسلامته مما علل به حديث أبي ذر . اهـ . ويعني بالعلّة ما قيل : ان عمر بن عبدان - بضم الباء الموحدة وسكون الجيم والدال المهملة - راويه عن أبي ذر لا يعرف له حال ولم يرو عنه غير أبي قلابة . قال اليعمرى : وتصحيح الترمذي حديثه وثيق له ، إذ من المعلوم أنه لافرق بين أن يقول فيه ثقة أو عن حديث العمدة عليه فيه أنه صحيح ، وكلاهما وثيق . وقد جرى على منواله ابن حبان والحاكم مع اعترافهم بتفرد أبي قلابة بالرواية عنه ، ولولا قيام المقتضي عنده لتصحيح

حديثه من التوثيق لما أقدموا على التصحيح مع الاعتراف بما يشبه الجهالة من التفرد المذكور، وقد وثقه العجلي أيضاً .

قال في « التلخيص » نقلاً عن الواقعي : اختلف الصحابة في تيمم الجنب ولم يختلفوا في تيمم الحائض - يعني باختلافهم في تيمم الجنب - قصة عمر وابن مسعود في « الصحيحين » من رواية أبي موسى أنه قال لابن مسعود : « لو أن جنبا لم يجد الماء شهراً ؟ قال : لا يتيمم ، فقال له أبو موسى : كيف تصنع بهذه الآية . » فلم تجدوا ماء فتيمموا » فقال عبد الله : لو رخص لهم في هذا لأوشك اذا برد على أحدهم الماء أن يتيمموا بالصعيد ، فقال أبو موسى : ألم تسمع قول عمار لعمر ؟.. فقال عبد الله : ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟. اهـ .

قال اليعمرى : وقد روي عن ابن مسعود الرجوع فيما رواه ابن أبي شيبه : نا سفيان بن عيينة ، عن ابن سنان ، عن الضحاك ، قال : رجع عبد الله عن قوله في التيمم ، وقد روي عن عمر مثل مقالة عبد الله الأولى فقال ابن أبي شيبه : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن ابراهيم ، عن الأسود ، عن عمر ، قال : « لا يتيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً » ، قال بعضهم : ورجوع عمر مصرح به في حديث عمار لقوله : « نوليك من ذلك ما توليت » وذكر ابن النذر : ان عامة العلماء أجمعوا على خلافها وانها رجعا . اهـ .

وقال ابن عبد البر : أجمع علماء الامصار بالشرق والمغرب فيما علمت أن التيمم بالصعيد عند عدم الماء طهور كل مسلم مريض أو مسافر وسواء كان جنبا أو على غير وضوء لا يختلفون في ذلك . وقد كان عمر وابن مسعود يقولان : « إن الجنب لا يطهره الا الماء ، وانه لا يستباح بالتيمم صلاة أبداً لقوله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » وقوله عز وجل : « ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا » وأخفيت عليها السنة في ذلك ، ولم يصل اليها من ذلك الا قول عمار ، وكان عمر حاضراً ذلك معه فأنسى قصة عمار وارتاب في ذلك بحضوره معه ونسيانه لذلك فلم يقنع بقوله ، فذهب هو وابن مسعود الى أن الجنب لم يدخل في المعنى المراد بقوله تعالى : « وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » وكانا يذهبان الى أن الملامسة مادون الجماع ، ولم يتعلق أحد من فقهاء الامصار من قال : ان الملامسة الجماع ، ومن قال : انها مادون الجماع من دواعي الجماع بقول عمر وابن مسعود في ذلك .

وقد غلط بعض الناس في هذا المعنى على ابن مسعود ، فزعم أنه كان يرى أن الجنب اذا تيمم لم يغتسل ولا وضوء عليه ، وهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين ، ولا روي عن أحد من السلف ولا الخلف فيما علمت إلا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ولا يصح عنه ، والمحفوظ عن ابن مسعود ما وصفنا عنه . وفي قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي ذر وغيره : « التراب كافيك ما لم تجد الماء ، ولو أقيمت عشر سنين ، فإذا وجدته فاغتسل » وفي بعض الروايات : « فامسسه بشرتك » دليل واضح على أن الجنب إذا وجد الماء لزمه استعماله ، وأن تيممه ليس بطهارة كاملة وإنما هو استباحة للصلاة ، ثم هو على حاله جنباً عند وجود الماء اهـ . كلامه .

وفي قوله عليه السلام : « في الجنب لا يجد الماء ... » دليل على مشروعية الطلب . قال الامام المهدي في « المنهاج » : « لانه لا يقال لم يجد الماء أو وجد الماء الا اذا تقدمه طلب » ، يقول قائل أهل اللغة : وجدت الصالة اذا طلبها ثم وجدها . ويقول الفقيه : وجدت المسألة في كتاب كذا اذا طلبها ثم وجدها . ويدل على وجوب الطلب ما رويناه عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : « يتلوم الجنب الى آخر الوقت ، فان وجد الماء اغتسل وصلى ، وان لم يجد الماء تيمم وصلى ، فاذا وجد الماء اغتسل ولم يعد » (١) . والتلوّم : التطلب ، فقد ذكر في كتب اللغة أن التلوم : الانتظار والمكث ، واعترضه القاضي بأن الانتظار والمكث ليسا من الطلب في شيء بل هما ضدّ له ، لأن الطلب هو السعي في الشيء والحركة لأجله . وأما المكث والانتظار فالسكون والاستقرار اهـ .

قلت : أخرج البيهقي بإسناده الى الحرث عن علي عليه السلام انه قال : « اطلب الماء حتى يكون آخر الوقت ، فان لم تجد ماءً تيمم ثم صل » قال : وهذا لم يصح عن علي .

قال الضمدي : رواية الحرث عنه مقبولة عند الشيعة لأنه منهم ولم يردوه الا بذلك اهـ . وقد ترجم البيهقي للمسألة فقال : « باب إعواز الماء بعد طلبه » ، وأورد حديث حذيفة وقد تقدم تخريجه ، وفيه : « فضّلنا على الناس ثلاث : جعلت لنا الأرض كلها مسجداً . وجعل

(١) أخرجه محمد في « الامالي » فقال : اسماعيل بن موسى عن ثريك عن ابي اسحاق عن الحرث عن علي فذكره . اهـ . من خط المصنف .

تراها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء ... » الحديث . وأورد بعده حديث عائشة وفيه : « ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استيقظ وحضرت الصلاة فالتمسوا الماء فلم يوجد، وزلت: « يأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة . . » الى ذكر التيمم الحديث... وفيه قصة سقوط قلادة عائشة واحتباس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطلبها . وأخرجه البخاري في « الصحيح » . واحتجاجة الأول بعدم الوجدان مبني على ترتيبه على الطلب كما ذكره في « المنهاج ». وفي الثاني بالتاسم الماء بتقريره صلى الله عليه وآله وسلم إن لم يكن عن أمره. وليس لعدم الوجدان ضابط يرجع اليه سوى العرف ، وهو يختلف باختلاف حال العادم بين كونه قوياً على الطلب أو لا ، وبين كون المقصود به مهماً أو لا مخففاً فيه أو لا . قال بعض شراح الحديث: وكل هذه مسائل سكت الله عنها لتبقى لهم فسحة وتنشيطاً في الاجتهاد ونحوها كثير . وقل في « النار » : أعلم أن مكان الماء اما معلوم أو مظنون أو مجوز أو مأیوس . الأخير غير واجب **صلياً** اتفاقاً ، والمعلوم والمظنون - قال في « عيون المذاهب » للحنفية : يجب في الميل كونه مثله مختار المنصور بالله ومن معه ، وأما المجوز وجدانه - فكلامهم مضطرب فيه وتحديد بلا دليل ، لان تلك الحدود إن كانت تفسيراً للوجدان فليس بمحدود لغة بل هو أمر عرفي . وان كانت بالعقل فلم يذكروا شيئاً، اذ لا يقضي العقل بشيء منها ولا ادعوا ذلك . اهـ . المراد من كلامه . وهو مبسوط مشتمل على تحقيق البحث .

قال وقال زيد بن علي عليها السلام : يتيمم لكل صلاة ويصلي بكل تيمم صلاته تلك ونافلتها .

قال محمد بن منصور في « الأمالي » : حدثنا حسين بن نصر ، عن خالد بن عيسى ، عن حصين ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : جرت السنة أن لا يصلي بالتيمم الا صلاة واحدة ونافلتها . وحدثنا جعفر - يعني النيروسي - عن قاسم بن ابراهيم ، قال : يصلي التيمم صلاة واحدة بالتيمم ، وتيمم لوقت كل صلاة . اهـ .

وفي « سنن البيهقي » باسناده الى ابن عمر ، قال : « تيمم لكل صلاة وإن لم تحدث » ،

قال : إسناده صحيح . وحكي في « التلخيص » عن البيهقي ، قال : ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، وقد روي عن علي وعن عمرو بن العاص وعن ابن عباس ، والرواية عن علي أخرجه بإسناده إلى أبي بكر بن أبي شيبة : نا هشم ، عن حجاج ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « يتيمم لكل صلاة » والرواية عن ابن عباس أخرجه بإسناده إلى عبد الرزاق ، عن الحسن بن عمار ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : « من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة ، ثم يتيمم للصلاة الأخرى » . قال علي - يعني الدارقطني - : الحسن بن عمار ضعيف .

قال القاضي : ومما يحتج به أيضاً قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة » إلى قوله « فتيموا » فاقضى وجوباً لعطير لكل صلاة ، وخرج الوضوء بدليل سبق ، وبقي التيمم على مقتضاه ، وقد ذكر معنى هذا الأشعر في تعليقه على « البهجة » . ١ هـ .

وقال ابن القيم : لم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم التيمم لكل صلاة ولا أمر به بل أطلق التيمم وجعله قائماً مقام الوضوء ، وهذا يقتضي أن يكون حكمه حكمه إلا ما اقتضى الدليل خلافه . ١ هـ . وقال في « شرح المنظومة » : ويؤيد هذا حديث : « عليك بالصعيد الطيب فإنه يكفيك » أخرجه البخاري مستدلاً به على عدم وجوب التيمم لكل صلاة . قال ابن حجر : أي فإنه يكفيك ما لم تجد الماء أو تحدث .

وقال بعض شارحي « منن أبي داود » : ويحتج بهذا من يرى أن التيمم أن يجمع بتيمم واحد بين صلوات ذوات عدد . وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة ، وبه قال ابن المسيب والبصري والزهري والثوري وأصحاب الرأي ويزيد بن هارون ، ويروي عن ابن عباس وأبي جعفر الباقر . ودليلهم القياس على الماء والبدل ينوب عن المبدل ، ولا يشترط مساواته له من كل وجه ، وهذا ظاهر الآية لقوله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » والتيمم لكل صلاة من غير حدث حرج . ولا يشبهه التيمم بالاستحاضة لدوام حدثها واستمراره ، وشبهه بالتوضيء بالماء أكثر وأقرب . والأولى أن يتيمم لكل صلاة ، لأنه إن استحبناه في طهارة الماء ففي طهارة التيمم أكثر استحباباً لضعفها . وما ورد عن الأفاضل من التيمم لكل صلاة محمول على هذا إن شاء الله تعالى . وقد جنع في « المنار » إلى هذا المذهب ، ووسع في الاحتجاج له .

حدثني زبد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم
السلام ، قال : « لا يؤم المتيّم المتوضّئين ولا المقيد المطلقين »

في مسند علي عليه السلام من « الجامع الكبير » ما لفظه عن علي : « لا يؤم المتيّم
المتطهرين ، ولا يؤم المقيد المطلقين » أخرجه عبد الرزاق . ١ هـ . وأخرج البيهقي في « باب المتيّم
يؤم المتوضّئين » بإسناد حسن إلى ابن عباس أنه كان في سفر معه أناس من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم عمار ، فصلّى بهم وهو متيّم . وأخرجه البخاري
في ترجمة باب ، فقال : وأمّ ابن عباس وهو متيّم .

وقال البيهقي : ورويناه عن ابن المسيب وعطاء والحسن والزهرى ، وحديث عمرو بن العاص
قد مضى في هذا الباب - يعني به ما رواه بإسناده إلى عمرو بن العاص - قال : « احتلمت في ليلة
باردة في غزوة ذات السلاسل ، فاشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتيّمت ثم صليت بأصحابي
الصبح ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت
جنب !! فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله تبارك وتعالى يقول : « ولا تقتلوا
أنفسكم إن الله كان بكم رحيمًا » فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئاً . ثم عقب
البيهقي ذلك الباب بباب كراهية من كره ذلك . أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ، أنا أبو بكر
ابن اسحاق ، أنا أبو المثنى ، ثنا مسدد ، نا حفص بن عثمان ، عن الحجاج ، عن أبي اسحاق ،
عن الحرث ، عن علي عليه السلام « انه كره أن يؤم المتيّم المتوضّئين » فهذا إسناد لا يقوم به
حجة . ١ هـ .

قال في « التخرّيج » : فيه الحجاج بن أرطاة والحرث بن عبد الله الأعور وفيهما كلام ،
وقد وثقا . وقيل : إن سماع السبيعي من الحرث إنما هو نحو أربعة أو خمسة أحاديث والساقى
صحيحة . وقال البيهقي أيضا : أخبرنا أبو عبد الله ، أنا أبو بكر ، أنا عبد الله ، نا اسحاق ،
أنا ابن وهب ، حدثنا معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحرث ، عن نافع ، قال : « أصاب ابن
عمر جنابة في سفر فتيّم ، فأمرني ، فصليت به وكنتم متوضّئين » وهذا محمول على الاستحباب . ١ هـ .
ثم قال : وأخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه ، أخبرنا علي بن عمر الحافظ ، ثنا محمد بن جعفر

ابن رُمَيْس ، نا عثمان بن معبد ، نا سعيد بن سليمان بن مائع الحميري ، نا أبو اسماعيل الكوفي
اسد بن اسماعيل ، نا صالح بن بيان ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يؤم التيمم المتوضئين » قال علي : اسناده ضعيف .

وقد اختلف في جواز صلاة المتوضي خلف التيمم ، فمنعها العترة ومالك ومحمد ، وأجازها
الشافعي وأصحابه ، وعند أبي حنيفة المنع من جهة القياس والجواز من جهة الاستحسان .

إحتج الأولون بالروى في الأصل عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وما في معناه من الشواهد ،
وقد ثبتت نسبته اليه عليه السلام بتوثيق من تكلم فيه من رجال السند ، واعتضاده بما روي
عن ابن عمر باسناد ثابت كما عرفته . وأجابوا عن حديث عمرو بن العاص بأنه ليس في الخبر
أن أصحابه كانوا متوضئين ، فيحمل على أنهم كانوا متيممين مثله ، وكذا الكلام على حديث
ابن عباس .

وأجاب في « البحر » : ان القول المروي أصرح من التقرير ، وهذا مصير منه الى الترجيح
وهو فرع التعارض . وحديث عمرو بن العاص فيه اختلاف كما ذكره البيهقي عقيب إرادته
باللفظ السابق ، وانظره : ورواه عمرو بن الحرث ، عن يزيد بن أبي حبيب فخالفه في الاسناد
والماتن جميعاً . وفيه « أنه غسل مغابنه ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم » وليس فيه ذكر
التيمم ، ومع التعارض يتوقف الاستدلال به حتى يأتي ما يرجح إحدى الروايتين . وما ذكره
البيهقي من انه يحتمل أن يكون قد فعل ما نقل في الروايتين جميعاً : غسل ما قدر على غسله
وتيمم الباقي... فيه نظر . والذي يؤيد عدم صلاة المطلق خلف المقيد من جهة القياس أنه غير
مستوف للصلاة وأركانها وهيئاتها ، فأشبه صلاة القائم خلف القاعد الا ان يكون القيد غير
مانع للمصلي عن الاتيان بأركان الصلاة وهيئاتها جاز ذلك . ذكره في « المنهاج » .

قال زيد بن علي عليه السلام : وكل شيء تيممت به من الأرض

يجزئك .

قد سبق أن التيمم في عرف أهل الشرع : إيصال التراب الى الوجه واليدين . وظاهر

كلام الامام أنه يجزيء التيمم بجميع أجزاء الأرض سواء كان تراباً أو رملًا أو مسبحة (١) أو زرنينخاً أو آجر أو غير ذلك . والدليل عليه ظاهر الآية ، فإن الصعيد على ما نقله صاحب «الكشاف» عن الزجاج : وجه الأرض تراباً أو غيره . وفي «القاموس» هو : التراب أو وجه الأرض ، والمراد بالطيب : الطاهر . وكذا في «تفسير غريب القرآن» للامام زيد بن علي عليه السلام ، ولفظه - التيمم - التعمد ، والصعيد : وجه الأرض ، والطيب : النظيف . اهـ .

ويدل عليه أيضاً حديث أبي أمامة عند البيهقي : «فايما رجل من أمتي أتى الصلاة ولم يجد ماءً وجد الأرض طهوراً ومسجداً» وعند أحمد : «فمنه طهوره ومسجده» ، وفي رواية عمرو ابن شعيب : «فأينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت» ويدل عليه أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم في المتفق عليه من حديث جابر : «وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» فيعم لفظ الأرض جميع أجزائها .

واعترض بأنه مخصوص برواية «وجعلت تربتها لنا طهوراً» فينبغي أن يحمل عليه العام وتخص الطهورية بالتراب . وأجيب بمنع كون التربة مرادفة للتراب ، بل تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره مما يقاربه . وبأنه مفهوم لقب - أعني تعليق الحكم بالتربة - وهو ضعيف عند الأصوليين لم يقل به الاالدقاق . وقال في «المنار» : أقوى دليل لتعيين التراب قوله تعالى : «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» كما حققه الزمخشري ، وحديث «وترابها طهوراً» وهو في «صحيح مسلم» وغيره .

وأما الأحاديث المطلقات في الأرض وفي الصعيد ، فتحمل على التراب للآية والحديث ، وأطلق المطلق على المقيد لغلبة التراب وهو المروي من فعلهم ، وليس لمدعي غير ذلك ما ينافي ما ذكرنا . ونحن في مقام المانع بعد ثم كل ما صدق عليه التراب وأمكن التمسح به أجزاً ، وما لم يكن ذلك فلا . واشترط الانبات لادليل عليه ، والمسمى بالخبيث في الآية قد أنبت وانما فيه نكد ، فكيف يكون دليلاً على اشتراط الانبات ؟.. اهـ .

وقوله : «وليس لمدعي غير ذلك» ما ينافي ما ذكرنا مؤيداً لما ذكره ابن القيم من أن الرمل والسبحة مجزيان في التيمم .

(١) بالسين المهملة والباء الموحدة والخاء المعجمة مفتوحات ، وهي : الأرض التي لا تكاد تنبت . اهـ .

أما الرمل فلحديث أبي أمامة المشار اليه أولاً ونحوه ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر في غزوة تبوك قطعوا تلك الرمال في طريقهم ومأوئهم في غاية القلة ، ولم يُرو أنه حمل التراب معه ولا أمر به ولا فعله أحد من أصحابه ، مع القطع بأن تلك المساويز الرمال فيها أكثر من التراب وكذلك أرض الحجاز وغيرها .

وأما السبخة فصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه تيمم من أرض المدينة ، وكانت أرضها سبخة ، كما أخرجه البخاري في « صحيحه » عن أبي جهم الانصاري قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل ، فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار ، فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام » الحديث . قال الحافظ ابن حجر : زاد الشافعي « فحته بعصى » . ا هـ .

قلت : وبما ذكرته من أن ظاهر كلام الامام يعم جميع أجزاء الأرض متتابعة لصاحب « المنهاج » والقاضي في « شرحه » ، ولحملة على كون المراد بقوله : « وكل شيء تيمم به » ما يسمى تراباً سواء كان رملاً أو غيره منبتاً أولاً وجه ظاهر ، وفيما سيأتي في قوله : « وسألت زيداً عن الرجل يكون في السفر ... الخ » بيان لما أجمله هنا ومننبه عليه ان شاء الله تعالى .

تنبيه استدل على اشتراط ما يعلق باليد عند المسح بما دل عليه لفظ من التبعية في قوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » كما ذكره في « الكشف » وبجته صلى الله عليه وآله وسلم الجدار بالعصا . قال بعض شراح الحديث : يحمل التراب الوارد في أحاديث التيمم على ماله غبار بدليل اشتراط المسح ، ولا يكون المسح إلا بشيء يعلق بالمسوح . وقوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم ... » الآية ظاهر في دلالة اشتراط الغبار قريب من النص أو هو نص فليفهم . وحملها على غير التبعض هنا لا تساعد عليه العربية ويكاد يكون عناداً محضاً . ا هـ .

وخالف بعضهم في اشتراطه مستدلاً بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفخه في يده بعد أن ضرب بها التراب في حديث عمار . ودفع بأن ذلك النفخ لا يزيل كل ما يعلق باليد من التراب والتخفيف مستحب ، وعلى استحبابه استدلال بنفخه صلى الله عليه وآله وسلم ونفضه يديه كما في بعض روايات هذا الحديث ، وهو الذي ترجم له البيهقي بقوله : « باب نفض اليدين من التراب عند التيمم إذا بقي في يديه غبار يماس الوجه كله » .

وقال زيد بن علي عليه السلام في التيمم يجد الماء في الصلاة

قال : يستقبل الصلاة .

قال في « المنهاج » : والوجه فيه أنه لم يحز له التيمم الا بعد عدم الماء أو تعذر استعماله ، وهذا غير عادم للماء ، فلا يجوز له الاستمرار على الصلاة ، كما لو كان واجداً للماء قبل افتتاح الصلاة . اهـ . وهو مبني على كون التيمم لا يرفع الحدث ، ولذا وجب على التيمم الاغتسال عند وجود الماء . وأما من ذهب إلى كونه رافعاً له كالحنفية فلا يعيد الصلاة عند وجدان الماء سواء كان في الوقت بقية أم لا ، وكذا سائر الأحكام من أنه يصلي به ماشاء ، وفي أول الوقت عند اليأس من استعمال الماء . ومن الشافعية من يوافق في ذلك الحكم ويخالف في التعليل ، فقال : إذا شرع المكلف في البدل ثم قدر على الأصل في خلاله فلا يخلو أما أن يكون البدل مقصوداً في نفسه ليس يراد لغيره أم لا ؟ .. فان كان الأول استقر حكمه كما لو قدر على التيق في الكفارة بعد الشروع في الصوم ، وإن لم يكن مقصوداً في نفسه بل يراد لغيره لم يستقر حكمه ، كما لو قدر على الماء في اثناء التيمم أو بعد الفراغ منه وقبل الشروع في الصلاة . وأما إذا شرع في الصلاة فالحكم حينئذ قد استقر لفعل المقصود به هذا . وأما إذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة ، فقال في « المنهاج » : عن الامام في ذلك روايتان تحصيلهما أنه لو وجده بعد الخروج من الوقت فلا إعادة عليه في الروايتين ، وإن كان الوقت باقياً وجب عليه أن يتوضأ ويعيد تلك الصلاة . وروى ذلك عنه القاسم بن ابراهيم عليه السلام . وروى صاحب « الجامع الكافي » أنه لا يعيدها مطلقاً سواء كان الوقت باقياً أو لا ، والوجه فيما رواه القاسم عليه السلام أنه مأمور بأداء صلاة كاملة بطهورها وفروضها ، ولم يأت بها والوقت باق فيجب عليه أدائها ، والوجه في الرواية الثانية أنه قد أتى بما كلفه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « لا ظهران في يوم » .

واختلف العلماء في ذلك على قولين ، فقال جماعة : يعيد الصلاة ، منهم الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وعطاء وطاووس والقاسم ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعه ، واستحسنه الأوزاعي ، وقال : ليس بواجب .

وقال ابن عمر والشعبي والنخعي وأبو سلمة ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر : لا يعيد لأنه أدى فرضاً كما أمر فغير جائز أن نوجب عليه الإعادة بغير حجة . والدليل على صحة ذلك حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود والنسائي والدارمي والحاكم . قال ابن أبي شريف في « الاستيعاد » : اسناد رجاله رجال مسلم « أن رجلين خرجا في سفر فحضرت الصلاة ، وليس معها ماء ، فتيما صعيداً طيباً ، ثم وجدا الماء ، فأعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ، ولم يعد الآخر ، فقال للذي لم يعد : أصبت السنة وأجزأتك صلاتك ، وقال للذي توشأ وأعاد : لك الأجر مرتين » قال في « التلخيص » : رواه النسائي مسنداً ومرسلاً ورواه الدارقطني موصولاً ثم قال : تفرد به عبيد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن سواد ، عن عطاء عنه موصولاً ، وخالفه ابن المبارك فأرسله . قال أبو داود : غير ابن نافع يرويه عن الليث ، عن عميرة بن أبي ناجية ، عن بكر عن عطاء مرسلاً ، قال : وذكر أبي سعيد ليس بمحفوظ . قال الحافظ ابن حجر : لكن هذه الرواية رواها ابن السكن في « صحيحه » من طريق أبي الوليد الطيالسي ، عن الليث ، عن عمرو بن الحرث وعميرة بن أبي ناجية جميعاً ، عن بكر موصولاً . قال أبو داود : رواه ابن لهيعة ، عن بكر فزاد بين عطاء وأبي سعيد ، أبا عبد الله مولى اسماعيل بن عبيد الله . اهـ .

وابن لهيعة ضعيف فلا يلتفت إلى زيادته ولا تُعمل بها رواية الثقة عمرو بن الحرث ومعه عميرة بن أبي ناجية ، وقد وثقه النسائي ويحيى بن بكر وابن حبان ، وأثنى عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مريم .

وله شاهد من حديث ابن عباس . قال : إسحاق بن راهويه في « مسنده » : أخبرنا زيد ابن أبي الزرقاء ، حدثنا ابن لهيعة ، عن ابن هبيرة ، عن حنش عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم بال ثم تيمم ، فقيل له : إن الماء قريب منك ؟ .. قال : فلعلي لأبلغه » . اهـ . ويشهد لذلك أيضاً حديث أبي الجهم عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي في تيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام من الجدار .

وفي « مجمع الزوائد » عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا واقف بعض أهله ، وكسل أن يقوم ضرب يده إلى الخائط فتيمم » رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس .

قلت : لكنه صالح في الشواهد والمتابعات كما مر في نظائره .

قال في « نجوم الأنظار » وقد استشكل قوله الذي أعاد: « لك الأجر مرتين » مع الحكم بأن السنة عدم الاعادة ، والموافق للسنة هو الاحق بعظيم الأجر . وقد يجاب بأن تعدد الأجر إنما هو لكثرة العمل والفعل الصادر عن اجتهاد ، وإن وقع فيه الخطأ لا يحرم صاحبه الأجر ، فلذا حكم له صلى الله عليه وآله وسلم بحظين منه .

وأما التأويل بأن المراد بالسنة الطريقة أعم من موافقة الصواب والخطأ ففي غاية البعد . اهـ . وقد يقال : لا ينتم من ثبوت الأجرين على العاملين مساواتها لثواب السنة فضلاً عن زيادتها عليه ، ولذا نظائر في الشريعة . ووجدت معنى ذلك في قبول البشرى للسيد محمد بن ابراهيم رحمه الله ولفظه : الحديث وإن صح محمول على تضعيف أجر الخطيئ بالنظر الى اجتهاده مرتين ، وعمله بما أداه اليه اجتهاده مرتين لا بالنظر الى من اجتهد فاصاب مرتين ، فأنه لم ينص على تفضيله على المصيب بالضرورة ، وإنما يظن ذلك من مفهوم اللقب وهو مردود عند جميع المحققين .

سألت زيد بن علي عن الرجل ^(١) يكون في السفر في ردغة من طين ، ولم يجد الماء ، قال : يتييم من غبار سرجه أو برذغة حماره ، أو غبار ثوبه ، والرجل والمرأة في التيمم أسواء .

قال في « القاموس » : الردغة ^(٢) محركة وتسكن : الماء والطين والوحل الشديد الجمع كصحب وتخدم وجبال . اهـ .

(١) نسخة : في الرجل

(٢) الدال المهملة والعين المعجمة . اهـ .

وبرذعة الحمار : الأكاف الذي يجعل على ظهره كالسرج على الحصان . وفي « المصباح » :
البرذعة : حلس تجعل تحت الرجل - بالدال والذال (١) - والجمع البراذع هذا هو الأصل. وفي
عرف زماننا هي للحمار ما يركب عليه بمنزلة السرج للفرس . وما ذكره عليه السلام مشعر* بأنه
لا يجزيء في التيمم إلا التراب فقط ، ولا يجزيء غيره من الجص والزرنيخ والآجر وغير
ذلك ، فإنه لو كان يجزئه لما أمره بالتيمم من غبار سرجه... الخ ولكنه عليه السلام لا يشترط أن
يكون منبتاً بل ما يطلق عليه اسم التراب ، وهو الذي ذكرته سابقاً من أن الصواب حمل
كلامه هناك على ما ذكره في هذا الموضع ، وكذلك يشعر أيضاً بأن التمسح بغير غبار لا يجزيء
وهو الصحيح كما تقدم إيضاحه .

وقوله عليه السلام : « والرجل والمرأة في التيمم سواء » فما أيسح للرجل أن يتيمم معه
أيسح لها مثله ، وما أجزأ الرجل أن يتيمم به أجزاها ، والدليل عليه قوله صلى الله عليه وآله
وسلم : « النساء شقائق الرجال ، وحكي على الواحد حكاي على الجماعة » .

سألت زيد بن علي عليها السلام عن المرأة الحائض تطهر
في السفر ، قال : تيمم ، فإذا وجدت الماء اغتسأت ولم تعد شيئاً
من صلاتها .

ووجه أن حكم الحيض والنفاس حكم الجنابة ، وقد سبق في حديث أبي ذر وغيره أن
حكمها التيمم . ونقل الرافعي أن الصحابة لا يختلفون في تيمم الحائض . ويدل عليه أيضاً
صريحاً ما أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من حديث أبي هريرة : « أن ناساً من البادية
أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالوا : إنا نكون بالرمال الأشهر الثلاثة والأربعة ،
ويكون منا الجنب والنفساء والحائض ، ولسنا نجد الماء ؟ .. فقال : عليكم بالأرض » الحديث .

(١) والعين المهملة . اهـ .

قال في « النار » : عزاه السيوطي الى سعيد بن منصور أو إلى « المختارة » للضياء المقدسي لأن الرمز يحتملها ، وأخرجه عبد الرزاق مختصراً .

قلت : هو في « سنن البيهقي » وضعفه بابي الربيع السهني ، ثم أورد له شاهداً ، وقال : فيه عبد الله بن سلمة الأفطس وهو ضعيف .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس أن يجامع في السفر ، وهو لا يجد الماء فيتيمم^(١) .

وهو مذهب ابن عباس ، وبه قال عامة الفقهاء ، ويروى عن ابن عمر وابن مسعود ، وهو رواية عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنهم كرهوا ذلك . وقالوا : ليس لمن هذه صفته أن يجامع ، وبه قال الزهري . وقال مالك : أحبُّ له أن لا يصيب أهله إلا ومعه ماء . وروي عن عطاء في المسافر إن كان بينه وبين الماء أربع ليال فاكثر فليُصِيبَ ، وإن كان ثلاث فما دون فلا . وعن الزهري أنه أباح للمُعْرَبِ ومنع المسافر حتى يأتي الماء . وكل هذه الأقاويل محجوجة بالصحيح من السنة ، وهو ما في خبر أبي ذر من قوله : « إني كنت أعزب عن الماء ، وممسي أهلي ، فتصيني الجنابة فأصلي بغير طهور » فقررره صلى الله عليه وآله وسلم على جواز إتيان أهله ولو لم يجد الماء وأمره بالتيمم . ويدل له أيضاً ما أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » ، قال : ثنا عثمان بن أبي شيبة ، عن زيد بن الحباب . قال : حدثني ابن لهيعة ، عن عيسى بن موسى ، عن حميد ، عن أبي شعيب ، عن أبي ذر قال : « قلت : يا رسول الله أصيب أهلي ولا أقدر على الماء ؟ . قال : أصب أهلك ولو لم تجد الماء عشر سنين ، فإن التراب كافيك » عبد الله بن

(١) ويتيمم . نسخة .

لهيعة فيه كلام ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه
عن جده ، قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله الرجل
يغيب لا يقدر على الماء أيجامع أهله ؟ .. قال : نعم » رواه الامام أحمد من طريق حجاج بن
أرطاة . وفي « مجمع الزوائد » عن حكيم بن معاوية ، قال : « قلت : يا رسول الله إني أغيب الشهر
عن الماء ومعني أهلي فأصيب منهم ، قال : نعم ، قلت : يا رسول الله إني أغيب أشهراً ، قال :
وإن غبت ثلاث سنين » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن . اهـ .



باب الحيض والاستحاضة والنفاس

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده عليهم السلام ، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، قال « أتت امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعمت أنها تستفرغ الدم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لعن الله الشيطان هذه ركضة من الشيطان في رحمك ، فلا تدعي الصلاة لها ، قالت : فكيف أصنع يا رسول الله ؟ قال : اقعدي أيامك التي كنت تحيضين في كل شهر ، فلا تصلي فيهن ، ولا تصومي ، ولا تدخل مسجداً ، ولا تقرئي قرآناً ، وإذا مرت أيامك التي كنت تحيضين فيهن فاغتسلي للفجر ، ثم استدخلي الكرسف ، واستدفري استدفار الرجل ، ثم صلي الفجر ، ثم أخرجي الظهر لآخر وقت ، واغتسلي واستدخلي الكرسف ، واستدفري استدفار الرجل ، ثم صلي الظهر ، وقد دخل أول وقت العصر وصلي العصر ، ثم أخرجي المغرب لآخر وقت ، ثم اغتسلي واستدخلي الكرسف ، واستدفري استدفار الرجل ، ثم صلي المغرب وقد دخل أول وقت العشاء ، ثم صلي العشاء . قال :

فولت وهي تبكي ، وتقول : يا رسول الله لا أطيق ذلك ، قال :
 فرقاً لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : اغتسلي
 لكل طهر كما كنت تفعلين واجعليه بمنزلة الجرح في جسدك ،
 كلما حدث دم أحدثت طهوراً ، ولا تتركي الكرسف والاستدفار .
 فان طال ذلك بها فلتدخل المسجد ، ولتقرأ القرآن ، ولتصل
 الصلوات ، ولتقض المناسك .»

الكلام على هذا الحديث في وجهين : الأول : في ذكر شواهد ومخرجه ، والثاني : في
 فوائده ومباحثه .

اما الاول : فقد روي عن علي عليه السلام أنه أفتى المستحاضة بالغسل عند كل صلاة .
 ففي مسنده من قسم الأفعال من « جمع الجوامع » للسيوطي ما لفظه : عن سعيد بن جبیر ، قال :
 « إن امرأة من أهل الكوفة كتبت الى ابن عباس بكتاب فيه أني امرأة مستحاضة أصابني بلاءٌ
 وضرٌّ ، واني أدع الصلاة الزمن الطويل ، وأن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك ، فافتاني :
 أن اغتسل عند كل صلاة ، فقال ابن عباس : اللهم لا أحد لها إلا ما قال علي ، غير أنها تجمع
 بين الظهر والعصر بغسل واحد^{واحد} ، والمغرب والعشاء بغسل واحد^{واحد} ، وتغتسل للفجر . فقيل : إنه يشق عليها ،
 فقال : لو أراد الله لا يتلاها بأشد من ذلك .» أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور . اهـ .

قلت : رواه عبد الرزاق عن معمر ، عن أيوب السخيتاني ، عن سعيد بن جبیر ،
 فذكره . حكى ذلك اليعمرى .

وأخرج الدارمي في « مسنده » فقال : أخبرنا محمد بن يوسف ، قال : ناسفیان ، عن
 أشعث ابن أبي الششاء الحاربي ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس ، قال : « كتبت اليه امرأة
 أني قد امتحضت منذ كذا وكذا ، فبلغني أن علياً ، قال : تغتسل عند كل صلاة ، فقال ابن
 عباس : فما نجد لها إلا ما قال علي رضي الله عنه .» اهـ .

قال في «التخريج» : رجاله رجال الصحيح .

وقال الدارمي أيضا أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : حدثنا شعبة ، قال : ثنا أبو بشر، سمعت سعيد بن جبير ، يقول : « كتبت امرأة الى ابن عباس وابن الزبير لاني امرأة استحاض فلا أطهر ، ولاني أذكر كُما الله إلا أفيتاني ، ولاني سألت عن ذلك ، فقالوا : كان علي عليه السلام ، يقول : تغتسل لكل صلاة ، فقرأت وكتبت الجواب بيدي : ما أجد لها إلا ما قال علي رضي الله عنه . فقيل : الكوفة أرض باردة ، فقال : لو شاء الله لا ابتلاها بأشد من ذلك » ورجاله رجال الصحيح أيضا . وأبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية ثقة ، روى له الجماعة .

وأخرجه الطحاوي بإسناده عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « جاءته امرأة مستحاضة تسأله فلم يفتها ، وقال لها : سلمي غيري ، قال : فأتت ابن عمر ، فسألته ، فقال : لا تصلي ما رأيت الدم ، فرجعت الى ابن عباس ، فأخبرته ، فقال : رحمه الله إن كان لي كفر ، قال : ثم سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقال : تلك وكزة من الشيطان - أو فرجة ^ط فرجة في الرحم - اغتسلي عند كل صلاة مرة ، فسألت ابن عباس بعد ، فقال : ما أجد لك إلا ما قال علي رضي الله عنه » . اهـ .

وأخرج أبو داود في «سننه» : حدثنا عبيد الله بن معاذ ، أخبرني أبي ، ثنا شعبة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة : قالت : « استحاضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرت أن تعجل العصر وتأخر الظهر ، وتغتسل لهما غسلا ، وأن تأخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلا ، وتغتسل للصباح غسلا ، فقلت لعبد الرحمن : أعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. فقال : لأحدثك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشيء » . اهـ . وقد أعلاه بعدم الرفع والقاعدة الأصولية أن لفظ الصحابي بقوله : أمير أو أمرنا يرجع الى أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الظاهر انصرافه الى من له الأمر الشرعي ، ومن يلزم اتباعه ومن يحتج بقوله ، وإنما توقف الراوي عن الرفع احتياطاً وتحرّجاً عن تأدية الحديث على غير ماسمعه ، والله أعلم .

قال البيهقي : ورواه محمد بن اسحاق بن يسار ، عن عبد الرحمن فخالف شعبة في رفعه ، وسمى المستحاضة ، وساق بإسناده الى محمد بن اسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ،

عن عائشة : « أن سهلة بنت سهيل استحيضت ، فأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة ، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بفعل ، والمغرب والعشاء بفعل ، وتغتسل للصبح » فقال أبو بكر بن اسحاق : قال بعض مشايخنا : لم يسند هذا الخبر غير محمد بن اسحاق ، وشعبة لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأنكر أن يكون الخبر مرفوعاً ، وخطأه أيضاً في تسمية المستحاضة ، فقال أبو بكر : وقد اختلف الرواة في اسناد هذا الخبر . قال الشيخ - وهو البيهقي - : فرواه شعبة ومحمد بن اسحاق كما مضى ، ورواه ابن عيينة فأرسله إلا أنه وافق محمداً في رفعه ، اهـ .

وأخرج الترمذي وأبو داود وابن ماجه ، واللفظ للترمذي ، قال : حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا أبو عامر العقدي « حدثنا زهير بن محمد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابراهيم ابن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران بن طلحة ، عن أمه حمنة بنت جحش ، قالت : « كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم استفتيته وأخبره ، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش ، فقلت : يا رسول الله إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما تأمرني فيها ، فقد منعتني الصيام والصلاة ؟ فقال : أمنت لك الكرسف فانه يذهب الدم ، قالت : هو أكثر من ذلك ، قال فتلجمي ، قالت : هو أكثر من ذلك ، قال : فاتخذني ثوباً ، قالت : هو أكثر من ذلك إنما أتج ثجاً ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : سآ مرك بأمرين أيهما صنعت أجزأ عنك فان قويت عليهما فأنت أعلم ، فقال : إنما هي ركضة من الشيطان فيحيطي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي ، فاذا رأيت أنك قد طهرت وامتنقات ، فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي وصلي فان ذلك يجزئك ، وكذلك فافعلي كما تحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن ، فان قويت على أن تؤخري الظهر وتمجلين العصر ثم تغتسلين حتى تطهرجي وتصلين الظهر والعصر جميعاً . ثم تؤخري المغرب وتمجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الصبح وتصلين ، وكذلك فافعلي وصومي إن قويت على ذلك - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وهو أعجب الأمرين إلي - . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، ورواه عبد الله بن عمرو الرقي وابن جريج وشريك ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابراهيم ابن محمد بن طلحة ، عن عمران ، عن أمه حمنة إلا أن ابن جريج يقول : عمر بن طلحة ،

22

ابراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وعلي بن
المديني وخليفة بن خياط، وهو تابعي، سمع أبا أسيد الساعدي وعبد الله بن عمرو بن العاص
وأبا هريرة وعائشة. وابن عقيل سمع عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك،
والربيع بنت معوذ، فكيف ينكر سماعه من ابراهيم بن محمد بن طلحة لقدمه؟.. وأين ابن
طلحة من هؤلاء في القدم؟.. وهم نظراء شيوخه في الصحبة. ففي صحة هذا عن البخاري
عندي نظر، والطريق التي ساق الترمذي منها هذا الحديث هي أسلم طرقه من العلل وأبعدها
عن المطاعن، وليس فيها من ينظر في أمره غير ابن عقيل، وقد تقدم الكلام عليه بما فيه
مغنى. اهـ. ما قاله العمري.

(١) هو ابن دقيق العيد رحمه الله . اهـ . منه .

قال في « التخريج » : وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » عن علي عليه السلام « أن المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلي وتصوم ». وهو معنى ما في آخر الحديث « المجموع » ولفظه : وأخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : نا الطحاوي ، قال : نا علي بن شيبة ، قال : نا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على شريك عن أبي اليقظان ، وحدثنا فهد ، قال : ثنا محمد بن سعيد الاصبهاني ، قال : أخبرنا شريك ، عن أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصلي وتصوم ». قال : وحدثنا حميد ، قال : نا محمد بن سعيد ، قال : نا شريك ، عن أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام مثله . اهـ .

وفي هذا الاسناد ضعف لضعف أبي اليقظان - وهو عثمان بن عمير - والحديث هـذا مروي من رواية أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً في « سنن أبي داود » والترمذي وابن ماجه . قال المزي في ترجمة ثابت الانصاري والدعدي بن ثابت ما لفظه : قال أبو بكر البرقاني ، قلت لأبي الحسن الدارقطني شريك عن أبي اليقظان عن عدي ابن ثابت عن أبيه عن جده كيف هذا ؟.. قال ضعيف ، قلت : من جهة من ؟ .. قال : أبو اليقظان ضعيف . قلت : فيترك ، قال : لا يخرج رواه الناس قديماً . قلت : عدي بن ثابت ابن من ؟.. قال : قد قيل ابن دينار ، وقيل : انه يعني جده أبو أمه وهو عبد الله بن يزيد الخطمي ، ولا يصح من هذا كله شيء . قلت : فيصح أن جده أبو أمه عبد الله بن يزيد الخطمي ، قال : كذا زعم ابن معين . روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه . اهـ .

قلت : ذكر أبو الفتح اليعمرى فائدة في سياق الكلام على عدي بن ثابت ، فقال : وسمعت شيخنا الإمام الحافظ أبا محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي عن عدي بن ثابت ، قال : « صحيح مسلم » ومرونا حديث من رواية عدي بن ثابت هذا ، فقال : هو عدي بن أبان بن ثابت بن قيس بن الخطيم الانصاري ، وذكر أن الترمذي سأل ابن معين عنه ، فقال : اسمه دينار ، قال : وهو وهم . اهـ .

وعدي هذا من الثقات المخرج لهم في « الصحيح » ، وثقه أحمد بن حنبل ، وقال أبو حاتم :

صدق ، وكان امام مسجد الشيعة وقاضيهـم . اهـ . وأثنى عليه في « الطبقات » ، ونقل نحوه مما ذكره الديماطي ، عن ابن سعد وغيره .

وحديث أبي اليقظان هذا له شاهد عن عائشة بإسناد جيد ذكره الدارمي ، فقال : أخبرنا محمد بن يوسف ، قال : ناسفيان ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن قميم امرأة مسروق ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : « المستحاضة تجلس أيام أقرائها ثم تغتسل غسلاً واحداً ، وتتوضأ لكل صلاة . قال في « التخريج » : وهذا إسناد رجاله رجال الصحيح خلا قميم امرأة مسروق وهي ثقة . قال المجلي : تابعة ثقة . وقد روى لها أبو داود والنسائي ، وأخرجه الدارمي أيضاً بإسناد آخر صحيح إلى قميم عن عائشة بلفظ : « تنتظر أيام أقرائها التي كانت ترك فيها ، فإذا كان يوم طهرها الذي كانت تطهر فيه ، اغتسلت ثم توضأت عند كل صلاة وصلت » .

وقد أخرج ابن حبان في « صحيحه » في النوع الحادي والثمانين حديث الأمر المستحاضة بالوضوء عند كل صلاة من طريق أبي حمزة السكري عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : « أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : يا رسول الله إني استحاض الشهر ، قال : ليس ذلك بحيض ولكنه عرق ، فإذا أقبل الحيض ، فدعي الصلاة عدد أيامك التي كنت تحيضين فيهن ، فإذا أدبرت فاغتسلي وتوضأي لكل صلاة » ثم قال : ذكر الخبر المدهحض قول من زعم أن هذه اللفظة - يعني « وتوضأي لكل صلاة » - تفرد بها أبو حمزة وأبو حنيفة ، ثم أخرج بإسناده عن أبي عوانة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المستحاضة ، فقال : تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل غسلاً واحداً ، ثم تتوضأ عند كل صلاة » . اهـ .

ومما يدل عليه أيضاً ما أخرجه أبو داود ، عن وهب بن بقية ، قال : نا خالد - يعني الطحان - عن سهيل - يعني ابن أبي صالح - عن الزهري ، عن عروة - يعني ابن الزبير - ، عن أسماء بنت عميس ، قالت : « قلت : يا رسول الله إن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت منذ كذا وكذا فلم تصل ؟ .. فقال رسول الله ﷺ : سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس في مركن ، فإذا رأيت صفارة فوق الماء ، فلتغتسل لاظهر والمصر غسلاً واحداً ، وتغتسل المغرب والعشاء غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً واحداً ، وتوضأ فيما بين ذلك » وسكت

عليه أبو داود . وقال المنذري : إسناده حسن وفيه الوضوء لكل صلاة بالنظر الى أن الطهارة الصغرى تدخل تحت الكبرى .

قال في « التلخيص » : ورواه مسلم في « الصحيح » دون قوله : « فتوضأي » من حديث هشام ، ثم أخرجه عن خلف عن حماد بن زيد عن هشام ، وقال في آخره : وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره . قال البيهقي : هو قوله : « وتوضأي » لأنها زيادة غير محفوظة . وقد بين أبو معاوية في روايته أنها قول عروة ، وكأن مسلماً ضعف هذه الرواية لخالفها سائر الرواة عن هشام . قال الحافظ : قد زادها غيره كما تقدم ، وكذا روى الدارمي من حديث حماد ابن سلمة ، والطحاوي وابن حبان من حديث أبي عوانة ، وابن حبان من حديث أبي حمزة السكري . قال الحافظ : ورواية أبي معاوية المفصلة أخرجه البخاري لكن سياقه لا يدل على الإدراج كما بينته في المدرج . ١ هـ .

الوجه الثاني : قوله باب الحيض . . . الخ

الحيض : لغة السيلان ، قال في « المصباح » : حاضت المرأة تحيض حيضاً : سال صمنها ، وحاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ، وحيضتها نسبتها الى الحيض . والمرة حيضة ، والجمع حيض مثل بدرة وبدر ، والحيضة - بالكسر - هيئة الحيض مثل الجلسة لهيئة الجلوس ، وجمعها حيض أيضاً مثل سدره وسدر . ١ هـ .

وهو اسم لخروج الدم من الفرج في الحيوانات على أي صفة كان من آدمية أو غيرها حتى قالوا : « حاضت الارنب » إذا خرج من فرجها الدم . ويقال في المرأة : حائض بلاهاء ، وحكى الجوهري عن الفراء حائضة بالهاء . ويقال : حاضت وتحيضت ودرست وعركت وضحكت ونفست كله بمعنى واحد ، وزيد : أكبرت وأعصرت بمعنى حاضت ، وهي تسمى كذلك إذا سال الدم منها في نوبة معلومة ، وإذا استمر من غير نوبة قيل استحيضت فهي مستحاضة ، والاسم : الاستحاضة .

قالوا : ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ، ودم الاستحاضة يسيل من العاذل ، وهو عرق يسيل في أدنى الرحم دون قعره .

وهو في عرف أهل الشرع : الأذى الخارج من الرحم المقدر أقله وأكثره ، والنقاء المتوسط

بين الأذنين جعل دلالة على أحكام وعلة في آخر ، فيدخل في الأذى الصفرة والكدره
الخارجتان في وقت الحيض .

وقوله : « الخارج من الرحم » يخرج عنه ما خرج من غيره ، ويخرج عن قوله : « المقدّر
أكثره وأقله النفاس » فانه لا حد لأقله وأن قدر أكثره ، وقوله : « النقاء المتوسط بين الأذنين »
ليدخل نحو اليوم الذي تنقّى فيه بين يومي حيض فيكون حيضاً . وقول جعل دلالة على أحكام
كالبلوغ وخلو الرحم عن الولد وانقضاء العدة . وقوله : وعلة في آخر كتحريم الوطء والصلاة
ومس المصحف وقراءة القرآن ودخول المسجد والصيام والاعتداد بالاشهر ونحو ذلك .
وقوله : « أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قيل هي : فاطمة بنت أبي حبيش ،
ذكره في « أمالي أحمد بن عيسى » عليه السلام والسيد صارم الدين ابن الوزير .

والمستحاضات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر هذه أحدها ، وهي بنت
قيس - لأن اسم أبي حبيش قيس - وكنيته أبو حبيش ، وحديثها في « الصحيحين » .
وبنات جحش الثلاث زينب أم المؤمنين وحنيفة أم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وسودة بنت
زمنة ذكرها العلاء بن المسيب ، عن الحكم ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، وذكره أبو داود
تعليقاً . وذكر البيهقي : أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً وهو مرسل ، لأن أبا جعفر تابعي ،
ولم يذكر من حديثه به ، وأم سلمة كما أخرجه سعيد بن منصور . قال : ثنا اسماعيل بن إبراهيم ،
نا خالد - هو الخذاء - ، عن عكرمة « أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كانت معتكفة وهي مستحاضة » قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة
كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطشت تحتها .

وأسماء بنت عميس حكاها الدارقطني من رواية سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن
عروة عنها . قال ابن حجر : وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت
أبي حبيش .

وسهلة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً .

وأسماء بنت مرشد ذكرها البيهقي وغيره .

وبادية بنت عيلان ذكرها ابن منده ، وقد روى البيهقي أن زينب بنت أم سلمة .

استحيضت ولكنها كانت صغيرة في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لانه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع ، وقيل أن رملة بنت أبي سفيان زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . استحيضت وإنها المهمة في البخاري . والله أعلم .

قوله : « فزعمت أنها تستفرغ الدم » الزعم يطلق بمعنى القول ، ويصح أن يراد به هاهنا أصل وضعه ، وهو ما فيه ارتياب وشك من حيث انه لم يتيقن أمرها في بادئ الرأي ، والافراغ : الصب ، وزيادة السين للمبالغة في كثرة الخارج كأنها تستقصي ^{أحجام} جميع ما فيها من دم الاستحاضة ، كما يقال : قر في المكان واستقر وأعشب المكان وأعشوشب . قال في « المصباح » : وأفرغت الشيء : صببته إذا كان يسيل من جوهر ذائب ، واستفرغت المجهود : أي استقصيت الطاقة .

قوله : « هذه ركضة من الشيطان في رحمك » . اختلف في معناه ، فقيل : هو حقيقة وإن الشيطان يضربها حتى يقطع عرقها . وقيل : المراد انه وجد سبباً الى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها حتى أنساها ذكر عاداتها فصارت التقدير كأنه يركضها .

قوله : « فلا تدعي الصلاة لها » أي في كل حالة بل على التفصيل المذكور في الحديث .

قوله : « أقمدي أيامك التي كنت تحيضين فيهن » هذا هو السماع . ووجد في بعض النسخ فيها وكذا لفظ « لا تصلي » مع بقية الأعمال التي للمؤث بعد لا الناهية رويت زيادة النون وحذفها ، والصواب الحذف إلا انه يستقيم على بعض اللغات . قوله : « وإذا مرت أيامك التي كنت تحيضين فيهن الخ . . . » دليل على أن هذا حكم المستحاضة التي طرأت عليها الاستحاضة بعد أن عرفت وقتاً وعدداً لها في الحيض ثم استمر عليها الدم بعد ذلك .

والمستحاضات أربع سوى المتحيرة ، وهي إما مبتدئة أو معتادة ، وكل منها إما مميزة أو غير مميزة ، والحديث يدل بلفظه على أن هذه المرأة كانت معتادة ، لقوله : « أقمدي أيامك التي كنت تحيضين فيهن » .

وقوله : « وإذا مرت أيامك . . . الخ » وليس في هذا اللفظ ما يدل على أنها مميزة أو غير مميزة . وقد يحتاج بذلك من يرى الرد الى أيام العادة سواء كانت مميزة أو لا ؟ .. وذلك ينبني على قاعدة أصولية وهي ما يقال ^{من} إن ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قياس الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال . أشار الى ذلك الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » ولكنه قد ثبت الرجوع الى الصفة كما في بعض روايات حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، قال لها : « إذا كان دم

الحيمض فإنه أسود يعرف . فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضأي وصلي « وحمله الناصر والشافعي على المبتدئة ، وكذا صاحب « الجامع الكافي » ترجم لها بمسألة البكر يستمر بها الدم أول ما تراه .

قوله : « فاغتسلي للفجر ثم استدخلي الكرسف ... الخ » الكرسف - بضم الكاف واسكان الراء وضم السين المهملة : هو القطن . والاستدفار ويروى - بالثالثة - ومعناها واحد ، يقال: استدفِر الرجل بثوبه إذا رد طرفه من بين رجليه الى حيزته . ومنه استدفِر الكلب بذنبه : إذا جعله بين رجليه . قال في « النهاية » : أمر المستحاضة أن تستدفِر ، وهو أن تشد فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحتشي قطناً وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها ، فيمتنع بذلك سيل الدم . وهو مأخوذ من ثفر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها . اهـ . قال الخطابي : يجب عليها أن تستدفِر وأن تعالج نفسها بما يسد المسلك ويرد الدم من قطن ونحوه ، كما في حديث حمزة « أنعت لك الكرسف » وقال لها : « تلجمي واستدفري » .

وفيه دليل على أنها إذا لم تعمل ذلك كان عليها إعادة الوضوء إذا خرج منها دم ، وإنما جاء قوله : « تصلي المستحاضة وإن قطر الدم على الحصى » فيمن تعالجت بالاستدفار ونحوه ، فإذا جاء بعد ذلك شيء غالب لا يرد الثفر لم تكن عليها إعادة الوضوء إذا لم تكن قدمت العلاج فهي غير معذورة ، وإنما أتيت من قبل نفسها فلزمها الوضوء . وهذا حكم من به سلس البول . يجب عليه أن يسد الجرى بقطن ونحوه ، ثم يشد بالعصائب ، فإن لم يفعل فقطر أعاد الوضوء ، والله أعلم .

ووقع في بعض نسخ « المجموع » بعد الاغتسال للفجر : « ولا تستدفري استدفار الرجل » وهي التي شرح عليها في « المنهاج » ، وفسر معناه بأن الوقت بعد اغتسالها الى الفجر قريب . فلهذا منعت من الاستدفار وأمرت بالاستدفار بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء لطول الوقت . قال السيد صارم الدين في « حاشية المجموع الحديثي » : ورواية الإثبات أولى لأنه رواها في « أمالي أحمد بن عيسى » ومن رواية أبي خالد وهو أعرف بكيفية سياق الحديث . اهـ .

قوله : « ثم أخري الظهر الى آخر الوقت » قال القاضي رحمه الله : يريد آخر وقت اختياره بدليل قوله : « ثم صلي الظهر ، وقد دخل أول وقت العصر » لأن أول وقت العصر اختيار متصل بآخر اختيار الظهر ، فصلاتها حينئذ جمع تأخير لأنها فعلت الصلاتين أول وقت

العصر ، وكذلك في المغرب والعشاء من أن صلاتها جمع تأخير لأنها تصلي المغرب والعشاء في أول وقت العشاء .

قلت : ودل الحديث على أن أمرها بالاغتسال على جهة الاستحباب ولهذا رُق لها لا على جهة الوجوب .

قال الأمير الحسين عليه السلام: لأن الوجوب لا يتغير حكمه مع الامكان ، ولا ينسخ إذ النسخ قبل الامكان لا يجوز عندنا . قال اليعمرى : وبعض هذا التأويل قوله عليه السلام في حديث حمزة : « سَأَمْرُكَ بِأَمْرَيْنِ أَيُّهَا صَنَعْتَ أَجْزَأَ عِنْدَكَ ، فَانْقُوتِ عَلَيْهَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ » وذكر الاغتسال لكل صلاة ، ثم قال عند تمامه : « وكذلك فافعلي وصومي إن قويت على ذلك . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « هو أعجب الأمرين إلي » ، ولا يخلو الحديث من محذوف وهو قولها أنها : « قويت » وبذلك يتوجه أن يكون قوله عليه الصلاة والسلام : « وهو أعجب الأمرين إلي .. » جواباً على قولها أنها : « قويت » ولو كان الاغتسال واجباً لما حصل منه تخيير ، ولتوجه الأمر به على الجزم .

وأما اختلاف العلماء في المسألة وبيان ما أجمعوا عليه منها ، فقال أبو عمر بن عبد البر : أجمعوا على أن الاستحاضة إذا كانت بمن تميز دم حيضتها من دم استحاضتها بالأيام أن تغتسل عند إدبار حيضها ، وكذلك إذا لم تعرف ذلك وقعدت ما أمرت به من عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر مع معرفتها بالصفة اغتسلت عند انقضاء ذلك . ثم اختلفوا فيما عليها بعد ذلك من غسل أو وضوء ، فذهبت طائفة إلى أنها تغتسل لكل صلاة ، وحكي ذلك عن أم حبيبة وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس وابن عمر وابن الزبير ، ويحكي عن سعيد بن المسيب . وقال آخرون: يجب عليها أن تغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً تصلي به الظهر في آخر وقتها ، والعصر في أول وقتها وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً وتؤخر الأولى وتقدم الآخرة وتغتسل للصبح غسلاً واحداً . وتمسك هؤلاء بحديث سهلة بنت سهيل ، وفيه « كان أمرها بالغسل لكل صلاة ، فلما جهدها ذلك أمر أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد » الحديث أيضاً .

قلت : وقد تقدم ذكره ، مختصراً . فأروا أن النامخ من الحكم في ذلك الجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، فصار القول بهذا أولى من إيجاب الغسل لكل صلاة . وروي ذلك عن علي عليه السلام وابن عباس وإبراهيم النخعي وعبد الله بن شداد وعطاء بن أبي رباح .

وقال آخرون : تغتسل في كل يوم مرة في أي وقت شئت . رواه معقل الخثعمي عن علي ، قال : « المستحاضة إذا انقضى حيضها اغتسلت كل يوم مرة » .

وقال آخرون : تغتسل من ظهر الى ظهر - بالظاء المعجمة - روي ذلك عن ابن عمر وأنس بن مالك ، ودي رواية عن عائشة . وروي أيضاً عن سعيد بن المسيب ، وهو قول سالم وعطاء والحسن . قال الدارمي : وهو قول الأوزاعي .

وقال آخرون : لا تغتسل الا من ظهر الى ظهر - بالمهمله - روي ذلك عن طائفة من أهل المدينة .

وقال آخرون : لا تتوضأ الا عند الحدث ، وهو قول عكرمة ومالك الا أن مالك يستحب لها الوضوء عند كل صلاة .

وقال آخرون : تدع المستحاضة الصلاة أيام إقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصلي . وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري ومالك والأوزاعي والليث والشافعي وعامة فقهاء الامصار ، الا أن مالكا يستحب للمستحاضة الوضوء لكل صلاة ولا يوجهه .

وسائر من ذكرنا يوجهه لكل صلاة ، وهذا المذهب ينزل عليه حديث الباب ، وهو أقرب الأقوال . وقد أورد أبو داود في « سننه » غالب حجج هذه الأقوال وفرقها على التراجم .

قوله : « فاعتسلي لكل طهر ، كما كنت تفعلين » - الى قوله - كلما حدث دم أحدثت طهوراً قال القاضي : أعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفتاها أولاً بالأفضل والاكثر طهارة والا عظم ثواباً لما بكت واشتكت العجز من ذلك أمرها بالواجب ، فقال : « اغتسلي لكل طهر كما كنت تفعلين » ، ويكون حكمها حينئذ حكم سلس البول في وجوب التطهر لكل صلاة مع استمرار سيلان الدم ، فان انقطع عنها ربما تصلي صلاتين أو أكثر بوضوء واحد جاز ذلك ، ولم يجب عليها أن تطهر لكل صلاة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اجعليه بمنزلة الجرح في جسدك كلما حدث دم . . . الخ » . فاذا توضأت للظهر مثلاً وصلت ولم يحدث دم ، ثم صلت العصر والدم ساكن أجزأها ذلك وذلك ظاهر . اهـ .

وقد ذهبت العترة وأبو حنيفة الى أن طهارتها مقدرة بالوقت ، فلها أن تجمع بوضوء واحد بين فريضتين أداء أو قضاء وما شئت من النوافل . واحتج الامام المهدي عليه السلام في

« البحر » على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث فاطمة : « وتوضئي لوقت كل صلاة » . قال ابن حجر في «الفتح» : وعلى قولهم المراد بقولهم « لكل صلاة » لوقت كل صلاة . فيكون من مجاز الحذف ويحتاج الى دليل .

قلت : إذا صحت رواية الوقت فهو دليل على ذلك إلا انه قال في « المنار » : ليس معنى لوقت كل صلاة إلا معنى لكل صلاة .

قوله : « فان طال ذلك بها » - يعني استمرار الدم ولم ينقطع - فصارت مستحاضة جاز لها في غير أيام عادتيا أن تدخل المسجد ، وتقرأ القرآن ، وتمس المصحف ، وتصوم ، ويطؤها زوجها ، وغير ذلك من أحكام الطاهر من قضاء المناسك ، أي فعلها إذ القضاء أحد معاني الفعل . كقوله تعالى : « فاذا قضيت الصلاة » أي فعلت . قال في « المنهاج » : هو من كلام الامام زيد بن علي وليس من الحديث ، والله اعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « يقرأ الجنب والحائض الآية والآيتين ، ويمس الدرهم الذي فيه اسم الله تعالى ، ويتناولان الشيء من المسجد » .

هذه الرواية أخرجها بلفظها في « الأمالي » من طريق أبي خالد موقوفة على علي عليه السلام ، وقد تضمنت ثلاث مسائل :

الاولى- في قراءة الجنب والحائض . فنقول : قد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك ما يشعر بالتعارض ؛ فأخرج البيهقي من حديث عاصم ، عن عامر البجلي ، عن أبي داود الطهوي ، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، عن أبي عبد الرحمن ، قال : « سئل علي عليه السلام عن الجنب يقرأ ، قال : لا ولا حرفاً » . وروى الدارقطني من طريق عامر بن السمط ، حدثنا أبو الغريف الهمداني ، قال : « كنا مع علي رضي الله عنه بالرحبة . فخرج الى أقصى الرحبة - فوالله ما أدري أبولاً أحدث أم غائطاً - ثم جاء فدعا بكوز من ماء فغسل كفيه ، ثم قرأ صدرأ

من القرآن ، ثم قال : اقرأوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة ، فإن أصابته جنابة فلاولا حرفاً واحداً . أبو الغريف - بالعين المعجمة (١) - وأخرجه البيهقي بإسناده الى عامر بن السمط متصلاً بعلي عليه السلام . قال : وروى أبو اسحاق عن الحرث عن علي ، قال : « اقرأوا القرآن على كل حال ما لم تكن جناباً » . اهـ . وأورده السيوطي في « الجامع الكبير » - عن علي عليه السلام أنه قال : « اقرأوا القرآن ولا حرج ما لم يكن أحدكم جناباً ، فإن كان جناباً فلا ، ولا حرفاً واحداً » . أخرجه عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي . اهـ .

وأخرج أبو داود في « سننه » : حدثنا حفص بن عمر ، نا شعبة ، عن عمرو بن ممرّة ، عن عبد الله بن سلمة ، قال : « دخلت على علي أنا ورجلان ، رجل منا ورجل من بني أسد أحسب ، فبعضهما علي وجهاً ، وقال : إنكما عليجان فعالجا عن دينكما ، ثم قام فدخل المخرج ثم خرج ، فدعا بماء فاخذ منه حفنة فتمسح بها ثم جعل يقرأ القرآن ، فانكروا ذلك ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ، وبأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحجبه - أو قال يحجزه - عن القرآن شيء ليس الجنابة » . قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وذكر أبو بكر البزار انه لا يروى عن علي الا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وحكى البخاري عن عمرو بن مرة : كان عبد الله يحدثنا فنعرف ونفكر ، وقد كان كبير لا يتابع في حديثه . وذكر الشافعي هذا الحديث ، وقال : وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه . وقال البيهقي : وإنما توقف الشافعي في ثبوت الحديث لان مداره على عبد الله بن سلمة الكوفي وقد كان كبير وأنكر من حديثه وعقله بعض التكررة ، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبير . قاله شعبة : هذا آخر كلامه . وذكر الخطابي أن الامام أحمد كان يؤيد عن حديث علي هذا ويضعف أمر عبد الله بن سلمة . اهـ . كلام المنذري .

وقال في « التلخيص » : صححه المنذري وابن السكن ، وعبد الحق والبغوي في « شرح السنة » ، وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة . قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي . وقال الدارقطني : قال شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه . اهـ . وفي رواية عنه : ليس أحدث بحديث

(١) مفتوحة وآخره فاء ، وهو عبد الله بن خليفة . ذكره في « التزيين » . اهـ .

أجود من ذا ، والله لاخرجه من عنقي وألقيته في أعناقكم. وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» في النوع الحادي والثلاثين من الأفعال في القسم الخامس وفي أول القسم الرابع ، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» وقال : صحيح الإسناد .

قال في «التخريج» : عبد الله بن سلمة - بكسر اللام - روى له الأربعة ، وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو موثق ، فقال: عبد الله بن سلمة عن علي عليه السلام . قال عمرو بن مرة وأبو حاتم : يعرف ويذكر . اهـ . ولم يزد على ذلك . وهذه اللفظة من أدنى مراتب التعديل . وفي «التهذيب» للمزي ، قال : العجلي : كوفي تابعي ثقة . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة يُعَدُّ في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة . وقال البخاري : لا يتابع في حديثه . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل : لم يرو أحد : « لا يقرأ الجنب » غير شيبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة . وقال غيره : قد رواه عن عمرو بن مرة أيضاً غير شيبة سليمان الأعمش ومسرور وعبد الرحمن بن أبي ليلى . اهـ . ملخصاً .

قلت : وقول شيبة : ما أحدث بحديث أحسن منه ، مع ما روي أنه أخذه عن عبد الله بن سلمة بعد كبره دليل على صحة الحديث لاسيما شيبة ، فإنه من أشد أهل الحديث ثبوتاً في الرواية .

ورواية الدارقطني عن علي موقوفاً ، وكذا رواية البيهقي تعضده ، إلا أنه نقل ابن حجر في «التلخيص» عن ابن خزيمة أنه لا حجة في هذا الحديث لمن منع الجنب من القراءة لأنه ليس فيه نهي ، وإنما هي حكاية فعل ، ولم يبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه إنما امتنع من ذلك لأجل الجنابة . وقال ابن حجر : حديث روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر ، وفي إسناده اسماعيل بن عياش ، وروايته عن الحجازيين ضعيفة ، وهذا منها . وذكر البزار أنه تفرد به عن موسى بن عقبة وسبقه إلى ذلك البخاري وتبعها البيهقي ، لكن رواه الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى من وجه آخر فيه «مُتَّبَعٌ» عن أبي معشر وهو ضعيف ، عن موسى .

وصحح ابن مسيّد الناس طريق المغيرة وأخطأ ، فإن فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف ،

فلو سلم منه لصح إسناده ، وإن كان ابن الجوزي ضعفه بغيره بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك ، فإن مغيرة ثقة ، وكان ابن سيد الناس تبع ابن عساكر في « الاطراف » في قوله : إن عبد الملك بن مسامة هذا هو القعني وليس كذلك بل هو آخر . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : حديث اسماعيل بن عياش هذا خطأ ، وإنما هو ابن عمر . قوله : وقال عبد الله أحمد عن أبيه : هذا باطل أنكر على اسماعيل ، وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطني مرفوعاً ، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك وموقوفاً ، وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي : هذا الأثر ليس بالقوي . وصح عن عمر « أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب » ومساقه عنه في « الخلافات » بإسناد صحيح . اهـ .

وأخرج البيهقي بإسناده عن عمر « أنه كره أن يقرأ القرآن وهو جنب » ثم قال : وهو قول الحسن والنخعي والزهري وقنادة . ويذكر عن ابن عباس أنه قال : « لا بأس أن يقرأ الجنب الآية ونحوها » . وروى عنه الآية والآيتين . ومن خالفهم أكثر وفيهم إمامان ومعهم ظاهر الخبر . اهـ . يعني بالامامين علياً وعمر ، ويريد بالخبر ما أورده من حديث علي عليه السلام السابق نقله عن « سنن أبي داود » أو خبر الغافقي ومما أخرجه بإسناده إلى علي بن وهب عن ابن لهيعة ، عن عبد الله بن سليمان ، عن ثعلبة بن أبي الكنود ، عن عبد الله بن مالك الغافقي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعمر بن الخطاب : « إذا توضأت وأنا جنب أكلت وشربت ولا أصلي ولا أقرأ حتى اغتسل » وفي ابن لهيعة كلام واختلف فيه * قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » فتارة يحسن حديثه وتارة يضعفه . وقال الطحاوي بعد إخراج حديث عمر الموقوف : فهذا عندنا أولى من قول ابن عباس لما وافقه من حديث علي بن أبي طالب وابن عمر ، وكذلك حديث الغافقي . اهـ .

وقد أخرج هذه الثلاثة الأحاديث وحديث الغافقي من طريق ابن لهيعة وأخرج عن عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل حال » ثم قال : ففي هذا إباحة ذكر الله في حال الجنابة ، وليس فيه من قراءة القرآن شيء . وفي حديث علي بيان فرق بين قراءة القرآن وذكر الله تعالى .

قال وفي « التخريج » : في جميع ما ذكر من حديث علي عليه السلام المرفوع وهو أقواها وحديث ابن عمر وحديث الغافقي والموقوف على عمر مع صحة سنده إليه ما يقوي بعضه بعضاً ويدل أن له أصلاً ، والله أعلم . اهـ .

قلت : وفي « نجمع الزوائد » ما لفظه : ولعلي عند أبي يعلى قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ، وقال : هكذا لمن ليس بجنب ، فاما الجنب فلا ولا آية » ورجاله موثقون .

ومن شواهد حديث عبد الله بن رواحة رضي الله عنه : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ أحد منا القرآن وهو جنب » رواه يعقوب بن سفیان الحافظ من جهة زمعة بن صالح ، عن سلمة بن وهرام ، عن عكرمة ، قال : قال عبد الله بن رواحة : فذكره ، أخرجه البيهقي في « الخلافيات » وسكت عنه . وعكرمة عن ابن رواحة منقطع . ورواه الدارقطني من طريق الهيثم بن خلف بن عمار الموصلي ، عن عمار بن رزيق ، عن زمعة بن وهرام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : « دخل عبد الله بن رواحة ... الحديث ، وفيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب » وذكر في بعض طرقه قصة . وأورد الدارمي في « سننه » عن بعض الصحابة والتابعين آثاراً تؤيد ما سبق .

واستنبط الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد معنى نفيساً من قول عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتكئ في حجره فيقرأ القرآن ، وأنا حائض » فقال : فيه إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن ، لأن قولها فيقرأ القرآن إنما يحسن التنصيص عليه إذا كان ثمة ما يؤم منعه ، ولو كان قراءة القرآن للحائض جائزة لكان الوهم منتفياً أعني وهم امتناع قراءة القرآن في حجر الحائض . اهـ .

إذا عرفت ذلك فوجه الجمع بين رواية « المجموع » وما روي في غيره عن علي عليه السلام أن جواز قراءة الآية والآيتين محمول على ما كان مقصوداً به غير التلاوة من دعاء أو تحميد أو تموذ أو تسييح مما هو في الكتاب العزيز ، وهو الذي ذكره في « البحر » واحتج له ، وتحمل رواية التحريم على ما قصد به التلاوة ، ويؤيده جواز أكل الحائض والجنب ومن لازم آداب الأكل التسمية في أوله والتحميد في آخره . ومثله ما روي من حديث ابن عباس : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله ، قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان مارزقتنا ، فقضى بينها بولد لم يضره » فإن التسمية من القرآن ، وهذا وإن كان يحتمل التأويل بأنه إذا أراد فيدفعه ما رواه ابن أبي شبة : « وكان إذا غشي أهله فانزل ، قال : اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقتنا سبيلاً » فانه يدل على أن الذكر في أثناء الجماع وإن وقع الاختلاف في كيفية .

وأما ذكر الاختلاف في المسألة، فقال أبو محمد بن حزم : إختلفوا في الجنب والحائض ، فقال طائفة : لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ، وهو قول عن عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وعن غيرهما أيضاً. وروي عن الحسن البصري وقتادة والنخعي وغيرهم. وقالت طائفة : أما الحائض فتقرأ ماشاءت من القرآن . وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوهما ، وهو قول مالك . وقال بعضهم : لا يتم الآية وهو قول أبي حنيفة . وذهب آخرون الى جواز القراءة مطلقاً . ذكره ابن وضاح عن موسى بن معاوية : حدثنا ابن وهب ، عن يونس بن يزيد عن ربيعة ، قال : لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن . وعن موسى بن معاوية : نا يوسف بن خالد السمطي ، حدثنا ابن ادريس عن حماد ، قال : سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ . قال : وكيف لا يقرأه وهو في جوفه . وبه الى يوسف بن السمطي عن نصر الباهلي ، قال : كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب . وروى محمد بن عبد السلام الخشني ، قال : ثنا محمد بن بشار ، نا غندر ، ثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان ، قال : سألت سعيد بن جبير ، عن الجنب يقرأ ؟ . فلم ير به بأساً ، وقال : أليس في جوفه القرآن . ١ هـ .

المسألة الثانية قوله : « ويمسان الدرهم الذي فيه اسم الله » . قال القاضي رحمه الله : وترخيصه عليه السلام في مس الدرهم الذي فيه اسم الله تعالى يدل على أنه لا يجوز لهما مس المصحف .

قلت : وهو مبني على العمل بمفهوم اللقب ولم يقل به الا شذوذ من أهل الاصول ، وقد ورد في نهى الحديث عن مس المصحف أحاديث .

منها: حديث حكيم بن حزام ، قال في « التلخيص » والدارقطني والحاكم في المعرفة من « مستدركه » والبيهقي في « الخلافيات » والطبراني من حديث حكيم بن حزام قال : « لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن ، قال : لاتمس القرآن الا وأنت طاهر » في إسناده سُويد أبو حاتم وهو ضعيف . وذكر الطبراني في « الأوسط » انه تفرد به ، وحسن الحازمي إسناده .

ومنها: ما روى مالك في « الموطأ » عن عبد الله بن أبي بكر - وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم - أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمرو بن حزم : « أن لا تمس القرآن الا طاهر » هذا مرسل . ورواه البيهقي من حديث الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة . حدثنا سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن

أبيه ، عن جده ، فذكره ؛ وكلهم ثقات الا سليمان بن داود . قال ابن عبد البر وغيره : كتاب عمرو بن حزم مشهور عند أهل السير وكل ما فيه معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد لأنه أشبه التواتر في صحته لتلقي الناس له بالقبول .

ومنها : ما رواه الدارقطني من حديث سعيد بن محمد بن ثواب ^(١) المصري ، عن أبي عاصم ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، قال : سمعت سالماً يحدث عن أبيه ، قال : قال النبي ﷺ . « لا يمس القرآن الا طاهر » وهو في « سنن البيهقي » بهذا الاسناد ، وقال فيه ابن حجر في « التلخيص » : اسناده لا بأس به ، ذكر الأثرم أن أحمد احتج به .

ومنها : ما رواه جماعة عن الأعمش منهم وكيع ، واللفظه ؛ قال الأعمش : عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد قال : « كنا مع سُلَيْمان فخرج فقضى حاجته ثم جاء ، فقلت : يا أبا عبد الله لو توضأت لعلنا نسألك عن آيات من القرآن ، قال : إني لست أمسه ^{إلا} المطهرون ، فقرأ علينا ما شئنا » أخرجه الدارقطني من جهة وكيع ، قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . اهـ . الا انه موقوف . قال في « التلخيص » : روى الدارقطني في قصة إسلام عمر أن أخته قالت له قبل أن يسلم « إنك رجس ولا يمسه الا المطهرون » وفي اسناده مقال .

وقد اختلف أهل العلم في مس المحدث المصحف وحمله على مذاهب ذكرها في « الثمرات » و« تجريد الكشف » . فعن زيد بن علي وابن عباس والناصر والمؤيد بالله والمنصور بالله والشعبي والضحاك والحاكم والظاهرية وأبي علي أنه يجوز للمحدث حديثاً أصغر مس المصحف كما تجوز له قراءة القرآن . فاذا جاز لذي الحدث الأصغر أن يقرأ القرآن بما ثبت من أدلته فبالأولى أن يجوز له مسه وحمله . وعن القاسم بن ابراهيم والمادي تحريماً وأبي طالب وأبي العباس والشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز .

ومن حجج الأولين قوله تعالى : « لا يمسه الا المطهرون » قال السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى في بعض رسائله : سبب الاختلاف أمران :

أحدهما الى ما يرجع ^طالضمير ، هل الى الكتاب ..؟ وهو اللوح المحفوظ كقول الظاهرية

(١) ثواب بفتح وتخفيف . اهـ . « مهني » .

وغيرهم لكونه أقرب المذكورين . والمراد بالمطهرين الملائكة عليهم السلام ، أم الى القرآن ؟..
والمراد بالمطهرين المتوضؤون . والحق أن القول الأول إن لم يكن هو الأظهر فلا أقل من أن
يكون محتملا ، ومع هذا الاحتمال يمتنع العلم والظن فيتوجه التمسك بالاباحة الأصلية .

قلت : الذي ذكره زيد بن علي عليها السلام في « تفسير الغريب » : أن الضمير
في يسه عائد الى اللوح المحفوظ والمطهرون هم الملائكة الموكلون به أي الذين طهروا من
الشرك . اهـ .

وروي باسناد صحيح عن سلمان الفارسي وسعيد بن جبير أن المراد بهم الملائكة . قال :
وقد اختلف في أمر آخر في الآية: هل هي خبر أو أمر؟ وفيها قراءتان : أحدها نصب السين في
يسه وهي تعين الأمر عند أهل العربية . والثانية برفع السين والخبر فيها أظهر والنهي معها
محتمل قريب ، وهذا يرجح معنى الأمر به في الآية ، وبه يترجح عود الضمير الى الناس ترجيحاً
قريباً لأن النواهي أكثر ورودها في القرآن متوجهة الى الناس ، وللظاهرة أن يقولوا: لا مانع،
من توجه بعض النواهي الى الملائكة ، ويكون معنى أمرهم حفظه من الشياطين وفيه بُعد .
وعلى تسليم ذلك فما العرف في المطهرين هل من الشرك أو من الجنابة أو من الحيض أو من
النجس أو من الحدث ؟.. والظاهر من المطهرين أنه من الشرك ، ومنه وصفه صلى الله عليه وآله وسلم
بالتاهر المطهر ويعضده حديث : « المؤمن لا ينجس » وحديث « النهي عن السفر بالقرآن الى
أرض العدو » . وقد رجحه الزمخشري فيها .

الامر الثاني من أسباب الخلاف : اختلافهم في صحة حديث عمرو بن حزم ، وفي اسناده
وارساله خلاف شديد ، وفي بعض رجاله خلاف ؛ والأقرب صحته ، وعلى تقدير صحته فهل
الظاهر في العرف من ليس به جنابة أو من ليس بمحدث ؟.. والظاهرة لم يروا الانتقال من
البراة الأصلية الا بأمر متحقق ورأوا هذا في حيز الاحتمال ، وتقووا بما صح من أن المؤمنين
أو المسلم لا ينجس مع قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » . ومع تقرير المسلمين للصغار على
القراءة من غير وضوء ، ومع كتاب النبي ﷺ الى هرقل وكله قرآن الا اليسير ولم يأمر
الرسول بتركه في حال الحدث وهو صحيح . وأهل القياس عضدوا هذا بجواز التلاوة مع
الحدث مع أن التلاوة أشد تلبسا بالقرآن . وبعد هذا كله فالنص مقصور على ما يسمى مساً
في اللغة فاذا كان محائلاً جاز ، فإن المحرم مس المصحف لاحتلامه وتقليب ورقه والنظر فيه والتلاوة

صوته أو نهي
عن كتابها عنهم

فكل ذلك جائز . ثم قال رحمه الله : ولكن مع معرفة هذا لا ينبغي التساهل في ذلك لما ورد في فضيلة الوضوء ، ألا ترى أن الملائكة لا تحضر جنازة الجنب مع أنه لا إثم عليه . اهـ . المراد نقله هذا .

وأما الحائض والنفساء فنقل في « البحر » : الإجماع على تحريم مسه عليهما ، وفيه نظر لأن داود وأصحابه يجوزونه لهما ، وأبو حنيفة فرق بين مسه فممنها وبين حمله بملاقاة أجزاءه ، وهو الذي اختاره الهدوية رضي الله عنهم .

لعل قته

المسألة الثالثة قوله : « ويتناولان الشيء من المسجد » ، قال في « التخريج » : أما تناول الشيء من المسجد ، فقد أخرج مسلم في الحيز وأبو داود بإسناد على شرط مسلم وأبو محمد الدارمي³ في « مسنده » والبيهقي في « سننه الكبرى » كلهم من طريق ثابت بن عبيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، قالت : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناوليني الحجرة من المسجد ، قالت : فقلت : إني حائض ، فقال : إن حيضتك ليست في يدك » . وأخرج أبو محمد الدارمي عن إبراهيم النخعي ، قال : « تناول الحائض من المسجد الشيء ولا تدخله » . وأخرج عن قتادة ، قال : « الجنب يأخذ من المسجد ولا يضع فيه » وأخرج عن عطاء وقد سئل في الحائض تناول من المسجد الشيء ، قال : نعم الا المصحف .

قلت : قوله في حديث عائشة « من المسجد » اختلف فيما يتعلق به حرف الجر ، فقيل : بناوليني واستدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة تعرض لها إذا لم تكن على جسدها نجاسة ، وانها لا تمنع من المسجد الا مخافة ما يكون منها . وقيل بقولها « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد ناوليني الحجرة » على التقديم والتأخير ، وعليه المشهور من مذاهب العلماء انها لا تدخل المسجد لا مقيمة ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » ، ولأن حديثها أغلظ من حدث الجنابة والجنب لا يمكن فيه . وإنما اختلفوا في عبوره فيه والمشهور منعه ، فالحائض أولى بالمنع . وهذان الوجهان لا يتنزل عليهما حديث « المجموع » بل المحزوم به انه متعلق ببتناولان على معنى يأخذان ، ومعنى حرف الجر الابتداء فيصير التقدير يبتدئان التناول من المسجد ولا يلزم منه دخولهما اليه ، فان ابتداء التناول يصح أن يكون من أقصى طرف منه ، ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن حيضتك ليست في يدك » فتعليق انتفاء الحيز عن اليد دليل على انها لم تبشر المسجد الا بذلك العضو ، والله أعلم .

قال : سمعت زيد بن علي عليه السلام ، يقول : أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة أيام .

ويحتج له بما أخرجه في « الامالي » . قال محمد : حدثنا محمد بن عبد الله - يعني الحضرمي - ، نا سويد بن سعيد الحديثي ، نا حسان بن ابراهيم الكرماني ، نا عبد الملك - رجل من أهل الكوفة - قال : سمعت الملاء يقول : سمعت مكحولاً يحدث عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « أقل ما يكون الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثاً ، وأكثر كذا في نسخ ما يكون الحيض عشرة أيام ، فاذا رأت الدم أكثر من عشرة أيام فهي مستحاضة » - وهو في الامالي والبيان « مجمع الزوائد » عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ : « أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر » رواه الطبراني في المعجم الكبير « والاوسط » وفيه عبد الملك الكوفي عن الملاء بن كثير لا يدرى من هو . اهـ . ويحتمل خبراً نقله عن محمد بن منصور : سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن الحيض أكثر ما يكون ، قال : إذا لم يكن على عشرة أيام : وسألته عن الحيض كم أقل ما يكون ؟ .. قال : ثلاثة أيام ، وسألته عما فوق العشر أو نحوها مخدوفاً من الحيض يكون استحاضة ؟ .. قال : نعم ، قلت : تؤضى لكل صلاة وتصوم وتصلي ؟ .. قال : لا . مخدوفاً نعم . اهـ .

والمراد بالوضوء
عند الصلاة

وما ذهب اليه زيد عليه السلام هو ما عليه جمهور أهل البيت ، وهو قول الثوري . وأبي حنيفة وأصحابه . قال ابن عبد البر : وقد احتج الطحاوي لمذهب الكوفيين بحديث محمد بن مسلمة : اذ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة التي كانت تراق الدم ، فقال : « لتنظر عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر » قال : فأجابها بذكر عدد الأيام والليالي من غير مسألة لها عن مقدار حيضها قبل ذلك قال : وأكثر ما يتناولها أيام عشرة وأقله ثلاثة . وقد روي عن غيرهم اختلاف شديد : فمنهم من لم يوقت لقليل مدة الحيض ولا لكثيرها . ويحكي عن مالك أنه قال : لا وقت لقليل الحيض ولا لكثيره والدفعة من الدم عندي ، وإن قلت ، تمنع من الصلاة . وأكثر الحيض عنده خمسة عشر يوماً ، قال : إلا أن يوجد في النساء أكثر من ذلك . ويروى تقديره بذلك عن محمد بن مسلمة وهو المشهور . وقال ابن حبيب من المالكية : عشرة . وقال سحنون : ثمانية . وقال ابن الماجشون : خمسة ، وقال

الاوزاعي : أقل الحيض يوم ، قال : وعندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية . وقال في «المنار» بعد تضعيف حديث « تمكث احدا كن شطر دهرها لاتصلي » : الذي استدل به الشافعي على أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً مألوفه : والحق في المسألة أن العبارة بالصفة فقط ، وليس لأقل الحيض ولا لأكثره ولا لأقل الطهر حد غيرها . فلو فرض مجيء الحيض في اليوم مرتين مع توسط القصة البيضاء أو أطبق عليها شهراً أو سنة أو عمرها لكان من النادر الذي لا يتعلق به الأحكام ، هذا معنى ما ذكره . وقد بسط القول فيه أيضاً في أبحاثه بما حاصله : أن الأذى المأمور باعتزال النساء لاجله هو دم خاص يعرف فتوجد أحكامه بوجوده وتعدم بعدمه ، فإذا فرض استمرار الدم الذي ليست له تلك الصفة كانت المستحاضة بمنزلة منقطعة الحيض بدون استحاضة لافرق بينها الا استبعادهم وجود دم مستمر لا يكون بعضه حيضاً وهو خيال مجرد. اهـ.

وفي قوله : « هو دم خاص يعرف » أي يميز عن غيره . إشارة الى أن المراد من حديث «فانه دم اسود» يعرف أن له صفة ينفرد بها عن سائر عاداته ، ولو تفاوت اللون شدة وضعفاً ، فلو استمر الدم على صفة واحدة ماعدا وقتاً معلوماً من الشهر يأتيها فيه دم يخالف صفته ما عداها بحيث تظنه حيضاً كان معتبراً أيضاً . وقد أشار اليه في « المنار » فقال : ولا ينافي ذلك أن تخفف الصفة حتى يكون آخره صفرة وكدره ، فلا تحتاج الى معرفة الوقت والعدد ، وانما تحتاج الى ذلك التي التبس أمرها بطباق الدم ، فحين ترى فورة الحيضة وظهور الصفة تحيضت ، فإذا خفت الصفة فلم تعلم الفصل بين الدمين رجعت الى عادة النساء كما أرشدها صلى الله عليه وآله وسلم اليه . اهـ . وتأويل الحديث بما ذكر أولى من هجره بمرّة كما ذهب اليه من لم يعتبر الصفة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه عليهم السلام ، قال : كان نساؤنا
الْحَيْضُ يَتَوَضَّأْنَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَيَسْتَقْبِلْنَ الْقِبْلَةَ ، وَيَسْبَحْنَ ، وَيَكْبِرْنَ ،
نَأْمُرُهُنَّ بِذَلِكَ .

هذا من كلام زين العابدين عليه السلام . والحيض - بضم الحاء وتشديد الياء - جمع

حائض ويجمع حائض على حوائض أيضاً ، ذكره في « النهاية » . وقد روي مثل ذلك عن أبي جعفر الباقر فيما رواه في « الأمالي » في قوله جواباً على أبي الجارود « وقد كن يؤمرن إذا كان ذلك يوم ^{النجس} الطهور وأن يستقبلن القبلة ويكبرن ويهللن » . وفي « الجامع الكافي » قال أحمد ابن عيسى : ويستحب للحائض أن توضأ عند وقت كل صلاة ، وتجلس فتسبح بمقدار كل ركعة عشر تسبيحات . وقال الحسن : ويستحب للحائض في أوقات الصلاة أن توضأ وتجلس في غير المسجد مستقبلية القبلة وتسبح . وقال السيد أبو العباس : إنما يؤمر ~~بذلك~~ بذلك لئلا يتمدن الاشتغال عن تعهد أوقات الصلاة فيستثقلن التوفر على تعهدها ، كما يؤمر الصبيان بالصلاة تمويداً ^{أو} تمريناً ، ولأن التلطف والتطهر وذكر الله تعالى مندوب إليه بالاجتماع ، والحيض لا يمنع من ذلك فوجب إجراؤه على أصله في الاستحباب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام :
« أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة » .

ويشهد له حديث معاذة العدوية عن عائشة « كنا نؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة » . قال في « التلخيص » : متفق عليه من حديث معاذة عن عائشة ، واللفظ لأحدى روايات مسلم . وفي رواية للترمذي والدارمي عن الأسود عن عائشة : « كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيأمرنا بقضاء الصوم ، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة » . اهـ . وروي أن معاذة قالت لعائشة : « ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ، قالت : أحرورية أنت ... » الحديث . وهو الذي قبله في إحدى روايات مسلم . قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في شرح حديث معاذة : والذي ذكره العلماء من المعنى في ذلك - يعني إيجاب قضاء الصوم دون الصلاة - أن الصلاة تتكرر ، فإيجاب قضائها مفض إلى حرج ومشقة فعني عنه ، بخلاف الصوم فإنه لا يتكرر فلا يفضي قضاؤه إلى حرج ومشقة . وقد اكدت عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بعدم الأمر به ، فيحتمل أن يكون جعلت إسقاط القضاء مأخوذاً من إسقاط الأذى إلا أن يوجد معارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم ، أو يكون

السبب في ذلك أن الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرره ، فلو وجب قضاء الصلاة فيه لوجب بيانه ، وحيث لم يُبين دل على عدم الوجوب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ،
قال : « اذا طهرت الحائض قبل المغرب قضت الظهر والعصر ، واذا
طهرت قبل الفجر قضت المغرب والعشاء » .

قال أبو محمد الدارمي في « باب المرأة تطهر عند الصلاة أو تحيض » : أخبرنا عبد الله بن محمد ، عن أبي بكر بن عياش ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، قال : « إذا طهرت قبل المغرب صلت الظهر والعصر ، واذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء » . قال في « التخريج » : هذا إسناد جيد ، وفي يزيد بن أبي زياد كلام وقد وثق . وأخرج عن الحسن البصري قال : اذا طهرت المرأة في وقت للصلاة فلم تغتسل وهي قادرة على أن تغتسل قضت تلك الصلاة . وأخرج عنه أيضاً : إذا صلت المرأة ركعتين وحاضت فلا تقضي إذا طهرت . وأخرج عن ابراهيم أنه كان يقول : إذا طهرت عند العصر صلت الظهر والعصر . وأخرج عن حماد ، قال : اذا طهرت وقت صلاة صلت وقال : قرأت على زيد بن يحيى عن مالك قال : سألته عن المرأة تطهر بعد العصر ، قال : تصلي الظهر والعصر ، قلت : وإن كان طهرها قريباً من مغيب الشمس ، قال : تصلي العصر ولا تصلي الظهر ، ولو انها لم تطهر حتى تغيب الشمس لم يكن عليها شيء . قال القاضي رحمه الله : ظاهر رواية « المجموع » أن الحائض إذا طهرت قبل المغرب قضت الظهر والعصر ولو كان الوقت لا يتسع للغسل والصلايتين أو الصلاة الاولى وتقييد الأخرى ، وكذلك الكلام في صلاة المغرب والعشاء . ولا بد من تأويله بما فسره به محمد بن منصور فيما نقله عنه صاحب « الجامع السكافي » ولفظه : وإنما يجب عليها ذلك إذا طهرت في وقت يمكنها فيه أن تغتسل وتصلي الصلايتين قبل خروج الوقت . وقال القاسم عليه السلام : اذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس بقدر ما يمكنها أن تصلي خمس ركعات قبل الغروب صلت الظهر والعصر ، وكذلك اذا طهرت قبل طلوع الفجر في وقت

يُمكنها أن تصلي فيه أربع ركعات - يعني صلت المغرب والعشاء - وكذلك الحكم في كل الصلوات إذا أدركت منها ركعة فقد أدركتها ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «من أدرك من العصر ركعةً قبل غروب الشمس فقد أدركها ، ومن أدرك من الفجر ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدركها» .

قلت : وهو متفق على معناه من حديث أبي هريرة . وعند مسلم من حديث عائشة ، ويؤيد ما ذكره القاسم عليه السلام أن القضاء فرع وجوب الأداء ، فإذا لم يبق في الوقت ما يتسع للوضوء وخمس ركعات في صلاة الظهر والعصر مثلاً ، فقد صار الوقت متمحضاً لفعل مقدمات الصلاة التي لا يمكن إيقاعها إلا بعد خروج الوقت ، فارتفع الوجوب عن الوقت الأول بذلك ، ولكنه يتوقف على وجوب الترتيب مع إمكانه ، فإذا لم يبق إلا ما يتسع لصلاة واحدة أو ركعة منها تمحض الوقت لأدائها ، ويتفرع عليها وجوب القضاء ، وهل تؤثر الأولى أو الأخرى ؟ .. فيه الخلاف المبسوط في كتب الفقه .

فائدة قال في « الجامع الكافي » ما لفظه : قال القاسم عليه السلام في امرأة دخل عليها وقت صلاة فلم تصلها حتى حاضت ، قال : إذا كانت في وقت منها لم يجب عليها قضاؤها لأنها لم تضعها إذا كانت في وقت منها ، وإن لم تصلها حتى خرج وقتها ثم حاضت وجب عليها قضاؤها .

قلت : وهو دليل لما قاله بعض الأصوليين : إن الوجوب في الوقت المومع متعلق بجميع أجزائه . ومثله ما أخرجه الدارمي عن سعيد بن جبير ، قال : إذا حاضت المرأة في وقت الصلاة فليس عليها قضاء .

قال في « الجامع الكافي » ، وقال محمد في امرأة دخل عليها وقت صلاة وهي طاهرة فلم تصلها حتى حاضت . قال : إن كانت قد كان يمكنها لو توضأت في أول الوقت أن تصلها قبل أن تحيض فينبغي أن تبدأ بها فتقضيها إذا طهرت . وهذا على قول أبي جعفر محمد بن علي والشعبي وغيرهما ، وإن كانت لا يمكنها ذلك لقرب الحيض من دخول الوقت فليس عليها قضاؤها ، ولا أعلم في هذه خلافاً . وقال قوم : إذا حاضت في وقت صلاة فلا يلزمها قضاؤها ، إلا أن تكون آخرتها إلى وقت لو أرادت أن تتوضأ فيه وتصلي لم تدركها حتى يخرج الوقت — هذه

مفرطة عندهم ، والقول الأول أحوط . وإذا طَلِقَتْ (١) الحامل بعد الزوال فأخرت الصلاة حتى ولدت في آخر الوقت ، فيستحب لها إعادتها . ١٠ هـ .

حدَّثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، قال : « لما كان في ولاية عمر قدم عليه نفر من أهل الكوفة ، قالوا : جئناك نسألك عن أشياء ، نسألك عن الغسل من الجنابة ، وما يحل للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً ، فقال : باذن جئتم أم بغير اذن ؟ .. قالوا : لا ، بل باذن ، قال : لو غير ذلك قلتم لنكلتكم عقوبة ، ويحكم أسحرة أنتم **قد** سألتموني عن أشياء ما سألتني عنهن أحدٌ منذ سألت رسول الله ﷺ عنهن أليس كنتَ شاهداً يا أبا الحسن ، قال : قلت : بلى ، قال : فادّ ما أجابني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانك أحفظ لذلك مني ، فقلتُ : سألتُه عن الغسل من الجنابة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : تصب الماء على يديك قبل أن تدخلهما في إنائك ، ثم تضرب بيديك إلى مراكك فتنقي ما ثمّ ، ثم تضرب بيديك الأرض ، ثم تصب عليها من الماء ، ثم تمضمض وتستنشق وتستنثر ثلاثاً ، ثم تغسل وجهك وذراعيك ثلاثاً ثلاثاً ، وتمسح برأسك ، وتغسل قدميك ، ثم تفيض الماء على رأسك ثلاثاً ، وتفيض الماء

(١) من الطلق . وهي الولادة . ١٠ هـ . منه .

على جانبك وتسدلك من جسدك ما نالت يداك . وسألته مالك من
إمرأتك إذا كانت حائضاً ؟ قال : ما فوق الازار ^(١) .

أورد الهيثمي في « نجمع الزوائد » عن عمر ما هو قريب منه ولفظه : عن رجل من القوم
الذين سألوا عمر بن الخطاب ، فقالوا : إنا أتيناك نسألك عن ثلاث : عن صلاة الرجل في بيته تطوعاً ،
وعن الغسل من الجنابة ، وعن الرجل ما يصلح له من امرأته إذا كانت حائضاً ، فقال :
أسحار أنتم ؟! لقد سألتموني عن شيء ما سألتني عنه أحد منذ سألت عنه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ، فقال : صلاة الرجل في بيته تطوعاً نوراً ، فمن شاء نور بيته . وقال في
الغسل من الجنابة : يغسل فرجه ويتوضأ ثم يفيض على رأسه ثلاثاً . وقال في الحائض له ما
فوق الازار .

قلت : روي ابن ماجه منه قصة الصلاة في البيت ، رواه أحمد هكذا عن رجل لم
يسمّه عن عمر . ورواه الطبراني في « الاوسط » عن عاصم بن عمرو البجلي عن عمير مولى
عمر ، قال : « جاء نفر من أهل العراق الى عمر ، فقال : ما جاء بكم ؟ قالوا جئناك لنسألك عن
ثلاث ، قال : ماهي ؟.. قالوا : صلاة الرجل في بيته تطوعاً ماهي ؟.. وما يحل للرجل من
إمرأته حائضاً ؟.. وعن الغسل من الجنابة ... قال : أسحرة أنتم ؟.. قالوا : لا والله يا أمير
المؤمنين ما نحن بسحرة ، قال : أفكهنه أنتم ... قالوا لا ، فقال : لقد سألتموني عن ثلاث ما
سألتني عنهن أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبلكم ، فقال : أما صلاة
الرجل في بيته تطوعاً فنور ... فنور بيتك ما استطعت . وأما الحائض فلك ما فوق الازار وليس
لك ما تحته . وأما الغسل من الجنابة فتفرغ يمينك على شمالك ثم تدخل يدك في الاناء فتغسل
فرجك وما أصابك ، ثم توضأ وضوءك للصلاة ، ثم تفرغ على رأسك ثلاث مرات تدلك رأسك
كل مرة » رواه أبو يعلى من هذه الطريق ورجال أبي يعلى ثقات ، وكذا رجال أحمد إلا أن
فيه من لم يسم فهو مجهول .

(١) وفي نسخة زيادة : ولا تطلع على ما تحته .

قلت : وهو في « سنن البيهقي » بمعناه من غير الطريق المشتملة على المجهول ، فقال : حدثنا علي بن أحمد بن عبدان ، نا أحمد بن عبيد الصفار ، حدثنا اسماعيل بن الفضل ، حدثنا عمرو بن قسيط الرقي ، حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن عمرو ، عن عمير مولى عمر ، قال : « جاء نفرٌ من أهل العراق الى عمر ، فقال : لهم عمر : باذن جئتم ؟ قالوا : نعم ، قال : فما جاء بكم ... » ثم ساق الحديث بمعنى حديث أبي يعلى وزاد في آخره ثم تغسل سائر جسدك .

وفي « مجمل الزوائد » ما لفظه : وعن عاصم بن عمر أن عمر ، قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل للرجل من إمرأته وهي حائض ، قال : ما فوق الازار » رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح .

وهذه الروايات تشهد لحديث « المجموع » خلا ذكر مسح الرأس وذلك سائر الجسد ، وأن علياً رضي الله عنه هم هو الحبيب عن عمر وضرب الأرض بكفه ، وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ميمونة المتفق عليه ، ثم ضرب يده الأرض ففسلها ثم مضى واستنشق ^{بخط} وفي حديث الباب تأخير غسل الرجلين ، وقد تقدم في الغسل من ^{تقدم} حديث « المجموع » تقديم غسلها .

قوله « نفر » نفر : الجماعة ما بين الثلاثة الى العشرة ، قاله الجوهري ، سموا بذلك من نفر الباب ^{لأنهم إذا أحزبهم أمر اجتمعوا له ثم نفروا إلى عدوهم . قال الراعي :} ولا تقول العرب ^{فقد نفروا} فنفسرون نفراً ولا ثلاثون نفراً .

وقوله : « ويحك » ، يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويل ، ولمن وقع في هلكة لا يستحقها ^{فلا يصح العس} ولعله ^{نبت} . وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام « الويح باب رحمة والويل باب عذاب » .

« الى مرأق » - بالقاف - وهو السماع ، وفي بعض نسخ « المجموع » مرافق - بالفاء - والغين المعجمة - وهي التي شرح عليها في « المنهاج » ونحوها في « الامالي » ، وهي جمع أرفاغ وهي المغابن من الآباط وأصول الفخذين ، الواحد رفغ ورفغ ذكره في « جامع الأصول » . وفي « القاموس » : الرفغ - ويضم - وسخ الظفر أو وسخ المغابن . وأصل الفخذ وكل مجتمع وسخ من الجسد . - بالتين المعجمة والباء الموحدة ثم نون - بواطن الافخاذ جمع مغب .

والحديث يدل على مسألتين :

الاولى: في صفة غسل الجنابة ، وقد تقدم الكلام عليه وعلى اختلاف العلماء في الدليل ^{في باب} الفصل وزادها هنا مسح الرأس ولم أقف على ما يشهد له في شيء من الروايات . وذكر ابن دقيق العيد في شرح حديث ميمونة في قولها « ثم أفاض على رأسه » : إن أصحاب مالك اختلفوا على القول بتأخير غسل الرجلين ، هل يمسح الرأس أم لا ؟ اهـ . وقد يكون داخلاً تحت عموم « وتوضأ وضوءه للصلاة » إلا أنه يبعده ما ذكر من صفة الوضوء عقيقه ، وليس فيها ذكر المسح إلا في حديث الباب . والله أعلم .

الثانية: في مباشرة الحائض فيما فوق الازار وهو جائز بالاتفاق . وأما ما حكى عن عبدة السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئاً منها بشيء منه فشاذ منكر غير معروف ، ولو صح عنه لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة من مباشرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوق الازار واذنه في ذلك .

وأما ما تحت الازار من الركبة الى تحت السرة ، فظاهر قوله : « ولا تطلع على ماتحته » كما في بعض نسخ « المجموع » وكذا قوله في رواية أبي يعلى والبيهقي : « وليس لك ماتحته » يقتضي التحريم مع صحة ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله وفعله .

أما قوله : فما رواه أبو يعلى من حديث عمر وقد تقدم ، وأنه برجال الصحيح ، وما رواه أبو داود في « سننه » عن عبد الله بن سعد الأنصاري : « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل لي من إمرأتي وهي حائض ، فقال : ما فوق الازار » وما رواه الطبراني في « الاوسط » عن أحمد بن محمد بن صدقة ثم مقدم بن محمد ، ناعمي ، نا القاسم بن يحيى ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة ، قالت : « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألته ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ، قال : ما فوق السرة » قال اليعمرى : أحمد بن محمد بن صدقة أحد حفاظ بغداد ، ومقدم روى عنه البزار ووثقه ، وعمه أخرج له البخاري . وابن خثيم قال يعجبني : ثقة حجة ووثقه المعجلي ، وأخرج له مسلم . وباقي الاسناد لا يسأل عنه ، وله شواهد من حديث معاذ عند أبي داود ومن حديث ابن عباس .

وأما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فكحديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم إذا حضت يأمرني أن أنزر ثم يباشرني « وهو متفق عليه عند الستة . قال الترمذي وفي الباب عن أم سلمة وميمونة وما يقال من أنه لا تصریح بتحريم ما عدا ما فوق السرة بنفي ولا إثبات من دفع برواية « المجموع » وشواهد . وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ومسيّد بن المسيّب وشريح وطاووس وعطاء وسليمان بن يسار وقناة . وذهب الهادي والناصر عليهما السلام وعكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبع واسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود إلى جواز مباشرة جميع البدن ما عدا الفرج .

وحجتهم حديث أنس عند مسلم : « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت ، فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله عز وجل : « ويسألونك عن المحيض قل هو أذى » الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إصنعوا كمثل شيء إلا النكاح ... » الحديث وفيه قصة . واعترض بأن الحديث ورد بياناً للاعتزال المذكور في الآية وقصره على فرد منه ، وهو النكاح دون ما عداه مما كانوا يعتزلونه ، وهو مبني على كون صيغة العموم كلفظ كل المضافة قد يراد بها الإشارة إلى حصة معينة فتفيد العهد الحضورى كما ذكره صاحب « الكشاف » في قوله تعالى : « ثم اجمل على كل جبل منهن جزءاً » بأن المعنى على كل جبل من الجبال التي بحضرتك وفي أرضك . قيل : كانت أربعة أجبل . اهـ .

وذهب بعضهم إلى أن المباشر إن كان يضبط نفسه عن الفرج ويثق منها باجتنابه أما لضعف شهوته وإما لشدة ورعه جاز والا فلا . قيل : وهذا وجه حسن ، وهو الذي أشارت إليه عائشة حيث ، قالت : « وأبكم يملك أربه » وبه يقع الجمع بين مختلف الأحاديث ، والله أعلم .

سألت زيد بن علي عليهما السلام عن النفاس ، قال : ثلاثة قروء ان كانت تجلس ستاً ، فثلاثي عشرة ، وان كانت تجلس

سبعا فأحدى وعشرون، وإن كانت تجلس عشرة فثلاثون يوما، قال زيد: ولا يكون النفس أكثر من أربعين يوما).

الشرح: قال في ((الانتصار)): النفس لغة مصدر نفست المرأة نفاسا، ولا يأتي فعله إلا مبينا لما لم يسلم فاعله كقولهم حق وجن وحم، وسمي نفاسا لتنفس المرأة بالولد والدم انتهى، ولفظ ((النهاية)): نفست المرأة ونفست إذا ولدت، فأما الحيض فلا يقال فيه إلا نفست بالفتح، ومن الأول: حديث أن أسماء بنت عميس نفست بـمحمد بن أبي بكر انتهى، ومن الثاني: حديث أم سلمة أنفست؟ أي حضت.

وما ذكره عليه السلام دليل على أن أقل مدة النفس ما تعتاده المرأة من الأقراء، وأن أكثره لا يتجاوز الأربعين، فإذا انقطع الدم قبل الثلاثة القروء كانت نفساء حتى تنقضي الأقراء، فإذا عاد في الأربعين فالنقاء نفاس، وإن كانت ممن لا يأتيها الدم وجب عليها تريض الثلاثة الأقراء.

وقد حكى نحو ذلك عن الإمام عليه السلام: صاحب ((الانتصار)) و ((البحر)) ودفعه بقوله ﷺ: ((إذا طهرت المرأة حين تضع صلت)) ولأن كل واحد من الحيض والنفاس أصل برأسه في العدة وبراءة الرحم فلا يرد أحدهما إلى الآخر، إذ كل منهما منصوص عليه.

ومثل ما في ((المجموع)) رواه القاسم بن إبراهيم عليه السلام فيما ذكره صاحب ((الجامع الكافي)) بسنده إلى عبد الله بن منصور القومسي قال: سألت القاسم عليه السلام عن النفساء كم تجلس في نفاسها؟ قال: قد جاء فيها أحاديث أربعون ودون الأربعين، وأحب الأشياء إلي منه حديث زيد بن علي عليهما السلام ثلاثة قروء، ومثله ما رواه محمد بن منصور قال: سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن النفساء كم تجلس؟ قال: بالأقراء، قلت: مقدار ثلاثة قروء؟ قال: نعم: قلت: على قدر ما تجلس في حيضها؟ قال: نعم.

وقال في ((الجامع الكافي)): وقال الحسن بن يحيى ومحمد: الذي نأخذ به أن تجلس النفساء عن الصلاة أربعين يوما ثم تغتسل وتصلي، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، وروي ذلك عن النبي ﷺ وعن علي رضي الله عنه، قال الحسن: وروي عن زيد بن علي عليهما السلام أنه قال: تجلس النفساء ثلاثة قروء ثم تغتسل وتصلي، فمن أخذ بقول زيد بن علي ومن تبعه من أهله

بالأقراء فإن ذلك عندي جائز له وقد أفتدى بحجة تسعة فيما بينه وبين الله عز وجل، لأن زيد بن علي كان إماما من أئمة المسلمين انتهى.

وقال الإمام المهدي في ((المنهاج))، وتبعه القاضي في شرحه: أن مراد الإمام بما ذكره أن دم النفاس إذا جاوز أربعين يوما ولم تكن ذات عادة في النفاس وكانت قد تركت الصلاة في الأربعين عملا بأكثر النفاس وجب عليها قضاء ما زاد على الثلاثة الأقراء.

(وأما) إن كانت ذات عادة رجعت في النفاس إلى عاداتها والزائد استحاضة ما لم تكن داخل الأربعين، أما إذا كانت فيها وانتهى إليها ولم يزد عليها فإنه يكون نفاسا وإن خالف عاداتها، لأن الأربعين في النفاس كالعشر في الحيض فكما أن ما جاء فيها حيض وإن خالف العادة كذلك ما جاء في الأربعين نفاس وإن خالف العادة ما لم يتخلل طهر صحيح.

قال القاضي: وهذا التفسير هو الحق لأن فيه جمعا بين قوله ورواياته.

قلت: والتفسير الأول هو الموافق لما نقله الأئمة من أولاده وغيرهم عنه وهم أعرف بمقاصده وما، ذكره أقرب إلى مدلول لفظه والله أعلم.

قوله (ولا يكون النفاس أكثر من أربعين يوما) هو الموافق لما رواه محمد بن عبيد الله العرزمي عن زيد بن علي عن مسة الأزديّة قالت: قلنا لأم سلمة: هل كنتم سألتم رسول الله ﷺ عن النفساء كم تجلس في نفاسها؟ قالت: نعم سألناه، قال ﷺ: ((تجلس أربعين ليلة إلا أن ترى الطهر قبل ذلك))^(١) قال البيهقي في ((سننه)) رواه العرزمي محمد بن عبيد الله بأسانيده عن مسة عن أم سلمة وهو ضعيف انتهى.

وأخرج أبو داود والترمذي واللفظ له قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، نا شجاع بن الوليد أبو بدر، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي سهل، عن مسة الأزديّة، عن أم سلمة قالت: ((كانت النفساء تجلس على عهد رسول ﷺ أربعين يوما فكنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف))^(٢).

(١) رواه ابن ماجه (٦٤٨).

(٢) الترمذي (١٣٩) وابن ماجه (٦٤٨).

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة عن أم سلمة، واسم أبي سهل كثير بن زياد، قال محمد بن إسماعيل: علي بن عبد الأعلى ثقة، وأبو سهل ثقة، ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل، وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلّي، فإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا لا تدع الصلاة بعد الأربعين، وهو قول أكثر الفقهاء وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق. ويروى عن الحسن البصري أنه قال: تدع الصلاة خمسين يوما إذا لم تر الطهر، ويروى عن عطاء بن أبي رباح والشعبي ستين يوما انتهى كلام الترمذي^(١).

قال اليعمري: سكت الترمذي عن هذا الحديث فلم يحكم عليه بشيء، وقد أخرجه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح الإسناد، ولا أعرف في معناه غير هذا انتهى.

وله شواهد من حديث علي وأنس وأم سلمة وعائشة أخرجهما محمد بن منصور في ((الأمالي)) بأسانيده وهي يقوي بعضها بعضا، وقال في بعض شروح سنن أبي داود: حديث مسة الأزديّة أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والدارقطني، وأخرجه أحمد في مسنده وهو حديث صحيح رجاله ثقات كلهم انتهى.

ومسة بضم الميم تكنى أم بسة بضم الباء ثاني الحرف، وقد رميت بالجهالة من حيث أنه لم يرو عنها غير أبي سهل، وتعبق بأنه روى عنها زيد بن علي عليهما السلام، والحاكم بن عتبة عند الدارقطني، والحسن البصري ولكن كلها من طريق العزمي وهم منجبر بشواهد والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: قال سألت زيدا عليه السلام عن غسل الخائض والنفساء، قال: مثل غسل الجنابة. قال: قلت: هل تنقض المرأة شعر رأسها، قال: لا. سألت أم سلمة رضي الله عنها النبي ﷺ عن ذلك فقال: ((يكفيك ثلاث غسلات)).

(١) سنن الترمذي (١٢٩).

الشرح: أراد عليه السلام أن حكم غسل الحيض والنفاس والجنابة في الصفة سواء، وقد تقدم ما ورد فيه من طريقه عليه السلام، ثم سأله أبو خالد عن نقض الشعر في الحيض والنفاس فأجابه بعدم الوجوب مستدلاً بحديث أم سلمة وهو مشهور عنها في الصحيح، فأخرج مسلم عنها قالت: قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أو قالت: عقص رأسي أفأنقضه للجنابة والحيضة؟ قال: ((لا إنما يكفئك أن تفرغي عليك ثلاث حفنات ثم قد طهرت))^(١).

وأما غسل الجنابة فدلل عدم نقض الشعر فيه هذا الحديث وغيره، كرواية عبيد بن عمير عند البيهقي وغيره، قال: بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت: يا عجبا لابن عمرو هذا! يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن! أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن، لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات رواه مسلم^(٢).

قال: في ((البدع التامة)) وظاهره أنه لا يجب عليها نقض الشعر وإن لم يصل الماء إلى باطنه، وسواء كان اجتماعه باختيارها أو بغير اختيارها، والحكمة في ذلك: التيسير عليها لما في ذلك من الحرج انتهى.

قلت: في بعض روايات حديث أم سلمة عند أبي داود ((واغمري قرونك عند كل حفنة)) فيدل على لزوم إيصال الماء إلى باطن الشعر ويؤيده حديث ((تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر))^(٣). وهذا الذي صرح به الإمام زيد بن علي عليه السلام، قال به القاسم في رواية عنه والمؤيد بالله وأبو طالب والإمام يحيى.

قال أبو بكر ابن العربي: القول بعدم النقض لجمهور العلماء إلا أن يكون ملبدا ملتفا لا يصل الماء إلى أصوله إلا بنقضه فيجب نقضه حينئذ، وذهبت الهادوية والحسن البصري، وطاووس إلى أنه لا يجب النقض في الجنابة دون الحيض والنفاس فيجب فيهما لقوله ﷺ لعائشة في حجة الوداع ((انقضي شعرك

(١) رواه مسلم (٣٣٠).

(٢) هو في صحيح مسلم برقم (٤٩٨).

(٣) الترمذي (١٠٦) وقد تقدم وهو ضعيف.

واغتسلي^(١).

(وأجيب): بأنه معارض لحديث أم سلمة والجمع ممكن بحمل الأمر على الندب، لأن المقصود إيصال الماء إلى أصول الشعر، وهو يحصل من غير نقض.

وقال البيهقي في حديث عائشة: وهي وإن اغتسلت للإهلال بالحج وكان غسلها غسلا مسنونا وقد أمرت فيه بنقض رأسها وامتشاط شعرها وكأنها أمرت بذلك استحبابا كما أمرت أسماء بنت عميس بالغسل للإهلال على النفاس استحبابا انتهى وفي المسألة أقوال أخر غير مستندة إلى حجة ناهضة.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (قال زيد بن علي عليهما السلام في الصفرة والحمرة والكدره إنها حيض).

الشرح: الكدره كلون الماء الكدر الوسخ، والصفرة هي الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار واختلف العلماء في حكم الصفرة والكدره والحمرة ونحوها مما ليس بدم أسود غليظ محتدم، فذهب زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة ومحمد ومالك وجماعة ورواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي أنها حيض وقت إمكانه مطلقا، سواء توسطها الأسود أم ولا بعده أو قبله في وقت العادة أو في غيرها، إذا أتاها في أيام الحيض، قالوا: لأنه أذى ولقوله تعالى ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ ولقوله في حديث حمنة: ((واستنقأت فصلي))^(٢)، ولحديث علقمة ابن أبي علقمة عن أمه مولاة عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان النساء يبعثن إلى

(١) رواه ابن ماجه (٦٤١).

(٢) الترمذي (١٢٨) وقال: حسن صحيح.

عائشة بالدرجة^(١) فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض، فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة^(٢) أخرجه البيهقي.

عن القاسم^(٣) ليس بحيض إذا توسطه الأسود لقوله في حديث فاطمة: ((إذا رأيت الدم الأسود فأمسكي عن الصلاة حتى إذا كانت الصفرة فتوضأي وصلي فإنه دم عرق))^(٤).

ولحديث أم عطية عند البخاري وأبي داود كذا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً^(٥)، وعن الشافعي وهو مذهب أبي يوسف: أنهما حيض بعد الدم إذ هما من لثاره لا قبله، وعن الشافعي: إن رأتهما قبل العادة فحيض وإلا فلا.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (وقال زيد بن علي لا يكون حيض على حمل).

الشرح: والوجه في ذلك ما روينا عن علي عليه السلام أنه قال: رفع الحيض عن الحبل وجعل الدم رزقا للولد، أخرجه أبو العباس الحسني رحمه الله بإسناده إلى أمير المؤمنين موقوفا. فإذا رأيت الدم وقت الحمل فليس بحيض ولها أن تصلي وتقوم وتدخل المسجد وتقرأ القرآن ويأتيها زوجها، ويدل له أيضا قوله ﷺ في سبأيا أوطاس: ((ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضه))^(٦) فجعل الحيض علامة لبراءة الرحم من الحبل. قال في ((المنار)): ولا شك أن هذه الحالة وقت تعذر، وإلا لما كان الحيض معروفا لخلو الرحم عن الحمل في الاستبراء ولم يأت المخالف بشيء انتهى.

(١) الدرجة بكسر الدال المهملة وفتح الراء فجيم، إناء صغير تضع فيه المرأة خفيف متاعها وطيبها، وفي ((المنهاج)) بضم الدال وسكون الراء بعدها

جيم خرقه ونحوها تدخلها المرأة في فرجها ثم تخرجها لتنظر أبقى شيء من أثر الحيض أم لا انتهى منه.

(٢) رواه مالك في الموطأ (١٣٠).

(٣) ابن ابراهيم عليه السلام انتهى.

(٤) النسائي (٢١٥) وأبو داود (٢٨٦).

(٥) رواه البخاري (٣٢٦).

(٦) رواه أبو داود (٢١٥٧) والحاكم في المستدرک (٢/ ٢١٢) جديدة) وأحمد (٦٢/ ٣).

واختار صاحب ((نجوم الأنظار)) أن الحيض إذا جاء حال الحمل بصفته التي هي كونه أسود بحراني فإنه حيض ولا مانع منه، ويقال إن الحامل كونها لا تحيض حالة أغلبية والله أعلم انتهى.

قال القاضي رحمه الله تعالى: وحالة الحمل إحدى الحالات التي تعذر معها مجيء الحيض، والحالة الثانية: قبل دخول المرأة في السنة التاسعة إجماعاً، رواه في ((البحر))، والحالة الثالثة: حال اليأس من الحيض وهو عنده عليه السلام وعبد الله بن الحسن إذا بلغت خمسين سنة، وعند الهادي ستين سنة، وعند المنصور بالله أربعين في العجمية وخمسين في العربية ما لم تكن قرشية، فإن كانت قرشية فستين سنة، وما ذكره عليه السلام من التحديد هو الأولى لغلبية انقطاعه بعدها انتهى.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (وقال زيد بن علي لا يحل وطئ الحائض حتى تغتسل لقوله تعالى ﴿فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال عليه السلام (من قبل القبل).

الشرح: قال القاضي زيد في الشرح: قرئ يطهرن بالتشديد والقراءتان في وجوب العمل بهما كالإيتين وكالروايتين، ولو ورد إيتان أو خبران وأمكن استعمالهما وحمل كل واحدة منهما على فائدة جديدة لم يجز حملهما على فائدة واحدة، فكذلك القراءتان، فإذا أثبت وجوب الأخذ بهما فإما أن يستعملا على التخيير أو على الجمع، الأول لا يصح إجماعاً لأنه لو كان كذلك للزم جواز وطئها إذا اغتسلت وإن لم ينقطع الحيض فلم يبق إلا وجوب استعمالهما على الجمع، وهو أن الإباحة بعد الخطر جعلت منوطة بغايتين: إحداهما الطهر، والأخرى التطهر فلا يرتفع المنع إلا بحصولهما انتهى بالمعنى.

وأيضاً فقراءة التشديد الدالة على تحريم الوطئ قبل التطهر لا يتأفها قراءة التخفيف فيحمل عليها، أما على قول من يعمل بمفهوم الغاية في قراءة التخفيف فشرطه عدم معارضة المنطوق المأخوذ من قراءة التشديد، وأما على كلام الحنفية فكذلك إذ ما بين الطهارة والتطهر على التحقيق مسكوت عنه لا يتعلق به حكم فينبغي أن يحرم اتفاقاً بين الفريقين، وما ذهب إليه

الحنفية من جواز الوطئ بعد الطهارة قبل الاغتسال خلاف أصلهم، أشار إلى معنى ذلك بعض المحققين^(١) وهذا الذي ذهب إليه الإمام عليه السلام قال به الهادي والناصر والمؤيد بالله وغيرهم، وما ذكره عليه السلام من تفسير موضع الإتيان هو الصحيح الذي عليه اتفاق العلم من جميع المذاهب، ولم ينقل خلافه إلا عن شذوذ من السلف، منهم نافع، وابن أبي مليكة، وزيد بن أسلم، واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر، واستقر العمل من بعدهم على خلافه، وأنه محرم تحرماً غليظاً، فأخرج الدارمي في مسنده أخبرنا الحكم بن المبارك، ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحق عن أبان بن صالح، عن مجاهد قال: لقد عرضت القرآن على ابن عباس رضي الله عنه ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيمن أنزلت وفيمن كانت فقلت: يا ابن عباس أرأيت قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن.

وعن إبراهيم ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال في الفرج، وعن ابن عباس أنه كان يكره إتيان المرأة في دبرها وبعبه عيباً شديداً.

وروى عن ابن عباس ﴿فَأْتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ قال أئتها من بين يديها ومن خلفها بعد أن يكون في المأثى.

وقال الدارمي: أنا أبو نعيم، أنا أبو هلال، عن أبي عبد الله الشقري، عن أبي القعقاع الجرمي قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال: يا أبا عبد الرحمن إني امرأتني من حيث شئت؟ قال: نعم، قال: ومن أين شئت؟ قال: نعم، قال: وكيف شئت؟ قال: نعم، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن إن هذا يريد السوء! قال: لا محاش النساء عليكم حرام، سئل عبد الله تقول به؟ قال: نعم^(٢).

قال الدارمي أخبرنا عبيد الله بن موسى عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((من أتى امرأته في دبرها لم ينظر الله إليه يوم

(١) هو العلامة المقلبي رحمه الله انتهى شيخنا سياغي.

(٢) الدارمي (١١٣٧).

القيامة^(١)، وقد روي قوله ﷺ ((إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن وأدبارهن))^(٢) من طريق علي بن طلق، وخزيمة بن ثابت، موضع هذا كتاب النكاح وإنما ذكرنا منه ما يتعلق بكلام الإمام عليه السلام والله اعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (قال زيد بن علي عليهما السلام في الحائض تزيد أيامها إن ذلك حيض ما كان ذلك في العشر).

الشرح: يعني فإذا زادت فهي مستحاضة لها حكم الطاهر وهذا مبني على القول بأن أكثر الحيض عشرة أيام كما تقدم تصريح الإمام بذلك، وذكر ما يشهد له من الأحاديث. ويؤيده أيضا ما أخرجه محمد بن منصور في ((الأمالي)) حدثنا جعفر بن عمران، نا خالد بن حبار، عن هارون بن زياد، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: يكون الحيض ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وعشرة أيام فإن زادت فهي مستحاضة. وأخرج أيضا عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضل عن أشعث عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص أنه قال: لا تكون المرأة مستحاضة في يوم ولا في يومين ولا في ثلاث حتى تبلغ عشرة أيام، فإذا بلغت عشرة أيام كانت مستحاضة^(٣). والوجه في ذلك إنما وقع من الدم في العشر كان حيضا، لأنها وقت إمكان ولم يعتبر الإمام بالصفة، وسواء كانت مبتدأة أو معتادة، ولأنها تجعل قدر عاداتها حيضا والزائد طهرا وإنما هذا حكم من جاوز العشر فقط.

(١) رواه الدارمي (١١٤٠) وأبو داود (٢١٦٢) ومدايره على الحارث بن مخلد وهو مجهول، فالحديث لا يثبت. وقد تبع الحافظ ابن حجر في

التلخيص (٣/ ١٨١ - ١٨٦) هذه الأحاديث وغيرها وبين عدم ثبوتها فليقتل.

(٢) رواه الترمذي (١١٦٥) والدارمي (١١٤١) ومدايره على مسلم بن سلام وهو من المقبولين عند الحافظ في التقريب فالحديث ضعيف.

(٣) انظر ابن أبي شيبة (٤/ ٢٠٠) وعبد الرزاق (١/ ٣٠١).

(تنبيه): جملة الأحاديث النبوية المرفوعة من أول الكتاب إلى هذا الموضوع عشرون حديثاً وجملة الأخبار العلوية ثمانية عشر خبراً، ونحس ونحسون مسألة للإمام زيد بن علي عليه السلام ومسألان لزين العابدين عليه السلام وعدة الأبواب تسعة والله تعالى اعلم.

كتاب الصلاة

باب الأذان

قال المصنف رحمه الله تعالى: (حدثني علي بن محمد بن الحسن، حدثني سليمان بن إبراهيم بن عبيد قال: حدثني نصر بن مزاحم المنقري، قال: حدثني إبراهيم بن الزبرقان التيمي، قال: حدثني أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي قال: حدثني زيد بن علي عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال: الأذان مثنى مثنى، والإقامة مثنى مثنى، ويرتل في الأذان ويحدر في الإقامة).

الشرح: قوله (كتاب الصلاة) اختلف العلماء في أصل تسمية هذه العبادة بالصلاة فقليل إنها منقولة من الدعاء لاشتغالها عليه تسمية لكل باسم الجزء، فتكون حقيقة شرعية وهو مذهب الجمهور، ونقل في ((المصباح)) عن ابن فارس أنها منقولة من صليت العود بالنار لينته لأن المصلي يلين بالخشوع، وقيل لأنها تالية لشهادة التوحيد كالمصلي التالي في خيل الحلبة لأنه يجعل رأسه عند صلوى الأول وهما طرفا أليتيه تشبيها للمعقول بالمحسوس، وقيل: هي حقيقة لغوية في تحريك الصلوتين أي طرفي الأليتين، ثم صارت في الأركان المخصوصة مجازا لغويا، لأن المصلي يحرك صلوياه في ركوعه وسجوده ثم استعيرت منه الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي في خضوعه وخشوعه هو عكس مذهب الجمهور.

(واعترض بوجهين):

أحدهما: أن الاشتقاق مما ليس بحدث قليل.

ثانيهما: أن الصلاة بمعنى الدعاء شائع في أشعار الجاهلية، ولم يرو عنهم إطلاقها على ذات الأركان بل ما كانوا يعرفونها أصلا.

واعترض بأن أبا العرب إسماعيل عليه السلام قد حكى الله سبحانه عنه أنه كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة، وثبت تعليم آدم جميع المسميات، كما ورد عن ابن عباس واشتهر اسم الصلاة وفعلها عن الأنبياء عليهم السلام وكانت قرئشا تزعم أنها كانت على دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام فإنكار معرفتها عندهم غير مسلم، وبهذا يعرف أن إطلاقها على ذات الأركان حقيقة

لغوية، والتفاوت في قدرها وصفتها بين ما ورد به شرعنا وما تقدمه لا يخرجها عن تلك الحقيقة.

والأذان في اللغة: الإعلام، قال الله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي إعلام، وقال تعالى ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ واشتقاقه من الأذن بفتح الهمزة.

والحديث أخرجه نحوه في ((جمع الجوامع)) عن المهجع بن قيس عن علي أنه كان يقول: الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى، ومر برجل يقيم مرة فقال اجعلها مثنى مثنى لا أم لك، أخرجه سعيد بن منصور انتهى.

قال في ((التخریج)) المهجع ضعفه الدارقطني، وفي ((الميزان)) لا شيء، له حديثان، وقال ابن أبي حاتم: المهجع بن قيس الحارثي كوفي روى عن علي مرسلا وعن إبراهيم النخعي، وروى عنه محمد بن طلحة بن مصرف سمعت أبي يقول ذلك انتهى.

ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وفي ((شرح التجريد)) للمؤيد بالله عن ابن أبي شيبه قال: نا عفان، قال: نا عبد الواحد بن زياد، نا حجاج بن أرطاة، قال: نا أبو إسحق قال: كان أصحاب عبد الله بن مسعود وعلي يشفعون الأذان والإقامة انتهى، ورجال الإسناد ثقات، وفي الحجاج بن أرطاة كلام وقد وثق، وسماعه من أبي إسحق السبيعي مذكور في ((التهذيب)) للزمري.

وفي ((مجمع الزوائد))^(١) ما لفظه: عن أبي جحيفة قال: (أذن بلال للنبي ﷺ مرتين وأقام مثل ذلك) رواه الطبراني في ((الأوسط)) و ((الكبير)) ورجاله ثقات.

وأخرج الترمذي^(٢) من طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال: ((كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة)) وأعله الترمذي بالاختلاف على عمرو بن مرة لما رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، نا أصحاب محمد ﷺ ((أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام)). قال: وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد. ورواه أبو داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ وفيه الإقامة مثل الأذان

(١) المجمع (١/ ٣٣٠).

(٢) سنن الترمذي (١٧٩).

إلا أنه قال: زاد بعد ما قال (حي على الفلاح: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) ^(١) الحديث.

قال المنذري: ذكر الترمذي ومحمد بن إسحق بن خزيمة أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل وما قالاه ظاهر جدا، فإن ابن أبي ليلى قال: ولدت لست بقين من خلافة عمر، فيكون مولده سنة سبع عشرة من الهجرة، ومعاذ توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة، وقد قيل: إن مولده لست مضين من خلافة عمر فيكون مولده على هذا بعد موت معاذ، قال: لم يسمع ابن أبي ليلى أيضا من عبد الله بن زيد انتهى.

وتعقبه اليعمري فقال: أما رده سماع ابن أبي ليلى من معاذ فظاهر، وأما رده سماعه من عبد الله بن زيد فإذا أرادها هذا الحديث فظاهر، وإن نفى السماع مطلقا فقد قيل في عبد الله إنه مات يوم أحد، وقيل مات سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان، فعلى الأول لا نزاع فيه، وعلى الثاني ممكن، والزيادة في حديث شعبة وهي: (حدثنا أصحاب محمد ﷺ) قاضية على ما لم يأت في حديث غيره منها فوجب المصير إليها، فلا علة للخبر بشيء مما ذكره الترمذي، إلا أنه إما أن يكون مسندا أو مرسلا عن الصحابة، وهو في حكم المسند، وقد روى ابن أبي ليلى عن عمر وعثمان وعلي عليه السلام وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال: أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم من الأنصار انتهى المراد منه.

وقال الطحاوي: حدثنا أحمد بن داود بن موسى، قال: نا يعقوب بن حميد بن كاسب، قال: نا عبد الرزاق عن معمر عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن بلال: ((أنه كان يثني الأذان والإقامة)) ^(٢).

حدثنا محمد بن خزيمة قال: ثنا محمد بن سنان، قال: نا شريك عن عمران بن مسلم، عن سويد بن غفلة قال: (سمعت بلالا يؤذن مثني ويقيم مثني) انتهى.

(١) رواه أبو داود (٥٠٧).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٣٤).

قال في ((التخریج)): في الإسناد الأول يعقوب بن حميد بن كاسب فيه ضعف وقد وثق، ورجال الثاني ثقات أثبات.

قال الطحاوي^(١): ثنا علي بن معبد وعلي بن شيبه قالوا: نا روح ابن عباد نا ابن جريج أخبرني عثمان بن السائب عن أبيه وأم عبد الملك بن أبي محذورة قال: سمعت أبا محذورة يقول: علمني رسول الله ﷺ الإقامة مثنى مثنى، وذكر الأذان بزيادة قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة.

حدثنا ابن أبي داود، نا عبد الحميد بن صالح، نا وكيع عن إبراهيم ابن إسماعيل بن مجمع بن حارثة، عن يزيد بن أبي سلمة مولى سلمة بن الأكوع قال: إن سلمة بن الأكوع كان يثني الإقامة^(٢).

قال في ((التخریج)): إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ضعيف. ثنا محمد بن خزيمة، نا محمد بن سنان، نا حماد بن سلمة، عن حماد بن إبراهيم قال: كان ثوبان يؤذن مثنى ويقيم مثنى.

ثنا محمد بن خزيمة، نا محمد بن سنان، نا شريك عن عبد العزيز بن رفيع قال: سمعت أبا محذورة يؤذن مثنى ويقيم مثنى.

وقد روى عن مجاهد في ذلك ما حدثنا به يزيد بن سنان، نا يحيى بن سعيد القطان، نا فطر بن خليفة، عن مجاهد: ((في الإقامة مرة مرة إنما هو شيء استخفه الأمراء))^(٣). وخبر مجاهد أن ذلك محدث وأن الأصل هو التثنية انتهى.

قال في ((التخریج)): يزيد بن سنان المصري شيخ النسائي ثقة، وروى عنه الطحاوي وسمع من يحيى بن سعيد القطان وطبقته، قال النسائي: ثقة، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت منه وهو صدوق ثقة، وذكره ابن حبان، حكى ذلك المزي في ((التهذيب)) وهو غير يزيد بن سنان بن فروة الرهاوي وهو ضعيف، والمصري ثقة، وإنما اتفقا اسما لا صفة.

(١) في شرح معاني الآثار (١/١٣٦).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٣٦) وابن أبي شيبه في المصنف (١/١٨٧).

(٣) الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٣٦).

وظاهر الحديث حجة للصادق والقاسم والهادي عليهم السلام، ومالك، وأبي يوسف، ونسبه في ((البحر)) إلى زيد بن علي عليه السلام: في أن ألفاظ الأذان مثنى مثنى إلا التهليل. واحتجوا مع ما تقدم من الشواهد بما أخرجه ابن خزيمة والديلمي عن عبد الله بن محيرز عن أبي مخذرة أنه قال: إن النبي ﷺ أمر نحو عشرين رجلا فأذنوا فأعجبه صوت أبي مخذرة فعلمه الأذان مثنى مثنى إلا التهليل آخره.

قال الطحاوي: سنده صحيح، ويدل على ثنية التكبير أيضا في أوله: ما أخرجه مسلم في ((الصحيح)) من حديث أبي مخذرة وفيه: ثنية التكبير في أوله، وما اتفقوا عليه من حديث أنس: ((أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة))^(١). قال النووي: ومعنى يشفع يأتي به مثنى.

وعند الباقر، والنفس الزكية، وأحمد بن عيسى، والناصر للحق، والمؤيد بالله، والإمام يحيى، ومحمد بن منصور، أن التكبير في أول الأذان أربع، ونسبه في ((المنهاج)) والقاضي في شرحه إلى زيد بن علي وجده علي عليه السلام، وحمل حديث الأصل على تغليب أكثر ألفاظ الأذان والإقامة على أقلها.

واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد عن أحمد وأبي داود وصححه الترمذي وابن خزيمة ولفظه قال: طاف بي وأنا نائم رجل فقال: تقول الله أكبر الله أكبر فذكر الأذان بترييع التكبير بغير ترجيع والإقامة فرادى إلا (قد قامت الصلاة) قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فقال: ((إنها لرؤيا حق))^(٢) الحديث.

ويحدث أبي مخذرة لما حكى الأذان عن تلقين رسول الله ﷺ ذكر التكبير في أوله أربعاً. قال ابن حجر: ساقه من حديث أبي مخذرة بترييع التكبير في أوله الشافعي، وأبو داود والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، ورواه مسلم من حديث أبي مخذرة فذكر التكبير في أوله مرتين فقط، قال ابن القطان: الصحيح في هذا ترييع التكبير، وبه يصح الأذان تسع عشرة كلمة، وقد يقع في بعض روايات مسلم ترييع التكبير، وهي التي ينبغي أن تعد في الصحيح،

(١) رواه البخاري (٦٠٣).

(٢) رواه الترمذي (١٨٩) وصححه.

وقد رواه أبو نعيم في ((المستخرج))، والبيهقي من طريق إسحق بن إبراهيم عن معاذ ابن هشام بسنده وفيه ترييع التكبير، وقال بعده: أخرجه مسلم عن إسحق وكذلك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه من طريق علي بن المديني عن معاذ، وقال ابن حجر: حديث أبي مخذرة أن النبي ﷺ عليه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة^(١). هكذا رواه الدارمي والترمذي والنسائي.

ورواه أيضا مطولا وتكلم البيهقي عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في ((الإمام)) وصح الحديث انتهى.

(وأجاب) القائلون بترييع التكبير عن حجة الأولين بأن الترييع زيادة صحيحة وهي مقبولة من الثقة، وأيضا فلا تعارض بين الروايتين لأن الحديث ((مثنى مثنى)) عام في كلمات الأذان، والترييع خاص بالتكبير والواجب العمل بالخاص فيما تناوله بالعام فيما عداه، وأيضا فهو متأكد بعمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في الموسم ولم ينكره أحد.

وفي الإقامة اختلاف أيضا، فعند الهادوية وأبي حنيفة والثوري وابن المبارك: أنها مثنى كالأذان مع زيادة (قد قامت الصلاة مرتين) استدلالا بظاهر حديث الأصل وشواهد، وذهب الحسن البصري ومكحول والزهري والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ويحيى وابن المنذر، ومن الصحابة عمر بن الخطاب وابنه وأنس إلى إفراد الإقامة ما عدا التكبير في أولها وآخرها ولفظ (قد قامت الصلاة).

(واحتجوا) بحديث عبد الله بن زيد وقد تقدم، وبحديث بلال ((أمرنا أن نشفع الأذان ونوتر الإقامة)) وقد تقدم أيضا، قالوا: والتكبير وإن كان بالتثنية فصورته صورة المفرد بالنسبة إلى الأذان، ولذلك استحب للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد، فيقول في الأذان (الله أكبر الله أكبر) بنفس واحد ثم يقول (الله أكبر الله أكبر) بنفس واحد، فهو في الإقامة مفرد بالنسبة إلى ذلك، والمناسبة في إفراد الإقامة ظاهرة إذ هي لإعلام الحاضرين بخلاف الأذان فهو إعلام للغائبين فناسبه التكبير، قالوا: فهذا يستحب رفع الصوت في الأذان وخفضه في الإقامة، وكرر لفظ (قد قامت الصلاة) لأنه مقصود الإقامة.

(وأجاب الأولون) أن التثنية زيادة وزيادة العدل مقبولة، قال ابن القيم في ((زاد المعاد))،

(١) رواه الترمذي (١٩٢) وأبو داود (٥٠٢) والدارمي (١١٩٧) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سن التأذين بترجيع وغير ترجيع ، وشرع الإقامة مثني وفردى ، ولكن الذي صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم تشية كلمة الإقامة «قد قامت الصلاة» ولم يصح عنه افرادها البتة . وكذلك الذي صح عنه تكرار لفظ التكبير في أول الأذان ، ولم يصح الاقتصار على مرتين . وأما حديث أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة فلا ينافي الشفع بأربع . وقد صح الترييع صريحاً في حديث عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب وأبي مخذورة . وأما افراد الإقامة فقد صح عن ابن عمر استثنى كلمة الإقامة ، فقال : إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة غير أنه يقول : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » . وفي « صحيح البخاري » عن أنس « أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة » الا الإقامة (١) . وصح في حديث عبد الله بن زيد وعمر في الإقامة « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » وصح في حديث أبي مخذورة تشية كلمة الإقامة مع سائر كلمات الأذان ، وكل هذه الوجوه جائزة مجزية لا كراهة فيها ، وإن كان بعضها أفضل من بعض . اهـ . المراد . وهو كلام جيد وقد ذكر نحوه صاحب « المنار » .

قوله : « ويرتل في الأذان ، ويحدر في الإقامة » في « التلخيص » حديث جابر : « إذا أذنت فترسل ، وإذا أقيمت فاحدر » الترمذي والحاكم والبيهقي ، وضعفوه إلا الحاكم ، فقال : ليس في إسناده مطعون فيه إلا عمرو بن فائد . قال الحافظ : لم يقع الا في روايته - يعني الحاكم - ولم يقع في رواية الباقرين لكن عندهم فيه عبد المصم صاحب « الشفاء » وهو كاف في تضعيف الحديث . وروى الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نرتل الأذان ، ونحدر في الإقامة » وفيه عمر بن شمر وهو متروك . وقال البيهقي : روي بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة ثم ساقه . وقال : الإسناد الأول أشهر - يعني طريق جابر - . وروى الدارقطني من حديث عمر موقوفاً نحوه ، وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس ، وهو تابعي قديم مستور . اهـ . وتضعيفه لعمر بن شمر استناداً إلى ما قاله أهل الجرح والتعديل من رميته بالرفض ، وأنه يضع الحديث للروافض . قال في « الطبقات » : هو ممن أخرج له محمد بن منصور في « الامالي »

(١) أي لفظ قد قامت الصلاة . تمت منه .

وكتاب الذكر . ووثقه المؤيد بالله لأنه خرج له في « مسنده » ، وقد ذكر أنه لا يروي إلا عن ثقة سمعه من فم الثقة . وروى له غيره من الأئمة فعرف انه من خيار شيعة أئمتنا ، وإنما جرح بسبب رواية فضائل الأئمة . اهـ . المراد .

والترتيل: الثاني. والحدرد - بالحاء والبدال المهملتين - : الاسراع، ويجوز في قوله : فاحدر - ضم الدال وكسرها - وفي معناه الحذر - بالميم - : وهو الاسراع أيضا .

تنبيهان

الاول : اختلف في ابتداء شرعية الأذان متى كان . فذهب جمهور الأئمة كالصديق والقاسم والهادي والناصر الى أن الله تعالى علمه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الأسراء... أمر ملكا من ملائكته فعلمه الاذان . قال في « الحامع الكافي » : وروى محمد باسناد عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : من جهالة هذه الأمة أن يزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما علم الأذان من رؤيا رآها رجل ، وكذبوا - والله - لما أراد الله أن يعلم نبيه الأذان جاءه جبريل بالبراق... الحديث بطوله . وعن محمد بن الحنفية انه قل : ألا تتقون الله عمدتم الى أمر جسيم من أمر دينكم فزعمتم أنه رؤيا رآها رجل في المنام ، وذكر حديث المعراج بطوله . اهـ .

وقال الهادي الى الحق : والأذان من أصول الدين، وأصول الدين لا يتعلمها رسول الله ﷺ على لسان بشر من العالمين. وما ذكروه من الحجة على ذلك هو ما في « مجمع الزوائد » ولفظه: عن علي بن أبي طالب ، قال : « لما أراد الله تبارك وتعالى أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل صلى الله عليه وآله بدابة - يقال لها : البراق - فذهب يركبها فاستصعبت ، فقال لها جبريل: اسكني، فوالله ما ركبتك عبد أكرم على الله من محمد ، قال : فركبها حتى انتهى الى الحجاب الذي يلي الرحمن تبارك وتعالى، قال: فبينما هو كذلك إذ خرج ملك من الحجاب ، فقال رسول الله ﷺ: يا جبريل من هذا ؟ قال : والذي بعثك بالحق إني لأقرب الخلق مكاناً وان هذا الملك ما رأيته قط منذ خلقت قبل ساعتي هذه ، فقال الملك : الله أكبر الله أكبر ، قال : فقيل له - من وراء الحجاب - : صدق عبدي أنا أكبر أنا أكبر . ثم قال الملك : أشهد أن لا إله الا الله ، قال : فقيل له - من وراء الحجاب - : صدق عبدي لا إله الا أنا . قال : فقال الملك: أشهد أن محمداً رسول الله ، قال : فقيل - من وراء الحجاب - : صدق عبدي أنا أرسلت محمداً . قال الملك :

حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة ، ثم قال : الله أكبر الله أكبر . قال : فقيل - من وراء الحجاب - : صدق عبيدي أنا أكبر أنا أكبر . ثم قل : لا إله الا الله . قال : فقيل - من وراء الحجاب - : صدق عبيدي لا إله الا أنا . قال : ثم أخذ الملك بيد محمد ﷺ وقدمه ، فأتم أهل السماء منهم آدم ونوح . قال أبو جعفر محمد بن علي : فيومئذ أكمل الله لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم الشرف على أهل السموات والارض . رواه البزار ، وفيه زياد بن المنذر ، وهو مجمع على ضعفه . اهـ .

قلت : قد أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » ، فقال : حدثني أحمد بن عيسى ، عن محمد بن بكر ، عن أبي الجارود - وهو زياد بن المنذر - قال : حدثني أبو العلي ، قال : قلت لمحمد بن علي : يا أبا القاسم حدثني عن هذا الأذان ، فانا نقول إنما رآه رجل من الانصار في المنام ، ثم ساق الحديث بمعنى حديث البزار مع اختلاف يسير في ألفاظه .

وأخرجه أيضاً أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الشيرازي في « مسنده » فقال : حدثنا محمد بن عثمان بن مخلد ، نا أبي ، عن زياد بن المنذر ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لما أراد الله تعالى أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة - يقال لها البراق - فذكر الحديث بطوله . قل السهيلي : أخلق بهذا الحديث أن يكون صحيحاً لما يعضده ويشاكله من أحاديث الاسراء فبمجموعها يحصل أن معاني الصلاة كلها أو أكثرها قد جمعها حديث الاسراء حتى علمه التحيات . قال : وهو أقوى من الوحي ، وانما تأخر حتى أعلم الناس به على غير لسانه للتنويه به ، ورفع ذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأفخم لشأنه . اهـ .

وذكر نحوه أبو عمر بن عبد البر في « شرح الموطأ » ، وروى الحديث القاضي عياض في كتابه « الشفاء » من طريق البزار ما كتبا عليه ، وتكلم في تفسير ألفاظه وتأويل ما يفهم منه التحيز والجهة بكلام نفيس .

وزياد بن المنذر هو الذي تنسب اليه الجارودية من الزيدية . ذكر له في « الطبقات » ترجمة طويلة ، وذكر ممن سمع منهم زيد بن علي ومحمد بن علي الباقر والصادق وعبد الله بن الحسن بن الحسن ويحيى بن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، وعن أبي برزة ومحمد بن كعب

والحسن وخلائق . قال السيد ادريس في « كنز الأَحْبار » : كان أبو الجارود عالماً بالسكلام جدلاً مناظراً ، ومذهبه أن النص على أمير المؤمنين يحتاج في معرفته الى النظر والاستدلال ، وهو مذهب علماء العترة وفضلائها عليهم السلام . وترجمه القاضي أحمد بن صالح ، ونقل عن نشوان أن الزيدية الآن على رأيه . وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات الشيعة ، وخرج حديثه جماعة من الأئمة ، والله تعالى أعلم .

ومن حججهم أيضاً ما أخرجه أبو داود في مراسيله عن عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين « أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : سبقك الوحي بذلك » . قال السيوطي : وبذلك يعلم أن العمل وقع بالوحي لا بمجرد الرؤيا من الصحابة . وأخرج الطبراني في « الاوسط » عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لما أسري به أوحى اليه بالأذان ، فنزل به جبريل عليه السلام فعلمه ، وفيه راوٍ متروك . وأخرج الدارقطني في « الافراد » من حديث أنس « أن جبريل عليه السلام أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأذان حين فرضت الصلاة » وفيه راوٍ ضعيف . ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعاً « لما أسري به أذن جبريل فظنت الملائكة أنه يصلي بهم فقدمني فصليت » . وفي اسناده من لا يعرف . وهذه الأحاديث مؤيدة لما رواه البزار ويحمل تعليم جبريل ، أنه كان في مرة أخرى لأن الاسراء وقع مرتين كما صرحت به السيرة النبوية وصححه كثير من العلماء .

وذهب آخرون إلى أنه شرع بعد الهجرة كما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن ابن عمر ، قال : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادي بها أحد ، فتكلموا في ذلك ، فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى ؛ وقال بعضهم : قرناً مثل قرن اليهود ، فقال عمر : ألا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قم يا بلال فناد بالصلاة » ومعنى يتحينون : أي يقدرّون لها حيناً . فتكلموا في ذلك : أي في مشقة ذلك التحيين ، فطلبوا علامة لدخول الوقت يأتون بها من غير كثير مشقة . ذكره ابن حجر المكي في « شرح المشكاة » . ونحوه ما أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » ، وغيره من حديث عبيد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر « أن بلالا كان يقول :

أول ما أذن: أشهد أن لا إله الا الله ، حي على الصلاة . فقال عمر : قل في أثرها أشهد أن محمداً رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قل كما أمرك عمر .

وأخرج أحمد والترمذي وابن حبان وابن خزيمة وابن ماجه عن عبد الله بن زيد الانصاري ، قال : « لما هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالبوق وأجمع أن يضرب بالناقوس يجمع به الناس للصلاة - وهو له كاره لموافقته النصارى - طاف بي من الليل طائف - وأنا نائم - رجل عليه ثوبان أخضران ، وفي يده ناقوس يحمله ، فقلت : يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟ .. قال : وما تصنع به ؟ .. قلت : ندعو به الى الصلاة ، قال : أفلا أدلك على خير من ذلك ؟ قلت : بلى ، قال : تقول : الله أكبر » الى آخر الفاظ الأذان المجمع عليها بتربيع التكبير في أوله وتثنية ما عداه وإفراد التهليل آخره . قال : « فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته ، فقال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، قم مع بلال فألق عليه ما رأيت ، فانه أنسدى منك صوتاً ، قال : فقممت ، فجعلت ألقيه على بلال فيؤذن به ، فسمع ذلك عمر - وهو في بيته - فخرج يجر رداءه يقول : والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل ما رأى » رواه أبو داود وابن ماجه والدارمي وصححه الترمذي وابن خزيمة ، وهو في « جامع الأصول » بروايات كثيرة مختلفة الألفاظ من حديث عبد الله بن زيد وغيره . فهذه حجة من ذهب الى أنه شرع بعد الهجرة وان الحكم بمشروعيته مستند الى تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لرؤيا عبد الله بن زيد .

وأجابوا عن حجة الأولين بوجوه :

منها: أن الأحاديث المروية في كونه وقع ليلة الاسراء ضعيفة .

ومنها: أن العقل والعادة والشرع يحيل وقوع التردد والتشاؤم فيما يجمع به الناس للصلاة ، مع تقديم تعليمه ليلة الاسراء أو غيرها .

ومنها: انه لو صح حديث الاسراء لم يكن فيه ما يقتضي شرعيته في حق الأمة لأنه إنما فعله الملك ، ولا يلزم من فعله أنا مأمورون بذلك .

ومنها: إن ما ذكرتم من انه يلزم استناده الى مجرد الرؤيا غير لازم لما ذكره النووي في « شرح مسلم » ولفظه « ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان ، فشرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك إما بوحي وإما باجتهاده عليه السلام على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له ، وليس عملاً بمجرد المنام فهذا ما لا شك فيه بلا اختلاف .

وأجاب الأولون: بأن حديث علي عليه السلام أخرجه الأئمة من أولاده ، ومدار تضعيفه على رواية أبي الجارود ، وقد تقدم ما عليه ، واعتضاده بالشواهد ، ومرسل أبي داود المجزوم به وهو يفيد قوة مع جلالة روايته ، وكثير من الأحكام تثبت بدون ذلك ، وبأنه لا منافاة بين رؤيا عبد الله بن زيد وشرعيته ليلة الاسراء لوضوح الحكمة في ذلك ، وهي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أريه ليلة الاسراء وسمعه مشاهدة في ذلك المقام الرفيع الشأن ، وهو أقوى من الوحي ، كما ذكره السهيلي فيما تقدم وتأخر فرض الأذان الى المدينة ، وأرادوا إعلام الناس بمواقيت الصلاة ، ولبت الوحي حتى رأى الانصاري فوافقت ما سمعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإذ ذلك قال : إنها لرؤيا حق - إن شاء الله - وعلم بذلك أن مراد الله بما رآه في الساء أن تكون سنة في الأرض وأيد ذلك موافقة رؤيا عمر مع أن السكينة تنطق على لسانه . واقتضت الحكمة أيضاً أن يكون الأذان على لسان غيره صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين لما في ذلك من التنويه من الله بعبده ، والرفع لذكره ، كما أشار إليه قوله عز وجل : « ورفعنا لك ذكرك » . ومن رفع ذكره الاعلان باسمه مع اسم ربه عز وجل على لسان غيره ، والله أعلم . وقد أطال بعض شراح السنن من الشافعية في نصرة هذا المذهب بكلام نفيس قد وقع الالام ببعض منه (١) .

التنبيه الثاني :

اختلف العلماء : هل الاذان والاقامة واجبان أو مسنونان ؟.. فذهب أكثر المعتزلة وطاووس ومالك وأحمد والاصطخري والاوزاعي وداود وابن المنذر وحكي عن محمد بن الحسن الى الوجوب . وذهب الفريقان وزيد بن علي والناصر الى انها سنة .

(١) ح وقال المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام في « الاعتصام » بعد ذكر حديث عبد الله بن زيد في رؤيا الاذان ما لفظه : روي خبر مبتدأ الاذان هذا من طريقين في أحدهما هشيم ، قالوا فيه : لين ، ويدلس عن زياد وعن يونس وهما مجهولان ، عن أبي عمير بن انس . قال ابن القطان : لم تثبت عدالته . وفي الاخرى المعلى بن منصور . قال ابن حنبل : كان يكذب عن عبد السلام بن حرب ، قالوا : انكر أحمد بن حنبل بعض امره عن أبي العميس ، عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري صاحب الرؤيا عن أبيه عن جده . قال البخاري : لم يسمع بعضهم من بعض ، واعتضعف هذا الخبر . تم من خط المصنف .

احتج الاولون بأدلة :

منها : حديث : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » وقد تقدم . والظاهر أن الأمر له هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينصرف إلى الأمر الشرعي ومن يلزم اتباعه كما حققه أهل الأصول في قول الصحابي « أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا ». وقد وقع في رواية عطاء « أمر بلالاً ». قال ابن دقيق العيد: وفي هذا الموضع زيادة على ما ذكر، وهو أن العبادات والتقديرات فيها لا تؤخذ إلا بتوقيف. اهـ. وفي رواية النسائي: « أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وهي أصرح بالمرام . قال الحاكم: صرح رفعه إمام أهل الحديث ومزكي الرواة بلا مدافعة - يعني به يحيى بن معين - كما أورده في « المستدرک ». قال : وتابعه على ذلك الثقة المأمون فتيبة بن سعيد ، وهو صحيح على شرطها وروايتها عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلالاً ... » الحديث ؛ وقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبدان المروزي عن عبد الوهاب يرفعه ، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضاً ولم ينفرد به عبد الوهاب ، فقد رواه البلاذري من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة .

ووقوع الأذان عقب المشاورة في أمر النداء قرينة على أن الأمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ومنها : حديث مالك بن الحويرث في « الصحيحين » وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا حضرت الصلاة ، فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم » هذه رواية البخاري .

ومنها : قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عبد الله بن زيد : « قم مع بلال ، فأتى عليه مارأيت فليؤذن به » وكذا قوله في حديث بلال « قم فناد بالصلاة » وظاهر الأمر فيما ذكر يدل على الوجوب . قال ابن بهران : والأحاديث المتضمنة للأمر بالأذان كثيرة . اهـ .

ولمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه على ذلك . قال في ، « الجامع الكافي » : أجمع أبرار العترة وصالحو المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يؤذن له حتى قبضه الله عز وجل ، ولم يزل يؤذن لعلي ابن أبي طالب كرم الله وجهه وإلى يومنا هذا باجماع الأمة . اهـ .

والذاهبون الى أنهما سنة حملوا الأوامر على الذب بدليل تركه في مزدلفة ، كما ثبت في بعض الروايات الصحيحة ، ولو كان واجباً لأمر به صلى الله عليه وآله وسلم ، ولما ورد في حديث سلمان «إذا كان الرجل بارضٍ» (١) فحانت الصلاة ، فليتوضأ ، فإن لم يجد ماء فليتييم ، فإن أقام صلى الله عليه وآله وسلم معه ملكاه ، وإن أذن وأقام صلى الله عليه وآله وسلم خلفه من خلق الله ما لا يرى طرفاه «أخرجه عبد الرزاق والمقدسي .

وأجابوا عن أدلة الأولين فقالوا : أما حديث أنس «أمر بلال» فلأن الأوامر في تعليم الكيفيات لا ينبغي أن يقال بأنها للوجوب لأن الغرض منها متعلق بالكيفية ، وهي تابعة في الوجوب وعدمه لما هي كيفية له . ولا يستلزم الأمر بالكيفية وجوب المكيف بها لأن ذلك فرع استفادة وجوب الكيفية من الأمر بها ، ولا يعقل الوجوب فيها مع قطع النظر عن أصلها . فلو أستفيد من الأمر بها الوجوب لم يكن متعلق الوجوب إلا بالأصل ، وهي كناية لا تتبادر في موارد الاستعمال ولا يلتفت الاذهان اليها ، كما تلتفت الى سائر المعاني الكنائية ، وذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «إذا قام أحدكم من الليل ، فليفتح الصلاة بركتين خفيفتين ، ثم ليطول بعدها ماشاء الله ، واجعل آخر صلاتك وتراً» . وفي صلاة الاستخارة : «فليركع ركتين ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك ...» ونظائره كثيرة ذكر هذا صاحب «نجوم الأنظار» وفيه نظر لما ذكره أهل الأصول ، منهم الشيخ أبو اسحاق الشيرازي ، فقالوا : الأمر بالصفة أمر بالموصوف . فإذا أمر بالطمأنينة في الركوع والسجود فهو أمر بهما لأنه لا يتم إلا بهما . وقال ابن دقيق العيد في «شرح الالم» : الأمر بإيجاد الصفة وإدخالها في الوجود يقتضي الأمر بالموصوف لاستحالة دخول الصفة في الوجود بدون الموصوف ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد يكون الأمر بالصفة على تقدير وجود الموصوف . وقد يحتمل الحال الأمرين كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «افشوا السلام بينكم» هل المراد إفشاء السلام في الوجود ، فيكون أمراً بأصل السلام ، أو المراد إفشائه على تقدير وجوده أي إذا سلمتم فليكن فاشياً . اهـ . (١)

(١) اي قفر . اهـ . «تلخيص» ولفظ : «القي - بالكسر - قفر الارض كالقواء بالكسر والمدا» .

(٢) ح قال بعض الخنابلة : إذا ورد الامر بهيئة او صفة لفعل دل الدليل على انها مستحبة جاز التمسك به على وجوب اصل الفعل لتضمنه الامر به لان مقتضاه وجوبها ، فاذا خولف في التصريح بقي التضامن على

إذا عرفت ذلك فالامر بالصفة إذا كان أمراً بالوصف كان دليلاً على الوجوب إذهو الأصل في ذلك ، وهو معنى ما ذكره ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » بقوله : وقد يستدل بهذا الحديث على وجوب الأذان من حيث أنه إذا أمر بالوصف لزم أن يكون الأصل مأموراً به ، وظاهر الامر الوجوب . اهـ . إلا أن تقوم قرينة في الموصوف تصرفه عنه انتفى الوجوب عنه وعن صفته . وما ذكره « صاحب النجوم » من الأمثلة الدالة على عدم الوجوب كقوله : « إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح الصلاة » لا يكون من محل النزاع لقيام الدليل على سنية المكيف وهو قيام الليل ، فكذا ما هو كيفية له وفرع عليه وهو القرينة الصارفة لظاهر الامر في الصفة عن الوجوب ، وقس عليه نظائره ، بخلاف حديث أنس فان المفروض عدم انتهاض الدليل على سنية الأذان حتى يكون من قبيل تلك الأمثلة ، وعلى تسليم انتهاضه فعدم الوجوب إنما هو من تلك الحثية لامن جهة أن الأمر بالصفة ليس أمراً بالوصف مطلقاً كما ذكره في « النجوم » فتأمل والله أعلم .

وأما حديث مالك بن الحويرث فقوله فيه : « وليؤمكم أكبركم » يصلح قرينة كون الأمر للندب ، وفيه أنه تمسك بدلالة الاقتران وهي ضعيفة عند المحققين ، قالوا : وأما قوله : « فليؤذن به ، قم فناد بالصلاة » فقرائن كون الأمر فيه ليس للوجوب لاتخفى على من تأمل سياق الأحاديث ، وفيه أنه خلاف الظاهر من صريح الأوامر . وما احتجوا به على سنيته بتركه في مزدلفة غير مفيد لاحتمال الخصوصية لوقوعها هنالك في كثير من العبادات كالجمعة بين الصلاتين ، وكونه جمع تأخير والقصر للصلاة .

وأما حديث سلمان فلم نقف على إسناده ورجال رواه ، والظاهر من صريح الأوامر وجوب الأذان والاقامة على الكفاية وأنه من الشعائر في الدين . ويدل على ذلك حديث مالك ابن الحويرث المتفق عليه وفيه : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم » فانه يتبادر المحل الجامع للناس الذي تحضرهم الصلاة فيه ، فينبغي على هذا أن يعتبر ما هو أهم من المسجد مما يجتمع فيه للصلاة من الأماكن . أشار الى هذا المعنى في « النجوم »

اصل الاقتضاء . قال : ذكره اصحابنا ونص عليه احمد حيث تمسك على وجوب الاستنشاق بالامر بالمباغة . وقالت الحنفية فيما حكاه الجرجاني : لا يبقى دليل على وجوب الاصل . ذكر ذلك الزركشي في « البحر المحيط » . تمت من خط المصنف .

ويؤيده ما رواه البيهقي في «سننه» بسنده إلى الأسود وعلقمة، قال: «أتينا ابن مسعود في داره، فقال: أصلي هؤلاء خلفكم؟ قلنا: لا، قال: قوموا فصلوا. فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة ثم اقتصا صلاته بهما». ورواه مسلم في «صحيحه». وأخرج البيهقي أيضاً من حديث علقمة، قال: «صلى عبد الله بن مسعود بي وبالأصود بغير أذان ولا إقامة، وربما قيل: «يجزينا أذان الحى وإقامتهم». وأخرج من حديث ابن عمر موقوفاً: «إذا كنت في قرية يؤذن فيها ويقام أجزاك ذلك». وأخرج أيضاً بإسناده إلى عمرو بن دينار، قال: كان ابن عمر يقول: «من صلى في مسجد قد أقيمت فيه الصلاة أجزأته إقامتهم». قال البيهقي: وبه قال: الحسن والشعبي والنخعي. اهـ. ويشير إلى نحوه قول محمد بن منصور فيما نقله عنه في «الجامع الكافي» ونصه: الأذان عندنا سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو اجتمع الناس على تركه لضلوا، والأمة بعضها تؤدي عن بعض كالجهاد في سبيل الله مع الإمام العادل تؤديه الأمة بعضها عن بعض لو اجتمعوا على تركه لضلوا. اهـ. وهو معنى ما سيأتي للإمام في قوله: «إذا كنت في حضر فأذنانهم يجزبك، وإن أذنت فهو أفضل». وفي المسألة أقوال مستوفاة في البسائط.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين عليهم السلام أنه
كان يقول في أذانه: حي على خير العمل، حي على خير العمل.

أخرجه البيهقي في «سننه» قال: أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر بن إسحاق، أنا بشر بن موسى، نا موسى بن داود، نا حاتم بن اسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علي بن الحسين كان يقول في أذانه إذا قال: حي على الفلاح، قال: حي على خير العمل، ويقول: هو الأذان الأول.

قال في «التخريج»: محمد بن عبد الله هو الحاكم صاحب «المستدرک»، وشيخه أبو بكر بن إسحاق، هو أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري إمام جمع بين الفقه والحديث. ذكره الذهبي. في «النبلاء» وأحسن الثناء عليه^(١). ونقل عن الحاكم أنه بقي

(١) يعني الذهبي. اهـ.

أبو بكر يفتي بنيسابور نيفاً وخمسين سنة لم يؤخِّد عليه في فتاويه مسألة وهم فيها ، وانه كان يخلف الامام ابن خزيمة في الفتوى . وشيخه بشر بن موسى ذكره الذهبي في « التذكرة » وقال : المحدث الامام الثبت أبو علي البغدادي . قال الدارقطني : ثقة نبيل ، وذكر شيوخه ومن أخذ عنه . قال في « التخريج » : ولا يقصر ببشر بن موسى أنه لم يرو عنه أحد من الستة مع ثقته وحفظه ، ورواية مثل الطبراني وغيره عنه ، وتوثيق الدارقطني إياه . فحديثه وحديث الحاكم وشيخه أبي بكر بن اسحاق يدخل في الصحيح ، وباقي رجاله على شرط مسلم ، فهو صحيح الى علي بن الحسين عليه السلام .

وفي « شرح التجريد » للمؤيد بالله ما لفظه : وروى أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر ، عن أبيه ، ومسلم بن أبي مريم « أن علي بن الحسين كان يؤذن ، فاذا بلغ حي على الفلاح ، قال : حي على خير العمل ، ويقول : هو الأذان الأول » وليس يجوز أن يحمل قوله : هو الأذان الأول ، الا أنه أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخبرنا أبو العباس الحسني ، قال : أنا محمد بن علي بن الحسن بن الصباغ ، ويوسف بن محمد الكسائي ، وأحمد بن عثمان بن سعيد الثقفي ، قالوا : أنا عمار بن رجا ، قال : نا أزهري بن سعد ، عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان يقول في أذانه : حي على خير العمل » . وروى أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : نا أبو أسامة ، قال : نا عبيد الله ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر ربما زاد في أذانه - حي على خير العمل » . اه . كلام « التجريد » .

وقد أخرج الرواية أيضاً عن ابن عمر البهقي أيضاً بإسانيده ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو ، قالوا : نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال : نا يحيى بن أبي طالب ، قال : أنا عبد الوهاب بن عطاء ، قال : أنا مالك بن أنس ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر يكبر في النداء ثلاثاً ويشهد ثلاثاً ، وكان أحياناً إذا قال : حي على الفلاح ، قال على أثرها : حي على خير العمل » . ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع ، قال : « كان ابن عمر ربما زاد في أذانه - حي على خير العمل » . ورواه ليث بن سعد ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر » ، كما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال ، أنا أبو بكر بن اسحاق ، قال : أنا بشر بن موسى ، قال : نا موسى بن داود ، قال : نا الليث بن سعد ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر لا يؤذن في سفره . وكان يقيم - حي على الصلاة - حي على الفلاح ، وأحياناً يقول : حي على خير العمل » .

ورواه محمد بن سيرين عن ابن عمر انه كان يقول ذلك في أذانه ، وكذلك رواه نسير بن ذعلوق ، عن ابن عمر ، وقال في السفر ، وروى ذلك عن أبي أمامة . هـ .

قال في « التخريج » : والاسناد المروي من طريق الليث تقدم الكلام على تصحيحه .

والليث بن سعد : إمام كبير الشأن محتج به في الصحيح . وفي الاسناد الأول يحیی بن أبي طالب فيه كلام ، وقد وثقه الدارقطني . وقال الذهبي : محدث مشهور ، والدارقطني من أخبر الناس به ، وروى عنه البيهقي في « سننه » عدة أحاديث ، وشيخه الحاكم في « المستدرک » وصحح له جملة أحاديث غالبا من روايته عن عبد الوهاب بن عطاء . وعبد الوهاب من رجال البخاري في « الأدب » . واحتج به الباقر . ووثقه يحيى بن معين وغيره .

فقد بان لك بما أخرجه المؤيد بالله والبيهقي وابن أبي شيبة في تأذين عبد الله بن عمر وزين العابدين بحی على خير العمل ، مع ما علم من شدة تحري عبد الله بن عمر في الاتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقول زين العابدين : « إنه الأذان الأول » ولا يحمل إلا على ما ذكره المؤيد بالله انه كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه من السنن الثابتة .

وبدل عليه أيضاً ما رواه المؤيد بالله عن أبي بكر المقرئ . قال في « التذكرة » : ثقة علامة . قال : حدثنا الطحاوي ، قال : ثنا أبو بكر محمد بن علي بن داود البغدادي ، قال في « التذكرة » : حسن الحديث . قال : نا أبو عاصم - وهو النبيل اسمه الضحاک بن مخلد - بسط ترجمته في « الطبقات » . وأكثر من تعداد شيوخه ومن أخذ عنه وعد من شيوخه ابن جريج ومالك والثوري وجعفر الصادق وغيرهم . واتفق الحفاظ على ثقته وجلالته وفقهه وديانته ، قال : نا ابن جريج - وهو الامام المشهور - قال : نا عثمان بن السائب - وقد وثقه الذهبي في « الكشف » وابن حبان - قال : أخبرني أبي - وهو السائب المكي - قال في « الطبقات » يروي عن مولا عبد الملك بن أبي محذورة ، وعنه ابنه عثمان ، وثقه ابن حبان ، وأخرج له أبو داود والنسائي والمؤيد بالله . وقال في « الميزان » عن مولا في الأذان لا يعرف . هـ .

وتوثق ابن حبان اياه يدفع جهالته كما لا يخفى عن عبد الملك بن أبي محذورة بسط ترجمته

في « الطبقات » . وقال : وثقه ابن حبان . وقال في « جامع الأصول » : هو صالح الحديث على قلته ، خرج له الترمذي والنسائي والمؤيد بالله عن أبي محذورة الصحابي ، قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان كما تؤذنون الآن » . وذكر تلك الكلمات ، ومنها « حي على خير العمل » .

وقال أيضاً في « شرح التجريد » : أخبرنا أبو العباس الحسني ، قال : أخبرنا علي بن الحسن الظاهري ، قال : نا محمد بن محمد بن عبد العزيز ، قال : نا عباد بن يعقوب ، قال : نا عيسى ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، قال : حدثني أبي عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن خير أعمالكم الصلاة ، وأمر بلائاً أن يؤذن بحج على خير العمل » ، وللسيد أبي عبد الله محمد بن علي ابن الحسن بن عبد الرحمن العلوي صاحب « الجامع الكافي » ممن ذكره الذهبي في « النبلاء » وأحسن الثناء عليه بما يستحقه كتاب نحو كراسين أو ثلاثة في التأذين بحج على خير العمل ، أورد فيه أحاديث مرفوعة وموقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام وبنيه الحسين ومحمد بن الحنفية وغيرهم من بينهم ومن بني هاشم ، وفي أسانيد ذلك من قد تكلم فيه . إلا أن في مجموعها ما يقوي بعضها بعضاً ، ويدل أن له أصلاً . وقد نقل الامام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام في « الاعتصام » من ذلك شطراً ، فليراجعه من أراد الاطلاع على بعض كتاب السيد أبي عبد الله العلوي .

وقال ابن حميد في « التوضيح » : قال السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله : ذكر المحب الطبري إمام الشافعية في عصره في كتابه الجليل المسمى « بأحكام الأحكام » ما لفظه : ذكر الحيلة بحج على خير العمل عن صدقة بن يسار ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه كان إذا أذن قال : حي على خير العمل . أخرجه سعيد بن منصور . وروى ابن حزم في كتاب « الاجتماع » عن ابن عمر أنه كان يقول في أذانه : حي على خير العمل . قال السيد عز الدين : ومن أراد أن يعرف قدر هؤلاء الذين أخرجوا هذه الأحاديث عند الشافعية وغيرهم - أعني البيهقي والمحب الطبري وابن حزم وسعيد بن منصور - فليراجع تراجمهم في « طبقات الحفاظ » للذهبي وغيره .

وقد حكى السيد العلامة جمال الدين علي بن أمير المؤمنين شرف الدين عليها السلام بعد

كلام أورده في ذلك ما لفظه : وبالسناد المقدم وغيره الى سليمان الحنفي ، قال : نا الامام الحافظ زين الدين العراقي ، قال : نا الامام علاء الدين مغلطي بن فليح الحنفي امام الحنفية في كتاب « التلويح شرح الجامع الصحيح » ما لفظه : وأما حي على خير العمل ، فذكر ابن حزم أنه صح عن عبد الله بن عمر وأبي أمامة بن سهل بن حنيف أنها كانوا يقولان في أذانها- حي على خير العمل - قال مغلطي : وكان علي بن الحسين يفعلها . ا هـ .

وذكر سعد الدين التفتازاني في « حاشية شرح عضد الدين على المختصر في الأصول » : إنَّ حي على خير العمل- كان ثابتاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن عمر هو الذي أمر أن يكف الناس عن ذلك مخافة أن يثبط الناس عن الجهاد ، ويتكلموا على الصلاة . وهو معنى ما ذكره الامام الهادي الى الحق عليه السلام في « الاحكام » ولفظه : وقد صح لنا أن حي على خير العمل- كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنون بها ، ولم تطرح إلا في زمن عمر بن الخطاب ، فانه أمر بطرحها ، وقال : أخاف أن يشكل الناس على ذلك . ا هـ .

وفي كتاب « السنام » ما لفظه : الصحيح: أن الأذان شرع بحمي على خير العمل لأنه اتفق على الأذان به يوم الخندق ، ولأنه دعاء الى الصلاة ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خير أعمالكم الصلاة » . ا هـ . وأخرج أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي عن ثوبان والطبراني عن ابن عمر والطبراني أيضاً عن سلمة بن الأكوع ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الصلوات ولا الصيام الا مؤمن » . وقال ابن حميد في « توضيحه » : وقد ذكر الروياني أن الشافعي قولاً مشهوراً بالقول به .

وقد قال كثير من علماء المالكية وغيرهم من الحنفية والشافعية: إنه كان حي على خير العمل من ألفاظ الأذان . قال الزركشي في « البحر المحيط » : ومنها ما الخلاف فيه موجود كوجوده في غيرها، وكان ابن عمر - وهو عميد أهل المدينة - يرى إفرااد الأذان والقول فيه- حي على خير العمل . ا هـ .

وأما الحديث الذي أخرجه البيهقي في نسخ التأذين بحمي على خير العمل ، فهو حديث لا يقوم بأسناده حجة، ولفظه : أخبرنا محمد بن أحمد بن الحرث - الفقيه - قال : انا أبو محمد بن حيان أبو الشيخ الاصبهاني ، قال : نا محمد بن عبد الله بن رسته ، قال : نا يعقوب بن حميد

ابن كاسب ، قال : نا عبد الرحمن بن سعد المؤذن ، عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر ابني حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم ، عن أجدادهم ، عن بلال : « أنه كان ينادي بالصبح ، فيقول : حي على خير العمل ، فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعل مكانها : الصلاة خير من النوم ، وترك حي على خير العمل » . ١٥ .

وقد جمع الاسناد ضعفاً على الولاء : أولهم يعقوب بن حميد بن كاسب ، فهو وإن قال البخاري فيه : لم ز إلا خيراً ، هو في الأصل صدوق ، وروي عنه فيما قيل . فقد قال فيه يحيى ابن معين والنسائي : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ضعيف . وثقه يحيى بن معين في رواية وغيره ، وهو مختلف فيه ، وهو على ضعفه أحسن حالا ممن فوّه . وشيخه عبد الرحمن بن سعد ، قال في «الميزان» : ليس بذلك . ساق ابن عدي له أحاديث عن آبائه . . . يروي عن أبيه وابن المنكدر وجماعة . وقال يحيى بن معين : ضعيف . وكذا ذكر تضعيفه المزي في «تهذيب الكمال» وشيخه عبد الله بن محمد . قال في «الميزان» : عبد الله بن محمد بن سعد القرظ عن آبائه ضعفه ابن معين ، وساق من طريق إبراهيم بن المنذر عن عبد الله بن سعد ، حدثني عبد الله بن محمد وعمار وعمر ابنا حفص ، عن الأصم عن أجدادهم . . . فذكر حديثاً مرفوعاً في تكبير صلاة العيدين والخطبة ، وقال ما لفظه : قال عثمان بن سعيد : قلت ليحيى بن معين : كيف حال هؤلاء ؟ ... قال : ليسوا بشيء . ١٥ .

فكيف يحتاج بهذا الحديث الذي رواه ضعفاء على الولاء ؟ .. ومن جرح من مجتهد المتأخرين إلى تصحيح كونه من ألفاظ الأذان العلامة الجلال في «ضوء النهار» ونقل فيه إجماع العترة عليهم السلام ، وكذا صاحب «منظومة الهدى» ولفظه :

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| ومنها «حي على خير العمل» | قال به آل النبي عن كمل |
| وقيل لا دليل فيه يُقبل | وأحوط القولين عندي العمل |

قال في «شرحها» بعد كلام : يعني أن التأذين - يحيى على خير العمل - أحوط من تركها عملاً لتعارض الأدلة من الجانبين ، وللاخروج من الخلاف . على أنه قد يكاد يترجح مع النظر في أدلة المثبتين والمانعين الجزم بثبوتها لكثرة أدلته وقوة بعضها لنفسه وبعضها لغيره ، فلا يقصر عن بلوغ درجة الصحة أو الحسن . ١٥

وقال زيد بن علي : من أذنَّ قبلَ الفجر ، فقد أحل ما حرم الله وحرَّم ما أحل الله .

قال القاضي : أما تحليل ما حرم الله فالصلاة في غير وقتها لأن الأذان دعاء إلى الصلاة ، ولم يأذن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الفجر قبل طلوعه .

قلت : وأقرب من ذلك أنه يؤدي إلى أن يصلي بغير أذان على تقدير تأخير الصلاة إلى دخول الوقت مجتزئاً بالأذان قبله .

وأما تحريم ما أحل الله : فالأكل والشرب مثلاً للصائم . ومعنى تحريمه لذلك : أن السامع يعتقد أنه لم يؤذن إلا بعد تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، وذلك محرم للطعام والشراب على مريد الصيام . وإنما خصَّ عليه السلام الفجر لأن بعضهم قد قال في أذان الفجر خاصة : إنه يجوز قبل طلوعه وذلك وقت السحر ، وقيل : لليل كله ، وقيل : بعد ذهاب وقت اختيار العشاء . اهـ .

قلت : وقد ذهب إلى ذلك (١) جماعة من السلف . فروى عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي ، عن اسماعيل بن مسلم ، قلت للحسن البصري : يا أبا سعيد الرجل يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس ؟ فغضب ، وقال : « علَّوجُ مُرَّاعٍ لو أدركهم عمر بن الخطاب لأوجع جنوبهم ، مَنْ أذن قبل الفجر فإِنما صلى أهل ذلك المسجد بأقامة لا أذان فيهِه » .

وعن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر . وعنه قال : سمع علقمة بن قيس مؤذناً بليلاً ، فقال : لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو تأم على فراشه لكان خيراً له ، ومن طريق يزيد اليامي عن إبراهيم النخعي ، قال : كانوا إذا أذن المؤذن بليلاً ، قالوا له : اتق الله وأعد أذانك . ومن طريق عبد الرحمن بن

(١) اي : إلى ما ذهب إليه الإمام عليه السلام .

مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن أبي اسحاق السبيعي ، عن الأسود بن يزيد ، قال : « قلت لعائشة أم المؤمنين : متى توترين ؟ .. قالت : بين الأذان والاقامة ، وما كانوا يؤذنون حتى يصبحوا » .

وروى يحيى القطان ، نا عبيد الله ، نا نافع ، قال : ما كانوا يؤذنون حتى يطلع الفجر . وهو الذي ذهب اليه أيضاً الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة ومحمد الثوري .

وحجتهم مارواه أبو داود والترمذي من حديث ابن عمر « إن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي ألا إن العبد نام ، ألا إن العبد نام » وهو وإن قال الترمذي : هذا حديث غير محفوظ ، ومثله عن علي بن المديني فهو متأيد بما تقدم من الآثار الدالة على انكارهم الأذان قبل الوقت . وبما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلا : « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر » . رواه أبو داود لكنه قال بعد أن ساقه من طريق شداد مولى عياض ، عن بلال مالفظة : وشداد مولى عياض لم يدرك بلالاً . وذكره البيهقي في « سننه » وأعله بالارسال أيضاً ، إلا أن رجال إسناده ثقات ، وقال : قد روي من أوجه آخر كلها ضعيفة قد بينا ضعفها في كتاب « الخلاف » ، وإنما يعرف مرسلنا من حديث حميد بن هلال وغيره . اهـ . وذكر أن الأصح حديث عمر - يعني به مارواه عبد العزيز بن أبي رواد - نا نافع ، عن مؤذن لعمر - يقال له مسروح - أذن قبل الفجر ، فأمره عمر ، فذكر نحوه - أي مثل حديث ابن عمر - عن بلال ، وفي رواية يقال له : مشروح أو غيره . ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « كان لعمر مؤذن يقال له : مسعود » ، فذكر نحوه .

وذهب مالك وأصحابه والشافعي ، وبه قال أحمد بن حنبل واسحاق وداود والطبراني ، وهو قول أبي يوسف القاضي الى جواز الأذان قبل طلوع الفجر في ذلك خاصة .

وحجتهم حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا وأشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم » أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأنيسة وأنس وأبي ذرٍّ وسمرة . وجعلوا هذا الحديث راجحاً على ما احتج به الأولون من الآثار والأحاديث . قال البيهقي بعد أن ساقها : والأحاديث الصحاح التي تقدم ذكرها مع فعل أهل الحرمين أولى

بالقبول منه - يعني من الحديث الذي بين ارساله - وقال غيره : وما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى أن يرجع اليه من جميع ما ذكرناه من الآثار والأحاديث المعلولة . قالوا : والحكمة في ذلك أن صلاة الفجر في أول الوقت ذات فضل وهي تأتي في حال نوم، فـلم يؤذن حتى يطلع الفجر لما أمكنه الوضوء والغسل والاجتماع في المسجد إلا بعد الاسفار كثيرًا، فشرع الأذان ليلًا لهذه العلة كي يتسببه الناس ويتأهبوا في أول الوقت . وهذا أصل لما يفعله الناس من ذكر الله تعالى وتسبيحه والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أذان الصبح ، وكذلك يفعلون يوم الجمعة لكونه شرع للناس التكبير لصلاة الجمعة .

وقالت طائفة : يجوز أن يؤذن قبل الفجر إن كان يؤذن بعده ... حكاه ابن المنذر .

قال الفقهاء من أصحاب الشافعي : والسنة أن يؤذن للصبح مرتان إحداها قبل الفجر والاخرى عقب طلوعه للحديث في ذلك . قال : وجاز أن يكون بعض الكلمات قبل الفجر وبعضها بعده ، فإن اقتصر على أذان واحد فالأفضل أن يكون بعد الفجر على ما هو الممهور في سائر الصلوات .

وذكر صاحب « النجوم » وجه الجمع بين أدلة الفريقين ، فقال : والذي يقوي بل يمتنع للجمع أن بلالا أذن له في التقديم قدرًا يسيرًا يمكن فيه التأهب لوقت الفضيلة ، كما يشير اليه قوله : « ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم » فيؤذن في وقت الفجر المستطيل ، كما وقعت الإشارة اليه في الحديث أيضا ، فيكون الإنكار عليه لأجل الزيادة على ذلك القدر ، ولذا أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي : « ألا إن العبد قد نام » لينبه الناس على ما وقع له من الخطأ ، وأنه لم يؤذن في وقته المعتاد الذي ليس بينه وبين وقت الصلاة إلا مقدار التأهب لئلا ينزعجوا ، إلا أنه لا يخفى أن هذا قول بأجزاء الأذان قبل الفجر ، وإنما هو قصر للقبليّة على قدر مخصوص . ويؤيده حديث زياد بن الحرث الصدّّائي ، وإن كان فيه مقال . اهـ .

وحديث زياد أخرجه أبو داود وفيه « أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه استأذنه في الإقامة فمنعه إلى أن طلع الفجر ، فأمره ، فأقام » والذي يقرب أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما خص الفجر بمؤذنين مختلفين ليكون الأول علامة لما أفاده حديث ابن مسعود عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إن بلالا يؤذن ليوقظ نائمكم ، ويرجع قائمكم ، ويتسحر سائمكم ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . ففيه التصريح أن أذان بلال لا يترتب

عليه حكم سوى ما ذكر . وهو الاصل لما استحسنته المسلمون من التنبيه على تلك الأمور بالفاظ غير ألفاظ الأذان من التسييح ونحوه ، إلا انه مقصور على وقت قريب من الفجر ، كما أفاده رواية : « لم يكن بين أذانها إلا مقدار أن ينزل ذا ، ويصعد ذا » وقول الصحابة لابن أم مكتوم عند أن يريد الصعود « كما أنت حتى تتسحر » .

ووجه الانكار على بلال هو الزيادة في التكبير على ذلك القدر ، وأن الأذان الثاني هو الذي يقع به الاعلام بدخول الوقت والدعاء الى الصلاة . وما أفاده حديث زياد من الاكتفاء بالأذان الأول غير وارد لضعف إسناده .

قال اليعمرى : وأما حديث عائشة عند ابن خزيمة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » - وكان بلال لا يؤذن حتى يري الفجر - قال - يعني ابن خزيمة - : وليس هذا الخبر يضاد خبر مسلم بن عمر ، وخبر القاسم عن عائشة إذ جائز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان جعل الأذان بالليل نواذب بين بلال وبين ابن أم مكتوم ، فأمر في بعض الليالي بلالاً أن يؤذن أولاً بالليل ، فإذا نزل صعد ابن أم مكتوم فأذن بعده بالنهار ، فإذا جاءت نوبة ابن أم مكتوم بدأ ابن أم مكتوم فأذن بليل ، فإذا نزل صعد بلال فأذن بعده بالنهار . فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم الناس في كلا الوقتين أن أذان الاول منها هو أذان بليل لا بنهار ، ولأنه لا يمنع من أراد الصوم طعاماً ولا شرباً ، وأن أذان الثاني إنما يمنع الطعام والشراب إذ هو بنهار لا بليل . اهـ . ويحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر » في النوبة التي يؤذن فيها بعد ابن أم مكتوم ، وبه يظهر وجه الجمع بين الأدلة الثابتة ، والله سبحانه أعلم .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : لا بأس أن يؤذن الرجل على غير وضوء ، وأكره للجنب أن يؤذن . قال : ولا يقيم إلا وهو طاهر .

أراد عليه السلام أن الحدث حدثاً أصغر لا بأس بأذانه ولا كراهة فيه ، وأذان الجنب

مكروه فقط، وإن الإقامة لا تصح إلا من طاهر. قال في «الجامع الكافي»: قال محمد وهو قول الحسن (١) عليه السلام - : لا بأس أن يؤذن الجنب من خارج المسجد أو في النارة إن كانت منفصلة عن المسجد. قال محمد : ولا يقيم الصلاة وهو على غير وضوء، وإن أقام على غير وضوء فليعد الإقامة، فإن لم يعلم بذلك حتى صلوا فصلاتهم تامة ، وإن أقام على وضوء فلم يتم الإقامة حتى انتقض وضوؤه فليعد الوضوء قبل أن يتم الإقامة، ثم إن شاء استأنف الإقامة وإن شاء بنى من حيث كان بلغ. اهـ. وذكر في «الجامع» أيضاً عن القاسم والحسن ومحمد : لا بأس بالأذان على غير وضوء، لو ضاق الأذان بغير وضوء ضاق ذكر الله عز وجل ، وإنما الأذان ذكر الله . اهـ .

وفي «سنن البيهقي» عن ابراهيم النخعي: كانوا لا يرون بأساً أن يؤذن الرجل على غير وضوء، وبه قال الحسن البصري وقتادة، قال: والكلام فيه يرجع إلى استحباب الطهارة في الأذكار. اهـ. وكرهه آخرون منهم عطاء ومجاهد ، ويذكر عن الأوزاعي وإسحاق . وذهب الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم إلى أنه لا يصح أذان الجنب .

واحتجوا بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يؤذن إلا متوضي » فدل على اشتراط الوضوء للأذان ، فالطهارة للحدث الأكبر مندرجة تحت ذلك . وضعفه الترمذي وغيره بمعاوية بن يحيى . وقد رواه الترمذي أيضاً موقوفاً على أبي هريرة بسند فيه معاوية المذكور ، وقال : إنه أصح من الأول ، وله شاهد من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، قال : « حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن إلا وهو طاهر » أخرجه البيهقي وغيره ، وأعل بالوقف والارسال، فإن عبد الجبار لم يسمع من أبيه. وله شاهد أيضاً من حديث عبد الله بن عباس عند ابن جرير . قال : حدثنا الطبري : نا عبد الله بن هارون الفروي، حدثني أبي ، عن جدي أبي علقمة ، عن محمد بن مالك ، قال : أذنت يوماً في مجلس علي بن عبد الله المصباح، قال: لا تؤذن إلا وأنت طاهر ، قال أبي : وحدثني - يعني عبد الله بن عباس - أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « يا ابن عباس إن الأذان متصل بالصلاة ، فلا يؤذن أحكم الا وهو طاهر » . وفيه عبد الله بن هارون، قال ابن عدي : له منكير . وأبو هارون بن موسى بن أبي علقمة ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال: شيخ .

(١) يعني ابن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي امام اهل الكوفة. تمت من خط المصنف .

واحتجوا أيضاً بالقياس على الخطبة والقرآن ، أما الخطبة فبجامع أنه ذكر متقدم الصلاة ، وأما القرآن فبجامع أنه ذكر يختص بنظام مخصوص ... كذا في « الانتصار » .

والجواب : أن ما ذكروه من الأحاديث فيها ما عرفت فلا تقوم بها حجة ، وعلى تقدير صحتها أو ما أفاده مجموعها من القوة يكون النهي للكراهة كما ذكره زيد بن علي عليه السلام ، ويرشد اليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تيمم لرد السلام : « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » .

وأما الاحتجاج بالقياس ، فقال الامام عز الدين في « شرح البحر » : مثل هذه الأقيسة والجوامع التي لا تثبت عليتها بدليل جديرة بالاطراح . اهـ . وأما الاقامة فالأكثر على اشتراط الوضوء في صحتها . قالوا : إذ لم يؤثر خلاف ذلك على عهده صلى الله عليه وآله وسلم . وعند الشافعي والحسن البصري وقتادة وحماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة والثوري وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وداود أنها تصح من الجنب والمحدث مع الكراهة ، ذكره النووي .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « ثلاث لا يدعهن إلا عاجز : رجل سمع مؤذناً ولا يقول كما يقول . ورجل لقي جنازة ولا يسلم على أهلها ، يأخذ بجوانب السرير ، فانه اذا فعل ذلك كان له أجران . ورجل أدرك الامام وهو ساجد لم يكبر ثم يسجد معهم ، ولا يعتد بها » .

أخرجه بهذا السياق والسند محمد بن منصور في « الأمالي » ولكل من الثلاث شواهد .
الخلاصة الاولى- قوله : « رجل سمع مؤذناً ولا يقول كما يقول » . أخرج نحوه عبد الله بن أحمد بن حنبل في « زيادات المسند » عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : « كان علي بن أبي

طالب عليه السلام إذ سمع المؤذن يؤذن، قال كما يقول... « الحديث... ذكره في « مجمع الزوائد » وقال : فيه أبو سعيد عن ابن أبي ليلى ، ولم أجد ذكره . وأخرج الطبراني في « الكبير » عن ابن مسعود من حديث طويل فيه أنه كان يقول : « من الجفاء أربعة أن يسمع المؤذن يقول : الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله ، فلا يقول مثل ما يقول » ذكره في « مجمع الزوائد » وقال : فيه المسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود . وفي « التلخيص » عن أبي سعيد مرفوعاً : « إذا سمعتم المؤذن ، فقولوا مثل ما يقول » أخرجه الستة ، ورواه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة . وروى أبو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو « أن رجلاً قال : يا رسول الله إن المؤذنين يفضلوننا.. قال : قل كما يقولون ، فإذا انتهت فسل تعطه » . وعن أم حبيبة مرفوعاً « من فعله » رواه ابن خزيمة والحاكم . وروى البخاري والنسائي من حديث معاوية مرفوعاً : « القول مرفوعاً كما يقول المؤذن إلا الحيلةتين » وأخرجه مسلم من حديث عمر والبرار من حديث أبي رافع . اهـ .

وقوله : « إذا فعل ذلك كان له أجران » لم أجد له شاهداً إلا ما أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، قال : نا الحري ، عن أبي السليل ، عن عبد الله بن رباح الأنصاري ، قال : « للمائي في الجنابة قيراطان ، والراكب قيراط . » والحديث يدل على مشروعية المتابعة للمؤذن في ألفاظه .

واختلفوا في الوجوب وعدمه ، فذهب الجمهور الى عدم الوجوب ، وهو ظاهر حديث الأصل . وذهبت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب وقوم من السلف الى وجوبها لظاهر الأوامر في الأحاديث الصحيحة المرفوعة . واختلفوا أيضاً في معنى هذه الأحاديث . فذهب قوم الى أن الذي سمع النداء يقول مثل ما يقول المؤذن من أول النداء إلى آخره . وحجتهم أن المماثلة المذكورة تقتضي المساواة في جميع ألفاظه . وقال آخرون : يقول مثل ما يقول المؤذن في كل لفظ ، إلا في قوله : « حي على الصلاة » ، وفي قوله : « حي على الفلاح » ، فانه إذا سمع المؤذن ينادي بذلك ، يقول : « لا حول ولا قوة إلا بالله » بدل كل كلمة منها مرتين مرتين على حسب ما يقول المؤذن .

واحتجوا بحديث عمر بن الخطاب عند مسلم وأبي داود والطحاوي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدكم : الله أكبر

الله أكبر ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله ، قال : أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم قال ، حي على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : حي على الفلاح ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : الله أكبر الله أكبر ، قال : الله أكبر الله أكبر ، ثم قال : لا إله إلا الله ، قال : لا إله إلا الله دخل الجنة » وقدموه على الأول لخصوصه وعموم الأول . وله معنى مناسب من حيث أن الأذكار الخارجة عن الجملة يحصل ثوابها بذكرها ، فيشارك السامع والمؤذن في ثوابها إذا حكاها السامع .

وأما الجملة فمقصودها الدعاء ، وذلك يحصل من المؤذن وحده ، ولا يحصل مقصوده من السامع ، فموضع عن الثواب الذي يفوته بالجملة الثواب الذي يحصل له بالحوالة ذكره في شرح العمدة ، وغيره . وقال في « فتح الباري » : إذا أمكن الجمع بين العام والخاص وجب أعمالهما فلم لا يقال : يستحب للسامع الجمع بين الجملة والحوالة ؟ قال : وهو وجه عند الحنابلة .

قلت : ويؤيده ما رواه في « المنهاج الجلي » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر ، فأتى بالخبر إلى الجنة . **و** ثم أن قال : « فإذا قال : حي على الصلاة حي على الفلاح ، قال : يزيد السامع لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، فإذا قال : لا إله إلا الله ، قال يزيد السامع لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة ، ولم أقف على تخريجه ولعله إحدى روايات حديث عمر .

وقد روي في الإجابة غير ذلك ، فيقال : لا يجيبه إلا في التشهدين فقط ، وقيل : هما والتكبير . وقيل : يضيف إلى ذلك الحوالة دون ما في آخره . وقيل : مهما أتى بما يدل على التوحيد والاختيار الطحاوي . ويستحب متابعتها لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير ، وإن تكون المتابعة في كل كلمة عقيب فراغ المؤذن منها ، ولا يؤخر ذلك عن فراغه من الكلمة لما تقتضيه الفاء من التعقيب في قوله : « إذا سمعتم المؤذن ، فقولوا » ولا يقال النداء حقيقة يطلق على مجموع الأذان ، فيمكن الشروع في الإجابة عند تمام الأذان ، ولم تقولوا به لأننا نقول هذا احتمال مندفع بما صرحت به الروايات المتضمنة للإجابة كلمة قولاً وفعلاً ، ويستثنى من مشروعية المتابعة المصلي ، ومن هو على الخلاء والجماع ؛ على اختلاف في المصلي بين السلف . وإذا كان السامع في قراءة أو ذكر أو درس علم أو نحو ذلك ، فإنه يقطع ما هو فيه ويتابع المؤذن ، ثم يرجع إلى ما كان عليه .

تنبيهان :

الاول-قال في « نجوم الانظار » : وها هنا سؤال طال ما جال في الخاطر فيما إذا اختلف المؤذن والسامع في المذهب ، وجاء المؤذن في أذانه بما لا يعتقد السامع شرعيته هل يتابعه فيه ، وكذا إذا تباين ما يرى السامع افراده ، أو افراد ما يرى ثنيتيه هل يتابعه فيما يخالفه فيه ، وكذا هل يجتزئ بأذانه وإقامته مع ترك ما يشرع في مذهبه من ألفاظها ؟.. أما الأول وهو أن يجيء في أذانه بما لا يعتقد السامع شرعيته ، فالجواب : أن السامع لا يتابعه الا فيما اعتقد شرعيته ويترك متابعتة فيما عداه ، سواء كان لفظاً مستقلاً كالنثوب وحي على خير العمل ، أو تكريراً لبعض الألفاظ كالثنائية عند من يرى الافراد ، والتربيع عند من يرى الثنية . وكذا الكلام في الترجيع فيكون حال المتابع كالؤتم حيث لا يتابع الامام فيما خالفه فيه من الاذكار . وأما إذا ترك المؤذن ما يعتقد السامع انه مشروع ، كمن يترك تربيع التكبير أو الترجيع بالنسبة الى السامع القائل بها ، فالسامع إذا أتى بها معتقداً شرعيتها لا يعد متابعا لعدم فعل المتابع - اسم مفعول - . والمتابعة فرع عنه إلا أنه قد يقال : لو فعل ذلك محافظة على هيئة الأذان المشروعة عنده لكان حسناً ، لكنه ليس مما نحن فيه إذ ليس من المتابعة في شيء . وأما الاجتزاء فالظاهر أن السامع لا يجتزئ بأذان من لم يستكمل ألفاظ الأذان المشروعة في اعتقاده ، ويجوز أن يجتزئ بأذان من يزيد على المشروع عنده .

التمبيه الثاني-في تفسير الحيلة والحولقة . قال أبو عمر المطرزي في « كتاب اليواقيت » : الأفعال التي أخذت من أسمائها سبعة ، وهي بسم : إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم . وسبحل : إذا قال : سبحان الله . وحوقل ، إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . وجعلل إذا قال : حي على الفلاح . وحمدل إذا قال : الحمد لله . وهلل إذا قال : لا إله إلا الله . وجعلل : إذا قال جعلت فداك . ويقال : الحوالة والحولقة فتكون اللام في الحوالة من اسم الله ، وفي الحوالة من الحول . والقوة : القدرة على الشيء والحول : الاعتماد في تحصيله والمحاولة به . وقال أبو الهيثم : الحول - الحركة أي لا حركة ولا استطاعة الا بمشيئة الله ، وكذا قل ثعلب وآخرون . وقيل : لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل أجر الا بالله . وعن ابن مسعود : لا حول عن معصية الله الا بعصمته ، ولا قوة على طاعته الا بمعونته .

وفي إعراب « لا حول ولا قوة الا بالله » خمسة أوجه مشهورة .

ب
وحي على خير العمل
من أسد
سران الحج
بجداره كذا

ومعنى «حي» في كلام العرب «هلم وأقبل» ، وهي من أسماء الافعال تستعمل للواحد والجميع ،
وفتحت الياء من حي لسكونها وسكون الياء التي قبلها ، كما في ليت ، وفيها لغات أخر . والفلاح :
الفوز والنجاة وإصابة الخير ، قالوا : وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من لفظ الفلاح .
قال المطرزي : ويحكى على القياس الحيصة إذا قال حي على الصلاة ، ولم يذكره عن غيره . قيل
وهو غير صحيح ، بل الحيلة تنطلق على حي على الصلاة وعلى حي على الفلاح ، لأنه كما أن
الحيلة في حي على الفلاح ليس فيها شيء من حروف الفلاح ، كذلك الحيلة في حي على الصلاة
ليس فيها شيء من لفظ الصلاة . وإنما هي مركبة من حي وعلى ، ولو كان كذلك لكان حي
على الفلاح أن تكون الحيلة وليس كذلك . وزاد الثعالبي من ذلك الطبقة إذا قال : أطال الله
بفاك . والد معزة إذا قال : أدام الله عزك ، والله أعلم .

قوله : «ورجل لقي جنازة ولا يسلم على أهلها... الخ» سيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن
شاء الله تعالى . وكذا قوله : «ورجل أدرك الامام وهو ساجد» سيأتي الكلام عليه - إن شاء
الله تعالى - في باب الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة وبيان مخرج الحديثين .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده عن عاي عليه السلام ،

قال : « ليس على النساء أذان ، ولا إقامة » .

يشهد له ما ذكره في « التلخيص » من حديث ابن عمر : « ليس على النساء أذان » رواه
البيهقي من حديثه موقوفاً بسند صحيح ، وزاد : « ولا إقامة » . قال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً .
ورواه ابن عدي والبيهقي من حديث أسماء مرفوعاً . وفي إسناده الحكم بن عبد الله الأيلي وهو
ضعيف جداً . اهـ . وفي « سنن البيهقي » بعد أن أخرج حديث ابن عمر ورويناه في الاذان
والاقامة عن أنس بن مالك مرفوعاً وموقوفاً ورفعه ضعيف . وهـ . و قول الحسن وابن المسيب
والنخعي . وقال أيضاً : أخبرنا أبو بكر بن الحرث - الفقيه - أنا أبو محمد بن حيان ، نا ابن صاعد ،
نا أحمد بن عبد الرحيم البرقي ، نا عمرو بن أبي سلمة ، قال : سألت ابن ثوبان هل على النساء
إقامة ؟ . فحدثني أن أباه حدثه أنه سأل مكحولاً ، فقال : إذا أذّن وأقن ، فذلك أفضل ،

وان لم يزدن على الاقامة أجزت عنهن . قال ابن ثوبان : وان لم يقمن ، فان الزهري حدث عن عروة عن عائشة قالت : « كنا نصلي بغير اقامة » .

قال في « التخریج » : ابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، روى له البخاري في « الادب » وأبوداود والترمذي والنسائي في « عمل اليوم والليلة » وابن ماجه وضعفنه ، يحيى ابن معين وغيره ، ووثقه غير واحد . وذكر المزي روايته عن الزهري . قال في « التلخيص » : حديث عائشة « أنها كانت تؤذن وتقيم » الحاكم والبيهقي ، وزاد : « وتؤم النساء وتقوم وسطهن » . ١ هـ . قال البيهقي - بعد أن أخرجه - : وهذا إن صح مع الأول فلا يتنافيان لجواز فعلها ذلك مرة وتركها أخرى لجواز الأمرين جميعا . ويذكر عن جابر بن عبد الله « انه قيل له أتقيم المرأة ؟ .. قال : نعم » . ١ هـ .

والحديث يدل على نفي وجوب الأذان والاقامة على النساء . قال الامام عز الدين : ولا خلاف في ذلك لانها من الأمور الشرعية ، ولم يستقر وجوبها في الشرع على النساء إذ لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهن بذلك . وظاهر كلام المهادوية تحريمه . قال القاسم : على المرأة من خفض صوتها ما عليها منه في زينتها ، ولذلك غنمها من الاذان والاقامة في جميع أحوالها . قال القاضي زيد : واليه ذهب الناصر والسيد أبو الحسين (١) وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي . قال الصعيتري : وتوقف أبو طالب في استحباب الأذان والاقامة للنساء . وفي « الكافي » انه يندب للنساء تركها عند السادة والفقهاء . وفي « منهاج الشافعية » : ويندب لجماعة النساء الاقامة لانها لاستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور ، وهو ظاهر ما روي من فعل عائشة وفتوى جابر ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام
« انه أتاه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين والله إني لأحبك في الله ،
قال : ولكنني أبغضك في الله ، قال : ولم ذاك ؟ قال : لأنك تتعنى

(١) هو المؤيد بالله عليه السلام . ١ هـ .

بأذانك وتأخذ على تعليم القرآن أجراً ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من أخذ على تعليم القرآن أجراً كان حظه يوم القيامة .

تضمن الحديث حكيم : الأول - النهي عن التغني بالأذان ، ويشهد له ماروي عن ابن عباس قال : « كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن يطير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الأذان سهل سمح ، فإن كان أذانك سهلاً سمحاً ، والا فلا تؤذن » أخرجه الدارقطني عن علي بن محمد المصري ، عن مقدم بن داود ، عن علي بن معبد ، عن إسحاق ابن أبي يحيى الكعي ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس . وإسحاق بن أبي يحيى ضعفه الدارقطني وغيره . وذكر ابن أبي شبة عن وكيع ، عن سفيان ، عن عمر بن سعيد ابن أبي حسين المكي أن مؤذناً أذن فطرب في أذانه ، فقال له عمر بن عبد العزيز : أذن أذاناً سمحاً والافاعتلنا . وعن وكيع عن الأعمش ، عن إبراهيم ، قال : الأذان جزم .

قال الامام المهدي في « البحر » : ونذب التطريب . وقال زيد بن علي وأحمد بن عيسى وقتادة والنخعي وعمر بن عبد العزيز : يكره لنا زينوا القرآن بأصواتكم » ونحوه . قال الامام يحيى : وإذا جاز ذلك في القرآن جاز في الأذان لأن المقصود هو خشوع القلب بالاقبال الى الصلاة . اهـ . قال في « النجوم » متعباً لاطلاق الخلاف : إن التطريب بمعنى تحسين الصوت وتزيينه مع عدم خروج الأذان ونحوه عن صفته المعتادة لا يتردد أحد في حسنه وقبوله ، وعليه يحمل ما جاء من الترغيب فيه مثل : « زينوا القرآن بأصواتكم » « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به » « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » إذ تأدية المشروع على الوجه الأكمل أقل أحواله النذب . وما جاء من ذم التغني عن بعض السلف محمول على التطريب بمعنى إخراج الأذان ونحوه الى صفة اللحن المعروفة عند أهل اللهو ، وكرهاته معلومة بل لا يبعد القول بتحريمه وعدم أجزائه ، وقد ذكر معنى ذلك في « الهدى النبوي » بأبسط منه .

وقال الشاشي في « المعتمد » : الصواب أن يكون صوته بتجزيين وترقيق ليس فيه جفاء كلام الاعراب ولا لين كلام المتواترين . ويكره تلحين الأذان وتعطيله لانه يخرج عنه

الافهام ، ولان السلف تجاوزوه ، وانما أحدث بعدهم . اه . وتفسير التغني بالتطريب هو صريح ما قاله محمد بن منصور في سؤاله الامام أحمد بن عيسى عليه السلام ما معنى تنغى ؟ قال : تمدد . وفي إحدى نسخ « الأمالي » : تنغى في أذانك - بالتاء المثناة من فوق وبعدها نون وعين مهملة - وهو قريب من الرواية الأولى لأن من النعي ما يكون بصفة الطرب أو مالا يتبين . وفي رواية « الجامع الكافي » لأنك تبغي في أذانك - بالتاء المثناة من فوق وبعدها باء موحدة وغين معجمة - وفسره بالتحديد والتطريب .

وقال في « البحر » : ويكره البغي، وهو مجاوزة الحد أو التشدد . قال في « شرحه (١) » هو - بالباء الموحدة والعين المعجمة - وهذه اللفظة فيها اضطراب في النسخ حتى انه كسطها في نسخة من « الانتصار » وكتبها - بالنون والعين المهملة - اه .

فائدة قال القاضي : ولا بد أن يكون الأذان غير ملحون لأنه إذا أذن لائحاً كان متكلماً بغير ما علم الملك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وبغير ما علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنيه وهو إحداث في الدين ما ليس منه ، « وكل ما ليس عليه أمرنا فهو رد » فلا يصح الأذان والاقامة من اللاحن .

قيل : والسنة الوقف على أواخره فان وصل أعرب ، قاله الامام يحيى . وقد سبق أن السنة الترتيل في الأذان والحد في الاقامة ، والوصل انما يتأتى في الاقامة لكونها حذراً فتعرب . وأما في الأذان فليس الحد الا في التكبير أوله عند من ذهب الى منية التريسم للوصل بين كل كلمتين ، وأما سائر ألفاظه فلا وصل فيها . قال المبرد : السنة الوقف لكن يجوز فتح الراء من الكلمة الاولى من أكبر ، ووجهه انه نقل حركة الهمزة من اسم الله في الكلمة الثانية . قال الامام يحيى - وهو نقل حسن - ونظيره قراءة من قرأ ألم الله . اه .

الحكم الثاني : قوله : « وتأخذ على تعليم القرآن أجراً ... الخ » يشهد له ما في « جمع الجوامع » للسيوطي من رواية أبي نعيم عن أبي هريرة : « من أخذ على القرآن أجراً ، فذلك حظه من القرآن » ومن روايته أيضاً عن ابن عباس : « من أخذ على القرآن أجراً ، فقد تعجل

(١) للامام عز الدين عليه السلام .

حسناته في الدنيا، والقرآن يحاجه يوم القيامة » وأخرج أبو داود من حديث عبادة بن الصامت، قال: « علمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن ، فأهدى إليّ رجل منهم قوساً ، فقلت : ليست بمال وأرمني عليها في سبيل الله لآتين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأسأله ، فأتيته ، فقلت يا رسول الله أهدى إلي - قوساً من كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال وأرمني عليها في سبيل الله ؟ فقال : إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نارٍ فاقبلها » وظاهره يدل على تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وفي حكمه الأذان إذ هو من الأذكار الواجبة والشعائر المطلوبة من المكلفين .

وقد ورد في النهي عن أخذ الأجرة عليه أدلة خاصة كحديث عثمان بن أبي العاص ، قال : « من آخر ما عهد إليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » أخرجه الترمذي وأبو دواد والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم ، وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص : « واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » . وقال ابن حبان : أنا أبو القاسم البغوي ، نا شيبان ، نا سلام بن مسكين ، عن يحيى البكاء ، قال : « سمعت رجلاً قال لابن عمر : اني لأحبك في الله ، فقال له ابن عمر : إني لأبغضك في الله ، فقال : سبحان الله أحبك في الله وتبغضني في الله ، قال : نعم إنك تسأل على أذانك أجراً » وروى وكيع عن المسعودي - وهو أبو عميس عتبة بن عبد الله - عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود : « أربح لا يؤخذ عليهن أجر : الأذان وقراءة القرآن والمقاسم والقضاء » . وقال ابن أبي شيبه : حدثنا ابن المبارك عن جوير عن الضحاك انه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جعلاً ، ويقول : إن أعطي بغير مسألة فلا بأس . وقال : حدثنا وكيع ، عن عون بن موسى ، عن معاوية بن قرّة ، قال : كان يقال لا يؤذن لك الا محتسب .

والقول بتحريم أخذ الأجرة على الأذان مذهب القاسم والمهادي والناصر وأبي حنيفة وأصحابه ، وهو ظاهر مذهب زيد بن علي محتجين بما ذكر من الأحاديث المرفوعة والموفوفة وعلموا ذلك بأن الأذان والاقامة من الواجبات ، ولا يحل أخذ العوض عنها لأنه أكل مال بالباطل لكونه لافي مقابله شيء والواجب انما يصح إذا وقع على وجهه .

وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا بأس بأخذ الأجرة على ذلك . إلا أن الشافعي قال في

« الأم » : أحب أن يكون المؤذن متطوعين ، قال : وليس للامام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن متطوعاً ممن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله . وقال أبو بكر بن العربي : الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية ، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله ، وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة ، كما يأخذ المستنيب . قال : والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ما تركت بعد نفقة نسائي ومونة عاملي فهو صدقة » فيقاس المؤذن على العامل .

واعترض بأنه فاسد الاعتبار لمصادمة النص الخاص في الأذان . وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك ، قال منها : حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن المصيصي ، ثنا حجاج ، قال : قال ابن جريج : أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي محذورة ، أن عبد الله بن محيرز أخبره عن أبي محذورة في حديثه قال : « فألقي علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان ، فأذنت ، ثم أعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة » ورواه النسائي عن إبراهيم بن محمد هذا ويوسف بن سعيد عن حجاج به .

واعترض بوجهين :

أحدهما : أن قصة أبي محذورة أول ما أسلم لأنه أعطاه حين علمه الأذان ، وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص الراوي لحديث النهي .
ثانيهما : أنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال .

ومما احتج به القائلون بالجواز على تعليم القرآن ونحوه حديث ابن عباس عند البخاري : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » . وفي المتفق عليه من حديث سهل بن سعد في الواهة نفسها ، وفيه : « اذهب فقد ملكتُكها بما معك من القرآن » . وحديث الرقيصة من حديث جابر عند مسلم « قال رجل : يا رسول الله أرقني ؟ فقال : من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » .

والقائلون بالتحريم : احتجوا بحديث الباب وشواهدهم ، وبما ورد من النهي على تحريم أخذ الأجرة على الأذان . قال في « نجوم الأنظار » - بعد إirاده لبعض ما ذكرته من أدلة الأقوال - ما لفظه : والحق ثبوت التعارض والاحتياج الى الجمع ، والذي يظهر مما يمكن به

الجمع أن تحمل أحاديث الحل على من توظف بشيء من الواجبات وأخذ حرفة يشتغل به عن سائر المكاسب أو يمنعه عن وظيفة كان قد استغنى بها في أمر معاشه ، وبذلك جرت عادة المسلمين خلفاً عن سلف في معلمي القرآن وغاملي الموتى ونحوهم ممن صار له ذلك عادة ووظيفة ، ولم يكن له ما يكفيه من جارية تجري عليه في مقابل ذلك سواء انقطع عنه ذلك بالكلية أو وقع له منه ما لا يستغني معه عن الكسب ، فإن المسلمين لا يرون بأخذ مثله الأجرة بأساً ، ولو أخذها من لم يكن بتلك الصفة كان عندهم ممقوتاً بذلك . والسر في ذلك أن التوظف بذلك والانتفاع إليه أمر زائد على فعله ليس بواجب ولا متمين على فاعله إجماعاً ، فلم يكن أخذ الأجرة على ذلك أكلاً للمال بالباطل ، ولا أخذاً للأجرة في مقابلة واجب ، وهو غير مذكوره في « البحر » من أن الأجرة على ملازمة المكان المخصوص ، فإن ملازمة المكان قد لا تلاحظ في كثير من الوظائف الدينية . ومن ذلك كتب المصاحف ومسائر كتب العلم لأن نشر العلم وإن كان واجباً لا يتمين بتلك الطريق التي صارت وظيفة لصاحبها ، ويؤنس بما ذكرناه قول أبي بكر لما استخلف : « لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن نفقة أهلي ، وشغلت بأمر المسلمين فسيأكل آل أبي بكر في هذا المال ، ويحترف للمسلمين فيه » أخرجه البخاري ، فجعل ما يأكله آل من مال المسلمين عوض نظره في أمورهم وانقطاعه إليه واشتغاله به عما كان يعتاده من التجارة مع وجوب مثل ذلك على الإمام . وفهم من كلامه أنما استجاز من مال المسلمين مقدار نفقة أهله التي فاتت عليه بسبب الدخول في الأمر .

قلت ؟ ومثل قول أبي بكر ما تقدم من حديث : « ماتركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي صدقة » مع وجوب ما يفعله العامل مما وظف به لأن الأمر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال : وأما عبادة بن الصامت فلم يكن التعليم وظيفة له تشغله حتى يطيب له أخذ القوس ولو كان التعليم وظيفة له شاغلة له عن مكسبه ودفع إليه ما هو محتاج إليه من أمر معاشه الذي يشغله التعليم عنه لصاغ له أخذه كغيره ، ولولا اعتبار ما ذكرناه لما أجاز أخذ الأجرة على عمل بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أحد الأئمة لوجوب ذلك وتمينه على المأمور . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « من استعملناه على عمل ، ورزقناه رزقاً ، فما أخذ به صد ذلك فهو غلول » أخرجه أبو داود « وهو صريح في حل ما أخذه العامل مما عين له ، وهذا

هو العلة في ثبوت سهم العاملين على الزكاة وغيرها ، ومن ذلك الاجماع على ^{أن} حل ما يؤخذ الطيب مع الاجماع على أن من أمكنه دفع الضر عن المسلم وجب عليه ، ومن جملة ذلك الآلام التي تدفعها الرقية كما تقدم الأمر في حديث : « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » وفيه إشارة إلى أن الوجوب متعلق بمن يحسن الرقية ويظن تأثيرها . كما أنه لا يجب دفع الضرر الأعلى القادر عليه ، فإن قلت خبر الرقية ^{للمسلمين} جواز الأخذ مطلقاً لأن الآخذين لم يكن فعل الرقية وظيفة لهم ، وهو خلاف ما قررت من التفصيل .

قلت ؟ قد صرح في الحديث بأنهم إنما أخذوا الجمل ممن منعوهم حق الضيافة ، فكان المانعين إنما كان لهم حق في الرقية مع الوفاء بما يجب عليهم من الحق ، ووقع تقريره صلى الله عليه وآله وسلم مرتباً على ذلك . اهـ . ماقاله في « النجوم » بتصرف يسير وهو كلام نفيس .

قال زيد بن علي عليهم السلام : الاذان في الصلوات الخمس وفي الجمعة ، وليس في العيسدين أذان ولا إقامة ولا في الوتر أذان ولا إقامة .

قد تقدم الكلام على مشروعية الأذان لطلق الصلاة وتخصيص الأذان بالفرائض إما وجوباً عند القائل به ، أو سنة مؤكدة عند البعض جار مجرى الاجماع ، كما ذكره في « المنهاج » . ويدل له حديث مالك بن الحويرث في المتفق عليه ، قال : قال لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « فإذا حضرت الصلاة ، فليؤذن لكم أحدكم » والمراد بالصلاة الفريضة بدلالة السياق ، فتكون اللام فيها للعهد الذهني . قيل : وإنما خصت الصلاة الخمس بالأذان والإقامة تمييزاً لها عن غيرها من سائر الصلاة ، وإظهاراً لشرفها ، ويدخل في ذلك صلاة الجمعة إما لكونها بدلاً عن الظهر أو فرضاً مستقلاً ، وقد صرح به القرآن الكريم بقوله تعالى : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا » . وفي حديث ابن أبي ذئب ، عن الزهري ،

عن السائب بن يزيد : « أن النداء يوم الجمعة كان أوله إذا خرج الامام وإذا قام الى الصلاة (١) حتى كان زمن عثمان ، كثر الناس فزاد النداء الثالث على الزوراء (٢) فثبت حتى الساعة » رواه البخاري . وفي لفظ عنده « وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر ».

وأما صلاة العيدين ، فقول : « وإجماع على ترك الأذان والاقامة فيها ، ويشهد له ما عند مسلم والبخاري مختصر » من حديث ابن جريج : أخبرني عطاء ، عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله ، قال : « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى ، ثم سأله بعد حين عن ذلك ، فأخبرني قال : أخبرني جابر بن عبد الله الانصاري أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الامام ، ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ولا نداء ولا شيء ، لا نداء يومئذ ولا إقامة » وحديث جابر بن سمرة عند مسلم أيضاً قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة » وقد روي خلافه عن ابن الزبير ، وعمرو بن عبد العزيز وهو مسبوق بالاجماع إذ لم يعمد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من الخلفاء الراشدين بعده ، وتبعه أيضاً الاجماع على ذلك الى الآن . على انه قد روي رجوع ابن الزبير عن ذلك ؛ فيما صرح به حديث عطاء « أن ابن عباس أرسله الى ابن الزبير أول ما بويع انه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن لها ، فلم يؤذن لها ابن الزبير » أخرجه البخاري ومسلم ويستحب أن يقال في الدعاء الى صلاة العيدين وغيرها ما لا يشرع فيه الأذان غير الجنازة : « الصلاة جامعة » بنصبها .

وأما الوتر فهو من السنن التي لم يشرع فيها أذان ولا إقامة ، وإنما أفردت بالذكر من بين نوافل الفرائض لكونها نافلة مستقلة متأكدة حتى جعلها أبو حنيفة واجبة غير فرض ، فخصه بالذكر لثلاثتهم دخوله في حكم الفرائض ، كما صرح بمثله في التيمم من أنه يتيمم له وحده ، ولا يدخل في تيمم العشاء ، والله سبحانه أعلم .

(١) هذا هو الثاني وهو الإقامة . اهـ .

(٢) سوق المدينة .

وقال زيد بن علي عليها السلام : إذا كنت في سفر فأذن للفجر ، وأقم لباقي الصلوات .

قال ابن أبي شبة : بناه عن العزيز بن محمد الدراوردي ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه ، عن محمد بن جبير بن مطعم : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن في شيء من الصلاة في السفر - الا الإقامة - إلا في صلاة الصبح ، فانه كان يؤذن ويقيم » وروى أيوب عن نافع ، عن ابن عمر « انه كان في السفر يصلي بأقامة الا الغداة ، فانه كان يؤذن لها ويقيم ، وهي صلاة الصبح » وهو في « سنن البيهقي » من طريق مالك عن نافع ، عن ابن عمر بمعناه . وفي آخره ويقول : « إنما الأذان للامام الذي يجتمع اليه الناس » وروى وكيع عن يزيد ، عن ابن سيرين ، قال : تجزيه الإقامة إلا في الفجر ، فانهم كانوا يقولون : يؤذن ويقيم .

وقد اختلف العلماء في ذلك ، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابها ، وهو قول أبي ثور وأحمد وإسحاق والطبري : إذا ترك المسافر الأذان عامداً أو ناسياً أجزته صلاته ، وكذلك لو ترك الإقامة عندهم لم تكن عليه إعادة صلاته ، وقد أساء أن تركها عامداً . قاله ابن عبد البر ، ومثله في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور .

وحجتهم ما تقدم ، وما رواه البيهقي من طريق عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام ، أنه قال في المسافر : « إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء أقام » . وقال : يستدل بحديث ابن عمر على أن ترك الأذان في السفر أخق من تركه في الحضر ، وهو ظاهر كلام الامام فيما سيأتي آخر الجنائز ، ولفظه : وسألته عليه السلام عن الأذان في السفر ؟ فقال : مثله في الحضر وإن أذنت للفجر وأقمت لباقي الصلوات أجزأك . اهـ . وعن بعضهم أن المسافر يصلي بأذان وإقامة . ويدل عليه حديث مالك بن الحويرث عند البخاري قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا وابن عمر ، فقال : إذا سافرتما فأذنا وأقيا ، وليؤمكما أكبركما » . قال البيهقي : وفي حديث أبي جحيفة في أذان بلال بالأبطح ، وحديث أبي قتادة وغيره في أذان بلال منصرفهم من خيبر . وفي حديث أبي ذر في الابراد بالظهر ^{لحم} دليل أن الأذان والإقامة من سنة الصلاة في السفر .

وذهبت العترة والشافعي فيمن جمع تقديماً أو تأخيراً إلى أنه يكفي أذان واحد وإقامتان

استدللاً بحديث جابر الطويل عند مسلم وغيره : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين » وبما رواه البخاري من حديث ابن عمر أيضاً قال : « جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء بجمع كل واحد منها بإقامة ، ولم يسبح بينهما ولا غنى في أثر كل واحدة منها » . وقال أبو حنيفة وأصحابه : أما المسافر فيصلي بأذان وإقامة . ويحتج له بما في « صحيح مسلم » عن سعيد بن جبير « أفضنا مع ابن عمر ، فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة ، فلما انصرف ، قال : هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المكان » وبما رواه أبو الشيخ عن حسين بن حفص : ثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة » وأجيب بأن رواية جابر أرجح إذ هو مثبت ، ومن عداه ناف ، والمثبت مقدم على النافي ، والله أعلم .

قال زيد بن علي عليه السلام : لا يجوز أذان الصبي ولا المرأة للرجال .

قال القاضي : أما الصبي فلأنه غير مؤتمن ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « الامام ضامن والمؤذن مؤتمن » فإذا جوزنا أذان الصبي لزم تجويز أذان غير المؤتمن . وأما المرأة فلحديث : « النساء عي وعورات ... » الحديث .

قلت : عقد البيهقي ترجمة باب المرأة لا تؤذن للرجال . وأورد حديث ابن عمر المتفق عليه في تشاور النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأذان ، ورؤيا عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب ، وفيه : فقال عمر : ألا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة ؟.. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا بلال قم فناد بالصلاة » . اهـ . وهو استدلال بمفهوم اللقب ، وقد ضعفه الأصوليون ، وقيل : العلة في عدم الأجزاء أنه غير واجب عليها ، كما تقدم التصريح به في « المجموع » وهو لا يجزيء ممن تعلق الوجوب بغيره . أشار الى ذلك الامام عز الدين .

واعترض بانه لا منافاة بين الاجزاء وعدم الوجوب ، وقيل : انه لم يعمد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أنه أذن صبي أو امرأة « وشر الأمور محدثاتها » .

واعترض بأن غايته الكراهة ، كما ذهب إليه أبو حنيفة . واحتج بعض الشافعية على عدم الصحة بالقياس على إمامة المرأة الرجال ، واستقر به بعضهم . ويؤيده ما رواه في « الشفاء » « وأصول الأحكام » عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال: « المرأة لا تؤذن ولا تنكح ولا تؤم الرجال » . قال الضمدي : وله شواهد في المرفوع بمعناه .

وقال زيد بن علي عليها السلام : إذا كنت في حضر فأذانهم يحزنك ، وإن أذنت فهو أفضل .

قد تقدم في الاحتجاج على أن الأذان من فروض الكفايات ، فيما رواه البيهقي في « سننه » بسنده الى الأسود وعلقمة عن ابن مسعود ما يؤيد كلام الامام عليه السلام . وذكر في « الجامع الكافي » عن الحسن عليه السلام في رواية ابن صباح عنه ، وهو قول محمد في « المسائل » : وإذا كان الرجل في مصر من أمصار المسلمين أو قرية من قرى المسلمين يسمع فيها الأذان والاقامة أجزاء أن لا يؤذن ولا يقيم ، والأفضل أن يؤذن لنفسه ويقيم ، وإن أذن وجعلها إقامة أجزاء . اهـ . قال الامام عز الدين : لأن وجوبه لكونه شعاراً ، ومن قواعد الدين ، وسيا المسلمين فلذلك يجتزي به السامع ومن في البلد محلة كانت أو قرية أو مدينة سواء كان من أهلها أو لا ، وسواء سمع الأذان أو لا ، ذكره أبو مضر وغيره وهو المصحح للمذهب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليها السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يأتي المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة ، ينادون بشهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله . ولا يسمع المؤذن شيء إلا شهد له بذلك يوم القيامة » ويغفر للمؤذن مدصوته ، وله من الأجر مثل المجاهد الشاهر سيفه في سبيل الله عز وجل .

قوله : « أعناقاً » الرواية فيه - بكسر الهمزة وفتحها - وقوله : « مدّ صوته » وروى : « مدّى صوته » ، وهو غاية الشيء منصوب على الظرفية ، ومعناه أنه إن كان له ذنوب تملأ المسافة التي بين مكانه الذي أذن فيه والغاية التي انتهى إليها صوته لغفرت له ، وهذا من باب التمثيل والتشبيه . وقال الحاكم في قوله : « لا يسمع المؤذن شيء إلا شهد له » : أي يشهد له بالفضل من يسمعه من أهل الشهادة والسماح . ويحتمل كل شيء لو كان يشهد . ويحتمل أن ينطقهم الله تعالى يوم القيامة فيشهدون .

قلت : وهو الأولى بالصواب إذ لا يستحيل على الله ذلك ، كما صرحت به الآيات في شهادة الجوارح ، ولذلك نظائر - والله أعلم - وقد تقدم في باب السواك وفضل الوضوء الكلام على تخريج الفصل الأول منه ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « يأتي المؤذنون... » الحديث... وذكره في « التلخيص » وقال : وفي الباب عن معاوية عند مسلم : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » وفيه عن ابن الزبير وأبي هريرة بألفاظ مختلفة . وقال ابن أبي داود : سمعت أبي يقول : معناه أن الناس يعضشون يوم القيامة ، فإذا عطش الإنسان انطوت عنقه ، والمؤذنون لا يعضشون فاعناقهم قائمة . اهـ .

ويشهد للفصل الثاني وهو قوله : « ولا يسمع المؤذن شيء ... الخ » ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس » رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري من حديث عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي صعصعة عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : « اني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك - أو في باديتك - فأذنت بالصلاة ، فأرفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج الامام أحمد والنسائي من حديث البراء ابن عازب أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « إن الله وملائكته يصلون على الصف المقدم ، والمؤذن يغفر له مد صوته ويصدق من سمعه من رطب ويابس ، وله مثل أجر من صلى معه » وروى عن أبي هريرة ، قال : « أرفع صوتك بالأذان ، فإنه يشهد لك كل شيء سمعك » . وعن ابن عمر « أنه قال لرجل : ما عملك ؟.. قال الأذان ، قال : نعم العمل عملك يشهد لك كل شيء سمعك » .

ويشهد لفصل الأخير مافي «مجمع الزوائد» ونظله : عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « المؤذن المحتسب كالشهيد يتشحط في دمه حتى يفرغ من أذانه ، ويشهد له كل رطب ويابس ، وإن مات لم يدود في قبره » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه محمد بن الفضل القسطنطي (١) ولم أجد من ذكره . وعن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « المؤذن المحتسب كالشهيد المتشحط في دمه إذا مات لم يدود في قبره » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه إبراهيم بن رستم وهو مختلف في الاحتجاج به ، وفيه من لم تعرف ترجمته . اهـ .

والحديث يدل على فضيلة الأذان ، وفي ذلك أحاديث جمّة ، فقد روي عن غير من ذكر أولا منهم معقل بن يسار وعمران بن الحصين والحفصي رجل من الانصار عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبو موسى الأشعري وجابر بن عبد الله وأبي بن كعب وصفوان بن عسال وزيد بن أرقم وعبد الله بن عمرو ، وعن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والأظلة لذكر الله عز وجل » أخرجه ابن شاهين بسنده ، وقال : حديث غريب صحيح . قال سعد بن أبي وقاص : « لأن أقوى على الأذان أحب إلي من أن أحج وأعتمر وأجاهد » . وعن زاذان أنه قال : لو يعلم الناس مافي فضل الأذان لاضطربوا عليه بالسيف . وذكر الطبراني من حديث صفوان بن سليم عن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أذن في قرية أمتها الله من عذابه ذلك اليوم » وروى ابن أبي شيبة : ثنا وكيع ، عن عبيد الله بن الوليد ، عن عبيد الله بن عبيد بن عمير ، عن عائشة قالت : « ما أرى هذه الآية نزلت إلا في المؤذنين » ومن أحسن قولاً مما سمعنا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين . وأخرج أبو طالب في « أماليه » بسنده إلى ابن مسعود أنه قال : « لو كنت مؤذناً ما باليت أن

(١) في « معجم البلدان » في باب القاف والسين فسطنة - بالضم ويروى بالكر وبعد الالف نون - قرية بينها وبين الري مرحلة في طريق ساوة ، يقال لها كستانة ، ينسب إليها أبو بكر محمد بن الفضل بن موسى بن عزرة بن خالد بن زيد بن زياد بن ميمون الرازي القسطنطي مولى علي بن أبي طالب رضي الله عنه . يروي عنه محمد بن خالد بن حرملة العبدي وهدي بن خالد وغيرهما . روى عنه محمد بن خالد وأبو بكر الشافعي وابن أبي حاتم وغيرهم ، وكان صدوقاً . اهـ . منه . وقد بحثت عن الحفصي في « الميزان » وغيره فلم أجد من ذكره فينظر . اهـ .

لا أحج ولا اعتمر ولا أغزو ، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أذن مسمع سنين تصدق له نيته ، كتب الله له براءة من النار ، ثم قل : لو أن الملائكة نزلت من السماء لغلبتكم على الأذان » وقال عمر : « لو كنت أطيق الأذان مع الخلفاء لأذنت - يعني مع الخلافة - ». وفي « مجمع الزوائد » وعن علي عليه السلام أنه قال : « ندمت أن لا أكون طلبت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمل الحسن والحسين مؤذنين » . رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه الحرث وهو ضعيف . اهـ . والحرث قد حسن الذهبي حديثه في كتابه المجرد . ووثقه أحمد بن صالح المصري ويحيى بن معين في رواية ، والنسائي في رواية ، وتقديم الكلام غير مرة على توثيقه فليراجع .

قال القاضي عياض : واعلم أن الأذان كلمة جامعة لعقيدة الأيمان مشتملة على نوعية من العقلات والسمعيات ، فأوله إثبات الذات وما تستحقه من الكمال والتنزيه عن أضدادها ، وذلك بقوله : الله أكبر ، وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه . ثم صرح بإثبات الوجدانية ونفي ضدها من الشراكة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى ، وهذه عمدة الأيمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين . ثم صرح بإثبات النبوة والشهادة بالرسالة لتبيننا صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوجدانية وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الأفعال الجائزة للوقوع ، وتلك المقدمات من باب الواجبات . وبعد هذه القواعد كملت العقائد والعقليات فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقه سبحانه وتعالى . ثم دعا إلى مادعاهم إليه من العبادات ، فدعاهم إلى الصلاة وعقبها بعد إثبات النبوة لأن معرفة وجوبها من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا من جهة العقل . ثم دعا إلى الفلاح وهو الفوز والبقاء في النعيم المقيم ، وفيه أشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء ، وهي آخر تراجم عقائد الاسلام . ثم كرر ذلك بإقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها ، وهو متضمن لتأكيد الأيمان وتكرار ذكره عند الشروع في العبادة بالقلب واللسان ، وليدخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة من إيمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حن من يعبد وجزيل ثوابه . اهـ .

كملت
فن

فائدة قيل : أذن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية : عبد الله بن زيد ، وبلال ابن حمامة ، وابن أم مكتوم ، وأبو محذورة ، وأبو أمامة ، وصهيب الرومي ، وزبيد بن الحرث

الصداي ، والقرظي . وذكر صاحب السيرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أذن في سفره والسماء فوقه تمطر والبلية تحته راكباً . قال في شرحها : المراد انه أمر بلالاً بالأذان لا انه أذن.

قلت : فيكون من المجاز العقلي .

وتبعه الغزالي ، فقال : ما أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه إذا أذن كيف يقول إن قال : أشهد أن محمداً رسول الله ، كان عيئاً من القول ، ولكنه وإن قال : أشهد أني رسول الله ، فهذا إخراج للأذان عن شكل نظمه ، وفيه نظر . فمع صحة الرواية لا سبيل الى حملها على المجاز العقلي بلا موجب اذ هو خلاف الأصل والظاهر .

قال ابن حجر : وقد ظفرت برواية أخرجه سعيد بن منصور أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن مرة ، وهذه رواية لا تقبل التأويل ، وما قطع به الغزالي من نفيها لا يصح لا مستناده الى دليل نظري ، وهو غير كاف في رد النصوص . قال الفقيه يحيى بن علي بن مظفر : نقول للغزالي كيف كان يقول صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد للصلاة ؟.. وهو : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ؟؛ ولا شك أن ما قال صلى الله عليه وآله وسلم الا هكذا . وقال ابن حجر : وقال مالك في « الموطأ » إن تشهد في الأذان كتشهدنا . ويؤيده خبر مسلم انه قال في إجابة المؤذن : وأشهد أن محمداً رسول الله . وقال في « التلخيص » : إن ألفاظ التشهد متواترة عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه كان يقول : أشهد أن محمداً رسول الله وعبده ورسوله .

باب أوقات الصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: «نزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين زالت الشمس، فأمره أن يصلي الظهر، ثم نزل عليه حين كان فيء قائمة، فأمره أن يصلي العصر، ثم نزل عليه حين وقع قرص الشمس، فأمره أن يصلي المغرب، ثم نزل عليه حين وقع الشفق، فأمره أن يصلي العشاء، ثم نزل عليه حين طلع الفجر، فأمره أن يصلي الفجر؛ ثم نزل عليه من الغد حين كان فيء على قائمة من الزوال، فأمره أن يصلي الظهر، ثم نزل عليه حين كان فيء على قائمتين من الزوال، فأمره أن يصلي العصر، ثم نزل عليه حين وقع القرص فأمره أن يصلي المغرب، ثم نزل عليه بعد ذهاب ثلث الليل، فأمره أن يصلي العشاء، ثم نزل عليه حين أسفر الفجر، فأمره أن يصلي الفجر، ثم قال: يا رسول الله ما بين هذين الوقتين وقت». .

أخرج نحوه المؤيد بالله في «شرح التجريد»، فقال: أخبرنا أبو بكر المقرئ، قال: نا الطحاوي، قال: نا يونس قال: نا ابن وهب، قال أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم، عن

عبدالرحمن بن الحرث الخزومي ، عن نافع بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أُمِّي جبريل مرتين عند باب البيت ، فصلى بي الظهر حين مالت الشمس ، وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم ، وصلى بي العشاء حين غاب الشفق ، وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم ، وصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله ، وصل بي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم ، وصلى بي العشاء حين مضى ثلث الليل ، وصلى بي الغداة حين مأسفر ، ثم التفت إليّ ثم قال : يا محمد الوقت فيما بين هذين الوقتين ، هذا وقت الأنبياء قبلك . » ولفظه عند الترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أُمِّي جبريل عند باب البيت مرتين ، فصلى الظهر في الأولى منها حين كان الفجر مثلاً للشرار ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم ، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقته الأول ، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إليّ جبريل عليه السلام ، فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين الوقتين »

قال في « التلخيص » : أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم . وفي إسناده عبد الرحمن بن الحرث بن عياش بن أبي ربيعة مختلف فيه لكنه قوبع . أخرجه عبد الرزاق عن العمري ، عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، عن ابن عباس نحوه . قال ابن دقيق العيد : هي متابعة حسنة . وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر . اهـ .

ورواه أبو بكر بن العربي ، عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار : أنا القاضي أبو الطيب الطبري ، أنا الدارقطني ، أنا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي والحسين بن اسماعيل ، قالوا : نا البخاري ، نا أيوب بن سليمان ، نا أبو بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن عبدالرحمن بن الحرث ومحمد بن عمر ، عن حكيم بن حكيم ، عن نافع بن جبير ، عن ابن عباس ، فذكره . قال : ورواه حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير . ورواه ابن عبد البر من

طريق سفیان الثوري ، عن عبد الرحمن بن الحرث بن عياش . قال اليعمری : وهذه متبعة حسنة وأقل مراتب هذا الحديث على ذلك أن يكون حسناً .

وقال الترمذي بعد أن أورد حديث ابن عباس : وفي الباب عن أبي هريرة وبريدة وأبي موسى وأبي مسعود وأبي سعيد وجابر وعمر بن حزم والبراء وأنس ، ثم قال : أخبرني أحمد بن محمد بن موسى : أنا عبد الله بن المبارك ، أنا حسين بن علي بن حسين ، أخبرني وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أمي جبريل ... » فذكر نحو حديث ابن عباس بمعناه ، ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالأمس » .

قال أبو عيسى - وهو الترمذي - : حديث ابن عباس حديث حسن . وقال محمد : أصح شيء في المواقيت حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح وعمر بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .

قال اليعمری في « شرحه » : وقد أعل ابن القطان هذا الحديث بما ليس في العرف علة ، وذلك أنه قال : يجب أن يكون مرسلًا إذ لم يذكر جابر من حدثه بذلك ، وهو لم يشاهد ذلك صبيحة الاسراء لما علم أنه انصاري . وأما ابن عباس وأبو هريرة اللذان روى قصة إمامة جبريل عليه الصلاة والسلام ، فإنه لا يانزم في حديثهما من الارسل ما يانزم في رواية جابر لأنها قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ، وقصه عليهم . اهـ .

وحاصل ما يدعى أنه مرسل صحابي ، وذلك مقبول حكمه حكم المسند عند الجمهور ، والجهالة بعين من أرسل عنه غير ضارة إذ من البعيد أن يرسل الصحابي عن تابعي . اهـ .

والحديث يستدعي ذكر فوائد :

الاولى : في تفسير بعض ألفاظه :

فالفاء هو الرجوع . قالوا : ولا يكون الا بعد الزوال ، لأنه ظل فاء من جانب الى جانب ، ولا يقال لما قبله في . وقال ابن سيده : الفاء ما كان شمساً فنسخه الظل ، والجمع : أفياء وفيوء ؛ وذكر له معان آخر . وفي بعض الروايات مثل الشراك - هو بكسر الشين - أي قدر شراك النعل ، أي كان ظل الشخص في ذلك الوقت بقدر

شراك النعل ، وهو سيرها الذي يكون على ظهر قدم لابسها ، وهو عبارة عن قصر الظل ذلك الوقت .

وقوله : « حين زالت الشمس » قال في « القاموس » : زال النهار : ارتفع ؛ والشمس زوالاً وزُؤُولاً - بلا همزة - وزيلاً وزَولاناً : مالت عن كبد السماء . قل في « الشفاء » : يعرف زوال الشمس بازدياد ظل كل منتصب في ناحية المشرق بعد تناهيه في النقصان ، وإنما يكون كذلك إذا كانت الشمس في المشرق ، قال : وإذا كانت الشمس يمانية كان الاعتبار بالظل المنتصب في سمتها ، فإذا زاد بعد تناهيه في النقصان كان الاعتبار به أيضاً .

وقال في « الجامع الكافي » : قال محمد : معرفة الزوال وظل كل شيء مثله أن تأخذ قريب نصف النهار عوداً مستوياً ، فتقيمه في موضع مستوٍ وتعلم على طرف ظله علامة ، فما دام الظل ينقص فانت في أول النهار ، فإذا زاد الظل فقد زالت الشمس ، وذلك أول وقت الظهر ، فانظر عند ذلك على كم قدم زالت وزد عليه لوقت العصر قامة ، وذلك ظل كل شيء مثله تفعل ذلك في الشتاء والصيف . اهـ .

وقوله : « حين وقع قرص الشمس » : الوقوع : السقوط ، وقرص الشمس : عينها ؛ والشفق قال في « القاموس » : محرقة الحمرة في الأفق من الغروب الى العشاء الآخرة أو إلى قربها أو إلى قريب العتمة . اهـ . وسيأتي تحقيق الكلام عليه قريباً - إن شاء الله تعالى - .

وقوله : « حين أسفر الفجر » : أي أضاء وأشرق ، وكذا سَفَرَ قاله في « القاموس » .
الثانية : قوله : « نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمره أن يصلي الظهر » . وقد تضمن ذلك طرفين :

الاول - أن في الروايات : « أمني جبريل عند البيت .. » وفي بعضها عند : « باب البيت » وفيه بحثان :

أحدهما - ان بعض العلماء استشكل ذلك بأن ظاهره يدل انه صلى الى البيت مع انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستقبل بيت المقدس قبل الهجرة ، ودفع بأن المراد جمل البيت عن يساره ، ثم استقبل بيت المقدس لا أنه استقبل البيت ، فليس في الحديث ما يدل عليه صريحاً . وذكر اليعمرى في « شرح الترمذي » عن عُسَيْدٍ ، عن حجاج ، عن ابن جريج في

« تفسيره » قال : « صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أول ما صلى الى الكعبة ، ثم صرف الى بيت المقدس ، فصلت الأنصار نحو بيت المقدس قبل قدومه عليه السلام بثلاث حجج ، وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه ستة عشر شهراً ، ثم وجهه الله الى الكعبة البيت الحرام » قال : وهو أمر قد اختلف فيه .

قلت : فإن صح فلا اشكال على تقدير توجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته نحو الكعبة لجواز أن يكون قبل صرفه نحو بيت المقدس .

ثانيها- انه نشأ عن ذلك سؤال في صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات الخمس مرتين هل هي فرض عليه أو نافلة ؟.. وأجيب أنها 'فرضت عليه إذ لا يصلي بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عن أمر الله عز وجل له بذلك ، والامر يقتضي الوجوب ، ويكفي في الامتثال ايجاد الفعل مرة واحدة ، ولا دلالة على التكرار الا لقرينة ولا قرينة في حق جبريل عليه السلام .

الطرف الثاني : ان الحديث وشواهد دل على أنه وقع الابتداء في التعليم بصلاة الظهر ، ووقع في « الجامع الكافي » « وتاريخ ابن أبي خيثمة » الابتداء بالفجر ، وهو وهم . ولعل منشأه ما ورد في حديث جبريل وأبي موسى عند أبي داود ومسلم والنسائي من سؤال بعض الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مواقيت الصلاة فصنع في جوابه كما فعل جبريل عليه السلام من تعليم الوقتين ، وفيه البداء بصلاة الفجر ، فانتقل ذهن الوام من ذلك الى حديث تعليم جبريل عليه السلام .

الثالثة : ذكر اليعمري أبو الفتح : أن الاسراء وفرض الصلوات الخمس قبل الهجرة بعام ، وقيل : كان الاسراء بعد النبوة بخمسة أعوام ، وقيل : كان قبل الهجرة بسنة ونصف . وقال في كتابه « عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير » : وفي صبيحة ليلة المعراج كان نزول جبريل عليه السلام وإمامته بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليريه أوقات الصلاة . اهـ . وقال في « شرح الترمذي » : وأما الصلاة قبل الاسراء وفرض الصلاة ، فقال الحري : إن الصلاة قبل الاسراء كانت صلاة قبل غروب الشمس وصلاة قبل طلوعها ، ويشهد لهذا القول قوله تعالى : « وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار » . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل

العلم : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن عليه صلاة مفروضة قبل الاسراء الا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد لركعات معلومات ولا وقت محصور . وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم أدنى من ثلثي الليل أو نصفه وثلثه ، وقامه معه المسلمون نحو آمن حول حتى شق عليهم ذلك ، فأُنزل الله عز وجل التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ، ونسخه فضلاً منه ورحمة ، فلم يبق في الصلاة فريضة الا الخمس . وفي ذلك آثار عن السلف دالة على ما ذكر ، والله أعلم .

واختلف في الصلاة كيف كانت أول ما فرضت هل كانت ركعتين ركعتين ؟.. ثم زيد في صلاة الحضر ، أو كانت أربعاً ثم قصرت في السفر أو غير ذلك ؟.. في « فتح الباري » : حديث عائشة قالت : « فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين » زاد ابن اسحاق « الا المغرب فانها كانت ثلاثاً » أخرجه أحمد والبخاري في كتاب الهجرة من طريق معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرضت أربعاً » فعين في هذه الرواية أن الزيادة وقعت في المدينة . اهـ . المراد ، وسيأتي تمام البحث في باب القصر - إن شاء الله تعالى - الا أنه يشكل على ذلك ما رواه ابن أبي خيثمة : حدثنا هبة بن خالد ، عن همام ، عن قتادة ، قال : فحدثنا الحسن (١) انه ذكر له « انه لما كان عند صلاة الظهر نودي أن الصلاة جامعة ، ففرع الناس ، فاجتمعوا الى نبيهم ، فصلى بهم محمد الظهر أربع ركعات ، يؤتم جبريل محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، ويؤم محمد الناس ، يقتدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم لا يسمعون فيهن قراءة ، ثم سلم جبريل على محمد ، وسلم محمد على الناس ، فلمّا سقطت الشمس نودي أن الصلاة جامعة ، ففرع الناس ، فاجتمعوا الى نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ، فصلى بهم العصر أربع ركعات لا يسمعون فيهن قراءة - وهن أخف - يؤتم جبريل محمداً ، ويؤم محمد الناس ، يقتدي محمد جبريل عليها السلام وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل عليه السلام على محمد ، وسلم محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الناس . فلمّا غابت الشمس نودي أن الصلاة جامعة ، ففرع الناس واجتمعوا الى نبيهم

صلى الله عليه وآله وسلم ، فصلى بهم ثلاث ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين ، وسبح في الثالثة - يعنى بها أنه قام ولم يظهر القراءة - ، يؤم جبريل محمداً عليها السلام ، ويؤم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس ، يقتدي محمد بجبريل عليها السلام وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل على محمد عليها السلام وسلم محمد على الناس ، فلما بدت النجوم نودي أن الصلاة جامعة ، ففزع الناس الى نبيهم ، فصلى بهم أربع ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين وسبح في الآخرين ، يؤم جبريل محمداً ، ويؤم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس ، يقتدي محمد بجبريل عليها السلام وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وسلم محمد على الناس ، ثم رقدوا لا يدرون أيزادون أم لا ، حتى إذا طلع الفجر نودي أن الصلاة جامعة ، ففزع الناس ، واجتمعوا الى نبيهم فصلى بهم ركعتين ، وسمعهم فيها القراءة يؤم جبريل محمداً ، ويؤم محمد الناس يقتدي محمد بجبريل ، وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل على محمد ، وسلم محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الناس .

قال : وحدثنا أحمد بن محمد بن أيوب ، نا ابراهيم ، عن ابن اسحاق ، عن عتبة بن مسلم ، عن نافع بن جبير - وكان نافع كثير الرواية عن ابن عباس - قال : « لما فرضت الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه جبريل فصلى به الصبح حين طلوع الفجر ... » ثم ذكر الحديث . قال ابن عبد البر : وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : قال نافع بن جبير وغيره : « لما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التي أسري به فيها لم يرعه الا جبريل نزل صلى الله عليه حين زاعت الشمس ، ولذلك سميت الاولى ، فأمر فصيح بأصحابه الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى جبريل بالنبي ﷺ ، وصلى النبي بالناس ، وطول الركعتين الاوليين ثم قصر الباقيتين ... » وذكر نحو ما تقدم ، ففيه من المعارضة لما تقدم أن فرض الصلاة صبيحة ليلة الاسراء كما هي الآن ، وإن أول ما وقع به التعليم صلاة الفجر في رواية نافع ، وأن الصلاة كانت مرة مرة ، وقد رُجح ما تقدم من الروايات على هذه بما في هذه من الارسال . وأما النداء بالصلاة جامعة فهو قبل شرعية الأذان لأن شرعيته بعد الهجرة كما تقدم .

الرابعة : دل حديث الأصل وشواهد على أن للصلوات وقتين الا المغرب ، فوقت الظاهر

من زوال الشمس الى أن يصير ظل الشيء مثله ، ووقت العصر من مصير ظل الشيء مثله الى أن يصير مثليه ، ووقت العشاء من سقوط الشفق الى أول ثلث الليل الاوسط ، ووقت الفجر من طلوعه الى اسفاره . ودل على أن وقت المغرب وقت واحد ، وسيأتي الكلام على ذلك - إن شاء الله تعالى .

قالت الشافعية : وهذان الوقتان المقيم والمُرَقَّه ، فالوقت الأول للمقيمين وآخر الوقت للمرفهين والكل واسع وان تفاوت الأجر . واختلف العلماء في القول بظاهر حديث التعليم ، فمنهم من عمل بظاهره ، ومنهم من عدل عن القول ببعض ما فيه الى أحاديث آخر والى سنن منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض المواقيت بعد مهاجرته الى المدينة . قالوا : وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فاما وقت الظهر ، فذهب الى توقيت أوله وآخره أئمة العترة ومالك وسفيان الثوري والشافعي وأحمد بن حنبل ، وبه قال أبو يوسف ومحمد . أما أوله فللحديث والاجماع الا عن شذوذ قد انقضى خلافهم . فقالوا : يصح افتتاحها قبل الزوال . وأما آخره فلظاهر حديث الأصل وما في معناه ، وهو عند أن يصير ظل الشيء مثله ، ولكنه يبقى النظر في أنه هل ذلك انتهاء الظهر أو وقت متسع للظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر أو لا ؟.. فذهب الى الثاني القائلون بوجود وقت المشاركة ، وهم العترة واسحاق والمزني ومحمد بن جرير وأكثر أصحاب مالك عملاً بظاهر حديث جبريل ، فانه صلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر في اليوم الثاني عند مصير ظل الشيء مثله ، وهو الوقت الذي صلى به فيه العصر في اليوم الأول ، ومعنى المشاركة على ما ذكر أن ذلك الوقت صالح لأداء الظهر والعصر على جهة البدل . —

قال الامام عز الدين : واعلم أن الخلاف في وقت المشاركة من جهتين :

الاولى : في تحقيق وقته ، فقال علي خليل وذكره في موضع من « اللمع » : أنه أول وقت الثانية . واعترض بانه جمع تأخير لا مشاركة ، ويمكن توجيهه بأن خبر جبريل دل على انه وقت للعصر ، وعلى انه وقت لهما على البدل ، فاذا صلى الظهر أول المثل والعصر عقبه فهو جمع مشاركة بمعنى أنه أتى بالظهر في وقت مشترك . والذي أطلقه في « اللمع » أن نصفه قبل مصير ظل كل شيء مثله ونصفه بعده . وذكره في موضع من « الانتصار . قال في « الغيث » : وهذا في التحقيق يرجع الى أنه يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها

الاختياري ، وليس هذا بجمع بل توقيت . وقيل : جميع المشاركة قبل مصير ظل الشيء مثله ، حكاه في « الزهور » عن غير معين . قال في « الغيث » : وهذا في الحقيقة جمع تقديم .

الجهة الثانية : في ذكر قدر وقته ، وفيه أقوال :

أحدها : انه قدر ما يسمع الظهر للخبر .

الثاني : انه ما يسمع الظهر وسنته ، وهو قول الفقيه يحى . وهذا مع الوضوء فيكون وقتاً للصلايتين معاً على جهة البدل .

الثالث : انه قدر ما يسمع ثمان ركعات ، وهذا ما ذهب اليه بعضهم . وقيل : قدر عشر ركعات مع الطهارة ، ذكره آخرون . اهـ .

وذهب الشافعي وأبو حنيفة واختاره صاحب « المنار » الى انه لا مشاركة .

واستدلوا بأحاديث :

الاول منها : ان في رواية النسائي في حديث جبريل قال : « فصلى الظهر حين زالت الشمس ، وكان في قدر الشراك ، ثم صلى العصر حين كان في مثل الشراك وظل الرجل ، ثم صلى الغد الظهر حين كان الظل طول الرجل ... » ولم يقل مثل الشراك ، فيه انه صلى الظهر في آخر وقتها ، وهو مصير ظل الشيء مثله ، وأن وقت العصر متوقف على أن يزيد على ذلك قدر الشراك .

وثانيها : حديث أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنسائي في تعليم السائل عن أوقات الصلاة ، وفيه : « ثم آخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس ... » فدل على عدم تأخيرها الى مصير ظل الشيء مثله .

وثالثها : حديث بريدة عند مسلم والترمذي والنسائي وفيه : « فلما كان في اليوم الثاني أمره - أي بلالاً - فأبرد بالظهر ، فأنعى^(١) أن يبرد بها » فدل على أنه لم يبلغ البراد الى أن يصلحها

(١) أي أطال البراء وأخر صلاة الظهر ، يقال : أنعم الرجل في الأمر أي أطال النظر فيه . اهـ .
« جامع الأصول »

وقت مصير ظل الشيء مثله ، ولذا أتى بلفظ الإبراد الدال على تأخير الصلاة لأثناء وقتها لارادة انكسار سورة الحرّ . قالوا : وما استدلل به الأولون من ظاهر حديث جبريل يمكن تأويله بأن تكون صلاة الظهر وقعت في آخر وقتها ، والعصر في أول وقتها ، فعبر الراوي عن مقارب الشيء به ، وهو ممكن على حذف مضاف في قوله : « لوقت العصر » أي مستقبلاً ونحو ذلك . ولهذا عينه صلى الله عليه وآله وسلم للمستحاضة ، فقال : « في آخر وقت الأولى وأول وقت الأخرى » . اهـ .

وأيضاً فلو حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً لأنه إذا ابتدأها حين مصير ظل الشيء مثله لا يعلم متى يفرغ منها ، أو بأن يقال أحاديث تعليم السائل مدنية وحديث جبريل في مكة فيكون الآخر ناسخاً . ولأولين عن ذلك أجوبة تركتها اختصاراً ، وقد استوفاه بعض (١) المتأخرين في رسالة سماها : « اليواقيت في المواقيت » .

وأما وقت العصر فظاهر الحديث أن أوله بعد تحقق المثل وهو معنى قوله : « حين كان الفيء قائمة » وما في معناه من الروايات . وذهب الى ذلك العترة والثوري والشافعي وأحمد واسحاق . وقال أبو حنيفة أوله أن يصير الظل قائمتين بعد الزوال ، فمن صلى قبل ذلك فصلاته غير مجزية . قيل : ولا دليل على ما ذهب اليه ، ولذا خالفه أصحابه ، واختلفوا في آخر وقته ، فظاهر الحديث أن آخره المثلان . وذهب اليه الشافعي قال : وهذا لمن ليس له عذر ولا به ضرورة . وأما أصحاب العذر والضرورات فأخر وقتها لهم بقية تسع ركعة قبل الغروب للحديث أبي هريرة : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر » ويكون فعلها حينئذ أداء . وذهبت الهدوية الى مثل ذلك . ونسبه صاحب « هداية الحنفية » الى أبي حنيفة إلا أنه على الأول يأثم بالتأخير لغير عذر . وعلى مذهب الهدوية يكون على حسب اختلافهم في جواز الجمع لغير عذر أو مع العذر .

وأما تأديتها في اختيار الظهر فعند الهدوية انه يصح ذلك ، وهو الذي صرح به الهادي في « المنتخب » ولفظه بعد ذكر حديث التعليم وبيان من أخرجه من المحدثين : « أعلم انه لما صح هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى الظهر في أول يوم حين زالت الشمس وصلى العصر وظل كل شيء مثله ، ثم صلى من الغد الظهر وظل كل شيء مثله والعصر وظل كل شيء مثله » صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) هو البدر المنير محمد بن اسماعيل الامير رضوان الله عليه .

عليه في السجدة

أعلمنا أنه قد صلى في أول يوم العصر في وقت صلاة الظهر التي صلاحها من الغد ، فاجاز صلى الله عليه وآله وسلم بفعله هذا صلاة الظهر والعصر في وقت صلاة الظهر ، فوجب بفعله هذا أن وقت الظهر كله وقت للعصر ، ووقت العصر كله وقت للظهر لأن من زوال الشمس إلى أن يصير ظل الشيء مثله وقت واحد ممدود لا مزية فيه . وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الوقت الواحد الظهر والعصر عند زوال الشمس ^{من وقت العصر} ومن فعل ذلك فقد أدى الصلاتين في وقتيهما لأن أول الوقت آخره وآخر الوقت أوله ، وهو في تأدية صلاته غير متعد لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك من صلاحها في آخر الوقت ^{وقت العصر} في وقتيهما ، فوقت الظهر كله وقت للعصر ووقت العصر كله وقت للظهر إلى أن يدرك منها ركعتان قبل غروب الشمس أو ركعة كما جاء في الآثار الصحيحة : « من أدرك ركعة من العصر ^{من وقت العصر} فهو كمن أدرك ركعتين » اهـ . الحديث . اهـ . ^{في رواية عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من أدرك ركعة من العصر إلى آخره كركعتين} وكذا عند الشافعية والمالكية على ما ذكره صاحب « النهاية » في سياق وقت الضرورة والمذر ، ولفظه : اتفق مالك والشافعي على أن هذا الوقت - يعني من الزوال إلى الفجر - هو لأربع صلوات للظهر والعصر مشتركاً بينهما ، والمغرب والعشاء كذلك . وخالفهم أبو حنيفة فقال : ان هذا (١) الوقت إنما هو للعصر فقط ، وأنه ليس هاهنا وقت مشترك . وسبب اختلافهم في ذلك هو اختلافهم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداها على ما يأتي بعد . فمن تمسك بالنص الوارد في صلاة العصر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك ركعة من العصر قبل مغيب الشمس فقد أدرك العصر » وفهم من هذا الرخصة ، ولم يجز الاشتراك في الجمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يفوت وقت صلاة حتى يدخل وقت الأخرى » ولما سذكروه بعد في باب الجمع من حجج الفريقين . قال : انه لا يكون هذا الوقت الا لصلاة العصر فقط .

ومن أجاز الجمع في السفر قاس عليه أهل الضرورات لأن المسافر أيضاً صاحب ضرورة وعذر . فجعل مالك هذا الوقت مشتركاً بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من بعد الزوال بمقدار أربع ركعات للحاضر أو ركعتين للمسافر ، وجعل الوقت الخاص للظهر . أمامقدار أربع

(١) ينظر مرجع الإشارة ويصح ان شاء الله تعالى من « نهاية المجتهد » . تمت منه

ركعات للحاضر بعد الزوال ، وأما ركعتين للمسافر . وجعل الوقت الخاص بالعصر أما مقدار أربع ركعات قبل الغيب للحاضر وأما اثنتان للمسافر . أعني أن من أدرك الوقت الخاص فقط لم يلزمه الا الصلاة الخاصة بذلك الوقت ، ومن أدرك أكثر من ذلك أدرك الصلاتين معاً وجعل آخر الوقت الخاص بصلاة العصر مقدار ركعة قبل الغروب ، وكذلك فعل في اشتراك المغرب والعشاء .

وأما الشافعي فجعل حدود آخر هذه الأوقات المشتركة حداً واحداً ، وهو إدراك ركعة واحدة قبل غروب الشمس ، وذلك للظهر والعصر معاً ، ومقدار الركعة قبل انصداع الفجر وذلك المغرب والعشاء معاً ؛ وقد قيل عنه بمقدار تكبيرة قبل غروب الشمس فقد لزمته صلاة الظهر والعصر معاً .

وأما أبو حنيفة فوافق مالك في أن آخر وقت العصر مقدار ركعة لأهل الضرورات عنده قبل الغروب ، ولم يوافق في الاشتراك والاختصاص .

وسبب اختلاف مالك والشافعي هل القول باشتراك الوقت للصلاتين معاً يقتضي أن لهما وقتين وقتاً خاصاً ووقتاً مشتركاً؟ أم انما يقتضي أن لهما وقتاً مشتركاً فقط ؟.. وحجة الشافعي أن الجمع دل على الاشتراك فقط لا على وقت خاص . وأما مالك فقاس الاشتراك عنده في وقت الضرورة على الاشتراك في وقت التوسعة ، أعني انه لما كان لوقت الظهر والعصر الموسع وقتان وقت مشترك ووقت خاص وجب أن يكون الأمر كذلك في أوقات الضرورة . والشافعي لا يوافق في اشتراك الظهر والعصر في وقت التوسعة فخلافاً في هذه المسألة انما ينبي - والله أعلم - على خلافهم في تلك الأولى فتنبه . فانه بين ، والله أعلم . اهـ . كلامه رحمه الله تعالى .

وأما وقت المغرب فظاهر حديث الأصل وشواهد أن لهما وقتاً واحداً غير ممتد وهو وقوع القرص . وإليه ذهب مالك والأوزاعي والشافعي وجمهور أصحابه ، فقالوا : ليس لها إلا وقت واحد ، وهو عقيب غروب الشمس بقدر الوضوء وستر العورة والأذان والاقامة ويصلي المغرب وسنته . وذهب الهادي والقاسم وغيرهما من الأئمة وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي ، واختاره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « شرح العمدة » الى أن وقت المغرب ممتد الى أن يغيب الشفق للأخبار الثابتة ، وهي خبر أبي موسى الأشعري وبريدة الأسلمي بلفظ : « وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق » وعبد الله

ابن عمرو بن العاص بلفظ : « ووقت المغرب ما لم يغب الشفق » وأبي هريرة بلفظ « أن آخر وقتها قبل أن يغب الأفق » .

قال النووي : وهذا هو الصحيح ، والصواب الذي لا يجوز غيره .

وأجاب عما في حديث جبريل بثلاثة أوجه :

أحدها : انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ، ولم يستوعب وقت الجواز .

والثاني : انه متقدم في أول الأمر بمكة ، وهذه الأحاديث متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة .

والثالث : أن هذه الأحاديث أصح اسناداً من حديث جبريل فوجب تقديمها .

وأما وقت العشاء فظاهر الأحاديث أن أوله وقوع الشفق أي سقوطه وذهابه . والشفق : الحمرة ، كما تقدم . وسيجيء صريحاً من كلام الامام عليه السلام ، وذكر ما يؤيده - ان شاء الله تعالى - وآخره بعد ذهاب ثلث الليل . والى ذلك ذهب القاسمية والشافعي وعمر بن عبد العزيز ، وقال به من الصحابة : عمر بن الخطاب وأبو هريرة .

وقال الثوري وأصحاب الرأي وابن المبارك واسحاق بن راهويه : آخر وقتها نصف الليل لأحاديث وردت بذلك ، منها :

حديث عبد الله بن عمر - وعند مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فاذا صليت العشاء فانه وقت الى نصف الليل » .

ومنها : حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله عند الترمذي وغيره ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل - أو نصفه (١) - » قال الترمذي : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وأخرج - الحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « السنن » عن أبي هريرة بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل صلاة ، ولأخرت العشاء الآخرة الى نصف الليل » . وفي رواية عن أبي هريرة بلفظ : « وأن آخر وقتها حين ينتصف الليل » .

(١) كأنه شك من الراوي . اهـ . « منحة »

ومنها : حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخر ليلة العشاء الى شطر الليل » أخرجه الشيخان والنسائي . والشطر : النصف كما في « النهاية » و « الصحاح » و « القاموس » إلا انه زاد : ويطلق على الجزء ، وكأنه أراد مجازاً لأنه معروف بخلط الحقيقة بالمجاز .

ومنها : حديث أبي موسى في « الصحيحين » « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أتم بالصلاة ، - أعني صلاة العشاء - حتى أبهار الليل ، ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلي . . . » الحديث . وأبهار - بالباء الموحدة وتشديد الراء - : انتصف ، وبهرة كل شيء ومسطه ، قاله أهل اللغة .

ومنها : حديث عائشة عند مسلم قالت : « أتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب عامة الليل ، ثم خرج فصلي ، وقال : انسه لوقتها لولا أن أشق على أمتي » .

قال في « المنار » : لا شك أن أكثر الأحاديث أن العشاء الى ثلث الليل ، وأقلها الى نصف الليل ، وكل ثابت ، فدل على أن الى الثلث فضيلة والى النصف دون ذلك . وتعقب بأن حديث « لولا أن أشق على أمتي... » الحديث ... يقتضي إن تأخير العشاء الى نصف الليل أفضل من الصلاة في الثلث وما قبله . وانه لم يمنعه من التأخير بهم إلا خوف المشقة عليهم ، ولثلا يكون التأخير سبباً لا يجابه عليهم ، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في قيام رمضان لما جمع بهم في الليلة الاولى والثانية ورأى كثرتهم في الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم : « قد رأيت صنيعكم ، فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا خشية أن يفرض عليكم » .

واختلفوا فيما بعد الثلث أو النصف ، فعند المعتز وابن عباس . وعطاء وطاوس وعكرمة أن فعلها أداء الى طلوع الفجر ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ومن معه كما أفاده ابن رشد في « النهاية » ، إلا أن الشافعي خصه بأهل الضرورة والعذر . وعند الاصطخري من الشافعية انه بعد ذلك قضاء . واستدل صاحب « النجوم » لمذهب المعتز ومن معهم بأنه إذا صح تأخيرها الى الثلث والى النصف والى مضي عامة الليل كما يدل عليه مجموع ما تقدم من الأحاديث دل على أن ما بعد مغيب الشفق وقت لها الى آخر الليل ، وإن ذكر الثلث ونحوه للفضيلة ، وما بعده للجواز . ويؤيد ذلك أثر نافع بن جبير قال : « كتب عمر الى أبي موسى الاشعري وصل العشاء أي الليل شئت ولا تغفلها » وحديث مسلم في قصة التعريس ، إنما التفريط أن تؤخر صلاة حتى

يدخل وقت الأخرى ، وهو وان كان ينتقض بالفجر فانه يدل على أن الغالب في الصلوات تعاقبها واتصالها .

قلت ؟ وذكر بعض المتأخرين أن ذلك مخصوص بالاجماع في صلاة الصبح . اهـ .

وعقد البيهقي لذلك ترجمة فقال: « باب آخر وقت الجواز لصلاة العشاء » . وأورد آثاراً منها : رويها عن ابن عباس انه قال : « وقت العشاء الى الفجر » . وعنه وعن الحسن بن عوف في المرأة تطهر قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء . وعن عبيد بن جريج انه قال لأبي هريرة : « ما إفراط صلاة العشاء ؟ .. قال : طلوع الفجر » ثم أورد حديث عائشة المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أتم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب عامة الليل » قال : وهذا يرد في باب تأخير العشاء ؛ وعقبه بحديث : « ليس في النوم تقريط ... » ماتقدم وبمجموع ذلك يتأيد ما ذكره صاحب « النجوم » من جواز التأخير ، وإن فانت الفضيلة ، والله أعلم .

وأما وقت الفجر فظاهره أن أوله طلوع الفجر ، والمراد به طلوع المنتشر عرضاً كما بينته الأحاديث ، وآخره حين الاسفار لقوله : « الوقت ما بين هذين الوقتين » وهو مذهب الشافعي في المرفقين ومن لا عذر له وجعل ما بعده الى طلوع الشمس لأهل الأعذار والضرورات . وقال الاصطخري من أصحابه يكون ما بعد الاسفار قضاء . وعند العترة ومالك وأحمد واسحاق أن آخرها بقية تسع ركعة كاملة من الصبح .

واحتجوا بأدلة : منها حديث أبي هريرة : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الصبح » ونحوه حديث عائشة وحديث أبي موسى « انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس أو كادت » وحديث ابن عمرو بن العاص ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس ، وجميع ذلك خرج في « الصحيح » .

سمعت زيدا عليه السلام وقد سئل عن قوله عز وجل : « أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا » فقال : دلوك الشمس زوالها ، وغسق الليل ثلثه حين

يذهب البياض من أسفل السماء وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان
مشهوداً ، يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار .

تفسير الدولك : بالزوال حكاه في « الكافي » عن أمير المؤمنين عليه السلام ؛ وقال به ابن
عباس وعمر وابنه عبد الله وأبو هريرة ومجاهد وعطاء وقتادة وأكثر الصحابة والتابعين ،
ونص عليه الصادق والمهادي وأبو العباس . قال في « الكافي » : وهو قول السادة وأصحاب
الشافعي . وذهب جماعة من المفسرين كابن قتيبة وسعيد بن جبير والضحاك والسدي والنخعي
ومقاتل الى أن المراد بالدولك : الغروب . وقد صرح به الامام زيد بن علي في « تفسيره » ،
فقال : معناه غروبها ، ويقال لزوالها ، وكذا صاحب « القاموس » أفاد كلامه أنه يستعمل الزوال
والغروب ، وكذا في « الضياء » و « الصحاح » . قال في « الصحاح » : ولان الناظر اليها
وقت الزوال يدلك عينه ليدفع شعاعها . اهـ . وفيه بيان مأخذ الاشتقاق ومثله في « الكشف » .
قال في « الجامع الكافي » قال محمد : سألت أبا عبد الله أحمد بن عيسى عليه السلام عن قوله
تعالى : « أقم الصلاة لدولك الشمس » قال : زوالها ، قلت : أنه يروى عن ابن مسعود أنه
قال : دولوها بغروبها ، يقال دلكت براح ، فقال ، أبو عبد الله : تدري مامعنى دلكت براح ؟..
قال : قلت : ماهو ؟.. قال : كان الراعي يطلب إبله أو غنمه ، فلما زالت الشمس ستر بصره
براحته ، ووضع أبو عبد الله راحته فوق حاجبه ، وقال : قال الراعي :

ثبتت قدما رباح دبت حتى دلكت براح

قال أبو عبد الله : أراد منذ طلعت حتى دلكت براح ، يقول : حتى زالت ولكن الغروب
قد تخفف ربما يسقط الشيء كان يطلب غنمه أو إبله منذ طلعت الشمس حتى زالت . اهـ . وراح
من أسماء الشمس مبني على الكسر ذكره الرضي في « شرح الكافية » . والظاهر من مجموع
ما ذكر أنه مشترك بينها اشتراكا لفظياً . والمراد به في الآية الزوال لقيام القرينة المفيدة لتعيينه
كما سنذكره .

قال القاضي : ويؤيد تفسيره بالزوال قول أمير المؤمنين علي عليه السلام وحفيده زيد
ابن علي وجماعة من الصحابة ، وما أخرجه ابن مردويه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » قال : « لزوال الشمس ». وما رواه الطبراني مرفوعاً والبخاري وأبو الشيخ والديلمي عن ابن عمر مرفوعاً : « دلوك الشمس : زوالها » وما رواه ابن جرير عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتاني جبريل عليه السلام لدلوك الشمس حين زالت ، فصلى بي الظهر » ذكره في « الكشف » . ولأن في تفسيره بالزوال شمول الآية للصلاة الخمس ، لأن الدلوك زوال الشمس ، فدخل فيه صلاة الظهر والعصر . وقوله : « إلى غسق الليل » المغرب والعشاء ، وقوله : « وقرآن الفجر » صلاة الفجر ، وإذا حمل على الغروب خرج الظهر والعصر والحمل على ما كثرت فائدته أولى .

قلت : نقل اليعمرى عن مالك ، قال : أوقات الصلاة في كتاب الله تعالى قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » يعني الظهر والعصر « إلى غسق الليل » يعني المغرب والعشاء « وقرآن الفجر » يعني صلاة الفجر . وقال به قبله أيضاً جماعة من العلماء بتأويل القرآن : ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم . اهـ .

واللام في دلوك بمعنى الوقت : أي أقم الصلاة في هذا الوقت أو لأجل دخول الوقت . وغسق الليل : غسوقاً : أظلم ، والاسم الغسق - بفتح السين - والاسم يدور على السيلان ، ومنه غسقت العين إذا هملت ، فكان الظلام انهمل على الدنيا وتراكم ، وهذا عند غيوبة الشفق الأبيض ذكره في « الكشف » . قال في « منتهى المرام » : أجمع المفسرون على أن المراد بقرآن الفجر : صلاة الفجر ، تسمية للشيء ببعض أجزائه . اهـ . وقال في « الثمرات » : وخصها بالقرآن لما كانت أكثر ما تطول فيه القراءة وأكثر ما يجهر فيه بالقراءة لكثرة الناس .

وقوله : « تشهد ملائكة الليل ... الخ » ذكر معناه الامام زيد بن علي في « تفسيره » . وكذا المحدثون ، فأخرج البخاري ومسلم وعبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر - ثم يقول أبو هريرة - : اقرأوا إن شئتم « وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا » . اهـ . وفي « الثمرات » : يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار فتكتب هذه الصلاة في الديوانين جميعاً عن ابن عباس وقتادة وإبراهيم ومجاهد . وروي « أن ملائكة الليل يقولون : ربنا فارقتنا عبادك وهم يصلون ، وملائكة النهار يقولون : أتينا عبادك وهم يصلون » .

قال زيد بن علي عليها السلام : أفضل الأوقات أولها ،
وإن أخرت فلا بأس .

الالف واللام في الأوقات للعهد لتقدم بيانها في حديث جبريل عليه السلام ، وتحديد أولها وآخرها . وقوله : « الوقتان هذين الوقتين » فالبنية ذات مراتب متفاوتة في الفضل ، وأولها أفضلها ومابعد لا بأس به ، وإن كان مفضولاً مالم يتعد حده . وشواهد ذلك من السنة كثيرة منها ما رواه الحاكم والترمذي وصححه من حديث ابن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها » . وأصله في « الصحيحين » وفي « تجريد الأصول » عن أم فروة وكانت ممن بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت : مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال الصلاة لأول وقتها . أخرجه الترمذي وأبو داود . وفيه عبد الله بن عمر العُمري وليس بالقوي ، وهو في « الشفاء » ونحوه عن ابن عمر مرفوعاً . وما أخرجه الترمذي والحاكم بنحوه عن عائشة قالت : « ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة لوقتها الآخرتين حتى قبضه الله تعالى » . وأخرج مالك في « الموطأ » عن يحيى بن سعيد حديث : « إن المصلي ليصلي وما فاتته من وقتها أعظم من ماله وأهله أول الوقت » . وأخرج البيهقي بسنده إلى ابن أبي أوفى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والأظلة بذكر الله عز وجل » ورجاله ثقات ، ورواه أيضاً موقوفاً على أبي الدرداء . وأخرجه من حديث أبي هريرة موقوفاً بلفظ : « ألا إن خيار أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذين يراعون الشمس والقمر لمواقيت الصلاة » .

والأحاديث في مبادرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة أول وقتها كثيرة ، ومن أجمعها الحديث المتفق عليه من رواية أبي المنهال سيار بن سلامة ، قال : « دخلت أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي ، فقال له أبي : كيف كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة ؟ .. فقال : كان يصلي الهجير التي يدعونها الأولى حين تدحض الشمس ، ويصلي العصر ، ثم يرجع أحداً إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، ونسيت ما قال في المغرب ، وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي يدعونها العتمة ، وكان يكره النوم

قبلها والحديث بعدها ، وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه ، وكان يقرأ من الستين الى المائة . ومعنى المهجير المهاجرة وهي شدة الحر وقوته . والمراد بالأولى صلاة الظهر ، وسميت الأولى لأنها أول صلاة أقامها جبريل عليه السلام في تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم . وحين تدحض الشمس - بفتح التاء والحاء - أي تزول . وهل يعتبر في إدراك الفضيلة إيقاع الفعل في أول جزء من الوقت تحقيقاً أو يفتفر معه فعل مقدمات الصلاة بعد دخوله ؟ .. قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرحه لهذا الحديث : وظاهر اللفظ يقتضي وقوع صلاته صلى الله عليه وآله وسلم للظهر عند الزوال ولا بد من تأويله .

وقد اختلف أصحاب الشافعي فيما تحصل به فضيلة أول الوقت ، فقال بعضهم : إنما تحصل بان تقع أول الصلاة مع أول الوقت بحيث تكون شروط الصلاة متقدمة على دخول الوقت ، وتكون الصلاة واقعة في أوله . وقد يتمسك هذا القائل بظاهر هذا الحديث ، فانه قال : « يصلي حين تزول » وظاهره وقوع أول الصلاة في أول جزء من الوقت عند الزوال ، لأن قوله : « يصلي » يجب حمله على ابتداء الصلاة ، فانه لا يمكن إيقاع جميع الصلاة حتي تدحض الشمس . ومنهم من قال : تمتد فضيلة أول الوقت الى نصف وقت الاختيار ، فان النصف السابق من الشيء ينطلق عليه أول الوقت بالنسبة الى التأخر . ومنهم من قال - وهو الاعدل - : انه إذا اشتغل بأسباب الصلاة عقيب دخول أول الوقت وسعى الى المسجد وانتظر الجماعة ، وبالجملة فلم يشتغل بعد دخول الوقت الا بما يتعلق بالصلاة فهو مدرك لفضيلة أول الوقت . ويشهد لهذا فعل السلف والخلف ، ولم ينقل عن أحد منهم انه كان يشدد في هذا حتى يوقع أول تكبيرة في أول جزء من الوقت . اهـ .

وهاهنا فوائد :

الاولى : يتفرع على ما ذكره عليه السلام وما في معناه من الأحاديث الدالة على أفضلية أول الوقت اختلاف العلماء : هل الجماعة مع تأخيرها أفضل من الصلاة في أول الوقت منفرداً أم العكس ؟ فمنهم من قال إن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ولو فات أول الوقت . ويدل عليه حديث جابر المتفق عليه وفيه : « والعشاء أحياناً ، وأحياناً إذا رأيتم اجتماعاً عجل ، فإذا رأيتم أبطأوا أخر » ووجهه أن التأخير لأجل الجماعة مع إمكان التقديم . وأيضاً فتأثير صلاة الجماعة أولى من وجهين هما التشديد في تركها والترغيب في فعلها ، بخلاف أول الوقت فليس فيه

إلا التريغيب في إيقاع الصلاة فيه دون التشديد في التأخير عنه مثل صلاة الجماعة . وأيضاً فهي مقدرة بخمس أو سبع وعشرين درجة ، وفضيلة الوقت غير مقدرة والمقدر أولى من المهمل . وأيضاً فالاختلاف في وجوب صلاة الجماعة وتعيينها مشهور دون الصلاة أول الوقت . وأيضاً فالجماعة من شعائر الدين فيقاتل من تمألى على تركها دون من تمألى على ترك الصلاة أول الوقت . ومنهم من جنح إلى أن المحافظة على أول الوقت أفضل ، وإن جاوز المكلف حصول جماعة بعد مضيه . واستدلوا بحديث ابن مسعود السابق ، وجعلوه أصرح في الدلالة على الأفضلية من أحاديث فضيلة الجماعة .

الثانية: اختلفوا في صلاة الظهر إذا اشتد الحر هل يستحب الإبراد بها أو تعجيلها ؟ . . فذهب الهادي والقاسم إلى أن أفضل الوقت أوله مطلقاً لما تقدم من الأدلة ، ولما في مسلم : « كنا نصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه » . ولما رواه جابر بن عبد الله ، قال : « كنت أصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ قبضةً من الحصى لتبرد في كفي أضعها لجبهتي اسجد عليها لشدة الحر » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وأبو عباس السراج في « مسنده » والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ولحديث خباب بن الارت . قال : « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة في الرمضاء ، فلم يشكنا » لفظ مسلم ، وهو متفق عليه . وفي لفظ « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرمضاء في صلاة الهجير ، فما أشكنا » وفي رواية عند مسلم من طريق زهير عن أبي إسحاق قال : أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فشكونا إليه حر الرمضاء ، قال زهير : قلت لأبي إسحاق : في الظهر ؟ قال : نعم قلت : أتني تعجيلها ؟ قال : نعم « وأخرجه النسائي من حديث زهير أيضاً . قال ابن القطان كذا أورده مسلم .

وقد اختلف في معناه ، فقيل : لم يمتدّرنا ، وقيل : لم يهوجنا إلى الشكوى في المستقبل ، فرويت فيه زيادة مبنية للأول . قال أبو بكر بن المنذر : ثنا عبد الله بن أحمد ، نا خلاد بن يحيى ، نا يونس بن أبي إسحاق ، نا سعيد بن وهب ، قال : أخبرني خباب بن الارت ، قال : « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرمضاء ، فما أشكنا ، وقال : إذا زالت الشمس فصلوا . » - وقال جمهور العلماء أنه يستحب الإبراد ، وتأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت

وينكسر الوهج . وحجتهم حديث أبي هريرة عند الجميع ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » . وحديث أبي ذر عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي واللفظ له : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر - ومعه بلال - فأراد أن يقيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أبرد في الظهر ، قال حتى رأينا فيء التلول ، ثم أقام فصلى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن شدة الحر من فيح جهنم فأبردوا عن الصلاة » . قال الترمذي : وفي الباب عن أبي سعيد وابن عمر والمغيرة والقاسم بن صفوان عن أبيه وأبي موسى الأشعري وابن عباس وأنس .

قال القاضي عياض : وذهب قوم من أهل العلم إلى أن حديث الإبراد ناسخ لما جاء بخلافه من صلاة الظهر بالهجرة وما في معناه ، وقال بعضهم : ليس بناسخ وإنما هو رخصة لمن لم يرد الأخذ بالأفضل . اهـ . واستدل الطحاوي للنسخ بحديث المغيرة بن شعبة قال : « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالهجرة ، ثم قال لنا : أبردوا بالصلاة... » الحديث... ورجاله ثقات رواه وأبو ماجه وصححه ابن حبان^٢ ونقل الخلال عن أحمد أنه قال : هذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ورجح ذلك البخاري .

ومن ذهب إلى الرخصة قال : إن الأمر في قوله : « أبردوا » للإباحة ، وأحاديث تعجيله لها بالهجرة أخذ بالاشق والأولي ، أو أنهم طلبوا تأخيراً زائداً على وقت الإبراد وهو زوال حر الرمضاء ، وذلك قد يستأنز خروج الوقت ، فلذلك لم يجهم بإزالة الشكوى ، وخصه بعضهم بالجماعة . فاما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل . وهو قول أكثر المالكية والشافعي لكنه خصه أيضاً بالبلد الحار . وقيد الجماعة بما إذا كانوا ينتابون مسجداً من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كنٍ فالأفضل في حقهم التعجيل .

واحتج الشافعي على ذلك بأن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالإبراد كان بالمدينة لشدة حر الحجارة ، ولأنه لم يكن بالمدينة مسجد غير مسجده يومئذٍ ، وكان ينتاب من بعد فيتأذون بشدة الحر ، فامرهم بالإبراد ، لما في الوقت من السعة ؛ وظاهر ما سبق أن العلة هي ما يجدونه من حر الرمضاء في جباههم حين السجود لا مشقة المسافة وبعد الطريق . وأصرح في التعليل مما ذكر قوله : « فأبردوا فإن شدة الحر من فيح جهنم » - بقاء التعليل -

قيل : والحكمة في ذلك دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع ، وقيل : لانها الحالة التي ينشر فيها العذاب . -

قال الزين بن المنير : لان وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب الا بمن أذن له فيه ، ولذلك قال (١) : « أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس ، فانها ساعة تسجر فيها جهنم » رواه مسلم . فان قيل : كان يلزم التأخير في شدة البرد أيضاً إذ هو من تنفس جهنم . وأجيب : إن شدة البرد في وقت الشتاء ليس كوقت الظهر بل وقتها أول الأوقات برداً ، وإنما مظنة البرد السحر ثم هو يقوى مع الاسفار حتى ترتفع الشمس ويخرج الوقت ، ولا ينتهي الأمر بالابراد الى هذا الحد ، ذكره اليعمري .

واختلفوا في الوقت الذي ينتهي اليه الابراد ، فعند الشافعية تؤخر الصلاة عن أول الوقت بقدر ما يحصل للحيطان فيء يثني فيه طالب الجماعة بحيث لا يؤخر عن النصف الأول من الوقت . وقال أشهب - من المالكية - : لا ينتهي بالابراد الى آخر الوقت ، والصحيح الأول لدلالة الحديث عليه بقوله : « حتى رأينا فيء التلول » . قال النووي : ومعناه أنه أخر تأخيراً كثيراً حتى صار للتلول فيء ، وهي منبطحة غير منتصبة ، ولا يصير لها فيء في العادة الا بعد زوال الشمس بكثير . ١ هـ .

وهل يشرع الابراد في الجمعة ؟ قال النووي : لا يشرع فيها عند الجمهور ، قال : ولا يشرع في العصر عند أحد من العلماء الا أشهب المالكي . ١ هـ .

وقال اليعمري : والقول بالابراد في الجمعة يقبل التعليل بالنص والمعنى بخلاف العصر ؛ أما النص فحديث أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا اشتد البرد بكر بها ، وإذا اشتد الحر أبرد بها » ولم يأت نص بالابراد في العصر . وأما المعنى ، فلوجهين ، الاول : ان الجمعة بدل عن الظهر ، فناسب أن تعطى حكمها . الثاني ان العلة الموجبة للابراد في الظهر - وهي شدة الحر - موجودة في وقتها ، لا في وقت العصر ، لا سيما عند من لا يرى أن التكبير الى الجمعة من المندوب اليه .

الثالثة : اختلفوا أيضاً في الأفضل من وقت صلاة الصبح ، فعند المعتزلة ومالك والليث بن

(١) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن عتبة في حديثه الطويل . ١ هـ . من خط حفيد الشارح

سعد والاوزاعي : أن التغليس أفضل لما تقدم من أحاديث أفضلية أول الوقت عموماً . ولحديث جابر في « الصبيح » : « والصبح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليها بغلس » . ولحديث عائشة عند الحاكم « ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله تعالى » وقد تقدم . وذكروا عن أبي بكر وعمر « أنها كانا يغلسان وانه لما قتل عمر أسفر بها عثمان » . وعن قتادة عن أنس قال : « تسحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزيد بن ثابت ، فلما فرغا من سحورهما ، قام نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة ف صلى ، قلت لانس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ - قال : قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » رواه البخاري ومسلم . وعند البخاري أيضاً عن سهل ابن سعد ، قال : « كنت أتسحر في أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وعن أبي مسعود البصري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلى الصبح بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر » رواه أبو داود بإسناد حسن ؛ وقال الخطابي هو صحيح الإسناد . وروى الطبراني عن الدبري ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن هند بنت الحرث ، عن أم سلمة « كن نساء يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح فينصرفن متلفعات في مروطهن ما يعرفن من الغلس » .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثرا العراقيين وطاووس وإبراهيم وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز الى أن الاسفار بها أفضل من التغليس في الأزمنة كلها الصيف والشتاء .

واحتجوا بحديث رافع بن خديج « أصبحوا بالصبح فانه أعظم لأجوركم » رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان ، وفي رواية « اسفروا بالفجر » وذكروا عن علي عليه السلام وابن مسعود رضي الله عنهما « أنها كانا يسفران بالصبح جدا » .

وأجيب عنه بوجوه : منها أن المراد بالاسفار تبين طلوع الفجر ووضوحه للرائي يقيناً واعتراضه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بأنه قيل التبين والتيقن حالة شك وتردد لا تجوز معها الصلاة فلا أجر فيها . والحديث يدل بصيغة التفضيل أن ثمة أجرين أحدهما أكمل من الآخر لاقتضاء صيغة أفعل المشاركة في الأصل مع الرجحان لأحد الطرفين حقيقة ، اللهم إلا

أن يحمل على ما رُدُّ قليلاً من استعمال الصيغة مجردة عن التفضيل ويكون مجازاً، والقرينة عليه ماثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده من التغليس المستمر فعله . ومنها أن ذلك كان في الليالي القمرية ، فانه لا يتحقق فيها الفجر الا بالاستظهار في الاسفار ، وبه قطع ابن حبان في أنواعه، ويرد عليه ما ذكر أولاً . ومنها ما ذكره الخطابي وهو أنه يحتمل أنهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الأول والثاني طلباً للثواب ، ف قيل لهم : صلوا للثواب ، ف قيل لهم : صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فانه أعظم لاجوركم ، وأجرهم كان فيما قصدوه لافي الصلاة قبل دخول الوقت ، فان المجتهد إذا أخطأ فله أجر واحد ، وفيه تكلف ولا يساعده أيضاً ما في بعض الروايات : « اسفروا بالفجر ، فكلمنا أسفرتم فهو أعظم للاجر » .

ومما احتج به القائلون بالاسفار مارواه الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة ، نا القعني ، نا عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن ابراهيم ، قال : « ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير ، وهو إسناد صحيح . قالوا : ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقههم عليه فيلزم كونه لهم بنسخ التغليس . وأجيب عنه بأن حديث أبي مسعود الانصاري المتقدم الذي فيه : « ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات » صريح في عدم النسخ. وأيضاً فالطحاوي من الحنفية وقد اختار أن الدخول فيها في وقت التغليس والخروج منها في وقت الاسفار ، وهو بعينه اختيار لمذهب القائلين بالتغليس ، لأن ظاهر مذهب الحنفية أن الأفضل في الفجر أن يدخل فيها في الاسفار ويخرج منها فيه الا أنه يصلح وجهاً للجمع بين أحاديث التغليس والاسفار . وقد أشار اليه أيضاً الحسين بن عبد الله الطيبي في « شرح المشكاة » فقال : معنى « أصبحوا بالصبح » الحديث طولوا صلاة الصبح ومدوها الى الاسفار ، والله أعلم . -

وقال زيد بن علي عليهما السلام : الشفق : هو الحمرة

واليه ذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب ، قال في « الاعتصام » : وهو قول جميع أهل البيت لا يختلفون فيه . وقال أبو محمد اليزيدي : فاحدهما البياض والآخر الحمرة . فوقت المغرب عند أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن

الحسن والحسن بن حي وداود وغيرهم يخرج ويدخل وقت العشاء الآخرة بمغيب الحمرة . وقال غيره : وهو المروي عن علي عليه السلام وعمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس ومكحول ، وهو قول أحمد وإسحاق بن راهويه ، إلا أن أحمد يستحب التفرقة بين الحضر والسفر ، فقال : أما في الحضر فأحب إلي أن لا يصلي حتى يذهب البياض ، وأما في السفر فيجزئني أن يصلي إذا ذهب الحمرة ليكون المقيم على يقين من مغيب الحمرة لجواز أن تواربها الحيطان - يعني وليس كذلك المسافر - . وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والمزني وأبو ثور : لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمة إلا بمغيب البياض .

وأما نقل أهل اللغة ، ففي « الصحاح » قال الخليل : الشفق : الحمرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة ، فإذا ذهب قيل : غاب الشفق . وقال الفراء : سمعت بعض العرب يقول : عليه ثوب كأنه الشفق ، وكان أحمر . اهـ . وفي « القاموس » : الشفق : محرقة الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء الآخرة أو إلى قريبها أو إلى قريب العتمة . وكذا في « الضياء » و « جامع الأصول » . وقال الخطابي ، أخبرني أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى أن الشفق : البياض ، وأنشد لأبي النجم :

حتى إذا الليل جلاه المجتلي بين سَمَاطِي شفق مُهَوَّل

يريد الصبح ، وغاية ما يزنم من إطلاقه على البياض لفة أن يكون مشتركاً اشتراكاً لفظياً ، والمراد منه في توقيت آخر المغرب وأول العشاء الحمرة للقارئ المعينة :

منها ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الشفق الحمرة ، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة » . قال في « بلوغ المرام » رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة ، وغيره وقفه . اهـ . وأخرجه ابن عساكر من حديث أبي حذافة عن مالك .

قلت : رواه الدارقطني في غرائبهِ ولفظه : قرأت في أصل أبي بكر أحمد بن محمد ابن جابر بخط يده ، ثنا علي بن عبد الصمد الطيالسي ، نا هارون بن سفيان المستملي ، حدثني عتيق بن يعقوب ، حدثني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الشفق الحمرة ، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة » ثم قال : هذا حديث غريب وكل رواة ثقات .

وأخرج ابن خزيمة في « صحيحه » من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً « وقت صلاة المغرب الى أن يذهب حمرة الشفق » قال : وتفرد محمد بن يزيد بلفظ : « حمرة » وإنما قال أصحاب شعبة فيه نور الشفق . قال ابن حجر : محمد بن يزيد صدوق . اهـ . وأيضاً في « القاموس » : (١) ثور الشفق : حمرة ، فرواية أصحاب شعبة متحدة .

ومنها ما ذكره اليعمري انه ثبت : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حدث وقت العتمة بأن أوله إذا غاب الشفق ، وآخره ثلث الليل الأول » . وروي أيضاً « نصف الليل » . وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ودوران الشمس أن البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل الأول بيقين . فقد ثبت بالنص انه داخل فيه قبل مغيب الشفق الذي هو البياض ، فتبين بذلك يقيناً أن الوقت انما دخل بالشفق الذي هو الحمرة للفرق بين أول الوقت وآخره .

ومنها ما رواه الترمذي قال : نا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، نا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير ، قال : أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلها لسقوط القمر لثالثه » وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وهو عند أحمد من طريق يزيد بن هارون .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : الحديث صحيح وان لم يخرج له الامامان ، فان أبا داود أخرجه عن مسدد . ونقل عن أبي حاتم الرازي توثيق حبيب بن سالم ، وعن يحيى بن معين توثيق بشير بن ثابت ، قال : ولا كلام فيمن دونها . ووجه الاستدلال به ما أشار اليه اليعمري أن القمر يغيب في الثالثة في كل زمان ومكان بعد ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة الجزأة على ثني عشرة ساعة . والشفق الذي هو الحمرة يغيب قبل سقوط القمر في الليلة الثالثة بحين كثير ، والشفق الذي هو البياض يغيب بعد سقوط القمر ليلة ثالثة بساعة ونصف من ساعات تلك الليلة .

قلت : وهو من أول الليل لأربع ساعات ونصف سبع ساعة ، ومن هذا يظهر

(١) بالثناء المثلثة أي ثورانه وانتشاره ، وفي رواية أبي داود : « وفور الشفق » بالفاء وهو بمناء . اهـ .
ح « مسلم للنووي » .

انه صلاحها قبل غيبوبة الشفق الأبيض وبعد ذهاب الشفق الأحمر . ويستفاد من الدليل بطلان ما احتجّت به الحنفية حيث جعلوه دليلا على انه صلاحها بعد ذهاب الشفق الأبيض .

وقد نقل صاحب « الكشاف » عن أبي حنيفة الرجوع عن قوله بانه الأبيض . وكذا الكاكي الحنفي في « عيون المذاهب » وهو المذاهب الأربعة، ذكر أن الشفق البياض في رواية لأبي حنيفة ورواية مع الجماعة ، واتفق الثلاثة وأبو يوسف ومحمد أنه الحمرة . وأما الصفرة التي بعد الحمرة وقبل البياض ، فقال الغزالي في « البسيط » : الشفق الحمرة دون الصفرة والبياض . وقال إمام الحرمين والغزالي في « البسيط » : يدخل وقت العشاء بزوال الحمرة والصفرة ، والصحيح الأول لأن الحكم مترتب على زوال لون الحمرة فقط ، والله سبحانه أعلم . -

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنه سيأتي على الناس أئمة بعدي
يميتون الصلاة كميتة الابدان ، فاذا أدركتم ذلك فصلوا الصلاة لوقتها ،
ولتكن صلاتكم مع القوم نافلة ، فان ترك الصلاة عن وقتها كفر » .

أخرج نحوه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود ، واللفظ له من حديث
أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا أبا ذر كيف أنت إذا كانت
عليك أمراء يميتون الصلاة ؟ .. - أو قال يؤخرون الصلاة - قلت يا رسول الله فما تأمرني ؟ ..
قال : صل الصلاة لوقتها ، فان أدركتهم معهم فصلها فانها لك نافلة » ونحوه حديث عمرو بن ميمون
الأودي ، قال : « قدم علينا معاذ بن جبل اليمن ... » وساق الحديث الى أن قال : قال لي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كيف بكم إذا أتت عليكم أمراء يصلون الصلاة لغير
ميقاتها ؟ .. قال : قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك يا رسول الله ؟ .. قال : صل الصلاة لميقاتها
واجعل صلاتك معهم مبيعة » أخرجه أبو داود .

قال بعض شارحي كتابه : وحديث عمرو بن ميمون عن معاذ بن جبل وعبد الله بن

مسعود أخرجه أبو عمر في « تهيدته » من طرق ، وهو على شرط الصحيح رجاله كلهم من رجال الصحيح . اهـ . وحديث ابن مسعود بلفظ : حديث معاذ سواء . وأخرجه معمر أيضا عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن ابن مسعود بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : كيف بك يا أبا عبد الرحمن إذا كان عليك أمراء يطفئون السنة ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها ؟ .. قال : فكيف تأمرني يا رسول الله ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألني ابن أم عبد كيف يفعل لا طاعة لمخلوق في معصية الله » .

قال أبو عمر بن عبد البر : كانت ملوك بني أمية على تأخير الصلاة قديما من زمن عثمان . وقد كان الوليد بن عقبة يؤخرها في زمن عثمان ، وكان ابن مسعود ينكر عليه ذلك ، ولأجله حدث ابن مسعود بالحديث . وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، قال : أخر الوليد بن عقبة الصلاة مرة ، فأمر ابن مسعود المؤذن فثوب بالصلاة ثم تقدم بالصلاة فصلى بالناس ، فأرسل اليه الوليد : ما صنعت أجهك من أمير المؤمنين حدث أم ابتدعت ؟ فقال ابن مسعود : كل ذلك لم يكن ولكن أبى الله ورسوله أن نتظرك بصلاتنا وأنت في حاجتك . وروى معمر عن أبي اسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، قال : إنكم في زمان قليل خطبائه ، كثير علمائه ، يطيلون الصلاة ويقصرون الخطبة ، وإنه سيأتي عليكم زمان كثير خطبائه قليل علمائه يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموتى . قلت : وما شرق الموتى ؟ قال : إذا اصفرت الشمس جدا ، فمن أدرك (١) . فليصل الصلاة لوقتها ، وان احتبس فليصل معهم ، وليجعل صلاته وحده الفريضة وصلاته معهم تطوعا .

ومما يدل على ذلك أن الفقهاء في ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ويأمرون بذلك . ذكر ابن جريج عن عطاء ، قال : أخر الوليد مرة الجمعة حتى أمسى ، قال : فصليت الظهر قبل أن أجلس ، ثم صليت العصر ، وأنا جالس . وهو يخطب . قال : أضع يدي على ركبتي وأوميء برأسي . وعن الثوري عن محمد بن اسماعيل ، قال : رأيت سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وقد أخر الوليد بن عبد الملك الصلاة فرأيتها يومئذ ايماء وهما قاعدان . وذكره سنيد ،

(١) هنا بياض بأحد الأصلين .

قال : نا أبو معاوية ، عن محمد بن اسماعيل ، قال : رأيت سعيد بن جبير وعطاء ، وذكر الحديث ، وزاد : ثم جلسا حتى صليا معه . وعن الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق وأبي عبيدة أنها كانا يصليان الظهر إذا حانت الظهر ، وإذا حانت العصر صليا العصر في المسجد مكانهما ، وكان ابن زياد يؤخر الظهر والعصر . وعن إسرائيل ، عن عامر بن شقيق ، عن شقيق ، قال : كان يأمرنا أن نصلي الجمعة في بيوتنا ثم نأتي المسجد ، وذلك أن الحجاج كان يؤخر الصلاة . وذكر سنيد : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى ، قال : رأيت مسروقا وأبا عبيدة بن عبد الله مع بعض الأمراء وآخر الوقت ، فأومأ في وقت الصلاة ثم جلسا حتى صليا مع تلك الصلاة ، قال : رأيتها فعلا ذلك مراراً . وروى محمد بن الصباح الدولابي ، قال : نا جرير ، عن أبي فروة ، عن عروة بن الحرث الهمداني ، عن أبي إيسر ، قال : تذاكرنا الجمعة ، واجتمع قراء الكوفة ان يدعوا الصلاة مع الحجاج لأنه كان يؤخرها ، حتى تكاد تغيب الشمس ، فتذاكروا ذلك وهموا أن يجمعوا عليه ، فقال شاب منهم : ما أرى ما تفعلون شيئاً ما للحجاج تصلون إنما تصلون لله عز وجل ، فاجتمع رأيهم على أن يصلوا معه . قال أبو عمر : إنما صلى من صلى إيماء وقاعداً لخوف خروج الوقت وللخوف على نفسه من القتل والضرب ، ومن كان شأنه التأخير لم يؤمن عليه فوات الوقت وخروجه عصمنا الله تعالى .

والحدیث يدل على مسائل :

الاولى : قال القاضي : في الخبر ارشاد الى جواز اطلاق لفظ الأئمة على أهل الجور ، ويشهد بذلك : « قاتلوا أئمة الكفر » الآية وقوله تعالى : « وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ». اهـ . ومعنى يمتنون الصلاة يخرجونها عن وقتها حتى تكون كالميت الذي لا روح له .

الثانية : يفهم من قوله : « ولتكن صلاتكم مع القوم نافلة » أن الأولى هي الفريضة . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فعند الامام زيد بن علي والمؤيد بالله والناصر والمنصور بالله وأبي حنيفة أن الأولى هي الفريضة والأخرى النافلة للأحاديث السابقة وغيرها المصروفة بذلك . وذهب الهادي عليه السلام ومالك ، وهو قول للشافعي الى أن الثانية هي الفريضة والأولى هي النافلة لحديث يزيد بن عامر عن عبد أبي داود والبخاري في « تاريخه » بسند أبي داود . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس يصلون فصلى معهم ، وان كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة » . وأجيب بأن في الحديث ضعف .

ح له .
 الى هي الفريضة . وقد
 سر والمنصور بالله وآبي
 ها المصرة بذلك فجوم
 هي الفريضة والاولى فضلي
 « بسند أبي داود . قال
 فاس يصلون فصلا في
 في الحديث ضعف
 الذين يمسكون الصلاة
 في الصلاة
 مسائل في الصلاة
 مولانا محمد عتيق الله
 محمد عتيق الله
 بقاؤه

ذكره النووي . وقال البيهقي : الأصح حديث يزيد بن الاسود . وفي « التلخيص » : ورواه الدارقطني بلفظ : « وليجعل اني صلى في بيته نافلة » . قال الدارقطني : هي رواية ضعيفة شاذة . وللشافعي قول ثالث أنه يحسب الله بأنها شاء لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك : « أو ذلِكَ اليك إنا ذلك الى الله عز وجل » . وعلى المذهب الثاني لا بد من نية الرفض للاولى بعد دخوله في الثانية ، وقيل : بشرط فراغه من الثانية صحيحة ، وعلى القول الأول هل ينوي بالثانية الرفض ، فيه وجهان لأصحاب الشافعي . قال الصيدلاني : الصحيح انه ينوي الرفض . وبه قال الاكثرون واستبعده الجويني ، وقال : كيف ينوي الرفض مع القطع بأن الثانية ليست بفريضة ! بل الوجه أن ينوي الظهر والعصر ولا يتعرض للفريضة ، وسيأتي في « باب الرجل تفوته الصلاة » عند الكلام على قول الامام : « إذا صليت الظهر في منزلك ... » زيادة تحقيق للمسألة .

الثالثة : يؤخذ من الحديث شمول الاعادة للصلاة لجميعها ، ولو قد صليت في الجماعة . واليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ، ويروى عن الحسن والزهري عملاً بظاهر الحديث وعمومه . وقال مالك وأبراهيم والثوري : تعاد الا المغرب فانهما وتر النهار ، وبالتكرار تصير شفعا ، ولضيق وقتها قال مالك : أدركت عمل أهل المدينة على ذلك ، وهو صريح ما سيأتي في الكتاب من الحديث المروي عن علي عليه السلام في « باب الرجل تفوته الصلاة » . وعن مالك : ان كان قد صلاها في جماعة لم يعدها وان كان قد صلاها منفرداً اعادها في جماعة الا المغرب .

وقد ورد الاعادة في حق من صلى جماعة فيما رواه الترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي التوكل عن أبي سعيد قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ، فدخل (١) رجل ، فقام يصلي الظهر ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ » وقال أبو ثور يميدها كلها الا الفجر والعصر الا أن يكون في مسجد فتقام الصلاة فلا يخرج حتى يصليها ، ويحتج لهذا بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ؛ ولما رواه الدارقطني من حديث سهل بن صالح الانطاكي - وكان ثقة - عن يحيى القطان عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً قال صلى الله عليه

(١) هو أبو بكر كما رواه ابن أبي شيبة . تمت .

وآله وسلم: « من صلى وحده ثم أدرك الجماعة فليصل إلا الفجر والعصر » ورواه الفلاس عن يحيى موقوفاً وتابعه ابن غير وأبو أسامة .

قلت : والرفع زيادة من ثقة فتكون مقبولة .

وقد اعترض بعض العلماء على القول بالمنع من الإعادة بعد العصر وبعد الصبح أن النهي عن الصلاة بعدها إنما هي عن صلاة بعدها غيرها، فأما هما فيصليان في وقت النهي، ويكرران في الجماعة ، لأنه لا يصح من لفظ أحاديث النهي دخولها تحت الخطاب إذ المراد النهي عن الصلاة بعد فعل هاتين الصلاتين لا بعد دخول وقتها ، واعادتها إنما هي من تمامها . ويجاب بأن ظاهر حديث ابن عمر يأباه .

الرابعة : ظاهر الحديث يعارض ما رواه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث سليمان ابن يسار عن ابن عمر مرفوعاً : « لاتصلوا صلاة في يوم مرتين » فيحتاج الى الجمع ، فليليحمل النهي على من صلى منفرداً ثم أعادها منفرداً ، وهذا يختص بقيام الجماعة . وقال أحمد واسحاق : بل معناه أن من صلى الفريضة لا يقوم فيصليها وينوي بها الفريضة معتقداً ذلك ، فأما إذا صلاها مع الامام على أنها سنة تطوع فليس بإعادة الصلاة .

الخامسة : قوله : « فان ترك الصلاة عن وقتها كفر » يحمل على تركها تعمداً حتى خرج وقتها الاختياري والمضيق ، ولا كلام في كفر مرتكب ذلك لتعمده قطع الصلاة بخروج وقتها الاختياري وما بعده ، وعليه يحمل ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي عن جابر : « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة » هذا لفظ مسلم ، ولفظ الترمذي « بين الكفر والايان ترك الصلاة » . وفي أخرى له ولأبي داود « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » . وأخرج البخاري والنسائي عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » . وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسفيان قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » . قال القاضي : وقد يحمل على أن المراد ترك الصلاة عن وقتها الموسع بتأويل أنه تركها استخفافاً بما شرعه الله تعالى ورسوله من الأوقات ، والاستخفاف بذلك كفر . والملجيء الى التأويل حينئذ ماسياً فيمن قيد العصر والعشاء والفجر بركعة .

وقد اختلف العلماء في تارك الصلاة ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام وأحمد بن حنبل وإسحاق وابن المبارك والنخعي والحكم بن عتبة وأيوب السختياني: من ترك صلاة واحدة متعمداً حتى خرج وقتها لغير عذرٍ وأبى من آدائها وقضائها وقال : لا أصلي، فهو كافر ودمه وماله حلالان ، ولا يرثه ورثته من المسلمين ، ويستتاب فإن تاب والاقتل ، وحكمه حكم المرتد . وروي عن ابن عباس وجابر وأبي الدرداء وعمر وابن مسعود نحوه . ومذهب الشافعي ومالك وأكثر العلماء انه يقتل مسلماً حداً . وعن أبي حنيفة أنه يجلس ويضرب ، وفي رواية هي أمانة في عنقه .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « شرح العمدة » عند الكلام على حديث عبد الله ابن مسعود في كتاب القصاص: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث ... » الحديث ... ما لفظه : وقد استدلل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها ، فان ترك الصلاة ليس من هذه الأسباب أعني زنا المحصن وقتل النفس والردة . وقد حصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إباحة الدم في هذه الثلاثة بلفظ النفى والاستثناء. ونقل^(١) عن الحافظ أبي الحسن المقدسي أبحاثاً له في ذلك ومنها بعد حكاية المذاهب السابقة :

| | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| والرأي عندي أن يؤدبه الله | إمام بكل تأديب يراه صواباً |
| ويكف عنه القتل طول حياته | حتى يلاقي في المآب حساباً |
| فالأصل عصمته الى أن يموت | إحدى الثلاث الى الهلاك ركاباً |
| الكفر أو قتل المكافئ عامداً | أو محصن طلب الزنا فأصاباً |

قال : وهذا منسوب الى اتباع مالك ، واختار خلاف مذهبه في ترك قتله ، وكذلك إمام الحرمين الجويني استشكل قتله من مذهب الشافعي . وأراد بعض^(٢) المتأخرين أن يزيل الاشكال فاستدل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ... » ووجهه أنه وقف العصمة

(١) ابن دقيق العيد . ١٠١ .

(٢) قال الدماميني : أظنه ناصر الدين بن المنير . ١٠١ .

على مجموع ماذكر والترتب على أشياء لا يحصل إلا بحصول مجموعها وينتفي بانتفاء بعضها. وأجاب الشيخ تقي الدين : أنه ذهول عن الفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضي الحصول من الجانبين ولا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إذا قوتل عليها إباحة القتل عليها له تمتنع عن فعلها إذا لم يقاتل . ولا إشكال بأن قوماً إذا تركوا الصلاة ونصبوا القتال عليها أنهم يقاتلون ، إنما النظر والخلاف فيما إذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل أم لا ؟ ... اهـ . المراد من كلامه . يعني : والقائل بعدم القتل في مقام المنع حتى يقوم الدليل على جوازه . وقال في « المنار » : أنهم لم يذكروا في هذه المسألة دليلاً يعتمد . وقال الجويني في « البرهان » : ليس في مذهب الشافعي أضيق من هذه المسألة . وذكر في « النيث » عن « الكافي » روايته عن الناصر وعن الهادي انه لا يقتل . وقد استدل على القتل بقوله تعالى : « فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم » وإن ظاهرها يقتضي أنهم يعاملون معاملة الكفار حتى تقع منهم إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة . وأجيب بأن الشرط خرج مخرج الوصف بالغالب إذ المعهود ممن أسلم منهم إقامة الصلاة كما حققه الموزعي في شرح الآيات، والله أعلم . -

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه سأله رجل ما إفراط الصلاة ؟ ... قال : اذا دخل وقت التي بعدها . »

الافراط : الاسراف ومجاوزة الحد ، وهو عكس التفریط اذ هو بمعنى التقصير في الأمر ، قاله في « المصباح » .

وما قاله عليه السلام يحتمل أمرين :

الاول : ماذكره القاضي في « شرحه » وهو : أن يراد بافراط الصلاة خروج وقتها جميعه ودخول التي بعدها بتمحض الوقت لها ، نحو أن يؤخر الظهر حتى لا يبقى من الوقت الا ما يتسع للعصر أو ركعة منها قبل الغروب ، ونحو أن يؤخر المغرب حتى لا يبقى من الوقت

الا ما يتسع للعشاء أو ركعة قبل طلوع الفجر ، ويؤخر الفجر حتى لا يبقى من الوقت ما يتسع لها أو لركعة منها قبل طلوع الشمس .

قلت : ويؤيده ظاهر ما رواه أبو داود من حديث أبي قتادة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر الصلاة حتى تدخل صلاة أخرى » وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي بنحوه ولفظ مسلم : « إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى » .

قال اليعمرى : تمسك به من لم يفرق بين وقت الاختيار ووقت الجواز ، ووجهه أن الشارح سوى بين الوقتين في رفع حكم التفريط عن المصلي في كل منهما . واليه ذهب داود الظاهري ، ولا يلزم من استوائها في رفع الحرج أن ثبت له استوائهما في غير ذلك . اهـ . ونحوه ما رواه مسدد موقوفاً على ابن عباس : « لا تقوت صلاة حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى » . قال ابن حجر في « مختصر الاتحاف » : رجاله ثقات . ولا بد حينئذ من حمل التفريط على معنى يلاقي مدلول الافراط بأن يكون تأخير المكلف للصلاة الى بعد مضي وقتها تقصيراً أو توانياً عن امتثال أمر الشارع صلى الله عليه وآله وسلم .

الثاني : أن يراد بالافراط تأخيرها عن وقتها الاختياري ، فيصلي الظهر بعد مضي ما يسع أربع ركعات بعد مصير ظل الشيء مثله على قول من أثبت وقت المشاركة ، أو يصليها بعد مضي المثل على القول الآخر ، ويصلي المغرب بعد ذهاب الشفق على قول من جعل وقتها ممتداً الى ذهابه ، أو بعد مغيب الشمس بوقت يتسع لثلاث ركعات مع شروطها على قول من جعل وقتها واحداً ، فإن تأخيرها عن وقتها الأول تفريط ، وإن لم يدخل وقت العشاء لقربه منه بناء على أن ما قارب الشيء يكون له حكمه ، ويصلي العشاء بعد ذهاب ثلث الليل أو نصفه بوقت يسع أربع ركعات ، ويصلي الفجر بعد الاسفار بما يتسع لركعتين على مذهب الشافعي .

وأما على ما ذهب اليه المعتز فلا تفريط الا بخروج وقته بطلوع الشمس ، وهذا التأويل مناسب لما ذكره شراح حديث أبي داود ومسلم المتقدم حيث ، قالوا : فيه دليل على امتداد وقت كل صلاة من الخمس حتى يدخل وقت التي تليها ، ويستثنى من ذلك الصبح لفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الصبح » .

وأما المغرب فالظاهر امتداده الى العشاء . اهـ . ويؤيده أيضاً ما أورده محمد بن منصور في «الأمالى» ولفظه : ذكرت لأحمد بن عيسى عليه السلام قول من يقول : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر فأنت منها في وقت ما لم تقرب الشمس من غير علة ولا عذر ، وإذا غربت الشمس وأيقنت دخول الليل فقد دخل وقت المغرب والعشاء ، فأنت منهما في وقت ما لم يطلع الفجر ، فأنكر أحمد بن عيسى هذا القول إنكاراً شديداً ، وكان عنده خلاف قول العلماء ويرى أن من صلى الظهر بعد القامة بعد الزوال من غير علة ولا عذر فانما يقضي صلاة

قد كانت وجبت عليه . ولا ينافيه ما رواه محمد أيضاً في «الأمالى» ولفظه : حدثني علي بن محمد بن عيسى ، عن أبيه قال : الصلاة عندنا في أول الوقت أفضل ، والأمر بعد ذلك واسع بعد ما يغيب الى آخر الوقت لجواز أن يحمل كلامه الأخير على التوسعة المقيدة بالعدول المبيح للتأخير بدليل الشق بغير قوله : أولاً من غير علة ولا عذر ، والله تعالى أعلم . -

تبينه يتعلق بالوجه الثاني من تفسير كلام الأصل مسألة الجمع بين الصلاتين ، تقديماً ، فأنما يقضي صلاة عذراً ولا علة ، وقد اختلف العلماء في ذلك على خمسة مذاهب :

الاول : قول الهادي عليه السلام وأحد قولي المنصور بالله إنه يجوز لعذر ولا يجوز لغير عذر ، فإن فعل أجزاءه ، وهو ظاهر كلام أحمد بن عيسى السابق .

الثاني : قول المؤيد بالله إنه لا يجوز الا للمسافر ، قال : ولولا خلاف الامامية لفسقت من يفعله ، ولا فرق عندي بين أن يصلي العصر قبل الميل أو بعده - يعني بعد الزوال - أو قبله ، إنه لاحكم لصلاته .

الثالث : للناصر عليه السلام وأبي حنيفة إنه لا يجوز لأي عذر كان إلا في عرفة ومزدلفة ، سواء كان مقيماً فيها أو مسافراً . ولأبي حنيفة رواية ثانية إنه يجوز في سفر الحج .

الرابع : قول الشافعي : إنه لا يجوز إلا في سفر أو مطر - يعني إذا كان المطر - يشغلهم عن أن يصلي العشاء جماعة جمعوه مع المغرب والافلا .

الخامس : قول الامامية والمهدي أحمد بن الحسين والمتوكل على الله أحمد بن سليمان وأحد قولي المنصور بالله وابن المنذر وابن سيرين وإحدى الروايتين عن الهادي وإحدى الروايتين عن زيد بن علي ، واختاره من المتأخرين المحقق الجلال انه يجوز لعذر ولغيره .

«احتج أهل المذهب الخامس من الكتاب العزيز بقوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل .. » الآية وبقوله تعالى : « أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل » . وبقوله تعالى : « يا أيها المزمحل الليل الا قليلا » الآيات ، وقد تناقش بان فيها اجمالاً مفتقراً الى البيان من السنة ، وإن نقل عن بعض المفسرين من السلف ما يدل على عمومها لأوقات الصلاة فليست نصاً في محل النزاع (١) . ومن السنة بالحديث :

منها : ما ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بين الأولى والعصر وبين المغرب والعشاء ، ف قيل له في ذلك ، فقال : صنعت هذا لكي لا تخرج أمي » رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » . وفيه عبد الله بن عبد القدوس ضعفه ابن معين والنسائي ووثقه ابن حبان . وقال البخاري : صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعفاء . قال الهيثمي : وقد روي هذا عن الأعمش وهو ثقة . وعن أبي هريرة قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الضلالتين بالمدينة من غير خوف » رواه البزار . وفيه عثمان بن خالد الأموي وهو ضعيف . اهـ . وقد ثبت عن أبي هريرة في « الصحيح » عند مسلم وغيره تصديق ابن عباس في قوله : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر » وتصديقه مقالته رواية منه للحديث .

ثبت بهذا كلا الحديثين اللذين أوردهما الهيثمي . قيل (٢) : وما نقل عن ابن معين من التضعيف لا يخرج به ذلك الشخص عن مرتبة العدالة والصدق بحيث لا يقبل حديثه في نفسه ، وإن أسنده الى عدل لا احتمال أن التضعيف لأمر لا يرجع الى عدالته كأن يروي عن ضعفاء . وهو الذي صرح به البخاري الا أنه ذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير عن ابن معين أن من قال فيه : ضعيف فليس بثقة ولا يكتب حديثه ، فيسقط الاحتجاج بهذا الحديث ، ولا يفيد تصديق البخاري لما عرف أن الجرح مرجح على التعديل . وأجيب (٣) بان هذا من الجرح المطلق كما صرح به غير واحد ، فقول ابن معين ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، لا بيان فيه بل قد

(١) من جواز الجمع لعذر أو لغير عذر منه .

(٢) الفقيه ابراهيم بن خالد . اهـ . من خط المصنف

(٣) السيد محمد الامير . اهـ . منه .

واحتج أهل المذهب الخامس من الكتاب العزيز بقوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل .. » الآية وبقوله تعالى : « أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ». وبقوله تعالى : « يا أيها المزمحل الليل الا قليلا » الآيات ، وقد تناقش بان فيها اجمالاً مفتقراً الى البيان من السنة ، وإن نقل عن بعض المفسرين من السلف ما يدل على عمومها لأوقات الصلاة فليست نصاً في محل النزاع (١) . ومن السنة بإحدى :

منها : ما ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بين الأولى والعصر وبين المغرب والعشاء ، ف قيل له في ذلك ، فقال : صنعت هذا لكي لا تخرج أمتي » رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » . وفيه عبد الله بن عبد القدوس ضعفه ابن معين والنسائي ووثقه ابن حبان . وقال البخاري : صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعفاء . قال الهيثمي : وقد روي هذا عن الأعمش وهو ثقة . وعن أبي هريرة قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلوتين بالمدينة من غير خوف » رواه البزار . وفيه عثمان بن خالد الأموي وهو ضعيف . اهـ . وقد ثبت عن أبي هريرة في « الصحيح » عند مسلم وغيره تصديق ابن عباس في قوله : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر » وتصديقه مقالته رواية منه للحديث .

فثبت بهذا كلا الحديثين اللذين أوردهما الهيثمي . قيل (٢) : وما نقل عن ابن معين من التضعيف لا يخرج به ذلك الشخص عن مرتبة العدالة والصدق بحيث لا يقبل حديثه في نفسه ، وإن أسنده الى عدل لا احتمال أن التضعيف لأمر لا يرجع الى عدالته كأن يروي عن ضعفاء . وهو الذي صرح به البخاري الا أنه ذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير عن ابن معين أن من قال فيه : ضعيف فليس بثقة ولا يكتب حديثه ، فيسقط الاحتجاج بهذا الحديث ، ولا يفيد تصديق البخاري لما عرف أن الجرح مرجح على التعديل . وأجيب (٣) بان هذا من الجرح المطلق كما صرح به غير واحد ، فقول ابن معين ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، لا يبان فيه بل قد

(١) من جواز الجمع لعذر أو لغير عذر منه .

(٢) الفقيه ابراهيم بن خالد . اهـ . من خط المصنف

(٣) السيد محمد الامير . اهـ . منه .

ذكر في «التنقيح» ان قولهم كذاب أو وضاع من الجرح المطلق الذي لا يعتمد عليه ولا يركن اليه الا مع البحث عما ادعى انه كذبه أو وضعه .

قلت : ويرد على الاستدلال بحديث ابن مسعود أمران:

الاول : أن المروي في «الصحيحين» من حديثه رضي الله عنه قال : «مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بزلفة ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها» فهذا ينافي ما روي عنه هاهنا ومع التعارض وعدم المرجح يسقط الاحتجاج به .

الثاني: أني لم أقف في نسخة «جمع الزوائد» على لفظ : «بالمدينة» فاذا كانت الرواية بعدمها فيحمل الحديث على جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ويندفع به التعارض المذكور ، والله أعلم .

ومنها : حديث جابر رواه الطحاوي بسند صحيح قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة للترخص من غير خوف ولا علة .

ومنها : حديث ابن عمر رواه عبد الرزاق قال: «جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وهو غير مسافر» قال رجل لابن عمر : «ولم تر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ؟ .. قال : لئلا يخرج أمته أن جمع رجلا ، رواه الهادي عليه السلام في «المنتخب» بلفظ : وروى عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن ابن عمرو بن شعيب ، قال : قال عبد الله بن عمر : فذكر الحديث . وفي عمرو بن شعيب مقال ، والرواية فيها انقطاع لأن عمرًا لم يدرك عبد الله بن عمر .

ومنها : حديث ابن عباس وهو أقوى ما يحتج به هنا ، وقد رواه جماعة من أئمة أهل البيت وكثير من غيرهم ، وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ومالك وأحمد والبخاري ومسلم والطبراني والحافظ الميثمي وغيرهم من طرق كثيرة بألفاظ مختلفة . فلفظ ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير ، قال ابن عباس : «جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، فقيل لابن عباس ما أراد بذلك ؟ .. قال : لا يخرج أمته» ولفظ عبد الرزاق مثله . وفيه قال سعيد بن جبير : قلت لابن عباس : «ولم تره فعل ذلك ؟ قال لئلا يخرج أمته» ورواه من طريق أبي صالح ، عن ابن عباس بلفظ: «جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير سفر ولا مطر . قال أبو صالح لابن عباس : « ولم تراه فعل ذلك ؟ قال : أراد التوسعة على أمته . » وفي رواية عن عمرو بن دينار أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس ، قال : « صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً من غير خوف ولا سفر » ، قال : أرى ذلك كان في مطر .

وأما ألفاظ الأئمة الستة فقد ساق بعضها ابن الأثير في « جامع الأصول » فقال ابن عباس : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمدينة ثمانياً وسبعاً الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » قال أيوب^(١) : لعله في ليلة مطيرة ، قال : عسى . وفي رواية أن ابن عباس قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً » قال عمرو بن دينار ، قلت : يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء ؟.. قال : وأنا أظن ذلك . أخرجه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً من غير خوف ولا سفر » زاد في رواية قال : أبو الزبير ، « فسألت سعيداً لم يفعل ذلك ؟.. فقال : سألت ابن عباس عما سألتني ، فقال : أراد أن لا يخرج أمته . » وفي أخرى نحوه وقال : « من غير خوف ولا مطر » وله في أخرى ، قال عبد الله بن شقيق العُقَيْلي : « خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة الصلاة ، فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثني يقول : الصلاة الصلاة ، فقال ابن عباس رضي الله عنها : أتعلمني السنة لا أم لك ؟.. ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فحاك في صدري شيء ، فأنت أبا هريرة فصدق مقالته . » وفي رواية له أيضاً ، قال رجل لابن عباس : « الصلاة فسكت ، ثم قال : الصلاة فسكت ثم قال : الصلاة فسكت ، ثم قال : لا أم لك أتعلمنا الصلاة ؟! . كنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وفي رواية « الموطأ » « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : جمع بين الصلاتين من غير خوف ولا سفر » قال مالك : أرى ذلك كان في مطر . ثم ساق روايات الآخرين بألفاظ متقاربة إلى أن قال : وأخرج النسائي الرواية الثانية من المتفق عليه ، وهذا لفظه : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانياً جميعاً ، وسبعاً جميعاً آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب

(١) هو السخيتاني ، والمقول له هو أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد ، ذكره ابن حجر . تمت من خط المصنف .

وعجل العشاء « وله في أخرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يُصلي بالمدينة يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر » قيل : لم ؟ قال : لئلا يكون على أمته حرج . اهـ . ما أريد نقله من « جامع الاصول » .

وفي « الامالي » حدثنا محمد بن منصور ، قال : حدثنا محمد بن جميل ، عن ابن أبي يحيى ، عن صالح مولى التوءمة ، عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مرض » قال ابن عباس : « أراد التوسعة لأتمته » . حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب ، عن حفص ، عن الاعمش ، عن شقيق ، قال : « شهدت ابن عباس خطب على المنبر ، فبدأ بالخطبة ثم نزل ، فجمع بين الظهر والعصر » . اهـ . ومحمد بن جميل قال في « الطبقات » : أكثر محمد بن منصور في الرواية عنه ، أخرج له المؤيد بالله ووثقه . والذي يظهر لي أنه من ثقات الشيعة . وروى عن عدة شيوخ . وذكره المزي في « التهذيب » وأنه يروي عن عائذ بن حبيب . وشيخه ابن أبي يحيى هو ابراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي ، وفيه كلام من جهة المذهب ، وهو ثقة كما تقدم التنبيه عليه . وصالح مولى التوءمة سمع من ابن عباس ، وفيه كلام من قبَل اختلاطه في آخر عمره . وقال فيه ابن معين : ثقة حجة . قال عبد الله بن أحمد : من سمع منه قديماً فذاك وهو صالح الحديث ما أعلم به بأساً ، وكذا عن ابن عدي . وأما اسناد الحديث الثاني فهو رجال الصحيح . وحفص هو ابن غياث من رجال الستة .

فهذه أدلة القائلين بجواز الجمع مطلقاً لما فيها من التعليل بنفي الحرج الحاصل بالتوقيت إذ هو الظاهر من سياق الروايات مع التصريح بنفي معظم الاعذار من الخوف والسفر والمطر والمرض ، والأصل عدم غيرها واحتمال كونه لعذر ، وإن لم يذكر لا يدفع الظهور المعتضد بالأصل ، وأحاديث التوقيت وما فيها من التحديد محمولة على الفضيلة والندية للقرينة الدالة على ذلك المأخوذة من أدلة الرخصة ، وهو وجه الجمع بين الأدلة من دون إهمال لبعضها . ولا يرد على كونها للرخصة لزوم كون أدلة التوقيت عزيمة فتفيد الوجوب ، وأن أدلة الجواز إذا كانت للرخصة فهي ما شرع لعذر ، والدعوى جواز الجمع مطلقاً لانه يقال : يصح إطلاق العزيمة على المندوب إذا قصد المبالغة في المحافظة عليه وتنزيله في التأكد منزلة الواجب . وقد نقل عن القرشي والسبكي - وهو الظاهر من كلام المعضد - أن المندوب يدخل في العزيمة مطلقاً ،

والمراد بالعدر في الرخصة هاهنا الوجه الذي وقع الترخيص لاجله ، وهو المشقة الحاصلة بالتوقيت . قال القاضي : ومعنى جواز الجمع أن لا عقوبة عليه في ذلك ، وأن الصلاة مجزية له ، وإن كان غير محمود بتركها الى آخر الوقت .

ونقل صاحب « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور : أن الحسن بن يحيى بن زيد - إمام أهل الكوفة - قال : الجمع بين الصلاتين رخصة فسَّحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لثلاث بطل صلاة أمته ، وأحب الأمور إلينا إذا كنا في الحضر أن نلتزم الاوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام . وإن صلى مُصَلَّ في الاوقات التي فسَّحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر والحضر لم يضيق عليه ما وسعه صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .

ويرد على ذلك أسئلة :

الاول : أن القائل بجواز الجمع للعدر قد أعمل أدلة التوقيت يجعلها عامة لكل مصل ، وخصَّصَها أحاديث صحيحة في جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في عرفة ومزدلفة وفي السفر ، ولما جاءت أحاديث جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة مع نفي المطر والخوف والسفر والمرض كان محمولا على أن ذلك لعدر ، سوى ما ذكر قياساً على جمعه في عرفة ومزدلفة وفي السفر لظهور العذر في ذلك .

والجواب: انه لا يتصور وجه القياس ها هنا إذ لا بد في الفرع من علة تساوي علة الأصل وهو الجامع ؛ وقد نفى ابن عباس وغيره كون المطر والخوف الى آخره من الاعذار المبيحة للجمع ، فبطل أن يجعل أحدهما أصلاً يقاس عليه ، وحينئذ لا بد من ثبوت أصل حتى يقاس عليه غيره ، ولا سبيل اليه ها هنا لا سيما والأعمال المبيحة للجمع متفاوتة تفاوتاً يمنع دخولها تحت ضابط كلي .

الثاني : أن القائل باشتراط العذر له أن يحتج بان التصريح بهذه الاعذار لما علم من أن المخاطب يمتنع أن لا عذر يجوز به الجمع غير ذلك ، لان جواز الجمع لاجلها كان مشهوراً عندهم ، فسكان ابن عباس قال لمخاطبه : بل يجوز الجمع بهذه وبغيرها . وأوضح ذلك بالتعليل بنفي الحرج فانه مناسب للمعذور .

والجواب أن ذلك خلاف ما تفيد دلالة السياق ، فان الذوق السليم لا يفهم من تلك

الأحاديث إلا أن الجمع وقع بياناً للجواز مطلقاً وإعلاماً بأنه لرفع الحرج عن الأمة بنصه صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث ابن مسعود ، أو بأخبار الصحابي المشاهد لتلك الحالة على أي صفة وقعت كما في حديث ابن عباس ، وفي بعضها ما يقارب التصريح بذلك المراد كقوله : « أراد التوسعة على أمته » . وفي حديث ابن عمر : « لئلا يحرج أمته أن جمع رجل » . وفي حديث جابر عند الطحاوي « من غير خوف ولا علة » والعلة عامة لكل عذر ، إذ هي نكرة في سياق النفي . وقد ذكر أهل الأصول أن دلالة السياق ترشد الى تبين الحملات وترجيح الحملات وتقرير الواضحات . واستعملها المحقق ابن دقيق العيد في مواضع من كتبه ، وقال : الناظر فيها يرجع الى ذوقه والمناظر يرجع الى دينه وإنصافه ، ثم يقال أيضاً : إذا كان معنى الرواية أنه يجوز الجمع لهذه الأعذار ولغيرها فلا بد من بيان تلك الأعذار المسكوت عنها التي سوغت الجمع لتجعل أصولاً يقاس عليها غيرها ، إذ المعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتفق له في رخصة الجمع جميع الأعذار الموجبة لها ، بل ولا القليل منها . وأيضاً فالحجة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهي كاف في الاستدلال ، ولم ينقل فيها وقوع عذر أصلاً بل التعليل بنفي الحرج كما في حديث ابن مسعود .

الثالث : أن في بعض الروايات ما يفيد وقوع العذر ذكرها ابن الاثير ، ولفظها : وفي أخرى « أن ابن عباس صلى بالبصرة المغرب والعشاء ليس بينهما شيء » ، والاولى والعصر ليس بينهما شيء فعمل ذلك من شغل . وزعم ابن عباس : « انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثماني مسجديات ليس بينهما شيء » . اهـ . وبين عبد الله بن شقيق كون ذلك الشغل هو الخطبة ، وقد يجاب بأن تقييده بالشغل في هذه الحالة لا يقتضي تخصيصاً لانه مستند الى فهم الراوي أن السبب المسوغ للجمع ، وظاهر فعل ابن عباس يشعر بخلافه ، ولذا احتج لما فعله بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة الاولى والعصر ، وهو مطلق عن ذكر الشغل . على أن القائلين باعتبار العذر لا يجمعون الخطبة ونحوها من ذلك إذ هو ما يترتب عليه سقوط الحرج الذي يلحق المصلي لذاته كالمطر والمرض لا لأمر خارج عنه .

الرابع: انه يمارضه حديث ابن عباس عند الترمذي والحاكم والدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر ، فقد أتى باباً من

أبواب الكبار » . ويجاب بأن الترمذي ، قال : فيه أبو علي — واسمه (١) حسين بن قيس — ضعفه أحمد وغيره ، وعدّ الذهبي هذا الحديث من منكره . وعلى تقدير صحته فيحمل على من اتخذ الجمع خلقاً وعادة ولا شك أن التوقيت من السنن المؤكدة والفضائل التي تستد المحافضة عليها ، وهو الذي عليه هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم طول عمره ، ولم يقع منه الجمع في الحضر إلا لبيان الجواز وفي السفر أيضاً . وقد قال جمهور الأئمة : إن المعتاد لترك السنة آثم . ونقل ذلك عن المؤيد بالله وعن الناصر أنه يفسق . وحكى في « اللع » خلاف المعتزلة في التفسير والتأنيب ، وذهب كل فريق منهم إلى أحدهما ، والله سبحانه أعلم . -

الخامس : أن بعضهم لما وجد ظاهره في المدعى عدل إلى تأويله بالجمع الصوري ، ومعناه أنه صلى الظهر آخر وقتها فحين سلم منها دخل وقت العصر فصلّاها أول وقتها . وقواه اليعمرى في « شرح الترمذي » بأن أبا الشعثاء راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به ، وذلك فيما رواه الشيخان من طريق عمرو بن دينار وفيه قلت : « يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، قال : وأنا أظن ذلك » وراوي الحديث أدري به من غيره .

وقال شارح « بلوغ المرام » (٢) : إنه يتعين هذا التأويل ، فانه صرح النسائي في أصل حديث ابن عباس ، ولفظه قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء » والمطلق في رواية يحمل على القيد إذا كانا في قصة واحدة . والقول بأن قوله : « أراد أن لا يخرج أمته » يضمف الجمع الصوري لوجود الحرج مدفوع بأن في ذلك تيسيراً من التوقيت إذ يكفي المصلي تأهب واحد وقصد إلى المسجد واحد ووضع واحد بحسب الأغلب بخلاف التوقيت .

وجوابه : أن تأويل الجمع بالصوري دفعه شراح الحديث بما تظهر قوته ، فقال الخطابي : ظاهر اسم الجمع عرفاً لا يقع على من آخر الظهر حتى صلاها في آخر وقتها ، وعجل العصر فصلّاها في أول وقتها ، لأن هذا قد صلى كل صلاة منها في وقتها الخاص منها ، وإنما الجمع

(١) ولقبه حنش . ١٠١٠ هـ من خط شيخنا الصفي أحمد بن محمد السباغي رحمه الله . ١٠١٠ هـ .

(٢) هو : القاضي حسين المغربي . تمت .

المعروف أن تكون الصلاتان في وقت إحداها ، ألا ترى أن الجمع بينهما بعرفة والمزدلفة كذلك ، ومعقول أنه من الرخص العامة لجميع الناس عامتهم وخاصتهم . ومعرفة أوائل الأوقات وأواخرها لاتتركها الخاصة فضلاً عن العامة . فإذا كان كذلك كان في اعتبار الساعات على الوجه الذي ذهبوا اليه ما يطل أن تكون هذه الرخصة عامة مع ما فيها من المشقة المرتبسة على تفريق الصلوات في أوقاتها الموقفة . اهـ .

وقال النووي في رده لذلك التأويل : إنه تأويل ضعيف أو باطل لمخالفته الظاهر مخالفة لاحتتمل ، ولأن فعل ابن عباس واستدلاله به لتصويب فعله وتصديق أبي هريرة صريح في رد هذا التأويل . اهـ . وقال ابن حجر : يضعف هذا التأويل أن التعليل برفع الحرج ظاهر في الاطلاق ، والجمع الصوري لا يخلو عن حرج . اهـ . وما ذكره اليعمري من تأييده بكلام أبي الشعثاء فقد تعقبه ابن حجر : بأنه لم يحزم به بل وقع منه مجرد الظن ثم لم يستمر عليه . ففي رواية عمرو بن دينار أنه قال أبو الشعثاء : أرى ذلك كان في مطر ، ومازعمه ذلك الشارح من أن التأويل المذكور ثابت في أصل حديث ابن عباس عند النسائي غير صحيح لأنها رواية شاذة مخالفة لما في « الصحيحين » وغيرهما ، والنسائي نفسه روى هذا الحديث من خمس طرق منها طريقان عن أبي الشعثاء بغير هذه الزيادة ، ولم ينسبها الى ابن عباس الا في طريق واحدة من رواية أبي الشعثاء ، وكذا مسائر الرواة لم يجعلها أحد من كلام ابن عباس بل ينسبها الى الراوي ، فكيف يُظن بأبي الشعثاء مع حفظه وإتقانه يقول ذلك تظناً وعنده رواية من ابن عباس ؟ هذا من أبعد البعيد . وما قيل من توجيهه بأنه يحتمل أن أبا الشعثاء كان يقوله تظننا حين سمع ابن عباس يروي الحديث مختصراً ثم سمعه يروي الحديث بعد مطولاً فوافق ما كان يظنه ؛ رده أن أبا الشعثاء مازال متظناً متردداً بين أن يكون الجمع حقيقياً لعذر المطر أو صورياً حتى مات ابن عباس ، يوضحه أن أيوب السخيتاني من صغار التابعين لم يسمع من أبي الشعثاء الا بعد موت ابن عباس ، كما أفاده الحافظ ابن حجر وغيره . وقد أشار المحقق الجلال الى دفع رواية النسائي هذه بنحو ما ذكر ، والله أعلم . —

السادس : أن بعض ^(١) القائلين بوجوب التوقيت دفع حديث ابن عباس بأن لفظ الجمع

(١) صاحب « البدر التام » ١٠٥ هـ .

محتمل لثلاثة معان : أما جمع تقديم أو تأخير أو صوري . ولا يصح حملها إذ هو في صلاة يوم واحد وتعيين واحد منهما تحكم فوجب العدول الى ما هو الواجب ، وهو البقاء على الأصل .

وأجيب بأن الصوري ليس من الجمع في شيء كما تقدم الكلام عليه ، وأما المعنيان الآخران فقد فسر ابن عباس رضي الله عنه ما في قوله من الاجمال بفعله وجمع بين الصلاتين جمع تأخير . وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً جمع التقديم لما ذكره ابن القيم في « زاد المعاد » : « كان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، وان زالت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب » وروى حديثاً عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر ثم ارتحل » وقال : هو على شرط « الصحيحين » ، وذكر رواية أخرى صحيحة . وروى عن شيخه أبي العباس ابن تيمية أنه يدل على جمع التقديم جمعه بمرفة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف ليتصل وقت الدعاء ، ولا يقطعه بالنزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة ، فالجمع كذلك لأجل المشقة والحاجة أولى . ونقل مثله عن الشافعي . وأما قوله إذ هو في صلاة يوم واحد ، فيدفعه أن في بعض روايات مسلم ما يفيد التكرار ، وهي رواية عبد الله بن شقيق وفيها : « كنا نجتمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وكذلك عند النسائي « كان يجتمع ... » الحديث .

السابع : أن الترمذي قال في آخر « جامع » : ليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به الا حديث ابن عباس في « الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر » وحديث « قتل شارب الخمر في المرة الرابعة » .

وأجيب بأن شارحه اليعمري ، قال : أما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به ؛ وقد اختلفوا فيه ، فقال بظاهره في جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة قوم منهم ابن سيرين وأشهب . واختاره ابن المنذر حيث لم يعلمه ابن عباس بمرض ولا عذر وتأوله آخرون . وأما حديث « قتل شارب الخمر في الرابعة » فقد قال به ابن حزم ، وحكى فيه شيئاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص . اهـ .

الثامن: وهو أقوى ما يستدل به على اعتبار العذر ما ذكره في « نجوم الانظار » في شرح قول الامام المهدي :

مسألة: وللمريض المتوضيء والخائف والمشغول بطاعة... الى قوله... كالمسافر لخبر ابن عباس. وحاصله بأكثر ألفاظه خبر ابن عباس وما في معناه من الأحاديث يدل على جواز الجمع مطلقاً ولو لغير عذر كما سبق للمصنف التصريح به ، فليس له أن يستدل به على الجمع للعذر ، وإن كان الدليل على جواز الأعم دليلاً على جواز الأخص ، لكنه هجر لظاهر الدليل وإعماله في بعض ما يدل عليه وإهمال لما يدل عليه من الزيادة ، وذلك لا يصح من غير دليل ، والفعل يدل على ثبوت الرخصة على الإطلاق إلا أن يقال الرخصة إنما تكون لعذر اذ هي الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب والحرمة ، فلا يتأتى الجمع إلا مع العذر والافتقار أدلة جواز الجمع وأدلة التوقيت ، ولا يبقى للتوقيت معنى إلا كونه لمجرد الفضيلة أو يكون وقتاً خيراً فيه ، فكذا لفظ الحرج المذكور في أدلة الجمع يقتضي أن يكون ما رخص فيه ذا حرج ، ولا حرج في التوقيت بالنسبة الى من لا عذر له رأساً ، فاقضى لفظ الحرج أن يكون هنالك عذر يُعتمد به بتحقيق معه الحرج ، كما في الأحوال المذكورة فهو أشفي ما يقال هنا . ١ هـ .

وذكر بعض المتأخرين أن القائلين بالجمع يرون أن التوقيت سنة ، فلذا تراهم يتكلمون فيما تكلم فيه غيرهم من شرعية الأذان لدخول وقت العصر والعشاء ، وأنه ينتقض بدخولها وضوء المستحاضة ونحوها ، ولو كانوا لا يعتبرون التفاوت ما ساغ شيء من ذلك ، وجمهورهم يشترطون لجوازه العذر إلا أن مقدار العذر عندهم أخف ، كما قال بعض الشيوخ : إن الأئمة صرحوا بالجمع لكنه لا بد من عذر بلفظ التصغير . إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما كان من الشعار لأهل الاسلام وإظهار وظائف الدين فلا كلام في وجوب إقامته على الامام وغيره ، كما قاله المؤيد بالله الهاروني : لو أطبق أهل بلد على ترك الأذان والجماعة لوجب على الامام مقاتلتهم . وقال المؤيد بالله محمد بن القاسم في رسالة له اختار فيها جواز الجمع ما لفظه : وما اخترناه فهو المنفرد أو لمن يكون في غير المساجد ، فاما أهل المساجد وعمارها التي ينادى عندها للصوات ويطلب فيها الحضور للجماعات ، فإن التوقيت لازم لمن لا عذر له أصلاً ، كما ذكره القاسم بن ابراهيم عليه السلام ^(١) بقوله : ليس للناس تأخيرها مقتنمين ، ولسنا لمن فعل ذلك اذا لم يكن

(١) في الفرائض والسنن قاله في « الدر التمام » . ١ هـ .

معتلا بحامدين . اه . وكذلك قال الامام المهدي في « البحر » : أما لو كانت الطاعة صفة لها - أي للصلاة - لم يسبح الجمع لأجلها أي الجماعة اذ يعود على غرضه بالنقص ، وعلل ذلك بأن أداءها في الوقت فرض ، ومع الجماعة التي هي غرضه نفل والفرض أفضل ، واستجاده الامام عز الدين في « شرحه » ، وقال : والتجميع الذي اعتيد في كثير من المساجد في وقت الأولى لتحصيل فضيلة الجماعة كما يتفق كثيراً بعد صلاة الجمعة في حق العصر من البدع التي يتوجه انكارها ويمدّ تفريطاً اقرارها :

وخير أمور الناس ما كان سنةً وشر الأمور المحدثات البدائع

. اه . وهو كلام نفيس إذ من البعيد أن يتفق العذر يوم الجمعة خاصة لذلك الجمع الوافر ، ومع كونها قد صارت شعاراً ظاهراً بحيث يظن الرائي أنه السنة البيضاء لا قائل بجوازه أصلاً إذ من جوّز الجمع مطلقاً يقيده بغير ما فيه شعاراً كما سبق . وقد نسب الى الزيدية بسبب ذلك القول به وإن كان شعاراً ، وكتب بعض الفقهاء رسالةً شنع عليهم فيها ، وأجابها الفقيه ابن هبة الله الخشفرى برسالة مبسوبة قال فيها : إن الزيدية أحرص الناس على التوقيت ، وقد جاء فيهم « انهم رعاة الشمس » ذكر ذلك القاضي شمس الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال في رسالة مفيدة ، أنكر فيها على التجميع في صلاة العصر عقيب الجمعة ، كما وقع في مدينة صنعاء ، وقال : انه يجب على أولي الأمر إطفاء تلك البدعة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه كان يكره الصلاة في أربعة أحيان : بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع ، وبعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس ، ونصف النهار حتى تزول الشمس ، ويوم الجمعة إذا قام الامام على المنبر . »

قال في « التخريج » : له شاهد من حديث علي عليه السلام مرفوعاً في كراهة الصلاة

في وقتين من الثلاثة الأوقات المذكورة ، أورده السيوطي في « جمع الجوامع » ، ولفظه عن علي عليه السلام ، قال : قلت : « يا رسول الله أي الليل أفضل ؟ .. قال : جوف الليل الآخر ، ثم الصلاة مقبولة إلى صلاة الفجر ، ثم لصلاة إلى طلوع الشمس ، ثم الصلاة مقبولة إلى صلاة العصر ، ثم لصلاة حتى تقرب الشمس » في حديث طويل ، قال في آخره أخرجه عبد الرزاق وسنده حسن . اهـ .

وأما ما ذكره من أن علياً عليه السلام كان يكره الصلاة والامام يخطب ، فيشهد له ما ذكره المؤيد بالله في « شرح التجريد » ولفظه : وروى ابن أبي شبة بإسناده عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام : « أنه كان يكره الصلاة والامام يخطب » . وروى أبو بكر الجصاص في « شرح المختصر » بإسناده عن الشعبي ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا دخل أحدكم المسجد ، والامام على المنبر فلا صلاة له ولا كلام حتى يفرغ الامام » وأخرجه الطبراني في « الكبير » عن ابن عمر ذكره السيوطي في « جمع الجوامع » وسيأتي الكلام على المختار في ذلك إن شاء الله تعالى .

قلت : وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : سمعت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم عمر بن الخطاب - وكان من أحبهم إلي - أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس » .

قال الترمذي : وفي الباب عن علي وابن مسعود وأبي سعيد وعقبة بن عامر وأبي هريرة وابن عمرو سمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء والصنابحي وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعائشة وكعب بن مرة وأبي أمامة وعمر بن عبسة . اهـ .

وحديث ابن مسعود رواه الطحاوي عن سليمان بن الأشعث ، عن علي بن معبد ، عن أبي بكر بن عياش ، عن عاصم ، عن زر ، قال : قال لي عبد الله : « كنا ننهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار » . وحديث عقبة بن عامر رواه مسلم يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تصيب الشمس للغروب حتى تغرب » . وحديث عمرو بن عبسة لفظه : « قلت : يا رسول الله أي الليل أسع ؟ .. قال جوف

الليل الآخر ، فصل ما شئت ، فإن الصلاة مكتوبة مشهودة حتى تصلي الصبح ، ثم أقصر حتى تطلع فترفع قيد رمح أو رحين فانها تطلع بين قرني شيطان ويصلي لها الكفار ، ثم صل ما شئت فإن الصلاة مكتوبة مشهودة حتى يعدل الرمح ظله ، ثم أقصر فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها، فإذا زاغت الشمس فصل ما شئت ، فإن الصلاة مشهودة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر حتى تغرب الشمس فانها تغرب بين قرني شيطان ويصلي لها الكفار « أخرجـه أبو داود ، وأخرجه مسلم في الوضوء ^(١) زيادة في ذكر فضل الوضوء . وقد تضمنت الشواهد النهي عن الصلاة في الثلاثة الأوقات ، وعن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس .

قوله : « بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع...الخ » . اختلف العلماء في معنى الكراهة هاهنا ، فذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وغيرهم من الأئمة وأكثر الفقهاء الى انها للتحريم ، واختاره الامام شرف الدين فتحرم الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، وذلك للنهي المفهوم من صيغة النفي في قوله : « لا صلاة » . والأصل فيه للتحريم وللتصريح بلفظه في قوله : « نهى عن الصلاة » . ويمتد وقت الكراهة الى طلوع الشمس وارتفاعها الى غروبها ، وليس المراد مطلق الارتفاع عن الافق بل الذي تزول معه صفرة الشمس أو حرمتها . وأكثر العلماء على تقييد الارتفاع بقدر رمح أو رحين . كما ورد كذلك في بعض الروايات . وهذا النهي متعلق بفعل الصلاة في هذين الوقتين ، كما صرحت به رواية « المجموع » ومثلها في « صحيح مسلم » فتكون صلاة التطوع ونحوها مكروهة لمن صلى الصبح والعصر دون من لم يصلها ، وفي هذا يختلف وقت الكراهة في الطول والقصر . وظاهر الحديث عموم كل صلاة من فريضة أو نافلة مقضية أو مؤداة ومن ذوات الاسباب أو غيرها .

وظاهر مذهب الامام زيد بن علي تخصيص ذوات الاسباب من عموم النهي بدليل ما سيأتي له من صحة صلاة الجنابة بعد العصر وبعد الفجر دون المقضيات بدليل ما سيأتي له من منع قضاء الفرائض في الوقتين المذكورين . وأما غيره كالشافعي ومن قال بقوله فخصوا من عموم النهي قضاء الفوائت كلها من الفرائض والنوافل وتحية المسجد وما له سبب متقدم

(١) انه أخرجه مسلم في الصلاة. اهـ.

أو مقارن كسجود التلاوة وصلاة الجنابة وما أشبه ذلك . أما الفرائض فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ... » الحديث وسيأتي للامام عليه السلام معناه . وأما النوافل فلدخولها تحت عموم الصلاة في قوله : « من نام عن صلاة أو نسيها » ولقضائه عليه الصلاة والسلام ركعتي الظهر بعد العصر ، ولقضاء قيس بن قهذ (١) ركعتي الفجر بين يديه صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلاة الصبح وتقريره إياه على ذلك . وتحية المسجد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد ... » الحديث ... والصلاة على الجنابة لحديث : « يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت (٢) والجنابة إذا حضرت ... » الحديث ... أخرجه الترمذي ، وصلاة الخسوف والكسوف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة » . وركعتي الطواف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » والركعتين عقب التطهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال : « ما دخلت الجنة إلا سمعت حشحتك أمامي ، فقال : يا رسول الله ما أحدثت قط إلا توضأت عندها ، ولا توضأت إلا رأيت أن لله علي ركعتين »

وذهب الهادي والقاسم إلى أن الصلاة في الوقتين لا تكره مطلقاً لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم نافلة الظهر بعد العصر ، وتقريره لقيس بن قهذ وقد رآه يصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح . وهو مبني على أن لفظ الكراهة في حديث الأصل ، وما يستفاد من النهي مراد به نقص الثواب في الفعل ، وهو قريب من قول من جعل الكراهة للتنزيه ، أشار إلى ذلك النجري في « مقدمة المعيار » . قال اليعمرى : ومن قال لا بأس بالتطوع بعد الصبح وبعد العصر ما لم يقارن حاله طلوع الشمس وغروبها : عائشة وابن عمر وابن مسعود وزيد بن خالد وتيم الداري وعطاء وطاوس وعمر بن دينار وابن جريج ، وحملوا النهي عن الصلاة في هذين الوقتين على أنه إنما أريد به النهي عن تأخير الفرائض لغير عذر حتى تقع مقارنة الطلوع والغروب . وحجة الهادي ومن معه حديث علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا تصلوا بعد العصر إلا أن تكون الشمس بيضاء نقية » رواه النسائي ، ورواه أيضاً

(١) فهذه هو بفتح الفاء ذكره في المعني . تمت .

(٢) يروى أنت وآت بالنون والتاء .

أبو داود بمعناه . وروى وَهَيْبٌ عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت :
«أوم» (١) عمر إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة أن يتجرى بها طلوع
الشمس وغروبها . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج ، عن نافع أنه سمع ابن عمر يقول : «أما
أنا فلا أنهي أحداً يصلي من ليل أو نهار أية ساعة شاء ، غير أن لا يتجرى طلوع الشمس
ولا غروبها» . اهـ .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقتين المتعلق بهما النهي يكره فيهما التطوع دون الفرائض
وفوائت الفرائض وصلاة الجنازة وسجود السهو والتلاوة فلا يكره فيهما إلا النذورة وركعتي
الطواف . وحكى عنه شارح «العمدة» منع صلاة فوائت الفرائض فيهما ، وقال : إلا أنه قد
يُعارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها »
وفي رواية : « لا وقت لها إلا ذلك » إلا أن بين الحديثين عمومًا وخصوصًا من وجهٍ ،
فحديث النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر خاص في الوقت عام في الصلاة ، وحديث
النوم والنسيان خاص في الصلاة الفائتة عام في الوقت ، فكل منهما بالنسبة إلى الآخر عام
بِمَعَالِ التَّجَرُّعِ مِنْ وَجْهِهِ

وقد أجيب بعدم التعارض وأن حديث النهي مُوجه إلى التوافل المطلقة غير الراتبة وقضاء
الفرائض بدليل استثناء ركعتي نافلة الفجر ونافلة الظهر . وأيضاً فقد خُصَّ حديث النهي
بمخصصات كثيرة كما تقدمت الإشارة إليها آنفاً بخلاف حديث النوم والنسيان فيرجح لذلك .
وذكر أيضاً في «شرح العمدة» وجه التعارض بين حديث النهي عن الصلاة في الوقتين ،
وحديث « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » وذلك أن حديث « إذا
دخل أحدكم المسجد ... » خاص بالنسبة إلى هذه الصلاة وهي الصلاة عند دخول المسجد عام
بالنسبة إلى الأوقات .

وقوله : « لا صلاة بعد الصبح » خاص بالنسبة إلى الوقت ، عام بالنسبة إلى الصلوات . قال :
وذهب بعض المحققين إلى الوقف حتى يأتي دليل من خارج زائد على مجرد الحديث . وقد
أجيب عنه بمثل ما تقدم من دخول التخصيص لأحاديث النهي قوله : « ونصف النهار حتى

(١) كذا في النسائي بهزة الاستفهام . وفي مسلم بخذفا . اهـ .

تزول الشمس ، هذا أحد الثلاثة الأوقات المكروه فيها فعل الصلاة . وقد دخل الوقتان الآخران تحت عموم النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الى آخره . ودل على مجموعها أيضاً حديث عبد الله بن مسعود وعقبة بن عامر المتقدمين . واختلف العلماء في حكم النهي بعد اجتماعهم على الكراهة . فنقل الامام المهدي في « الغيث » عن أهل المذهب أنه للتحريم، واستضعف قول من روى عنهم خلافه .

ثم اختلفوا هل ذلك يختص بالنفل أو يشمل مع الفرض ؟.. وعلى القول بصحة الفرض هل يخص الاداء أو يشمل مع القضاء ؟ فذهب الهادي والقاسم والشافعي ومالك الى أن الفرض لا يكره أداء أو قضاء ، فالأداء لقوله : « من أدرك ركعة من العصر » ومن أدرك ركعة من الفجر ، والقضاء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها... » الحديث ، فيبقى النفل داخلاً تحت حكم الكراهة ، وكذا صلاة الجنازة على مقتضى قول الهدوية لشبهها بالنفل إذ لا وقت لها مضروب ، وهو صريح ماسيأتي للامام أنها لا تصلى في الثلاثة الأوقات المذكورة .

وذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى والناصر أحمد بن يحيى والمؤيد بالله والقاسم بن علي العياني وأبو عبد الله الداعي والامام يحيى بن حمزة ومحمد بن منصور المرادي إلى شمول النهي للقضاء في تلك الاوقات .

وأما الأداء فخصه حديث : « من أدرك ركعة من العصر ... » الحديث ... قالوا : لان دليل المنع لم يفصل، ولا انتظاره صلى الله عليه وآله وسلم استقلال الشمس لما نام ليلة الوادي. وأجيب بأن حديث « فليصلها إذا ذكرها » مخصص لعموم دليل المنع ، وقد علم في الأصول أن المختار لإعمال الخاص لقوته وأن تأخر العام ، وبأن الروايات في حديث انتظاره صلى الله عليه وآله وسلم ليس في شيء ، منها ان تأخيره كان لأجل خروج الوقت المكروه ، بل فيها ما يدل على أن التأخير كان لتجنب الصلاة في ذلك الوادي الذي حضرهم فيه الشيطان . ومجموعها يدل على أن الحامل على التأخير منحصراً في إرادة الخروج من ذلك الوادي ، بل الظاهر من مجموعها أنهم لو لم يخرجوا من ذلك الوادي لما كانت الصلاة في الوقت المكروه ، لأن الشمس قد ضربتهم بحرّها ، كما ورد في بعض طرقه ، فاما أن يكون الوقت المكروه قد خرج أو بقيت منه بقية يسيرة يشغلون فيها بمقدمات الصلاة .

تنبيهان : الاول : استثنى بعض العلماء من ذلك أمرين :

الاول : ماذهب اليه الشافعي وأصحابه وأبو يوسف انه لا بأس بالتطوع نصف النهار يوم الجمعة ، وهي أيضاً رواية عن الاوزاعي وأهل الشام ، وروى الشافعي عن ابراهيم بن محمد، عن اسحاق بن عبد الله ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة » . قيل : ابراهيم بن أبي يحيى واسحاق بن عبد الله متروكان . وليس اعتماد الشافعي على هذا الخبر ، وإن كان ابراهيم بن أبي يحيى ليس عنده بالواهي ، لكنه يحتاج أيضاً بحديث ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك ، فانه قال : والنهي عن الصلاة عند استواء الشمس صحيح إلا أنه خص منه يوم الجمعة بما روي من العمل المستفيض في زمن عمر ، وذلك لا يكون الا توقفاً فيقوي ذلك حديث ابن أبي يحيى . ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث أبي الخليل ، عن قتادة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة » ، وقال : إن جهنم تسجر الا يوم الجمعة » الا أنه مرسل. أبو الخليل لم يسمع من قتادة ، ذكره أبو داود وفيه أيضاً : ليث بن أبي سليم وهو ضعيف .

الثاني : الصلاة بمكة وذكر ركعتي الطواف . وقد اختلف الناس فيهما ، فالمروي عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن والحسين وعطاء وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير انهم كانوا يطوفون بعد العصر ، وبعضهم بعد الصبح أيضاً ، ويصلون على أثر فراغهم من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت » . وبه قال الشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور وداود ، ولهم في ذلك حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » صححه الترمذي ، وأخرجه الحاكم في « مستدركه » . وحديث مجاهد عن أبي ذر « أنه قام فاخذ بحلقة الباب ، ثم قال : من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فانا جندب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس إلا بمكة إلا بمكة الا بمكة » وفيه عبد الله بن المؤمّل وحמיד مولى عفراء وهما ضعيفان ، ومجاهد لم يسمع من

أبي ذر ، وقال مالك : من طاف بالبيت بعد العصر آخر ركعتي الطواف حتى تغرب الشمس ، ومن طاف بعد الصبح لم يركعها حتى تطلع الشمس .

التنبيه الثاني: ورد الحكم معللاً في حديث عمرو بن عَبَسَةَ بطالع الشمس بين قرني شيطان ، فمنهم من حمّله على الحقيقة ، ويدل له ما أخرجه ابن أبي شذية ، نا عبدة بن سليمان ، عن محمد بن اسحاق ، عن يعقوب بن عتبة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدّق أمية بن أبي الصلت ببيتين من شعره هما :

| | |
|-----------------------------|---------------------------|
| والشمس تطلع كل آخر ليلةٍ | حمرء يصبح لو نها يتورد |
| تأبّي فما تطلع لنا في رسلها | الا مُعَذِّبَةً والا تجلد |

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صدق .

وفي خبرٍ عن عكرمة أن ابن عباس ، قال لهم : « ما أنكرتم من ذلك ، قالوا : فما بال الشمس تجلد ؟ . قال : والذي نفسي بيده ما طلعت الشمس قط حتى ينخسها سبعون ألف ملك ، فيقولون لها اطلعي اطلعي ، فتقول : لا أطلع على قوم يعبدوني من دون الله ، فيأتيها ملك عن الله يأمرها بالطلوع ، فيأتيها شيطان يريد أن يصدّها عن الطلوع ، فتطلع بين قرنيه فيحرقه الله تحتها ، وذلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما طلعت إلا بين قرني شيطان ولا غربت إلا بين قرني شيطان . ومنهم من حمّله على المجاز . والمراد أنها تطلع على أمة تعبد الشمس من دون الله فتسجد لها عند الطلوع والغروب ، فكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشبه بهم وضافهم الى الشيطان كقوله : « أولئك حزب الشيطان » . وتسمية الأمة قرناً ، والأمم قروناً كثير كما في الكتاب العزيز ، وفي بعض روايات حديث عمرو بن عبسة « فإنها تطلع على قرن الشيطان ، ويصلي إليها الكفار » قيل : إن للشيطان في ذلك الوقت ولشيعته تسلطاً ظاهراً ، فيمكن أن يلبسوا على المصلين صلاتهم ، فكرهت الصلاة حينئذ كما كرهت في الأمكن التي هي مأوى الشياطين . وفي بعض الروايات : « فإن جهنم تسجر » ومعناه يوقد عليها . ووجهه ما تقدم نقله عن ابن المنير من أن وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب الا بمن . أذن له فيه .

• قوله : « ويوم الجمعة إذا قام الامام على المنبر » قد تقدم ما يشهد له عن أمير المؤمنين عليه

السلام وابن عمر مرفوعاً ، وهو حجة من ذهب الى انه لا يصلى في ذلك الوقت . وقال به أيضاً من الصحابة : عمر وعثمان وغيرهما ، ومن الفقهاء مالك والليث وأبو حنيفة والثوري ، ومن الأئمة : زيد بن علي والهادي .

أما زيد بن علي فروى عنه أبو خالد فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز ما لفظه : وسألت زيد ابن علي عليه السلام عن الصلاة والامام يخطب يوم الجمعة ، فقال : « من السنة أن تسمع وتنصت ، فإذا صليت لم تسمع ولم تنصت » . وأما الهادي عليه السلام فنص عليه في « الأحكام » ولفظه : وإذا قال المؤذن في أثر أذانه : لا اله إلا الله تكلم الامام وانقطعت صلاة من كان يصلي من الناس ، ووجب عليهم الاستماع والانصات . ووجه ذلك قول الله تعالى : « وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا » . وروى أنها نزلت في الخطبة . اهـ .

وأخرج ابن أبي خاتم عن مجاهد في تفسير الآية وجوب الانصات في اثنتين في الصلاة وفي الجمعة والامام يخطب . وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس في تفسيرها انه قال : في خطبة الجمعة وفي العيدين وفيما جهر من القرآن في الصلاة . فـ هذه ظاهرة في الوجوب واطلق لفظ القرآن على الخطبة لاشتغالها على شيء منه . واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لفوت » قالوا : فإذا منع من هذه الكلمة مع كونها أمراً بمعروف ونهياً عن منكر في زمن يسير فلأن يمنع من الركعتين مع كونها مسنوتين في زمن طويل أولى .

وذهب القاسم والمرضى والشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء الحديثين ، وهو محكي عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين الى شرعية تحية المسجد حال الخطبة . واحتجوا بحديث جابر رضي الله عنه ، قال : « دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فقال صليت ؟ .. قال : لا ، قال : قم فصل ركعتين » متفق عليه . وأصرح منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيها » .

وأجابوا عن أدلة الأولين ، فقالوا : اما حديث الباب وحديث ابن عمر فعموم مخصوص بركعتي التحية والعمل بدليلها أرجح لأنه ثبت ذلك في « الصحيحين » . قال النووي في حديث « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ... الخ » : هذا نص لا يتطرق اليه تأويل ولا أظن عالماً ببلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه . اهـ . وأما الآية فانها واردة في قراءة القرآن لا في الخطبة ، وان سلم

فمعموم مخصوص بهذا الخاص ، وإذا كان الانصات يراد به عن كلام الناس فالمصلي منصت ، وبه أيضاً يندفع الاحتجاج بحديث : « إذا قلت لصاحبك : انصت فقد لغوت » . قال بعضهم : وسبيل هذه التحية سبيل سجود التلاوة التي ورد الدليل على مشروعيتها في صلاة الفرض والنفل ، فإذا لم يناف الصلاة وهي أضيق دائرة من الخطبة فقدم منافاة التحية للخطبة أولى . وقد أجاب الأولون عن حديث جابر بأجوبة لا يخلو جميعها عن نظر ، وهي مستوفاة في البسائط من شروح الحديث ، والله سبحانه أعلم .

قال زيد بن علي عليهما السلام : إذا فاتتك الصلاة نسيتها
فذكرتها بعد العصر أو بعد الفجر ، فلا تصلحها حتى يخرج ذلك الوقت .

يريد عليه السلام أنه إذا ذكر بعد العصر أنه نسي صلاة الفجر مثلاً فلا يصلحها في هذا الوقت ، وكذلك إذا ذكر بعد الفجر أنه نسي صلاة العشاء مثلاً فلا يصلحها حتى ترتفع الشمس . وقد تقدم أن هذا مذهب الإمام ، وذكر ما قيل في المسألة . وأما لو نسي صلاة العصر مثلاً إلى قبيل الغروب أو الفجر إلى قبيل طلوع الشمس ، فقد نص عليه السلام أنه إذا أدرك من أيها ركعة قبل غروب الشمس وطلوعها أجزأه ، ولفظه :

وقال زيد بن علي عليهما السلام : فيمن أدرك ركعة من العصر
قبل أن تغرب الشمس ، ثم غربت إن ذلك يجزيه ، وكذلك لو أدرك
ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس ثم طلعت .

الادراك : الوصول إلى الشيء . وما قاله عليه السلام هو معنى ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، وقد تقدمت الإشارة إليها . ومنها حديث أبي هريرة المتفق عليه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك

الصبح ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ونحوه من حديث عائشة عند مسلم ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس ، أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها » والسجدة إنما هي الركعة . ١ هـ .

وظاهر ما ذكر أن مدرك الركعة مدرك للصلاة وأنه يكتفى بها ، وليس ذلك مراداً بالاجماع فلا بد من تأويله على أنه إذا أتى بما بقي ، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم . أخرجه البيهقي من وجهين ، ولفظه : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدركها » وأصرح منه رواية ابن غسان محمد بن مطرف ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء - هو ابن يسار - ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس لم تفته العصر - وقال مثل ذلك في الصبح - . وللنسائي من وجه آخر : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة الا أنه يقضي ما فاته » . وهذا قول الجمهور . وعند أبي حنيفة أنه لا يصح الفجر بأدراك ركعة لمصادفتها الوقت المنهي عنه للأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس . وادعي بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث ، وهي دعوى تحتاج الى دليل . والجمع بين الحديثين ممكن بحمل أحاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ، والتخصيص أولى من النسخ . وظاهر الأحاديث وكلام الأصل أنه لا بد من إدراك ركعة كاملة فلا يكفي دونها . قيل : ويكون ما أدركه من الوقت أداء وبعده قضاء ، والخيار أن الكل أداء فضلاً من الله عز وجل وظاهره أيضاً في العصر والفجر ، وأما العشاء فله متفق على صحة ما أدرك منها ركعة لعدم مصادفة الوقت المنهي عنه ، ولعموم حديث النسائي المار . وترجم البخاري فقال : « باب من أدرك من الصلاة ركعة » ؛ وساق الحديث بلفظ : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » .

وقال زيد بن علي عليه السلام : ولا بأس أن يصلي على الجنابة

بعد العصر ، وبعد الفجر ، ولا يجوز أن يصلي عليها بعد طلوعها ،
ولا عند غروبها ، ولا عند قيامها .

أما جواز الصلاة على الجنائز بعد العصر وبعد الفجر فلأنها من ذوات الأسباب . وقد
نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك . ولما ورد من الحث على المسارعة في دفن الميت ، وهو
ما تقدم من حديث علي عليه السلام عند الترمذي مرفوعاً : « يا علي ثلاث لا تؤخرها : الصلاة
إذا أتت ^(١) ، والجنائز إذا حضرت ، والائيم إذا وجدت لها كفواً » . وأما عدم جواز
الصلاة في الثلاثة الأوقات المذكورة ، فلما تقدم من حديث عقبة بن عامر وهو صريح في ذلك .

(١) وفي نسخة : (إذا آتت بهجرة ممدودة فنون . هـ .

باب التكبير في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى الى فروع أذنيه ، ثم لا يرفعها
حتى يقضي صلاته » .

أخرج نحوه البيهقي في «سننه» عن علي عليه السلام في باب « من لم يذكر الرفع الا عند
الافتتاح » ، فقال : وروى أبو بكر النهشلي ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن علي
رضي الله عنه « أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة ، ثم لا يرفع في شيء منها » .
أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ (١) قال : أنا أبو الحسن المنزي ، قال : نا عثمان بن سعيد الدارمي ،
قال : نا أحمد بن يونس ، قال : نا أبو بكر النهشلي ، فذكره . اهـ . وأخرجه الطحاوي أيضاً
من طريق النهشلي ، وضعفه البيهقي بما لفظه : قال عثمان الدارمي : فهذا قد روى من هذا
الطريق الواهي عن علي . وقد روى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، عن عبيد الله بن أبي
رافع عن علي عليه السلام : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفعها عند الركوع
وبعد ما يرفع رأسه من الركوع » فليس الظن بعلي أن يختار فعله على فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ، ولكن ليس أبو بكر النهشلي ممن يحتج بروايته . اهـ .

قال في «التخريج» : أبو بكر النهشلي من رجال مسلم ، وروى له الترمذي والنسائي
وابن ماجه . وقال في «اليزان» : وثقه أحمد ويحيى والمجلي . وقال ابن حبان : غلب عليه
التقصي حتى صار يبرم ولا يعلم ، ويخطيء ولا يفهم ، فيطل الاحتجاج به ، ثم قال الذهبي آخر

(١) صاحب « المستدرک » . تمت .

ترجمته : وهو حسن الحديث صدوق . ا ه . وذكره أيضاً في جزء من تكلم فيه وهو موثق ، فقال : صالح الحديث تكلم فيه ابن حبان . ا ه . وذكره المزي في « التهذيب » ولم يذكر فيه قول ابن حبان ، بل نقل عن الأئمة توثيقه مقتصرأ عليه . قال في « التخريج » : وهذا الحديث مداره على أبي بكر النهشلي ، وفي ذلك ما يقوي به رواية أبي خالد .

قلت : ويقويه أيضاً ما أخرجه البيهقي في « الخلافيات » من حديث ابن عمر مرفوعاً : « كان صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » .

وفي « مجمع الزوائد » في « باب القنوت » عن ابن عمر : « رأيتهم رفع أيديكم في الصلاة - والله - انه لبدعة ما زاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا قط ، فرفع يديه حيال منكبيه » أخرجه الطبراني في « الكبير » ، وفيه بشر بن حرب مختلف فيه . وعن عبد الله بن مسعود مرفوعاً من طريقين ولفظ ابن مسعود : « لأصليين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ، فلم يرفع يديه الا مرة واحدة » أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه . وصححه ابن حزم في « المحلى » . وقال بعض شراح « سنن أبي داود » : وأخرجه النسائي وهو على شرط مسلم . وهو عند ابن عدي والدارقطني والبيهقي من طريق أخرى بلفظ : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر ، فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح الصلاة » . قال في « ضوء النهار » بعد هذا ما لفظه : وتصلف ابن المبارك وأحمد وابن أبي حاتم في تضعيفه ، وتابعهم البخاري وأبو داود والدارقطني وابن حبان ولم يأتوا في تضعيفه بشيء ، الا مجرد الابعاء من صحته ، وقد شهد له حديث : « ثم لا يعود » ، وبه نأخذ وعليه يعتمد مثلنا ، ومثل ابن حزم ممن لا يعول على آراء الرجال . ا ه .

وأما حديث البراء عند الدارقطني وأبي داود انه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » فلا يصلح شاهداً لما ذكره الحفاظ أن لفظه « لا يعود » مدرجة ، وانه ناقنها يزيد ابن أبي زياد راوي الحديث في آخر عمره ، وقد كان حدث من قبل بحذفها ، لكنه رواه أبو داود من طريق أخرى عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء بن عازب مرفوعاً وفيه : « ثم لم يرفعها حتى انصرف » . قال أبو داود : وليس بصحيح ؛ قال المنذري : لان في اسناده عبد الرحمن ابن أبي ليلى وهو ضعيف .

قلت : ذكره في « الطبقات » وقال : وثقه يحيى بن معين والعجلي .

وقال النووي في « تهذيب الاسماء واللغات » : اتفقوا على توثيقه وجلالته . وقال عبد الملك ابن عمير : رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستمعون لحديثه وينصتونه له ، منهم البراء بن عازب . وقال عبد الله ابن الحرث : ما شعرت ان النساء ولدن مثل عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ ونقل عنه : أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تقدم ذكره في باب الأذان . والراوي عنه هنا الحكم بن عتيبة متفق على الاحتجاج به على غيره . وبذلك ينتهض الحديث للامتنان به على ما مر . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من علماء الكوفة . قال الخطابي : وهو قول ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ، وقد روي ذلك عن الشعبي والنخعي . ١ هـ .

وذهب أكثر العلماء الى أن الأيدي ترفع عند الركوع وعند رفع الرأس منه ، وهو قول أمير المؤمنين كما تقدمت الرواية عنه بذلك عند البيهقي . ويروى عن أبي بكر الصديق وابن عمر وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن الزبير وأنس . وإليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين وعطاء وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم وقتادة ومكحول ، وبه قال الاوزاعي ومالك في آخر أمره ، والشافعي وأحمد وإسحاق .

واحتجوا على ذلك بأحاديث : منها عن أمير المؤمنين أخرجه البيهقي وأبو داود واللفظ له : حدثنا الحسن بن علي ، نا سليمان بن داود الهاشمي ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن موسى بن عقبة ، عن عبد الله بن الفضل ، عن عبد الرحمن بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي عليه السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان إذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته ، وإذا أراد أن يركع ، ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع ، ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد ، وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » . قال في بعض شروح « السنن » : أخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح . وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وطريق أبي داود وابن ماجه واحدة ، والنسائي والترمذي أخرى . وسليمان بن داود بغدادى ثقة . وعبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف ، قاله محمد بن سعيد ، وقد تابعه

على هذا الثقات ، وهو على شرط مسلم في الترمذي والنسائي فهو صحيح بطريقها حسن بطريق أبي داود وابن ماجه ، وفيه رفع اليدين عند القيام من التشهد الاول .

قال النووي : احتج به جماعة من الشافعية على ذلك وهو الصواب ، وعن قال به منهم : ابن المنذر وأبو علي الطبري وأبو بكر البيهقي وصاحب « التهذيب » وفي « شرح السنة » وغيرهم ، وهو مذهب البخاري وغيره من الحديث . ١ هـ .

قال الخطابي : وأما ما روي في حديث أبي حميد الساعدي من رفع اليدين عند النهوض من التشهد فهو حديث صحيح ، وقد شهد له بذلك عشرة من الصحابة منهم أبو قتادة الانصاري ، وقد قال به جماعة من أهل الحديث ، ولم يذكره الشافعي والقول به لازم على أصله من قبول الزيادات . ١ هـ .

وقال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » في الكلام على حديث ابن عمر « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، رفعها كذلك ، وقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجود » ما لفظه : وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين ، وقياس نظره - يعني الشافعي - أن يسن الرفع في ذلك المكان أيضا ، لانه لما قال بأبواب الرفع في الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من روى الرفع عند التكبير فقط وجب أيضاً أن يثبت الرفع عند القيام من الركعتين ، فانه زائد على من أثبت الرفع في هذه الأماكن الثلاثة فقط . والحجة واحدة .

وأول راضٍ ميرةً من يسيرها (١) .

والصواب والله أعلم : استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث في ذلك . وأما كونه مذهباً للشافعي لانه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي . ففي ذلك نظر . ١ هـ .

وحديث ابن عمر المشار اليه أحد الأدلة على الرفع عند الركوع وعند الرفع منه . وقد أورده الترمذي في « باب ماجاء في رفع اليدين عند الركوع » . وأشار إلى أن في الباب أربعة

(١) هذا عجز بيت صدره : فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها . وأول ... إلخ .

عشر حديثاً عن أربعة عشر صحابياً ، وساق ذلك شارحه الأئمة ، وفي بعضها مقال واستوفى في « التلخيص » تحقيق ذلك ، ومجموعها صالح للاحتجاج لأن بعضها في الصحيح ، كحديث ابن عمر . قال ابن المدبني : هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يعمل به ، لأنه ليس في إسناده شيء ، وهو محمول على ما إذا لم يعارضه ما يوجب المصير إليه ، والا فمجرد صحة السند لا توجب العمل .

وأجاب القائلون بالرفع عند تكبيرة الافتتاح فقط : بأن هذه الأحاديث منسوخة ، واستروحوها إلى أن بعض ألفاظ ما استدلووا به من قوله : « ثم لا يعود » وقوله : « ثم لم يرفعها » حتى انصرف « يشعر بسابقة وقوع الرفع فيما عدا تكبيرة الافتتاح ، والا لما وقع للتنصيص على ذلك فائدة إذ يكفي بيان سننية الرفع في أول الصلاة كما وقع البيان بغيرها من سائر السنن . وقد يقال : جميع ما احتج به الفريقان راجع إلى حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع اتفاقهم على أن ذلك من السنن التي ليست بواجب إلا عند البعض في تكبيرة الافتتاح ، ومع ذلك فلا مانع من أن يكون الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه أمير المؤمنين عليه السلام وابن مسعود والبراء وغيرهم من عدم الرفع فيما عدا تكبيرة الافتتاح ، بياناً للجواز بمعنى أن الكل واسع . وقد أشار إلى معنى هذا ابن حزم فيما نقله عنه في « التلخيص » ولفظه : وقال ابن حزم : حديث يزيد إن صح دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز ، ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره ، والله أعلم .

واعلم أن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام من السنن العظيمة ، وقد بلغت أحاديثه حد التواتر ، كما ذكره السيد الامام محمد بن ابراهيم في « التنقيح » . وحكى (١) عن ابن عبد البر انه رواه ثلاثة عشر من الصحابة . وقال السلفي : أربعة عشر . وقال ابن كثير : عشرون أو ثمانية وعشرون . وجمع زين الدين العراقي رؤوآته فبلغوا خمسين فيهم العشرة رضي الله عنهم ، وكذلك قال الحاكم : إن العشرة اجتمعوا على روايته وجعل ذلك من خصائص هذه السنة الشريفة . وقال السيد محمد في غير ذلك الكتاب . وقد صنف السبكي في ذلك كتاباً ملخصاً كثير الفوائد لكنه غلط على الزيدية ، فروى عنهم انكار ذلك . وقد روى رفع اليدين

(١) أي السيد محمد . ٥١٠

عند التكبير الأولى أبو خالد الواسطي ، عن زيد بن علي ، عن أمير المؤمنين عليهم السلام ،
ورواه محمد بن منصور المراسي في علوم آل محمد وهو « أمالي أحمد بن عيسى » عن أنس
مرفوعاً في « باب مفتاح الصلاة » . وعن وائل بن حجر مرفوعاً في باب التغليس بالفجر
بعد الصلاة . وعن أحمد بن عيسى في « باب رفع اليدين » . وعن القاسم في الباب الذي بعده
وهو مشهور عن كثير من أئمتهم ، وكذلك ادعى الاجماع فيه غير واحد مثل ابن حزم
وابن المنذر وابن السبكي . وقالت الظاهرية بوجوبه وأن الصلاة لا تصح مع تركه . اهـ .

وقال في « التلخيص » : قال الشافعي : روى الرفع جمع من الصحابة لم يرو قط
حديث بعدد أكثر منهم . وسرد البيهقي أسماء من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً .
وروى ابن عساكر في « تاريخه » من طريق أبي سلمة الأعرج ، قال : أدركت الناس كلهم
يرفع يديه عند كل خنض ورفع . قال البخاري في الجزء المشهور : قال الحسن وحميد
ابن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحداً
منهم . قال البخاري : ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه لم يرفع يديه . وروى الامام أحمد بسنده عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان إذا رأى
مصلياً لا يرفع حصبه » . ورواه البخاري في جزئه بلفظ : « رماه بالحصى » . اهـ . المراد نقله
وهو بسيط .

وقال في « المنار » : وأمر الرفع أوضح من أن تورد له الأحاديث المفردات ، وقد كثرت
كثرة لا توازي ، وصحت صحة لا تمتنع . ولهذا لم يقع الخلاف فيه المحقق الا للهادي عليه السلام
فقط ، فهي من النواذر التي لأفراد العلماء جميعاً مثل مالك والشافعي وغيرهم ، مامن أحد
منهم الا وله نادرة ينبغي أن يُفهم في جنب فضله وتجنب . والذي وافق الهادي عليه السلام ممن
بعده من ديدن الاتباع في كل فرقة ومن تقدمه أو تأخر أو عاصر كزيد بن علي والناصر
والمؤيد بالله وأحمد بن عيسى وغيرهم نصوا على الرفع . اهـ .

وقد استدل (١) الهادي عليه السلام على نسخ الرفع بحديث جابر بن سمرة بن جندب ، قال :

(١) قوله : « ولو كان من الاحكام المنسوخة لوقع التعبير عنه بما يفيد رفع الحكم الاول بلا
انكار... الخ »

قلت : بل قد وقع الانكار والتعبير بما يفيد رفع الحكم الاول ، وهو قوله صلى الله عليه وآله =

خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذئاب خيل شمس (١) ؟ .. اسكنوا في الصلاة » رواه مسلم . وقد أوجب بوجهين :

أحدهما: أن أحاديث الرفع قطعية لتواترها كما ذكر ، ولا يصح نسخه لو سلم إلا بقطعي عند الجمهور ، وعلى رأي الأقل من جواز نسخ القطعي بالظني يرد عليه أولاً ما قيل : « إن مالي أراكم » استفهام إنكار . ولا ينكر صلى الله عليه وآله وسلم ما يفعله ويفعله أصحابه ، ولو كان من الأحكام المنسوخة لوقع التعبير عنه بما يفيد رفع الحكم الأول بلا إنكار ، كما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في نسخ الكلام في الصلاة : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وأنه أحدث أن

=وسلم : « اسكنوا في الصلاة » فهذا أمر بالسكون ، والأمر بالشئ نهي عن ضده ، لأن فعل السكون مثلاً عين ترك الحركة ، إذ البقاء في الحيز الأول هو بعينه عدم الانتقال الى الحيز الثاني ، وإنما الاختلاف في التعبير ، وإذا ثبت أنها شيء واحد لكن فعل السكون هو طلب ترك الحركة أي رفع الأيدي ، فيكون أمراً ونهياً باعتبارين لاتصاف الذات الواحدة بالقرب والبعد بالنسبة الى شيئين ، وهذا قول الشيخ أبي الحسن الأشعري ، والقديم من قول أبي بكر الباقلاني سواء كان إيجاباً أو ندباً ، وهذا بناء على ثبات الكلام النفسي . ولهذا نقل صاحب « التقریب » عن جميع من ينفي حدوث القرآن بمعنى أن طلب الفعل إذ طلب الفعل إيجاباً أو ندباً عين طلب نفي الضد تحريماً أو كراهة ، وسواء كان الضد واحداً كضد السكون أو أكثر كضد القيام ، فالأول واضح وأما الثاني فالمنسوب الى العامة من الشافعية والحنفية والمحدثين أن النهي يتعلق بالكل ، وقيل بواحد غير معين ، واستبعده ابن أبي شريف . وقال البرماوي : بل هو الظاهر . وأيضاً فإنه رفع للحكم على قول من يقول ليس الأمر بالشئ عين النهي عن الضد ، ولكنه يستلزمه أي يدل عليه بالالتزام وهذا قول بعض أئمتنا عليهم السلام كما يؤيد بالله لأنه قال في حديث : « اسكنوا في الصلاة » أنه أوجب السكون في الصلاة ورفع الأيدي ترك له ، فوجب أن يكون منهياً عنه واختيار الفصول . وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني آخر ، والقاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري ، والرازي والامدي . وقد عبر عنه بعضهم بالتضمن المراد أنه شامل للتضمني والالتزام كما في عبارة الشيخ . وقد صرح به العلامة في « شرح المختصر » و « المحلى في شرح جمع الجوامع » ذكر هذا في « هداية العقول الى غايية السؤل » مولانا العلامة الحسني ابن القاسم المنصور بالله بن محمد عليهم السلام . اهـ .

(١) في « المصباح » شمس الفرس : استعصى على ركبته ، وخيل شمس : مستعصية على من يركبها . اهـ .

لا تتكلموا في الصلاة » ونحو ذلك مما يناسب ما قد ثبتت شرعيته ، أما التشنيع عليهم وتشبيهه أيديهم بالأذنان فلا .

ثانيها : أنه ذكر الرد على قوم كانوا يرفعون أيديهم في حال السلام من الصلاة ، ويشيرون بها إلى الجانبين مسلمين على من حولهم فنهوا عن ذلك ، كما صرح به رواية مسلم من حديث (١) « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده إلى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : على مَن تَوَمَّنْ بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس ، إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم على أخيه على يمينه وشماله » . قال البخاري في ذلك : إنما كان في الرفع عند السلام لا في القيام ، قال : ولا يحتاج بهذا من له حظ من العلم . وأما ما روي عن ابن عباس « لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن » فذكر البخاري أنه ضعيف مرسل ، وقد ثبت الرفع في غير السبعة . وقد روى ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً ما يرد على ذلك ، والحجة فيما روى لافيا رأى ، وكما احتج به لعلم الرفع راجع إلى النبي ، وما استدلل به لثبوته مقدم عليه .

تبيه قال القاضي في « شرحه » :

واعلم أنه قد يعرض في هذه الجهات المنسوبة إلى الزيدية والهدوية والناصرية ما يحسن معه إخفاء هذه السنة العظيمة ، وهي رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح ، كما يحسن إخفاء سنة وضع الكف على الكف عند السرة في الصلاة أيضاً لوجه ، وهو أن عامة الناس يعتقدون أن هاتين السنتين الشريفتين من شعار الأشعرية واشباههم من مخالفي أهل بيت النبوة في الأصول ، فإذا فعلها مصل من الممتن إلى مذهب العترة سيما إذا كان من علماء أشياعهم ، ومن يقتدى به بمرئى ومسمع من العامة اعتقدوا اعتقاداً جازماً أنه قد خرج عن مذهب آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم واختار على مذهبهم مذهب غيرهم ، فيكون بفعل هاتين السنتين فاتحاً لباب اعتقاد ما لا يجوز اعتقاده . اهـ .

وقد أشار إلى نحو هذا صاحب « نجوم الانظار » وقال : الظاهر إن مثل ذلك يكون عذراً في ترك الرفع ، وما لا يمكن فعله إلا بظهوره من سائر السنن في الملأ لما ينشأ عن فعله من

(١) أي جابر بن سمرة .

الوحشة والمداوة من أهل الجهل والأذية على ما جرت به العادة بين جملة المذاهب . وقد نقل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد عن بعض فضلاء المالكية نحو ذلك في الاعتذار عن الرفع عند الركوع والقيام منه بعد أن صح له دليله كما تقدم ذكره ، ولفظ ذلك البعض : وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رفع يديه فيها أي في الركوع والرفع منه ثبوتاً لامردله فلا وجه للمدول عنه . إلا أن في بلادنا هذه يستحب للعالم تركه لأنه إن فعله منسب إلى البدعة ، وتأذى به في عرضه ، وربما تعدت الأذية إلى بدنه فوقايصة العرض والبدن بترك سنة واجب . اهـ .

وذكر في « النجوم » أنه ينشأ في هذا المقام سؤال ، وهو أنه إذا أمكن استيفاء جميع السنن الداخلة في الصلاة جميعاً ، وأمكنت على الوجه الأكمل الأقرب إلى هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأوفق لسنته مع الانفراد وترك الجماعة ، ولم يمكن فعل الجماعة إلا بالخروج عن أكثر السنن لمعوم الابتداع ، واعتقاد أكثر الناس السنة بدعة ، هل يرجح فعل الصلاة مشتملة على ما شرع فيها مع الإخلال بالجماعة ؟ لكون تلك السنن لا ترخيص في تركها في حال من الأحوال بخلاف الجماعة ، فقد رخص فيها للاعتذار كالمطر ، ولأن ترك هذه السنن على الاستمرار يؤدي إلى غمط السنة وهضمها وإقرار عين البدعة ونشرها ، وفي ذلك هجر لطريقته صلى الله عليه وآله وسلم في أعظم العبادات وعدول عنها لا يشار جهالات العادات مع كون المقصود من جمع المسلمين ترغيبهم في السنة لاجمعهم على هجرها بإيثار البدعة ، أم ترجح الجماعة لمعظم شأن الائتلاف بين المسلمين مطلقاً . ومن ثمة ورد في تضعيف ثوابها ماورد ، وأنها تزيد بخمس وعشرين ضعفاً ، وتفضل بسبع وعشرين درجة . وعدها بعض العلماء من فروض الأعيان ، بل ذهب البعض إلى أنها من شروط صحة الصلاة . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعمى الذي شكى عدم القائد إلى المسجد : « هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : فأجب » ، ونحوه من الأدلة على التشديد في المحافظة على الحضور إليها . ثم قال رحمه الله : من تأمل أطراف هذا السؤال ربما يقف عن الجواب ، والله أعلم . اهـ .

وأقول: جميع ما ورد من السنن في الصلاة من الرفع وضم اليدين والتورك ونحوها مأخوذ من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذا وقع الاختلاف في كل منها في الثبوت وعدمه مع الاتفاق على أن الجميع سنة الا ما نقل عن الظاهرية في رفع اليدين . والوارد في الحث على الجماعة محكى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم مع التشديد البالغ في ذلك ، كما صرحت به كتب الحديث . وذكر في « مجمع الزوائد » في باب « التشديد في ترك الجماعة » وفي « باب الجمعة » شطراً نافعاً في ذلك. ولذا جنح كثير من العلماء الى القول بوجوبها وأنها من فروض الاعيان كما تقدم . وبهذا يظهر أن الراجح تأثير الجماعة في المساجد مع ترك السنن التي لا تقسد الصلاة بتركها على الصلاة منفرداً مع الوفاء بها. وأيضاً فالعذر في ترك السنن موجود كما سبقت الاشارة اليه ، وهو وان لم يكن منصوباً عليه لكنه مأخوذ من أصول صحيحة ، بخلاف ترك الجماعة فلا يسوغ الا لقيام العذر المنصوص عليه كالخوف والمرض . وأيضاً فلم يرد في تلك السنن حديث صحيح بالثواب المرتب عليها الا ما يروى عن عقبة بن عامر موقوفاً عليه أنه قال : « فيمن رفع يديه في الصلاة له بكل اشارة عشر حسنات » بخلاف الجماعة ، فقد ورد من الثواب عليها والتضعيف فيه ما هو معلوم في كتب الصحاح وغيرها ، وهذا وجه مرجح . وأيضاً فقدورد الأمر بحضور الجماعة مع الاختلال بأعظم سننها ، وهو تأخير الصلاة عن وقتها ، كحديث قبيصة بن وقاص عند الطبراني ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يكون عليكم أمراء من بعدي يؤخرون الصلاة فهي لكم وهي عليهم » فصلوا معهم ما صلوا بكم القبلة . وقد روي نحوه من حديث عبادة بن الصامت وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم . وأيضاً فالجماعة من شعار الدين ، وقد نص العلماء فيما اذا أطبق أهل قرية على ترك الجماعة على جواز قتالهم بخلاف السنن المذكورة فلم تكن داخلية في الشعار . وأيضاً فما تقدم في شرح قول الامام عليه السلام : « أفضل الأوقات » أولها من ترجيح صلاة الجماعة مع تأخيرها على الصلاة أول الوقت منفرداً يأتي هنا ، فتأمل ، والله أعلم .

قوله : « الى فروع أذنيه » اختلفت ألفاظ الأحاديث في ذلك ، ففي بعضها « حتى تحاذي منكبيه » ، وفي أخرى « حتى تحاذي أذنيه » وفي أخرى « حتى تحاذي فروع أذنيه » ، وكلها في « الصحيح » . وعند غير مسلم « فوق أذنيه مدداً مع رأسه » وفي رواية « الى صدره » . واختلفت المذاهب في ذلك بحسب اختلاف الألفاظ . قال النووي : جمع الشافعي بين الروايات بانه يرفع يديه حذو منكبيه بحيث تحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه ، وإبهاماه شحمتي أذنيه

وراحته منكبيه . ونقل القاضي عياض عن بعضهم انه على التوسعة . وكذلك اختلفت الآثار في زمن الرفع ، ففي بعضها « كان اذا كبر رفع يديه » ، وفي بعضها « إذا افتتح الصلاة رفع يديه » وفي أخرى « اذا قام الى الصلاة رفع يديه » . وفي حديث مالك بن الحويرث : « اذا صلى كبر ثم رفع يديه » .

قال النووي : ولأصحابنا فيه أوجه : أحدها رفع غير مكبر ، ثم يبتديء التكبيرة مع ارسال اليدين وينيه مع انتهائه . والثاني يرفع غير مكبر ، ثم يكبر ويداء قارتان ، ثم يرسلها . والثالث يبتديء الرفع من ابتداء التكبير وينيهها معاً . والرابع يبتديء بها معاً وينهي التكبير مع انتهاء الارسال . والخامس - وهو الاصح - يبتديء الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحجاب في الانتهاء ، فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس تم الباقي ، وان فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع . والمرأة كالرجل في سنية الرفع لهما جميعاً . قال محمد بن منصور : المرأة ترفع يديها في تكبيرة الصلاة الى ثدييها في أول صلاتها ، لا أعلم بين أهل العلم في هذا اختلافاً ، ومثله في « الجامع الكافي » . وروي (١) عن محمد انها تستر كفيها ، والله أعلم .

وأما الكلام على ضم اليدين في الصلاة فسيأتي في كتاب الصيام - ان شاء الله تعالى - عند ذكره في الأصل .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« انه كان إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ، كبر ولم ينتظر » .

قل في « الشفاء » : أي لم ينتظر لتام الاقامة . والحديث أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » بسنده الى زيد بن علي عليه السلام مرفوعاً . وفي « مجمع الزوائد » في « باب ما يفعل الامام إذا أقيمت الصلاة » عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال بلال : قد قامت الصلاة نهض فكبر » رواه الطبراني في « الكبير » من طريق

(١) يعني : ابن منصور . تمت منه .

حجاج بن فرثوخ وهو ضعيف جداً . اه . وذكره عنه أيضاً باب في التكبير بلفظ : « كان بلال إذا قال : قد قامت الصلاة ، نهض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتكبير » قال : رواه البزار ، وفيه حجاج بن فروخ وهو ضعيف . وأخرجه البيهقي في « سننه » في « باب من زعم أن الامام يكبر قبل فراغ المؤذن من الاقامة » بلفظ : رواية البزار ، وقال : هذا لا يرويه الا حجاج بن فروخ ، وكان ابن معين يضعفه . اه .

« وقد نص الهادي عليه السلام في « الاحكام » بنحوه وقال : فاذا قال : « قد قامت الصلاة . كبر الامام ولم ينتظر شيئاً » وكذلك بلغنا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام انه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ، كبر ولم ينتظر شيئاً » . اه . قال في « البحر » عن القاسم والهادي في أحد قوليهما وزيد بن علي والباقر وأحمد بن عيسى وأبي حنيفة ومحمد انه يقام للصلاة عند الحيلة في الاقامة اجابة لها ، ويكبر عند قوله : قد قامت الصلاة ليُصَدَّق ، أي ليقع التصديق للمقيم فيما يقوله .

وقال صاحب « المعاني البديعة في اختلاف أهل الشريعة » - بعد أن ذكر مذهب الشافعي وأحمد ومالك وغيرهم - : إنه اذا فرغ المؤذن من الاقامة قام الامام والمأموم الى الصلاة وكبر مالفظه : وعند أبي حنيفة والثوري وأصحاب عبد الله بن مسعود والنخعي وسويد ابن غفلة وأبي مجاز وأبي يوسف في رواية « إذا قال المؤذن : حي على الصلاة يقومون في الصف ، فاذا قال : قد قامت الصلاة ، كبر الامام وكبر القوم . واختاره ابن المنذر . اه .

وعمل هؤلاء دليل على صحة الحديث ، وفيه دليل واضح على أن التوجه بعد التكبير اذا لا يتسع ما بين قول المقيم : « حي على الصلاة » وبين قوله : « قد قامت الصلاة » ، للتوجه قطعاً . وقد روي في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور انه قال : الاستفتاح والتعوذ بعد التكبير ، وكذلك سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام وعن غيره من أهل البيت عليهم السلام ومن غيرهم .

فائدة قال في « زاد المعاد » : « كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة ، قال : « الله أكبر » ولم يقل شيئاً قبلها ، ولم يلفظ بالنية ، ولا قال : أصلي لله صلاة كذا مستقبل القبلة أربع ركعات إماماً أو مأموماً ، ولا قال : أداء ولا قضاء ، ولا فرض الوقت . وهذه عشر

بدع لم ينقل عنه أحد قط بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مسند ولا مرسل لفظة واحدة البتة، بل ولا عن أحد من الصحابة ولا استحبه أحد من التابعين ولا الأئمة الاربعة، وكان دأبه في احرامه : « الله أكبر » لا غيرها، ولم ينقل أحد قط سواها، وكان يرفع يديه معها ممدودة الأصابع مستقبلها إلى القبلة إلى فروع أذنيه، ثم يضع اليمنى على ظهر اليسرى . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام « انه كان يكبر في رفع وخفض » . وقال زيد بن علي : انه كان يكبر في رفع ^{كله} وخفض .

قال القاضي : هكذا سماعنا للخبر - يعني بحذف كل - وليس المراد في رفع واحد وخفض واحد في جملة الصلاة بل المراد في كل رفع وخفض . ولذا فسرہ الامام زيد بن علي عليها السلام عقبيه بذلك . وللاحدث شواهد عن علي عليه السلام ، فمن ذلك ما في « مجمع الزوائد » وافظه : وعن أبي موسى ، قال : « لقد أذكرنا علي بن أبي طالب عليه السلام صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إما نسيناها وإما تركناها ، قال : فكان يكبر إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع » . رواه البزار ورجاله ثقات . اهـ . ورواه ابن ماجه . قال : حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة ، عن أبي بكر بن عياش ، عن أبي اسحاق ، عن يزيد ابن أبي مريم ، عن أبي موسى قال : « صلى بنا علي يوم الجمل صلاة ، أذكرنا بها صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود » قال أبو موسى : فاما نسيناها واما تركناها عمدًا . وذكره ابن عبد البر فقال : حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، نا أحمد بن زهير ، نا أبو نعيم ، نا اسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن الاسود بن يزيد ، عن أبي موسى وافظه : : « فكان يكبر كلما رفع وكلما وضع وكلما سجد » . ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم من حديث مطرف قال : « صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب ، فكان إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر ، فلما انصرفنا من الصلاة أخذ عمران بيدي ، ثم قال : لقد صلى بنا هذا صلاة

محمد صلى الله عليه وآله وسلم - أو قال: قد ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم - ورواه أبو داود وأحمد في مسند عمران بن حصين من « مسنده »، وكلاهما بإسنادين صحيحين، وفي حديث أحمد أن الصلاة بالكوفة . وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود ، وأبو بكر وعمر » . قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري وأبي موسى وعمران بن حصين ووائل بن حجر وابن عباس . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي كرم الله وجهه وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين ، وعليه عامة الفقهاء والعلماء . اهـ .

قال أبو عمر بن عبد البر : قال قوم من أهل العلم : إن التكبير إن شاء الله هو إذن بحركة الامام وشعار للصلاة وليس بسنة الا في الجماعة . وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن لا يكبر . وقال أحمد : وأحب إلي أن يكبر إذا صلى وحده في الفرض . وأما في التطوع فلا .

وروي عن ابن عمر « انه كان لا يكبر الا اذا صلى وحده » . وقد روي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وقتادة انهم كانوا لا يتمون التكبير . واحتجوا بحديث عبد الرحمن بن أبيز ، عن أبيه : « انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان لا يكبر إذا خفض - يعني بين السجدين - » رواه أحمد وأبو داود . وأجيب عنه بأن أحاديث التعميم مثبتة ، وهي مقدمة على رواية النفي ، كما في حديث ابن أبيز وبان رواية التكبير أكثر وأشهر . وقد قلنا انه سنة فلعل هذا كان مرة لبيان الجواز . وقد ذهب الى وجوبه أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه لظاهر استمراره صلى الله عليه وآله وسلم ومداومته عليه ، والجمهور على خلافه . قالوا : لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم المنيء صلاته وانما علمه تكبيرة الاحرام ، وهو موضع بيان للواجب ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة . وهذا الاطلاق مقيد بماورد من أن رفع الرأس من الركوع ليس فيه تكبير بل التحميد أو التسميع إجماعاً . وان اختلفوا في تعيين ما يقال في حق الامام والمؤتم ، فضعاه انه يكبر في كل رفع وخفض إلا في رفع رأسه من الركوع لحديث أبي هريرة وغيره : « ثم يقول : « سمع الله لمن حمده » حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم : « ربنا ولك

الحمد . وقد ذهب الى الجمع بينهما الشافعي . وذهب الهادي والقاسم ورواية عن الناصر أن التسميع للامام ، والفرد والحمد للمؤتم . قالوا : الحديث : « إذا قال الامام : « سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » . والحديث الاول يفيد الجمع بينهما . وادعى الطحاوي وابن عبد البر الاجماع على كون المفرد يجمع بينهما ، وجعل الحجة جمع الامام بينهما لاتحاد حكم الامام والمفرد ، وكذا عن زيد بن علي والناصر ، وأما المؤتم فيقتصر على قوله : « ربنا لك الحمد » . قال في « المنار » : وهذا هو الحق وسيأتي بيان وجه ذلك .

قال بعض أهل العلم : ويستحب للامام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها ، وبقوله : « سمع الله لمن حمده » ليعلم المأمومين انتقاله . فان كان ضعيف الصوت استحب أن يجهر به المؤذن أو غيره من المأمومين جهرأ يسمع به الناس ، وروى البخاري من حديث سعيد بن الحرث قال : « صلى بنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود ، وحين سجد ، وحين رفع ، وحين قام من الركعتين ، وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وروى البيهقي نحوه بإسناد جيد . وعند مسلم من حديث جابر في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره . وكذلك في حديث عائشة في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه وأبو بكر يسمعهم التكبير . رواه البخاري ومسلم بمعناه ، هذا كله حكم الامام . وأما المأموم والمفرد فقليل : سنتهما الاسرار به ، وأدناه أن يسمع نفسه وإن كان أصم ، فبحسب ذلك لا يجزيه غيره ، ويستحب أن لا يصل تكبيرة الركوع بالقراءة بل يفصل بينهما بسكتة لطيفة ، وأن لا يخلو الركن من مصاحبة الذكر على وجه لا يقع به الافراط في تمطيط الصوت ، والله أعلم .

قال زيد بن علي عليه السلام : التكبيرة الاولى فريضة ،
وباقى التكبير سنة .

في كلامه عليه السلام اشارة الى وجوب تكبيرة الافتتاح ، وهو مذهب عامة العلماء

إلا ما روى عن الزهري وابن المسيب والحكم والاوزاعي وقادة أنها سنة وأنه يجزيء الدخول في الصلاة بالنية . وحجة الجمهور حديث المسيء صلاته : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر » وماسيأتي في الكتاب من حديث « مفتاح الصلاة الطهور » وتحريمها التكبير » وحديث : « إذا قمت إلى الصلاة ، فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة ، فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » فهذه الأدلة مع فعله المستمر حجة على الوجوب . وأما سنيته في التكبير فقد تقدم بيانه قريباً .

وقال زيد بن علي عليه السلام : إن سبّح أو هلّل كان
داخلاً في الصلاة . وقال زيد : لا يكون الرجل داخلاً في
الصلاة إلا بتكبير .

ظاهر هذا الكلام التعارض ، والذي فسر به الامام المهدي في « المنهاج » أن مراد الامام بقوله : « إن سبّح أو هلّل كان داخلاً في الصلاة » عدم اشتراط لفظ : « الله أكبر » بل هو أو ما يقوم مقامه مما يدل على التعظيم كالتمسيح وتهليل ، وكذا الترجمة عنها بالفارسية سواء كان يحسن العربية أو لا . ومراده بقوله : « لا يكون الرجل داخلاً في الصلاة إلا بتكبير » يعني أو ما يقوم مقامه . وهذا الذي حكاه في « البحر » والانتصار عن زيد بن علي كذهب أبي حنيفة ومحمد . واعتزله القاضي في « شرحه » بأن تقدير « أو ما يقوم مقامه » ينافي ظاهر الحصر ، ويؤدي إلى فتح باب التقدير بلا دليل ظاهر عليه ، وإن الأولى في تأويل كلامه عليه السلام بأن يحمل قوله عليه السلام : « إن سبّح أو هلّل .. الخ » على معنى أنه إذا توجه بعد التكبير بما فيه تمسيح أو تهليل كرواية « لا إله إلا أنت سبحانك ظلمت نفسي ... » الحديث .. فهو بذلك داخل في الصلاة لصحة التوجه به كما يكون داخلاً بقوله : « وجهت وجهي ... الخ » ويبقى الحصر في قوله « إلا بتكبير » على ظاهره من كون الدخول في الصلاة مقصوراً على هذه الصيغة المعروفة . قال : وهو الموافق للأحاديث النبوية والمروى عن أمير المؤمنين عليه السلام .

قال في « الجامع الكافي » : كان أحمد والقاسم والحسن يفتتحون الصلاة بالله أكبر ، ولم

يبلغنا أن أحداً منهم أجاز أن تفتح بغير ذلك . ١ هـ . وهو قول الهادي والناصر والمؤيد بالله ومالك وأبي يوسف . واحتجوا بحديث : « وتحريمها التكبير ، وسيأتي . ووجه الحجة فيه أن الألف واللام للمهد الى الصيغة المعروفة من فعله المستمر ، وهو تكبيرة الافتتاح مع كون التركيب يفيد الحصر لتعريف المسند والمسند اليه ، كما قرره أهل البيان في قولهم : المنطلق زيد ، فيفيد أن تحريمها هو التكبير لا غيره . وما ذكروه من أن التسييح ونحوه داخل في معنى التكبير اذ هو التعظيم فيقع بكل ما دل عليه ، والعبرة بالمعنى مدفوع بأن اللازم اتباع ما دل عليه اللفظ العربي ، وليس التسييح ونحوه تكبيرا في عرف اللغة . ولهذا فانه لو قال رجل لمبه : ان كبرت فانت حر أو قال لامرأته ان كبرت فانت طالق لم يقع العتق والاطلاق بالتسييح ولا بالتهليل . ولا نسلم أن العبرة بالمعنى ، بل لا يمتنع قصد الشرع الى اعتبار اللفظ والمعنى جميعاً . والمعاني مفسدة للعبادات ، فلا تجزي الأقيسة فيها . ولعل الله سراً ومصالحة استأثر بعلمها في الافتتاح بالتكبير ، وكل قائل يقول بأن غيره يقوم مقامه مهمل لرعاية هذا المعنى في تحككات الشرع وتعبداته ، وقد رام الاطلاع على أسرار غيبية استأثر الله بها . هكذا ذكره الامام عز الدين في « شرح البحر » وهو ينظر الى القاعدة التي مهدها بعض المحققين من أهل الأصول ، وهي : ان الأمر إذا تعلق بشيء بعينه لا يقع الامتثال الا بذلك الشيء ، ولو وجد غيره بمناء لأنه قبل فعله لم يأت بما أمر به ، فلا يخرج المكلف عن المهدة فما ورد من الأمر بالتكبير فيما تقدم ذكره قبل هذا البحث من الأحاديث يجري فيه ما ذكر ، والله تعالى أعلم .

تنبيه : قال القاضي : وينبغي أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الاحرام . وما أحسن ما رواه العامري في « بهجة المحافل » في تحقيقها عن الشيخ عبد الله بن قدامة المقدسي ولفظه : أعلم أن النية هي القصد والعزم على فعل الشيء ، ومحلها القلب لا تعلق لها باللسان أصلاً . ولذلك لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه في النية لفظ بحال ، ولا سممنا عنهم ذكر ذلك . وهذه العبارات التي حدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة جعلها الشيطان معتزكا لأهل الوسواس يجسهم عندها ويمنهم بها ويوقعهم في طلب تصحيحها ، فترى أحدهم يكررها ويجهد نفسه في اللفظ بها حتى كأنه يحمل ثقلاً يرفعه ، وليست من الصلاة أصلاً . واذا النية قصد فعل الشيء ، وكل عازم على فعل الشيء فهو ناوٍ له . فمن قصد الوضوء فقد نواه ، ومن قصد الصلاة فقد نواها . ولا يكاد عاقل يقصد شيئاً من عباداته ولا غيرها بغير نية ، فالنية أمر لازم لأفعال الانسان المقصودة لا تحتاج الى تعب ، ولو أراد إخلاء فعله عنها

لمعجز عن ذلك ، ولو كلفه الله الصلاة والوضوء بغير نية لكلفه ما لا يطيقه ولا يدخل تحت سمعه . وما كان هكذا فما وجه التعب في تحصيله ؟ فإن شك في حصولها منه فهذا نوع جنون . فإن علمه بحال نفسه أمرٌ يقيني فكيف يشك فيه عاقل ؟ ولم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم - منطوقاً ولا مفهوماً - أنه تلفظ بالنية ولا بالمنوي ولا دخل في الصلاة بغير التكبير . اهـ . وقد تقدم في أول الطهارة الكلام على النية وما يتعلق بها فراجع .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده عن علي عليهم السلام ، قال ، قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم .

قال في « البدر المنير » : له خمس طرق : عن علي وعن جابر وعن أبي سعيد وعن عبد الله ابن زيد وعن ابن عباس ، وروي عن ابن مسعود وأنس موقوفاً . اهـ . وقال في « التلخيص » بعد إيراد الحديث : الشافعي وأحمد والبخاري وأصحاب السنن إلا النسائي ، وصححه الحاكم وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن الحنفية ، عن علي عليه السلام . قال البخاري : لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه . وقال أبو نعيم : تفرد به ابن عقيل . وقال العقيلي : في إسناده لين ، وهذا أصح من حديث جابر ، وحديث جابر الذي أشار إليه رواه أحمد والبخاري والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قُرْم عن أبي يحيى القتات ، عن مجاهد ، عنه . وأبو يحيى القتات ضعيف . وقال ابن عدي : أحاديثه عندي حسان ، وساق في « التخريج » بقية كلام « التلخيص » وعقبه بما لفظه : قلت : تبين من جميع ما ذكره الحافظ ابن حجر أن حديث علي عليه السلام أجود اسناداً من حديث غيره ممن تقدم ذكره . من الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن الموقوف على عبد الله بن مسعود صحيح الاسناد ، ولعله لا يكون للاجتهاد فيه مدخل فيحمل على التوقيف . اهـ .

قلت : عبد الله بن محمد بن عقيل : تقدم الكلام عليه في « باب الحيض » بما يدل على صحة الاحتجاج بروايته ، وأن حديثه في مرتبة الحسن .

قال بعض شارحي « سنن أبي داود » : حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه الترمذي ، وقال : هو أصح شيء في الباب وأحسن . وقال الترمذي أيضاً : وابن عقيل صدوق وكان أحمد بن حنبل وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه ، وهو مقارب الحديث . قال : وفي

الباب عن جابر وأبي سعيد ، وقد تكلم بعضهم في ابن عقيل من قبل حفظه ولا يؤثر ، وأخرجه ابن جرير في « تهذيبه » وقال : هو خبر عندنا صحيح سنده . وقد وقفه غير الثوري على علي ولم يرفعه . اه .

والحديث يدل على اشتراط التكبير في الصلاة كما تقدم بيان مأخذه وعلى اشتراط الطهور . قال ابن العربي : ويسمى الوضوء مفتاحاً لأن الحدث مانع من الصلاة ، كالغلق على الباب يمنع من دخوله الا بمفتاح . قال الخطابي : وفيه من الفقه أن تكبيرة الافتتاح جزء من الصلاة لاضافته إياها إليها كما يضاف الركوع والسجود ، فلا يجوز اخلاؤها عن شرط من شروط الصلاة . اه . ومعنى التحريم فيه ما ذكره في « جامع الأصول » أن أصله من قولك : حرمت فلانا عطاء أي منعه إياه ، وأحرم الرجل بالحج إذا دخل فيما يمنع معه من أشياء كانت مطلقة له ، وكذلك المصلي بالتكبير صار ممنوعاً من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها . فقيل : للتكبير تحريم لمنعه المصلي من ذلك ، وتحليلها التسليم أي داخل في الحل والاباحة لما كان ممنوعاً منه ، كما يستبيح المحرم بالحج عند الفراغ منه ما كان محظوراً عليه . اه . قال الخطابي : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وتحليلها التسليم » بالألف والسلام يدل على أنه لا يجوز الخروج من الصلاة بغير التسليم من الأقوال والأفعال ، كما ذهب إليه قوم من العلماء لأنه ذكر التسليم معرفاً وعينه كما عين الطهور والتكبير في الحديث ، وذلك موجب للتخصيص .

وقال زيد بن علي : إذا أدرك الامام وهو راكع ، فكبر

تكبيرة واحدة يريد بها الدخول في الصلاة ثم ركع أجزأه ذلك .

وقد ذكر معنى مقاله عليه السلام في « الجامع الكافي » ولفظه : قال محمد : وإن دخل مع الامام فكبر تكبيرة واحدة يريد بها الافتتاح والركوع جميعاً أجزته الصلاة ، وإن نوى الافتتاح ولم ينو بها الركوع أجزته صلاته ، وإن نوى بها الركوع ولم ينو بها الافتتاح لم تجزه الصلاة ؛ وعليه أعادتها . اه . والوجه في ذلك ظاهر ، والله تعالى أعلم .



فهرست

| صفحة | صفحة |
|-------------------------------------|-----------------------------------|
| ٦٠ | ج مقدمة الناشر . |
| زيد يروي « المجموع » عن | ١٧ مقدمة الطبعة الاولى . |
| القاضي يوسف ... الخ . | ١ تقارير. |
| ٦٤ ترجمة سليمان بن ابراهيم المحاربي | ٣٣ ترجمة الشارح رحمه الله تعالى . |
| وشيوخه نصر بن مزاحم . | ٤١ خطبة الشارح ، وفيها مسنده الى |
| ٦٦ ترجمة ابراهيم بن الزرقان . | أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي |
| ٦٦ ترجمة أبي خالد عمرو بن خالد | راوي « المجموع » . |
| الواسطي ، وفيها فصول ثلاثة : | ٤٧ مقدمة في تراجم رجال اسناده |
| الاول في ترجمته وما قاله فيه | من عند القاضي جعفر . |
| أثمتنا ... الخ . | ٤٨ ترجمة القاضي شمس الدين جعفر |
| ٧٣ الفصل الثاني فيما قاله فيه أهل | ابن أحمد بن عبد السلام . |
| الجرح والتعديل ... الخ . | ٥٢ ترجمة الامام الحافظ قطب الدين |
| ٩٣ الفصل الثالث فيما ذكره بعض | أبي العباس الكني . |
| الأصحاب من مخالفته الأئمة في | ٥٣ ترجمة الامام فخر الدين الحسن |
| بعض الروايات . | زيد بن الحسن بن علي البيهقي ، |
| ٩٦ الفصل الأول في صفة الامام | وفيها ذكر شيوخه . |
| زيد بن علي وحليته وسمته ، وما | ٥٧ مطلب في الكلام على ما ذكره |
| حكاه أهل العلم من أوصافه الحميدة ، | علماء الأصول من اشتراط |
| وما روه من الأحاديث الواردة | اتحاد مذهب العدل والمعدل |
| فيه عن جده المصطفى صلى الله | والجرح والمجروح ... الخ . |
| عليه وآله وسلم وما أثر فيه عن | |

- آبائه الكرام .
 ١١١ الفصل الثاني في ذكر من روى عنه والآخذين منه وما يتصل بذلك .
 ١٢٢ مطلب في بيان أن أصح الاسانيد اسناد الامام زيد بن علي ... الخ .
 ١٢٤ الفصل الثالث في صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره .
 ١٣٥ الفصل الرابع في الكرامات التي ظهرت بعد مقتله عليه السلام .
 ١٣٨ ترجمة الامام العبادة والامام أبو الحسين علي بن الحسين والد الامام زيد رضي الله عنها .
 ١٤٧ ترجمة الامام الشهيد أبي عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب .
 ١٦٦ ذكر أمير المؤمنين الامام أبي الحسين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه .
 ١٧٤ مطلب في قول الرسول عليه الصلاة والسلام «انا دار الحكمة» وفي رواية «انامدينة العلم» ... الخ .
 وكثرة اختلاف الحفاظ فيه ، وتناقضهم ، وان لهم فيه أربعة آراء .

- ١٨٢ فصل في ذكر ما وقع في المجموع ، من الجبهات .
 ١٩٣ كتاب الطهارة .
 وباب الوضوء .
 ١٩٥ ذكر مخارج حديث الوضوء .
 ومعنى التخريج ، وبيان ما قاله ابن دقيق العيد في قول المحدثين : هذا الحديث أخرجه فلان وفلان ... الخ .
 ٢٠٢ الاختلاف في دخول المرققين في وجوب غسل اليدين ، ومنشأ الاختلاف ظاهر قوله تعالى : «وأيدكم الى المرافق» وقول بعض شراح الحديث ان في الآية اجمالاً ... الخ .
 ٢٠٤ حقيقة القول في المضمضة والاستنشاق والخلاف في وجوبها ، وبيان أن الحديث ليس فيه كيفية المضمضة والاستنشاق بالنسبة الى الفصل والجمع . الخ .
 ٢٠٨ بيان أن مسح الرأس واجب اجمالاً والاختلاف في قدر المسوح وما يتبع ذلك من

الاختلاف في معنى الباء وما يتصل بذلك .

٢١٢ بيان حجة أبي حنيفة في تقدير المسوح بالربع، وحجة الشافعي في المسوح بالبعض، واختلاف اصحابه في تقدير ذلك البعض .

٢١٣ بيان الاختلاف في وجوب غسل الاذنين في الوضوء .

٢١٥ مطلب فيما ذكره علماء الأثر من تعارض الوصل والارسال وما يترتب على ذلك من عدم جبر الحديث الضعيف، وكيفية مسح الاذنين ... الخ .

٢١٧ مطلب في اتفاق الفقهاء على أن الواجب غسل القدمين مع الكمين هو مذهب الامامين، وقول ابن جرير والجائي بالتخير بين المسح والغسل، وبيان الاستدلال لظاهر الآية بثلاث طرق .

٢٢٢ فائدة في بيان حقيقة الكمين المذكورين في الآية، وفوائد تتعلق بحديث الباب، والفائدة الاولى في تحقيق معنى النية .

٢٢٤ مطلب قال الغزالي في «فتاويه»: أمر النية سهل في العبادات، وتحقيق معنى النية ... الخ .

٢٢٥ تنبيه : والنية في أول الفعل المشتمل على أجزاء متعددة... الخ .

٢٢٧ اختلف العلماء هل تتعلق النية بالوضوء أو بالصلاة، وتقسيم ابن دقيق العيد الحادث الى ثلاثة اقسام .

٢٢٨ الفائدة الثانية : يؤخذ من الحديث عدم وجوب التسمية في الوضوء، واختلاف العلماء في ذلك .

٢٣١ اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحديث الحسن، وترجيح حمل اللفظ على حقيقته الشرعية .

٢٣٢ يؤخذ من صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم شرعية الترتيب بين أعضاء الوضوء. واختلاف العلماء في وجوبه، والاستدلال على ذلك .

٢٣٤ الكلام على شرح قول المصنف: وسألت زيد بن علي عن الرجل ينسى مسح رأسه ... الخ وفيه مسألتان .

- ٢٣٥ الكلام على قول المصنف الاستنجاء سنة مؤكدة .. الخ.
- ٢٤٠ الكلام على قول المصنف : والمضمضة والاستنشاق سنة مؤكدة .
- ٢٤١ الكلام على قول المصنف : ولا يجوز ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة ... الخ .
- ٢٤٢ شرح قوله عليه السلام : « ولا بأس أن يتوضأ بسؤر الحائض والجنب » ... الخ .
- ٢٤٤ الكلام على قول المصنف : ولا يجوز أن يتوضأ بماء قد ولغ الكلب فيه ولا سبع .
- ٢٥٢ الكلام على قول المصنف : ولا بأس بسؤر السنور والشاة والبعير والفرس وما يتعلق بلعاب البغل والحمار ... الخ .
- ٢٥٥ ذهب أبو حنيفة الى نجاسة الهر كالسبع لكن كره سؤره ، ولمذهبه ثلاث حجج .
- ٢٦٠ الكلام على قوله عليه السلام : « ولا يجوز الوضوء باللابن ولا بالنبيذ ... الخ » .

- ٢٦٥ فائدتان : الاولى في حكم الماء المستعمل وحقيقته ، وقد اختلف فيه على أربعة مذاهب ، وحجة كل مذهب .
- ٢٧٠ الفائدة الثانية : في أن الماء الذي ظهرت له رائحة مستخبثة ولم تكن نائرة عن نجس أنه يجوز التطهر به .
- ٢٧١ الكلام على قول المصنف : ينقض الوضوء الفائط والبول والريح والرعاف والقيء والمدة والنوم ، ويبان الناقض منه والاستدلال على ذلك .
- ٢٨٣ الكلام على قول المصنف : ولا بأس بالوضوء من ماء الحمام ... الخ .
- ٢٨٥ مطلب أن أصحابه عليه السلام دخلوا الحمام ، وبين لهم مفاسده .
- ٢٨٧ فائدة : هل يجوز التنوير بدل الحلق ..؟ وفيها أن أول من صنعت له النورة ودخل الحمام سليمان بن داود عليه السلام .
- ٢٨٨ الكلام على قول المصنف : اذا وطأت شيئاً من رجيع الدواب

وهو رطب فأغسله ، وإن كان
يابساً ... الخ .

وأن زيد بن علي ترخص في لحم
الخيل ... الخ ، والخلاف بين
العلماء في جواز أكله وعدمه
والاستدلال على ذلك .

٢٩٣ الكلام على قول المصنف :
ولا بأس بأبوال الغنم والابل
والبقر ... الخ .

٢٩٦ الكلام على قول المصنف :
ولا يجوز للمرأة أن تمسح على
الخمار ... الخ ، وقول المصنف
أيضاً في الدم يصيب الثوب ... الخ .

٢٩٩ الكلام على قول المصنف : رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وطيء بمر بعير رطب فمسحه
بالارض وصلى ... الخ .
وإذا ظهر البول على الحشفة
فأغسله .

٣٠٠ مطلب في سؤال زيد بن علي عن
القلس ... الخ .

٣٠٢ الفرق بين القلس والقيء .

٣٠٤ الكلام على قوله عليه السلام :
« إن القبلة لا تنقض الوضوء » .

٣٠٩ الكلام على قول المصنف : إن
أكل لحم الابل ولحم الغنم لا
ينقض الوضوء ... الخ .

٣١٧ الكلام على قول المصنف : لا
وضوء على من مس ذكره .
واختلاف العلماء في ذلك ، وذكر
أدلتهم .

٣٢١ بيان أن الداهيين إلى النقض
سلكوا في الاحتجاج
على ذلك طريقين ... الخ .

٣٢٩ باب الفسل الواجب والسنة
٣٣٥ بيان بدء الفسل في حديث
ابن عباس .

٣٣٩ الكلام على قول المصنف : سألت
زيد بن علي عليه السلام عن
الفسل من الجنابة ... الخ .
٣٤١ بيان حجة المالكية في اشتراط
الدلك ، وحجة القائلين بعدم
وجوب الدلك .

٣٤٥ الكلام على قول المصنف : إن
من غسل رأسه من الجنابة ثم
جلس حتى جف أعيد الماء
عليه أم لا ؟ ..

٣٤٧ بيان رواية زيد عليه السلام :
« إذا التقى الختانان وتوارت
الحشفة فقد وجب الفسل » .. الخ .

٣٥٢ فائدة : والاعتبار في وجوب

الغسل في هذا الباب بتغيب الحشفة والتفصيل في ذلك ، ودليل وجوب الغسل .

٣٥٣ بيان قول سيدنا زيد رضي الله عنه : «تغتسل المرأة إذا احتملت وانزلت ... الخ» .

٣٥٤ شرح قول سيدنا زيد عليه السلام في الرجل يجد البلل ولا يذكر الرؤيا ، اذا كان ماء دافقاً اغتسل ... الخ .

٣٥٦ شرح قوله رضي الله عنه عن النبي يصيب الثوب يغسل قليله وكثيره والبول والغائط ... الخ وقد تضمن ما ذكره عليه السلام بحنين :

الأول في نجاسة المنى وطهارته.

٣٦١ البحث الثاني في نجاسة البول والغائط .

٣٦٢ اختلاف العلماء في مسألتين الأولى في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام، هل هو طاهر أو نجس ؟ . . . والثانية اختلفوا في غسل

النجاسات من الثياب والابدان والارض هل يجب أو لا ؟ ..

٣٦٤ شرح قوله عليه السلام فيما رواه عن جده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : «كنت رجلاً مذاء ... الخ» .

٣٦٧ ترجمة المقداد بن عمرو .
٣٦٨ شرح قوله عليه السلام : «أحب للجنب أن يبول قبل أن يغتسل ... الخ» .

٣٦٨ ترجمة حسين بن نصر .
٣٧٠ الكلام على الحائض والجنب يرقان في الثوب ... الخ .

٣٧٢ بيان حكم مصافحة الجنب للطاهر .
٣٧٥ ترجمة حذيفة بن اليمان .

٣٧٦ باب في الرعاف والنوم والحجامة .

٣٧٨ بيان حكم الذي لا يرقأ رعاfe .
٣٧٨ حكم من نام في الصلاة وهو راكع أو ساجد .

٣٧٩ باب مقدار ما يتوضأ به للصلاة وما يكفي الغسل .

٣٨٣ هل يجوز أن يطعم الجنب قبل أن يغتسل ... الخ .

٣٨٧ ولا بأس أن يجامع ثم يعاود قبل أن يتوضأ ... الخ .

٣٨٨ فائدة في الترغيب والترهيب يستحب للجنب ... الخ .

٣٨٨ حكم الخوض في ماء المطر ، وكون الأرض يطهر بعضها بعضاً . واختلاف العلماء في ذلك .

٣٩٢ الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء ... الخ » .

٣٩٤ الكلام على قوله رضي الله عنه « عذاب القبر من ثلاث ... الخ » .

٣٩٧ باب السواك وفضل الوضوء .

٤٠٠ شرح قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما من إمريء مسلم قام في جوف الليل ... » .

٤٠٢ شرح قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تقبل صلاة إلا بركاة ، ولا تقبل صلاة إلا بقرآن ... الخ » .

٤٠٦ الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أعطيت ثلاثاً لم يعطهن نبي قبلي ... الخ » .

٤١٢ بيان ما يقوله الشخص إذا دخل المخرج ... الخ .

٤١٤ بيان ما يقوله التوضيء عند فراغه من الوضوء .

٤١٧ بيان جواز الوضوء مرة مرة ، والثلاث أفضل .

٤١٧ عن علي بن أبي طالب « أنه توضأ ومسح نعليه » ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث .

٤١٩ بيان حكم مؤثر المشرک في الوضوء . واختلاف العلماء في طهارة الكافر ونجاسته . وأدلة العلماء على ذلك .

٤٢٦ هل الغيبة والنميمة تنقض الوضوء ؟ .. والجواب عن ذلك .

٤٢٨ بيان حكم الخنفساء والصباح والشقاق تموت في الاناء .

٤٣١ الكلام على قول زيد بن علي عن الرجل يتوضأ مرتين مرتين ... الخ حكم من توضأ ثم قص أظفاره . يمر الماء على أظفاره ... الخ .

٤٣١ باب المسح على الخفين والجباثر .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم ير المسح على الخفين ، وفيه تحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤٤٤ مطلب بيان عدم جواز المسح على العمامة والكفة والحمار .

٤٤٥ مطلب جواز المسح على الجبيرة في غسل الجنابة .

٤٤٩ مطلب في أن الوضوء يقوم مقام الغسل اذا كان بالجسم قروح فاحشة لا يمكن غسلها .

٤٥١ مطلب جواز المسح على الخفين للمعذر .

٤٥٢ مطلب في الوضوء لكل صلاة من الدماميل التي تسيل ولا تنقطع .

٤٥٣ باب ما يفسد الماء .

٤٥٦ مطلب في حكم ماء البئر يقطر فيها البول أو الدم أو الحمر ... الخ .

٤٥٨ باب التيمم .

٤٦٤ مطلب في أن الجنب اذا لم يجد

الماء يتيمم ويصلي ، واذا وجد الماء اغتسل ولا يعيد الصلاة .

٤٦٩ مطلب في أن التيمم لا يصلي بتيممة الا صلاة واحدة ونافلتها .

٤٧١ مطلب في أن التيمم لا يؤم المتوضئين ولا المقيدين المطلقين .

٤٧٢ مطلب في أن كل شيء تيممت به من الأرض أجزاءك .

٤٧٧ مطلب في أن المسافر اذا لم يجد الماء يتيمم من غبار سرجه أو من برذعة حمارة ... الخ .

٤٧٨ مطلب في أن المرأة الحائض تطهر في السفر تيمم وتصلي ، فاذا وجدت الماء اغتسلت ولم تعد الصلاة .

وفي أن المسافر يجوز له الجماع ، وهو لا يجد الماء .

٤٨١ باب الحيض والاستحاضة والنفاس .

والكلام على حديث الباب من وجهين :

الاول في ذكر شواهد ومخارجه .

٤٨٨ الثاني في فوائده ومباحثه .

٤٩٤ مطلب في أن الجنب والحائض يقرأن الآية والآيتين ويمسنان الدرهم الذي فيه اسم الله ... الخ .

٤٩٦ ماورد في نهي المحدث عن مس المصحف من الأحاديث .

٥٠٣ مطلب في أن أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة ، وأقوال العلماء في ذلك .

٥٠٤ الكلام على قول علي بن الحسين:

كَانَ نِسَاؤُنَا الْحَيْضُ
يَتَوَضَّأْنَ ... الخ .

٥٠٥ مطلب في أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة .

٥٠٦ مطلب في أن الحائض اذا طهرت قبل المغرب قضت الظهر والعصر ... الخ .

٥٠٨ مطلب في قدوم نفر على عمر بن الخطاب رضي الله عنه للسؤال عما يحل لهم من الحائض ... الخ .

٥١٢ مطلب في بيان النفاس وأحكامه .
٥١٥ مطلب في أن حكم غسل الحيض والنفاس والجنابة في الصفة سواء .

٥١٧ مطلب في أن الصفرة والحمرة والكدره حيض . وفي قول زبد بن علي عليه السلام: لا يكون حيض على حمل .

٥١٨ مطلب في قوله عليه السلام: « لا يحل وطء الحائض حتى تغتسل » .

٥٢٠ مطلب في الحائض تزيد أيامها ... الخ .

٥٢٣ كتاب الصلاة .

باب الاذان .

٥٣٠ تنبيهان :

الأول - في ابتداء شرعية الأذان .

٥٣٤ الثاني - اختلف العلماء هل الأذان والاقامة واجبان أو مسنونان؟ .. والاستدلال على ذلك .

٥٣٨ مطلب في انه كان يقول في أذانه حي على خير العمل .

٥٤٤ مطلب في أن من أذن قبل الفجر فقد أحل ما حرم الله ... الخ .

٥٤٧ مطلب في قوله عليه السلام: « لا بأس أن يؤذن الرجل على غير وضوء وأكره للجنب ... الخ » .

٥٤٩ مطلب في قوله عليه السلام: « ثلاث لا يدعهن الا عاجز: رجل سمع مؤذنا ولا يقول كما يقول ... الخ » .

٥٥٢ تنبيهان :

الاول - فيما اذا اختلف المؤذن والسامع في المذهب ... الخ .

والثاني - في تفسير الجعلة والحواقة .

٥٥٣ بيان أن ليس على النساء أذان ولا اقامة .

٥٥٤ بيان حكم التفتي بالأذان، ولا بد

أن يكون الأذان غير ملحون .

٥٥٦ بيان أخذ الأجر على تعليم القرآن .

٥٦٠ مطلب في أن الأذان للصلوات

الحس والجمعة وليس في العيدين

أذان ولا إقامة ... الخ .

٥٦٢ بيان قول زيد بن علي عليه السلام:

« اذا كنت في سفر فاذن للفجر

وأقم لباقي الصلوات » .

٥٦٣ بيان قوله عليه السلام : « لا يجوز

أذان الصبي ولا المرأة للرجال ،

وانك اذا كنت في حضر فاذا نهم

يجزئك ... الخ » .

٥٦٤ مطلب في بيان الأحاديث الواردة

في فضل الأذان .

٥٦٧ فائدة « قيل : أذن للنبي صلى الله

عليه وآله وسلم ثمانية عبد الله

ابن زيد وبلال بن حمادة ... الخ .

٥٦٩ باب أوقات الصلاة .

٥٨٣ مطلب في تفسير دلوك الشمس،

وغسق الليل وقرآن

الفجر ... الخ .

٥٨٦ مطلب في أن أفضل الاوقات

أولها ، وان آخرت فلا بأس .

٥٨٧ فوائد : الاولى في اختلاف

العلماء هل الجماعة مع تأخيرها

أفضل من الصلاة في أول

الوقت ... الخ .

٥٩٢ مطلب في قول زيد بن علي

عليه السلام : ان الشفق هو

الحرمة .

٥٩٥ الكلام على قول رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم « انه سيأتي على

الناس أئمة من بعدي يمتنون الصلاة

كمية الابدان ... الخ » .

٥٩٧ الحديث يدل على مسائل: الأولى

في جواز اطلاق لفظ الأئمة

على أهل الجور ... الخ .

٦٠٠ اختلف العلماء في تارك

الصلاة ... الخ .

٦٠١ مطلب في بيان معنى افراط

الصلاة ... الخ .

٦٠٢ بيان اختلاف العلماء في الجمع

بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا ،

وفيه خمسة مذاهب .

٦١٤ بيان الأوقات التي تكرر

فيها الصلاة .

٦٢٠ تنبيهان :

الأول - في استثناء صلاة التطوع
في نصف النهار .

٦٢١ الثاني - في بيان قوله عليه السلام :
« ان الشمس تطلع بين
قرني شيطان » .

٦٢٣ شرح قوله عليه السلام : « اذا
فاتتك الصلاة نسيته فذكرتها
بعد العصر ... الخ » .
٦٢٤ مطلب في أن من أدرك ركعة
من العصر قبل أن تغرب الشمس
فقد أدرك العصر .

٦٢٦ باب التكبير في الصلاة .
٦٣٠ واعلم ان رفع اليدين عند تكبيرة
الاحرام من السنن العظيمة ... الخ .
٦٣١ استدلال المهادي عليه السلام
على نسخ الرفع بحديث جابر
ابن سمرة .

٦٣٣ تنبيه . قد يعرض الى الزيدية
والمهادوية والناصرية ما يحسن
معه اخفاء هذا السنة العظيمة

وهي رفع اليدين ... الخ .

٦٣٦ مطلب في انه اذا قال المؤذن
قد قامت الصلاة كبر ولم ينتظر .

٦٣٨ مطلب في ثبوت التكبير في
الرفع والخفض .

٦٤٠ قوله عليه السلام : « التكبيرة
الاولى فريضة وباقي التكبير
سنة » .

٦٤١ مطلب في قوله عليه السلام : « ان
سبح أو هلل كان داخلا في
الصلاة وقال : ... الخ » .

٦٤٢ تحقيق النية عن الشيخ عبد الله
ابن قدامة المقدسي .

٦٤٣ الكلام على روايته عليه السلام
قول رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور
وتحريمها ... الخ » .

٦٤٤ مطلب في قول زيد عليه السلام :
« اذا أدرك الامام وهو راكع
فكبر تكبيرة واحدة يريد بها
الدخول ... الخ » .

بمؤن الله وتوفيقه تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني

وأوله : « باب استفتاح الصلاة »

أعانتنا الله على اكمله

اشرف علی تصحیحہ و طبعہ

مکتبہ تہذیبیہ ازل البیان

سن ۱۴۰۷ھ - ۲۸۵۴ - دمشق